الطبعة الوحيث و الكاملة من:

حاري المحاري المح

الجشزء الستادس

مقَمَه دعلق علَبه داكمله بَعدنعصان محمد تجرب المطبعي وحقوق الطبع محفوظة له

مَهمتُ بَهُ الْمِنْ الْمَاكِنَةُ الْمَعَادُيَةُ الْمَعُودِيَةِ الْمُعُودِيَةِ

بسم بتدارهم فالرحيم

باب زكساة التجسارة

قال المصنف رحمه الله تعالى

(تجب الزكاة في عروض التجارة ، لما روى أبو فر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « في الابل صدقتها ، وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها ، وفي البز صدقته » ولأن التجارة يطلب بها نماء المال فتعلقت بها الزكاة كالسوم في الماشية) .

(الشرح) هذا الحديث رواه الدارقطنى فى سننه ، والحاكم أبو عبد الله فى « المستدرك » والبيهقى بأسانيدهم ذكره الحاكم باسنادين ثم قال : هذان الاسنادان صحيحان على شرط البخارى ومسلم (قوله) : « وفى البز صدقته » هو بفتح الباء وبالزاى هكذا رواه جميع الرواة ، وصرح بالزاى الدارقطنى والبيهقى ، ونصوص الشافعى رضى الله عنه القديمة والجديدة متظاهرة على وجوب زكاة التجارة .

قال أصحابنا: قال الشافعي رضى الله عنه في القديم: اختلف الناس في زكاة التجارة ، فقال بعضهم: لا زكاة فيها ، وقال بعضهم: فيها الزكاة ، وهذا أحب الينا ، هذا نصه ، فقال القاضى أبو الطيب وآخرون: هذا ترديد قول ، فمنهم من قال في القديم قولان في وجوبها ، ومنهم من لم يثبت هذا القديم واتفق القاضى أبو الطيب وكل من حكى هذا القديم على أن الصحيح في القديم أنها تجب كما نص عليه في الجديد ، والمشهور للاصحاب الاتفاق على أن مذهب الشافعي (رضى الله عنه) وجوبها وليس في هذا المنقول عن القديم اثبات قول بعدم وجوبها ، وانما

أخبر عن اختلاف الناس وبين أن مذهبه الوجوب بقوله: وهذا أحب الى و والصواب الجزم بالوجوب ، وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم أجمعين و

قال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم على وجوب زكاة التجارة قال: رويناه عن عمر بن الخطاب وابن عباس والفقهاء السبعة سعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبى بكر بن عبد الرهمن ابن المحارث ، وخارجة بن زيد ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسلمان ابن يسار والحسن البصرى وطاوس وجابر بن زيد وميمون بن مهران والنخعى ومالك والثورى والأوزاعى والشافعى والنعمان(۱) وأصحابه وأحمد واسحاق وأبى ثور وأبى عبيد •

وحكى أصحابنا عن داود وغيره من أهل الظاهر أنهم قالوا : لا تجب ، وقال ربيعة ومالك : لا زكاة فى عروض التجارة مالم تنض وتصير دراهم أو دنانير فاذا نضت لزمه زكاة عام واحد ، واحتجوا بالحديث الصحيح : « ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه صدقة » وهو فى الصحيحين ، وقد سبق بيانه ، وبما جاء عن ابن عباس أنه قال : لا زكاة فى العروض .

واحتج أصحابنا بحديث أبى ذر المذكور ، وهو صحيح كما سبق ، وعن سمرة قال : أما بعد ٠٠ « فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذى يعد للبيع » رواه أبو داود فى أول كتاب الزكاة ، وفى اسناده جماعة لا أعرف حالهم ، ولكن لم يضعفه أبو داود ، وقد قدمنا أن مالم يضعفه فهو حسن عنده ٠

وعن حماس _ بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم وآخره سين مهملة _ وكان يبيع الأدم قال : « قال لى عمر بن الخطاب : يا حماس

⁽١) يعنى أبا حنيفة النعمان بن ثايت د

أد زكاة مالك ، فقلت : مالى مال ، انما أبيع الأدم ، قال : قومه ثم أد زكاته ، ففعلت » رواه الشافعى وسعيد بن منصور الحافظ فى مسنده والبيهقى ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : ليس فى العروض زكاة الا ما كان للتجارة ، رواه البيهقى باسسناده عن أحمد بن حنبال باسناده الصحيح ،

وأما الجواب عن حديث « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة » فهو محمول على ما ليس التجارة ، ومعناه : لا زكاة في عينه بخلاف الانعام ، وهذا التأويل متعين الجمع بين الأحاديث ، وأما قول ابن عباس فهو ضعيف الاسناد ضعفه الشافعي رضى الله عنه والبيهةي وغيرهما ، قال البيهةي : ولو صح لكان محمولا على عرض ليس للتجارة ليجمع بينه وبين الأحاديث والاثار السالفة ، ولما روى ابن المنذر عنه من وجوب زكاة التجارة كما سبق ٠٠ والله تعالى أعلم ٠

قال المنف رحمه الله تعالى

(ولا يصير العرض للتجارة الا بشرطين (أحدهما) أن يملكه بعقد [يجب] فيه عوض كالبيع والاجارة والنكاح والخلع (والثانى) أن ينوى عند العقد أنه تملكه المتجارة ، وأما أذا ملكه بارث أو وصية أو هبة من غير شرط الثواب فلا تصير المتجارة بالنية ، وأن ملكه بالبيع والاجارة ولم ينو عند العقد أنه المتجارة لم يصر المتجارة ، وقال الكرابيسي من أصحابنا: أذا ملك عرضا ثم نوى أنه المتجارة صار المقنية المتابرة ، كما أذا كان عنده متاع المتجارة ثم نوى القنية صار المقنية ، والمذهب الأول ، لأنه مالم يكن الزكاة من أصله لم يصر المزكاة بمجرد النية ، كالمعلوفة أذا نوى اسامتها ، ويفارق أذا نوى القنية بمال التجارة لأن القنية هي الأمساك بنية القنية ، وقد وجد الأمساك والنية ، والمتجارة هي المتصرف بنية المتجارة ، وقد وجد الأمساك والنية ، والمتحرف ، فلم يصر المتجارة) .

(الشرح) قوله: من أصله ، احتراز من حلى الذهب والفضة اذا قلنا ؛ لا زكاة فيه ، فنوى استعماله في حرام أو نوى كنزه واقتناءه ، فانه يجب

فيه الزكاة كما سبق ، لأن أصله الزكاة ، قال أصحابنا : مال التجارة هو كل ما قصد الاتجار فيه عند تعلكه بمعاوضة محضة وتفصيل هذه انقيود أن مجرد نبة التجارة لا يصير به المال للتجارة فلو كان له عرض قنية ملكه بشراء أو غيره فجعله للتجارة لم يصر للتجارة ، هذا هو الذهب وبه قطع الجمهور ، وقال الكرابيسى : يصير للتجارة وهو مذهب أحمد واسحاق بن راهويه ، وقد ذكر المصنف دليل الوجهين .

أما اذا اقترنت نية التجارة بالشراء ، فأن المسترى يصير للتجارة ويدخل فى الحول بنفس الشرى سواء استراه بعرض أو نقد أو دين حال أو مؤجل ، واذا صار التجارة استمر حكمها ، ولا يحتاج فى كل معاملة الى نية أخرى بلا خلاف ، بل النية مستصحبة كافية ، وفى معنى الشرى ما لو صالح عن دين له فى ذمة انسان على عوض بنية التجارة فانه يصير للتجارة بلا خلاف ، سواء أكان الدين قرضا أو ثمن مبيع أو ضمان متلف ، وهكذا الاتهاب بشرط الثواب اذا نوى به التجارة صرح به البغوى وغيره ،

وأما الهبة بلا ثواب والاحتطاب والاحتشاش والاصطياد فليست من أسباب التجارة ولا أثر لاقتران النية بها ، ولا يصير العرض للتجارة بلا خلاف لفوات الشرط وهو المعاوضة ، وهكذا الرد بالعيب والاسترداد ، فلو باع عرض قنية بعرض قنية ثم وجد بما أخذه عيبا فرده واسترد الأول على قصد التجارة أو وجد صاحبه بما أخذ عيبا فرده فقصد المردود عليه بأخذه للتجارة لم يصر للتجارة ، ولو كان عنده ثوب قنية فاشترى به عبدا للتجارة ثم رد عليه الثوب بالعيب انقطع حول التجارة ولا يكون الثوب للتجارة أيضا فانه يبقى حكم الشوب للتجارة فيه ، كما لو باع عرض التجارة واشترى بثمنه عرضا آخر ، التجارة فيه ، كما لو باع عرض التجارة واشترى بثمنه عرضا آخر ، وكذا لو تبايع التاجران ثم تعاملا يستمر حكم التجارة في المالين ، وكذا لو تبايع التاجران ثم تعاملا يستمر حكم التجارة في المالين ،

ولو كان عنده ثوب تجارة مباعه بعبد القنية مرد عليه الثوب بالعيب لم يعد الى حكم التجارة ، لأن قصد القنية حول التجارة ، وليس الرد

والاسترداد من التجارة ، كما لو قصد القنية بمال التجارة الذي عنده فانه يصير قنية بالاتفاق ، فلو نوى بعد ذلك جعله للتجارة لا يؤثر حتى تقترن النية بتجارة جديدة ، ولو خالع وقصد بعوض الخلع التجارة في حال المخالعة ، أو زوج أمته أو تزوجت الحرة ونويا حال العقد التجارة في حال المخالعة ، أو زوج أمته أو بوجت المحرة ونويا حال العقد التجارة في الصداق فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين : يكون مال تجارة ، وينعقد الحول من حينئذ ، لأنها معاوضة ثبتت فيها الشفعة كالبيع .

(والثانى) وهو مشهور فى طريقة الخراسانيين ، وذكر بعض انعراقيين فيه وجهين (أصحهما) هذا (والثانى) لا يكون للتجارة لانهما ليسا من عقود التجارات والمعاوضات المحضة ، وطرد الخراسانيون الوجهين فى المسال المصالح به عن الدم ، والذى آجر به نفسه أو ماله اذا نوى بهما التجارة ، وفيما اذا كان يصرفه فى المنافع بأن كان يستأجر المستغلات ويؤجرها للتجارة ، فالمذهب فى الجميع مصيره للتجارة ، المستغلات ويؤجرها للتجارة ، فالمذهب فى الجميع مصيره للتجارة ، هذا كله فيما يصير به العرض للتجارة ، ثم اذا صار للتجارة ونوى به القنية وانقطع حكم التجارة بلا خلاف ، لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ٥٠ والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا اشترى المتجارة ما تجب الزكاة في عينه كنصاب السائمة والكرم والنخل نظرت فان وجد فيه نصاب احدى الزكاتين دون الأخرى ، كخمس من الابل لا تساوى مائتى درهم أو أربع من الابل تساوى مائتى درهم وجبت فيه زكاة ما وجد نصابه لأنه وجد سببها ولم يوجد ما يعارضه فوجبت ، وأن وجد نصابهما ففيه طريقان ، قال أبو اسحاق : أن سبق حول التجارة بأن يكون عنده نصاب من الأثمان مدة ثم اشترى به نصابا من السائمة وجبت زكاة التجارة فيه ، وأن سبق وجوب زكاة العين بأن أشترى نخلا المتجارة فبدا فيها الصلاح قبل أن يحول حول التجارة وجبت زكاة العين ، لأن السابق منهما قد وجد سبب وجوب زكاته ، وليس هناك زكاة اتعارضها ، فوجبت كما قلنا فيما وجد فيه نصاب

اهدى الزكاتين دون الأخرى ، وأن وجد سببهما في وقت واحد ، مثل أن يشترى بما تجب فيه الزكاة نصابا من السائمة للتجارة ، ففيه قولان والم في القديم : تجب زكاة التجارة لأنها أنفع للمساكين ، لأنها تزداد بزيادة القيمة فكان أيجابها أولى ، وقال في الجديد : تجب زكاة العين لانها أقوى لانها مجع عليها ، وزكاة التجارة مختلف في وجوبها ، لأن نصاب العين يعرف قطعا ونصاب التجارة يعرف بالظن فكانت زكاة العين أولى ، وقال القاضى أبو حامد : في المسألة قولان سواء اتفق حولهما أولى ، وقال القاضى أبو حامد : في المسألة قولان سواء اتفق حولهما أو سبق هول أحدهما ، والأول أصح ، فأن كان المسترى نخيلا وقلنا بقوله القديم ، قوم النخيل والثمرة وأخرج الزكاة عن قيمتهما ، وأن مننا بقوله الجديد ، لزمه عشر الثمرة ، وهل يقوم النخيل ؟ فيه قولان أحدهما : لا يقوم لأن المقصود هو الثمار وقد أخرجنا عنها العشر ، والثانى : يقوم ويخرج الزكاة من قيمتها لأن العشر زكاة الثمار ، فأما الأصول فلم يخرج زكاتها ، فوجب أن تقوم وتخرج عنها الزكاة) ،

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: اذا كان عال التجارة نصابا من السائمة أو الثمر أو الزرع لم يجمع فيه بين وجوب زكاتى التجارة والعين بلا خلاف ، وانما يجب احداهما ، وفي الواجب قولان (أصحهما) وهو الجديد وأحد قولى القديم: تجب زكاة العين (والثاني) وهو أحد قولى القديم: تجب زكاة التجارة ، ودليل العين أنها أقوى لكونها مجمعا عليها ، ولأنها يعرف نصابها قطعا بالعدد والكيك ، وأما التجارة فتعرف ظنا ، ودليل التجارة أنها أنفع للمساكين ، فأنه لا وقص فيها ، فأن قلنا بالعين أخرج السن الواجبة من السائمة ، ويضم السخال الى الأمات كما سبق في بابه ، وأن قلنا بالتجارة قال البغوى وغيره يقوم في الثمار الثمرة والنخيل والأرض ، وفي الزرع يقوم الحب والتبن والأرض ، وفي الزرع يقوم الحب والتبن والأرض ، وفي السائمة تقوم في حرها ونساها وصوفها يقوم الحد والتبن والأرض ، وفي السائمة تقوم في حرها ونساها وصوفها سيأتي أن ثناء الله تعالى، وعلى هذا القول لا تأثير لنقص النصاب في أثناء الحول تفريعا على الأصح أن نصاب العرض انما يعتبر في الحول و ولو استرى نصابا من السائمة المتجارة ثم اشترى بها عرضا الحول ، ولو استرى نصابا من السائمة المتجارة ثم اشترى بها عرضا

بعد سنة أشهر مثلا ، فعلى قول اعتبار زكاة التجارة لا ينقطع الحول ، وعلى قول العين ينقطع ويبتدىء حول زكاة التجارة من حين ملك العرض ، وهذان القولان فيما أذا ملك نصاب الزكاتين واتفق الحولان •

أما اذا لم يكمل الا نصاب أحدهما بأن كان المال أربعين شاة وتبلغ قيمتها نصابا من الدراهم والدنانير عند تمام الحول أو كان دون أربعين شاة وتبلغ قيمتها نصابا ، فالصحيح وجوب زكاة ما بلغت به نصابا ، وبهذا قطع المصنف والأصحاب في معظم الطرق ، وقيل في وجوبها وجهان حكاه الرافعي وهو غلط ، واذا قلنا بزكاة العين فنقصت الماشية في أثناء السنة عن نصابها ونقلناها الي زكاة التجارة فهل بيني حولها على حول العين ؟ أم يستأنف حول التجارة ؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن ملك نصاب سائمة لا للتجارة فاشترى به عرض تجارة هل يبني حول التجارة على حول السائمة ؟ (أصحهما) يستأنف في الموضعين ، واذا أوجبنا زكاة التجارة لنقصان الماشية المستراة للتجارة عن النصاب ثم بلغت نصابا في أثناء الحول بالنتاج ، ولم تبلغ القيمة نصابا في آخر الحول ، فوجهان (أصحهما) لا زكاة لأن الحول انعقد المتجارة فلا يتعين (والثاني) ينتقل الي زكاة العين لامكانها ، فعلى هذا النصاب بالنتاج ؟ فيه وجهان حكاهما البغوى وغيره ،

وأما اذا كمل نصاب الزكاتين واختلف الحولان بأن اشترى بمتاع التجارة بعد سنة أشهر نصاب سائمة أو اشترى به معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد سنة أشهر ، ففيه طريقان حكاهما المصنف والأصحاب (أصحهما) وبه قال القاضى أبو حامد وصححه البعوى والرافعى وآخرون ، وهو نص الشافعى رضى الله عنه أنه على القولين كما لو اتفق حولهما ، ولأن الشافعى رضى الله عنه لم يفرق ولأنه فرض المسألة ويبعد اتفاق آخر جزء من حول التجارة مع أول بدو الصلاح (والطريق الشانى) وبه قال أبو اسحاق وأبو على بن أبى هريرة وأبو حفص

ابن الوكيل • حكاه عنهما الماوردى وصححه المصنف وشيخه القلفى أبو الطيب وقطع به الجرجانى فى « التحرير » أن القولين مخصوصان بما اذا اتفق الحولان • بأن اشسترى بعرض القنية نصاب سائمة للتجارة ، فعلى هذا يقدم أسبقهما حولا • ففى المثال المذكور يجب زكاة التجارة لسبق حولها • وحجة هذا الطريق أنه أرفق بالمساكين • فان قلنا بطرد القولين فسبق حول التجارة فان غلبنا زكاة التجارة أخذت زكاتها وان غلبنا العين فوجهان حكاهما الرافعى •

(أحدهما) تجب عند تمام حولها وببطل ما سبق من حول التجارة (وأصحهما) تجب زكاة التجارة عند تمام حولها هذا لئلا يبطل بعض حولها ويفوت على المساكين .

فعلى هذا يستفتح حول زكاة العين بعد انقضاء حول التجارة ، وتجب زكاة العين في جميع الأحوال المستقبلة ، أما اذا اشترى نخيلا التجارة فأثمرت أو أرضا مزروعة فأدرك الزرع ، وبلغ الماصل نصابا فهل الواجب زكاة التجارة أو العين ؟ هيه القولان (الأصح) العين فأن لم يكمل أحد النصابين أو كملا واختلف الحولان ففيه التفصيل السابق ، هذا اذا كانت الثمرة حاصلة عند الشرى ، وبدا الصلاح في ملكه ، أما اذا أطلعت بعد الشرى فهذه ثمرة حدثت من شجر التجارة ، وفي ضمها الى مال التجارة خلاف سيأتى ان شاء الله تعالى (والأصح) في ضمها ، قال امام الحرمين : فعلى هذا هي كالحاصلة عند الشرى ، وتنزل منزلة زيادة متصلة أو أرباح متحددة في قيمة العرض ولا تنزل منزلة ربح ينض ليكون فيها الخلاف المعروف في ضم الربح الناض ، وان قلنا : ليست مال تجارة وجبت زكاة العين فيها ، وتختص زكاة العين فيها ، وتختص زكاة العين فيها ، وتختص زكاة التجارة بالأرض والأشخاص .

قال أصحابنا : فان غلبنا زكاة العين أخرج العشر أو نصفه من الثمار والزروع ، وهل يسقط به زكاة التجارة عن قيمة جذع النخلة

وتبن الزرع ؟ فيه وجهان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد والمحاملى والمساوردي والقاضى أبو الطيب وامام الحرمين والسرخسي والبغوى والجمهور • وقال المصنف وصاحب « الشامل » : هما قولان (أصحهما) لا يسقط لأن المخرج زكاة الثمرة ، وبقى الجذع والتبن بلا زكاة ولا يمكن فيها زكاة العين فوجبت زكاة التجارة ، كما لو كان للتجارة منفردا • فيها زكاة العين فوجبت زكاة التجارة ، كما لو كان للتجارة منفردا • (والثاني) تسقط لأن المقصود هو الثمرة والحب ، وقد أخرج زكاتهما ، وفي أرض النخيل والزرع طريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور أنه على الوجهين في الجذع (والثاني) حكاه البغوى والسرخسي وآخرون على الخراسانيين : تجب الزكاة فيها وجها واحدا ، لأن الأرض من الخراسانيين : تجب الزكاة فيها وجها واحدا ، لأن الأرض ليست أصلا للثمرة والحب بخلاف الجذع •

قال اهام الحرمين: ينبغى أن يعتبر ذلك بما يدخل فى الأرض المتخللة بين النخيل فى المساقاة وهالا يدخل ، فما لا يدخل تجب فيه الزكاة بلا خلاف ، وها يدخل فهو على الطريق ، وهذا الذى قاله الاهام احتمالا لتفسه ، وقد صرح بنقله صاحب « الحاوى » فقال: اذا كان فى الأرض بياض غير مشغول بزرع ولا نخل وجبت زكاته وجها واحدا ، فاذا أوجبنا زكاة التجارة فى الأرض والجذع والتبن ونحوها فلم تبلغ قيمتها نصابا ، فهل تضم قيمة الثمرة والحب اليها لاكمال النصاب ؟ فيه وجهان حكاهما البغوى وآخرون (أحدهما) لا ، لأنه أدى زكاتهما (والثانى) تضم لتكميل النصاب فى هذه الأشياء لا لايجاب زكاة أخرى فى الثمرة والحب والحب والأول أصح ،

قال الرافعي نقلا عن الأصحاب: واذا قلنا بزكاة العين فزكاها لا يسقط اعتبار زكاة التجارة عن الثمر والحب فى المستقبل ، بل تجب فيها زكاة التجارة فى الأحوال المستقبلة ويكون ابتداء حول التجارة من وقت بدو الصلاح ، لأنه يلزمه بعد بدو الصلاح تربية الثمار للمساكين ، فلا يجوز أن يحسب عليه زمن التربية ، فأما اذا غلبنا زكاة التجارة فتقوم الثمرة والجذع ، ويقوم فى الزرع

والحب والتبن ، ونقوم الأرض فيهما جميعا ، وسواء اشتراها عزروعة للتجارة أم اشترى بذرا وأرضا للتجارة وزرعه فيها ، في جميع ما ذكرنا ولا خلاف في هذا كله ، ولو اشترى الثمار وحدها للتجارة قبل بدو الصلاح ثم بدا في ملكه جرى القولان في أنه يجب العشر أم زكاة التجارة ؟ قال النعوى والأصحاب : ولو اشترى أرضا للتجارة فزرعها بير ذر للقنية وجب العشر في الزرع ، وزكاة التجارة في الأرض بلاخلاف فيهما ،

(فُرع) لو اتهب نصابا من السائمة بنية التجارة لزمه زكاة العين اذا تم حولها بلا خلاف ، لأن حول التجارة لا ينعقد بالاتهاب ، واحتج البعوى بهذه المسألة السابقة أنه اذا اشترى نخيلا أو أرضا مزروعة أو سائمة للتجارة ، فوجب نصاب احداهما دون الأخرى وجبت زكاتها لامكانها دون الأخرى و

(فرع) قال أصحابنا: اذا اشترت المرأة حليا يباح لها لبسه للتجارة وجبت فيه الزكاة وان كانت تلبسه ، كما لو استعمل الرجل دواب التجارة ، ثم ان قلنا: الحلى المباح لا زكاة فيه وجبت هنا زكاة التجارة ، بلا خلاف اذا بلغ نصابا ، وان قلنا: فيه زكاة فهل تجب هنا زكاة التجارة أم العين أفيه القولان ، قال صاحب « الحاوى »: تظهر فائدتهما في الصيغة ان قلنا بالتجارة اعتبرت الصيغة والا فلا ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اشترى عبدا للتجارة وجبت عليه فطرته لوقتها وزكاة التجارة لحولها لاتهما حقان يجبان بسببين مختلفين ، فلم يمنع أحدهما الآخر كالجزاء والقيمة وحد الزنا والشرب) ،

(الشرح) هذا الذي قاله متفق عليه عندنا ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : لا تجب فيه زكاة الفطر ، واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ، مع عموم النصوص الثابتة في زكاة فطر العبيد (وقول)

المصنف: كجزاء الصيد والقيمة معناه أن المحرم اذا قتل صيدا مملوكا عليه قيمته السالكه والجزاء للمساكين ولأنه يكتفى بأحدهما •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اشترى التجارة عرضا لا تجب فيه الزكاة لم يخل أما أن یشتری بعرض او نقد ، فان اشتراه بنقد نظرت ـ فان کان نصابا ـ جمل ابتداء الحول من حين ملك النصاب من النقد ويبنى حول العرض الذي اشتراه عليه ، لأن النصاب هو الثمن ، وكان ظاهرا فصار في ثمن السلعة كامنا ، فبنى حوله عليه ، كما لو كان عينا فأقرضه فصار دينا ، وان اشتراه يدون النصاب انعقد الحول عليه من حين الشراء ، سواء اكانت قيمة المرض نصابا أو أقل • وقال أبو العباس : لا ينعقد الحول الا أن يكون قيمته من أول الحول الى آخره نصابا كسائر الزكوات ، والمنصوص في الأم هو الأول ، لأن نصاب زكاة التجارة يتعلق بالقيمة وتقويم المرض في كل ساعة يشق ، فلم يعتبر الا في حال الوجوب ، ويخالف سائر الزكوات ، فان نصابها في عينها فلم يشق اعتباره في جميع المول ، وإن اشتراه بعرض للقنية نظرت _ فإن كان من غير أموال الزكاة _ انعقد الحول عليه من يوم الشراء ، وأن أشتراه بنصاب من السائمة ففيه وجهان • قال أبو سعيد الاصطخرى : يبنى حول التجارة على حول السائمة ، لأن الشافعي رحمه الله قال في المختصر : ولو اشترى عرضا التجارة بدراهم أو دنانير أو بشيء تجب فيه الصدقة لم يقوم عليه حتى يحول عليه الحول من يوم ملك ثمن العرض والدليل عليه أنه ملكه بما يجزى في الحول ، فبني حوله على حوله ، كما لو اشتراه بنصاب من الاثمان ، وقال أكثر أصحابنا : لا يبنى على حول السائمة ، وتأولوا قوله في ((المختصر)) ، والدليل عليه أن الزكاة تتعلق بقيمة العرض والماشية ليست بقيمة فلم يبن حوله على حولها ، ويخالف الأثمان لانها قيمة ، وانما كانت عينا ظاهرة غخفيت كالعين اذا صارت دينا) ٠

(الشرح) النصاب والحول معتبران فى زكاة التجارة بلا خلاف ، الكن فى وقت اعتباره النصاب ثلاثة أوجه ، وسماها المام الحرمين والغزالى : أقوالا ، والصحيح الشهور أنه أوجه ، لكن الصحيح منها

منصوص ، والآخران مخرجان (أحدهما) وهو الصحيح عند جميع الأصحاب ، وهو نصه في « الأم » أنه يعتبر في آخر الحول فقط ، لأنه يتعلق بالقيمة ، وتقويم العرض في كل وقت يشق ، فاعتبر حال الوجوب وهو آخر الحول ، بخلاف سائر الزكوات ، لأن نصابها من عينها فلا يشق اعتباره (والثاني) وبه قال أبو العباس بن سريج : في جميع الحول من أوله الى آخره ومتى نقص النصاب في لحظة منه انقطع الحول ، قياسا على زكاة الماشية والنقد . (والثالث) يعتبر النصاب في أول الحول و آخره دون ما بينهما ، فاذا كان نصابا في الطرفين وجبت الزكاة ولا يضر نقصه بينهما ، وهذا الوجه حكاه الشيخ أبو حامد والمحاملي والماوردي والشاشي عن ابن سريع ، ووافق المصنف على حكاية الثانى عن ابن سريع أيضا ابن الصباغ وسبقهما به القاضى أبو الطيب وغيره ، فاذا قلنا بالصحيح فاشترى عرضا للتجارة بشيء يسير جدا انعقد الحول ، فاذا بلغ نصابا في آخر الحول وجبت الزكاة ، ولو كان عرض التجارة دون النصاب فباعه بسلعة آخرى دون نصاب ف أثناء الحول فالمذهب أن لا ينقطع الحول • وحكى امام الحرمين فيه خلافا سنذكره في أول الآتي ان شاء الله تعالى •

وأما ابتداء الحول فان ملك عرض التجارة بنصاب من النقد بأن السنراه بعشرين دينارا أو بمائتى درهم غابتداء الحول من حين ملك ذلك النقد ويبنى حول التجارة عليه ، واحتج له الممنف بأن النصاب هو الثمن ، وكان ظاهرا فصار فى ثمن السلعة كامنا فوجب البناء عليه كما لو كان عينا فأقرضه مليئا فصار دينا ، هذا اذا اشتراه بعين النقد ، فان اشترى فى الذمة ودفعه فى ثمنه انقطع حول النقد وابتدا حول التجارة من حين الشرى بلا خلاف ، وان كان النقد الذى اشترى بعينه دون نصاب _ فان قلنا بالذهب : ان النصاب انما يعتبر فى آخر الحول _ انعقد من حين الشرى ، وان قلنا : يعتبر فى الطرفين أو فى الحول _ انعقد من حين الشرى ، وان قلنا : يعتبر فى الطرفين أو فى الجميع لم ينعقد ، ولا خلاف أنه لا ينعقد قبل الشرى ، لأن الثمن الم يكن مال التجارة لنقصه عن النصاب ،

وان اشترى بغير نقد غللثمن حالان (أحدهما) أن يكون مما لا زكاة في عينه كالثياب والعبيد ، غابتداء الحول من حين ملك عرض التجارة ن كانت قيمة العرض نصابا أو كانت دونه ، وقلنا بالصحيح ان النصاب انما يعتبر في آخر الحول (الحال الثاني) أن يكون مما يجب الزكاة في عينه بأن ملك بنصاب من السائمة فوجهان (الصحيح) الذي قاله ابن سريج وجمهور أصحابنا المتقدمين وصححه جميع المصنفين أن حول الماشية ينقطع ويبتدىء حول التجارة من حين ملك عرض التجارة ولا يبنى لاختلاف الزكاتين قدرا ووقتا بخلاف بناء التجارة على النقد ،

وقال أبو سعيد الاصطخرى: يبنى على حول الماشية كما يبنى على النقصد ، واحتج له من نص الشافعى رضى الله عنه بقوله ف « المختصر » : فان اشترى العرض بدراهم أو دنانير أو شيء يجب فيه الصدقة لم يقوم ، حتى يحول الحول من يوم ملك ثمن العرض ، وأجاب الأصحاب عن نصه في « المختصر » بجوابين :

(أحدهما) أن المراد اذا اشترى ماشية ثم اشترى بها عرض التجارة فى الحال (والثانى) أن المراد بثمن العرض الدراهم والدنانير خاصة ، وهذا معتاد فى كلام الشافعى رضى الله عنه أن يذكر مسائل ، ويعود الجواب أو التفريع الى بعضها ، والله تعالى أعلم ، قال أصحابنا : وحول التجارة والنقد يبنى كل واحد منهما على الآخر ، فبناء التجارة على النقد سبق تصويره ، وبناء النقد على التجارة أن يبيع عرض التجارة بنصاب من النقد للقنية ، فيبنى حول النقد على حول التجارة كعكسه ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا باع عرض التجارة في أثناء الحول بعرض للتجارة لم ينقطع الحول ، لأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة وقيمة الثاني وقيمة الأول واحدة ، وانما انتقلت من سلعة الى سلعة فلم ينقطع الحول ، كمائتي

درهم انتقات من بيت الى بيت ع وان باع العرض بالدراهم أو الدنانير نظرت قان باعه بقدر قيمته بني حول الثمن على حول العرض ، كما يبنى حول العرض على حول الثمن ، وأن باعه بزيادة مثل أن يشترى العرض بمائتين غباعه في أثناء الحول بثلاثمائة ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال: يزكى المائتين لحولها ، ويستانف (الحول للزيادة) قولا واحدا · وقال أبو اسحاق في الزيادة قولان [أحدهما] يزكيها لحول الأصل لأنه نماء الاصلفيزكي بحول الأصل كالسخال (والثاني) يستانف الحول بها لأنها فائدة غير متولدة مما عنده فلا يزكي بحوله كما لو استفاد الزيادة بارث أو هبة ، فاذا قلنا يستانف الحول للزيادة قفى حولها وجهان (أحدهما) من حين ينض لأنه لا يتحقق وجودها قبل أن ينض (والثاني) من حين يظهر وهو الأظهر لأنه قد ظهر ، فاذا نض علمنا أنه قد ملكه من ذلك الوقت فان كان عنده نصاب من الدراهم فباعه بالدراهم أو بالدنائير ــ غان فعل ذلك لغير التجارة ــ انقطع الحول فيما باع ، واستقبل الحول فيما اشترى ، وأن فعله للتجارة كما يفعل الصيارف ففيه وجهان (أحدهما) ينقطع الحول لأنه مال تجب الزكاة في عينه فانقطع الحول فيه بالبادلة كالماشية (والثاني) لا ينقطع المول لأنه باع مال التجارة [بمال(١)] للتجارة ، غلم ينقطع الحول [كما الوباع عرضا بعرض) ٠

(الشرح) قوله : ينض بكسر النون وفتح الياء ، وفي الفصل مسائل :

(احداها) اذا باع عرض التجارة بعرض للتجارة لم ينقطع الحول بلا خلاف لما ذكره الصنف ، ولأن هذا شأن التجارة .

(الثاني(٢)) ذا باع العرض بدراهم أو دنائير في أثناء الدول ، فان باعه بقدر قيمته وهي رأس المال ، بني حول الثمن على حول العرض بلا خلاف ، كما بني حول العرض على حول الثمن ، وأن باعه

⁽١) كل ما بين المنقوفات ليس في «ش » و «ق » (ط) ٠

⁽٢) كذا بالإصل والصواب أنها « المسالة الثانية » (ط) ف

بزيادة بأن اشتراه بمائتى درهم فباعه فى أثناء الحول بثلاثمائة ففيه طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأسبهاب ، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين أن السألة على قولين (أصحهما) عند الأصحاب أنه يزكى المائتين لحولها ، ويفرد الربح بحول (والثاني) بيزكى الجميع بحول الأصل (والطريق الثاني) وبه قال أبو على ابن أبى هريرة وحكاه عنه الماوردي أنه يفرد الربح قولا واحدا ، ماذا قلنا يفرد الربح بحول ، ففي ابتدائه وجهان عشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) من حين النضوض (والثاني) من حين الظهور • وهذا الوجه قول ابن سريج ، والأول هو الأصح عند المصنف والأصحاب وهو ظاهر نص السامعي ، هذا أذا أمسك الناض حتى تم الحول ، غلو اشترى به سلعة التجارة قبل الحول وحال عليها الحول فطريقان حكاهما المام الحرمين وغيره (أحدهما) وهو المذهب: أنه كما لو أمسك الناض ، فيكون على الطريقين ، (والثاني) القطع بأنه يزكى الجميع بحول الأصل • هـذا كله اذا نض قبل تمام الحول فلو نض بعده نظر _ ان ظهرت الزيادة قبل تمام الحول _ زكى الجميع بحول الأصل بلا خلاف ، وأن ظهرت بعد تمامه فوجهان هكاهما الرافعي (أحدهما) كهذا (والثاني) وهو الأصح : يستأنف للربح حولا .

هذا كله اذا صار المال ناضا من جنس رأس المال ، بأن كان رأس المال دراهم فباعه بدراهم ، أما اذا صار ناضا من غير جنسه ، بأن كان رأس المال دراهم فباع العرض بدنانير فيقومها اذا انقضى المحول بالدراهم ، ويزكى ربحها لحول الأصل قولا واحدا ، كما سنذكره في العرض ان شاء الله تعالى ، لأن رأس المال اذا كان دراهم لا يقوم في آخر الحول الا بها فالدنانير كالعرض ، هكذا قطع به البعوى والأكثرون ، ونقله الرافعى عن الجمهور ، ثم قال : وقيل في ضم الربح الى حول الأصل الطريقان السابقان ، فيما اذا كان الناض من جنسه ، والمذهب الأول ، هذا كله اذا نض مال التجارة وفيه ربح ،

اما اذا حصل ربح فى قيمة العرض ، ولم ينض بأن اشترى عرضا بمائتين ولم ينض حتى تم الحول وهو يساوى ثلاثمائة فيحسب زكاة ثلاثمائة عند تمام حول رأس المال بلا خلاف ، سواء أكانت الزيادة فى نفس العرض كثمن العبد والجارية والدابة وكبر الشجرة وغيرها أو بارتفاع السوق ، وسواء أكانت الزيادة فى القيمة حاصلة يوم الشرى او حدثت قبل الحول بزمن طويل أو قصير ، حتى يوم واحد أو لحظة ، ففى كل هدذا يضم الربح الى الأصل ويزكى الجميع لحول الأصل بلا خلاف ، هكذا صرح به البغوى وسائر الأصحاب ،

ونقل القاضى أبو الطيب فى « المجرد » واهام الحرمين وصاحب « البيان » اتفاق الأصحاب عليه ، واحتجوا بأنه نماء فى السلعة فأشبه النتاج فى المسائية • قال اهام الحرمين : حكى الأصحاب القطع بهذا لكن من يعتبر النصاب فى جميع الأحوال قد لا يسلم وجوب الزكاة فى الربح فى آخر الحول ، ومقتضاه أن يقول : ظهور الربح فى أثنائه كنضوضه ، فيكون فيه الخلاف السابق ، قال : وهذا لابد منه • قال نرافعى : والذهب ها سبق (قلت) : وهو كما قال الرافعى • وهذا الذي أبداه اهام الحرمين احتمال ضعيف ، لأن هذا المعنى عوجود فى النتاج ، فان النصاب معتبر فى المسائية فى جميع الحول بالاتفاق ، والنتاج مضموم الى الأصل • والله أعلم • أما اذا ارتفعت قيمة العرض بعد انقضاء الحول فالربح مضموم الى الأصل فى الحول والثانى ، لا فى الأول كالنتاج • وهذا لا خلاف فيه ، صرح به البعوى وآخرون • والله أعلم •

(المسألة(١) الثانية) اذا كان عنده نصاب من الذهب والفضة للقنية فباعه في أثناء الحول بنصاب من جنسه أو من الجنس الآخر ، فان لم يقصد به التجارة انقطع الحول بلا خلف ، كما لو يادل

⁽١) كذا بالأصل والصواب أنها « المسالة الثالثة » (ط) •

بالمساشية ، ثم ان لم يقصد الفرار من الزكاة فلا كراهة ، وان قصده كره كراهة تنزيه على المذهب ، وقيل : تحريم ، وقد سبقت المسألة في باب زكاة الثمار ، وان باعه بقصد التجارة كالصيرف ونحوه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأصحاب وهو ظاهر نص الشافعي بينقطع الحول في البيع ويستأنف حولا لمساشتراه ، فان باع الثاني قبل حوله للتجارة انقطع حوله واستأنف حولا آخر لمسا اشتراه ، وهكذا أبدا (والوجه الثاني) لا ينقطع الحول ، بل يبنى الثاني على حول الأول ، وهذا قول أبى اسحاق المروزي وصححه الشاشي والصحيح ما سبق ، ثم ان المصنف والجمهور حكوهما وجهين كما سبق ، وحكاهما البغوى قولين ، فقال : الجديد ينقطع ، والقديم لا ينقطع ، والقديم

فسرع لابن الحداد وشرحه الأصحاب

قال أصحابنا رحمهم الله: اذا ملك عشرين دينارا فاشترى بها عرضا للتجارة ثم باعه بعد ستة أشهر من ابتداء الحول بأربعين دينارا واشترى بها سلعة أخرى ، ثم باعها بعد تمام الحول بمائة دينار ، فان قلنا ان الربح من الناض لا نفرده لحول ، فعليه زكاة جميع المائة لحول الأصل ، وان قلنا : نفرد ، فعليه زكاة خصين دينارا لانه اشترى السلعة الثانية بأربعين ، منها عشرون رأس ماله الذى مضى عليه ستة أشهر ، وعشرون ربح استفاده يوم باع الأول ، فاذا مضت ستة أشهر فقد تم الحول على نصف السلعة فيزكيه بزيادته ، وزيادته ثلاثون فقد تم الحول على نصف السلعة فيزكيه بزيادته ، وزيادته ثلاثون دينارا ، لأنه ربح للعشرينين ستين ، وكان ذلك كامنا وقت تمام الحول ، عينئذ ، ولا يضم اليها ربحها لأنه صار ناضا قبل تمام حولها ، فاذا مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة ربحها وهى الثلاثون الباقية ، فان مضت ستة أشهر أخرى فعليه زكاة ربحها وهى الثلاثون الباقية ، فان

زكاتها أيضا للحول الثاني مع الثلاثين ، هذا الذي ذكرناه هو قول البن] الحداد تفريعا على أن الناض لا يفرد ربحه بحول •

وحكى الشيخ أبو على وجهين آخرين ضعيفين ضعفها المام الحرمين والأصحاب (أحدهما) يخرج عند البيع الثانى زكاة عشرين قاذا مضت سنة أشهر أخرج زكاة عشرين أخرى ، وهى التى كانت ربحا فى الحول الأول ، فاذا مضت سنة أشهر أخرج زكاة الستين الباقية لأنها انما استقرت عند البيع الثانى ، فمنه يبتدىء حولها فيه (والوجه الآخر) أنه عند البيع الثانى يخرج زكاة عشرين ، ثم اذا مضت سنة أشهر زكى الثمانين الباقية ، لأن الستين التى هى ربح حصلت في حول العشرين التى هى الربح الأول غضمت اليها فى الحول ، ولو كانت المسألة محالها لكنه لم يبع السلعة الثانية فيزكى عند تعام الحول الأول خصين كما ذكرنا ، وعند تمام الحول الثانى الخصين النه ما مار ناضا ،

ولو اشترى بمائتين عرضا فباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة واشترى بها عرضا آخر وباعه بعد تمام الحول بستمائة ، فان لم يفرد الربح بحول أخرج زكاة ستمائة ، وان أفردناه أخرج زكاة أربعمائة ، فاذا مضت ستة أشهر زكى مائة ، فاذا مضت ستة أشهر أخرى زكى المائة الباقية ، هذا على قول ابن الحداد وهو المذهب ، وأما على الوجهين الآخرين فيزكى عند البيع الثانى مائتين ثم على الوجه الأول اذا مضت ستة أشهر زكى مائة ، ثم اذا مضت ستة أخرى زكى ثلاثمائة ، وعلى الوجه الأانى زكى الأربعمائة الوجه الأانى زكى الأربعمائة الداقية ، والله أعلم ،

(فرع) ذكره البندنيجي وصاحب « الشامل » و « البيان » وغيرهم: لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضا التجارة بخمسين منها ، فبلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين ، وقلنا بالمذهب: انه ينعقد الحول على ما دون النصاب لزمه زكاة الجميع ، فلو اشترى العرض بمائة ،

هذما مضت ستة أشهر أستفاد خمسين درهما من جهة أخرى ، غلما تم حول العرض كانت قيمته مائة وخمسين فلا زكاة لأن الخمسين المستفادة لم يتم حولها ، لأنها وان ضمت الى مال التجارة فانما تضم اليه فى النصاب لا فى الحول ، لأنها ليست من نفس العرض ولا من ربحه ، فاذا تم حول الخمسين زكى المسائتين ، ولو كان معه مائة درهم فاشترى بها عرضا المتجارة فى أول المحرم ثم استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ، ثم استفاد مائة ثالثة فى أول [شهر](ا) ربيع الأول فاشترى بها عرضا آخر ، فاذا تم حول المسائة الأولى فان كانت قيمة عرضها نصابا زكاها ، وان كانت أقل فلا زكاة ، فاذا تم حول المسائة الثانية قوم عرضها ، فان بلغت قيمته مع الأول نصابا زكاهما وان نقصا عنه فلا زكاة فى الحال ، فاذا تم حول المسائة الثانية فلا زكاة فى الحال ، فاذا تم حول المسائة الثانية غلا زكاة فى الحال ، فاذا تم حول المسائة الثالثة فان كان الجميع نصابا فلا ذكاة والا فلا ،

(فسرع) قال البغوى: لو اشترى عرضا بنصاب من الدراهم فصار فاضا فى خلال الحول ناقصا عن النصاب ، فان نض بغير جنس رأس المال ، بأن اشترى عرضا بمائتى درهم فنض بغيره دنانير لم ينقطع الحول ، فاذا تم الحول تقوم الدنانير بالدراهم ، وان نض بجنس رأس المال بأقل من نصاب بأن باعه بمائة وخمسين درهما فوجهان (أحدهما) لا ينقطع الحول كما لو نض بغير جنسه ، وكما لو نقصت قيمة العرض ولم ينض •

(والثانى) ينقطع لأن الحول انعقد على عين الدراهم ، وقد نقص نصابها ، بخلاف ما لو نض من غير رأس المال ، لأن الحول هناك لم ينعقد على عينه انما انعقد على قيمته ، ونصاب القيمة فى خلال الحول لا ينض فى زكاة التجارة .

⁽۱) مضى للشارح قوله .. وهو قول غيره كالأزهرى وصاحب « اللسان » وصاحب « القاموس » .. أنه لا يقال : شهر كذا الا في ثلاثة : شهرا ربيع وشهر رمضان (ط) ٠

ولو اشترى عرضا التجارة بمائتى درهم قباعه بعشرين دينارا فتم الحول وهى في يده قومت الدنانير بالدراهم كالعروض ، فان بلعت قيمتها نصابا من الدراهم أخرج الزكاة ، والا فهل يسقط حكم الحول أم لا يسقط ؟ حتى اذا بلغت قيمته بعد ذلك بأيام نصابا لزمه الزكاة ؟ فيه هذا الوجهان ، فان قلنا : يسقط بتبدل الحول فهل تنتقل الزكاة من الدراهم الى الدنانير ؟ فيه وجهان : (أحدهما) لا ، كما لو كان عرضا ولم تبلغ قيمته نصابا لا ينتقل الى نقد البلد ، (والثاني) ينتقل ويبطل حول الدراهم ، حيث لم يبلغ قيمة ما في يده نصابا والدنانير في نفسها فاعتبارها بنفسها أولى من اعتبار قيمتها ، فان قلنا تنتقل الزكاة الى الدنانير ، فمن أى وقت يحسب حول الدنانير ؟ فيه وجهان (أحدهما) الدنانير ، فمن أى وقت يحسب حول الدنانير ؟ فيه وجهان (أحدهما) من وقت التقويم ، لأن حول الدراهم بطل عند التقويم (والثاني) من حين نضت الدنانير ، هذا كلام البغوى والوجه الأول أصح ،

قال المنف رحمه الله تعالى

(اذا حال الحول على عرض التجارة وجب تقويمه لاخراج الزكاة ، فان اشتراه بنصاب من الأثمان قوم به ، لأنه فرع لما اشترى به فوجب التقويم به ، وان اشتراه بعرض للقنية قوم بنقد البلد ، لأنه لا يمكن تقويمه بأصله فوجب تقويمه بنقد البلد ، فان كان في البلد نقدان قوم بأكثرهما معاملة ، وإن كانا متساويين نظرت مان كان بأحدهما يبلغ نصابا وبالآخر لا يبلغ نصابا مقوم بما يبلغ به ، لأنه قد وجد نصاب تتطق به الزكاة فوجب التقويم به ، وأن كان يبلغ بكل واحد منهما نصابا ففيه أربعة أوجه ، (أحدماً) أنه يقوم بما شاء منهما ، وهو قول أبي اسحاق وهو الأظهر لأنه لا مزية لأحدهما(ا) على الآخر فضير بينهما ، (والثاني) يقوم بما هو أنفع للمساكين كما أنيا اجتمع في النصاب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم النساب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم النساب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم النساب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم النساب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم النساب فرضان أخذ ما هو أنفع للمساكين (والثالث) يقوم بالدراهم النسائور المناب المناب المناب المناب المناب المنابع) يقوم بنقد أقرب البالد المه لأنها المناب المنابع المنابع) يقوم بنقد أقرب البالد المه لأنها المنابع ال

⁽١) أسمير التثنية يعود على النقدين (ط) ٠

الْنَقَدِينَ تَسَاوِيا غَجِملًا كَٱلْمَدُومِينَ • غَأَنْ قَوْمَهُ ثُمْ بِأَعَهُ بِزِيادَةُ عَلَى قَيْطُهُ قبل اخراج الزكاة ففيه وجهان (احدهما) لا ينزمه زكاة تلك الزيامة لانها زيادة حدثت بعد الوجوب فلم تلزمه زكاتها كالسخال ألحادثة بعد الحول (والثاني) تلزمه لان الزيادة حصلت في نفس القيمة التي تعلق بها الوجوب ، فهو بمنزلة الماشية أذا سمنت بعد الحول ، فانه يلزمه اخراج فرض سمين ، وأن أشتراه بما دون النصاب من الأثمان عَفيه وجهان : (أحدهما) يقوم بنقد البلد لأنه ملكه بما ألا تجب فيه الزكاة ، فاشبه اذا ملكه بعرض للقنية (والثاني) أنه يقوم بالنقد الذي اشتراه به ، لأنه أصل يمكن أن يقوم به غيقوم به كما أو كان نصابا ، قان هال الحول على العرض فقوم فلم يبلغ النصاب لم تجب فيه الزكاة • فان زادت قيمته بعد الحول بشهر فبنفت نصابا ففيه وجهان ، قال أبو اسحاق: لا تجب الزكاة حتى يحول عليه الحول الثاني من حين هال الحول الأول ، لأن الحول يبتدىء من حين الشراء ، وقد تم الحول وهو ناقص عن النصاب ، غلم تتعلق به الزكاة ، وقال أبو على ابن أبى هريرة : اذا بلغت قيمته نصّابا بعد شهر وجبت فيه الزكاة ، الأنه مضى عليه حول بعد الشراء بشهر وهو نصاب ، فوجبت غيه الزكاة ﴾ 🕶

(الشيح) قال أصحابنا رحمهم الله : اذا حال الحول على عرض انتجارة وجب تقويمه لاحراج الزكاة ، قال أصحابنا : اذا أراد التقويم فلرأس المال أحوال :

(أحدها) يكون نقدا نصابا بأن اشترى عرضا بمائتى درهم أو عشرين دينارا فيقوم فى اخراجه(ا) برأس المال ، فان بلغ به نصابا زكاه والا فلا ، فلو نقص به عن النصاب وبلغ بنقد البلد نصابا فلا زكاة حتى لو اشترى بمائتى درهم عرضا غباعه بعشرين دينارا وقصد التجارة مستمر للحول والدنانير فى يده وهى نقد البلد ولا تبلغ قيمتها بالدراهم مائتى درهم فلا زكاة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع جماهير الأصحاب المتقدمين والمتاخرين ، وحكى صاحب

⁽١) في نسخة : في آخر الحول ٠

« التقريب » (قولا غريبا) : أن التقويم أبدا يكون بعالب نقد البلد ه سواء أكان رأس المال نقدا أم لا • وحكى الشيخ أبو حامد الماوردى(١) والروياني وصاحب « البيان » وغيرهم هذا وجها عن ابن الحداد ، وهو مذهب أبى حنيفة ، واحتج له بالقياس على ما لو أتلف على غيره شيئا متقوما ، غانه يقوم بنقد البلد لا بما اشتراه به • واحتج الاصحاب المعذهب بأن العرض قرع لما اشتراه به ، واذا أمكن تقويمه بأصله كان أولى بخلاف المتلف غانه لا أصل له غوجب تقويمه بنقد البلد •

(الحال الثانى) أن يكون نقدا دون نصاب فوجهان (أصحهما) عند الأصحاب يقوم برأس المال لما ذكرناه فى الحال الأول (والثانى) يقوم بنقد البلد، وهو قول أبى اسحاق المروزى لأنه لا يبنى حوله على حوله فهو كما لو اشتراه بعرض، قال البغوى والرافعى: وموضع الوجهين ما اذا ملك من جنس رأس المال ما يتم به النصاب، فان ملك بأن اشترى بمائة درهم عرضا وهو حينئذ يملك مائة أخرى فلا خلاف أن التقديم يكون برأس المال، لأنه اشترى ببعض ما انعقد خلاف أن التقديم الكول من ملك الدراهم (قلت) ويجىء فيه القول عليه الحول، وابتداء الحول من ملك الدراهم (قلت) ويجىء فيه القول الذي حكاه صاحب «التقريب».

(الحال الثالث) أن يعلك بالنقدين جميعا وهذا ثلاثة أضرب (أحدها) أن يكون كل واحد منهما نصابا فيقوم بهما جميعا على نسبة التقسيط يوم الملك ، وطريقة تقويم أحد النقدين بالآخر ، مشل ما لو اشترى العرض بمائتى درهم وعشرين دينارا فينظر دان كانت قيمة الدراهم عشرين دينارا - فنصف العرض مسترى بدنانير ونصفه بدراهم ، وأن كانت قيمة الدراهم عشرة دنائير فثلثاه مشترى بدراهم ، وثلثه مشترى بدنائير ، وهكذا يقوم فى آخر الحول ولا يضم أحدهما الى وثلثه مشترى بدنائير ، وهكذا يقوم فى آخر الحول ولا يضم أحدهما الى

⁽۱) كذا في «شي » و « ني » وهو خطأ والصواب المرورودي (ط) .

وان كان بثيث لو قوم بأحدهما لبلغ نصابا لما سبق فى باب زكاة الذهب والفضة أنه لا يضم أحدهما الى الآخر ، ويكون حول كل واحد منهما من حين ملك ذلك النقد .

(والضرب الثانى) أن يكون كل واحد منهما دون النصاب ، فان قلنا بقول أبى اسحاق : أن ما دون النصاب كالعرض يقوم الجميع بنقد البلد ، وأن قلنا بالأصح أنه كالنصاب فوجهان حكاهما الماوردى (أصحهما) وبه قطع الجمهور : يقوم ما قابل الدراهم بدراهم ، وما قابل الدنانير بدنانير (والثانى) يقوم الجميع بالدراهم لأنه الأصل ونصوص زكاتها صريحة .

(الصرب النالث) أن يكون أهدهما نصابا والآخر دونه فيقوم ما ملكه بالنقد الذي هو نصاب برأس ماله ، وما ملكه بالنقد الآخر ، فيه ثلاثة أوجه (أصحها) برأس ماله (والثاني) بغالب نقد البلد (والثالث) أنه ان كان فضة قوم بها وان كان ذهبا قوم بالفضة أيضا ، وهو الوجه المحكي قريبا عن الماوردي ، قال أصحابنا : ويقوم كل واحد منهما في آخر حوله ويكون حول الذي ملكه بنصاب من حين ملك فلك النصاب ، وحول الملوك بما دون النصاب من حين ملك العرض ، واذا اختلف جنس المقوم به فلاضم ،

(الحال الرابع) أن يكون رأس المال غير نقد ، بأن ملك العرض بغرض قنية أو ملكه بخلع أو نكاح بقصد التجارة ، وقلنا بالمذهب : انه يصير مال تجارة فيقوم في آخر الحول بنقد البلد ، فان كان في البلد نقدان فينظر فان كان أحدهما أغلب قوم بالأغلب ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب ، سواء أكان دراهم أو دنانير ، فان بلغ به نصابا وجبت زكاته ، وان نقص به عن النصاب وبلغ بنقد آخر غير الغالب نصابا فلا زكاة بالاتفاق ، ولو كان في البلد نقدان متشابهان في الرواج ليس أحدهما أغلب من الآخر ما فان بلغ باحدهما نصابا دون الآخر ما

قوم بما بلغ به ملا خلاف ، وان بلغ كل واحد منهما نصابا غفيه أربعة أوجه حكاها المصنف والأصحاب (أصحها) عند المصنف والبندنيجي وآخرين من الأصحاب وهو قول أبي اسحاق المروزي يتخير المالك فيقوم بم شاء منهما ، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر (والثاني) يقوم بالأنفع للمساكين ، كما سبق في اجتماع الحقاق وبنات اللبون (والثالث) يتعين التقويم بالدراهم ، لأنها أكثر استعمالا ولأنها أرفق ، وهو قول ابن أبي هريرة ،

واحتج له بأن الدراهم ثبتت زكاتها بالنصوص المتواترة بخلاف الذهب ، قال القاضى أبو الطيب : هذا الاستدلال باطل لأن زكاة الذهب ثابتة بالاجماع ، فلا فرق بينهما (والرابع) يقوم بالنقد العالب في أقرب البلاد اليه لأنهما تعارضا فصارا كالمعدومين ، فانتقل الى أقرب البلاد .

(الحال الخامس) أن يكون رأس المسال نقدا أو غيره بأن اشترى بمائتى درهم عبد قنية فما قابل الدراهم يقوم بها وما قابل العبد يقوم بنقد البلد ، فان كان النقد دون نصاب عاد الوجهان (الأصح) يقوم برأس ماله (والثانى) بغالب نقسد البلد ، قال البغوى والرافعى : وكما يجرى التقسيط عند اختلاف الجنس ، يجرى عند اختلاف الصفة ، بأن اشترى بنصاب دنانير بعضها صحاح وبعضها مكسرة وبينهما تفاوت ، فيقوم ما يخص الصحيح وما يخص المكسور ، وأله أعلم ،

(فسرع) إذا قوم العرض فى آخر الحول ثم باعه بزيادة على قيمته ، فأن كان البيع بعد اخراج الزكاة فلا شيء عليه فى هذه الزيادة عن الحول الأول ، ولكنها تضم الى المسال فى الحول الثانى • وأن كان البيع قبل اخراج الزكاة فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب (أحدهما) يلزمه زكاة الزيادة لأنها حصلت فى نفس القيمة التى تعلق بها الوجوب ، فأشبهت المسائية إذا سمنت بعد الحول قبل اخراج

الزكاة قانه تلزمه سمينة بلا خلاف (وأصحهما) عند القاضي أبى الطيب والأصحاب لا تلزمه زكاة الزيادة لأنها حدثت بعد الوجوب علم يلزمه زكاتها كالسخال الحادثة بعد الحول ، ويخالف السمن غانه وصف تابع ولو نقصت القيمة بعد أن قومها بعد الحول فباعها بنقص عما قومها به نظر أن نقصت نقصا يسيرا وهو القدر الذي يتعابن الناس به ، لم تلزمه الا زكاة ما بيع به لأن هذا قيمته وان نقصت نقصا كثيرا لا يتعابن الناس به ، بأن قومها بأربعين دينارا ثم نقصت غباعها بخمسة وثلاثين لزمه زكاة الأربعين التي قوم بها ، لأن هذا النقص بتفريطه و هكذا لذمه زكاة الأربعين التي قوم بها ، لأن هذا النقص بتفريطه و هكذا فصله أصحابنا ، وكذا نقله عنهم القاضي أبو الطيب وصاحب « البيان » و

(فسرع) اذا حال الحول على العرض فقوم فلم يبلغ قيمته نصابا فلا زكاة في الحال بلا خلاف ، فان زادت قيمته فبلغت بعد ذلك نصابا ففيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب (أحدهما) وحكاه القاضى أبو الطيب عن ابن أبى هريرة والماسرجسى : تازمه الزكاة عند تمام النصاب ، فيخرج عن الماضى ويكون ابتداء المحول الثانى من هذا الوقت وقد زاد الحول الأول لأنها اذا وجب في اثنى عشر شهرا ففي أكثر أولى (والثانى) وهو الأصح عند القاضى أبى الطيب والأصحاب ، وبه قال أبو اسحاق المروزى : لا تجب الزكاة حتى يحول حول ثان ، من حين حال الحول الأول ، لأن الحول الاول انقضى ولا زكاة فيه هوجب أن لا يجب شيء حتى يتم الحول الثانى ، ثم ان المصنف وشيخه فوجب أن لا يجب شيء حتى يتم الحول الثانى ، ثم ان المصنف وشيخه معد الحول بشهر ونحوه ، وقال صاحب « البيان » : متى زادت بعد الحول الأول وقبل تمام الثانى ففيه وجهان ،

قال المصنف رهمه الله تعالى

(اذا قوم المرض فقد قال في « الأم » : يخرج الزكاة مما قوم به • وقال في القديم : فيه قولان (أهدهما) أنه يخرج ربع عشر قيمتُه

(والثانى) يخرج ربع عشر العرض ، وقال فى موضع آخر : لا يخرج الا العين أو الورق أو العرض ، غمن أصحابنا من قال : فيه ثلاثة أقوال (أحدها) يخرج من الذى قوم به لأن الوجوب يتعلق به (والثانى) يخرج من العرض ، لأن الزكاة تجب لأجله (والثالث) يخير بينهما لأن الزكاة تتعلق بهما فيخير بينهما ، وقال أبو اسحاق : فيه قولان (أحدهما) يخرج مما قوم به (والثانى) أنه بالخيار ، فقال أبو على ابن أبى هريرة : فيه قولان (أحدهما) يخرج مما قوم به (والثانى) بخرج العرض) .

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب: زكاة عرض التجارة ربع العشر بلا خلاف ، ولا وقص فيه كالنقد ، وفيما يجب اخراجه طرق كما ذكره المصنف حاصلها ثلاثة أقوال (أصحها) عند الأصحاب ، وهو نصه في «الأم » و «المختصر » وهو الجديد ، وبه الفتوى وعليه العمل : يجب ربع عشر القيمة مما قوم به ولا يجوز أن يخرج من نفس العرض (والثاني) يجب الاخراج من نفس العرض ولا تجسزيء القيمة (والثالث) يتخير بينهما ، وقد ذكر المصنف دليل الجميع ، والقول الثاني والثالث قديمان ضعيفان ، وحكى الصيمري طريقا رابعا ، وهو أنه ان كان العرض هنطة أو شعيرا أو مما ينفع المساكين أخرج منه ، وان كان عقارا أو حيوانا فمن القيمة نقدا ،

(فرع) ذكره الأصحاب تفريعا على هذه الأقوال الثلاثة السابقة قالوا: اذا اشترى بمائتى درهم مائتى قفيز حنطة أو بمائة وقلنا: يعتبر النصاب آخر الحول فقط وهو الأصح، وحال الحول وهى تساوى مائتين – فعلى الصحيح الجديد عليه خمسة دراهم، وعلى الثانى خمسة أقفزة، وعلى الثالث يتخير بينهما •

(قالوا): فلو أخر اخراج الزكاة حتى نقصت القيمة فعادت الى مائة درهم نظر لل ان كان ذلك قبل امكان الأداء للوجوب المكان شرط للوجوب المائة وان قلنا شرط للضمان لا للوجوب لزمه على

الجديد الصحيح درهمان ونصف ، وعلى الثاني خصة أقفزة ، وعلى الثالث يتخير بينهما ، وأن كان بعد الأمكان لزمه على الجديد خمسة حدراهم لأن النقصان من ضمانه ، وعلى الثاني خصة أقفزة ، ولا يلزمه ضمان نقصان القيمة مع بقاء العين كالغاصب ، وعلى الثالث يتخير بينهما • ولو أخر الاخراج فبلغت القيمة أربعمائة _ فان كان قبل امكان الأداء ، وقلنا هو شرط الوجوب ــ لزمه على الجديد عشرة دراهم ، وعلى الثاني خمسة أقفزة ، وعلى الثالث يتخير بينهما ، وان قلنا شرط في الضمان لزمه على الجديد خمسة دراهم ، وعلى الثاني خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم ، لأن هذه الزيادة في ماله ومال المساكين • هذا هو الصحيح عند الأصحاب • وقال ابن أبى هريرة : بكفيه على هذا القول خصبة أقفزة قيمتها خصبة دراهم لأن هذه الزيادة حدثت بعد وجوب الزكاة ، وهي محسوبة في الحول الثاني ، وعلى انشالت يتخير بينهما ، ولو بلغت الحنطة بعد وجوب الزكاة وقيمتها مائتا درهم فصارت أربعمائة درهم لزمه على الجديد خمسة دراهم ، لأنها القيمة يوم الاتلاف وعلى الثاني خمسة أقفزة قيمتها عشرة دراهم . وعلى الثالث يتخير بينهما •

قال المسنف رحمه الله تعالى

(اذا دفع الى رجل الف درهم قراضا على أن الربح بينهما تصفان فحال الحول وقد صار ألفين بنيت على أن المضارب متى يملك الربح وفيه قولان (أحدهما) يملكه بالقهاسمة (والثانى) يملكه بالظهور، فان قلنا بالأول كانت زكاة الجميع على رب المال ، فان أخرجها من عين المال فمن أين تحسب ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنها تحسب من الربح ، لأنها من مؤن المال فتحتسب من الربح كأجرة النقال والوزان والكيال (والثانى) تحتسب من رأس المال ، لأن الزكاة دين عليه في الذمة في أحد القولين ، فاذا قضاه من المال حسب من رأس المال كسائر الديون (والثالث) انها تحسب من رأس المال والربح جميعا ، كان الزكاة تجب في رأس المال والربح في حسب المخرج منهما ، وان قلنا : ان العامل يملك حصته من الربح بالظهور ، وجب على رب المال

زكاة ألف وخمسمائة واخراجها على ما ذكرناه ، وتجب على العامل زكاة فمسمائة غير أنه لا يلزمه اخراجها لأنه لا يدرى هل يسلم له أم لا لا فلم يلزمه اخراج زكاته كالمسال الفائب ، فان اخرج زكاته من غير المسال جاز ، وان أراد اخراجه من المسال ففيه وجهان (احدهما) ليس له ، لأن الربح وقاية لرأس المسال فلا يخرج منه الزكاة ، (والثاني) أن له ذلك لأنهما دخلا على حكم الاسلام ووجوب الزكاة) .

(الشرح) عامل القراض لا يملك حصته من الربح الا بالقسمة في أصح القولين ، وفي الثاني يملكها بالظهور ، فاذا دفع الى رجل نقدا قراضا وهما جميعا من أهل الزكاة فحال عليه الحول ـ فان قلنا: العامل لا يملك حصته من الربح الا بالقسمة - لزم المالك زكاة رأس المال والربح جميعا ، فإن الجميع ملكه • هكذا قطع به المصنف والأصحاب • وأشار امام الحرمين الى احتمال فى تخريج الوجوب على المالك في نصيب العامل على الخلاف في المعصوب والمجمود لتأكد حق العامل في حصته ، والمذهب ما قاله الأصحاب ، قال أصحابنا : وحول الربح مبنى على حول الأصل الا اذا صار ناضا في أثناء الحول ففيه الفلاف السابق • ثم ان أخرج المالك الزكاة من موضع آخر فذاك ، وان أخرجها من نفس مال القراض فهو جائز بلا خلاف ، وفي حكم المخرج ثلاثة أوجه مشهورة حكاها المصنف والأصحاب (أصحها) عند الشيخ أبى حامد والبغوى والجمهور وهو المنصوص : أنه يحسب من الربح كالمؤن التي تلزم المال ، كأجرة همال وكيال ووزان وغير ذلك ، وكما أن فطرة عبيد التجارة من الربح بلا خلاف ، ونقله البغوى عن نص الشافعي ، وكذا أروش جناياتهم (والثاني) يحسب من رأس المال لأن الزكاة دين على المالك ، فحسب على المالك كما لو أخذ قطعة من المال وقضى بها دينا آخر (والثالث) بحسب من رأس المال والربح جميعا لأنها تجب فيهما فحسبت فيهما ، ويكون المخرج كطائفة من المال استردها المالك ويقسط عليهما •

(مثاله) رأس المال مائتان والربح مائة فثلثا المخرج من رأس المال وثلثه من الربح و قال الخراسانيون: هذا الخلاف مبنى على أن تعلق الزكاة بالعين أم بالذمة ؟ ان قلنا بالعين فكالمؤن والا فهو استرداد ومنهم من قال: ان قلنا بالعين فكالمؤن والا فوجهان واستبعد امام الحرمين هذا البناء وقال: ليس هو بمرضى وقال: ولا يمتنع اثبات الخلاف على قول تعلق الزكاة بالعين من جهة شيوع تعلق الزكاة في الجميع و أما اذا قلنا: العامل يملك حصته بالظهور فعلى المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح بلا خلاف ولا يلزمه زكاة حصة العامل بلا خلاف و

医性性畸形 化凝胶 的复数美国人的 قال المصنف والأصحاب: وحكم الاخراج والحول كما سبق ، وهو أنه ان بقيت السلعة الى آخر الحول زكى الربح بحول الأصل ، وان نض الربح قبل الحول فهل يضم الى حول الأصل ؟ أم يفرد بحول ؟ فيه الخلاف السابق ، ثم ان أراد اخراج الزكاة من مال القراض من أين يحسب ؟ فيه الأوجه الثلاثة • هذا حكم المالك • أما العامل على هذا انقول فهل يلزمه زكاة نصيبه من الربح ؟ فيه ثلاث طرق حكاها الفوراني وامام الحرمين وآخرون (وأصحها) وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وصاحب « التقريب » والصيدلاني وغيرهم القطع بوجوبها ، لأنه مالك قادر على الفسخ والمقاسمة في كل وقت ، والتصرف بعد القسمة في نصيبه ، فلزمه الزكاة • (والثاني) أنه على قول المغصوب والمجحود ، لأنه غير متمكن في الحال من كمال التصرف (والثالث) القطع بعدم الزكاة عليه لضعف ملكه وعدم استقراره لاحتمال الخسران فأشبه المكاتب • وهذه طريقة القفال وضعفها المام الحرمين ، فحصل أن المذهب الايجاب على العامل ، وفي ابتداء حوله في نصيبه خمسة أوجه (أصحها) المنصوص من حين الظهور لأنه ملك من حينتذ .

(والثانى) من حين يقوم المال على المالك لأجل الزكاة لأنه لا يتحقق الربح الابذلك ، حكاه الشيخ أبو حامد والأصحاب .

(والثالث) حكاه أبو حامد أيضا والأصحاب من حين المقاسمة ، لأنه لا يستقر ملكه الا من حينئذ ، وهذا غلط وان كان مشهوراً ، لأن حاصله أن العامل لا زكاة فى نصيبه لأنه بعد المقاسمة ليس بعامل بل مالك ملكا مستقرا كامل التصرف فيه ، والتفريع على أنه يملك بالظهور ، فالقول بأنه لا يكون حوله الا من المقاسمة رجوع الى أنه لا زكاة عليه قبل القسمة ،

(والوجه الرابع) حوله حول رأس المال ، حكاه اهام الحرمين والعزالى وغيرهما ، وهذا أيضا غلط صريح لأنه حينئذ لم يكن مالكا ، فكيف بينى ملكه وحوله على حول غيره ؟ ولا خلاف أن حول الانسان لا بينى على حول غيره الا الوارث على قول ضعيف ، لكونه قائما مقام المهر ث ،

(الخامس) أنه من حين اشترى العامل السلعة ، حكاه البندنيجى وغيره و قالوا: وهو غلط و قال أصحابنا: ثم اذا تم حول العامل ونصيبه لا يبلغ نصابا كنه مع جملة المال يبلغ نصابا له قان اثبتنا الخلطة فى النقدين لله في الزكاة والا فلا ، الا أن يكون له من جنسه ما يكمل به النصاب ، وهذا اذا لم نقل ابتداء الحول من المقاسمة ، فان جعلناه منها سقط اعتبار الخلطة و قال أصحابنا : واذا أوجبنا الزكاة على العامل لم يلزمه اخراجها قبل القسمة و وهذا هو المذهب وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والجمهور ، فاذا اقتسما زكى ما مضى ، وفيه وجه أنه يلزمه الاخراج في الحال لتمكنه من القسمة ، وهو قول صاحب «التقريب» حكاه صاحب « البيان » وآخرون عنه ، والصواب الأول الن المال ليس في يده ولا تصرفه فلا يكون أكبر من المال الغائب الذي ترجى سلامته ويخاف تلفه و

قال أصحابنا : فان أخرج الزكاة من موضع آخر فذاك ، وأن أراد اخراجها من مال القراض فهل له الاستقلال به أم المالك منعه ؛ فيه

وجهان مشهورأن ذكرهما المصنف والأصحاب (اصحهما) عند جماهير الأصحاب وهو المنصوص مستقل به معبر اذن المالك 4 لأن الزكاة وجبت فيه ، ولأنه مقتضى القراض على هذا القول (والثاني) ليس له ذلك وللمالك منعه ، لأن الربح وقاية لرأس المال غلعله يخسر • قال البندنيجي : هذان الوجهان مبنيان على أن الزكاة هل تتعلق بالعين أم بالذمة ؟ أن قلنا بالعين فله ذلك والا فلا • هذا كله أذا كان المالك. والعامل من أهل وجوب الزكاة جميعا ، فأما اذا كان المالك من أهلها دون العامل وقلنا: الجميع للمالك ما لم يقسم فعليه زكاة الجميع • وان قلنا بالقول الآخر فعليه زكاة رأس المال ونصيبه من الربح ، ولا يكمل نصيبه اذا لم يبلغ نصابا بنصيب العامل ، لأنه ليس من أهل الزكاة فلا تصح خلطته • وأما اذا كان العامل من أهل وجوب الزكاة دون المالك منان قلنا: كله للمالك قبل القسمة منظر زكاة ، وإن قلنا: للعامل حصته من الربح ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف السابق ، فان أوجبناها غذلك اذا بلغت حصته نصابا أو كان له ما يتم به نصاب ولا تثبت الخلطة ولا يجيء في اعتبار الحول هنا الا الوجه الأول والثالث ، وليس له اخراج الزكاة من غير المال بلا خلاف لأن المالك لم يدخل في العقد على اخراج زكاة من المال • هكذا قاله الأصحاب • قال الرافعي : والمانع منع ذلك لأنه عامل من عليه الزكاة • • والله أعلم •

فـــرع في مسائل تتعلق بزكاة التجارة

(احداها) اذا باع عرض التجارة بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها ففيه ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع جمهور الأصحاب فى الطريقين صحة بيعه قولا واحدا (والطريق الثانى) فيه الخلاف السابق فى بيع غيره من أموال الزكاة قبل اخراجها ، كبيع السسائمة والثمرة والحب والنقد بعد وجوب الزكاة قبل اخراجها ، حكاه صاحب «البيان» وآخرون (والثالث) ان قلنا : يخرج زكاة التجارة من نفس العرض فهو على الخلاف ، وان قلنا يخرج من القيمة فهو كما لو وجبت ثباة فى خمس من الابل فباعها قبل اخراج الشاة ، وفيه طريقان سبقا فى موضعهما ، وهذا من الابل فباعها قبل اخراج الشاة ، وفيه طريقان سبقا فى موضعهما ، وهذا

العاريق قاله (١) و حكاه الرافعي ، قال الرافعي : وهذان الطريقان شاذان ، والمذهب القطع بالجواز ، كما قطع به الجمهور ، وسواه باع بقصد التجارة ، أم بقصد اقتناء المال ، أم بلا قصد ، لأن تعلق الزكاة به لا يبطل ، وان حار مال قنية ، كما لو نوى الاقتناء بلا بيع ، ولو وهب مال التجارة أو أعتق عبدها ، قال الرافعي : هو كبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها ، لأن الهبة والاعتاق يبطلان متعلق زكاة التجارة ، كما أن بيع الماشية يبطل متعلق زكاتها ، قال : ولو باع مال التجارة بعد وجوبها بمحاباة فقدر المحاباة كالموهوب ، قان لم تصحح الهبة بطل في ذلك القدر وفي الثاني قولا تفريق الصفقة ،

(الثانية) اذا كان مال التجارة حيوانا مله حالان: (أحدهما) أن يكون مما تجب الزكاة في عينه كنصاب الماشية

وسبق حكمه • (الثانى) أن لا يجب في عينه كالعبيد والجوارى والخيل والحمير

(الثانى) أن لا يجب في عينه كالعبيد والجوارى والخيار والهمير والمعلوفة من العنم ، فهال يكون نتاجها مال تجارة ؟ فيه وجهان مشهوران ، أصحهما يكون ، لأن الولد جزء من أمه ، قالوا : والوجهان فيما أذا لم تنقص قيمة الأم بالولادة ، فان نقصت بأن كانت قيمتها ألفا فصارت بالولادة ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الأم بالولد وزكى الألف ، ولو صارت قيمة الأم تسعمائة جبرت المائة من قيمة الولد كذا قاله أبن سريج والأصحاب ، قال امام الحرمين : وفيه احتمال ظاهر ومقتضى قولنا : انه ليس مال تجارة لا يجبر به الأم كالمستفاد بسبب آخر ،

قال أصحابنا : وشمار أشجار التجارة كأولاد حيوانها ففيها الوجهان ، فان ام يجعل الأولاد والثمار مال تجارة فهل يجب فيها في السنة الثانية فما بعدها زكاة ؟ قال امام الحرمين : الظاهر أنا لا نوجب ، لأنه منفصل عن تبعية الأم وليس أصلا في التجارة ، وأما اذا ضممناها التي الأصل وجعلناها مال تتجارة ففي حولها طريقان (أصحهما) حولها

⁽١) بياض بالأصل فحرر ٠

حول الأصل كنتائج السائمة وكالزيادة المتصلة (والثاني) على قولى ربح الناض فعلى أحدهما ابتداء حولها من انفصال الولد وظهور الثمار •

(الثالثة) حكى البغوى والأصحاب عن ابن الحداد فرعا ووالهقوه عليه وهو اذا اشترى شقصا مشفوعا بعشرين دينارا التجارة فحال الحول وقيمته مائة لزمه زكاة مائة ، ويأخذه الشفيع بعشرين ، ولو اشتراه بمائة فحال عليه الحول وقيمته عشرون لزمه زكاة عشرين ويأخذه الشفيع بمائة ، وحكى امام الحرمين ما ذكره ابن العداد في الصورة ، ثم قال : قال الشبيخ أبو على : ومن أصحابنا من خرج قولا أنه لا زكاة عليه ، لأن ملكه معرض للزوال بتسلط الشفيع عليه ، ولو تصرف في الدار فتصرفه معرض للنقض من جهة الشفيع بخلاف الصداق ، فأن تصرف المرأة فيه لا ينقض لو فرض فرقة قبل الدخول • قال الامام : وهذا الذي ذكره ، وان كان يتوجه تفريعه فالوجه أن يستثنى منه قدر عشرين دينارا ، فان ملكه [والا] كان معرضًا للزوال في الشقص فيبذل في مقابلته عشرون دينارا وعين المال ليست مقصودة في زكاة التجارة ، وانما المقصود المالية وهي موجودة دائمة في مقدار عشرين دينارا • قال الأمام : ثم ذكر الشبيخ أبو على وجها أن للشترى أن يقول قد وجبت الزكاة في مالية الدار غيضرج الزكاة منها ، ويكون ذلك كنقصان صفة في الشقص فيأخذ الشفيع الباقي بجميع العشرين كما لو نقص بآفة سماوية ، قال الامام: وهذا الوجه ضعيف لأن نقصه بالزكاة بسبب قصده التجارة لا في نفسه ٥٠ والله أعلم ٠

عال المنف رهمه ألله تعالى

ماب زكاة المدن والركاز

(اذا استخرج حر مسلم من معدن في موات أو في أرض يملكها نصابا من الذهب أو النضة ، وجبت عليه الزكاة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحرث المزنى المعادن القبلية ، وأخذ منه الزكاة ، فان استخرجها مكاتب أو ذمى لم يجب عليه شيء ، لأنها زكاة والزكاة الا تجب على مكاتب ولا ذمى ، وأن وجده في أرض معلوكة لغيره فهو لصاحب الأرض ، ويجب دفعه اليه فاذا أخذه مالكه وجبت عليه زكاته) .

(الشرح) هذا الحديث رواه مالك في «الموطأ » عن شيخه ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من العلماء «أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع لبلال بن الحرث المزنى معادن القبلية ، وهي من ناحية الفرع ، فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم » هذا لفظ رواية مالك ، وروى الشافعي عن مالك هكذا ، ثم قال الشافعي : ليس هذا مما يثبته أهل الحديث ، ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الا اقطاعه ، فان الزكاة في المعدن دون الخمس وليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال البيهقى: هو كما قال الشافعى فى رواية مالك ، قال : وقد روى عن ربيعة موصولا ، فرواه البيهقى عن ربيعة عن الحرث بن بلال ابن الحرث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة ، وأنه أقطع بلال بن الحرث العقيق أجمع ، والمعادن القبلية ـ بفتح القاف والباء الموحدة ـ وهذا لا خلاف فيه ، وقد تصحف ، والفرع ـ بضم الفاء واسكان الراء وبالعين [المهملة] _ بلاد بين حكة والمدينة ، وأما المعدن فمضتق من العدون وهو الاقامة ، ومنه بين حكة والمدينة ، وأما المعدن فمضتق من العدون وهو الاقامة ، ومنه

قوله تعالى: « جنات عدن »(١) وسمى معدنا لأن الجوهر يعدن فيه ، أي يقيم ، وقولهم: زكاة المعدن أي زكاة المستخرج من المعدن •

(اما الأحكام) فقال أصحابنا: أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعدن ، وشرط للذي يجب عليه أن يكون حرا مسلما ، فالمكاتب وانذمي لا زكاة عليهما ، لما سبق في أول كتاب الزكاة ، وسبق هناك نيمن بعضه حر وبعضه عبد خلاف وهو جار هنا ، ولو كان المستخرج عبدا وجبت الزكاة على سيده ، لأن الملك له ولو أمره السيد بذلك ليكون النيل له قال القاضى أبو الطيب في « المجرد » والدارمي والبندنيجي وصاحب « الشامل » : هو على القولين في ملك العبد بتمليك السيد ، فاذا قانا : لا يملك فالملك للسيد وعليه زكاته ، وان قانا : يملك فلا زكاة على السيد لعدم ملكه ، ولا على العبد لضعف ملكه ، والله أعلم ،

قال المصنف والأصحاب: اذا كان مواتا أو ملكا للمستخرج فعليه زكاته ، وان وجده فى أرض مملوكة فهو لصاحب الأرض ، ويجب دفعه اليه ، فاذا أخذه مالكه لزمه زكاته ٠

(فسرع) قال أصحابنا: لا يمكن الذمي حفر معدن في دار الاسلام ولا الأخذ منها كما لا يمكن من الاحياء فيها ، ولكن ما أخذه قبل ازعاجه يملكه ، كما لو احتطب ، وفيه وجه أنه لا يملكه ، حكاه الماوردي ، وسنعيده في فصل الزكاة ان شاء الله تعالى ، والصواب أنه يملك وليس عليه حق المعدن على المذهب ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين ، وقال جماعة من الخراسانيين: يبنى على أن مصرف حق المعدن ماذا ؟ فان أوجبنا فيه ربع العشر فمصرفه مصرف الزكوات ، وان أوجبنا الخمس فطريقان: المذهب مصرف الزكوات ، وان أوجبنا الخمس فطريقان: المذهب مصرف الزكوات (والثاني) فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) مصرف خمس الفيء وبهذا قال المزني وأبو حفص ابن الوكيل من أصحابنا ، حكاه عنهما صاحب « البيان » ، فان قلنا بهذا

⁽١) التوبة : ٧٢ ، وسور أخرى -

أخذ من الذمى الخمس ، وان قلنا بالمذهب : انه مصرف الزكوات لم مؤخذ منه شيء ٠

قال الماوردى: فان قبل اذا كان الذمى ممنوعا من المعدن كما يمتع من الاحياء فينبغى أن لا يملك ما يأخذه منه ، كما لا يملك ما أحياه ، والحواب أن ضرر الاحياء مؤبد ، فلم يملك به بخلاف المعدن • قال أصحابنا: ثم على المذهب يشترط النية فيه كسائر الزكوات ، واذا قلنا: مصرف الفيء فال يشترط النية ، ولا خلاف أن المكاتب لا يمنع من المعدن ، ولا زكاة عليه ، قال المروزى: فان قبل : فما الفرق بين أن يجد المكاتب معدنا أو ركازا فلا زكاة عليه فيه ؟ وبين أن يعنم غنيمة من الكفار فيجب فيها الخمس ؟ فالجواب أنه في العنيمة يملك أربعة أخماسها أولا ، ويملك أهل الخمس حينئذ الخمس ، وفي المعدن والركاز يملك كله بالوجود ، ولكن يجب بعد ذلك على الحر اخراج واجبه زكاة والمكاتب لا زكاة عليه فيما ملكه كسائر أملاكه ، وهذا مذهبنا • وقال أبو حنيفة : يلزم الكاتب زكاة المعدن •

(قسرع) قال أصحابنا: ولو اشترى الحر المسلم أرضا فظهر فيها معدن فهو ملك الشترى ، فإن شاء عمله ، وإن شاء تركه ولا يتعرض له في وأحد منهما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجد شيئا غير الذهب والفضة كالحديد والرصاص والفيروزج والبلور وغيرهما لم تجب فيه الزكاة ، لانها ليست من الأموال المزكاة ، فلم يجب فيها حق المعدن ، وان وجده دون النصاب لم يلزمه الزكاة لانا بينا أن ذلك زكاة فلا يجب في غير النصاب ، ولأنه حق يتعلق بالستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كالعشر) .

(الشرح) اتفق أصحابنا على أن المستخرج من المعدن اذا كان ذهبا أو فضة وجبت فيه الزكاة • وأما غيرهما من الجواهر كالحديد والنحاس

والرصاص والفيروزج والبلور والمرجان والعقيق والزمرد والزبرجد والكمل وغيرها فلا زكاة فيها ، هذا هو الشهور الذي نص عليه الشافعي فى كتبه المسهورة في الجديد والقديم ، وبه قطع جماهير الأصحاب في الطرق كلها • قال الدارمي في « الاستذكار » : قال أبن القطان في وجوب الزكاة فيهما قولان قال : ونقل القيصري(١) من أمنحابنا عن القديم قولين في وجوبها كالزكاة • وحكى الرافعي وجها شاذا منكرا أنه تجب الزكاة في كل مستخرج منه • وقال أبو حنيفة : تجب في المنطبعات كالحديد • وقال أحمد : في كل مستخرج • دليلنا أن الأصل عدم الوجوب ، وقد ثبت في الذهب والفضة بالاجماع ، غلا تجب غيما سواء الا بدليل صريح ، وهل يشترط لوجود زكاة الذهب والفضة المستخرجين (٢) من الذهب والفضة النصاب؟ فيه طريقان : الصحيح منهما وبه قطع المصنف وجماهير العراقيين وجماعات من الخراسانيين: اشتراطه ، ونقل القاضي أبو الطيب في « المجرد » اتفاق الأصحاب عليه (والثاني) حكاه أكثر الضراسانيين والماوردي من العراقيين : فيه قولان (أصحهما) اشتراطه (والثاني) لا و قال أصحاب هذه الطريقة : القولان مبنيان على أن واجبه الخمس أو ربع العشر (ان قلنا) ربع العشر فالنصاب شرط والا فلا ، والمذهب اشتراطه مطلقا لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » وبالقياس الذي ذكره الصنف ٥٠ والله أعلم ٠

قال المنف رحمه الله تعالى

(وأن وجد النصاب في دفعات نظرت فأن لم ينقطع العمل ولا النيل عصم بعضه الى بعض في اتمام النصاب ، وأن(١) قطع العمل لعدر

⁽۱) كذا في «ش » و «ق)» ولعله الصيمري (ط) م

⁽٢) لعله مكذا « المستخرجين من المعدن النصاب » أم من نسخة على الن عيسى الحداد •

⁽٣) في بعض النسخ : وإن انقطع العمل · وعبارة « بغير اختياره » ليست من النسخة الطبوعة من المذب (ط) ·

[كالاستراحة] أو اصلاح الاداة ضم ما يجده بعد زوال العدر الى ما وجده قبله ، وأن ترك العمل فيه لغير عدر لم يضم ما وجده بعد الترك الى ما وجده قبله ، وأن اتصل العمل وانقطع النيل ثم عاد ففيه قولان ، قال في القديم : لا يضم الثاني الى الأول لأنه أذا لم يضم ما وجده بعد قطع النيل بعد قطع العمل الى ما وجده قبله فلئلا يضم ما وجده بعد قطع النيل [بغير اختياره] وهو المقصود أولى • وقال في الجديد : يضم لأن انقطاع النيل بغير اختياره ، وانقطاع العمل باختياره) •

(الشرح) قال أصحابنا : ليس من شرط نصاب المعدن أن يوجد دمعة واحدة ، بل ما ناله دفعات يضم بعضه الى بعض ، واتصال العمل ان تتابع العمل والنيل • قال الماوردى والبغوى وغيرهما الا يشترط بقاء المستخرج في مكه • قال أصحابنا : واتصال العمل هو ادامته في الوقت الذى جرت العادة بالعمل فيه واتصال النيل هو أن لا يحقد(١) المعدن وحقده لا يخرج منه بالعمل شيئا ، وأما اذا تتابع العمل ولم يتواصل النيل ، بل حقد المعدن زمانا ثم عاد النيل ما فأن كان زمن الانقطاع يسيرا من فيضا ووجبت الزكاة اذا بلغ المجموع نصابا ، وأن كان كثيرا كاليومين والثلاثة (فقولان) الضحيح الجديد الضم والقديم) لاضم وذكر المصنف دليلهما •

أما اذا انقطع العمل وكان النيل ممكنا بحيث لو عمل [لنال] ثم عاد الى العمل فان كان القطع بلا عذر في لم يضم سواء طال الزمان أم لا أم قصر لأنه معرض ، وأن قطع لعذر ضم ، سواء طال الزمان أم لا ما دام الترك لعذر ، هذا هو الذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وحكاه الرافعي عن الجمهور ، وحكى فيه وجها آخر أنه لا ضم ، قال :

⁽۱) كانت هذه العبارة في « ش » و « ق » بالفاء وهو خطا وانها هي بالقاف قال في « القاموس » : حقد كفرح المعن : انقطع غلم يخرج شيئا ، وحقده المعدن شيئا غلم يجدوه • وكذلك قوله : « وحقده ألا يخرج منه شيئا » كانت مكذا « وحقده أن يخرج منه العمل شيئا » وهو تعبير مخالف للمقصود ومعارض للسياق (ط) •

وفي حد الطول أوجه (أصحها) الرجوع الى العرف (والثانى) ثلاثة أيام (والثالث) يوم كامل و قال أصحابنا : والأعذار كاصلاح الآلة وهرب العبيد والأجراء ، وهذه أعذار بلا خلاف و قال الرافعى : وكذلك السفر والمرض على المذهب ، وقيل فيهما وجهان (أصحهما) عذران (والثانى) لا وقطع الماوردى والقاضى أبو الطيب والجمهور أنهما من الأعذار وقال أصحابنا : ومتى حكمنا بعدم الضم فمعناه أن الأول لا يضم الى الثانى و وأما الثانى فيضم الى الأول بلا خلاف ، كما يضم الى ما يملكه من غير المعدن و

(فرع)ولو وجد رجلان من المعدن ـ دون نصابين وبلغ نصابا ـ فان قلنا باثبات الخلطة فى الذهب والفضة ـ زكيا زكاة الخلطة ان كانا من أهلها ، والا فلا زكاة عليهما الى أن يكون فى ملكه من غيره ما يتم له النصاب •

في ضم الملوك من المعدن الى غيره مما يملكه الواجد

وهو مفرق فى كلام الأصحاب ، وقد لخصه الرافعى واختصرت كلامه ، ومختصره أنه : اذا نال من المعدن دون نصاب ـ وهو يملك من جنسه نصابا فصاعدا ـ فاما أن يناله فى آخر جزء من حول ما عنده أو بعد تمام حوله أو قبله ففى الحالين الأولين يصير مضموما الى ما عنده ، وعليه فى ذلك النقد زكاته ، وعليه أيضا فيما ناله حقه بلا خلاف ، لكن حق النقد ربع العشر وحق المعدن فيه الأقوال : الصحيح ربع العشر و أما اذا ناله قبل تمام الحول فلا شىء عليه فيما عنده حتى يتم حوله ، وفى وجوب حق المعدن فيما وجده وجهان (أصحهما) الوجوب ، وهو ظاهر نصه فى « الأم » وصححه القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون ، (والثانى) لا يجب ، فعلى هذا يجب فيما عنده ربع العشر عند تمام حوله وفيما ناله ربع العشر عند تمام حوله و

من المعدن مائة نظر — ان نالها بعد تمام حول ما عنده ففى وجوب حق المعدن فيما ناله الوجهان ، فعلى الأول يجب فى المعدن حق ويجب فيما كان عنده ربع العشر اذا تم حوله من حين كمل النصاب بالنيل ، وعلى الثانى لا يجب شىء فى الجميع حتى يمضى حول من يوم النيل فيجب فى الجميع ربع العشر ، وقال أبو على فى « الافصاح » : فيه وجه أنه يجب فيما ناله حقه وفيما كان عنده ربع العشر فى الحال ، لأنه كمل بالنيل وقد مضى عليه حول ، وهذا ضعيف أو باطل ، لأن الذى كان عنده دون نصاب عليه حول ، وهذا فيميف أو باطل ، لأن الذى كان عنده دون نصاب على ماكن (١) فى حوله (قات) : وهذا الوجه المنسوب الى أبى على صاحب « الافصاح » ، نقله الشيخ أبو حامد والصنف فى فصل الركاز وغيرهما من الأصحاب عن نص الشافعي واختاروه ورجحوه ، ولكن وغيرهما من الأصحاب عن نص الشافعي واختاروه ورجحوه ، ولكن المصح الذى اختاره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما من المحققين أنه لا شيء فيما كان عنده حتى يحول حوله من حين كمل المحققين أنه لا شيء فيما كان عنده حتى يحول حوله من حين كمل نصابا و والله أعلم ه

وأما اذا ناله قبل تمام حول المسائة فلا يجب في المسائة التي كانت عنده شيء بلا خلاف ، ولا يجيء وجه صاحب « الافصاح » ، وأما المسائة المساخوذة من المعدن فيجيء فيها الوجهان السابقان ، وهذا التفصيل نقله بعض العراقيين ، ونقل معظمه أبو على السنجي ، ونسبه امام الحرمين الى السهو ، وقال : اذا كان ما يملكه دون نصاب فلا ينعقد عليه حول حتى يفرض له وسط وآخر أو يحكم بوجوب الزكاة فيه يوم النيل ، ولا شك في بعد القول بوجوب الزكاة فيه للنيل ، لكن الشيخ أبو على لم ينفرد بنقله ولا اختاره حتى يعترض عليه ، وانما نقله متعجبا منه منكرا له ،

(قلت): هذا الذي ذكره اهام الحرمين وأبو على والرافعي من الافراط في رد الوجه المنقول عن « الافصاح » ، وجعله غلطا شاذا لا يعرف ، ليس كما قالوه ، بل هو منصوص كما قدمناه عن نقل الصنف

⁽١) لعله « فلم يعمل في حوله » نسخة السيد على بن عيسي الحداد م

والشيخ أبى حامد وغيرهما ، ولكن الأصح خلافه ، وأما اذا كان الذى عنده مال تجارة ، فيجىء فيه الأحوال الثلاثة وان كان دون نصاب دلا اشكال ، لأن الحول ينعقد عليه وان كان دون نصاب ، ولا يعتبر نصابه الا فى آخر الحول على الصحيح كما سبق فى بابه ، فاذا نال من المعدن شيئا فى آخر حول التجارة ففيه حق المعدن ، وفى مال التجارة زكاة التجارة ان كان نصابا ، وكذا ان كان دونه وبلغ بالمعدن نصابا واكتفينا بالنصاب فى آخر الحول ، وان نال قبل تمام الحول ففى وجوب حق المعدن الوجهان السابقان ،

وان نال بعد تمام الحول نظر — ان كان مال التجارة نصابا في آخر الحول — وجب في النيل حق المعدن لانضمامه الى ما وجبت فيه الزكاة ، وان لم يبلغ نصابا وناله بعد مضى ستة أشهر من الحول الثاني بني على الخلاف السابق في باب زكاة التجارة ، أن عرض التجارة أذا قوم في آخر الحول فنقص عن النصاب ثم زاد بعد ذلك وبلغ نصابا ، هل تجب فيه الزكاة عند يلوغه نصابا ؟ أم ينتظر مضى الحول الثاني بكماله ؟ (فان قلنا) بالأول وجبت زكاة التجارة في مال التجارة ، وحينئذ يجب حق المعدن في النيل بلا خلاف (وان قلنا) بالثاني وهو انتظار مضى الحول الثاني وهو الأصح ففي وجوب حق المعدن الوجهان ، وجميع ما ذكرناه مفرع على المذهب ، وهو أن الحول لا يعتبر في زكاة المعدن ، وان اعتبرناه انعقد الحول عليه من حين وجده ، هذا آخر كلام الرافعي رحمه الله ، وقد ذكر المصنف هذه المسائل في فصل الركاز وفي كلامه مخالفة للراجح في الذهب ، فليحمل على ما قررناه هنا ، قال أصحابنا : وحكم الركاز في اتمام النصاب حكم المعدن في كل ما ذكرناه وفاقا وخلافا بلا فرق ٥٠ والله أعلم ،

قال المنف رحمه الله تعالى

(ويجب حق المدن بالوجود ، ولا يعتبر فيه الحول في أظهر

القولين لأن الحول يراد لكمال(') النماء ، وبالوجود يصل الى النماء ، فلم يعتبر فيه الحول كالمشر ، قال في « البويطى » : لا يجب حتى يحول عليه الحول ، لأنه زكاة [في] مال تتكرر فيه الزكاة فاعتبر فيه الحول كسائر الزكوات) •

(الشرح) قوله: تتكرر فيه الزكاة احتراز من المعشر، وقوله كسائر الزكوات و لو قال: كزكاة المساشية والنقد لكان أحسن والأنوله كسائر الزكوات يدخل فيه المعشر و [ما] لا يعتبر فيه الحول، وهذان القولان في اشتراط الحول مشهوران (والصحيح) المنصوص في معظم كتب الشافعي وبه قطع جماعات وصححه الباقون أنه لا يشترط، بل يجب في الحال ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وعامة العلماء عن السلف والخلف (والثاني) يشترط وهو مذهب أحمد والمزنى ، وقال جماعة من الخراسانيين (ان قلنا) فيه الخمس لم يعتبر الحول والا فقولان المذهب أنه لا يشترط و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي زكاته ثلاثة أقوال (أحدها) يجب ربع العشر لأنا قد بينا أنه زكاة ، وزكاة الذهب والفضة ربع العشر (والثاني) يجب فيه الخمس لأنه مال تجب الزكاة فيه بالوجود ، فتقدرت زكاته بالخمس كالركاز (والثالث) أنه أن أصابه من غير تعب وجب فيه الخمس ، وأن أصابه بتعب وجب فيه الرض ، فاختلف بتعب وجب فيه ربع العشر لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض ، فاختلف قدره باختلاف المؤن كزكاة الزرع) .

(الشرح) هذه الأقوال مشهورة ، والصحيح منها عند الأصحاب وجوب ربع العشر ، قال الماوردى : هو نصه (في الأم والاملاء والقديم) قال الرافعي : ثم الذي اعتمده الأكثرون على هذا القول في ضبط الفرق بين المؤنة وعدمها الحاجة الى الطحن ، والمعالجة بالنار

⁽١) في بعض النسنع : التكامل النماء ٠

والاستعناء عنها ، فما احتاج فربع العشر ، وما استعنى عنها فالخمس ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب اخراج الحق بعد التمييز كما قلنا في العشر : انه يجب فيه [بعد] التصفية والتجفيف) ٠

(الشرح) قال أصحابنا: اذا قلنا بالمذهب: ان الحول لا يشترط في زكاة المعدن فوقت الوجوب حصول النيل في يده بترابه، ووقت الاخراج التخليص والتصفية، فلو أخرج من التراب والحجر قبل المتنقية لم يجزئه، وكان مضمونا على الساعى، نص عليه الشافعى و للمتصر وغيره واتفق عليه الأصحاب قال الشافعى والأصحاب:] في المختصر وغيره واتفق عليه الأصحاب قال الشافعى والأصحاب:] ويلزمه رده وقالوا: فلو اختلفا في قدره قبل التلف أو بعده فالقول قول الساعى بيمينه ولا لأصل براءته مما زاد و فلو ميز الساعى القدر الذي قبضه وخلصه من التراب أجزأ عن الزكاة ان كان قدر الواجب الذي قبضه وخلصه من التراب أجزأ عن الزكاة ان كان قدر الواجب فان كان أكثر استرجع الزيادة و وان كان أقل لزم المسالك الاتمام ولا شيء للساعى بعمله لأنه متبرع و

واذا تلف فى يد الساعى قبل التمييز وغرمه ، غان كان تراب غضة قوم بذهب وان كان تراب ذهب قوم بغضة ، غان اختلفا فى قيمته غالقول قول الساعى لأنه غارم ، هكذا نقله كله القاضى أبو الطيب فى « المجرد » عن نص الشافعى واتفق عليه الأصحاب ، الا السرخسى فحكى فى « الأمالى » وجها عن أبى اسحاق أنه اذا ميزه الساعى أو المساكين لا يجزئه ، لأنه لم يكن حال الاخراج على هيئة الواجب ، كمن لزمه جذعة ضأن فأخرج سخلة ، فبقيت فى يد المساكين حتى صارت جذعة فانها لا تجزئه ، والمذهب القطع بالإجزاء فى مسألة المعدن كما نص عليه وقطع به الجمهور بخلاف مسألة السخلة ، لأنها لم تكن على الصفة الواجبة ، وحق المعدن كان على الصفة لكن مختلط بعيره ، ولو وجب عليه تمر فأخرج رطبا وبقى فى يد الساعى أو المساكين حتى صار تمرا أجزأه ذلك على المذهب ، وبه قطع المساوردى وغيره وحكى

السرخسى فيه وجهين عن أبى اسحاق • قال أصحابنا : ومؤنة التخليص والتنقية على المالك بلا خلاف ، كمؤنة الحصاد والدياس ، ولا يحسب شيء منها من مال المعدن ، فلو أخرج منه شيئا في المؤنة كان آثما ضامنا • قال أصحابنا : فلو تلف بعضه قبل التمييز فهو كتلف بعض المال قبل التمكن ، ولو امتنع من التخليص أحبر عليه • • والله أعلم •

فسرع في مسائل تتعلق بالمعدن

(احداها) الحق الماخوذ من واجده زكاة عندنا ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وسواء قلنا : يجب فيه الخمس أم ربع العشر ، وقيل : ان قلنا بربع العشر فهو زكاة ، والا فقولان (أصحهما) زكاة (والثاني) تصرف في مصارف خمس الفيء وهو قول المزني وأبي حفص بن الوكيل من أصحابنا ، وقد سبق (ذلك) عنهما ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وتظهر فائدة الخلاف في مصرفه وفي وجوبه على الذمي

(الثانية) اذا وجد معدنا أو ركازا وعليه دين بقدر الموجود أو ينقصه عن النصاب ، غفى منع الدين زكاتهما القولان السابقان في سائر الزكوات ، الأصح لا يمنع •

(الثالثة) قال الشافعي في « المختصر » والأصحاب : لا يجوز بيع تراب المعدن قبل التخليص لا بذهب ولا بفضة ولا بغيرهما ، هذا وذهبنا ، وقال مالك : يجوز ، دليلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن بيع الغرر » ولأن المقصود غير التراب وهو مستور بلا مصلحة له في بقائه فيه ، فلم يجز بيعه كتراب الصاغة ، فان مالكا وافق عليه واحتج مالك بجواز بيع حنطة مختلطة بشعير ، وأجاب أصحابنا بأنهما مقصودان بخلاف المعدن ، وانما نظير الحنطة المختلطة بيع الذهب مختلطا بالفضة وهو جائز بغيرهما ، قال صاحب « البيان » : قال مختلطا بالفضة وهو جائز بغيرهما ، قال صاحب « البيان » : قال

أبو اسحاق المروزى: فأما اذا باع تراب المعدن بعد التمييز وأخذ ما فيه من ذهب أو فضة ثم وجد فيه فتات يسير فالبيع صحيح لأن المقصود نفس التراب دون ما فيه ، قال القاضى أبو الطيب في « المجرد » : يجوز بيع تراب الصاغة اذا لم يكن فيه شيء من الذهب والفضة ، لأنه ينتفع به في جلاء الصفرة ،

(الرابعة) في مدّاهب العلماء في المعدن • ذكرنا أن المسهور من مذهبنا اختصاص الوجوب بالذهب والفضة ، وأوجبه أبو حنيفة في كل منطبع كحديد ونحاس ، وفي الزئبق روايتان ، وأوجبه أحمد في كل مستخرج ، ومذهبنا المشهور أن واجب المعدن ربع العشر ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز وأحمد واسحاق وأبى ثور • وقال وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وقال داود والمزنى : يشترط ، وهو والواجب عندنا في المعدن زكاة وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : في، ، والنصاب عندنا شرط ، وبه قال مالك وأحمد واسحاق وداود ، وقال أبو حنيفة : لا يشترط ، والحول ليس بشرط ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور ، وقال داود والمزنى : يشترط ، وهو قول ضعيف للشافعي سبق • قال العبدري من أصحابنا : حق المعدن والركاز وغيرهما من الزكوات لا يجوز للامام صرفه الى من وجب عليه ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : يجوز أن يصرف اليه حق المدن والركاز دون الزرع وغيره • وقال أحمد : يجوز أن يصرف اليه جميع ذلك ، وأما المكاتب والذمى اذا أخذا من المعدن شبيتًا غلا شيء فيه عندنا وبه قال جماهير العلماء ، وقال أبو حنيفة : يجب عليهما ، ومؤنة تخليص نيل المعدن على المالك عندنا • وقال أبو حنيفة : منه كأجرة نقل الغنيمة ، وبناؤه على أصله أنه كالغنيمة وعندنا هو زكاة كمؤنة المصادين ، ولو وجد المعدن في ملكه وجب فيه الحق كما لو وجده في موات ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يجب كسائر أمواله حتى يحول حول ٥٠ والله أعلم ٥

⁽۱) كذا بالأصل ولعل الصواب « وحكاه ابن المنذر عن الزهرى وبه قال البر عبيد » (ط) ت

قال المصنف رحمه ألله تعالى

(ويجب في الركاز الخمس لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وفي الركاز الخمس » ولأنه اتصل اليه من غير تعب ولا مؤنة ، فاحتمل فيه الخمس ، ولا يجب ذلك الا على من تجب عليه الزكاة لأنه زكاة ، ولا تجب الا فيما وجد في موات أو معلوك لا يعرف مالكه ، لأن الموات لا مالك له ، وما لا يعرف مالكه بمنزلة مالا مالك اله ، فأما اذا وجده في أرض يعرف مالكها فان كان ذلك لحربي فهو غنيمة ، وان كان لمسلم أو لمعاهد فهو لمالك الأرض ، فان لم يدعه مالك الأرض فهو لمن أنتقلت الأرض منه اليه) .

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم • والركاز هو المركوز بمعنى المكتوب ، ومعناه في اللغة المثبوت ، ومنه ركز رمحه يركزه _ بضم الكاف _ اذا غوره وأثبته • وهو في الشرع دفين الجاهلية • ويجب فيه الخمس بلا خلاف عندنا • قال ابن المنذر إ: وبه قال جميع العلماء • قال : ولا نعلم أحدا خالف فيه الا الحسن البصرى فقال : ان وجد في أرض الحرب ففيه الخمس ، وان وجده في أرض العرب ففيه الزكاة • دليلنا ما ذكره المنف • قال الشافعي والأصحاب:: لا يجب ذلك الا على من عليه الزكاة ، سواء أكان رجلا أو المرأة ، رشيدا أو سفيها ، أو صبيا أو مجنونا • وحكم وجود العبد ما سبق في المعدن ، ولا يجبُّ على مكاتب وذمي ، وفيهما قول ضعيف ، ووجه أنه بازمهما • قال صاحب « البيان » : حكاه أبو ثور عن الشافعي أنه يجب على الذمي ، ونقله ابن المنذر عن الشامعي ، ولم يحك عنه خلافه بل زاد ونقل الاجماع على وجوبه على الذمى • وهذا لفظه في الاشراف ، قال : قال كل من أحفظ عنه من أهل العلم : أن على الذمى في الركاز الخمس ، وبه قال مالك ، وأهل المدينة والثوري وأهل العراق من أصحاب الرأى وغيرهم ، والأوزاعي والشائعي وأبو ثور وغيرهم . قال : وبه أقول • قال : وهذا يدل على أن سبيل الركار سبيل الفيء لا سبيل الصدقات } وهذا الذي نقله ابن المنذر عن الشافعي غريب

مردود وحكى صاحب « الحاوى » والقاضى أبو الطيب وجها أن الكافر لا يملك ما يأخذه من المعدن والركاز كما لا يملك بالاحياء ، وهذا غلط ، وقد سبق فى أول الباب الفرق بينهما عن صاحب « الحاوى » ، وأما السفيه فيملك الركاز كما يملك الصبى والمجنون وحكى الماوردي عن سفيان الثورى أن المرأة والعبد والصبى لا يملكون الركاز ، وهذا باطل ، لأن الركاز كسب لواجده ، وهؤلاء من أهل الاكتساب كما يكسبون بالاصطياد والاحتطاب ، واذا ملكوا بالاكتساب وجبت الزكاة لأنهم من أهلها .

وأما الموضع الذي وجد فيه الركاز فقال أصحابنا له حالان (أحدهما) أن يكون في دار الاسلام ، فان وجده في موضع لم يعمره مسلم ولا ذو عهد فهو ركاز ، سواء أكان مواتا أو من القلاع العادية التي عمرت في الجاهلية ، وهذا لا خلاف فيه ، وان وجده في طريق مسلوك فالمذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون والقفال أنه لقطة ، وقيل ركاز ، وقيل فيه وجهان (أصحهما) لقطة (والثاني) ركاز ، ولو وجده في المسجد فلقطة ، هذا هو المذهب وبه قطع البغوي والجمهور ،

قال الرافعى: ويجىء فيه الوجه الذى فى الطريق أنه ركاز وما عدا هذا الموضع (قسمان) مملوك وموقوف، والمملوك نوعان له ولعيره، فالذى لغيره اذا وجد فيه كنزا لم يملكه الواجد، بل ان ادعاه مالك الأرض فهو له بلايمين، كالأمتعة التى فى داره •

وهذا الذي ذكرناه من كونه بلا يمين متفق عليه ، ونص عليه في « الأم » ، فان لم يدعه فهو لن انتقل اليه منه ملك الأرض ، فان لم يدعه فلمن قبله ، وهكذا حتى ينتهى الى الذي أحيا الأرض فيكون له ، سواء ادعاه أم لا ، لأن بالأحياء ملك ما في الأرض ، وبالبيع لم يزل ملكه عنه ، فانه مدفون منقول لا يعد جزءا من الأرض فلم يدخل في البيع ، فان كان الذي انتقل منه الملك ميتا فورثته قائمون مقامه ، فان قال

بعضهم: هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم الى المدعى نصيبه وسلك بالباقى ما ذكرناه و ذكر الرافعى هذا الكلام ثم قال: هذا كلام الأصحاب تصريحا واشارة وقال: ومن المصرحين بأن الركاز يملك باحياء الأرض القفال ورأى امام الحرمين تخريج ملك الركاز بالاحياء على ما لو دخلت طبية دارا فأغلق صاحبها الباب لا على قصد ضبطها وفيه وجهان (أصحهما) لا يملكها لكن يصير أولى بها وكذلك المحيى لا يملك الكنز لكن بصير أولى به والمذهب ما سبق أنه يملكه بالاحياء و فعلى هذا اذا زال ملكه عن الأرض وجب طلبه ورد الكنز اليه لأنه ملكه عن رقبة الارض ولم يدخل في البيع و

وان قلنا: لا يملكه ويصير أولى به فلا يبعد أن يقال: أذا زال ملكه عن رقبة الأرض بطل اختصاصه • كما أن في مسألة الظبية أذا قلنا: لا يملكها ففتح الباب وأفلتت ملكها من اصطادها (قلت): وهذا احتمال أبداه أمام الحرمين • وقد نقل الامام عن الأئمة أنه يملك الكنز بالاحياء ولا يبطل حقه كالبيع • وهذا هو المذهب المعروف قال الرافعي: فأن قلنا: المحيى لا يملك الكنز بالاحياء فأذا دخل في ملكه أخرج الخمس (وان قلنا) يملكه بالاحياء فأذا احتوت يده على الكنز الذي كان في يد المشترى للأرض وقد مضت سنون وجب اخراج خمس الذي كان في يد المشترى للأرض وقد مضت سنون وجب اخراج في يده هل يلزمه زكاة ربع العشر من الأخماس الأربعة الباقية ؟ فيه الخلاف السابق في الصال والمعصوب ، وفي الخمس كذلك أن قانا : لا تتعلق الزكاة بالعين ، وأن علقناها بها فعلى ما سبق من زكاة المواشي فيما أذا ملك نصابا وتكرر الحول عليه •

(النوع الثاني()) أن تكون الأرض مملوكة له ، فان كان أحياها فما وجده ركاز وعليه خصمه والباقى له ويجب الخمس في وقت دخوله في

⁽۱) والنوع الأول هو في توله : والمملوك نوعان له ولغيره وهو أحد غرعي المسم الثاني الذي سيأتي بعد قليل وفي البحث تشابك وتداخل غانتيه (ط) :

ملكه كما سبق • هذا هو الذهب • وقال الغزالى : فيه وجهان بناء على احتمال الامام الذى سبق بيانه • والصحيح ما سبق • وان كانت الأرض انتقات اليه من غيره لم يحل له أخذه ، بل يلزمه عرضه على من ملك الأرض منه ، ثم الذى قبله ان لم يدعه ، ثم هكذا ينتهى الى المحيى كما سبق (القسم(ا) الثانى) اذا كانت الأرض موقوفة فالكنز لن فى يده الأرض ، كذا ذكره البغوى •

(الحالة الثانية(٢)) أن يجده فى دار الحرب ، فينظر أن وجده فى موات ، فأن كانوا لا يذبون عنه فهو كموات دار الاسلام بلا خلاف عندنا • وقال أبو حنيفة : هو غنيمة ولا يخمس بل كله للواجد ، وقال مالك : يكون بين الجيش ، وقال الأوزاعى : يؤخذ خمسه والباقى بين الجيش • دليلنا عموم الحديث : « وفى الركاز الخمس » والقياس على الموجود فى دار أهل العهد فقد وافقونا فيها ، وأن كانوا يذبون عنه ذبهم عن العمران ، فالصحيح الذى قطع به جماهير الأصحاب فى الطريقتين أنه ركاز كالذى لا يذبون عنه لعموم الحديث • وقال الشيخ أبو على السنجى : هو كعمرانهم ، وأن وجد فى موضع مملوك الهم نظر ــ أن أخذ بقهر وقتال _ فهو غنيمة ، كأخذ أموالهم ونقودهم من بيوتهم أخذ بقهر وقتال _ فهو فنيمة وأربعة أخماسه لواجده • وإذا أخذ بغير قتال ولا قهر فهو فى ومستحقه أهل الفى ء • وكذا ذكره امام بغير قتال ولا قهر فهو فى ومستحقه أهل الفى ء • وكذا ذكره امام الحرمين •

قال الرافعي: هذا محمول على ما اذا دخل دار الحرب بغير أمان • أما اذا دخل بأمان فلا يجوز له أخذ الكنز لا بقتال ولا بغيره • كما [أنه] ليس لمه خيانتهم في أمتعتهم فان أخذه لزمه رده • قال : وقد نص على هذا الشيخ أبو على قال : ثم في كونه فيئا اشكال لأن من دخل بغير أمان وأخذ

⁽١) راجع أول قول الرافعي : ويجيء الوجه الذي في الطريق أنه ركاز وما عدا هذا الموضع تسمان : معلوك وموقوف (ط) •

⁽٢) راجع قول الشارح رحمه إلله : وأما الموضع الذي فيه الركاز فقال المسابنا : له حالان أحدهما : أن يكون في دار الاسلام النج (ط) .

مالهم بلا قتال ، اما أن يأخذه خفية فيكون سارقا ، واما جهارا فيكون مختلسا ، وكلاهم ملك خاص للسارق والمختلس • قال : وتأييد هذا الاشكال بأن كثيرا من الأثمة أطلقوا القول بأنه غنيمة ، منهم الصيدلانى وابن الصباغ • قلت : وكذا أطلق المصنف وآخرون أنه غنيمة • وحيث قانا : غنيمة — فان كان الواجد وجده — اختص بأربعة أخماس وخمسه لأهل خمس المنيمة ، وان كان في جيش كان مشتركا بين الجيش نص عليه الشافعي والأصحاب • قال الشافعي : وهو كالماخوذ من منازلهم • قال الدارمي : ولو وجد في قبر جاهلي أو في خربة فهو ركاز •

(فسرع) أذا وجد الركاز في دار الاسلام أو في دار أهل العهد وعرف مالك أرضه (ا) لم يكن ركازا ولا يملكه الواجد بل يجب حفظه حتى يجيء صاحبها فيدفعه اليه • فان أيس من مجيئه كان لبيت المال كسائر الأموال الضائعة • هكذا نقله الأصحاب • قال صاحب الحاوى : فان قيل هلا كان لقطة كما لو وجد ضرب الاسلام (فالجواب) أن ضرب الاسلام وجد في غير ملك فكان لقطة كالثوب الموجود وغيره ، وهذا وجد في ملك فهو لمالك الأرض في ظاهر الحكم • قال : وما ذكره الشافعي من اطلاق اللفظ فهو على التفصيل الذي ذكرناه •

(فسرع) قال فى البيان: قال الشيخ أبو حامد: قال أبو اسحاق الروزى: اذا بنى كافر بناء وكنز فيه كنزا وبلغته الدعوة وعاند فلم يسلم ثم هلك وباد أهله فوجد ذلك الكنز كان فيئا لا ركازا ولأن الركاز انما هو أموال الجاهلية العادية الذين لا يعرف هل بلغتهم دعوة أم لا ؟

⁽۱) كان من أشر عدم احترام ملكية الواجد أو المحيى للموات أو مالك الأرض أن تبدد كثير من الآثار الكفرية والجاملية كآثار الفراعنة وكنوزهم التى نهبها غزاة الفرنجة وتسربت سرا وجهرا الى بلاد أوروبا وملات متاحفها وبيوت مترفيها لأن القوانين الوضعية تعتبر ما في باطن الأرض ملكا للدولة ولا حق للواجد أو مالك الأرض في شيء حتى ولا في مكافأة تعبل ما سياخذه اذا كتمها عن الحكومة وباعها ، ولو أن الحكومات اعتبرت شان الواجد أو المالك واشترت منه ما عثر عليه لكان ذلك أحرى أن يكون صوابا ، والله أعلم (ط) ،

غاما من بلغتهم غمالهم فى غخمسه لأهل الخمس وأربعة أخماسه للواجد و وحكى القاضى أبو الطيب أيضا هذه المسألة كما سبق و قال : لأنه مال مشرك رجع الينا بلا قتال ، وانما يكون الكنز ركازا اذا لم يعلم حاله ، وهل بلغته الدعوة فيحل ماله ؟ أم لا فلا يحل ؟

(فسرع) قال صاحب « الحاوى » : لو أقطع الامام انسانا أرضا فظهر فيها ركاز فهو للمقطع سواء وجده هو أو غيره لأنه ملك الأرض بالاقطاع كما يملكها بالشرى وكما لو أحيا أرضا فوجد فيها ركازا فانه للمحيى سواء وجده هو أو غيره ؛ لأنها ملكه • هذا كلامه • ومراده أقطعه الأرض تمليكا لمرقبتها ، وكذا قال الدارمى : اذا أقطعه السلطان أرضا ملكها سواء عمرها أم لا ، فمن وجد فيها ركازا فهو للمقطع ، قال : وقيل : لا يملكه الا بالاحياء قال : وهو غلط مخالف لنصه •

(فسرع) لو تنازع بائع الدار ومشتريها في ركاز وجد فيها فقال المشترى: هو لمي وأنا دفنته ، وقال البائع مثل ذلك ، أو قال : ملكته بالاحياء أو تنازع معير ومستعير ، أو مؤجر ومستأجر هكذا ، فالقول قول المشترى والمستعير والمستأجر بايمانهم ، لأن اليد لهم ، فهو كالنزاع في متاع الدار ، هذا مذهب الشافعي والأصحاب ، وقال المزنى : القول قول المؤجر والمعير لأنه مالك الأرض ، قال الاصحاب : هذا غلط لأن الدار وما فيها في يد المستأجر والمستعير ، هذا اذا احتمل صدق صاحب اليد ولو على بعد ، فأما اذا لم يحتمل لكون مثله لا يحتمل دفنه في مدة يده فلا يصدق صاحب اليد بلا خلاف ،

ولو اتفقا على أنه ركاز لم يدفنه صاحب اليد فهو لصاحب الأرض بلا خلاف ، ولو وقع نزاع المستأجر والمؤجر أو المعير والمستعير بعد رجوع الدار الى يد المسالك فان قال المعير أو المؤجر : أنا دفنته بعد عود الدار الى فالقول قوله بيمينه بشرط الامكان ، ولو قال : دفنته قبل خروج الدار من يدى فوجهان حكاهما امام الحرمين والغزالي وآخرون (أحدهما) القول قوله أيضا لأنه في يده في الحالين (وأصحهما) القول قوله أيضا لأنه في يده في الحالين (وأصحهما) القول قول المستعير ، لأن المسالك اعترف محصول الكنز

فى يده فيده تنسخ اليد السابقة ، ولهذا لو تنازعا قبل الرجوع كان القول قوله .

قال المام الحرمين: ولو وجد ركازا في ملك غيره، وكان ذلك الملك مستطرقا يستوى الناس في استطراقه من غير منع، فقد ذكر صاحب « التقريب » فيه خلافا قال امام الحرمين: وموضع الخلاف فيه تأمل، قال: وظاهر كلامه أنه أورده في حكمين (أحدهما) اذا وجد غير مالك تلك الساحة الكنز، ولم يكن عالك الأرض محييا ابتداء وجهلنا محييها وفيل يحل للواجد أخذه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يحل، لأنه لم يصادفه في مكان معاح لا اختصاص به لأحد، وهذا شرط (والثاني) يحل لأن الملك وان كان مختصا فالاستطراق شائع والمنع زائل وليس مالك الأرض محييا، قال الامام: والظاهر عندي أن الواجد لا يملك، وانما الخلاف في حكم التنازع، فاذا قال كل منهما: أنا وضعته فأيهما وانما الخلاف في حكم التنازع، فاذا قال كل منهما: أنا وضعته فأيهما الواجد لشبوت يده على الكنز في الحال، ولو تنازعا قبل اخراج الكنز من الأرض صدق مالك الأرض بيمينه بلا خلاف.

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب الاف مال جاهلى يعلم أن مثله لا يضرب في الاسلام ، لأن الظاهر أنه لم يملكه مسلم الى أن وجده ، وأن كان من ضرب الاسلام كالدراهم الأحدية وما عليه اسم المسلمين فهو لقطة ، وأن كان يمكن أن يكون من مال المجاهلية بأن لا يكون عليه علامة لأحد ، فالنصوص أنه لقطة لأنه يحتمل الامرين فغلب حكم الاسلام ، ومن أصحابنا من قال : هو ركاز لأن الموضع الذي وجد فيه موات يشهد بأنه ركاز) .

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله: الكنز الموجود في الموات. ونحوه مما سبق ثلاثه أقسام (أحدها) يعلم أنه من ضرب الجاهلية بأن يكون عليه اسم الك من ملوكهم ، أو غير ذلك من العلامات ، فهذا ركاز بلا خلاف ، فيجب فيه الخمس والباقي لواجده (والثاني) أن يعلم أنه من ضرب الاسلام يأن يكون عليه اسم ملك من ملوك الاسلام

أو آية أو آيات من القرآن كالدراهم الأحدية ببتخفيف الحاء وهي التي عليها «قل هو الله أحد »(١) فهذا لا يملكه الواجد بلا خلاف ، بل يلزمه رده التي مالكه ان علمه ، وان لم يعلمه فطريقان ، قطع المصنف والجماهير في كل الطرق بأنه لقطة يعرفه واجده سنة ، ثم يتملكه ان لم يظهر مالكه •

(الطريق الثانى) حكاه اهام الحرمين والبغوى وفيه وجهان (أصحهما) هذا (والثانى) لا يكون لقطة ، بل يحفظه على هالكه أبدا ، هكاه البغوى عن القفال وحكاه اهام الحرمين عن الشيخ أبى على السنجي ، قال : فعلى هذا يمسكه الواجد أبدا وأن للسلطان حفظه في بيت المال كسائر الأموال الضائعة ، فان رأى الاهام حفظه أبدا فعل ، وان رأى اقتراضه لمصلحة فعل ها سنذكره في الأموال الضائعة أن شاء الله تعالى ، وعلى هذا الوجه لا يملكه الواجد بحال ، وقال أبو على : والفرق بينه وبين اللقطة أن اللقطة تسقط من هالكها في أخذها وحفظها ، وأما الكنز المذكور فمحرز بالدفن غير مضيع ، فأشبه الأبل المتنعة من السباع اذا وجدها في الصحراء ، فانه لا يجوز أخذها التماك ، قال أبو على : وهذا نظير من طيرت الريح ثوبا الى داره أو حجره فانه لا يملكه بالتعريف ، وقد خالف أبو على غيره في هذا الاستشهاد ، وقال : الثوب المذكور لقطة يعرف ويماك ، والمذهب ما سبق عن الأصحاب أن الكنز المذكور لقطة يعرف ويماك ، والمذهب ما سبق عن الأصحاب أن الكنز المذكور لقطة يعرف ويماك ، والمذهب ما سبق

قال اهام الحرمين: ولو انكشفت الأرض عن كنز بسيل ونحوه ، هما أدرى ها يقول أبو على فيه ، وهذا المال البارز ضائع ، قال : والملائق بقياسه أن لا يثبت التقاطه للتملك اعتبارا بأصل الوضع ، كما حكينا عنه في مسألة الثوب ، هذا كلام الاهام ، وقد جزم صاحب « الحاوى » ، وصرح بأن ما ظهر بالسيل فوجده انسان كان ركازا

⁽١) الاخلاص: ١

قطعا ، قال : وأو رآه ظاهرا وشك هل أظهره السيل أم كان ظاهرا بغير السيل ، فهل هو لقطة ؟ أم ركار ؟ فيه الخلاف الذي سنذكره أن شاء الله تعالى فيما أذا شك هل هو دفن أسلام؟ أم جاهلية ؟ والله أعلم .

(القسم الثالث) أن لا يكون في الموجود علامة يعلم أنه من دفن الاسلام أو الجاهلية بأن لا يكون عليه علامة أصلا ، أو يكون عليه علامة وجدت مثلها في الجاهلية والأسلام أو كان حليا أو اناء ، ففيه خلاف حكاه جماعة قولين ، وآخرون وجهين ، وحكاه المصنف وآخرون قولا ووجها ، والصواب تمولان نقل المصنف أحدهما عن نص الشافعي : وكذا نقله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبعوى وآخرون ، ونقل ابن الصباغ وآخرون عن نص الشافعي في « الأم » أنه ركاز ، وقال صاحب « الحاوى » : قال أصحابنا البصريون : يكون ركازا ، وحكوه عن نص الشافعي ، واتفق الأصحاب على أن الأصح أنه لقطة ، وبه قطع السرخسي في « الاملاء » والجرجاني في « التحرير » وآخرون ، وصححه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبغوى والمصنف والباقون ، لأنه مملوك فلا يستباح الا بيقين ، وعن الشيخ أبي على السنجى هنا روايتان حكاهما الرافعي (احداهما) موافقة الاصحاب في كونه لقطة (والثانية) على وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أنه مال ضائع كما قال في القسم الثاني • قال الرافعي : واعلم أن الحكم مدار على كونه من دفن الجاهلية لا أنه من ضربهم فقد يكون من ضربهم ويدفنه مسلم بعد أن وجده وأخذه وملكه ، وهذا الذي قاله الرافعي تفريع على الأصح من هذين القولين أن الكنز الذي لا علامة فيه يكون لقطة ، فأما اذا قلنا بالقول الآخر إنه ركاز فالحكم مدار على ضرب الجاهلية ٥٠ والله أعلم ٠.

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب حق الركاز في الأثمان • وفي غير الأثمان قولان (قال في القديم) يجب في الجميع لأنه حق مقدر بالخمس قلم يختص بالأثمان

كذهس الفنيمة • وقال في الجديد : لا يجب لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الآرض فاختص بالأثمان كحق المعدن ولا يعتبر فيه الحول • لان الحول يعتبر لتكامل النماء ، وهذا لا يتوجه(١) في الركاز وهل يعتبر فيه النصاب لا فيه قولان • قال في القديم : يخمس قليله وكثيره لأن ما خمس كثيره خمس قليله كالفنيمة (وقال في الجديد) لا يخمس ما دون النصاب ، لأنه حق يتعلق بالمستفاد من الأرض فاعتبر فيه النصاب كحق المسدن) •

(الشرح) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الركاز اذا كان ذهبا أو فضة وجب فيه الخمس سواء أكان مضروبا أو غيره • وفي غيرهما طريقان حكاهما البغوى وآخرون (أصحهما) عند البغوى القطع بأنه لا يجب ، وأصحهما وأشهرهما وبه قال المصنف والأكثرون في المسألة قولان (أصحهما) باتفاقهم وهو نصه في « الأم » و « الاملاء » من كتبه : الجديد لا يجب (والثاني) يجب وهو نصه في القديم والبويطي من الحسديد ، نص عليه في موضعين من كتاب الزكاة في البويطي وأما الحول فلا يشترط فيه بلا خلاف • ونقل الماوردي فيه الاجماع • وأما النصاب ففيه طريقان حكاهما البعوى (أصحهما) عنده اشتراطه قطعا وأصحهما وأشهرهما وبه قطع الجمهور : فيه قولان (الصحيح الجديد) اشتراطه (والقديم) لا يشترط • والحاصل أن الحول لا يشترط بلا خلاف ، وكونه نصابا ذهبا وفضة شرط على المذهب ، قال أصحابنا : وقول الشافعي : (لو كنت أنا الواجد لخمست القليل والكثير ، ولو وجدت فخارة لخمستها) محمول على الاحتياط والورع لا أنه واحب • قال أصحابنا: واذا أوجبنا الخمس من غير الذهب والفضة أخذ خمس الموجود لا قيمته ٠٠ والله أعلم ٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فطى هذا _ يعنى اذا شرطنا النصاب _ اذا وجد مائة درهم ، ثم وجد مائة أخرى ، لم يجب الخمس في واحد منهما ، وان وجد دون

^{· (}١) في بعض النسخ (الايوجه) بدل (الا يتوجه) (طا) ·

النصاب وعنده نصاب من جنسه _ نظرت فان وجد الركاز مع تمام الحول في النصاب الذي عنده _ ضمه الى ما عنده وأخرج الخمس من الركاز وربع العشر من النصاب ، لأن الحول لا يعتبر في الركاز فيصير الركاز مع النصاب كالزيادة مع نصاب حال الحول عليهما • وان وجده بعد الحول على النصاب ضمه عليه ، لأن الحول قد حال على ما معه ، والركاز كالزيادة التي حال عليها الحول ، وان وجده قبل الحول على النصاب لم يخمس ، لأن الركاز كبعض نصاب حال عليه الحول ، واذا تم حول البعض ولم يتم حول الباقي لم تجب الزكاة ، فاذا تم حول النصاب اخرج زكاته ، واذا تم حول الزكاز من حين وجده أخرج عنه ربع العشر وسقط الخمس .

فأما أذا كان الذي معه أقل من النصاب فان كان وجد الركاز قبل نمام الحول على ما معه لم يضم اليه ، بل يستأنف الحول عليهما من حين تم النصاب ، فأذا تم الحول أخرج الزكاة ، وأن وأفق وجود الركاز حال حول الحول ، فالنصوص في « الأم » أنه يضم الى ما عنده فأذا بلغ النصاب أخرج من الركاز الخمس ، ومن الذي معه ربع العشر ، لأن الركاز لا يعتبر فيه الحول فيجعل كالموجود معه في جميع الحول ، ومن أصحابنا من قال : لا يضم بل يستأنف الحول عليهما من حين تم النصاب ، فأذا حال الحول أخرج عنهما ربع العشر) .

(الشرح) هذا الفصل الى آخر الباب سبق شرحه واضحا فى فصل المعدن ، واتفق أصحابنا على أن حكم الركاز والمعدن فى تتحيم النصاب وجميع هذه التفريعات سواء ، وفاقا وخلافا بلا فرق ، هذا ذا شرطنا النصاب كما ذكره المصنف ، ولكن فى كلام المصنف مواضع جزم بها على خلاف الأصح ، وقد بيناه هناك ، فالمذهب الذي عليه الاعتماد ما أوضحناه هناك واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على هذه المسألة التي ذكرها المصنف أنه اذا وجد من الركاز مائة درهم ، ثم وجد مائة أخرى أنه لا يجب الخمس فى واحد منهما ، بل ينعقد الحول عليهما من حيث كمل النصاب ، فاذا تم لزمه ربع العشر كسائر النقود التي يملكها ، وهذا تفريع على المذهب ، وهو اشتراط النصاب فى الركاز ، والله أعلم ،

- (فرع) في مسائل تتعلق بالركاز (احداها) قال أصحابنا: حكم الذمي في الركاز حكمه في المعدن كما سبق و غلا يمكن من أخذه في دار الاسلام و غان وجده ملكه على المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه قدمناه عن حكاية صاحب «الحاوى » أنه لا يملكه وهو لحتمال لامام الحرمين ولأنه كالحاصل للمسلمين و فهو كمالهم الضائع و فادًا قلنا بالذهب فأخذه ففي أخذ حق الركاز منه الخلاف السابق في حق المعدن و
- (الثانية) لو وجد فى ملكه ركاز فلم يدعه وادعاه اثنان فصدق أحدهما سلم اليه ذكره الدارمي عن ابن القطان وقاله غيرهما وهو ظاهر •
- (الثالثة) اذا وجد من الركاز دون النصاب وله دين يجب فيه الزكاة يبلغ به نصابا وجب خمس الركاز في الحال فان كان ماله غائبا أو مدفونا أو وديعة أو دينا ــ والركاز ناقص لم يخمس حتى يعلم سلامة ماله وحينئذ يخمس الركاز الناقص عن النصاب سواء بقى المال أم تلف اذا علم وجوده يوم حصول الركاز •
- (الرابعة) قال الشافعى والأصحاب: يجب صرف خمس الركار مصرف الركار مصرف الزكوات وهو زكاة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور فى الطريقتين ، وحكى الخراسانيون قولا أنه يصرف مصرف خمس خمس الفيء وحكاه صاحب « الحاوى » والقاضى أبو الطيب ومن تابعهما وجها عن المزنى وأبى حفص بن الوكيل من أصحابنا و
- (الخامسة) قال الماوردى والدارمى: اذا وجد ركازا فأخرج خمسه ثم أقام رجل بينة أنه ملكه ، فلصاحب البينة استرجاع الركاز من واجده مع خمسه المخرج وللواجد أن يرجع بالخمس على الامام أن كان دفعه اليه وللامام أن يرجع به على أهل السهمان ان كان باقيا فى أيديهم فان لم يكن باقيا فى أيديهم أو كان تالفا فى يد الامام بغير تفريط ضمنه فى مال الزكاة وان تلف فى يده بتفريط أو خيانة ضمنه فى ماله •

(السادسة) في مذاهب العلماء في مسائل من الركار ذكرنا أن الصحيح في مذهبنًا اشتراط النصاب ، وقال أبو حنيفة وأحمد : لا يشترط وهو أصح الروايتين عن مالك وحكاه ابن المنذر عن مالك وأحمد واسماق وأبى عبيد وأصحاب الرأى قال : وبه قال جل أهل العلم • قال : وهو أولى بظاهر الحديث ، والشهور من مذهبنا أنه لا يجب حق الركاز فى غير ذهب وفضة • وقال أبو حنيفة : يجب فى كل موجود ركاز وهو أصح الروايتين عن مالك وأحمد • ونقله ابن المنذر عن مالك وأحمد واسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأى وجماهير العلماء قال: وبه أقول . وأما الذمي فقد قدمنا أن المشهور من مذهبنا أنه لا شيء عليه في الركاز وهو المعروف من نصوص الشافعي والاصحاب • ونقل ابن المنذر الاجماع على أن عليه الخمس كالمسلم • ونقله عن الشافعي وغيره كما قدمنا حكايته عن ابن المنذر • والركاز الموجود في موات دار أهل العهد يملكه وأجده عندنا كموات دار الاسلام • قال العبدري : وبهذا قال أكثر الفقهاء • قال مالك : يكون لأهل الأرض لا للواجد وأما الموجود في دار أهل الحرب فركار عندنا وعند الباقين • لكن يجب فيه الخمس عندنا وعند الجمهور ٠

وقال أبو حديفة : هو غنيمة ولا شيء فيه بل كله لواجده بناء على أصله أن من غنم وحده فلا خمس عليه • ومصرف الركاز مصرف الزكاة عندنا • وقال أبو حنيفة : مصرف الفيء وهو رواية عن أحمد • وية قال المزنى وابن الوكيل من أصحابنا كما سبق قريبا • والركاز الموجود في دار أو أرض مملوكة يكون لساكنه عندنا اذا ادعاه كما سبق • وبه قال أبو حنيفة ومحمد • وقال الحسن بن صالح وأبو يوسف وأبو ثور : يكون لواجده • • والله أعلم •

باب زكاة الفطس

يقال: زكاة الفطر ، وصدقة الفطر ، ويقال للمخرج: فطرة بيكسر الفاء بلا غير ، وهي لفظة مولدة لا عربية ولا معربة ، بل اصطلاحية للفقهاء ، وكأنها من الفطرة التي هي الخلقة ، أي زكاة الخلقة ، وممن فكر هذا صاحب « الحاوي » •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(زكاة الفطر واجبة لمسا روى ابن عمر رضى الله عنهما قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان على الناس ، صاعا من تسعير ، على كل ذكر وأنثى ، هر وعبد من المسلمين ») .

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، وزكاة الفطر واجبة عندنا وعند جماهير العلماء ، وحكى صاحب « البيان » وغيره عن ابن اللبان من أصحابنا أنها سنة وليست واجبة ، قالوا : وهو قول الأصم وابن علية(١) • وقال أبو حنيفة : هى واجبة وليست بفريضة بناء على أصله أن الواجب ما ثبت بدليل مظنون والفرض ما ثبت بدليل مقطوع • ومذهبنا أنه لا فرق وتسمى واجبة وفرضا ، دليلنا حديث مقطوع • ومذهبنا أنه لا فرق وتسمى واجبة وفرضا ، دليلنا حديث

⁽۱) يعنى اسماعيل بن ابراهيم ابن علية ، وعلية أمه ، وكان اسماعيل يقول : من قال عنى اسماعيل ابن علية فقد اغتابنى ، والمقصود أن قائل وجوب زكاة الفطر منسوخ انما هو اسماعيل ابن علية وأبو بكر بن كيسان الاصم وأشهب صاحب مالك وابن اللبان من الشافعية ، قال الحافظ ابن حجر : ويتعقب بأن في اسناده راويا مجهولا وعلى تقدير الصحة فلا دليل على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالامر الأول لأن نزول غرض لا يوجب سقوط فرض آخر ومنهم من أول الحديث القاضى بالافتراض فحمل فرض على معنى قدر ، قال ابن دقيق المعيد : وهو أصل في اللغة لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب والحمل عليه أولى ، قال السندى : هذا الحديث يضعف الافتراض قطعيا ويؤيد القول بأنه فاني وهذا هو مراد الحنفية بقولهم : الله واجب (ط) ،

بن عمر مع أهاديث كثيرة فى الصحيح مثله • وأما هديث أبى عمار (١) عريب _ بفتح العين المهملة _ ابن هميد عن قيس بن سعد بن عبادة فال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل انزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله » رواه النسائى وبن ماجه • فهذا الحديث مداره على أبى عمار ، ولا يعلم حاله فى الجرح والتعديل ، فان صح مجوابه أنه ليس فيه اسقاط الفطرة لأنه سبق الأمر به ، ولم يصرح باسقاطها ، والأصل بقاء وجوبها •

(وقوله): « لم يأمرنا » لا أثر له لأن الأمر سبق ، ولا حاجة الى تكراره ، قال البيهتى : وقد أجمع العلماء على وجوب صدقة الفطر ، وكذا نقل الاجماع فيها ابن المنذر في « الاشراف » ، وهذا يدل على ضعف الرواية عن ابن علية والأصم وان كان الأصم لا يعتد به في الأجماع كما سبق في كتاب الطهارة ، والله أعلم ،

قال صاحب « الحاوى » فى وقت شرع وجوب الفطرة على وجهين (أحدهما) وهو قول أصحابنا البعداديين أنها وجبت بما وجبت به زكاة الأموال ، وهو الظواهر التى فى الكتاب والسنة لعمومها فصالزكاتين • (والثانى) قلله أصحابنا البصريون انها وجبت بغير ما وجبت به زكاة الأموال وأن وجوبها سابق لوجوب زكاة الأموال ، لحديث قيس بن سعد الذكور ، واختلف هؤلاء هل وجبت بالكتاب ؟ أم بالسنة ؟ فقيل : بالسنة لحديث قيس ، وحديث ابن عمر وغيرهما ، وقيل بالقرآن وانما السنة مبينة • • الله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

ولا يجب ذلك ألا على مسلم • فأما الكافر فانه أن كان أصليا لم تجب عليه للخبر ، وأن كان مرتدا فطى ما فكرناه في أول الكتاب من

⁽۱) غريب بن حميد الهمدائي الدمني عيضم الدال مد أبو عمار الكوفي وي على وعنه القاسم بن مخيمرة وثقه أحمد (ط) و

(الشرح) قال أصحابنا: شروط وجوب الفطرة ثلاثة: الاسلام والحرية واليسار (فالأول) الاسلام فلا فطرة على كافر أصلى عن نفسه ، ولا عن غيره ، الا اذا كان له عبد مسلم ، أو قريب مسلم ، أو مستولدة مسلمة ، ففي وجوب غطرتهم عليه وجهان (أصحهما) يجب ، وهما مبنيان على أن من لزمه فطرة غيره هل تجب على المؤدى ابتداء ؟ أم على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى ؟ وفيه وجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف في الفصل الذي بعد هذا وهناك نوضحهما ان شاء الله تعالى .

(فان قلنا) يجب قال اهام الحرمين : لا صائر الى أن المتحمل عنه ينوى ، بل يكفى اخراج الكافر ونيته ، لأنه المكلف بالاخراج ، ولو أسلمت ذمية تحت ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة فى حال تخلف الزوج ، ثم أسلم قبل انقضاء العدة ففى وجوب نفقتها فى مدة التخلف خلاف مذكور فى كتاب النفقات ، فان لم نوجبها فلا غطرة ، والا فالفطرة على هذا الخلاف فى عبده المسلم ، الأصح الوجوب ، ذكره اهام الحرمين وغيره ، هذا كله فى الكافر الأصلى ، وأما المرتد فقال المصنف والأصحاب : فطرته كزكاة عالم وفيها ثلاثة أقوال سبقت فى أول كتاب الزكاة ، وهى

المستقيل الله

⁽١) في بعض النسخ (نصف) بدل (بعض) ٠

منية على بقاء ملكه وزواله وغيه ثلاثة أقوال (أحدها) يزون فلا تجب زكاة ولا فطرة (والثاني) يبقى فيجبان (والثالث) وهو الأصح أنه موقوف و فان عاد الى الاسلام تبينا بقاءه فيجبان والا فلا و

وحكم فطرة الرقيق المرتد حكم فطرة السيد المرتد، ففيها الأقوال و ذكره الماوردي وغيره وهو ظاهر وهذا كله في مطالبة الكافر بالإخراج في الدنيا ، وأما أصل الخطاب فهو مخاطب بالزكاة والفطرة وسائر الفروع على الصحيح بمعنى أنه يزاد في عقوبته بسببها في الآخرة ، وقد سبقت المسألة موضحة في أول كتاب الصلاة ، وقد نقل الماوردي وغيره الاجماع أن الكافر لا فطرة عليه لنفسه (الشرط الثاني) الحرية فليس على الرقيق فطرة نفسه ولا فطرة غيره ، ولو ملكه السيد عبدا وقلنا يملكه سقطت فطرته عن سيده لزوال ملكه ، ولا تجب على المتملك لضعف ملكه ، هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب كلهم الا الماوردي والسرخسي : هذا قول أنها تجب على السيد ، وأن قلنا : يملكه العبد ، قال السرخسي : هذا قول أبي اسحاق المروزي ، لأنه قادر على انتزاعه ، وهذا شاذ باطله .

(وأما) المكاتب فحاصل ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي بعده ثلاثة أوجه ، وهي مشهورة ، وبعض الأصحاب يسميها أقوالا ، وهي مترددة بين الأقوال والأوجه (أصحها) باتفاق الاصحاب ، وهو المنصوص في كتب الشافعي : أنه لا فطرة عليه ولا على سيده عنه ، لأن ملكه ضعيف ، وسيده لا تلزمه نفقته (والثاني) تجب على المكاتب في كسبه تبحسا النفقة (والثالث) تجب على المسيد عنه ، حكاه أبو ثور عن الشافعي ، لأن المكاتب عبد ما بقى عليه درهم وانما سقطت النفقة عن السيد لاستقلال المكاتب باكتسابه ، ولأنها تكثر ، قال أصحابنا : والخلاف في أن المكاتب هل عليه فطرة نفسه ؟ تجرى في أنه هل يلزمه فطرة زوجته وعبيده ؟ والصحيح لا يلزمه ، ونقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب على أن فطرة زوجته وعبيده كنفسه ، وفي وجوبها الخلاف ، الصحيح على أن فطرة زوجته وعبيده كنفسه ، وفي وجوبها الخلاف ، الصحيح على أن فطرة زوجته وعبيده كنفسه ، وفي وجوبها الخلاف ، الصحيح

لا تلزمه ، وأما المدبر والمستولدة فكالقن فتجب عطرته على سيده لا على نفسه وأما من بعضه حر وبعضه رقيق فتجب مطرته بلا خلاف ، وتكون عليه وعلى مالك بعضه ان لم تكن مهايأة ، وسيأتى ايضاحه فى الفصل الذى بعد هذا ان شاء الله تعالى •

(الشرط الثالث) اليسار ، فالمعسر لا قطرة عليه بلا خلاف ، قال الصنف والأصحاب: والاعتبار باليسار والاعسار بحال الوجوب، فمن فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته لليلة العيد ويومه صاع فهو موسر ، وان لم يفضل شيء فهو معسر ولا يلزمه شيء في الحال ، ولا يستقر في ذمته فلو أيسر بعد ذلك لا يلزمه الاخراج عن الماضي بلا خلاف عندنا ، سواء أيسر عقب وقت الوجوب بلحظة أو أكثر وبه قال الشافعي والأصحاب ، لكن يستحب له الاخراج ، وحكى أصحابنا عن مالك أنه ان أيسر يوم العيد لزمه واحتج اصحابنا بأن الاسلام واليسار شرطان للوجوب، وقد أجمعنا على أن طرءان الاسلام لا يقتضي الوجوب و فكذلك اليسار والله أعلم و وان مضل بعض صاع فوجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصعهما) عند الأصحاب يلزمه اخراجه ، وهو قول أبي على بن أبي هريرة القوله صلى الله عليه وسلم : « واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، رواه البخاري من رواية أبى هريرة واتفق الأصحاب على تصحيح هذا الوجه ، ونقله صاحب « الحاوى » عن نص الشافعي قال: والوجه الآخر القائل مأنه لا ملزمه قياسا على بعض الرقبة غِلط ، لمنا ذكرناه من الحديث والقياس ، والفرق بينه وبين الكفار من وجهين (أحدهما) أن لها بدلًا (والثاني) أن بعض الرقبة لا يؤمر باخراجه في موضع من المواضع وبعض الصاع يجب بالاتفاق على من يملك نصف عبد ونصفه لمسر ٥٠ والله أعلم ٠

(فسرع) قال الرافعى رحمه الله: ومن فضل من قوته وقوت من عليه نفقته ليلة الميد ويومه ما يخرج فى الفطرة من أى جنس كان من المال فهو موسر عقال: ولم يذكر الشافعي وأكثر الأصحاب في ضبط

اليسار والاعسار الا هذا القدر ، وزاد اهام الحرمين فاعتبر كون الصاع فاضلا عن مسكنه وعده المحتاج اليه لخدمته وقال : لا يحسب عليه في هذا الباب هالا يحسب في الكفارة ، قال الرافعي : واذا نظرت كتب الأصحاب لم تجد ها ذكره ، وقد يعلب على ظنك أنه لا خلاف في المسألة ، وأن ها ذكره كالبيان والاستدراك لما أهمله الأولون ، وربها استشهدت بكونهم لم يذكروا دست(ا) ثوب يكتسبه ، ولا شك في اعتباره ، فان انفطرة ليست بأشد من الدين ، وهو مبقى عليه في الدين لكن الخلاف ثابت ، فان الشيخ أبا على حكى وجها أن عبد الخدمة لا يباع في الفطرة كونه كما لا يباع في الفطرة كونه فاضلا عن كفايته ، بل المعتبر قوت يومه كالدين ، بخلاف الكفارة لأن فامد ، ودكر البعوى ها يقتضى وجهين ، والأصح عنده موافقة الاهام ،

واحتج له البغوى بقول الشافعى: ان الابن الصغير اذا كان له عبد يحتاج الى خدمته لزم الأب فطرته كفطرة الابن ، فلولا أن العبد غير محسوب لسقط بسببه فطرة الابن ، واذا شرطنا كون المخرج فاضلا عن العبد والمسكن غانما نشترطه فى الابتداء ، فلو ثبتت الفطرة فى دمة انسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لأنها بعد الثبوت التحقت بالديون ، قال دين الآدمى يمنع وجوب الفطرة بالاتفاق كما أن الحاجة الني صرفه فى تفقة القريب تمنعه ، كذا قاله الامام ،

قال الامام ولو ظن ظان أنه لا يمنعه على قول كما لا يمنع وجوب الزكاة على قول كان مبعدا ، هذا لفظه وفيه شيء سنذكره في المسألة السابعة من المسائل المنثورة بعد انقضاء شرح الباب ان شاء الله تعالى ، فعلى هذا يشترط مع كون المخرج فاضلا عما سبق كونه فاضلا عن قدر ما عليه من الدين • هذا آخر كلام الرافعي رحمه الله ، والمسألة

⁽۱) كذا بالأصل وهي كذلك في « ش » و « ق » ، وقال في « الصباح » : الدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكتبه (ط) •

التى نقلها عن البغوى هذا لفظها ، قال البغوى : لو كان له عبد يحتاج المى خدمته هل يباع بعضه فى الفطرة عن المهد والسيد ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا يباع ، وهو كالمعدوم كما فى الكفارة ، ولأن الشافعى نص على أنه لو كان لابنه الصغير عبد ، وذكر ما سبق ، وهذا الذى صححه البغوى والامام هو الصحيح .

فسرع

في مذاهب العلماء في ضبط اليسار الذي تجب به الفطرة

ذكرنا أن مذهبنا أنه يشترط أن يملك هاضلا عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة العيد ويومه ، حكاه العبدرى عن أبى هريرة وعطاء والشعبى وابن سيرين وأبى العالية والزهرى ومالك وابن المبارك وأحمد وأبى ثور ، وقال أبو حنيفة : لا تجب الا على من يملك نصابا من الذهب أو الفضة ، أو ما قيمته نصاب فاضلا عن مسكنه وأثاثه الذى لابد منه ، قال العبدرى : ولا يحفظ هذا عن أحد غير أبى حنيفة ، قال البنزر : وأجمعوا على أن من لا شيء له فلا قطرة عليه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى .

(ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة من تلزمه نفقته اذا كانوا مسلمين ووجد مايؤدى عنهم فاضلا عن النفقة ، فيجب على الأب والأم ، وعلى أبيهما وأمهما — وأن علوا — فطرة ولدهما وولد ولدهما — وأن سفلوا) فطرة ولدهما — وأن سفلوا) فطرة الأب والأم وأبيهما وأمهما — وأن علوا — اذا وجبت عليهم نفقتهم ، لأب والأم وأبيهما وأمهما — وأن علوا — اذا وجبت عليهم نفقتهم ، الفطر عن الكبير والصغير والحر والعبد ممن تمونون » فأن كأن للولد أو للوالد عبد يحتاج اليه للخدمة ، وجبت عليه فطرته ، لأنه يجب عليه نفقته ، ويجب على السيد فطرة عبده واحته ، لحديث ابن عمر ، وأن نفقته ، ويجب على السيد فطرة عبده واحته ، لحديث ابن عمر ، وأن غطرته (تجب) لحق الملك ، والملك لا يزول بالاباق ، ومنهم من قال :

فيه قولان كالزكاة في المسال المفصوب (قال()) فان كان عبد بين نفسين وجبت الفطرة عليهما ، لأن نفقته عليهما ، وان كان نصفه هرا ونصفه عبدا وجب على السيد نصف فطرته ، وعلى العبد نصف فطرته ، لان النفقة عليهما نصفان فكذلك الفطرة ، وان كان له مكاتب لم تجب عليه فطرته لأنه لا يجب عليه نفقته ، وروى أبو ثور عن الشافعي قال : يجب عليه فطرته لانه باق على هكه ويجب على الزوج فطرة زوجته اذا يجب عليه نفقتها ، لحديث ابن عمر ولانه هلك تستحق به النفقة ، فجاز تستحق به النفقة ، فجاز تستحق به الفطرة كملك اليمين في العبد والأمة ، فان كانت ممن تخدم ، ولها معلوك يخدمها ، وجب عليه فطرته ، لانه يجب عليه نفقته (فلزمته فطرته) فان نشزت الزوجة لم يلزمه فطرتها ، لأنه لا يلزمه نفقته نفرته ، ولا يجب عليه الا فطرة مسلم ، فاما اذا كان المؤدى عنه كافرا فلا يجب عليه فطرته ، لحديث ابن عمر : «على كل ذكر وأنثى حر وعبد من السلمين » ولأن القصد بالفطرة تطهير المؤدى عنه ، لأن المؤدى قد ظهر نفسه بالفطرة ، والكافر لا يلحقه تطهير المؤدى عنه ، لأن المؤدى قد ظهر نفسه بالفطرة ، والكافر لا يلحقه تطهير المؤدى عنه ، لأن المؤدى قد ظهر نفسه بالفطرة ، والكافر لا يلحقه تطهير)

(الشرح) حديث ابن عمر الأول فى الصحيحين الا قوله: «ممن تمونون » فرواه بهذه اللفظة الدارقطنى والبيهقى باسناد ضعيف ، قال البيهقى: اسناده غير قوى ، ورواه البيهقى أيضا عن رواية جعفر() بن محمد عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو مرسل أيضا ، فالحاصل أن هذه اللفظة « ممن تمونون » ليست بثابتة ، وأما باقى حديث ابن عمر المذكور ففى الصحيحين كما سبق .

(وأما أحكام الفصل) فقال أصحابنا : الفطرة قد يجب أداؤها على الانسان عن نفسه وقد تجب عن غيره ، وجهات التحمل عن غيره شلاث : الملك والنكاح والقرابة وكلها تقتضى وجوب الفطرة في الجملة ،

⁽۱) في بعض النسخ لا توجد قال التي بين القوسين (ط) • (۲) يزعم ابن حزم أن الشافعي احتج بحديث جعفر عن أبيه وفي أسلوب

متهكم ساخر يقول: وفي هذا المكان عجب عجيب وهو أن الشافعي لا يقول بالمرسل ثم أخذ هفا بأنتن مرسل في العالم من رواية ابن أبي يحيي وحسبنا الله ونعم الوكيل • ثم يحمل على الحنفيين فيقول أكثر وأشد •

فمن لزمه نفقة بسبب من هذه الثلاثة لزمه فطرة المنفق عليه ، ولكن يشترط فى ذلك أمور ، ويستثنى منه صور منها متفق عليه ، ومنها مختلف فيه ، ستظهر بالتفريع ان شاء الله تعالى ، وقال ابن المنذر من أصحابنا : لا يلزمه فطرة زوجته ، بل عليها فطرة نفسها وستأتى مذاهب العلماء فيها ان شاء الله تعالى فى فرع مستقل ،

ومن المستثنى أن الابن يلزمه نفقة زوجة أبيه تفريعا على المذهب في وجوب الاعفاف ، وهل عليه فطرتها ؟ فيه وجهان (أصحهما) عند الغزالى وصاحب « البيان » وطائفة وجوبها (وأصحهما) عند البغوى وصاحب العدة وآخرين والرافعى في المحرر لا تجب وهو المختار • قالوا : ويجرى الوجهان في فطرة مستولدة الأب ، وأما زوجة الابن المعسر فلا تجب نفقتها ولا فطرتها على الأب ، لأنه لا يجب اعفافه وان وجبت نفقته ، وأما الاخوة وبنوهم والأعمام وبنوهم وسائر الأقارب غير الأصول والفروع فلا تجب نفقتهم ولا فطرتهم •

(وأما) الأصول والفروع فان وجبت نفقتهم بشروطها المعروفة في كتاب النفقات وجبت فطرتهم ومن لا فلا ، فلو كان الابن الكبير في نفقة أبيه فوجد قوته ليلة العيد ويومه فقط ، لم تجب فطرته على الأب لمسقوط نفقته عنه في وقت الوجوب ولا على الابن لاعساره وان كان الابن صغيرا والمسألة بحالها ففي سقوط الفطرة على الأب وجهان حكاهما المام الحرمين وآخرون (أصحهما) عند الرافعي وغيره لا تجب كالابن الكبير ، وبهذا قال الشيخ أبو محمد (والثاني) تجب لتأكدها بخلاف الكبير ،

قال الشافعى والمصنف والأصحاب: وان كان للقريب الذى تجب نفقته عدد يحتاج الى خدمته لزم المنفق فطرته ، كما يازمه نفقته ، لأنه من مؤن القريب ، وأما العبد القن والمدبر والمعلق عتقه بصفة ، والمستولدة ، فتجب فطرتهم على السيد بلا خلاف ، لحديث ابن عمر: « حر وعبد » رواه البخارى ومسلم ، قال أصحابنا: وتجب فطرة

المرهون والجانى والمستاجر على سيدهم كالنفقة ، وقال اهام الحرمين والغزالى : يحتمل أن يجرى فى المرهون الخلاف السابق فى المال المرهون ، قال الرافعى : هذا الذى قالاه لا نعرفه لمبيرهما بل قطع الأصحاب بالوجوب هنا وهناك ، وهذا هو المنصوص ، ونقل السرخسى اتفاق الأصحاب عليه ، قال الماوردى وغيره : ويلزم السيد اخراجها من ماله ، ولا يحوز اخراجها من رقبة المرهون ، لأنها تابعة النفقة ، والنفقة على السيد ، قال : بخلاف المال المرهون حيث قلنا يخرج زكاته منه فى أحد القولين وقال السرخسى : ان لم يكن للراهن مال آخر أخرجها فى نفس المرهون ، والا فقولان (أحدهما) يلزمه أن يخرجها من ماله من نفس المرهون ، والا فقولان (أحدهما) يلزمه أن يخرجها من ماله (والثانى) له اخراجها من نفس المرهون بأن يبيع بعضه ،

وأما العبد الآبق والضال ففيهما طريقان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) القطع بوجوب الفطرة (والثانى) فيه قولان كزكاة المسال المغصوب وأما العبد المغصوب غالمذهب القطع بوجوب فطرته وبه قطع العراقيون والبغوى ، ونقله صاحب « البيان » عن العراقيين ، وذكر الفورانى والمام العرمين وآخرون عن الخراسانيين فيه طريقين كالآبق وأما العبد العائم فان علم حياته وكان في طاعة سيده وجبت فطرته بلا خلاف وان لم يعلم وانقطع خبره مع تواصل الرفاق فطريقان (أصحهما) وهو المنصوص وجوبها لأن الأصل حياته (والثانى) على قولين (أصحهما) هذا (والثانى) لا تجب لأن الأصل البراءة منها ، والذهب أن عتق هذا العبد لا يجزىء عنه في الكفارة ، وفيه قولان ، وحاصله أن الشافعي قص على وجوب الفطرة ونص أنه لا يجزىء في الكفارة ، فقيل : فيهما قولان ، وقال المحقون : وهو الأصح بظاهر النصين ، لأن الأصل شغل الذمة بالكفارة وشككنا في البراءة ، واذا أوجبنا الفطرة في الآبق والمصال والمعصوب ومنقطع الخبر وجب اخراجها في الحال على الذهب ، وبه قطع البغوى وآخرون ،

وقال صاحب « الشامل » : حكى الشيخ أبو هامد فيه قولين عن

« الاملاء » (أحدهما) يجب الاخراج فى الحال (والثانى) لا يجب حتى يعود اليه كالمال المغصوب ، قال البندنيجى وصاحب « الشامل » : وهذا بعيد لأن امكان الأداء شرط فى زكاة المال الغائب يتعذر فيه الأداء • وأما زكاة الفطر فتجب عما لا يؤدى عنه وكذا قال امام الحرمين : الخلاف فى تعجيل الاخراج بعيد ، قال : والوجه القطع بايجاب الزكاة وايجاب تعجيلها •

قال الشافعي والأصحاب : وتجب فطرة العبد المسترك وفطرة من بعضه حر ومن بعضه رقيق • وهذا لا خلاف فيه عندنا فان لم يكن بين السيدين في المسترك ولا بين السيد ومن بعضه حر مهايأة ، فالفطرة بيئهما على قدر النصيبين ، وعلى السيد ومن بعضه حر على قدر الرق والحرية ، وان كانت مهايأة فهل تختص الفطرة بمن وقع زمن الوجوب في نوبته أم توزع بينهما ؟ فيه خلاف مبنى على أن الأكساب والمؤن النادرة هل تدخل في المهايأة أم لا يدخل فيها الا المعتاد ؟ وعلى أن الفطرة نادرة أم لا ؟ وفى كل واحد من الأصلين خلاف ذكره المصنف والأصحاب في باب اللقطة • فأحد الوجهين أو القولين دخول النادر في المهايأة ، وفي الفطرة طريقان حكاهما الفوراني والسرخسي وامام الحرمين وآخرون من الخراسانيين (أصحهما) عندهم أنها من النادر . قال الرافعي : وبه قطع الأكثرون (والثاني) على الوجهين (أحدهما) هذا (والثاني) لا يدخل فيكون بينهما ، ونقله الماوردي عن أكثر أصحابنا • ونقل صاحب « البيان » عن العراقيين الجزم بهذا • قال : لأن المهايأة معاوضة كسب يوم بكسب يوم ، والفطرة حق لله تعالى لا يصح المعاوضة عليها ، وهذا التعليل ضعيف والعلة الصحيحة أن الفطرة عن البدن وهو مثنترك .

فالحاصل أن الراجح عند العراقيين والصيدلاني وامام الحرمين أن الفطرة لا تدخل في المهايأة ، بل تكون مشتركة ، والراجح عند الآخرين منهم البغوى والرافعي دخولها • قال الرافعي وهم كلهم كالمتفقين على دخولها في باب اللقطة • وهو نصه في « المختصر » ، وفرق السرخسي

وغيره بأن الغطرة لا تتكور وإنما تجب فى السنة مرة فلا يختص بأحدهما بخلاف غيرها من المؤن والأكساب النادرة • فانها قد تقع فى النوبتين جميعا • قال المام الحرمين : ولو جنى هذا المسترك وبينهما مهايأة ووقعت الجناية فى نوبة الحدهما لم يختص ذلك بوجوب الأرش باتفاق الملماء ، لأن الأرش تعلق بالرقبة وهى مشتركة • والله أعلم (وأما) المكاتب فسبق بيانه فى القصل المتقدم • • والله تعالى أعلم •

المنذر : لا يجب على الزوج غطرة زوجته كما سبق و وقال آبن المنذر : لا يجب كما قدمناه ، ودليل الوجوب ما ذكره المصنف و قال أصحابنا : وانما تجب فطرة من تجب نفقتها ، فان كانت ناشزة لم تجب فطرتها بلا خلاف كما لا تجب نفقتها و قال امام الحرمين : والوجه عندى القطع بوجوب قطرتها عليها حينئذ و وان قلنا : لا يلاقيها انوجوب لأنها بالنشوز خرجت عن امكان التحمل ، وهذا الذي قاله الامام متعين ، ولو لع تنشز هي بل حال أجنبي بينه وبينها وقت الوجوب ، فالذي يقتضيه اطلاق الأصحاب وجوب فطرتها على الزوج كالمريضة و قال الرافعي ، وطرد أبو الفضل بن عبدان من أصحابنا غيها الخلاف السابق في لعبد المعصوب والضال و وهذا الذي قاله ابن عبدان يتأيد بأنها لو وطئت بشبهة فاعتدت عنها لا نفقة لها في مدة العدة و صرح به البغوي وغيره في كتاب « النفقات » لأنه فات التمكين بسبب نادر ، فسقطت المفقة بخلاف المريضة فانه عام ، وكذا لو حبست في دين سقطت نفقتها ، كما سنوضحه في كتاب « النفقات » ان شاء الله تعالى ٥٠ والله أعلم و

ولو كانت الزوجة مستبرة والزوج كبيرا أو عكسه ، أو كانا صغيرين فالفطرة تابعة للنفقة ، وهيها خلاف مشهور فى كتاب النفقات ، والأصح وجوب نفقة الكبيرة دون الصغيرة ، سواء أكان الزوج صغيرا وهى منعيرة ، أو كانا صغيرين أمدم التمكين ، ولو كانت الزوجة أمة ففطرتها

كنفقتها ، وفيها خلاف وتفصيل ان وجبت على الزوج لزمته فطرتها ، والا فهما على السيد ، وان الزمناه نفقتها فكذا الفطرة .

(فسرع) قال أصحابنا: تجب عليه فطرة زوجته الرجعية كنفتتها وأما البائن فان كانت حائلا فلا فطرة عليه عنها ، كما لا نفقة عليه لها ويلزمها فطرة نفسها ، وان كانت عاملا فطريقان مشهوران ف كتب الفراسانيين وغيرهم (أحدهما) القطع بوجوب الفطرة عليه كالنفقة ، وهذا هو الراجح عند الشيخ أبي على السنجى وامام الحرمين والمغزالي (والثاني) وهو الأصح وبه قطع أكثر العراقيين وقال الرافعي: وبه قطع الأكثرون أن الفطرة مبنية على الخلاف المشهور أن النفقة تجب للحامل أم للحمل (ان قلنا) بالأول وجبت والا فلا ولأن الجنين لا تجب فطرته ، هذا ان كانت الزوجة حرة ، فاذا كانت أمة ففطرتها باتفاقهم مبنية على ذلك الخلاف و فان قلنا النفقة للحمل فلا فطرة كما لا نفقة ، وجوب الفطرة لأن الأصح أن النفقة الطريق الأول أم الثاني و فالذهب وجوب الفطرة لأن الأصح أن النفقة للحامل بسبب الحمل و والله أعلم و

(فسرع) قال المعنف والأصحاب: اذا كانت المرأة ممن تخدم في العادة ، ولها خادم مملوك لها يخدمها لزم الزوج غطرة الخادم لأنه تلزمه نفقته ، كما هو مقرر في كتاب النفقات والفطرة تابعة للنفقة ، هكذا نص عليه الشافعي وقطع به المصنف وسائر الأصحاب ، وشبذ عنهم المام الحرمين فقال: قيل عليه غطرة خادمها المملوك لها ، والأصبح عندنا أنه لا يلزمه ، لأن الخادم من تتمة نفقة الزوجة ، وقد أخرج فطرة الزوجة ، وهذا الذي اختاره شاذ مردود ، وان أهدمها حرة صحبتها لتخدمها ، وأنفق عليها لم يلزمه غطرتها لأنها في معنى المستأجرة ، وان أخدمها مملوكة للزوج فعليه فطرتها أيضا وان اكترى لها خادما حرة أو أمة لم يلزمه فطرة الخادم كما لا يلزمه نفقته ، فان الاجارة لا تقتضى النفقة أما اذا كانت ممن لا يخدم في العادة ، بل عادة مثلها خدمة

نفسها ، فلا يلزم الزوج لها خادم ، فان أخدمها بمملوكته فهو متبرع بالاخدام وعليه فطرة الخادم بسبب الملك لا بالاخدام ، وأن اتفقا على أن تخدمها مملوكة لها لم يلزمه فطرة الخادم كما لا يلزمه نفقتها في هذه الحالة ٠٠ والله أعلم •

غسسرع

في مذاهب العلماء في قطرة الزوجة

ذكرنا أن مذهبنا وجوبها على الزوج(۱) ، وبه قال على بن أبى طالب وابن عمر ومالك والليث وأحمد واسحاق وأبو ثور • وقال أبو حنيفة وصاحباه والثورى ليس عليه فطرتها بل هى عليها واختاره ابن المنذر ، دليلنا ما ذكره(۲) المصنف •

(قسرع) قال الشافعى والأصحاب: ولا يازمه الا فطرة مسلم ، فاذا كان له قريب أو زوجة مملوك كافر يازمه نفقتهم ، ولا يازمه فطرتهم بلا خلاف عندنا ، وبه قال على بن أبى طالب وجابر بن عبد الله وابن المسيب والحسن البصرى ومالك وأحمد وأبو ثور • قال ابن المنذر: وبه قال عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والنخعى والثورى •

⁽۱) قال ابن حزم في « المحلى » : « وليس على الانسان أن يخرجها عن أبيه ولا عن أمه ولا عن زوجته ولا عن ولده ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته ولا تلزمه الا عن نفسه ورقيقه فقط » ثم قال : « وقال مالك والشافعى : يخرجها عن زوجته وعن خادمها التي لابد لها منها ولا يخرجها عن أجيره وقال الليث : يخرجها عن زوجته وأجيره الذي ليست أجرته معلومة فان كانت أجرته معلومة فال يلزمه أخراجها عنه ولا عن رقيق أمرأته وقال أبو محمد عا أعلم لن أوجبها على الزوج عن زوجته وخادمها الا خبرا رواه ابراهيم ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرض صدقة الفطر على كل حر أو عبد ذكرا وأنثى ممن تمونون » (ط) •

⁽٢) وهو حديث ابن عمر الذي في الصحيحين واستشهد به الصنف في الفصيل (ط) •

وقال أبو حنيفة وأصحابه واسحاق: تجب عن عبده وقريبه الذمى: دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم: « من المسلمين » وهو في الصحيحين كما سبق بيانه ٠

(فسرع) قال أصحابنا: العبد ينفق على زوجته من كسبه ولا يخرج عنها الفطرة حرة كانت أو أمة ، وهذا لا خلاف فيه ، هكذا صرح به الأصحاب ، وكذا نقل امام الحرمين الاتفاق عليه ، لأنه ليس أهلا لفطرة نفسه فعيره أولى ، بل يجب على الزوجة فطرة نفسها ان كانت حرة ، وعلى سيدها ان كانت أمة ، هذا هو المذهب فيهما ، وقيل : لا تجب على الصرة أيضا ، وقيل : لا تجب على السيد ، وسنوضحه قريبا ان شاء الله تعسالى ،

قال أصحابنا : ولو ملك السيد عبده مالا وقلنا يملكه لم يجز له اخراج الفطرة منه عن زوجته استقلالا ، لأنه ملك ضعيف ، فان أذن له السيد فى ذلك فوجهان : الصحيح لا يخرج لأنه ليس أهلا للوجوب (والثانى) يخرج لأنه مالك مأذون له فعلى هذا قال امام الحرمين وآخرون : ليس للسيد الرجوع عن الاذن بعد دخول الوقت لأن الاستحقاق اذا ثبت لا يندفع .

(فسرع) اذا أوصى برقبة عبد لرجل وبمنفعته لآخر ففى نفقته ثلاثة أوجه مسهورة سنوضحها فى كتاب « الوصايا » ان شاء الله تعالى (أصحها) تجب على مالك الرقبة (والثانى) على مالك المنفعة (والثالث) فى كسبه ، فان لم يكن ففى بيت المال ، وأما الفطرة ففيها طريقان حكاهما الرافعى فى كتاب « الوصايا » ، أحدهما وبه قطع البغوى هناك والرافعى هنا : تجب على مالك الرقبة وجها واحدا (وأصحهما) وبه قطع السرخسى وآخرون هناك أنها تابعة للنفقة فتجب على من يقول تلزمه النفقة ، هكذا أطلقوه ، ومرادهم اذا قلنا بالوجهين الأولين ، أما اذا قلنا بالثالث انها فى بيت المال فلا تجب لأن عبيد بيت المال

لا تجب فطرتهم ، فهذا أولى ، فحصل من مجموع الخلاف أن الأصح وجوب فطرته على مالك الرقبة ، وهو مقتضى اطلاق الأصحاب لأن الفطرة تابعة للنفقة ، ونقل ابن المنذر هذا عن نص الشافعى ، فقال : قال الشافعى وأبو ثور وأصحاب الرأى : تجب الفطرة على مالك الرقبة ، ونقله الماوردى والقاضى أبو الطيب فى « المجرد » عن نصه فى « الأم » « وحرملة » ٥٠ و الله أعلم ٠

(فسرع) عبيد بيت المال والموقوفون على مسجد ورباط ومدرسة ونحوها من الجهات العامة لا فطرة فيهم على المذهب، وبه قطع الجمهور وحكى الرافعى وجها أنها تجب و وأما الموقوف على انسان معين أو جماعة معينين فقال الرافعى: المذهب أنه ان قلنا: الملك في رقبته للموقوف عليه فعليه فطرته، وان قلنا: لله تعالى فوجهان (الصحيح) لا قطرة وقيل): لا فطرة مطلقا، وبه قطع البغوى والحاصل للفتوى أن الأصح لا فطرة و

(فسرع) عبيد التجارة تجب فطرتهم عندنا • وقال أبو حنيفة : لا تجب وسبقت السألة فى باب زكاة التجارة ، وبمذهبنا قال مالك وغيره • وقال العبدرى : وهو قول أكثر الفقهاء •

(فسرع) تجب فطرة العبد الذي في مال القراض عندنا • وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة: لا تجب •

(فسرع) اذا كان له عبيد يعملون فى أرضه أو ماشيته لزمه فطرتهم ، هذا مذهبنا وحكاه ابن المنذر عن الجمهور • قاله ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن وطاوس وعطاء بن يسار والزهرى ومالك وأبو حنيفة وأحمد واسحاق وأبو ثور ، وحكى عبد الملك وأنه لا تجب فطرتهم •

(فسرع) ذكرنا أن مذهبنا وجوب فطرة العبد المسترك على سيديه وحكاه أبن المنذر عن مالك ومحمد بن سلمة وعبد الملك ومحمد

ابن الحسن وأبى ثور واسهاق وقال الثورى وأبو حنيفة وأبو يوسف ؛ لا يجب على واحد منهما شيء • قال : وروى هذا عن الحسن وعكرمة ، قال : وبالأول أقول •

- (فرع) من نصفه حر ونصفه رقيق تجب على سيده نصف فطرته وعليه فى كسبه بنصفه الحر نصف الفطرة هذا مذهبنا وبه قال أحمد ومالك وقال مالك : على مالكه نصف صاع ولا شيء على المبدد وقال عبد الملك : يجب جميع الصاع على سيده وقال أبو حنيفة : لا شيء على واحد منهما وقال أبو يوسف ومحمد : على العبد الفطرة عن نفسه •
- (فسرع) قد ذكرنا أن على السيد فطرة عبده ، وسواء أكان له كسب أم لا هذا مذهبنا ، وبه قال المسلمون كافة الا داود الظاهرى فقال : لا تجب على السيد بل تجب على العبد ويلزم السيد تمكينه من الكسب لها ، وهذا باطل مردود عليه بالاجماع ، فقد نقل ابن المنذر وغيره اجماع المسلمين على وجوبها على السيد ،
- (فسرع) ذكرنا أن على آلأب وسائر الوالدين فطرة ولده وان سفل وعلى الولد فطرة والده وان علا بشرط أن تكون نفقته واجبة عليه فان لم تكن نفقته واجبة عليه لم يلزمه فطرته ، فاذا كان الطفل موسرا كانت نفقته وفطرته في ماله لا على أبيه ولا جده ، وبه قال أبو حنيفة ومصمد وأحمد واسحاق ، وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أنها على الأب فان أخرجها من مال الصبى عصى وضعنه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

ولا تجب حتى تفضل الفطرة عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته لأن النفقة أهم فوجبت البداية بها • ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » فان وجد ما يؤدى عن بعضهم ففيه أربعة أوجه (أحدها) يبدأ بمن يبدأ بنفقته فان فضل صاع أخرجه عن نفسه

فان فضل صاع آخر أخرجه عن زوجته فان فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الصغير فان فضل صاع آخر أخرجه عن أبيه و فان فضل صاع آخر أخرجه عن أبيه و فان فضل صاع آخر أخرجه عن ولده الكبير و النا قلنا (ا) الفطرة تابعة للنفقة وترتيبهم في النفقة كما نكرنا فكذلك في الفطرة (والثاني) تقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه لأنها تجب بحكم المعاوضة (والثالث) يبدأ بنفسه ثم بمن شاء (والرابع) أنه بالخيار في حقه وحق غيره لأن كل واحد منهم لو انفرد لزمه فطرته غاذا اجتمعوا تساووا) "

(الشرح) هذا الحديث المذكور رواه البخارى ومسلم من رواية حكيم بن حزام وأبى هريرة ولفظه: « وابدأ بمن تعول » ورواه مسلم من رواية جابر ولفظه: « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلأهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك » وقول المصنف (البداية) لمن وصوابه البداءة أو البدؤة أو البدؤة وقد سبق مثله في مواقيت المن وصوابه البداءة أو البدؤة أو البدؤة .

(وأما حكم المسألة) فاتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أنه لا تجب الفطرة حتى تفضل نفقته ، ونفقة من يلزمه عن نفقته ليلة العيد ويومه ، وتفضل عن سائر المؤن التي سبق بيانها ، وفى الدين خلاف سبق ، وكذا فى الخادم ، فان وجد ما يؤدى عن بعضهم ففيه الأوجه الأربعة التي ذكرها المصنف بأدلتها (أصحها) الاول ، ولو لم يجد الاصاعا وله جماعة وأراد اخراجه عن جميعهم موزعا عنهم (فان قلنا) بعير الوجه الرابع لم يجز (وان قلنا) بالرابع وقلنا : وجد بعض صاع بلا يلزمه اخراجه بلم يجز أيضا ، والا فوجهان مشهوران صاع به لا يجوز لأنه تمكن من فطرة واحد ولم يخرجها (والثاني) يجوز ، حكاه الفوراني وصاحب «البيان » وآخرون •

وحيث قلنا لل يخرج الصاع عن نفسه فأخرجه عن غيره لا يجزئه ،

⁽١) في بعض النسخ : « لأنا بينا أن الفطرة ثابتة ٠٠ الغ » (ط) :

وتثبت غطرته فى ذمته ، ذكره البغوى وغيره ، ولو كان معه صاعان فأخرج أحدهما عن نفسه وله أقارب فى مرتبة ، كابنين كبيرين أو صغيرين ، أو كان له زوجتان فالصحيح أنه يتخير ويخرجه عن أيهما شاء ، وفيه وجه أنه يخرجه عنهما موزعا قال الرافعى : ولم يتعرضوا للاقراع ، وله مجال فى نظائره ، وحكى السرخسى وامام الحرمين وصاحب « البيان » وجها أنه يقدم فطرة الأم على فطرة الأب ، ووجها أنهما سواء فيخرجه عن أيهما شاء ، ووجها أنه يقدم فطرة الابن الكبير على الأب والأم لان النص ورد بنفقته ، والفطرة تتبعها ، ووجها عن أبن أبى هريرة أنه يقدم فطرة الأقارب على فطرة الزوجة لأنه قادر أبن أبى هريرة أنه يقدم فطرة الأقارب على فطرة الزوجة لأنه قادر أيضا القاضى أبو الطيب فى « المجرد » والمحاملي وآخرون ، قال أيضا القاضى أبو الطيب فى « المجرد » والمحاملي وآخرون ، قال السرخسى : واختاره القفال عن ابن أبى هريرة .

فاذا ضممنا هذه الأوجه الأربعة مع وجه التوزيع الى الاوجه الأربعة التى ذكرها المصنف حصل فى المسألة تسعة أوجه متباينة ، وحكى المساوردى وجها غريبا أنه يخرجه عن أحد الجماعة لا بعينه ، فحصل فى المسألة عشرة أوجه أصحها الأول الذى ذكره المصنف ، وصححه القاضى أبو الطيب والمحاملي والسرخسي والرافعي وآخرون ، وصحح الشيخ أبو حامد والمساوردي والجرجاني التخيير ، قالوا : وهو ظاهر نصه فى « المختصر » ، والأول أصح » ولا نسلم لهم أنه ظاهر النص فان النص أدى عن بعضهم وليس فى هذا تصريح بالتخيير فالمذهب الوجه الأول ٥٠٠ والله أعلم ٠

(فأن قيل): ذكر المصنف والأصحاب هنا أن الأصح أن الاقارب يرتبون فى الفطرة كما يرتبون فى النفقة ، وذكروا ما ذكره المصنف وهو تقديم الابن الصغير ، ثم الأب ، ثم الأم ، ثم الابن الكبير ، فقدموا الأب على الأم ، وقالوا فى النفقات : الاصح تقديم الام على الاب : فكيف يصح قولهم : يرتبون هنا كالنفقة ؟ فالجواب : أن النفقة تجب

أسد الخلة ودفع الحاجة ، والأم أكثر حاجة وأقل حيلة وأكثر خدمة للولد ، فوجب تقديمها بالنفقة التي تتضرر بتركها ، وأما الفطرة فلا تجب نماجة ولا لدفع ضرر ، بل لتطهير المخرج عنه ، وتشريفه والأب أحق بها ، فانه منسوب اليه ، ويشرف بشرفه ، ومراد الأصحاب بقولهم كالنفقة أي تجب مرتبة كما تجب النفقة مرتبة ، وكيفية ترتيبها متفق عليه في معظمه ، وهذا مراد المصنف ، وترتيبهم في النفقة كما ذكرنا ...

(فسرع) لو فضل عن مؤنته صاع واحد ، وله عبد ، أخرج الصاع عن نفسه ، وهل يلزمه أن يبيع فى فطرة العبد جزءا منه ، فيه ثلاثة أوجه حكاها امام الحرمين وآخرون (أحدها) يلزمه (والثانى) لا (وأصحها) ان لم يحتج الى خدمته لزمه والا فلا ، هذا هو الأصح المعتمد ، وصحح أمام الحرمين اللزوم مطلقا ، ونقله عن الأكثرين ، والذهب ما سبق تصحيحه ، وهو الوافق للنص السابق فى فطرة عبد ولده الصغير اذا احتاج الى خدمته ،

قال المنف رحمه الله تعالى

(ومن وجبت فطرته على غيره فهل يجب ذلك على المؤدى ابتداء ؟ أو يجب على المؤدى عنه ، ثم يتحمل المؤدى ؟ فيه وجهان (أحدهما) تجب على المؤدى ابتداء ، لأنها تجب في ماله (والثانى) تجب على المؤدى عنه لأنها تجب التطهيره ، فان تطوع المؤدى عنه وأخرج بغير اذن المؤدى ففيه وجهان ، أن قلنا : أنها تجب على المؤدى ابتداء لم تجزئه ، كما لو أخرج زكاة ماله عنه بغير اذنه (وان قلنا) يتحمل جاز لأنه أخرج ما وجب عليه ، وان كان من يمونه مسلما وهو كافر فعلى الوجه ين ما وجب عليه ، وان كان من يمونه مسلما وهو كافر فعلى الوجه ين وان قلنا) انها تجب عليه ابتداء لم تجب ، لأنه ايجاب زكاة على كافر وأن قلنا : انه يتحمل وجب عليه الأن الفطرة وجبت على مسلم وأنها هو متحمل) .

أبو الطيب في « المجرد » والبعوى والسرخسى و آخرون : هو قولان ، أبو الطيب في « المجرد » والبعوى والسرخسى و آخرون : هو قولان ، وقال امام الحرمين و آخرون : هو قولان مستنبطان من كلام الشافعى رضى الله عنه في فطرة الزوجة الحرة والأمة اذا كان الزوج معسرا (أحدهما) تجب على المؤدى ابتداء ولا يلاقى الوجوب المؤدى عنه (وأصحهما) عند الأصحاب : تجب على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى ، قال السرخسى في « الأمالي » : هذا هو المنصوص للشافعي في عامة كتبه ، لأنها شرعت طهرة له ثم ان المصنف والجمهور أطلقوا الخلاف وطردوه في كل مؤد عن زوج وسيد وقريب ،

وقال امام الحرمين: وقال طوائف من المحقين: هذا الخلاف انما هو فى فطرة الزوجة فقط (فأما) فطرة الماوك والقريب فتجب على المؤدى ابتداء بلا خلاف لأن المؤدى عنه لا يصلح للايجاب، واختار امام الحرمين هذه الطريقة وقال: طرد الخلاف فى الجميع بعيد والمشهور فى المذهب طرده فى جميعهم •

قال الرافعى: وحيث قلنا بالتحمل فهل هو كالضمان ، أم كالحوالة ؟ حيه قولان حكاهما أبو العباس الروياني في « المسائل الجرجانيات » • وهذا الذي نقله الروياني والرافعي غريب • والصحيح الذي يقتضيه المذهب وكلام الشافعي والأصحاب أنه كالحوالة ، بمعنى انه لازم للمؤدي لا يسقط عنه بعد وجوبه ، ولا مطالبة على المؤدي عنه • ووجه القول بالضمان ــ وبه جزم السرخسي ــ أنه لو أداها المتحمل عنه بعير اذن المؤدي أجزأه على هذا القول • وسقطت عن المؤدي • ولولا أنه كالمضمون عنه لما أجزأه • • والله أعلم •

وغرع الأصحاب على الخلاف في التحمل وعدمه مسائل:

(احداها) لو كان للكافر عبد أو مستولدة أو قريب مسلمون عليه فطرتهم ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف (أصحهما)

عند الأصحاب الوجوب بناء على أنها على المؤدى عنه ، ثم يتحملها المؤدى (وان قانا) على المؤدى ابتداء لم يجب هنا - قال المام الحرمين : فان أوجبناها فلا صائر الى أن المؤدى عنه يحتاج الى النية -

(الثانية) اذا لزمه نفقة قريب أو زوجة أو معلوك فأداها لم يفتقر المي اذن المؤدى عنه بلا خلاف ، ولو أداها القريب باستقراض أو غيره أو أدتُّها الزوجة قان كان باذن من لزمته أجزأ بلا خلاف ، كما أو قال لأجنبي : أد قطرتي أو زكاة مالي فأداها فانه يجزيء بال خلاف ، وان كان بغير اذنه فشالات طرق (أصحها) وأشهرها وبه قطع المصنف والجمهور أنه لمبنى على التحمل ـ ان قلنا بالتحمل ـ أجزأ والا فلا ، ووجههما ما ذكره المصنف والصحيح الأجزاء ، هو نص الشافعي في « المختصر » وهو مقتضى البناء الذكور (والطريق الثاني) حكاه السرخسى عن أبى على السنجي أنه لا يجزىء سواء قلنا بالتحمل أم لا ، الا باذن الزولج قال: لأن له الاخراج بعير اذن الزوجة والقريب بلا خلاف ، قال السرخسي : هذا خلاف النص ، قال : والصحيح الاجزاء لأن الزوج على هذا القول كالضامن ، والمرأة في معنى المضمون عنه ، وكل واحد منهما له الأداء بغير اذن الآخر (والطريق الثالث) وبه قطع الماوردي أن اخراج القريب يجزىء بلا خلاف سمواء استأذن أم لا ، وأما الزوجة مان استأذنت أجزاً وألا موجهان • (الثالثة) اذا دخل وقت الوجوب وله أب معسر وعليه نفقته

فأيسر الأب قبل أن بخرج الابن القطرة ـ قال البغوى : ان قلنا الوجوب يلاقى الأب لزمه فطرة نفسه ولا يجب على الابن ، والا فعلى الابن دون الأب

(الرابعة) اذا تزوج معسر بموسرة أو تزوج الموسرة عبد أو تزوج الأمة معسر على الموسرة وسيد الأمة عطرتها ؟ فيه خلاف مبنى على المتحمل ، وقد ذكره المصنف بعد هذا ، وسنوضحه أن شاء الله تعالى •

(الخاصة) اذا كان له أب معسر له زوجة ، فإن قلتا بالتحمل لزم الابن قطرتها كفطرة الأب والا فلا لأنها لا تجب على الأب قالابن أولى ، وممن ذكر المسألة السرخسى •

فسترع

فيما يدخله التحمل

ذكر امام الحرمين منه هنا أربع صور (احداها) أداء الزكاة صرفا الى الغارم قال: وهذا تحمل حقيقى وارد على وجوب مستقر والثانية) تحمل الدية عن القاتل، وهل تجب على العاقلة ابتداء؟

ر النائية) تحمل الديه عن الفائل ، وهن بجب على أم على الجانى ثم تحملها العاقلة ؟ فيه خلاف مسهور •

على الجاني مم تحملها العاملة ؛ هيه خارف مسهور ، (الثالثة) الفطرة وغيها الخلاف الذي ذكرناه ،

(الرابعة) كفارة جماعه زوجته في نهار رمضان _ اذا قلنا بالمذهب: انه يجب عليه كفارة واحدة _ فهل هي عنه أو عنه وعنها فيه القولان الشهوران •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان له زوجة موسرة وهو معسر فالمنصوص أنه لا تجب الفطرة عليها وقال فيمن زوج أمته من معسر: ان على المولى فطرتها فمن اصحابنا من نقل جواب كل واحدة من المسألتين الى الأخرى وخرجهما على قولين (أحدهما) لا تجب لأنها زكاة تجب عليه مع القدرة فسقطت بالاعسار لكفطرة تفسه (والثاني) تجب لأنه اذا كان معسرا جعل كالمعدوم ولو عدم الزوج وجبت فطرة الحرة على نفسها وفطرة الأمة على سيدها وكذلك ههنا ومن أصحابنا من قال: ان قلنا : يتجمل وجبت على الحرة وعلى مولى الأمة ، لأن الوجوب عليهما والزوج متحمل فأذا عجز عن التحمل بقى الوجوب في محله وأن قلنا : تجب عليه ابتداء لم تجب على الحسرة ، ولا على مولى الأمة ولا تجب عليه البداء لم تجب على الحسرة ، ولا على مولى الأمة ولا تجب عليه المدرة الأن الوجوب عليه التجب عليه المدرة الأن المولى لا يجب عليه التبوئة على الحرة الأن فطرتها على المولى وحب عليه النبوئة والتامة فاذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة والتامة فاذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة والتامة فاذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة والتامة فاذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة والتامة فاذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة والتامة فاذا سلم كان متبرعا فلا يسقط بذلك ما وجب عليه من الزكاة و

والحرة غير متبرعة بالتسليم لأنه يجب عليها تسليم نفسها فاذا لم يقدر على فطرتها سقطت عنها الفطرة) •

(الشرح) قوله: لأنها زكاة تحب عليه مع القدرة احترز بالزكاة عن نفقة الزوجة (وقوله): وعليه التبوئة هو بتاء مثناة من فوق مفتوحة ثم باء موحدة وبعد الواو همزة بوهى التسليم و وهذا الخلاف الذي ذكره المصنف مشهور و ذكر الأصحاب حكمه ودليله كما ذكره والأصح وجوب الفطرة على سيد الأمة دون الحرة ، كما نص عليه ويجرى الخلاف فيما لو تزوج عبد بحرة أو أمة فانه معسر و والأصح وجوبها على سيد زوجته الأمة دون الحرة و قال الشافعي والأصحاب وبحوبها على سيد زوجته الأمة دون الحرة و قال الشافعي والأصحاب ويستحب الحرة أن تخرج الفطرة عن نفسها المخروج من الخالف ولتطهيرها و واذا قلنا : يلزم الحرة الموسرة فطرتها فآخرجتها ثم أيسر والجمهور ، وقال صاحب « الحاوى » : ترجع عليه بها كما ترجع عليه بالنفقة اذا أيسر و وهذا النقل شاذ مردود والاستذلال له ضعيف قان المسر ليس أهلا لوجوب الفطرة بخلاف نفقة الزوجة و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومنى تحب الفطرة ؟ هيه قولان (قال في القديم) : تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر وقال قربة تتعلق بالعيد وغلا يتقدم وقتها على يومه ، كالصلاة والأضحية (وقال في الجديد) تجب بغروب الشمس من ليلة الفطر من رمضان لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم « فرض صحدقة الفطر من رمضان » والفطر من رمضان لا يكون الا بغروب الشمس من ليلة العيد ولان الفطرة جعلت طهرة المائم بدليل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « غرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرفت واللغو وطعمة للمساكين » وانقضاء الصوم بغروب الشمس والرق ولدا أو تزوج امرأة أو اشترى عبدا ودخل عليه الوقت وهم عنده وجبت عليه فطرتهم وان رزق ولدا أو تزوج امرأة أو اشترى عبدا وتجب فطرتهم والعبد بعد دخول الوقت أو ماتوا قبل لخول الوقت لم تجب فطرتهم و

وان دخل وقت الوجوب وهم عنده ثم ماتوا قبل امكان الأداء فقيه وجهان (أحدهما) تسقط كما تسقط زكاة المال (والثانى) لا تسقط لانها تجب في الذمة فلم تسقط بموت المرأة ه ككفارة الظهار ويجوز تقديم الفطرة من أول (شهر) رمضان لأنها تجب بسببين ، لمصوم رمضان والفطر منه ، فأذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر ، كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول ولا يجوز تقديمها على (شهر) رمضان لأنه تقديم على السببين ، فهو كاخراج رّكاة المال قبل الحول والنصاب والمستحب أن تخرج قبل صلاة العيد لما روى ابن عمر أن والنصاب والمستحب أن تخرج قبل صلاة العيد لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم (أمر بزكاة الفطر أن تخرج قبل خروج الناس الى المصلاة)) ولا يجوز تأخيرها عن يومه لقوله صلى الله عليه وسلم (المنافرة من أدائه فلا يسقط عنه وعليه القضاء ، لأنه حق مال وجب عليه وتمكن من أدائه فلا يسقط عنه بفوات الوقت) .

(المشرح) حديث ابن عمر الأول رواه صلم بلفظه وأصله فى الصحيحين و وأما حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم « فرض صدقة الفطر طهرة للصائم من الرفث واللغو وطعمة للمساكين » فرواه أبو داود من رواية ابن عباس باسناد حسن و وأما حديث ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم « أمر بزكاة الفطر أن تخرج قبل خروج الناس الى الصلاة » فرواه البخارى وصلم في صحيحيهما بلفظه و وأما حديث « أغتوهم عن الطلب في هذا اليوم » فرواه البيهتي باسناد ضعيف وأشار الى تضعيفه و

وقوله: (لأنها قربة تتعلق بالعيد) احترز به عن الزكاة وغيرها ، ولكنه ينتقض بفسل العيد على أصح القولين ، فانه قربة تتعلق بالعيد ويدخل وقتها قبل الفجر ، قوله: (طهرة وطعمة) بضم الطاء فيهما وقوله: (أغنوهم عن الطلب) هو بهمزة قطع مفتوحة ، وانما قيدته لأنى رأيت كثيرين ممن لا أنس لهم بشىء من العربية يضمونها ، وهذه غباوة ظاهرة ، والصواب الفتح ، لأنه رباعى فالأمر فيه بفتح الهمزة كأعطى

وأنفق وأخرج • يقول: يا قوم أنفقوا وأخرجوا وأعطوا وأغنوا السائل بفتح الهمزة في الجميع مع قطعها • قال الله تعالى: « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا »(١) و « أخرجوا أنفسكم »(١) وقال تعالى في أغنى رباعيا: «ووجدك عائلا فأغنى»(١) •

(أما أحكام الفصل) غفيه مسائل (احداها) في وقت وجوب زكاة الفطر ثلاثة أقوال مشهورة في الطريقين (أصحها) باتفاقهم تجب بغروب الشمس ليلة عيد الفطر ، وهو نصه في الجديد (والثاني) وهو القديم تجب بطلوع الفجر يوم عيد الفطر ، ودليلهما في الكتاب (الثالث) تجب بالوقتين جمعا ، فلو وجد أحدهما دون الآخر فلا وجوب خرجه ابن القاص وضعفه الأصحاب وأنكروه عليه ، قال أصحابنا : فلو ولد له ولد أو تزوج امرأة أو ملك عبدا أو أسلم الكافر بعد غروب الشمس وقبل الفجر وبقوا الى الفجر لم تجب فطرتهم على الجديد والمخرج وتجب في القديم ، ولو وجدوا قبل الغروب وماتوا بين الغروب والفجر وجبت في الجديد دون القديم والمخرج ، ولو وجدوا بعد العروب وماتوا قبل الفجر لم تجب بالوقيق وطلاقها والمتوا قبل الفجر لم تجب بالاتفاق ، وارتداد الزوج والرقيق وطلاقها المائن كالموت ،

ولو زال الملك في العبد بعد العروب وعاد قبل الفجر وجبت في الجديد والقديم : وعلى المخرج وجهان حكاهما اهام الحرمين وغيره بناء على المخلاف المشهور أن الزائل العائد كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد والأصح الوجوب ، ولو باعه بعد العروب وهلكه المسترى في الحال بانقطاع الخيار واستمر ملكه ، فعلى الجديد فطرته على الهائع وعلى القديم على المسترى وعلى المخرج لا تجب على واحد منهما لأن

⁽١) أولَ الآية ٤ أَمْ ٢ من سورة البقرة "

⁽٢) الآية قوله تعالى : ((والملائكة باسطوا أيديهم اخرجوا أنفسكم " ٩٣ الانعام ٠

⁽٣) الآية ٨ من سأورة الضحي ٠

الوقتين لم يقعا في ملك واحد منهما ، ولو مات مالك العبد بين الغروب والفجر وانتقل العبد للوارث فعلى الجديد فطرة هذا العبد في تركة الميت وفي القديم على الوارث وعلى المخرج وجهان (الصحيح) لا فطرة على واحد (والثاني) تجب على الوارث بناء على القول القديم ، ثم ان الوارث يبنى على حول المورث ولو كان عبد بين شريكين بينهما مهايأة فعربت الشمس في نوبة أحدهما وطلع الفجر في نوبة الآخر ، وقلنا باعتبار القولين قال امام الحرمين: تجب الفطرة مشتركة بلاخلاف ، سواء قلنا : تدخل في المهايأة أم لا ، لأن أحدهما لم ينفرد به وقت الوجوب ،

(والثانية) لو مات المؤدى عنه بعد دخول وقتر الوجوب وقبل المتمكن من الأداء فوجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا تسقط الفطرة وبه قطع ابن الصباغ وغيره (والثاني) تسقط ، وأما اذا لم يمت المؤدى ولا المؤدى عنه لكن تلف المسال بعد دخول وقت الوجوب وقبل التمكن من الأداء ففي سقوط الفطرة وجهان حكاهما(أ) قال (أصحهما) تسقط كزكاة المسال (والثاني) لا ، والفرق أن زكاة المسال تتعلق بالعين بخلاف الفطرة ، وأما اذا تلف المسال بعد التمكن فيستقر عليه الضمان بلا خلاف لتقصيره وقياسا على زكاة المسال ،

(الثالثة) قال أصحابنا: يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل وجوبها بلا خلاف لما ذكره المصنف وفي وقت التعجيل ثلاثة أوجه (والصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور: يجوز في جميع رمضان ولا يجوز قبله (والثاني) يجوز بعد طلوع فجر اليوم الأول من رمضان وبعده الي آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الأولى لأنه لم يشرع في الصوم عكاه المتولى وآخرون (والثالث) يجوز في جميع السنة وحكاه البغوى وغيره ، واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الأفضل أن

⁽١) كذا بالأصل فَحَرر (ش) ٠

بفرجها يوم العيد قبل الخروج الى صلاة العيد وأنه يجوز اخراجها في يوم العيد كله • وأنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد وأنه لو أخرها عمى ولزمه قضاؤها وسموا اخراجها بعد يوم العيد قضاء ، ولم يقولوا في الزكاة اذا أخرها عن التمكن أنها قضاء ، بل قالوا يأثم ويلزمه اخراجها ، وظاهره أنها تكون أداء ، والفرق أن الفطرة مؤقتة بوقت محدود ففعلها خارج الوقت يكون قضاء كالصلاة • وهذا معنى القضاء في الاصطلاح وهو فعل العبادة بعد وقتها المحدود ، بخلاف الزكاة فانها لا تؤقت بزمن محدود *• والله أعلم •

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت وجوب الفطرة •

ذكرنا أن الصحيح عندنا وجوبها بغروب الشمس ليلة عيد الفطر و وبه قال الثورى وأحمد واسحاق ورواية عن مالك و وقال أبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور وداود ورواية عن مالك : تجب بطلوع الفجر وقال بعض المالكة : تجب بطلوع الشمس و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث ابن عمر قال : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعا من تمسر أو صاعا من شسعير) والصاع خمسة أرطال وثلث (بالبغدادي(١)) لما روى عمر بن حبيب(١) القاضى قال : (حججت مع أبى جعفر فلما قدم المدينة قال : ائتونى بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعايره فوجده خمسة أرطال وثلثا برطل أهل العراق)) .

(الشرح) هديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم ، وأما الحكاية المذكورة عن عمر بن حبيب قاضى البصرة فضعيفة • وقد اتفق المحدثون

⁽١) بعض النسخ لا توجد كلمة البغدادي (ط) ٠

⁽٢) في النسخة الطبوعة من «المهنب » عمرو وهو خطأ (ط)

على تضعيف عمر بن حبيب هذا(ا) ونسبه ابن معين الى الكذب • وقد أوضحت حاله فى « تهذيب الأسماء » وقوله : (فعايره) أى اعتبره ، وقال أهل اللغة : يقال عايرت المكيال والميزان وعاورته أذا اعتبرته ، ولا يقال عيرته •

(وأما الأحكام) فقد اتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على الله الواجب فى الفطرة عن كل انسان صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمسة أرطال وثلث بالبغدادى ، من أى جنس أخرجه ، سواء الحنطة وغيرها ، ورطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ، وقيل : مائة وثمانية وعشرون درهما بغير أسباع ، وقيل : مائة وثلاثون درهما ، وبه قطع الغزالى والرافعى ، والأول أصبح وأقوى ، قال صاحب « الشامل » وغيره : الأصل فيه الكيل ، وانما قدره العلماء بالوزن استظهارا (قلت) قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال ، فان الصاع المخرج به فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكيال معروف ، ويختلف قدره وزنا باختلاف ما يوضع فيه كالذرة والحمص وغيرهما ، فان أوزان هذه مختلفة ،

⁽۱) في « البيزان » للذهبي : (عمر بن حبيب العدوى البصرى القاضى عان خالد الحذاء وعروة • كذبه ابن معين وقال النسائي وغيره : ضعيف • وقال البخارى : (يتكلمون فيه) ونقل الحافظ عن ابن عدى في ترجمة عمر هذا أن ابن عدى قال : حسن الحديث يكتب حديثه مع ضعفه • وكذا في « التذهيب » أبضا وقد ضعفه ابن حبان في « الثقات » في ترجمة عمر بن حبيب المكي • وقال النووى في « تهذيب الاسماء واللغات » : هو البصرى العدوى من عدى ابن عبد مناة بن أد بن طابخة ولي قضاء البصرة وولي قضاء الشرقية للمامون روى عن هشام بن عروة ويحبي الانصارى وابن عون وخالد الحذاء وسليمان التيمي وداود بن أبي عند وابن جريج وشعبة وابن عينة وغيرهم ، روى عنه محمد بن عبيد الله المادي وزكريا بن الحارث وأبو قلابة الرقاشي ومحمد ابن يونس ، قال أحمد بن حنيل : قدم علينا عمر بن حبيب فلم نكتب عنه حرفا ، وكان مستخفا به وقال يحيى بن معين : كان يكنب • وقال زكريا الساجي : كان يهم عن البثقات وكان صدوقا ولم يكن من فرسان الحديث توفي سفة ٢٠٧ هـ •

وقد تكلم جماعات من العلماء في هذه السالة ، فاحسنهم فيها كلاما الامام أبو الفرج الدارمي من أصحابنا ، مانه صنف فيها مسألة مستقلة وكان كثير الاعتناء لتحقيق أمثال هذه ، ومختصر كلامه أن الصواب أن الاعتماد في ذلك على الكيل دون الوزن ، وأن الواجب اخراج صاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك الصاع موجود ، ومن لم يجده وجب عليه الاستظهار بان بخرج ما يتيقن أنه لا ينقص عنه ، وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال وثلث تقريب • هذا كلام الدارمي وذكر البندنيجي نحوه ، وقال جماعة من العلماء : الصاغ أربع حفنات بكفى رجل معتدل الكفين ، ونقل الحافظ عبد الحق في كتابه « الإحكام » عن أبي محمد على بن حزم أنه قال : وجدنا أهل المدينة لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يؤدي به الصدقات ليس بأكثر من رطل ونصف ولا دون رطل وربع ، وقال بعضهم : هو رطل وثلث قال : وليس هذا اختلافا ولكنه على حسب رزانة المكيل من البر والتمر والشعير ، قال :: وصاع ابن أبى ذئب خمسة أرطال وثلث وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال المسنف رحمه الله تعالى

(وقى الحب الذى يخرجه ثلاثة أوجه (أحدها) انه يجوز من كل قوت ، لما روى أبو سعيد الخدرى قال : « كنا نخرج صاعا من طعام ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من شعير ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من زبيب » ومعلوم أن ذلك كله لم يكن قوت أهل المدينة ، فدل على أنه مخير بين الجميع • وقال أبو عبيد بن حرب : تجب من غالب قوته ، وهو ظاهر النص ، لانه لما وجب أداء ما فضل عن قوته وجب أن تكون من قوته ، وقال أبو العباس وأبو اسحاق : تجب من غالب قوت البلد ، لانه حق يجب في الذمة تعلق بالطعام فوجب من غالب قوت البلد ، كالطعام في الكفارة فان عدل عن قوت البلد الى قوت بلد قوت البلد ، كالطعام في الكفارة فان عدل عن قوت البلد الى قوت بلد قوت البلد ، كالطعام في الكفارة فان عدل عن قوت البلد الى قوت بلد قوت البلد ، كالطعام في الكفارة فان عدل عن قوت البلد الى قوت بلد قوت البلد ، كالطعام في الكفارة فان عدل عن قوت البلد الى قوت بلد تخر نظرت من قان كان الذى انتقل اليه أجود من أجزأه ، وأن كان دونه لم يجزه ، فأن كان أهل البلد يقتاتون أجناسا مختلفة ليس بعضها بأغلب لم يجزه ، فأن كان أهل البلد يقتاتون أجناسا مختلفة ليس بعضها بأغلب

من بعض غالأغضل أن يخرج من أغضلها لقوله عز وجل : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون »(آ) ومن أيها أخرج أجزأه • وأن كأن في موضع قوتهم الأقط ففيه طريقان ، قال أبو اسحاق : يجزئه قولًا واحدا لحديث أبى سعيد ، وقال القاضى أبو حامد : فيه قولان (أظهرهما) أنه يجزئه للخبر (والثاني) لا يجزئه لأنه لا تجب فيه الزكاة فأشبه اللحم ، فاذا قلنا : يجزئه فأخرج اللبن أجزأه لانه أكمل منه ، لأنه يجيء منه الأقط وغيره ، وإن أخرج الجبن جاز لأنه مثله ، وأن أخرج المصل لم يجزه لأنه أنقص من الأقط، لانه لبن مسنزوع الزبد، وآن كان في موضع لا قوت فيه أخرج من قوت أقرب البلاد اليه • فان كان بقربه بلدان متساويان في القوت أخرج من قوت أيهما شاء ، ولا يجوز في فطرة واحدة أن يخرج من جنسين لأن ما خير فيه بين جنسين لم يجز أن يخرج من كل وآحد منهما بعضه ككفارة اليمين لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة ٠ فان كان عبد بين نفسين في بلدين قوتهما مختلف ففيه ثلاثة اوجه (احدها) لا يجوز أن يخرج كل واحد من قوته ، بل يخرجان من أدنى القوتين ، وقال أبو اسحاق : يجوز أن يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته ، لأن كل واحد منهما لم يبض ما وجب عليه (ومن) أصحابنا من قال : يعتبر فيه قوت العبد أو البلد الذي فيه العبد لأنها تجب لحقه فاعتبر فيه قوته أو قوت بلده كالحر في حق نفسه ، ولا يجوز اخراج حب مسوس لأن السوس أكل جوفه فيكون الصاع منه أقل من صاع ، ولا يجوز اخراج الدقيق • وقال أبو القاسم الأنماطي : يجوز لآنه منصوص عليه في حديث أبي سعيد الخدري ، والمذهب أنه لا يجوز لأنه ناقص المنفعة عن الحب فلم يجز كالخبز (وأما) حديث أبى سعيد (فقد) قال أبو داود : روى سفيان الدقيق ووهم فيه ثم رجع) ٠

(الشرح) قال أصحابنا : يشترط فى المخرج من الفطرة أن يكون من الأقوات التى يجب فيها العشر ، فلا يجزىء شىء من غيرها الا الأقط والجين واللبن على خلاف فيها سنوضحه أن شاء ألله تعالى ، وأهمل

⁽١) الآية ٩٢ من سورة آل عمران ٠

المصنف هنا اشتراط كونه من القوت المعشر ، وقد ذكره هو فى التنبيه كما ذكره الأصحاب ، ثم ان جميع الأقوات المعشرة تجزى، فى الجملة ولا يستثنى منها شىء ، قال الرافعي : وحكى قول قديم أنه لا يجزى، المعدس والحمص وان كان قوتا لهم ، والمذهب الأول ، وأما الأقط ففيه طريقان حكاهما المصنف والأصحاب :

(أحدهما) وبه قال أبو اسحاق المروزى القطع باجزائه لحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: «كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير، حر أو معلوك، صاعا من طعام، أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير، أو صاعا من زبيب » رواه البخارى ومسلم، وهذا لفظ احدى روايات مسلم، والإقط ثابت في روايات في الصحيحين،

(والطريق النانى) فيه قولان (أصحهما) يجزئه الحديث (والثانى) لا يجزئه لأنه لا يجب فيه العشر فأشبه اللحم واللبن • وبهذه الطريقة قال القاضى أبو حامد المروروذى : والصدواب الأول لصحة الحديث من غير معارض ، ثم المذهب الذى قطع به الجماهير أنه لا فرق في اجزاء الأقط بين أهل البادية والحضر • وقال الماوردى : الخلاف في أهل البادية ، وأما أهل الحضر فلا يجزئهم من قولا واحدا ، وان كان قوتهم ، وهذا الذى قاله شاذ فاسد مردود ، وحديث ابى سعيد صريح في ابطاله ، وان كان قد تأوله على أنه كان في البادية ، وهذا تأويل باطل • • والله أعلم •

قال أصحابنا : فان جوزنا الأقط فهل يجزى، الجبن واللبن ؟ فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين وآخرون : يجزئه ، لأن الجبن أكمل منه (والثاني) حكاه الخراسانيون وصاحب « الحاوى » على وجهين (أصحهما) يجزئه (والثاني) لا يجزئه ، وصححه الماوردي لأنه ليس معشرا ، ولا يدخر وانما جاز الأقط بالنص

وهو مما يدخر ، والخلاف مخصوص بمن قوته الأقط هل له اخراج اللبن ، والجبن ؟ هكذا قاله المساوردي والرافعي وغيرهما ، قال صاحب « البيان » و آخرون : اذا جوزنا الجبن واللبن جاز مع وجود الأقط ومع عدمه ، وقطع البندنيجي بأنه لا يجزئه الا عند عدم الأقط ، ونقله عن نصه في القديم (وان قلنا) لا يجزئه الأقط لم يجزئه اللبن والجبن قطعا .

وأما المخيض والكشك والسمن والمصل فلا يجزىء شيء منها بلا خلاف ، لأنها ليست في معنى اللبن ، وكذا الجبن المنزوع الزبد ، وسواء أكانت هذه الأشياء قوته وقوت البلد أم لا ، لا يجزئه بلا خلاف ، قال الماوردي : وكذا لو كان بعض أهل الجزائر أو غيرهم يقتاتون السمك والبيض فلا يجزئهم بلا خلاف ، وأما اللحم فالصواب الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والأصحاب في جميع الطرق أنه لا يجزىء قولا وأحدا ، وقال أمام الحرمين : قال العراقيون : في أجزائه قولان كالأقط ، قال : كأنهم رأوا اللبن أصل الأقط وهو عصارة اللحم ، وهذا الذي نقله عن العراقيين باطل ليس موجودا في كتبهم ، بل الموجود في كتبهم مع كثرتها القطع بأن لا يجزىء بلا خلاف ، فهذا هو الصواب (وأما) الأقوات المنادرة التي لا عشر فيها كالعث(ا) والحنظل فلا يجزىء بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفقوا عليه ، قال أصحابنا وكذا لو اقتاتوا بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفقوا عليه ، قال أصحابنا وكذا لو اقتاتوا مرة لا عشر فيها كالتين وغيره لا يجزىء قطعا ،

(فسرع) قال الشافعى والأصحاب: لا يجزى، الحب المسوس، ولا المعيب بلا خلاف، قال الهام الحرمين وغيره: وإذا جوزنا اخراج الأقط لم يجز اخراج الملح الذى أفسدت كثرة الملح جوهره، فأن كان الملح ظاهرا عليه ولم يفسده أجزأه، لكن الملح غير مصوب، ويجب أن يخرج قدرا يكون محض الأقط منه صاعا، قال أصحابنا: ويجزى، الحب القديم، وإن قلت قيمته إذا لم يتغير طعمه ولا لونه ويجزى، الحب بعيب وهذا لا خلاف فيه، وتص عليه في « المختصر »

⁽١) الغث اللحم المهزول ، والكلَّام الردي، (ط) ٠

قال الماوردى وغيره: وغير القديم أولى ، ثم الجمهور اقتصروا على ذكر الطعم واللون كما ذكرنا ، وقال الماوردى وغيره: لو تغير لونه أو طعمه أو ريحه لم يجزئه وهذا مراد الشافعي والأصحاب ، وأن لم يصرحوا بالرائحة ٠٠ وأله أعلم ٠

قال الشافعي والأصحاب : ولا يجزيء الدقيق ولا السويق كما لا تجزىء القيمة • وحكى المصنف والأصحاب عن أبي القاسم الأنماطي أن الدقيق بحزيء لأنه روى ذلك في حديث أبي سيعيد الخدري : « أو صاعا من دقيق » رواه سفيان بن عيينة ، وغلط الأصحاب الأنماطي في هذا ، قالوا : وذكر الدقيق في الحديث ليس بصحيح ، قال أبو داود السجستاني في سننه: ذكر الدقيق وهم من ابن عيينة(١) ، وروى أبو داود أن ابن عبينة أنكروا عليه ذكر الدقيق فتركه ، قال البيهقي : أنكر على ابن عيينة الدقيق فتركه ، قال : وقد روى جوازه عن أبن سيرين عن ابن عباس منقطعا موقوفا على طريق التوهم ، قال: وليس بثابت ، قال : وروى من أوجه ضعيفة لا تساوى ذكرها • وحكى الرافعي عن أبى الفضل بن عبدان من أصحابنا أنه قال : الصحيح عندى أنه يجزىء الخيز والسويق لأنهما أرفق بالمساكين ، والصهيح ما سبق أنه لا يجزىء لأن الحب أكمل نفعا ، لأنه يصلح لكل ما يراد منه بخلاف الدقيق والسويق والخبز والله أعلم • وقال الشافعي والأصحاب : لا يجزى ا اخراج القيمة وبه قال الجمهور ، وجوزها أبو حنيفة ، وسبقت دلائل المسألة في آخر باب صدقة العنم ٠

⁽۱) قال النووى في « التهنيب » : قوله في زكاة الفطر من « المهذب » • وأما حديث أبي سعيد فقد قال أبو داود : روى سفيان الدقيق ووهم فيه ثم رجع عنه • الراد بأبي داود صاحب السنن هو أبو داود سليمان ابن الأشعث السحستاني وقد تقدم في ترجمته في الكني ، وأما سفيان فهو ابن عيينة ، وقد غلط بعض الفضلاء المصنفين في ألفاظ المهنب غلظا فاحشا فقال : أراد سفيان الثوري ، وهذا خطأ لا شك فيه احم من « تهذيب الاسماء والمنات » ت

(فسرع) قال أصحابنا: في الواجب من هذه الأجنساس المجزئة ثلاثة أوجه ، أصحها عند الجمهور غالب قوت البلد ، ممن صححه المحاملي والقاضي أبو الطيب والجرجاني في « التحرير » والبغوى وآخرون ، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات ، ونقله المحاملي في « المجموع » وصاحب « البيان » عن جمهور الأصحاب ، ونقل الرافعي عن الجمهور شصحيحه قال المساوردي : وهو قول ابن سريج وأبي اسحاق المروزي ،

(والوجه الثانى) أنه يتعين قوت نفسه ، وهو ظاهر نص الشافعى في « المختصر » و « الأم » ، لأنه قال : أدى مما يقتاته وبهذا قال أبو عبيد بن حربويه من أصحابنا فيما حكاه المصنف والأصحاب عنه ، وحكاه المساوردي عنه • وعن الاصطخري وصححه الشيخ أبو حامد وأبو الفضل بن عبدان والبندنيجي وطائفة قليلة والجمهور على تصحيح الأول ، وتأولوا النص على ما اذا كان قوته قوت البلد ، كما هو الغالب في العادة •

(والثالث) يتخير بين جميع الأقوات فيخرج ما شاء ، وان كان غير قوته وغير قوت أهل بلده ، لظاهر حديث أبى سعيد الخدرى ، وهذا الثالث هكاه المصنف والجمهور وجها ، وحكاه أبو اسحاق المروزى والقاضى أبو الطيب فى « المجرد » والبندنيجى والماوردى وآخرون قولا الشافعى قال الماوردى : نص عليه فى بعض كتبه ، وصححه القاضى أبو الطيب فى « المجرد » اختيارا لنفسه بعد أن نقل أن المذهب غالب قوت البلد ، قال المصنف هنا وسائر أصحابنا (فان قلنا) يعتبر قوت البلد أو قوت نفسه فعدل الى ما دونه لم يجزئه بالاتفاق ، ووقع قوت البلد أو قوت نفسه فعدل الى ما دونه لم يجزئه بالاتفاق ، ووقع فى « التنبيه » و « المحاوى » و « المجرد » القاضى أبو الطيب وغيرها أنه اذا عدل الى ما دونه ففى اجزائه قولان الشافعى ، وهذا النقل مؤول والذين أطلقوه لم يذكروا فى أصل الوجوب الا وجهين (أحدهما) يجب من قوت نفسه ، ثم قالوا : يجب من غالب قوت بلده (والثانى) يجب من قوت نفسه ، ثم قالوا : يجب من غالب قوت بلده (والثانى) يجب من قوت نفسه ، ثم قالوا :

القول الثالث الذي يقول: هو مخير في جميع الأقوات ، فكأنهم تركوا ذكر هذا القول أولا ثم نبهوا عليه وأما الذين ذكروا في الواجب ثلاثة أوجه ثالثها التخيير ، فاتفقوا على أنه إذا قلنا الواجب قوت أو قوت البلد فعدل الى دونه لا يجزئه قولا وأحدا .

فحصل من هذا كله أنه لا خلاف بين الأصحاب ، وأن في أصل المسألة ثلاثة أوجه بعضها منصوص للشافعي (أصحها) الواجب غالب قوت بلده (والثاني) قوت نفسه (والثالث) يتخير بين جميع الأقوات ، فأن قلنا بالتخيير لم يتصور العدول ألى ما دون الواجب ، وأن قلنا بتعين قوته أو قوت بلده ، فعدل إلى ما دونه ، لم يجزئه بلا خلاف •

أما اذا عدل الى أعلا من الواجب فيجزئه وهو أفضل لأنه زاد خيرا هذا هو الصواب الذى نص عليه الشافعى وقطع به المصنف والأصحاب فى جميع الطرق الا صاحب « الحاوى » ، فانه ذكر فى اجزاء الأعلى وجهين (أحدهما) قال وهو نص الشافعى : يجزئه ، كما لو وجب عليه سن من الماشية فأخرج أعلى منها (والثانى) لا يجزئه لأنه غير الواجب ، كمن أخرج حنطة عن شعير استعله أو دنانير عن دراهم أو بقرة عن شاة ونظائره والجواب عن هذا الدليل الأول أن الحنطة لا تجزىء عن الشعير ولا الدنانير عن الدراهم فى حال من أحوال الزكاة بخلاف الفطرة فان الشخص الواحد قد يكون فى وقت قرته أو قوت بلده لحنسا ثم يصير غيره ٥٠ والله أعلم ٠

وهيما يعتبر به الأعلى والأدنى وجهان مشهوران (أصحهما) الاعتبار بزيادة طلاحيته للاقتيات (والثانى) زيادة القيمة ، فعلى هذا يختلف باختلاف الأقوات والبلاد قال الرافعى : الآأن يعتبر زيادة القيمة في الأكثر ، وعلى الأول قال أصحابنا : البرخير من الشعير بلاخلاف ، قال الجمهور : والبرخير من التمر والزبيب ، ونقله القاضى أبو الطيب عن الأصحاب ، وقال صاحب « الحاوى » في البر والتمر

وجهان الأصحابنا (أحدهما) التمر أفضل وخير ، الأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج منه وعليه عمل أهل المدينة ، قال : وبه قال أبن عمر ومالك وأحمد (والثاني) قال : واليه ميل الشاهعي وبه قال على بن أبي طالب واسحاق بن راهويه : البر أفضل ، قال : ولو قيل : أن أغضلهما يختلف باختلاف البلاد لكان متجها ، هذا كلامه والمشهور ترجيح البر مطلقا ، والبر خير من الأرز بالاتفاق ، وفي التمر والشعير وجهان (أحدهما) وهو قول الشيخ أبى محمد الجويني ترجيح التمر (وأصعهما) عند البغوى ترجيح الشعير وهذا أصح لأنه أبلغ في الاقتيات وتردد أبو محمد في التمر والزبيب وفي الزبيب والشعير أيهما أرجح ؟ قال امام الحرمين : والأشبه تقديم التمر على الزبيب ، وهذا الذي قاله الامام هو الصواب المتعين ، والصواب تقديم الشعير على الزبيب ، واذا قلنا : المعتبر قوت نفسه كان يليق به البر وهو يقتات الشمير بخلا لزمه البر بالاتفاق ، وان كان يليق به الشمير وهو يقتات البر (تنعما) فوجهان حكاهما البغوى وغيره هكذا وجهين وهو الصواب، وحكاهما امام الحرمين قولين (أصحهما) يجزئه الشعير (والثاني) تتعين الجنطة ٠٠ والله أعلم ٠

(فَرُع) اذا أوجبنا غالب قوت البلد فكانوا يقتاتون أجناسا لا غالب فيها ، أخرج ما شاء منها ، والأفضل أعلاها ، هكذا نقله الممنف والأصحاب وجزموا به ، وهو ظاهر ٠٠ والله أعلم ٠

(فسرع) اذا قلنا: المعتبر غالب قوت الباد ، قال المزالى فى « الوسيط »: المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لا فى جميع السنة ، وقال فى « الوجيز »: غالب قوت البلد يوم العيد ، قال الرافعى: هذا الذى قاله لم أره لغيره (قلت): هذا النقل غريب كما قال الرافعى ، والصواب أن المراد قوت السنة ، كما سنوضحه فى الفرع الذى بعد هذا ان شاء الله تعالى .

(تمسرع) اذا اعتبرنا قوت البلد وقوت نفسه ، فكان القوت

مختلفا باختلاف الأقوات ، ففى بعضها يقتاتون أو يقتاف جنسا وفى بعضها جنسا آخر ، قال السرخسى في « الأمالى » : ان أخرج من الأعلى أجزأه وكان أفضل ، وان اقتصد وأخرج من الأدنى فقولان (أحدهما) لا يجزئه احتياطا للعبادة (وأصحهما) يجزئه لدفع الضرر عنه ، ولأنه يسمى مخرجا من قوت البلد أو من قوته ،

(فسرع) اذا كان فى موضع ليس فيه قوت يجزى ، بأن كانوا يقتاتون احما أو تينا وغيرهما مما لا يجزى ، قال المصنف والأصحاب : أخرج من قوت أقرب البلاد اليه ، وان كان بقربه بلدان متساويان فى القرب أخرج من قوت أيهما شاء وهذا متفق عليه ،

(فسرع) اذا اعتبرنا غالب توت البلد وكان له عبد فى بلد آخر قال البعوى وغيره: ان قلنا ان الفطرة تجب على العبد ثم يتحملها السيد فالاعتبار بقوت بلد العبد ، وان قلنا : تجب على السيد ابتداء فبقوت بلد السيد .

(فسرع) قال الشافعي والمصنف وسائر الأصحاب: لا ينجزي، في الفطرة الواحدة صاع من جنسين سواء أكان الجنسان متماثلين أو أحدهما من واجبه والآخر أعلى منه ، كما لا يجزى، في كفارة اليمين ني يكسو خمسة ويطعم خمسة لأنه مأمور بصاع من بر أو شعير وغيرهما ولم يخرج صاعا من واحد منهما ، كما أنه مأمور باطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ، ولم يكس في الصورة المذكورة عشرة ، ولم يطعمهم ، هذا هو المذهب وبه قطع الأصحاب في كل الطرق الا امام الحرمين ، فحكى وجها شاذا أنه يجزى، أذا كان نصف صاع من واجبه ونصف غحكى وجها شاذا أنه يجزى، أذا كان نصف صاع من واجبه ونصف تبعيضه قطعا ، وأن لم يكن عنده الا نصف صاع من هذا ونصف من هذا وبحان (أحدهما) يجزئه المراج النصفين (والثاني) لا يجزئه ، فوجهان (أحدهما) يجزئه المراج النصفين (والثاني) لا يجزئه ، وقال الرافعي : لا يجوز صاع من جنسين وان كان أحدهما أعلى من وقال الرافعي : لا يجوز صاع من جنسين وان كان أحدهما أعلى من الواجب ، قال : ورأيت لبعض المتأخرين جوازه ، والمذهب ما سبق •

قال أصحابنا : ولو كان له عبدان أو قريبان ، أو زوجتان أو زوجة وقريب أو وعبد ، فأخرج عن أحدهما صاعا من واجبه وعن الآخر صاعا أعلى منه أجزأه بالاتفاق ، كما لو كان عليه كفارتان فأطعم عشرة وكسا عشرة يجزئه عنهما جميعا بلا خلاف ، وكذا لو ملك نصف عبد ونصف آخر فأخرج عن أحدهما نصفا من واجبه ، وعن الآخر نصفا من أعلا منه أجزأه بلا خلاف ، صرح به البغوى و آخرون ، قال أصحابنا : ولو ملك رجلان عبدا ، فإن قلنا بالقول الغريب انه مخير بين الأجناس أخرجا ما شاء بشرط اتحاد ، وان أوجبنا غالب قوت البلد وكانا هما والعبد في باد واحد أخرجا عنه من غالب قوت البلد ، وأن كان العبد في بلد آخر قال البغوى وآخرون : يبنى على أن الفطرة تجب على المالك ابتداء ؟ أم يتحملها عن العبد ؟ فان قلنا بالتحمل اعتبر بلد العبد والا فبلد السيدين ، وأن كان السيدان في بلدين مختلفي القوت أو اعتبرنا قوت الشخص بنفسه ، أو اختلف قوتهمسا غفيه أوجه (أصحها) وبه قال أبو اسحاق المروزي وأبو على بن أبي هريرة حكاه عنهما الماوردي وآخرون ، وصححه القاضي أبو الطيب ، وحكاه امام الحرمين عن ابن الحداد : يخرج كل واحد نصف صاع من قوت بلده أو نفسه ، ولا يضر التبعيض ، لأنهما اذا أخرجا هكذا كل شخص واجبه من جنس كثلاثة كانوا محرمين فقتلوا ظبية ، فذبح أحدهم ثلث شاة وأطعم آخر بقية ثلث شاة ، وصام الثالث عدل ذلك أجزأه بلا خلاف (والثاني) قاله ابن سريج : يخرجان من أدنى القوتين ، ولا يجوز التبعيض (والثالث) يجب من أعلاهما ، حكاه المام الحرمين وآخرون (والرابع) من قوت بلد العبد ، ولو كان الأب في نفقة ولدين غالقول في اخراجهما الفطرة عنه كالقول في السيدين وكذا من نصفه حر ونصفه مملوك اذا أوجبنا نصف الفطرة على ما سبق والأصح يخرجان من جنسين (والثاني) من جنس •

فـــرع

في مسائل تتعلق بالباب

(اهداها) قال أصحابنا : لو أخرج انسان الفطرة عن أجنبي بغير اذنه لا يجزئه إلا خلاف لأنها عبادة فلا تسقط عن المكاف بها يغير اذنه ، ولن أذن فأخرج عنه أجزأه ، كما لو قال لغيره : اقض ديني ، وكما لو وكله في دفع زكاة ماله وفي ذبح أضحيته ، ولو كان للانسان ولد صغير موسر فحيث لا يلزمه فطرته فأخرج الأب فطرة الولد من مال نفسه جاز بلا خلاف ، حرح به القاضي أبو الطيب والماوردي والبندنيجي والبغوي والأصحاب ، لأنه يستقل بتمليك ابنه الصغير ولو كان كبيرا رشيدا لم يجز الا باذنه لأنه لا يستقل بتمليكه ، والجد كالأب ، والمحنون والمحنون من مال المسه تبرعا ، فان كان أبا أو جدا جاز ، وكانه ملكه ذلك ثم والمجنون من مال نفسه تبرعا ، فان كان أبا أو جدا جاز ، وكانه ملكه ذلك ثم قاذا أذن جاز وبصير كأنه بالاذن كأن الصبي تملك منه ثم أذن له في الأخراج ، وكل هذا متفق عليه عند أصحابنا ونقله الماوردي عن الأصحاب قال : وقال زفر ومحمد بن الحسن : تجب فطرة الأطفال على أبيهم ونفقتهم في أموالهم • والله أعلم •

(الثانية) قال أصحابنا: يلزم الولى اخراج فطرة الصبى والمجنون والمحجور عليه بسفه من مالهم وكذا فطرة عبيدهم وجواريهم وأقاربهم الذين يلزمهم نفقتهم كما يلزمه اخراج زكاة أموالهم وقضاء ديون وجبت عليهم باتلاف أو غيره •

(الثالثة) لو تبرع انسان بالنفقة على أجنبي لا يلزمه مطرته له خلاف عندنا • وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود وقال أحمد : تلزمه •

(الرابعة) أو كان نصف الشخص مكاتبا حيث ينصور ذلك في العبد

المسترك اذا جوزنا كتابة بعضه باذن شريكه وجب نصف صاع على مالك نصفه القن و ولا شيء في النصف المكاتب على المذهب و وفيه الوجه السابق في المكاتب ومثله عبد مشترك بين معسر وموسر يجب على الموسر نصف صاع ولا شيء على المعسر اذا كان يحتاج اليه للخدمة و هذا هو المذهب وفيه وجه سبق و

(الخامسة) قال الجرجانى فى المهاياة (ا): ليس عبد مسلم لا يجب الخراج الفطرة عنه الا ثلاثة (احدهم) المكاتب ويعنى على المذهب وقد سبق فيه وجه أنه يجب فطرته على سيده ووجه أنها على نفسه (والثانى) اذا ملك السيد عبده عبدا وقلتا يملك لا فطرة على السيد الثانى لعدم ملكه ولا على الأول الضعف ملكه (الثالث) عبد مسلم لكافر اذا قلنا بالضعيف انها تجب على المؤدى ابتداء والأصح وجوبها كما سبق ويجيء رابع على قول الاصطخرى وغيره فيما اذا مات قبيل هلال شوال وعليه دين وله عبد كما سنوضحه ان شاء الله تعالى قريبا ويجيء خامس وهو اذا لم يكن له وقت وجوب الفطرة الا عبد يحتاج اليه المخدمة فان الأصح لا يلزمه فطرة عن نفسه ولا عن العبد وقد سبقت المسألة واضحة فى أول الباب فهذه خمس صور مختلف فيها كلها ويختلف الراجح فيها كما ذكرناه ووالله أعلم و

(السادسة) قال أصحابنا: لو باع عبدا بشرط الخيار فصادف زمن الوجوب زمن الخيار (فان قلنا) الملك في مدة الخيار للبائع، فعليه فطرته، سواء تم البيع أو فسخ (وان قلنا) موقوف، فان تم البيع فالفطرة على المسترى، والا فعلى البائع، ولو صادف زمن الوجوب خيار المجلس فهو كخيار الشرط، ولو تم البيع ثم فسخ بعد وقت الوجوب باقالة أو عيب أو تخالف فالفطرة على المشترى ذكره البغوى وغسره،

⁽١) نسخة الحداد لعله « المعاياة » •

(السابعة) لو مات وترك عبدا ثم أهل هلال شوال فان لم يكن عليه دين فالعبد للورثة وعليهم فطرته ، كل واحد بقسطه ، وأن كان عليه دين يستغرق التركة بني على أن الدين هل يمنع انتقال الملك في التركة الى الورثة أم لا ؟ والصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور لا يمنع ، وقال الاصطخرى يمنع ، فعلى المنصوص عليهم قطرته سواء بيع في الدين أم لا ، وأشار امام الحرمين الى أنه يجيء فيه الخلاف السابق في وجوبُ الزكاة في المسال المرهون والمغصوب ، لتزازل اللك ، والمذهب الأول ؛ وان قلنا بقول الاصطخرى فان بيع في الدين فلا شيء عليهم والا فعليهم الفطرة ، وحكى ابن الصباغ وجها أنه لا فطرة عليهم: مطلقا ، وقال القاضي أبو الطيب : تجب فطرته في تركة السيد كالموصى. بخدمته والمذهب الأول ، هذا اذا مات السيد قبل هلال شوال ، غلو مات بعده ففطرة العبد على سيده كفطرة نفسه ، ويقدمان على البراث والوصايا كسائر الديون ، وفي تقديمهما على دين الآدمي طرق (أصحها) وأشهرها على الأقوال الثلاثة في اجتماع دين الله تعالى ودين الأدمى (أصحها) يقدم دين الله تعالى (والثاني) دين الآدمي (والثالث) يقسم بينهما ، وسيأتي شرحها في قسم الصدقات حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تتعالمي ا

(والطريق الثانى) القطع بتقديم فطرة العبد لتعلقها بالعبد كأرش جنايته ، قال الشيخ أبو حامد : هذا الطريق غلط لأن فطرة العبد لا تتعلق بعينه بل بالذمة وحكى الماوردى هذا الطريق عن أبى الطيب بن سلمة قال : وخالفه سائر الأصحاب فقالوا بالطريق الأول ، وفي فطرة السيد الأقسوال .

(والطريق الثالث) القطع بتقديم غطرة العبد وغطرة السيد أيضا ، لأنها قليلة والمذهب في الجملة تقديم غطرة نفسه ، وغطرة العبد على جميع الديون ، وهو نصه في «المختصر» ، غانه قال: ولو مات بعد ما أهك هلال شوال وله رقيق غالفطرة عنه وعنهم في ماله مقدمة على الديون .

قال الرافعى: وفى هذا النص رد على ما قاله امام الحرمين فى أول الباب ، فى أن الدين يمنع وجوب الفطرة ، لأن سياقه يفهم منه ما اذا طرأت الفطرة على الدين الواجب ، واذا كان كذلك لم يكن الدين مانعا ، وبتقدير أن لا يكون كذلك فاللفظ مطلق يشتمل على ما اذا طرأت الفطرة على الدين وعكسه ، ومقتضاه أن لا يكون الدين مانعا من وجوبها . هذا كلام الرافعى وهو كما قال .

(الثامنة) أنه اذا أوصى لرجل بعبد ومات الموصى بعد دخول وقت وجوب الفطرة ، فالفطرة فى تركة الميت ، فلو مات قبل الوقت ، وقبل الموصى له الموصى له الموصى له الموصى له الموصى له يملك الموصى الموصى له يملك الموصية بمجرد موت الموصى للموصى للموصية بمجرد موت الموصى للموصية فوجهان مشهوران (أصحهما) الموجوب ، لأنه كان مالكا حال الموجوب ،

(والثانى) لا ؛ لعدم استقرار الملك (وان قانا) لا يملك الا بالقبول ، بنى على أن الملك قبل القبول لمن ؟ وغيه وجهان مشهوران فى كتاب « الوصية » أصحهما للورثة ، فعلى هذا فى الفطرة وجهان (أصحهما) على الورثة لأنه ملكهم ، ونقل صاحب « البيان » عن أصحابنا العراقيين أنها تجب فى تركة الميت (والثانى) لا فطرة اضعفه (والوجه الثانى) من الأولين أنه باق على ملك الميت فعلى هذا لا تجب فطرته على أحد على الذهب ، وحكى البغوى مع هذا وجها ضعيفا أنها تجب فى تركته ، على المذهب ، وحكى البغوى مع هذا وجها ضعيفا أنها تجب فى تركته ، الورثة ، هذا كله اذا قبل الموصى له أو رد ، فلو مات قبل القبول وبعد دخول وقت الوجوب فقبول وارثه كقبوله ، والملك يقع للموصى له الميت فحيث أوجبنا عليه الفطرة اذا قبل بنفسه فهى فى تركته ، اذا قبل المنبق ، هذا لم يكن له تركة سوى العبد ففى بيع جزء منه الفطرة الخلاف السابق ، الأصح لا يباع ، ولو مات قبل وقت الوجوب أو معه

فالفطـرة على الورثة أذا قبلوا ؛ لأن وقت الوجوب كان ملكهم ٠٠ والله أعلم ٠

(فسرع) لو وهب له عبد فقبل ، فأهل هلال شوال قبل القبض ، فالمذهب أنه لا يملكه قبل القبض ، وغطرته على الواهب ، وغيه قول ضعيف أن الملك موقوف ، ويتبين بالقبض أنه ملكه بالعقد فعلى هذا فطرته على الموهوب له هكذا ذكر المسألة الماوردي والبغوي وغيرهما .

(فسرع) قال الماوردى: لو اشترى أباه ولم يقبضه ، ولا دفع ثمنه حتى أهل شوال ، وكان ذلك بعد انقضاء الخيار ، قال ابن خيران: يلزمه فطرته ولا يعتق عليه ، لأن للبائع فيه علقة ، وهى حق الحبس لقبض الثمن ، فصار كعلقة الخيار قال الماوردى: وهذا خلاف نص الشافعى فى كتاب « الصداق » وغيره ، بل الذهب أنه ان كان البيع لازما عتق ولزمه الفطرة ، سواء دفع ثمنه أم لا ، وان كان فيه خيار فعلى الأقوال فى أن الملك فى زمن الخيار للبائع أم للمشترى ؟ والفطرة على من له الملك ،

(التاسعة) قال الشافعي في « المختصر » : وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المسال ، وأخب دفعها الى ذوى رحمه الذين لا تلزمه نفقتهم بحال ، قال : فان طرحها عند من تجمع عنده أجزأه ان شاء الله تعالى • سأل رجل سالما فقال : ألم يكن ابن عمر بدفعها الى السلطان ؟ فقال : بلى ، ولكن أرى أن لا يدفعها اليه ، هذا نص الشافعي ، واتفق أصحابنا على أن الأفضل أن يفرق الفطرة بنفسه ، كما أشار اليه الشافعي بهذا النص ، وأنه لو دفعها الى الامام أو الساعي أو من تجمع عنده الفطرة للناس وأذن له في اخراجها أجزأه ، ولكن تفريقه بنفسه أفضل من هذا كله ، وممن صرح بهذا الماوردي والمحالي في « التجريد » والبعوى والسرخسي وسائر الأصحاب • قال الماوردي : قال الشافعي : تفريقها بنفسه أحب الى من أن يطرحها عند من تجمع قال الشافعي : تفريقها بنفسه أحب الى من أن يطرحها عند من تجمع قال الشافعي : تفريقها بنفسه أحب الى من أن يطرحها عند من تجمع

عنده ، قال : فاحتمل ذلك أن يريد به اذا لم يكن الوالى نزها ويحتمل أنه أحب ذلك بكل حال • قال : وهذا أولى • • والله أعلم •

(فسرع) وأما مصرف الفطرة فقد ذكره المصنف فى باب قسم الصدقات ، وهناك نشرحه ان شاء الله تعالى •

(العاشرة) لا تجب فطرة الجنين لا على أبيه ولا فى ماله بلا خلاف عندنا ، ولو خرج بعضه قبل غروب الشمس وبعضه بعد غروبها ليلة الفطر لم تجب فطرته لأنه فى حكم الجنين ما لم يكمل خروجه منفصلا ، وأشار أبن المنذر الى نقل الاجماع على ما ذكرته ، فقال : كل من يحفظ عنه العلم من علماء الأمصار لا يوجب فطرة عن الجنين قال : وكان أحمد يستحبه ولا يوجبه ، قال : ولا يصح عن عثمان خلافه .

(الحادية عشرة) قال الشافعي في « المختصر » في هذا الباب ولا بأس أن يأخذها بعد أدائها اذا كان محتاجا ، وغيرها من الصدقات المفروضات والتطوع هذا نصه واتفق الأصحاب عليه ، قال صاحب « الحاوى » : اذا أخرجها فله أخذها ممن أخذها عن فطرة المدفوع اليه اذا كان الدافع ممن يجوز دفع الزكاة اليه ، وقال مالك : لا يجوز أخذها بعينها ، بل له أخذ غيرها ودليلنا أنها صارت للمدفوع اليه بالقبض ، فجاز أخذها كسائر أمواله ، ولأنه دفعها لمعنى ، وهو اليسار بالفطرة ، وأخذها بمعنى الحاجة وهما سببان مختلفان غلم يمتنعا ،

وقال المحاملي في كتابيه « المجموع » و « التجريد » تا اذا دفع فطرته الى فقير ، والفقير ممن تلزمه الفطرة فدفعها الفقير اليه عن فطرته جاز للدافع الأول أخذها ، قال : وكذا لو دفعها أو غيرها من الزكوات الى الامام ، ثم لما أراد الامام قسم الصدقات – وكان الدافع محتاجا – جاز دفعها بعينها اليه ، لأنها رجعت اليه بعير المعنى الذي خرجت به ، فجاز كما لو عادت اليه بارث أو شراء أو هبة ،

قال فى « التجريد »: وللامام أن يدفعها اليه كما يجوز أن يدفعها الى غيره من الفقراء، لأنه مساو لغيره فى جواز أخذ الصدقة •

وقال اهام الحرمين في تعليل المسألة: لا يمتنع أن يأخذها بعد دفعها ، لأن وجوب الفطرة لا ينافى أخذ الصدقة ، لأن وجوبها لا يقتضى عنى ينافى المسكنة والفقر ، فان زكاة المسال قد تجب على من تحل له الصدقة ، لأن الزكاة يحل أخذها بجهات غير الفقر ، والمسكنة ، كالفارم لذات البين ، وابن السبيل الموسر فى بلده ، والغازى ، فانهم تنزمهم زكاة أموالهم ويأخذون الزكاة فلا يمتنع وجوب الزكاة على انسان وجواز أخذ الزكاة (وأما) السرخسى فقال : اذا لزمته الفطرة ، فأن فضل عنه صاع – وكان فقيرا ليس له كفايته على الدوام – فله أخذ فطرة غيره وغيرها من الزكوات ثم أن أخرج فطرته أولا فله أخذ مطرة غير المصروف اليه ، وفطرة المصروف اليه من غير الفطرة التي صرفها ، وهل له أخذ الفطرة التي صرفها هو ؟ فيه وجهان (الصحيح) جوازها ، قال : وكذا لو أخذ أولا فطرة غيره ، ثم أراد اخراج فطرة نفسه من غيرها أو منها الى غير دافعها جاز ، فان أراد صرفها الى دافعها اليه ففيه وجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حكاه دافعها اليه ففيه وجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حكاه دافعها اليه ففيه وجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حكاه دافعها اليه ففيه وجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حكاه دافعها اليه ففيه وجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حكاه دافعها اليه ففيه وجهان (الصحيح) الجواز وهذا الوجه الذي حكاه دافعها اليه فايه والأصحاب والدليل ،

فحصل من هذا كله أنه قد يجب على الانسان الفطرة أو زكاة المال ، ويجوز له أخذ الفطرة والزكاة من غيره ، سواء أكان الأخذ من نفس المدفوع أو غيره ، ومن الامام أو غيره ، وفيه الوجه الشاذ عن السرخسى ، والله أعلم ،

(الثانية عشرة) قال الماوردى وغيره اليس للزوجة مطالبة الزوج باخراج الفطرة عنها ، لأنها واجبة عليه دونها • ووجوبها اما أن يجرى مجرى الضمان أو الحوالة وكلاهما لا مطالبة به • فان المضمون عنه لا يطالب الضامن بالأداء ، ولا المحيل المحال عليه • وحكم القريب والملوك حكم الزوجة •

(الثالثة عشرة) روينا عن وكيع بن الجراح رحمه الله قال : زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدتى السهو للصلاة • تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة •

فصـــل في مسائل من مذاهب الطماء في الفطرة

- قد سبق جمل منها مفرقة فى مواضعها وأذكر هنا جملا من مهماتها وان كان بعضها مندرجا فيما مضى •
- (مسالة) مذهبنا ومذهب الجمهور من السلف والخلف وجوبها على كل كبير وصغير ، وحكى أصحابنا عن ابن المسيب والحسن البصرى أنها لا تجب الا على من صلى وصام وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه لا تجب الا على من أطاق الصوم والصلاة قال الماوردى وبمذهبنا غال سائر الصحابة والتابعين وجميع الفتهاء لحديث ابن عمر السابق .
- (مسألة) المشرك لا غطرة عليه عن نفسه بالاجماع ، غان كان له قريب أو عبد مسلم ففيه وجهان المصحابنا سبق بيانهما (أصحهما) الوجوب و ونقل ابن المنذر اتفاق العلماء على أنها لا تجب •
- (مسالة) تجب فطرة العبد على سيده ، وبه قال جميع العلماء الا داود ، فأوجبها على العبد قال : ويلزم السيد تمكينه من الكسب لأدائها لحديث ابن عمر : « على كل حر وعبد » قال الجمهور : على بمعنى عن •
- (مسالة) لا يلزمه غطرة زوجته وعبده الكاغرين عندنا ، وبه قال على بن أبى طالب وجابر بن عبد الله وابن المسيب والحسن ومالك وأحمد وأبو ثور وابن المنذر ، وقال أبو حنيفة : تجب عليه غطرة عبده الذمى ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وسسعيد

ابن جبير والنحمى والثورى واسحاق وأصحاب الرأى • دليانا حديث ابن عمر • وقوله صلى الله عليه وسلم: « من المسلمين » •

(هسالة) العبد الآبق تجب فطرته عندنا على المذهب كما سبق • وبه قال أبو ثور وابن المنذر • وقال عطاء والثورى وأبو حنيفة : « تجب » وقال الزهرى وأحمد واسحاق : « تجب ان كان فى دار الاسلام » وقال مالك : تجب ان لم تطل غيبته ويؤيس منه •

(هسألة) لو كان بينهما عبد أو عبيد كثيرون مشتركون مناصفة وجب عن كل عبد صاع يلزم كل واحد من الشريكين نصفه • هذا مذهبنا وبه قال مالك وعدد الملك الماجشون واسحاق وأبو ثور ومحمد ابن الحسن وابن المنذر • وقال الحسن البصرى وعكرمة والثورى وأبو حنيفة وأبو يوسف : لا شيء على واحد منهما • وعن أحمد روايتان (احداهما) كمذهبنا (والثانية) على كل واحد صاع عن نصيبه من كل عبد فاذا كان بينهما مائة عبد لزم كل واحد منهما مائة صاع ، وحكاه أيضا الماوردى عن أبى ثور (وأما) من نصفه حر ونصفه عبد (فمذهبنا) وجوب صاع عليه نصفه وعلى مالك نصفه نصفه اذا لم كن مهائة •

قال أبو حنيفة : عليه نصف صاع ولا شيء على سيده • وقال مالك على سيده نصف صاع ولا شيء على العبد •

وقال أبو يوسف ومحمد : « عليه صاع ولا شيء على سيده » وقال عبد الملك الماجشون : « على سيده صاع ولا شيء على العبد » •

(حسالة) اذا لم يكن للطفل مال ففطرته على أبيه(١) لزم أباه غطرته بالأجماع ، نقله ابن المنذر وغيره ، وان كان للطفل مال فقطرته

⁽١) عبارة « ففطرته على أبية » زيادة من الشارح الذيكفي بقية العبارة

فيه وبه قال أبو حنيفة وأحمد واسحاق وأبو ثور وقال محمد: تجب في مال الأب وأما اليتيم الذي له مال فتجب فطرته في ماله عندنا و وبه قال الجمهور منهم مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن المنذر وقال محمد بن الحسن: لا تجب وأما الجد فعليه فطرة ولد ولده الذي تلزمه نفقته وبه قال أبو ثور وقال أبو حنيفة: لا تلزمه و

(مسألة) سبق الخلاف فى فطرة زوجته وعبيد التجارة والقراض ، وأما المكاتب فمذهبنا المشهور أنه لا فطرة فيه ، لا عليه ولا على سيده كما سبق ، وممن قال : لا فطرة على سيده عنه ابن عمر وأبو سلمة ابن عبد الرحمن والثورى وأبو حنيفة ، وقال عطاء ومالك وأبو ثور وابن المنذر : تلزم سيده •

(مسألة) تجب الفطرة بغروب الشمس ليلة عيد الفطر على ألصحيح عندنا ، وبه قال الثورى وأحمد واسحاق ، وقال أبو حنيفة : « بطلوع فجر يوم الفطر » وبه قال صاحباه وأبو ثور وداود • وعن مالك روايتان كالذهبين ، وقال بعض المسالكية : « بطلوع الشمس يوم الفطر » •

(مسألة) يجوز عندنا تقديم الفطرة فى جميع رمضان لا قبله ، هذا هو المذهب وفيه خلاف سبق ، وجوزها أبو حنيفة قبله ، وقال أحمد : تجوز قبل يوم العيد بيوم أو يومين فقط ، كذا نقل الماوردى عنهما ، وقال العبدرى : أجمعوا على أن الأفضل أن يخرجها يوم الفطر قبل صلاة العيد ، قال : وجوز مالك وأحمد والكرخى الحنفى تقديمها قبل الفطر بيوم ويومين ، وعن الحسن عن أبى حنيفة : تقديم سنة أو سنتين ، وقال داود : لا يجوز تقديمها قبل فجر يوم العيد ولا تأخيرها الى أن يصلى الامام العيد ، ومذهبنا أنه لو أخرها عن صلاة الامام وفعلها فى يومه لم يأثم وكانت أداء ، وان أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه اخراجها وتكون قضاء ، وحكاه العبدرى عن مالك وأبى حنيفة ولزمه اخراجها وتكون قضاء ، وحكاه العبدرى عن مالك وأبى حنيفة

والليث وأحمد قال : وقال الحسن بن زياد وداود : أن لم يؤدها قبل صلاة العيد سقطت فلا يؤديها بعدها كالأضحية أذا مضى وقتها • وحكى أبن المنذر وأصحابنا عن أبن سيرين والنخعى أنه يجوز تأخيرها عن يوم الفطر •

(مسألة) تجب الفطرة على أهل البادية كغيرهم ، وبه قال العلماء كفة الا ما حكاء ابن المنذر وأصحابنا عن عطاء وربيعة والزهرى أنهم قالوا: لا تجب عليهم • قال الماوردى: شدوا بهذا عن الاجماع وخالفوا النصوص الصحيحة العامة فى كل صعير وكبير ، ذكر وأنثى ، حر وعبد من المسلمين ، قال وينقض مذهبهم بزكاة المال فقد وافقوا مع الاجماع على وجوبها على أهل البادية •

(مسألة) لا يجوز دفع الفطرة الى كافر عندنا • وجوزه أبو حنيفة ، قال ابن المنذر: أجمعت الأمة أنه لا يجزىء دفع زكاة المال الى دمى ، واختلفوا فى زكاة الفطر ، فجوزها لهم أبو حنيفة • وعن عمرو ابن ميمون وعمر بن شرحبيل ومرة الهمدائى أنهم كانوا يعطون منها الرهبان • وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور: لا يعطون •

(مسألة) الواجب فى الفطرة عن كل شخص صاع من أى جنس أخرج ، سواء البر والتمر والزبيب والشعير وغيرها من الأجناس المجزئة ، ولا يجزىء دون صاع من شىء منها ، وبهذا قال مالك وأحمد وأكثر العلماء • كذا نقله عن الأكثرين الماوردى ، وممن قال به أبو سعيد الخدرى والحسن البصرى وأبو العالية وأبو الشعثاء واسحاق وغيرهم ، قال ابن المنذر : وقالت طائفة يجزىء من البر نصف صاع ولا يجزىء من الزبيب والتمر وسائر الأشياء الا صاع ، قاله الثورى وأكثر أهل الكوفة الا أبا حنيفة فقال : يجزىء نصف صاع زبيب كنصف صاع بر ، قال : وروينا اجزاء نصف صاع بر عن أبى بكر الصديق وعثمان رضى الله عنهما قال ولم يثبت عنهما ، قال : ورويناه عن على وابن مسعود رضى الله عنهما قال ولم يثبت عنهما ، قال : ورويناه عن على وابن مسعود

وجابر بن عبد الله وابن الزبير وأبى هريرة ومعاوية وأسماء ، وبه قال ابن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وعمر بن عبد العزيز ، وروى عن سعيد بن جبير وعروة بن الزبير ومصعب بن سعد وأبى قلابة ، واختلف فيه عن على وابن عباس والشعبى • وعمدتهم الحديث فى الصحيحين أن معاوية خطب فقال فى خطبته بالمدينة : « أرى نصف صاع من حنطة يعدل صاعا من تمر » ودليلنا حديث ابن عمر وأبى سعيد وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وسلم لله عرض صدقة الفطر صاعا • وحديث معاوية اجتهاد له لا يعادل النصوص ، ولم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم نصف صاع من بر ، والمروى فى ذلك ضعيف ، ولم يصح فيه الا اجتهاد معاوية •

(عسالة) الصاع المجزىء في الفطرة عندنا خصة أرطال وثلث بالبغدادي ، وبه قال جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين • قال الماوردي : وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد وفقهاء الحرمين وأكثر فقهاء العراقيين • وقال أبو حنيفة ومحمد : ثمانية أرطال ، وكان أبو يوسف يقول به ثم رجع الى خمسة أرطال وثلث حين ثبت عنده انه قدر صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبسط البيهقي في السنن الكبير الدلائل في كون الصاع المجزىء في الفطرة خمسة أرطال وثلث بسطا حسنا ، قال وأما ما رواه صالح بن موسى الطلحى عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة : « جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسل من الجنابة صاع والوضوء برطلين ، والصاع تمانية أرطال » فان صالحا تفرد به وهو ضعيف ، قاله يحيى ابن معين وغيره من المحدثين ، قال وكذا ما روى عن جرير بن يزيد عن أنس ، وما روى عن ابن أبي ليلي عن عبد الكريم عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين ويعتسل بالصاع ثمانية أرطال » اسنادهما ضعيف ، وانما الحديث في الصحيح عن أنس قال: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع الى خمسة أمداد » قال البيهقى : فلا معنى لترك الأهاديث الصحيحة في قدر الصاع المعدلزكاة الفطر بمثل هذا ٠٠ والله أعلم ٠

(مسألة) لا تجزىء القيمة فى الفطرة عندنا • وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر • وقال أبو حنيفة : يجوز ، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى وعمر بن عبد العزيز والثورى قال : وقال اسحاق وأبو ثور : لا تجزىء الا عند الضرورة •

(مسألة) الشهور في مذهبنا أنه يجب صرف الفطرة آلى الأصناف الذين تصرف اليهم زكاة المال ، وجوزها مالك وأبو حنيفة وأحمد وابن المنذر الى واحد فقط ، قالوا : ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد .

(مسألة) ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفطرة من غالب قوت البلد ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة : هو مخير ، وعن أحمد رواية أنه لا يجزىء الا الأجناس الخمسة المنصوص عليها : التمر والزبيب والبر والشعير والأقط ، و والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

ياب تعجيل الصدقة

(كل مال وجبت فيه الزكاة بالحول والنصاب لم يجز تقديم زكاته فبل أن يملك النصاب لأنه لم يوجد سبب وجوبها فلم يجز تقديمها كأداء الثمن تنبل البيع والدية قبل القتل ، وان ملك النصاب جاز تقديم زكاته قبل الحول ، لما روى على رضى الله عنه أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعجل زكاة ماله قبل محلها فرخص له فى ذلك ، ولأنه حق مال أحل للرغق فجاز تعجيله قبل محله كالدين المؤجل ودية الخطأ ، وفي تعجيل زكاة عامين وجهان ، قال أبو اسحاق : يجوز لما روى على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين ، ولأن ما جاز فيه تعجيل حق العامين عامين ، ولأن ما جاز فيه تعجيل حق العامين

كدية الخطأ • ومن أصحابنا من قال: لا يجوز لأنها زكاة لم ينعقد حواها فلم يجز تقديمها كالزكاة قبل أن يملك النصاب) •

(الشرح) حديث على رضى الله عنه رواه أبو داود والترمذى وغيرهما باسناد حسن ولفظه: «عن على أن العباس سأل رسول الله ملى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له فى ذلك » قال أبو داود: ورواه هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن الحسن بن مسلم التابعى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، يعنى مرسلا ، قال: وهو أصح ، وفى رواية للترمذى: عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لعمر: «انا قد أخذنا زكاة العباس عام أول للعام »عنى رواية المرمذى: والأول أصح من هذا ، قال وقد روى الأول مرسلا ، يعنى رواية الحسن بن مسلم ، وكذا قال الدارقطنى: اختلفوا فى وصله وارساله ، قال: والصحيح الارسال ، وقال الشافعى: ويروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا أدرى أيثبت أم لا ؟ « أنه تسلف صدقة العباس قبل أن تحل » قال البيهقى: يعنى حديث على هذا ،

وذكر البيهقى اختلاف طرقه ثم قال : وأصحها رواية الارسال عن الحسن بن مسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم روى البيهقى تسلف حدقة عامين باسناده عن أبى البخترى عن على أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « انا كنا احتجنا فاستسلفنا العباس صدقة عامين » قال البيهقى : وهذا مرسل بين أبى البخترى وعلى رضى الله عنه ، واحتج البيهقى والأصحاب للتعجيل بحديث أبى هريرة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر رضى الله عنه على الصدقة فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ينقم ابن جميل الا أنه كان فقيرا فأغناه الله ، وأما خالد فانكم تظلمون خالدا قد احتبس أدراعه وأعتاده فى سبيل الله ، وأما العباس فهو على ومثلها معها ، ثم قال : يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه » رواه البخارى ومسلم ، والصنو سـ بكسر الصاد المهملة — : المثل ، وهذا لفظ رواية مسلم ، واحتج الشافعى والأصحاب أيضا بحديث المثالة وهذا لفظ رواية مسلم ، واحتج الشافعى والأصحاب أيضا بحديث

نافع «أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر الذين يقبلونها وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين » رواه البخارى قال الترمذى : وذهب أكثر أهل العلم الى جواز تعجيل الزكاة •

اذا عرفت هذا حصل الاستدلال على جواز التعجيل من مجموع ما ذكرنا ، وقد قدمنا فى أول هذا الشرح أن الشافعى يحتج بالحديث المرسل اذا اعتضد بأحد أمور أربعة ، وهى أن يسند من جهة أخرى ، أو يرسل ، أو يقول بعض الصحابة أو أكثر العلماء به ، فمتى وجد واحد من هذه الأربعة جاز الاحتجاج به ، وقد وجد فى هذا الحديث المذكور عن على رضى الله عنه الأمور الأربعة فانه روى فى الصحيحين معناه من حديث أبى هريرة السابق وروى هو أيضا مرسلا ومتصلا كما سبق ، وقال به من الصحابة ابن عمر ، وقال به أكثر العلماء ، كما نقله الترمذى فحصلت الدلائل المتظاهرة على صحة الاحتجاج به ، والله أعلم ،

(أما أحكام الفصل) فقال الشافعى والأصحاب رحمهم الله: المال الزكوى ضربان (أحدهما) متعلق بالحول ، والآخر غير متعلق ، وذكر المصنف النوع الأول فى أول الباب ، والثانى فى آخره ، (أما) الأول كزكاة الماشية والنقد والتجارة فلا يجوز تعجيل الزكاة فيه قبل ملك النصاب بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، ويجوز بعد ملك النصاب وانعقاد الحول ، وله التعجيل من أول الحول ولو بعد لحظة من انعقاده وقال ابن المندر : لا يجوز التعجيل مطلقا وحكاه الماوردى والقاضى أبو الطيب والمحاملى فى المجموع والبندنيجى وآخرون من أصحابنا وجها عن أبى عبيد بن حربويه من أصحابنا وهذا ثماذ باطل مردود ، وأما لنص الشافعى والأصحاب فى جميع الطرق والدليل قال أصحابنا : وأنما يجوز التعجيل بعد تمام النصاب ان كانت الزكاة عينية ، فأما والما المول ، وهو بساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين ، وحال الحول ، وهو بساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين ، وحال الحول ، وهو بساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين ، وحال الحول ، وهو بساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين ، وحال الحول ، وهو بساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين ، وحال الحول ، وهو بساوى مائة درهم بمائة فعجل زكاة مائتين ، الصحيح ، لأن الاعتبار فى العروض بآخر الحول ، هكذا ذكره البغوى ، الصحيح ، لأن الاعتبار فى العروض بآخر الحول ، هكذا ذكره البغوى ،

ولو ملك أربعين شاة معلوفة فعجل شاة وهو عازم على اسامتها حولا ثم أسامها لم يقع المعجل زكاة بلا خلاف ، لأن المعلوفة ليست مال زكاة ، فهو كما دون النصاب ، وانما يصح التعجيل بعد انعقاد الحول ،

ولا حول المعلوفة بخلاف عرض التجارة في المسألة قبلها ، ولو عجل صدقة عامين بعد انعقاد الحول أو أكثر من عامين فوجهان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران • (أحدهما) يجوز للحديث (والثاني) لا يجوز ، وأجاب البغوى والأصحاب عن الحديث بأن المراد تسلف دفعتين ، في كل دفعة صدقة عام أو سنة ، والمتلفوا في الأصبح من هذين الوجهين ، فصححت طائفة الجواز وهو قول أبي اسحاق المروزي ، وممن صححه البندنيجي والغزالي في الوسيط والجرجاني والشاشي والعبدري ، وصحح البغوى وآخرون المنع ، قال الرافعي : صحح الأكثرون المنع (فآذا قلنا) بالجواز فاتفق أصحابنا على أنه لا فرق بين عامين وأكثر حتى لو عجل عشرة أعوام أو أكثر جاز على هذا الوجه، بشرط أن يبقى بعد المعجل نصاب ، فلو كان له خمسون شاة فعجل عشرا منها لعشر سنين جاز ، فلو نقص المال بالتعجيل عن النصاب في الحول الثاني لم يجز التعجيل لغير العام الأول وجها واحدا ، هكذا قاله الجمهور ، لأن الحول الثاني لا ينعقد على نصاب ، وحكى البغوى والسرخسي وجها شاذا أنه لا يجوز ، لأن المعجل كالباقي على علكه ، واذا جوزنا صدقة عامين فعل يجوز أن ينوى تقديم زكاة السنة الثانية على الأولى ؟ فيه وجهان حكاهما أبو الفضل بن عبدان كتقديم الصلاة الثانية على الأولى اذا جمع في وقت الصلاة الثانية •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان ملك مائتى شاة فعجل عنها وعما يتوالد من سخالها أربع شياه ، فتوالدت وصارت أربعمائة أجرزاه زكاة المائتين وفى زكاة السخال وجهان (أهدهما) لا يجوز لأنه تقديم زكاة على النصاب (والثانى) يجوز لان السخال جعلت كالموجودة فى الحول فى وجروب زكاتها فجعلت كالموجودة فى الحول فى وجروب عنها شاة ، ثم توالدت أربعين سخلة ومانت الأمهات وبقيت السخال فهل يجزئه ما أخرج عن الأمهات من زكاة السخال ؟ فيه وجهان · (أهدهما) لا يجزئه لانه عجل الزكاة عن غير السخال ، فلا يجزئه عن زكاة السخال يجزئه لانه لما كان حول الأمهات حول السخال كانت زكاة المخال منها زكاة السخال ، وان اشترى بمائتى درهم عرضا للتجارة فأخرج منها زكاة أربعمائة درهم ثم حال الحول — والعرض يساوى أربعمائة —

أجزأه ، لأن الاعتبار في زكاة التجارة بآخر الحول ، والدليل عليه أنه لو ملك سلعة تساوى مائة فحال الحول ــ وهي تساوى مائتين ــ وجبت فيها الزكاة ، وان ملك مائة وعشرين شاة ، فعجل عنها شاة ثم نتجت شاة سخلة قبل الحول لزمته شاة أخرى وكذلك لو ملك مائتي شاة فأخرى ، لأن شاتين ، ثم نتجت شاة سخلة أخرى قبل الحول لزمته شاة أخرى ، لأن المخرج كالباقي على ملكه ، ولهذا يسقط به الفرض عند الحول ، فجعسل كالباقي على ملكه في ايجاب الفرض) •

(الشرح) قوله: الأمهات هذه احدى اللغتين فيها ، والأصح والأسهر الأمات بحذف الهاء وفى الآدميات الأمهات بالهاء أفصح ، وقد سبق بيان هذا فى أوائل كتاب الزكاة (وقوله) ملك سلعة تساوى مائة أى ماكها للتجارة ، وقوله (نتجت) هو بضم النون وكسر التاء أى ولدت ، وقوله (سخلة) منصوب مفعول ثان لنتجت .

(أما أحكام الفصل) فقال أصحابنا اذا ملك نصابا فعمل زكاة نصابين ، فان كان ذلك في التجارة بأن اشترى عرضا التجارة بمائتين فعجل زكاة أربعمائة فحال الحول وهو يساوى أربعمائة أجزأه عن زكاة الجميع ، هذا هو الذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وقيل في المائتين الزائدتين الوجهان كمسألة السخال ، حكاه الدارمي والرافعي وغيرهما وان كان زكاة عين بأن ملك مائتي درهم وتوقع حصول مائتين أيضا من جهة أخرى فعجل ركاة أربعمائة فحصل له الممائتان الأخريان لم يجزئه ما أخرجه عن الحادث بلا خلاف ، وان توقع النصاب الثاني من نفس الذي عنده بأن ملك مائة وعشرين شاة ، فعجل شاتين ، ثم حدثت سخلة أو ملك مائتي شاة فعجل أربعا فتوالدت وبلغت أربعمائة ، أو عجل ثماتين وله خمس من الأبل فتوالدت وبلغت غشرا فهل يجزئه ما أخرج عن النصاب الذي كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، قال الذي كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، قال الذي كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، قال الذي كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، قال الذي كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، قال الذي كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، قال الذي كمل الآن ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما ، قال الرافعي (أصحهما) عند الأكثرين من العراقيين وغيرهم لا يجزئه ،

ولو عجل شاة عن أربعين فهلكت الأمات بعد أن ولدت أربعين سخلة فهل يجزئه ما أخرج من السخال ؟ فيه وجهان وذكر المصنف دليلهما (والأصح) في الجميع المنع وجمع الدارمي في مسألتي الربح

والنتاج أربعة أوجه (أحدها) جواز تعجيل زكاة النصاب الثانى فيهما (والثانى) المنع (والثالث) يجوز فى الربح دون النتاج (والرابع) عكسه وقال صاحب البيان: ولو عجل شاة عن خمسة أبعرة فهلكت الأبعرة قبل الحول وعنده أربعون شاة فأراد أن يجعل الشاة المعجلة عنها فقد أوما ابن الصباغ فيه الى وجهين (قلت) الصواب أنها لا تجزى، وقال الماوردى: اذا ملك عرضا بمائتى درهم وفعجل زكاة ألف عنها وعن ربحها فباغها عند الحول بألف أجزأه المعجل عن الألف نتاأن ناعها فى أثناء الحول بألف منان على الأمنل وان قلنا والمحجل عن الألف ميجزئه التعجيل عن الربح لأنه ليس بتابع الأمنل واوان قلنا) بينى على حول الأمل أجزأه المعجل عن الجميع لأنه تبع وقال: ولو ملك ألفا أهما لمحجل عن الجميع لأنه تبع وقال: ولو ملك ألفا أهما ألفان متميزان فعجل الألف الثانى ولائه أحد الألفين أجزأه المعجل عن زكاة الألف الآخر والائه ألفا أحد لم يجزئه المعجل عن زكاة الألف الآخر والله أعلم وجود حال التعجيل والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والمعتلية والمعتل والمعتل المعتل عن زكاة الألف الآخر والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله المعتل عن زكاة الألف الآخر والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله المعتل عن زكاة الألف الآخر والله أعلم والله أعلم والله أعلم واله أعلم والله أعلم واله أعلم واله أعلم واله أعلم واله أعلى والم المعرب واله أعلم واله أعلم واله أعلم والمعرب واله أعلم واله أعلم واله أعلم واله أعلى والمعرب واله أعلى والمعرب واله أعلى والمعرب وا

أما اذا ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاة ، ثم ولدت شاة منها قبل المول ، أو ملك مائتى شاة فعجل شاتين عنها ، ثم ولدت شاة منها قبل الحول فيلزمه شاة أخرى بلا خلاف عندنا ، لما ذكره المصنف ، وقال أبو حنيفة : لا يلزمه شاة أخرى ، والخلاف بيننا وبينه مبنى على أصل وهو أن عندنا المعجل كالباقى على ملك الدافع فى شيئين (أحدهما) فى اجزائه عند انقضاء الحول (والثانى) فى ضمه الى المال وتكميل النصاب به ، وعند أبى حنيفة ليس له حكم الباقى على ملكه ، قال أصحابنا : فلو كانت المعجلة معلوفة فى هاتين الصورتين ، أو كان المالك أشتراها وأخرجها ، وليست من نفس النصاب لم يجب شاة أخرى ، لأن المعلوفة والشتراة لا يتم بهما النصاب ، وان جاز اخراجهما عن الزكاة والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا عجل زكاة ماله ثم هلك النصاب أو هلك بعضه قبل الحول ، خرج الدفوع عن أن يكون زكاة ، وهل يثبت له الرجوع فيما دفع ؟

ينظر فيه ، قان لم يبين أنها زكاة معجلة لم يجز له الرجوع لأن الطاهر أن ذلك زكاة واجبه أو صدقة تطوع ، وقد أزمت بالقبص غلم يملك الرجوع ، وأن بين أنها زكاة معجله تبت له الرجوع لأنه دفع عما يستقر في الثاني ، فاذا طرأ ما يمنع الاستقرار ثبت له الرجوع ، حما لو عجل أجرة الدار ثم انهدمت الدار قبل انقضاء المدة ، وأن قان الذي عجل هو السلطان أو المصدق من قبله ثبت له الرجوع بين أو لم يبين • لأن السلطان لا يسترجعه لنفسه غلم يلحقه تهمة ، وأن عجس الزكاة عن نصاب ثم ذبح شاة أو أتلفها فهل له أن يرجع ؛ فيه وجهان ٠ (احدهما) يرجّع لاته زال شرط الوجوب قبل الحول ، عتبت له الرجوع كما لو هلك بغير فعله (والثاني) لا يرجع لأنه مفرط ، وربما أتلف ليسترجع ما دفع فلم يجز له أن يرجع • وادا رجع فيما دفع وقد نقص في يد الفقير الم يَلْزمه ضمان ما نقص في أصح الوجهين ، لانه نقص في ملكه فلم بلزمه ضمانه ، ومن أصحابنا من قال : يلزمه لأن ما ضمن عينه اذا هلك ضمن نقصانه اذا نقص كالمفصوب ، وان زاد المدفوع نظرت _ فان كانت زيادة لا تتميز كالسمن _ رجع فيه مع الزيادة ، لأن السمن يتبع الأصل في الرد كما نقول في الرد بالعيب وان زّاد زيادة تتميز كالولد واللَّبن ، لم يجب رد الزيادة ، لأنها زيادة حدثت في ملكه ، غلم يجب ردها مع الأصل كولد المبيعة في الرد بالعيب • وأن هلك المدفوع في يد الفقير لزمه قيمته • وفي القيمة وجهان: (أحدهما) يلزمه قيمته يوم التلف كالعارية • (والثاني) يلزمه قيمته يوم الدفع ، لان ما حصل فيه من زيادة حدثت في ملكه فلم يازمه ضمانها) ٠

(الشرح) قال أصحابنا: اذا عجل زكاته ثم هلك النصاب أو بعضه قبل تمام الحول خرج المدفوع عن كونه زكاة بلا خلاف ، لأن شرط الزكاة المحول ولم يوجد (وأما) الرجوع بها على المدفوع اليه - فان كان الدافع هو المالك الذي وجبت عليه الزكاة ، وبين عند الدفع أنها زكاة معجلة ، وقال: ان عرض مانع من وجوبها استرجعتها - فله الرجوع بلا خلاف ، وان اقتصر على قوله : هذه زكاة معجلة أو علم القابض ذلك ، ولم يذكر الرجوع فطريقان (أصحهما) القطع بجواز الرجوع ، ذلك ، ولم يذكر الرجوع فطريقان (أصحهما) القطع بجواز الرجوع ، وبه قطع المصنف والجمهور ، (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) هدد (والثاني) كا رجوع ، حكاه المام الحرفيان و آخرون لأن التمليك وجد ، فاذا لم يقع فرضا وقع نفالا ، كما لو

قال : هذه صدقتی المعجلة ، فان وقعت الموقع والا فهی ناقله ، فانه يصحح ولا رجوع له إذا لم تقع الموقع بلا خلاف ، ذكره اهام الحرمين قال : وهذا الحلاف قريب من الخلاف السابق فيمن صلى الظهر قبل الزوال أنها هل تتعقد نفلا ؟ وله نظائر سبقت هناك ، وإن دفعها الاهام أو الساعى وذكر أنها معجلة ، ولم يشترط الرجوع ثبت الاسترداد بلا خلاف ، ووافق عليه القائلون بالوجهين فيما لو قال المالك : معجلة فقط ، وأن دفع الاهام أو الساعى أو المالك ولم يقل انها معجلة ولا علمه القابض ، ففيه ثلاثة أوجه حكاها اهام الحرمين وغيره (آحدها) يثبت الرجوع مطلقا لأنه لم يقع الموقع (والثانى) لا يثبت مطلقا لتفريط الدافع (والثالث) أن دفع الاهام أو الساعى رجع ، وأن دفع المالك فلا لمالك الدافع الموقع (المالك) ويهذا التالث قطع المصنف وجمهور العراقيين ، ورجح الرافعى الأول ، وحكاه صاحب الشامل والبيان عن الشيخ أبى حامد ،

وقال البغوى والسرخسى: نص الشافعى فى الامام أنه يسترد ، وفى المالك لا يسترد ، فمن أصحابنا من قال : فيهما قولان (أحدهما) يسترد كما لو دفع اليه مالا ظانا أن له عليه دينا فلم يكن ، فأنه يسترده بلا خلاف (والثانى) لا يسترد لأن الصدقة قد تقع فرضا وقد تقع تطوعا ، فأذا لم تقع فرضا وقد تقع تطوعا ، كما لو أخصرج زكاة ماله انعائب ظانا يقاءه فيان تالفا ، فأنه يقع تطوعا ، ومنهم من فارق عملا يظاهر النص ، فقال : يسترد الامام دون المالك ، لأن المالك يعطى من ماله الفرض والنفل ، فأذا لم يقع فرضا وقع نفلا ، والامام لا يعطى من مال الغير الا فرضا ، فكأن دفعه المطلق كالمقيد بالفرض ، قالا : ومنهم من قال : لا فرق بين الامام والمالك ، والمسألة على حالين ، فقوله : يسترد اذا أعلم المدفوع اليه أنها زكاة معجلة ، وحيث قال (لا يسترد) أراد اذا لم يعلمه التعجيل ، سواء أعلمه أنها زكاة مغروضة أم لا ،

فان أثبتنا الرجوع عند الاطلاق فقال المالك: قصدت بالمدفسوع التعجيل ، وأنكر القابض ذلك ، فالقول قول المالك بيمينه ، ولو ادعى المالك علم القابض بالتعجيل فالقول قول القابض بلا خلاف ، لأنه أعلم بعلمه ، وهل يحلف ؟ فيه وجهان (أصحهما) يحلف • قال الماوردى :

وهو قول أبى يحيى البلخى ، لأنه لو اعترف بما قاله الدافسع لضمن (والثانى) لا يحلف لأن دعوى رب المال تخالف الظاهر فلم تسمع ، فأن قلنا : يحلف ، حلف على نفى العلم ، قال الماوردى : ولو وقع النزاع بين الدافع ووارث القابض صدق الوارث ، وهل يحلف ؟ فيه الوجهان كالقابض ، وإذا قلنا : لا رجوع اذا لم يذكر التعجيل ولا علمه القابض فتنازعا فى ذكره ، أو قلنا : يشترط التصريح باشتراط الرجوع فتنازعا في ذكره ، أو دفع الامام وقلنا : يشترط لرجوعه أن يبين كونها معجسلة فتنازعا فيه ، فوجهان مشهوران حكاهما الماوردى والبعوى وآخرون فتنازعا فيه ، فوجهان مشهوران حكاهما الماوردى والبعوى وآخرون (أصحهما) يصدق الدافع بيمينه ، كما لو دفع ثوبا الى انسان وقال : دفعته عاربة ، وقال القابض بيمينه لاتفاقهما على أنه ملك المقبوض ، قال الماوردى : ولا بد من يمينه هنا بلا خلاف على هذا الوجه ، وقال : ويحلف على البت ،

قال أصحابنا: هذا كله اذا عرض مانع يمنع من استحقاق القابض الزكاة ، فان لم يعدوض فليس له الاسترداد بلا سبب لأنه تبرع بالتعجيل ، فهو كمن عجل دينا مؤجلا ليس له استرداده ، ولو قال : هذه زكاتى أو صدقتى المفروضة ، فطريقان حكاهما امام الحرمين وآخرون (أحدهما) أنه كمن ذكر التعجيل دون الرجوع (وأصحهما) أنه كمن لم يذكر شيئا أصلا ، وقطع العراقيون بأن المالك في هذه الصور لا يسترد وأن الامام يسترد ، والله أعلم ،

(فسرع) هذا الذي ذكرناه كله فيما اذا عرض مانع يمنع من وقوع المدفوع زكاة ، كموت القابض وتغير حاله وتلف النصاب ونقصه أو تغير صفته بأن كان سائمة فعلفها وغير ذلك ، قال أصحابنا : فحيث قلنا : له الرجوع لو تلف النصاب أو بعضه فأتلفه المالك أو أتلف منه ما نقص به النصاب منان كان لحاجة كالنفقة أو الخوف عليه أو ذبحه للأكل أو غير ذلك _ ثبت الرجوع قطعا ، وان كان لغير حاجة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يثبت الرجوع ، فال صاحب البيان : هذان الوجهان حكاهما الاصطخري .

(فرع فال أصحابنا: متى ثبت الرجوع فان كان المعمل تالفا فلمنه القابض ان كان حيا وورثته في تركته ان كان ميتا ببدله و غان كان مثليا كالدراهم ضمنه بمثله وان كان متقوما ضمنه بقيمته بسواء كان حيوانا أو غيره و هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور؛ وقال الماوردي ان كان حيوانا فهل يضمنه بقيمته أم بمثله من حيث الصورة إفيه وجهان كالوجهين فيمن اقترض حيوانا فماذا يرد إقال: ومأخذ الخلاف أن الشافعي قال: يرد مثل المعجل ، فمنهم من حمله على اطلاقه وظاهره ومنهم من حمله على اطلاقه وظاهره ومنهم من حمله على المثلى ، فاذا قلنا بالمذهب وهو الرجوع بالقيمة فهل يلزمه قيمته يوم الدفع أم يوم التلف إفيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يوم الدفع ، صححه الماوردي والبندنيجي، وصححه السرخسي والرافعي وغيرهم و

وقال امام الحرمين: وينقدح عندى وجه ثالث وهو ايجاب أقصى القيم من يوم القبض الى التلف ، بناء على أنا نتبين أن الملك ليس حاصلا للقابض ، ونتبين أن اليد يد ضمان كما فى المستام ، وهذا بعيد فى هذا القام مع ثبوت ظاهر الملك للقابض ، وهذا الثائث الذى ذكره المرحين ذكره السرخسى وجها للأصحاب وضعفه ، وحكى البندنيجي الحرمين ذكره السرخسى وجها للأصحاب وضعفه ، وحكى البندنيجي وجها رابعا أنه يعتبر قيمته يوم الرجوع وهو غلط ، هذا كله اذا كانت العين تالفة ، فإن كانت باقية بحالها بغير زيادة ولا نقص رجع فيها ودفعها أو غيرها إلى مستحق الزكاة أن بقى الدافع وماله بصفة الوجوب ، ولا يتعين صرف عين الماخوذ فى الزكاة ، لأن الدفع لم يقع عن الزكاة يتعين صرف عين الماخوذ فى الزكاة ، لأن الدفع لم يقع عن الزكاة المجزئة فهو باق على ملك المالك وعليه الزكاة قله اخراجها من حيث المجزئة فهو باق على ملك المالك وعليه الزكاة فله اخراجها من حيث المحتقين بغير اذن جديد من المالك ؟ فيه وجهان (أصحهما) الجواز وبه قطع البغوى ،

وأن أخذ الامام القيمة عند تلف المعجل فهل يجزى عرفها الى المستحقين ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجزى الأن القيمة لا تجزى عندنا ، قال الرافعى (وأصحهما) يجزى الأنه دفع العين أولا ، وعلى هذا ففى افتقاره الى اذن جديد من المسالك الوجهان كالعين (أصحهما) لا يفتقد ، وان كان المعجسل باقيا ولكنه ناقص يرجع فيه ، وهل له

أرش تقصه ؟ فيه وجهان مسهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) وظاهر النص لا أرش له كذا صححه المنف وجمهور الأصحاب ، وجزم به القاضى ابو الطيب في المجرد ، ونقله عن نصه في الأم ، وبه قال القفال كمن وهب لولده ورجع والعين ناقصة • ومن قال بالرجوع فرق بأن الموهوب لو تلف كله لم يعرمه الولد فنقصه أولى بخلاف مسالتنا ، فأن أراد دفعه بعد استرجاعه عن زكاته الى فقير آخر أو الى ورثة القابض الأول لم يجرز لنقصانه الا أن يكون ماله بصفته • وأن كان المعجل زائدا زيادة متصلة كالسمن والكبر أخذه مع زيادته بال خالف وان كانت زيادة منفط لة كالولد واللبن والصوف فطريقان (الصحيح) الذي قطع به المحانف والجمهور ونص عليه انشافعي أنه يرجع في الأصل دون الزيادة وتكون الزيادة للقابض لأنها حدثت في ملكه (والتاني) فيه وجهان حكاهما المام الحرمين والبعوى والسرئسي وغيرهم (أصحهما) هذا لما ذكره المصنف وقياسا على ولد البيع المردود بعيب أذا حدث بين البيع والرد فانه لا يرد بال خلاف (والثاني) يرجع في الأصل والزيادة لأنه بخروجه عن الاستحقاق تبينا أنه لم يملك .

قال البغوى وغيره: هذا الذي ذكرناه هو قيما اذا كان القابض حال القبض ممن يبتحق الزكاة • فأما أن بأن أنه كان يوم القبض غير مستحق ، كغنى وعبد وكافر فانه يسترد ما دفعه اليه بزوائده المتصلة والمنقصلة ويعرمه أرش النقص بلا خلاف في هذا كله وان كان يوم حاول الحول بصفة الاستحقاق لأن الدفع لم يقع صحيحا محسوبا عن الزكاة • قال المام الحرمين : وحيث جرت حالة تستوجب الاسترجاع فلا حاجة الى نقص الملك والرجوع فيه بل ينتقض الملك أو يتبين أن الملك لم يحصل من أحمله أو حصل ثم انتقض ، قال : وليس كالرجوع في الهية فان الراجع بالخيار أن شاء أدام ملك المتهب وأن شاء رجمع لأن القابض عنا لم يمك الا بسبب الزكاة فاذا لم تقع زكاة زال الملك . ثم قال الامام : وهذا الذي ذكرناه من الخلاف في الرجوع بأرش

انتقص أو الزيادة المنفصلة هو فيها اذا جرت الزيادة والنقص قبل حدوث السبب الموجب الرجوع ، فأما اذا جرت الزيادة بعده فلا شك أنها للراجع فانها انما حدثت في ملكه كما ذكرناه • قال : وان حصل نقص أو

تاف بعد سبب الرجوع فالوجه عندى وجوب الضعان لأن العين لو تلفت في يد القابض وهي على ملكه ثم حدث سبب الرجوع ضعنها فتلفها بعده أولى بوجوب الضمان • كما أن المستعير يضمن سواء تلفت قبل التمكن من الرد أو بعده • ولأن المقبوض عن الزكاة المعجلة دفع زكاة فاذا لم يقع عنها فهو مضمون • قال المام الحرمين : وذكر المبيدلاني عن القفال أنه كان يستشهد في مسألة النقص أنه لا يرجع بأرشه اذا رجع في العين بمسألة وهي أن من اشترى ثوبا وقبضه وسلم ثمنه ، ثم أطلع على عيب قديم بالثوب فرده وصادف الثمن ناقص الصفة قال يأخذه ناقصا ولا شيء له في مقابلة النقص • قال الاهام : وهذا مشكل ، فانه لو قدر تلف الثمن رجع ببدله فالزامه الرضا به معييا بعد الرد بعيد (قلت) الصواب المتعين قول القفال ، والله أعلم •

(فسرع) لو كان المعجل بعيرين أو شانين ، فتلف أحدهما وبقى الآخر ووجد سبب الرجوع رجع فى الباقى وبدل التالف ، وفى بدله الخلاف السابق قريبا (الأصح) قيمته (والثانى) مثله وممن صرح بالسألة المساودى •

ملكا تاما ، وينفذ تصرفه ظاهرا وباطنا ، وفيه وجه حكاه امام الحرمين ملكا تاما ، وينفذ تصرفه ظاهرا وباطنا ، وفيه وجه حكاه امام الحرمين والرافعي وآخسرون أنه موقوف فان عرض مانع تبينا عدم الملك والا تبينا الملك فلو باع القابض ثم طرأ المسانع (فان قلنا) بالمذهب استمر البيع على صحته والا تبينا بطلانه ، ولو كانت العين باقية فأراد القابض رد بدلها دونها ، فان قلنا بالوقف فله ذلك ، وان قلنا بالمذهب ففي جواز الابدال الخلاف الشهور في مثله في القرض ، بناء على أنه يملكه بالقبض وهو المناصرف ؟ (فان قلنا) بالتصرف فليس له (وان قلنا) بالقبض وهو الأصح فوجهان (أصحهما) ليس له (والثاني) له ، قال امام العرمين : أذا أثبتنا الرجوع ففيه تقديران لم يصرح بهما الأصحاب وحوم عليهما الأا موقوفا (والثاني) أن المدفوع متردد بين الزكاة والقرض ، فان وقعت النكاة موقوفا (والثاني) أن المدفوع متردد بين الزكاة والقرض ، فان وقعت الزكاة موقعها والا فهو قرض ، قال الامام : وهذا في نهاية الصس ، قال فعلى هذا (ان قلنا) القرض لا يملك الا بالتصرف لم يكن للقابض قال فعلى هذا (ان قلنا) القرض لا يملك الا بالتصرف لم يكن للقابض

الابدال «والا فوجهان • قال : ولو باعها ثم طرا المانع فذكر فضو

قال المسلف رجمه الله تعالى

(وان عجل الزكاة ودفعها الى فقيسر فعات الفقيسر أو ارتد قبسل المول لم يجرزنه المنوع عن الزكاة وعليه أن يخرج الزكاة ثانيا ٠ فان لم يبين عند الدفع أنها زكاة معصلة لم يرجع • وأن بين رجع • واذا رجع فيما دفع نظرت من غان كان من الذهب أو الفضية وأذا ضمه إلى ما عنده بلغ النصاب - وجبت فيه الزكاة • لأنه قبل أن يموت الفقير كان كالباقى على [حكم] ملكه • ولهذا لو عجله عن النصاب سقط به الفرض عند الحول • فلو لم يكن كالباقي على حكم ملكه لم يسقط به الفرض • وقد نقص المال عن النصاب • ولأنه لما مات منار كالدين في ذمته • والذهب والفضية أذا صارا دينا لم ينقطع المسول فيه • فيضم الى ماعنده [وزكاه] وأن كأن الذي عجل شاة غفيه وجهان (أحدمها) يضم الى ما عنده كما يضم الذهب والفضسة (والثاني) لا يضم لأنه لما مات صار كالدين - والحيوان اذا كان دينا لا تجب فيه الزكاة • وان عجل الزكاة ودفعها الى فقير فاستغنى قبل المصول نظرت _ غان استغنى بما دفع اليه _ أجزأه لأنه دفع اليه ليستغنى به و غلا يجوز أن يكون غناه به مانعا من الإجزاء و ولأنه زال شرط الزكاة من جهة الزكاة غلا يمنع الاجــزاء • كما لو كان عنده نصاب معجل عنه شاة • فان المال قد نقص عن النصاب • ولم برمنع الأجزاء عن الزكاة • وان استفنى من غيره لم يجزه عن الزكاة • وعليه أن يضرج الزكاة ثانيا • وهل يرجع ؟ على ما بيناه • وان دفع الى فقيسر ثم استفنى ثم افتقسر قبل الحسول وحال الحسول وهو فقيّر ففيه وجهان (أحدهما) لا يجزئه ٠ كما لو عجل زكاة ماله ثم تلف عاله • ثم استفاد غيره قبل الحول (والثاني) أنه يجرئه لأنَّهُ دفع اليه وهو مُقير • وحال الحدول عليه وهو مُقير) •

(الشرح) قال أصحابنا: شرطكون المجل زكاة مجزعًا بقاء القابض يعنف الاستحقاق الى آخر الحول ، غلو ارتد أو مات أو استعنى بغير

المال المعجل قبل الحول لم يحسب عن الزكاة بلا خلاف ، وأن استغنى بالدموع من الزكوات أو به وبغيره لم يضر ، ويجازئه المعجل بالا خلاف .

قال القاضى أبو الطيب فى المجسرد: قال أبو اسحاق: وهكذا لو تصرف فى المدفوع فاستعنى بربحه ونمائه أجزأ بلا خلاف، لأنا دفعنا اليه ليفعل ذلك ويستعنى به • قال أصحابنا: فان عرض مانع فى أثناء الحسول ثم زال فى أثنائه ، وصار عند تمام الحسول بصفة الاستحقاق أجزأ المعجل على أصح الوجهين، لأنه من أهل الزكاة فى الطرفين ، وهمن صححه القاضى أبو الوليب والرافعى •

ويشترط فى الدافع بقاؤه الى آخر الحول بصفة من تلزمه الزكاة ، فلو ارتد وقلنا : الردة تمنع وجوب الزكاة أو مات أو تلف كل ماله أو نقص هو والمعجل عن النصاب ، أو باعه ، لم يكن المعجل زكاة ، وان أبقينا ملك المرتد وجوزنا اخراج الزكاة فى حال الردة أجزأه المعجل ، وقد سبق فى اجزائها فى حال الردة خلاف فى أول كتاب الزكاة ، وهل يحسب فى حورة الموت عن زكاة الوارث ؟ قال الأصحاب : ان فلنا الوارث يبنى على حول المورث أجزأه والا فلا على أصح الوجهين ، فلنا الوارث يبنى على حول المورث أجزأه والا فلا على أصح الوجهين ، وبه قطع السرخسى وآخرون ، لأنه تعجيل قبل ملك النصاب (والثاني) يجزئه لأنه قائم مقامه ، وذكر البندنيجي وصاحب البيان أن هذا هو المنصوص قالا : ومن قال بالأول حمل النص على أنه تفريع على القديم ،

(فان قلنا) يحسب فتعددت الورثة حكم بالخلطة ان كان المال ماشية أو غير ماشية وقلنا بئبوت الخلطة فى غيرها ، فأما ان قلنا لا تثبت ونقص نصيب كل واحد عن النصاب ، أو اقتصموا ونقص نصيب كل وحد عن النصاب فينقطع الحدول ولا تجب الزكاة على الصحيح ، وفيه وجه ضعيف أنهم يصيرون كشخص واحد ، قال أصحابنا : والمعجب مضموم الى ما عند الدافع ، نازل منزلة ما لو كان في يده فلو عجل شاة من أربعين ثم حال الحول ولم يطرأ مانع أجزأه ما عجل ، وكانت تلك الشاة بمنزلة الباقيات عنده فى شيئين فى اتمام النصاب بها وفى اجزائها ،

وسواء كانت باقية في يد الفقير أو تالفة ، ثم ان تم الحول بعد التعجيل والمال على حاله أجزأه كما ذكرناه ، وفي تقديره اذا كان الباقي دون النصاب بأن أخرج شاة من أربعين وجهان (الصحيح) الذي قطع به الأصحاب أن المعجل كالباقي على ملكه حتى يكمل به النصاب ويجزيء، وليس بماق في ملكه حقيقة ، وقال صاحب النقريب : يقدر كان الملك لم يزل لينقضي الحول وفي ملكه نصاب ، واستبعد اعام الصرمين هذا وقال : تصرف القابض نافذ بالبيع والهبة وغيرهما ، فكيف يقال ببقاء ملك الدافع ؟ قال الرافعي : هذا الاستبعاد صحيح ان أراد صاحب التقريب بقاء ملكه حقيقة ، وان أراد ما قاله فقوله صواب •

الدافع أهلا الوجوب وبقى فى يده نصاب ـ لزمه الاخراج ثانيا ، وأن الدافع أهلا الوجوب وبقى فى يده نصاب ـ لزمه الاخراج ثانيا ، وأن كان دون نصاب فحيث لا يثبت الاسترداد أو يثبت ولا يبلغ الباقى مع المسترد نصابا لا زكاة بلا خلاف وكأنه تطوع بشاة قبل الحول ، وحيث ثبت الاسترداد فاسترد وتم بالمسترد النصاب ، فيه ثلاثة أوجه مشهورة فى كتب العراقيين والسرخسى وغيرهم ، (أحدها) يستأنف الحسول ولا زكاة للماضى ، لنقص ملكه عن النصاب ، (والثاني) أن كان ماله نقدا زكاه لما مضى ، وأن كان ماشية فلا ، لأن السوم شرط فى زكاة الماشية ، وذلك لا يتصور فى حيوان فى الذمة (وأصحها) عندهم قطع البغوى بل لفظه يقتضى وجوب الاخراج ثانيا قبل الاسترداد وبهذا الذاكان المخرج بعينه باقيا فى يد القابض ،

وقال صاحب التقريب: اذا استرد وقلنا كأن ملكه زال لم يلزمه زكاة الماخى (وان قلنا) يتبين أن ملكه لم يزل لزمه زكاة الماخى الفال المام الحرمين: وعلى هذا التقدير الثانى الشاة المقبوضة حصلت الحيلولة بين المالك وبينهما الميجىء فيها الخلاف فى المعصوب والمجدود وقال الرافعى: وكلام العراقيين يشعر بجريان الأوجه الثلاثة مع تعليم زوال الملك عن المعجل القال: وكيف كان المالاصح عند الجمهور وجوب الزكاة للماضى قال البعوى: فلو عجل من ألف شاة عشرا فتلف ماله قبل الحول الا ثلاثمائة وتسعين العشرة باقية

فى يد القابض ، ضمت الى ما عنده حيث ثبت الاسترداد ، فيصير المسال أربعمائة ، وواجبه أربع شياة ، فيصب أربعا عن الزكاة ، ويسترد ستا ان كان القابض بصفة الاستحقاق ، والا فيسترد العشر ويخرج أربعا هذا كله اذا كان المدفوع باقيا فى يد القابض ، أما اذا كان المدفوع تالفا فى يد القابض ، فان كان الباقى فى يد المسالك نصابا لزمته الزكاة لحوله بلا خلاف ، والا فقد صار الضمان دينا فى ذمته ، فان أوجبنا تجديد الزكاة اذا كان باقيا جاء هنا قولا وجوب الزكاة فى الدين (الاصح) الوجوب ، هذا ان كان المزكى نقدا ، فان كان ماشية لم تجب الزكاة بحال ، لأن الواجب على القابض القيمة ، فلا يكمل بها نصاب المساكين ، وقال أبو اسحاق المروزى : تقام القيمة مقام العين هنا ، نظرا المساكين ، والصحيح الأول ، وبه قطع الأكثرون ، والله أعلم ،

(فسرع) لو كان المدفوع اليه الزكاة المعجلة يوم الدفع غنيا ، ويوم الوجوب فقيرا لم تقع عن الزكاة بلا خلاف ، نقل الاتفاق عليه البندنيجي وغيره •

(فرع) أو عجل بنت مخاص عن خمس وعشرين بعيرا غبلغت بالتوالد ستا وثلاثين قبل الحول لم يجزئه بنت المخاص المعجلة وان كانت قد صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها ويخرجها ثانيا أو بنت لبون أخرى هكذا ذكروه ، وذكره البغوى ثم قال لنفسه : فان كان المخرج تالفا والنتاج لم يزد على أحد عشر فلم تكن ابله ستا وثلاثين الا بالمخرج ، ينبغى ألا تجب بنت لبون لأنا انها نجعل المخسرج كالباقى في يد الدافع اذا حسبناه ، أما اذا لم يقع محسوبا عنها فلا ، كالباقى في يد الدافع اذا حسبناه ، أما اذا لم يقع محسوبا عنها فلا ، بل هو كهلاك بعض المال قبل الحسول ، قال الرافعى : الوجه الثالث السابق عن العراقيين وصححوه ينازع في هذا ،

(فرع) لو عجل الزكاة فمات المدفوع اليه قبل الصول فقد سبق أنه لا يقع المدفوع زكاة ، ويسترد من تركة الميت ، وتجب الزكاة ثانيا على المالك أن بقى معه نصاب ، وكذا أن تم تصابا بالمرجوع به على الخلاف السابق ، هذا أذا كان الميت موسرا فلو مات معسرا لأشىء له ، فقيه ثلاثة أوجه حكاها السرخسى • (أحدها) وهو القياس

الذى يقتضيه كلام الجمهور أنه يلزم المالك دفع الزكاة ثانيا الى المستحقين ، لأن القابض ليس من أهمل الزكاة وقت الوصوب و (والثاني) يجزئه هذا المعجل هنا للمصلحة مراعاة لمصلحة التعجيل والرفق بالمساكين ، فأو لم نقل بالاجراء نفر الناس عن التعجيل خوفا من هذا ، (والثالث) أن الامام يعرم للمالك من بيت المال قدر المدفوع ، ويلزم المالك اخراج الزكاة جمعا بين المسلحتين والدليلين ،

قال المصنف ردمه ألله تعالى

(وان تسلف الوالى الزكاة وهك فى يده نظرت _ فان تسلف بغير مسألة _ ضمنها لأن الفقراء أهل رشد فلا يولى عليهم • فاذا قبض مالهم بغير اذنهم قبل محله وجب عليه الضمان • كالوكيل اذا قبض مال موكله قبل محله بغير اذنه • وان تسلف بمسألة رب المال • فما تلف من ضمان رب المال • لانه وكيل رب المال • فكان الهالاك من ضمان الموكل • كما لو وكل رجالا فى حمل شىء الى مكان فهك فى يده • وان تسلف وان تسلف بعسالة الفقراء فما هلك من ضمانهم • لأنه قبض باذنهم فصار كالوكيل اذا قبض دين موكله باذنه فهلك فى يده • وان تسلف بعسألة الفقراء ورب المال ففيه وجهان : (أحدهما) أن ما يتلف من ضمان رب المال • لأن جنبته أقوى لأنه يملك المنع والدفع (والثانى) ضمان الفقراء فكان الفصان الفقراء فكان الفسمان الفارية على المستعير • والمنفعة ههنا المفقراء فكان الضمان عليهم) •

(الشرح) قرله: أهل رشد بضم الراء واسكان الشين ويجوز بفتحهما (وقوله) يولى عليهم هو باسكان الواو وتخفيف اللام ائى لا يثبت عليهم بغير اذنهم بخلاف الصبى والمجنون والسفيه (وقوله) لأن جنبته هى بفتح الجيم والنون •

(وأما الأحكام) فاختصرها المصنف وهي مسوطة في كتب الأصحاب ولخصها الرافعي ، ومختصر ما نقله أن الامام اذا أخد من المسالك مالا

للمساكين قبل تمام حوله فله حالان (أحدهما) يأخذه بحكم القرض ، فينظر ـ ان اقترض بسؤال الماكين ـ فهو من ضمانهم سواء تلف فى يده أو بعد تسليمه اليهم ، وهل يكون الامام طريقا فى الضمان حتى يؤخذ منه ويرجع هو على المساكين أم لا ؟ ينظــر ــ ان علــم المقرض أنه يقترض للمساكين باذنهم ـ لم يكن طريقا في أصح الوجهين وان ظن المقرض أنه يقترض لنفسه أو للمساكين من غيـــر سؤالهم مله الرجوع على الاسام ، ثم الامام يأخذه من مال المسدقة أو يحسبه عن زكاة المقسرض ، ولو أقرضه الماك للمساكين ابتداء من غير سؤالهم فتلف فى يد الامام بلا تفريط فلا ضمان على المساكين ولا على الامام لأنه وكيل للمالك • ولو اقترض الامام بسؤال المسالك والمساكين جميعاً فهل هو من ضمان المسالك أو المساكين ؟ فيه وجهان يأتيبيانهما في الحال الثاني ان شاء الله تعالى ، وان اقترض بغير ســؤال المــالك والمساكين نظر أن اقترض ولا حاجة بهم الى الاقتراض وقع القرض للامام وعليه ضمانه من خالص ماله ، سواء تلف في يده أو دععه الى المساكين ، ثم ان دفع اليهم متبرعا فلا رجوع ، وان أقرضهم فقد أقرضهم وال نفسه فله حكم سائر القروض .

وان كان اقترض لهم وبهم حاجة وهلك فى يده فوجهان (أحدهما) أنه من ضمان المساكين يقضيه الامام من مال الصدقة ، كالولى اذا اقترض لليتيم فهلك المسال فى يده بلا تفريط يكون الضمان فى مال اليتيم (وأصحهما) يكون الضمان من خالص مال الامام لأن المساكين غير متعينين ، وغيهم أهل رشد أو أكثرهم أهل رشد لا ولاية عليهم ، ولهذا لا يجوز منع الصدقة عنهم بلا عذر ولا التصرف فى مالهم بالتجارة ، وانما يجوز الاقتراض لهم بشرط سلامة العاقبة بخلاف اليتيم ، فأما أذا دفع المسال الذى اقترضه اليهم فالضمان عليهم والامام طريق ، فأذا أخذ الزكوات والمدفوع اليه بصفة الاستحقاق فله أن يقضيه من الزكوات ، وله أن يحسبه عن زكاة المقرض ، وان لم يكن المدفوع اليه بصفة الاستحقاق عند تمام حول الزكوات لم يجز قضاؤه منها ، بل يقضى من مال نفسه ثم يرجع على المدفوع اليه ان وجد له مالا ،

(الحال الثاني) أن يأخذ الأمام المال ليحسبه عن زكاة الماخوذ منه عند تمام حوله ، وفيه أربع مسائل كالقرض (احداها) أن يأخذ بسؤال المساكين ، فان دفع اليهم قبل الحول وتم الحدول وهم بصفة الاستحقاق والمالك بصفه الوجوب ، وقع الموقع ، وان خرجوا عن الاستحقاق فعليهم الضمان وعلى المالك الاخدراج ثانيا وان تلف في يده قبل تمام الحدول بغير تفريط نظر ان خرج المالك عن صفة وجوب الزكاة عليه فله الضمان على المساكين وهل يكون الامام طريقا ، فيه وجهان كما في الاقتراض ، وان لم يخرج عن أن تجب عليه الزكاة فهل يقع المضرج عن زكاته ؟ فيه وجهان (أصحهما) يقع ، وبه قطع ابن الصباغ والمتولى (والثانى) لا يقع م فعلى هذا له تضمين المام وجهان ، فان لم يكن للمساكين مال صرف المام اذا اجتمعت عنده الزكوات ذلك القدر الى آخرين عن جهة الذي تسلف منه ،

ثم المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور أنه لا فرق بين أن يكون المساكين متعينين أم لا فالحكم في المسائلة ما سبق • وحكى السرخسي وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) أن صورة المسألة أن يكونوا متعينين ، فأن لم يتعينوا فلا أثر لسؤالهم ويكون الحكم كما سيأتي أن شاء ألله تعالى في المسائلة الرابعة أذا تسلف بغير مسائلة أحد لأنه لا اعتبار بطلب غير المتعينين • وذكر السرخسي أيضا وجها في التعينين أنه لا اعتبار بطلبهم ، بل يكون من ضمان الامام ، لأنه لا يلزم من تعينهم حال الطب تعينهم حال الوجوب • وهذان الوجهان شاذان ضعيفان مردودان •

(المسالة الثانية) أن يتسلف بسؤال المسالك ، فان دفع الى المساكين وتم الحسول وهم بصفة الاستحقاق وقع الموقع ، والا رجع المساكن دون الامام ، وان تلف فى يد الامام لم يجزئ المسالك و سواء تلف بتفريط الامام أم بغير تفريط كالتالف فى يد الوكيل ، ثم ان تلف بتفريط الامام فعليه ضمانه للمالك ، وان تلف بغير تفريط فلا على المساكين ،

(الثالثة) أن يتسلف بسؤال المسالك والمساكين جميعا (فالأصح) عند صاحب الشامل والأكثرين أنه من ضمان المساكين (والثاني) من ضمان المسالك .

﴿ الرابعة ﴾ أن يتسلف يغير سؤال المسالك والمساكين لمسا رأى من حاجتهم ، فعلُّ تكون حاجتهم كسؤالهم ؟ فيه وجهان (أصحهما) لا يكون • فعلى هذا أن دفعه اليهم وخرجوا عن الاستحقاق قيل تمام الحول استرده الامام منهم ودفعة الى غيرهم • وأن خرج الدافع عن أهلية الوجوب استرده ورده اليه ، فان لم يكن للمدفوع اليه مال صمنه الامام من مال نفسه غرط أم لم يفرط • وعلى المالك أخراج الزكاة ثانيا أن بقى من أهل الوجوب ، وفي وجه ضعيف لا ضمان على الامام . ثم الوجهان في تنزل الحاجة منزلة سؤالهم هما في حق البالغين • أما اذا كانوا غير بالغين فيبنى على أن الصبى هل ندفع اليه المزكاة من سهم الفقراء والمساكين أم لا ؟ فان كان له من تلزمه نفقته كأبيه وغيره فوجهان (أصحهما) لا تدفع اليه وان لم يكن فالصحيح أنها تدفيع له الى قيمه (والثاني) _ لا _ لاستغنائه بسهمه من الغنيمة ، فان جوزنا الصرف اليه فحاجة الأطفال كسؤال البالعين ، فتسلف الامام الزكاة واستقراضه لهم كاستقراض قيم اليتيم • هذا اذا كان الذي يلى أمرهم الامام ، فأن كان واليا مقدما على الأمام فحاجتهم كحاجة البالغين ، لأن لهم من يسال التسلف لو كان مصلحة لهم ، أما أذا قلنا لا يجوز الى الصبى فلا تجيء هذه المسألة في سهم الفقراء والمساكين ، وتجيء في سهم الغارمين ونحوه • واعلم أن في المسائل كلها لو تلف المجل في يد الساعي أو الامام بعد تمام الحول سقطت الزكاة عن المالك لأن الحصول في يدهما بعد الحول كالوصول الى يد الساكين ، كما لو أخذها بعد الحول ، ثم ان فرط فى الدفع اليهم ضمن من مال نفسه لهم والا فلا ضمان على أحد ، وليس من التفريط انتظاره انضمام غيره اليه لقلته ، فانه لا يجب تفريق كل قليل يحصل عنده ، قال أصحابنا : والمراد بالمساكين في هذه المسمائل أهل السهمان جميعا ، وليس المسراد جميع آحاد الصنف ، بل سؤال طائفة منهم أو حاجتهم • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فأما ما تجب الزكاة فيه من غير حسول كالعشر وزكاة المسدن والركاز فلا يجوز فيه تعجيل الزكاة ، وقال أبو على أبن أبى هريرة : يجسوز تعجيل العشر (والصحيح) أنه لا يجوز لأن العشر يجب بسبب

واحد وهو أدراك الثمرة وانعقاد الحب • فاذا عجله قدمه على سببه فلم يجز • كما لو قدم زكاة المال على النصاب) •

(الشرح) قد سبق في أول الباب أن المال الزكوى ضربان (أحدهما) يتعلق بالحول وسبق شرحه (والثاني) غير متعلق به وهو أنواع (منها) زكاة الفطر ، وسبق في بابها أنه يجوز تعجيلها في جميع رمضان ولا يجوز قبله • وفي وجه لا يجوز الليلة الأولى من رمضان ، ووجه يجوز قبل رمضان ، وأوضحناها في بابها ، ومنها زكاة المدن والركاز فلا يجوز تقديمها على الحصول بلا خلاف لما لأكره المصنف ومنها زكاة الزرع تجب باشتداد الحب والثمار ببدو الصلاح ، كما سبق في بابيهما ، وليس المراد أن ذلك وقت الأداء بل هو وقت ثبوت حق الفقراء، وانعا يجب الأخراج بعد ننقية الحب وتجفيف الثمار . قال أصحابنا : والأخراج بعد مصير الرطب تمرا والعنب زبييا ليس تعجيلا بل واحب حينئذ ولا يجسوز التعجيل قبل خسرولج الثمرة بلا خلاف وفيما بعده أوجه (الصحيح) عند المصنف والأصحاب بجسور بعد بدو الصلاح لا قبله (والتاني) يجوز قبله من حين خسروج الثمرة • (والثالث) لا يجوز قبل الجفاف • وأما الزرع فالاخراج عنه بعد التنقية وأجب وليس تعجيلا ولا يجسوز التعجيل قبل التسنبل وانعقاد الحب ، وبعده فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) جوازه بعد الاستداد والادراك ومنعه قبله (والثاني) جوازه بعد التسنبل وانعقاد الحب (والنالث) لايجوز قبل التنقية •

(فسرع) ضبط جماعة من أصحابنا في هذا الباب ما يجوز تقديمه من المتوق المالية على وقت وجوبه وما لا يجوز (فمنها) الزكاة والفطرة وسبق بيانهما (ومنها) كفارة اليمين والقتل والظهار، ولها تفصيل مذكور في أبوابها (ومنها) كفارة الجماع في نهار رمضان لا يجوز تقديمها على الجماع، هذا هو المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب في المحرد هنا و آخرون، وفي وجه حكاه الرافعي وغيره أنه يجوز ولو قال: ان شفى الله مريضي فلله على عتق رقبة فاعتق قبل الشفاء ولا يجزئه على أصح الوجهين (ومنها) لا يجوز للشيخ الهرم والحامل والمريض الذي لا يرجى برؤه تقديم المفدية على رمضان، ويجوز والمريض الذي لا يرجى برؤه تقديم المفدية على رمضان، ويجوز

بعد طلوع الفجــر من يوم رمضان للشيخ عن ذلك اليوم ، ويجــوز مبل الفجر أيضا على المذهب ، وبه قطع الدارمي ، وقال الروياني : فيه احتمالان لوالدى • قال الزيادى : وللحامل تقديم الفدية على الفطر ولا يقدم الا فدية يوم واحد ولو أراد تعجيل فدية تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخر ففى صحته وجهان كتعجيل كفارة الحنث بمعصيته ، ولا يجوز تقديم الأضحية قبل يوم العيد بلا خلاف (ومنها) دم التمتع والقران و فأما القران فيجوز بعد الاحرام بالحج والعمرة ولا يجوز قبلهما والتمتع يجوز بعد الاحرام بالحج ولا يجوز قبل الاحرام بالعمرة قطعا وفيما بين ذلك ثلاثة أوجه (الصحيح) يجوز بعد الفراغ من العمدرة وان لم يحدرم بالحج ولا يجدوز قبل غراغها (والثاني) لا يجوز قبل الاحرام بالحج (والثالث) يجوز قبل الفراغ من العمرة ، قال القاضى أبو الطيب في الحسرد: لو أهرم بالحج فأراد تقديم جزاء الصيد فان كان بعد جرحه فالذهب جوازه لوجود السبب ، والا فالمذهب منعه لعدم السبب ، قال : والاحرام ليس سببا للجزاء ، قال : وهذا ككفارة قتل الآدمي أن فعلها بعد الجرح جاز ، والإفلام

نسرع

في مسائل تتعاق بالباب

(احداها) قال امام الحرمين وغيره: لا يحتاج مخسرج الزكاة الى لفظ أصلا بل يكفيه دفعها وهو ساكت ، لأنها في حكم دفع دين الى مستحقه ، قال الامام وجمهور أصحابنا الخراسانيين والمحقسون من غيرهم: ولا تحتاج صدقة التطوع أيضاالى لفظ ، قال الامام: وبهذا عمل الناس كافة كالزكاة ، وأما الهبة والمنحة فلابد فيهما من اللفظ ، وأما الهدية فالمذهب أنها لا تحتاج الى لفظ ، وفيها وجه ضعيف وسنعيد وأما الهدية فالمذهب أنها لا تحتاج الى لفظ ، وفيها وجه ضعيف وسنعيد ايضاح هذا كله في باب الهبة ، وفي الزكاة وجه شاذ عن ابن أبي هريرة أنه يشترط لفظه وسنوضح المسألة أن شاء الله تعالى في آخر قسم الصدقات •

باب قسم المصدقات

القسم هذا وقسم الفيء والقسم بين الزوجات كله بفتح القاف _ وهو مصدر بمعنى القسمة ومنه الحديث « اللهم هذا قسمى فيما أملك » (وأما) القسم _ بكسر الكاف _ فهو النصيب وليس مرادا هنا •

واعلم أن هذا الباب ذكره المزنى وجميع شراح مختصره وجماهير الأصحاب فى آخر ربع البيوع ، مقرونا بقسم الفىء والغنيمة ، ووجه ذكره هناك أن الزكاة تشارك الغنيمة فى أن الامام يقسمها بعد الجمع ، وذكره الامام الشافعى فى الأم هنا متصلا بكتاب الزكاة ، وتابعه المصنف والجرجانى والمتولى و آخرون ، وهو أحسن • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز لرب المسال أن يفسرق زكاة الأموال الباطنة بنفسه وهى الذهب والفضهة وعروض التجارة والركاز * لمسا روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال في المحسرم: «هذا شهر زكاتكم فمن كان عنسده دين قليقض دينه ثم ليزك بقية ماله » ويجوز أن يوكل من يفرق لأنه حق مال فجاز أن يوكل في أدائه كدين الآدميين * ويجسوز أن تدفسع الى الامام لأنه نائب عن الفقسراء * فجاز الدفع اليه كولى اليتيم * وفي الأفضل ثلاثة أوجه: (أحدها) أن الأفضل أن يفرق بنفسه * وهو ظاهر النص * لأنه على ثقة من أدائه * وليس على ثقة من أداء غيره (والثاني) أن الأفضل أن يدفع الى الامام عادلا كان أو جائرا لمسا روى أن المغيرة أبن شعبة قال أولى له وهو على أمواله بالطائف: « كيف تصنع في صدقة مالى ؟ قال: منها ما أتصدق به ، ومنها ما أدفع الى السلطان * فقال: منها ما أتصدق به ، ومنها ما أدفع الى السلطان * فقال: النساء * فقال: ادفعها اليهم * فأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا أن ندفعها اليهم » ولأنه أعرف بالفقراء وقدر حاجاتهم * ومن أصحابنا من قال: ان كان عادلا فالدفع اليه أفضل وان كان جائرا فتقرقته بنفسه من قال: ان كان عادلا فالدفع اليه أفضل وان كان جائرا فتقرقته بنفسه من قال: ان كان عادلا فالدفع اليه أفضل وان كان جائرا فتقرقته بنفسه من قال: ان كان عادلا فالدفع اليه أفضل وان كان جائرا فتقرقته بنفسه من قال: ان كان عادلا فالدفع اليه أفضل وان كان جائرا فتقرقته بنفسه

افضل · لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن سئلها على وجهها() فليعطها ومن سئل فوقه فلا يعطه » ولأنه على ثقة من أدائه الى العادل · وليس على ثقة من أدائه الى العادل · وليس على ثقة من أدائه الى الجائر · لأنه ربما صرفه في شهواته · (فأما) الاموال الظاهرة وهي المساشية والزروع والثمار والمعادن ففي زكاتها قولان (قال في القديم) يجب دفعها الى الامام ، فان فرقها بنفسه لزمه الضمان ، لقوله عز وجل « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها »(") ولأنه مال للامام فيه حق المطالبة ، غوجب الدفع اليه كالخراج والجزية · (وقال في الجديد) يجوز أن يفرقها بنفسه لأنها زكاة فجاز أن يفرقها بنفسه كزكاة المال الباطن) ·

(الشرح) الأثر المذكور عن عثمان صحيح ، رواه البيهتى فى سننه الكبير فى كتاب الزكاة فى باب الدين مع الصدقة باسناد صحيح عن الزهرى عن السائب بن يزيد الصحابى أنه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « هذا شهر زكاتكم فمن كان منكم عليه دين فليقض دينه حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة » قال البيهتى : ورواه البخارى فى الصحيح عن أبى اليمان عن شعيب ، وينكر على البيهتى هذا القول ، لأن البخارى لم يذكره فى صحيحه هكذا ، وانما ذكر عن السائب بن يزيد أنه سمع عثمان بن عفان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزد على هذا ، ذكره فى كتاب الاعتصام فى ذكر المنبر ، وكذا ذكره الحميدى فى الجمع بين كتاب الاعتصام فى ذكر المنبر ، وكذا ذكره الحميدى فى الجمع بين الصحيحين عن البخارى كما ذكرته ، ومقصود البخارى به اثبات المنبر ، وكأن البيهتى أراد أن البخارى روى أصله لا كله ، والله أعلم •

وأما حديث المغيرة غرواه البيهتى فى السنن الكبير باسناد فيه ضعف يسير ، وسمى فى روايته مولى المغيرة فقال : هو هنيد يعنى بضم الهاء ، وهو هنيد الثقفى مولى المغيرة ، وأما الحديث الآخر «غمن سئلها على حقها » فهو صحيح في صحيح البخارى ، لكن المصنف غيره هنا ، وفى أول باب صدقة الأبل ، وقد سبق بيانه هناك ، وقد جاءت أحاديث وآثار فى هذا المعنى ، منها عن جرير بن عبد الله قال : « جاء ناس من الأعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : ان أناسا

⁽١) في بعض النسخ : فَمن « سالها » بالبناء للمعلوم (ط) •

⁽٢) التوبة : ١٠٣٠

من المصدقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرضوا مصدقيكم »(١) رواه مسلم في صحيحه • وعن أنس رضى الله عنه « أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا أديت الزكاة الى رسولك فقد درئت منها الى الله ورسوله ؟ فقال: نعم اذا أديتها الى رسولى فقد درئت منها الى الله ورسوله ، ولك أجرها واثمها على من بدلها » رواه الأمام أحمد بن حنبل في مسنده •

وعن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : « اجتمع عندى نفقة فيها مدقة ـ يعنى بلغت نصاب الزكاة ـ فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد الخدرى أن أقسمها أو أدفعها الى السلطان فأمروني جميعا أن أدفعها الى السلطان ما اختلف على منهم أحد » وفى رواية غقلت لهم « هذا السلطان يفعل ما ترون فأدفع اليهم زكاتي ؟ غقالوا كلهم: نعم فادفعها » رواهما الامام سعيد بن منصور في مسنده . وعن جابر بن عتبك الصحابي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « سيأتيكم ركب مبغضون ، فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يبتغون مان عداوا فلانفسهم ، وان ظلموا فعليها ، وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وليدعوا لكم » رواه أبو داود والبيهةي وقال : اسناده مختلف ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : « ادفعوا صدقاتكم الى من ولاه الله أمركم فمن بر فلنفسه ومن أثم فعليها » رواه البيهتي باسناد صحيح أو حسن ، وعن قزعة مولى زياد ابن أبيه أن ابن عمر قال « ادفعوها اليهم وان شربوا بها الخمر » رواه البيهتي باسناد صحيح أو حسن • قال البيهتي : وروينا في هـ ذا عن جابر بن عبد الله وأبن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم و

ومما جاء فى تفريقها بنفسه ما رواه البيهقى باسسناد عن أبى سعيد المقبرى وأسمه كيسان قال « جنت عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمائتى درهم فقلت : يا أمير المؤمنين هذه زكاة مالى قال : وقد عتقت ؟ قلت :

⁽۱) وتتمة الخبر: «قال جرير: ما صدر عنى مصدق منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو عنى راض » هكذا أورده مسلم في باب ارضاء السعاة • وقد كان السعاة تحكمهم تعاليم النبى صلى الله عليه وسلم واداب يوجههم اليها فكان على الناس الا يشاقوهم ولو ترك لكل واحد أن يدعى ظلما وقع عليه لاختل نظام جمع الزكاة ولما وصيل شيء الى المساكين • (ط) •

نعم قال: اذهب بها أنت فاقسمها » والله أعلم • وأما قول المصنف: لأنه حق مال فاحتراز من الصلاة ونحوها (وقوله) لأنه مال للامام فيه حق المطالبة احتراز من دين الآدمى •

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل:

(احداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: المالك أن يفرق زكاة ماله الباطن بنفسه ، وهذا لا خلاف فيه ، ونقل أصحابنا فيه اجماع المسلمين ، والأموال الباطنة هي الذهب والفضة والركاز وعروض التجارة وزكاة الفطر ، وفي زكاة الفطر وجه أنها من الأموال الظاهرة ، حكاه صاحب البيان وجماعة ، ونقله صاحب الحاوي عن الأصحاب ثم اختار النفسه أنها باطنة ، وهذا هو المذهب وبه قطع جمهور الأصحاب منهم القاضي أبو الطيب والمحاملي في كتابيه وصاحب الشامل والبعوي وخلائق ، وهو ظاهر نص الشافعي ، وهو المشهور ، وبه قطع الجمهور ، ذكر أكثرهم المسألة في باب زكاة الفطر ، قال أصحابنا : وانما كانت عروض التجارة من الأموال الباطنة وان كانت ظاهرة ، لكونها لا تعرف التجارة أم لا ، فان العروض لا تصير التجارة الا بشروط سبقت في بابها ، والله أعلم ،

(وأما) الأموال الظاهرة وهي الزروع والمواشي والثمار والمعادن ففي جواز تفريقها بنفسه قولان مشهوران فكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) وهو الجديد جوازه (والقديم) منعه ووجوب دفعها الى الامام أو نائبه ، وسواء كان الامام عادلا أو جائرا يجب الدفع اليه ، على هذا القول لأنه مع الجور نافذ الحكم ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، وحكى البغوي وغيره وجها أنه لا يجب الصرف اليه ان كان جائرا على هذا القول ، لكن يجوز ، وحكى المناطى والرافعي وجها أنه لا يجوز المداوردي في آخر باب نية الزكاة ، قال : وسواء كان جائرا في الزكاة وغيرها ، ومدار فيها ، يصرفها في غير مصارفها عادلا في غيرها ، وهذا الوجه فعيف أو جائرا فيها ، يصرفها في غير مصارفها عادلا في غيرها ، وهذا الوجه ضعيف جدا بل غلط وهو مردود بما سبق من الأحاديث والآثار ، وكذا الوجه الذي حكاه البغوى ضعيف أيضا ، قال أصحابنا : وعلى هذا الوجه القول القديم لو فرق بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام القول القديم لو فرق بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام القول القديم لو فرق بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام القول القديم لو فرق بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام القول القديم لو فرق بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام القول القديم لو فرق بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام القول القديم الوجه الذي حكاه البغوي ضعيف أيضا ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام القول القديم الوجه الذي حكاه المنور بنفسه لم يجزئه ، وعليه دفعها ثانيا الى الامام

أو نائبه ، قالوا وعليه أن ينتظر بها مجىء الساعى ويؤخرها ما دام يرجوه ، فاذا أيس منه فرقها بنفسه وأجزأته لأنه موضع ضرورة •

(الثانية) له أن يوكل في صرف الزكاة التي له تفريقها بنفسه ، فان شاء وكل في الدفع الى الامام والساعى ، وان شاء في التفرقة على الأصناف وكلاهما جائز بلا خلاف ، وانما جاز التوكيل في ذلك مع أنها عبادة لأنها تشبه قضاء الديون ، ولأنه قد تدعو الحاجة الى الوكالة لغيبة المال وغير ذلك ، قال أصحابنا : سواء وكله في دفعها من مال الموكل أو من مال الوكيل فهما جائزان بلا خلاف ، قال البغوى في أول باب نية الزكاة : ويجوز أن يوكل عبدا أو كافرا في اخراج الزكاة ، كما يجوز توكيله في ذبح الأضحية ،

(الثالثة) له صرفها الى الامام والساعى ، فان كان الامام عادلا أجزأه الدفع اليه بالاجماع وان كان جائرا أجزأه على المذهب الصحيح المشهور ، ونص عليه الشافعى وقطع به الجمهور وفيه الوجه السابق عن المناطى والماوردى .

(الرابعة) في بيان الأفضل: قال أصحابنا: تفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف لأنه على ثقة من تفريقه بخلاف الوكيل ، وعلى تقدير خيانة الوكيل لا يسقط الفرض عن المالك ، لأن يده كيده ، فما لم يصل المال اللي المستحقين لا تبرأ ذمة المالك بخلاف دفعها الى الامام فانه بمجرد قبضه تسقط الزكاة عن المالك و قال الماوردي وغيره: وكذا الدفع الى الامام أفضل من التوكيل لما ذكرناه و وأما التفريق بنفسه والدفع الى الامام ففى الأفضل منهما تفصيل و

قال أصحابنا: ان كانت الأموال باطنة والامام عادلا ففيها وجهان (أصحهما) عند الجمهور الدفع الى الامام أفضل للأحاديث السابقة ، ولأنه يتيقن سقوط الفرض به بخلاف تفريقه بنفسه ، فقد يصادف غير مستحق ، ولأن الامام أعرف بالمستحقين وبالمصالح وبقدر الحاجات وبمن أخذ قبل هذه المرة من غيره ولأنه يقصد لها ، وهذا الوجه قول ابن سريج وأبى اسحق ، قال المحاملي في المجموع والتجريد : هو قول عامة أصحابنا وهو المذهب ، وكذا قاله آخرون ، قال الرافعي

هذا هو الأصبح عند الجمهور من العراقيين وغيرهم ، وبه قطع الصيدلاني وغيره (والثاني) تفريقها بنفسه [أفضل] وبه قطع البغوى •

قال المصنف: وهو ظاهر النص ، يعنى قول الشافعى فى المختصر ، وأحب أن يتولى الرجل قسمها بنفسه ليكون على يقين من أدائها عنه ، هـذا نصه وهو ظاهر فيما قاله المصنف ، وتأوله الأكثرون القائلون بالأول على أن المـراد أنه أولى من الوكيل لا من الدفع الى الامام ، وتعليله يؤيد هذا التأويل ، لأن أداءها عنه يحصل بيقين بمجرد الدفع الى الامام وان جار فيها لا الى الوكيل ، أما اذا كان الامام جائرا فوجهان حكاهما المصنف والأصحاب ،

(أحدهما) الدفع اليه أفضل لما سبق (وأصحهما) التفريق بنفسه أفضل ليحصل مقصود الزكاة • هكذا صححه الرافعى والمحقون • وأما الأموال الظاهرة فظاهر كلام جماعة من العراقيين أنها على الخلاف اذا جوزنا له تفريقها بنفسه ، وصرح به الغزالى ، ولكن المذهب أن دفعها للى الامام أفضل وجها واحدا ليخرج من الخلاف ، قال الرافعى : هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، ونقل الماوردى الاتفاق عليه ، فحصل فى الأفضل أوجه (أصحها) أن دفعها الى الامام أفضل ان كانت ظاهرة مطلقا أو باطنة وهو عادل ، والا فتفريقها بنفسه أفضل (والثانى) بنفسه أفضل مطلقا (والثالث) الدفع اليه مطلقا (والرابع) الدفع الى العادل أفضل ، وبنفسه أفضل من الجائر (والخامس) فى الظاهرة الدفع أفضل والباطنة بنفسه (والسادس) لا يجوز الدفع الى الجائر .

(غسرع) قال الرافعى حكاية عن الأصحاب: لو طلب الامام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم اليه بلا خلاف بذلا للطاعة ، فان امتنعوا قاتلهم الامام ، وان كانوا مجيبين الى اخراجها بأنفسهم ، لأن فى منعهم افتياتا على الامام ، فان لم يطلب الامام ولم يأت الساعى وقلنا : يجب دفعها الى الامام أخسرها رب المسال ما دام يرجو مجىء الساعى ، فاذا أيس منه فرقها بنفسه ، نص عليه الشافعى ، فمن أصحابنا من قال : هذا تفريع على جواز تفريقها بنفسه ، ومنهم من قال : هو جائز على القولين صيانة لحق المستحقين عن التأخير ، وهذا هو الصحيح ،

وهو الذي رجمه الممنف في آخر الفصل الذي بعد هذا وجمهور الاصحاب ، ثم اذا فرق بنفسه وجاء الساعي مطالبا صدق رب المال في اخراجها بيمينه ، واليمين مستحبة وقيل : واجبة •

وأما الأموال الباطنة فقال الماوردى : ليس للولاة نظر في زكاتها ، بل أصحاب الأموال أحق بتفرقتها ، فان بذلوها طوعا قبلها الامام منهم ، فان علم امام من رجل أنه لا يؤديها بنفسه فهل له أن يقول : اما أن تقرقها بنفسك واما أن تدفعها الى لأفرقها أفيه وجهان بحريان في النذور والكفارات ، قلت (أصحهما) له المطالبة ، بل الصواب أنه يازمه المطالبة كما يلزمه ازالة المنكرات ، والله أعلم ،

(فرع) لو طلب الساعى زيادة على الواجب لا يجب دفع الزيادة اليه وهل يجوز الامتناع من أداء القدر الواجب اليه لتعديه أم لا ؟ خوفا من مخالفة ولاة الأمور ؟ فيه وجهان مشهوران (أصحهما) الثانى ، وقد سبقت المسألة في أول باب صدقة الابل ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب على الاهام أن يبعث السعاة لأخذ الصدقة ، لأن النبى ملى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده « كانوا يبعثون السعاة » ولأن في الناس من يملك المال ولا يعرف ما يجب عليه ، ومنهم من يبخل ، غوجب أن يبعث من يأخذ ولا يبعث الاحسرا عدلا ثقة ، لأن هذا ولاية وأمانة ، والعبد والفاسق ليسا من أهل الولاية والأمانة ، ولا يبعث الا فقيها لانه يحتاج الى معسرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ويحتاج الى الاجتهاد فيما يعرض من مسائل الزكاة وأحكامها ، ولا يبعث هاشميا ولا مطلبيا ، ومن أصحابنا من قال يجسوز لأن ما يأخذه على وجه الموض ، والمذهب الأول لما روى أن الفضل بن العباس رضى الله عنهما مسال النبى صلى الله عليه وسلم أن يوليه العمالة على الصدقة فلم يوله ، وقال : اليس في خمس الخمس ما يغنيكم عن أوساخ الناس ؟ وفي مواليهم وجهان (أحدهما) لا يجوز لما روى أبو رافع قال « ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من بنى مخروم على الصدقة فقال : اتبعنى تصب منها ، فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه

وسلم فسألته فقال لى: أن مولى ألقوم من أنفسهم ، وأنا أهل بيت لا تحل لنا الصدقة » (والثانى) يجوز لان الصدقة أنما حرمت على بنى هاشم وبنى ألمطلب الشرف بالنسب ، وهذا لا يوجد في مواليهم ، وهو بالخيار بين أن يستأجر العامل بآجرة معلومه ثم يعطيه ذلك من ألزكاة ، وبين أن يبعثه من غير شرط ثم يعطيه آجرة المثل من ألزكاة) ،

(الشرح) أما المحديث الأول وهو بعث النبى صلى الله عليه وسلم فصحيح مشهور مستفيض رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « بعث عدر بن الخطاب رضى الله عنه على الصدقة » وفي الصحيحين عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « استعمل ابن اللتبية على الصدقات » والأحاديث في الباب كثيرة • وأما حديث الفضل فرواه مسلم من رواية عبد المطلب ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال « أتيت أنا والفضل بن عباس رسول الله على الله عليه وسلم فسألناه أن يؤمرنا على بعض الصدقات فنؤدى اليه كما يؤدى الناس ونصيب كما يصيبون ، فسكت طويلا ثم تال : ان الصدقة لا تنبغى لآل محمد انما هي أوساخ الناس » وفي رواية لمسلم أيضا « ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس ، وانها لا تحل لحمد ولا لآل محمد » وليس في صحيحه « أليس في خمس الخمس والتو ليعنيكم عن أوساخ الناس ؟ » وأما حديث أبى رافع فرواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح وقول المصنف « لا يبعث الا حرا والترمذي وقال : حديث حسن صحيح وقول المصنف « لا يبعث الا حرا عدلا ثقة » لا حاجة الى قوله ثقة لأن العدل لا يكون الا ثقة .

وقوله « روى أن الفضل » ينكر عليه قوله روى بصيعة تمريض فى حديث صحيح ، وقد سبق التنبيه عن أمثال هذا ، والغرض بتكراره التأكيد فى تحفظه وقوله « يوليه العمالة » بفتح العين ، وهى العمل ، وأما بضمها فهى المسال المأخوذ على العمل ، وليس مرادا هنا .

(أما الأحكام) ففيها مسائل .

(احداها) قال أصحابنا: يجب على الامام بعث السعاة الخدف الصدقات لما ذكره المصنف ، والسعاة جمع ساع وهو العامل ، واتفقوا

على أنه يشترط فيه كونه مسلما حرا عدلا فقيها فى أبواب الزكاة ولا يشترط فقهه فى غير ذلك • قال آصحابنا : هذا اذا كان التفويض للعامل عاما فى الصدقات ، فآما اذا عين له الامام شيئا معينا يأخذه فلا يعتبر في هيه الفقه • قال الماوردى فى الأحكام السلطانية : وكذا لا يعتبر فى هذا المعين الاسلام والحرية لأنه رساله لا ولاية ، وهذا الذى قاله من عدم اشتراط الاسلام مشكل والمختار اشتراطه •

(الثانية) هل يجوز كون العامل هاشميا أو مطلبيا ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند المصنف والبغوى وجمهور الأصحاب لا يجوز قال أصحابنا الخراسانيون : هذان الوجهان منيان على أن ما يأخذه العامل أجرة أو صدقة ، وفيه وجهان (ان قلنا) أجرة جاز والا فلا ، وهو يشبه الاجارة من حيث التقدير بأجرة المال ، ويشبه الصدقة من حيث انه لا يشترط عقد اجارة ، ولا مدة معلومة ، ولا عمل معلوم ،

قال البغوى و آخرون: ويجرى الوجهان فيما لو كان العامل من أهل الفيء ، وهم المرتزقة الذين لهم حق في الديوان ، قال صاحب الشامل والأصحاب والوجهان في الهاشمي والمطلبي هما فيمن طلب عنى عمله سهما من الزكاة ، فأما اذا تبرع بعمله بلا عوض أو دفع الامام اليه أجرته من بيت المال فانه يجوز كونه هاشميا أو مطلبيا بلا خلاف ، قال الماوردي في الأحكام السلطانية: يجوز كونه هاشميا ومطلبيا اذا أعطاه من سهم المصالح ،

(الثالثة) هل يجوز أن يكون العامل من موالى بنى هاشم وبنى المطلب ؟ فيه وجهان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) لا يجوز، وهذان الوجهان تفريع على قولنا: لا يجوز أن يكون العامل هاشميا ولا مطلبيا، فأما اذا جوزناه فمولاهم أولى قال الرافعى: ومنهم من حكى هذين الوجهين قولين و

(الرابعة) الامام بالحيار ان شاء بعث العامل من غير شرط وأعطاه بعد مجيئه أحرة الثل من الزكاة ، وان شاء استأجره بأجرة معلومة من الزكاة وكلاهما جائز باتفاق الأصحاب (أما) الأول فللأهاديث

الصحيحة فى ذلك ، لأن الحاجة تدعو اليه لجهالة العمل فتؤخر الأجرة حتى يعرف عمله فيعطى بقدره (وأما الثانى) فهو القياس والاصل ولا شك فى جوازه ، قال أصحابنا : واذا سمى له شيئا فان شاء سماه اجارة ، وان شاء جعالة ، ولا يسمى أكثر من أجرة المثل ، فان زاد فوجهان حكاهما جماعة منهم الدارمى (أصحهما) تفسد التسمية وله أجرة المثل من الزكاة (والثانى) لا تفسد ، بل يكون قدر أجرة المثل من الزكاة والباقى يجب فى مال الامام لأنه صحيح العبارة والالتزام .

. قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويبعث لما سوى زكاة الزروع والشمار في المصرم لما روى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال في المحسرم ((هذا شهر زكاتكم)) ولانه أولُ السينة فكان البعث فيه أولى • والمستّحب للساعي أن يعد الماشية [على أهلها] على الماء ان كانت الماشية ترد الماء • وفي أغنيتهم ان لم ترد المساء • لمسا روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عيه وسلم قال : « تؤخذ صدقات السلمين عند مياههم أو عند أفنيتهم » فأن أخبره صاحب المال بالعدد وهو ثقة قبل منه • وان بذل له الزَّكاة أخذها ٠ ويستحب أن يدعو له لقوله تعالى ((خدذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ، ان صلاتك سكن لهم »(١) والمستحب أن يقول : اللهم صل على آل فلأن لما روى عبد الله بن أبى أوفى قال ‹‹ جاء أبي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة ماله فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى » وبأى شيء دعا جاز • قال الشاهعي رضى الله عنه أحب أن يقول « آجرك الله فيما أعطيت وجعاه لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت » وان ترك الدعاء جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمساد « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » ولم يأمره بالدعاء) •

(الشرح) حديث عثمان سبق قريبا ، وحديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما ، وهذا لفظ رواية البيهقي (وأما) لفظ رواية أبى داود ففيها « لا تؤخذ صدقاتهم الافي دورهم » وقوله: في رواية الكتاب « عند مياههم أو عند أفنيتهم » •

⁽۱) التوبة يريرون

قال البيعتى : هو شك من أبى داود الطيالسى آحد الرواة ورواه البيعتى ابضا من روايه عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « او » « توخد صدقات آهل الباديه على مياههم وباغنيتهم » ويحتمل أن « او » في رواية الكتاب ليست للشك كما قاله البيهتى • بل للتقسيم كما هو مقتضى حديث عائشة ، ومعناه أن كانت ترد الماء فعلى الماء ، والا فعند دورهم •

وأما حديث ابن أبى أوفى فرواه البخارى ومسلم ، وحديث معاد رواه البخارى ومسلم ايضا من رواية ابن عباس ومن رواية معاد (وقوله) أفنيتهم جمع فناء بكسر الفاء وبالذ بوهو ما امت مع جوانب الفدار ، وقوله تعالى (خد من أموالهم صدقة تطهرهم)) أى تطهرهم بها من ذنوبهم ، والقراءة المسبورة التي قرا بها القراء السبعة ((تطهرهم)) برفع الراء على أنه صفة لا جواب ، وقرىء فى غير السبع بالجزم على الجواب ، وقوله تعالى ((وتزكيهم)) قيل : تصلحهم ، وقيل ترفعهم من الجواب ، وقوله تعالى ((وتزكيهم)) قيل : تصلحهم ، وقيل ترفعهم من منازل المنافقين الى منازل المخاصين ، وقيل نتمى أموالهم ((وصل عليهم)) أى ادع لهم ، وقرىء فى السبع ((ان صلواتك سكن لهم)) وان عليهم)) أى ادع لهم ، وقرىء فى السبع ((ان صلواتك سكن لهم أى رحمة ، وقيل طمأنينة ، وقيبل وقار ، وقيل صلاتك سكن لهم أى رحمة ، وقيل طمأنينة ، وقيبل وقار ، وقيل أبو محمد ، ويقال : أبو ابراهيم وأبو معاوية الأسلمى ، وأبو أو فى وابنه حماييان جليلان مشهوران ، وشهد ابنه بيعة الرضوان ، وهو آخر من توفى من الصحابة بالكوفة ، وفى سنة ست ، وقيل سبع أو ثمان وثمانين من الهجرة رضى الله عنه ،

وقوله: (آجرك الله) فيه لعتان قصر الهمزة ومدها ، والقصر أجود وطهـورا _ بفتح الطاء _ أى مطهرا وقوله (آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا ، وبارك لك فيما أبقيت) أحسن من قـوله في التنبيه فانه وسط قوله وبارك لك فيما أبقيت وتأخيره أولى لتكون الدعوتان فانه وسط قوله وبارك لك فيما أبقيت وتأخيره أولى لتكون الدعوتان الأولئان اللتان من نوع واحد المتعلقتان بالمدفوع متصلتين ، ولا يفصل بينهما ، والله أعلم •

(أما الاحكام) ففيه مسائل:

(احداها) قال أصحابنا: الأموال ضربان (ضرب) لا يتعلق

بالحول وهو المعشرات فيبعث الامام الساعى لأخف زكواتها وقت وجوبها ، وهو ادراكها بحيث يصلهم وقت الجذاذ والحصاد (وضرب) يتعلق بالحول وهو المواشى وغيرها ، فالحول يختلف في حق الناس ، قال الشافعى في المختصر والأصحاب : ينبغى للساعى أن يعين شهرا بأتيهم فيه وقال الشافعى والأصحاب : ويستحب أن يكون ذلك الشهر هو المحرم صيفا كان أو شتاء ، لأنه أول السنة الشرعية ، قالوا : وينبغى أن يخرج اليهم قبل المحرم ليصلهم في أوله ، وهذا الذي ذكرناه من تعيين الشهر مستحب ومتى خرج جاز ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الأصحاب وفيه وجه شاذ حكاه الرافعى أنه واجب والصواب الأول ،

(الثانية) يستحب للساعى عد المسائية على المساء ان كانت ترده ، والا فعند أفنيتهم ، ولا يكلفهم ردها من المساء الى الأفنية ولا يلزمه أن يتبعها فى المراعى فان كان لرب المسال ماشيتان عند مائين أمر بجمعهما عند أحدهما ، وان كانت لا ترد ماء لكنها تكتفى بالكلا فى الربيع ولا تحضر الأفنية ، فللساعى أن يكلفهم احضارها الى الأفنية صرح به المحاملى وغيره وهو مفهوم من نص الشافعى و ولو خسرج اليها كان أفضل قال أصحابنا : وإذا أخبره صاحبها بعسددها وهو ثقة ، فله أن يصدقه ويعمل بقسوله لأنه أمين ، وأن لم يصدقه أو لم يختبره أو اختبره وحدقه وأراد الاحتياط بعدها عدها ، والأولى أن تجمع فى حظيسرة ونحسوها ، وينصب على الباب خشبة معترضة ، وتساق لتضرج واحدة واحدة ، ويثبت كل شاة أذا بلغت المضيق ، فيقف المسائل أو نائبه من جانب ، والساعى أو نائبه من جانب ، وبيد كل واحد منهما قضيب يشير به الى كل شاة أو يصيبان به ظهرها ونحو ذلك فهو أضبط فان اختلفا بعدد العدد وكان الفرض يختلف بذلك أعاد العدد .

(الثالثة) اذا أخذ الساعى الزكاة استحب أن يدعو المالك الآية والحديث المذكورين ، ولا يتعين دعاء ، لكن يستحب ما حكاه المصنف عن الشافعى ، وهـذا الدعاء سنة وليس بواجب ، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والأصحاب وقال صاحب الحاوى : ان لم يسأله المسألك الدعاء لم يجب ، وان سأله فوجهان : أصحهما : يندب ولا يجب ، والثانى : يجب وحكى الحناطى والرافعى وجها أنه يجب مطلقا لظاهر القرآن يجب وحكى الحناطى والرافعى وجها أنه يجب مطلقا لظاهر القرآن

والسنة ولقول الشافعي في مختصر المزنى ، فحق على الوالى اذا أخذ الصدقة أن يدعو له ، ويجيب هذا القائل عن حديث معاذ بأنه كان معلوما عنده ، لأنه كان من حفاظ القررآن ، والآية صريحة فلا يحتاج الى بيانه له ، كما لم يبين له في هذا الحديث نصب الزكاة لكونها كانت معلومة له ، وهذا الوجه حكاه أصحابنا عن داود وأهل الظاهر ، ووافقونا على أن المالك اذا دفع الزكاة الى الفقراء لا يلزمهم الدعاء ، فحمل الأصحاب الآية والحديث وكلام الشافعي على الاستحباب قياسا على أخذ الفقراء .

وأما اذا دفع الماك الى الاصناف دون الساعى ، فالمذهب المصحيح وبه قطع الجمهور أنه [يستحب لهم أن يدعوا له كما] يستحب للساعى ، وحكى صاحب البيان عن الشيخ أبى حامد أنه لا يستحب وليس بشيء وأما صفة الدعاء فقد ذكرناها ، وقال المصنف : يستحب أن يقول : اللهم صل على آل فلان ، وتابعه على هذا صاحب البيان ، وقال صاحب البيان ، وقال صاحب البيان ، وقال صاحب المعاوى : أن قال : اللهم صل عليهم فلا بأس وهذا الذي قالوه خلاف المذهب وخلاف ماقطع به الأكثرون فقد صرح الأكثرون بأنه تكره الصلاة على غير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ابتداء في هذا الموضع وغيره ، وانما يقال تبعا فيقال : صلى الله على النبي وعلى آله وأزواجه ونحو ذلك ،

وقال المتولى: لا تجوز الصلاة على غير الأنبياء ابتداء ، ومقتضى عدارته التحريم ، والمشهور الكراهة ، وقيل : انه خلاف الأولى ، ولا يسمى مكروها فحصل أربعة أوجه (أصحها) مكروه (والثانى) حرام (والثالث) خلاف الأولى (والرابع) مستحب عند أخذ الصدقة ، وقد جمع الرافعى كلام اهام الحرمين وسائر الأصحاب فيه ولخصه فقال : قال الأئمة لا يقال : اللهم صل على فلان وان ورد فى الحديث ، لأن الصلاة صارت مخصوصة فى لسان السلف بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، كما أن قولنا : عز وجل مخصوص بالله تعالى ، وكما لا يقال : محمد عز وجل وان كان عزيزا جليلا ، لا يقال : أبو بكر أو على صلى الله عليهما وسلم وان صحح المعنى ، قالوا : وانما قاله النبى صلى الله عليه وسلم وشموسه ، فله أن يقوله لمن شاء بخلافنا ، قال : وهل ذلك مكروه الأنه منصبه ، فله أن يقوله لمن شاء بخلافنا ، قال : وهل ذلك مكروه

كراهة تنزيه أم مجرد ترك أدب ؟ فيه وجهان (الصحيح) الأشهر أنه مكروه ، وبه قطع القاضي حسين والغزالي في الوسيط .

ووجهه امام الحرمين بأن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود ، وقد ثبت نهى مقصود عن التشبه بأهل البدع وقد صار هذا شعارا لهم ، وظاهر كلام الصيدلانى والعزالى فى الوجيز أنه خلاف الأولى ، وصرح حاحب العددة بنفى الكراهة ، وقال : الصلاة بمعنى الدعاء تجوز على كل أحد ، أما بمعنى التعظيم فتختص بالأنبياء ولا خلاف أنه يجبوز أن يجعل غير الأنبياء تبعا لهم ، فيقال : اللهم صل على محمد وعلى أن يجعل غير الأنبياء تبعا لهم ، فيقال : اللهم صل على محمد وأرواجه وذريته وأتباعه وأصحابه ، لأن السلف استعملوه وأمرنا به فى التشهد ، قال الشيخ أبو محمد : والسلام بمعنى الصلاة ، فان الله تعلى قرن بينهما فلا يفرد به غائب غير الأنبياء ، ولا بأس به على سبيل المخاطبة للأحياء والأموات من المؤمنين ، فيقال سلام عليكم ، هكذا قال : لا بأس به ، وليس بجيد بل الصواب أنه سنة للأحياء والأموات ، وهذه الصيغة لا تستعمل فى المسنون ، وكأنه أراد أنه لا يمنع منه فى المخاطبة فمعروف ، والله تعالى أعام ،

(فسرع) يستحب الترضى والترحم على الصحابة والتابعين غمن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الأخيار فيقال: رضى الله عنه أو رحمة الله عليه أو رحمه الله ونحو ذلك ، وأما ما قاله بعض العلماء أن قول رضى الله عنه مخصوص بالصحابة ، ويقال فى غيرهم رحمه الله فقط فليس كما قال ، ولا يوافق عليه ، بل الصحيح الذى عليه الجمهور استحبابه ، ودلائله أكثر من أن تحصر ، فان كان المذكور صحابيا ابن صحابى قال : قال ابن عمر رضى الله عنهما وكذا ابن عباس ، وكذا ابن الزبير وابن جعفر وأسامة بن زيد ونحوهم ليشمله وأباه جميعا .

قال المصنف رحمه الله تعالى

• وان منع الزكاة أو غل أخذ منه الفرض وعزره على المنع والغلول و وان منع الزكاة وشطر ماله ، ومضى توجيه القولين

في أول الزكاة ، وأن وصل الساعي قبل وجوب الزكاة ورأى أن يستسلف فعل ، وأن لم يسلفه رب المسال لم يجبره على ذلك لأنها لم تجب بعد فلا تجبره على أدائه • وأن رأى أن يوكل من يقبضه أذا حال الحول فعل ، فأن رأى أن يتركه حتى يأخذه من زكاة القابل فعل ، وأن قال رب المسال: لم يحل الحدول على المسال فالقول قوله ، وأن رأى تحليفه حلفه احتياطا ، وأن قال : بعته ثم اشتريته ولم يحسل الحدول عليه ، أو قال أخرجت الزكاة عنه وقلنا : يجوز أن يفرق بنفسه ، ففيه وجهان أو قال أخرجت الزكاة عنه وقلنا : يجوز أن يفرق بنفسه ، ففيه وجهان أخذ منه الزكاة (والثاني) يستحب تحليفه ولا يجب لأن الزكاة موضوعة على الرفق ، فلو أوجبنا اليمين خرجت عن بأب الرفق ويبعث الساعي لزكاة الثمار والزرع في الوقت الذي يصادف فيه الادراك ويبعث معه من يخرص الثمار ، فأن وصل قبل وقت الادراك ورأى أن يخرص الثمار ويضمن رب المسال زكاتها فعل ، وأن وصل وقد وجبت الزكاة وبذل له أخذها ودعا له ، فأن كان الامام أذن للساعي في تفريقها فرقها ، وأن لم أذن له حطها إلى الامام) .

(الشرح) فيه مسائل:

(احداها) اذا لزمته زكاة فمنعها أو غلها ، أى كتمها ، وخان فيها أخذ الامام أو الساعى الفرض منه ، والقول الصحيح الجديد أنه لا يأخذ شطر ماله ، وقال فى القديم يأخذه ، وسبق شرح القولين بدليلهما وفروعهما فى أول كتاب الزكاة ، قال الشافعى فى المختصر فى آخر باب صدقة المغنم السائمة : ولو غل صدقته عزر اذا كان الامام عادلا الا أن يدعى الجهالة ولا يعرز ان لم يكن الامام عادلا هذا نصه ، قال أصحابنا : اذا كتم ماله أو بعضه عن الساعى أو الامام ثم اطلع عليه أخذ فرضه ، فان كان الامام أو الساعى جائرا فى الزيادة ، بأن يأخذ فوق الواجب أو لا يصرفها مصارفها لم يعرزه ، لأنه معذور فى كتمه ، وان كان عادلا فان لم يدع المالك شبهة فى الاخفاء عزره لأنه عاص وان كان عادلا فان لم يدع المالك شبهة فى الاخفاء عزره لأنه عاص ظننت أن تفرقتى بنفسى أفضل أو نحو ذلك ، فان كان ذلك محتملا فى ظننت أن تفرقتى بنفسى أفضل أو نحو ذلك ، فان كان ذلك محتملا فى خقه لقرب اسلامه أو لقلة اختلاطه بالعلماء ونحسوهم لم يعزره ،

قال السرخسى فإن اتهمه فيه خلفه ، وإن كان ممن لأ يخفى عليه لاختلاطه بالعلماء ونحوهم لم يقبل قوله وعزره وأما مانع الزكاة فيعرز على كل تقدير ، إلا أن يكون قريب عهد بالاسسلام ، يخفى عليه وجوبها أو نحوه •

(الثانية) اذا وصل الساعى أصحاب الأموال ، فأن كان حول صاحب المسال قد تم أخذ الزكاة ودعا له كما سبق • وأن كان الحول لم يتم على جميعهم أو بعضهم سأله الساعى تعجيب الزكاة ، ويستحب للمالك أجابته وتعجيلها ، فأن عجلها برضاه أخذها ودعا له وأن امتنع لم يجبر لما ذكره المصنف ، ثم أن رأى الساعى المصلحة في أن يوكل من يأخذها عند حلولها ويفرقها على أهلها فعل ، وأن رأى أن يؤخرها ليأخذها منه في العام المقبل فعل ، ويكتبها لئلا ينساها أو يموت فلا يعلمها الساعى بعده • ورووا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « أخر الزكاة عام الرمادة وكان عام مجاعة » وأن رأى أن يرجع في وقت حلولها ليأخذها فعل ، وأن وثق بصاحب المسال فوض التفريق اليه لأنه يجدوز تفريقه بعير وثق بصاحب المسال فوض التفريق اليه لأنه يجدوز تفريقه بعير

(الثالثة) اذا اختلف الساعى ورب المسال و قال أصحابنا: ان كان قول المسالك لا يخالف الظاهر بأن قال: لم يحسل الحول بعد و قال هذه السخال استريتها وقال الساعى: بل تولدت من النصاب و أو قال تولدت بعد الحول فقال الساعى قبله و أو قال الساعى: كانت ماشيتك نصابا ثم توالدت و فقال المسالك: بل تمت نصابا بالتوالد و فالقول تول المسالك في جميع هذه الصور ونظائرها مما لا يخالف الظاهر فان رأى الساعى تحليفه حلفه و واليمين هنا مستحبة و فان امتنع منها لم يكلف بها ولا زكاة عليه بلا خلاف و لأن الأصل براعته ولم يعارض الأصل ظاهر و وان كان قول المسالك مخالفا للظاهر بأن قال المعتدية في أثناء الحسول ولم يحل حوله بعد و أو قال فرقت الزكاة بنفسى وجوزنا ذلك له ونحو ذلك و فالقول قول المسالك بيمينه بلا خلاف و

وهل اليمين مستحبة أم واجبة ؟ فيه وجهان مشهوران ، ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) مستحبة ، صححه المحاملي في كتابيه وآخرون،

وقطع به جماعة منهم المحاملي في المقنع • فان قانا مستحبة فنكل لم يجبر على اليمين ولا زكاة عليه ، وان قلنا : واجبة فامتنع أخذت منه الزكاة . قال أصحابنا: وليس هذا أخذا بالنكول بل بالوجوب السابق والسبب المتقدم ، ومعناه أن الزكاة انعقد سبب وجوبها ، ويدعى مسقطها ولم يثبته بيمينه ولا بغيرها ، والأصل عدمه فيقى الوجوب ، هذا هو الشهور وبه قطع الأصحاب الا أبا العباس بن القاص فقال: هدده المسالة حكم فيها بالنكول على هذا الوجه • قال أصحابنا وهذا عُلط • قال القاضي أبو الطيب والأصحاب: ونظير هذا اللعان ، فان الزوج اذا لاعن لزم المسراة حد الزنا فإن لاعنت سقط ، وإن امتنعت لزمها الحد لا بامتناعها بل بلعان الزوج ، وانما لعانها مسقط لما وجب بلعائه ، هاذا لم تلاعل بقى الوجوب وهكذا الزكاة • والله أعلم • ولو قال المالك هذا المال الذي في يدى وديعة وقال الساعي بل هو ملك لك فوجهان مشهوران في الشامل وغيره (أحدهما) أن دعواه لا تخالف الظاهر فيكون القول قوله بيمينه استحبابا قطعا ، لأن ما في يد الانسان قد يكون لعيره (وأصحهما) أنها مخالفة للظاهر وصححه صاحب الشامل ، وبه قطع القامي أبو الطيب في تعليقه والبندنيجي والمحاملي في كتابية وغيرهم • والله أعلم • (الرابعة) يستحب أن يخسرج الساعي لأخذ زكاة الشمار والزروع

فى الوقت الذى يصادف ادراكها وهصولها ، وقد سبق شرح هده السألة قريبا ، ويستحب أن يكون مع الساعى من يخرص ليخرص ما يحتاج الى خرصه وينبغى أن يكون خارصان ذكران حران ليخرج من الخلاف السابق فى ذلك ، والله أعلم ،

(الخامسة) اذا قبض الساعى الزكاة غان كان الامام أذن له ف تفريقها في موضعها قرقها ، وان أمره بحملها حيث يجوز الحمل الها لعدم من يصرف اليه في ذلك الموضع أو لقرب المساعة اذا قانسا به أو لكون الامام والساعى يريان جواز النقل حملها ، وان لم يأذن له في التفرقة ولا أمره بالحمل فمقتضى عبارة المصنف وغيره وجوب الحمل الى الامام ، وهكذا هو لأن الساعى نائب الامام فلا يتولى الا

ما أذن له فيه ، وإذا أطلق الولاية في أخذ الزكوات لم يقتص الصرف

واعلم أن عبارة المصنف تقتضى الجزم يجواز نقل الزكاة للامام والساعى ، وأن الخلاف المسهور في نقل الزكاة أنما هو في نقل رب المال خاصه وهذا هو الأصح ، وقد قال الرافعى : ربيما قتضى كلام الاصحاب طرد الخلاف في الامام والساعى ، وربما اقتضى جواز النقل للامام والساعى التفرقه حيث شاء ، قلل : وهذا أشيه ، وهذا الذي رجمه هو الراجع الذي تقتضيه الاحاديث ، والله أعلم .

فرع) قال اصحابنا: لا يجوز اللامام ولا الساعى بيع شيء من مال الزكاة من غير ضرورة ، بل يوصلها التي المستحقين بإعيائها لان اهل الزكاة آهل رشد لا ولاية عليهم ، فلم يجز بيع مالهم يغير ادنهم ، فان وقعت ضرورة بأن وقف عليه بعض الماشية أو خاف هلاكه أو كان في الطريق خطر ، أو احتاج الي رد جيران ، أو الي مؤنة النقل ، أو قبض بعض شاة ، وما أشبهه جاز البيع المضرورة كما سبق في آخر باب صدقة العنم أنه يجوز دفع القيمة في مواضع المضرورة ، قال اصحابنا : ولو وجبت ناقه أو بقره أو شاة واحدة ، فليس المالك بيعها وتفرقة ثمنها على الأصناف بلا خلاف ، بل يجمعهم ويدفعها اليهم ، وكذا حكم الامام عند الجمهور ، وخالفهم اليعوى فقال : ان رأى الامام ذلك فعله ، والذهب الأول ، قال ذلك فعله ، واذا باع في الموضع الذي لا يجوز فيه البيع غالبيع باطل ، ويسترد المبيع ، فان تلف ضمنه ، واله أعلم .

(فرع) قال أصحابنا: اذا تلف من المسائية شيء في يد الساعي أو المسائل من كان بتفريط ، بأن قصر في حفظها أو عرف المستحقين وأمكنه التفريق عليهم ، فأخر من غير عذر مستمنها لأنه متعد بذلك ، وان لم يفرط لم يضمن كالوكيل ، وناظر مال اليتيم ، اذا تلف في يده شيء بلا تفريط لا يضمن والله أعلم ، وفي فتاوي القفال أن الامام اذا لم يفرق الزكاة بعد التمكن ولا عذر له حتى تلفت عنده ضمنها كما سبق ، قال : والوكيل بتفرقة الزكاة ، لو أخر تفرقتها حتى تلف المال لم يضمن ، قال : والوكيل لا يجب عليه التفريق يخلاف الامام ،

(فسرع) قال أصحابنا : لو جمع الساعي الزكاة ثم تلفت في يده بدر تفريط قبل أن تصل الى الاهام استحق أجرته في بيت المال لانه أجير ، وممن صرح به صاحب الشامل والبيان ، ونقله صاحب البيان عن صاحب الفروع .

قال المسنف رحمه الله تعالى

(والمستحب أن يسم الماشية التي يأخذها في الزكاة ، لما روى أنس رَّضَى الله عنه قال: ﴿ كَانَ رَسُولَ اللهُ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّم يَسُمُ اللَّهُ الصدقة » ولأن بالوسم تتميز عن غيرها فاذا شردت ردت الى موضعها ، ويستحب أن يسم [التي يأخدها في زكاته (١)] الابل والبقر في افخاذها لأنه موضّع صلب ، فيقل الألم بوسمه ، ويحف الشعر فيه فيظهر ، ويسم الفنم في آذانها ، ويستحب أن يكتب في ماشية الزكاة لله ، أو زكاة ، وفي ماشية الجزية جزية أو صفار ، لأن ذلك أسهل ما يمكن) • (الشرح) حديث أنس رواه البخاري ومسلم ، ولفظهما قال أنس « أثيت النبي صلى الله عليه وسلم يعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه :

فوافيته وفي يدم اليسم يسم ابل الصدقة » وفي رواية « يسم عنما » .

أما أحكامه وفروعه غفيه مسائل:

(احداها) قال الشافعي والأصحاب: يستحب وسم الماشية التي ألزكاة والجزية وهذا الاستحباب متقق عليه عندنا ، ونقل صاحب الشامل وغيره أنه اجماع الصحابة رضى الله عنهم ، قال العبدرى : وبه قال أكثر الفقهاء ، وقال أبو حنيفة : يكره الوسم لأنه مثلة ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة ، ولأنه تعذيب للحيوان ، وهو منهى عنه و واحتج أحتماينا بحديث أنس الذكور ، وبآثار كثيرة عن عمر ابن الخطاب وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ، ولأن الحاجة تدعو الى الوسم لتمييز ابل الصدقة من ابل الجزية وغيرها ، ولأنها ربما شردت فيعرفها واجدها بعلامتها فيردها ، ولأن من أخرجها يكره له شراؤها فيعرفها لئلا يشتريها و وممن ذكر هذا المعنى الامام الشافعي

⁽١) لا زلنا نذكر بأن كل ما بين المعوفين سواء نبهنا بهامش أم لا فانه ساقط من ش و ق (ط) ع

واعتمده ، واعتبرض عليبه بأنه ـ وَأَن عَبِرَفُ أَنها صدقة لا يعبره كونها مسدقته ، وانما يكبره شراء مسدقته لا مسدقة غيبره ، وآجباب الأمسحاب بأنبه اذا عبرف أنها مسدقة احتاط فاجتنبه ، وقد يعبرف أنها مدقته لاختصاص ذلك النبوع من المدقة به ، ولغير ذلك من الممالح (وأما) احتجاج أبي حنيفة بالمثلة والتعذيب فهو عام وحديثنا والاتار خاصة باستحياب الوسيم ، فخصصت ذلك العموم ووجب تقديمها عليه ، والله أعلم ،

(الثانية) قال أصحابنا وأهل اللغة : الوشم أثر كية ، ويقال : بعير موسوم وقد وسمه وسما وسمة ، والسمم الشيء الذي يوسم به . وجمعة مياسم ومواسم . واصله من السمة وهي ألعلامة ، ومنه موسم الحج لانه معلم يجمع الناس وفلان موسوم بالخير وعليه سمة الخير أي علامته ، قال أصحابنا : يستحب وسم الأبل والبقر ف أصول أفخاذها ، والعنم في آذانها لما ذكره المصنف ، فلو وسم في غيره چاز الا الوجه فمنهى عن الوسم فيه باتفاق أصحابنا وغيرهم من العلماء ، لحديث ابن عباس رضى الله عنهما قال « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا موسوم الوجه فأنكر ذلك » رواه مسلم وعن چابر رشي الله عنه قُال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه ، وعن الوسم في الوجه » رواه مسلم ، وعن جابر أيضًا أن النبي صلى الله عليه وسلم « مر على حمار قد وسم فى وجهه فقال : لعن الله الذي وسمه » رواه مسلم • واختلفت عبارات أصحابنا في كيفية النهي عن انوسم في الوجه فقال البغوى : لا يجوز الوسم ، وقال صاحب العدة : انوسم على الوجه منهى عنه بالانفاق ، وهو من أفعال الجاهلية ، وقال الرافعي : يكره ، والمختار التحريم ، كما أشار اليه البغوى ، وهو مقتضى اللعن ، وقد ثبت اللعن في الحديث كما ذكرناه ، والله أعلم ،

(الثالثة) ينبغى أن يميز بين سمة الزكاة والجزية ، قال الشافعى والأصحاب: يستحب أن يكتب فى ماشية الجزية جزية أو صغار • (وأما) ماشية الزكاة فقال الشافعى والأصحاب: يستحب أن يكتب عليها صدقة ، أو لله ، وقد نص الشافعى فى مختصر المزنى على أنه يكتب لله ، وصرح به الأصحاب منهم المصنف وابن كج والدارمى والقاضى أبو الطيب فى المجرد والمحاملى وصاحب الشامل والغزالى والبغوى وصاحب الشامل : يكتب صدقة وصاحب الندة وخلائق آخرون ، قال صاحب الشامل : يكتب صدقة

او زكاة على قالى على عليها لله كان أبرك وأولى • قال الرافعى المنتخدة بعض من شرح الوجيز وبعض من شرح المحتصر من المتقدمين ، لأن الدواب تتمعك وتصرب أهخاذها ماذنابها وهي نجسة وينزه اسم الله تعالى عنها • قال الرافعي والمجواب عن هذا يأن اثبات اسم الله تعالى هنا لعرض التمييز والاعلام ، والمجواب على قصد الذكر قال ويختلف التعظيم والاحترام بحسب اختلاف المقصود ، ولهذا يحرم على الجنب قراءة القرآن ، ولو أتى بيعض الفاظه لا على قصد القراءة لم يحسره ، هذا كلام الرافعي •

و الرابعة) قال الشافعي في المختصر والأصحاب : يستحب أن المكتصر نسمة العنم الطف من سمة البقس ، قال أصحابنا : وسمة البقر المطف من سعة الأبل ، ودليله ظاهر ،

(الخاصة) قال أصحابنا: الوسم مباح فى الحيوانات التى ليست الصدقة ولا الجزية و ولا يقال ؛ مندوب ولا مكروه (وأما) حيوانهما فيستحب وسمه كما سبق وقد ثبت فى صحيح مسلم وغيره من رواية ابن عباس رضى الله عنهما أنه كأن يكوى فى الجاعرتين وهما أصل الفخذين ولفظ رواية مسلم يوهم أن الذى كان يكوى فى الجاعرتين هو النبى صلى الله عليه وسلم وانما هو العباس بن عبد المطلب أو أنه أبن عباس كما أوضحته فى شرح مسلم و

(قسرع) قال البغوى والرافعى : لا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل لا في صغره ولا في كبره • قال ويجوز خصاء المسأكول في صغره لأن فيه غرضا وهو طيب لحمه ولا يجوز في كبره • ووجه قولهما أنه داخل في عموم قوله تعالى _ اخبارا عن الشيطان _ «ولآمرنهم فليفيرن خلق أنه عموم أنه الختان والوسم ونحوهما وبقى الباقى داخلا في عموم الذم والنهى •

(فسرع) الكى بالنار الله تدع اليه حاجة حرام لدخوله فى عمروم تغيير خُلق الله وفى تعذيب الحيوان وسواء كوى نفسه أو غيره من أدعى أو غيره وال دعت الية حاجة ، وقال أهل الخبرة : انه موضع

⁽١) النساء: ١١٩٠

حاجة جاز فى نفسه وفى سائر الحيوان ، وتركه فى نفسه للتوكل أغضل و نحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قيل : يدخل من أمتك الجنة سبعون ألفا لا حساب عليهم ولا عذاب قال : وهم الذين لا يرقون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون » متفق عليه و وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : « قال رسول الله حلى الله عليه وسلم يدخل الجنة من أمتى سيعون ألفا بعير حساب قالوا : ومن هم يا رسول الله ؟ قال : هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون » رواه مسلم •

وعن عمران أيضا قال « وكان يسلم على حتى اكتويت فتركت ثم تركت الكى فعاد » رواه مسلم ومعناه أنه كان به مرض فاكتوى بسببه وكانت الملائكة تسلم عليه قبل الكى لفضله وصلاحه ، فلما اكتوى تركوا السلام عليه ، فعلم ذلك فترك الكى مرة أخرى ، وكان محتاجا اليه فعادوا وسلموا عليه رضى الله عنه ، والله أعلم •

فرع) يكره انزاء الحمير على الخيل لعديث على رضى الله عنه قال : « آهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة غركبها فقلت : لو حملنا الجمير على الخيل فكانت لنا مثل هذه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » رواه أبو داود السناد صحيح ، قال العلماء : وسبب النهى أنه سبب لقلة الخيل ولضعفها .

(فسرع) يحرم التحريش بين البهائم ، لحديث ابن عباس رجى الله عنهما قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التحريش بين البهائم • رواه أبو داود والترمذي باسناد صحيح لكن فيه أبو يحيى القتات ، وفي توثيقه خلاف ، وروى له مسلم في صحيحه ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

ولا يجوز للساعى ولا للامام أن يتصرف فيما يحمسل عنده من الفرائض حتى يوصلها الى أهلها ، لأن الفقسراء أهل رشسد لا يولى عليهم ، فلا يجسوز التصرف في مالهم بغيسر اذنهم ، فان أخذ نصسف شاة أو وقف عليه شيء من المواشى وخاف هلاكه أو خاف أن يؤخذ في

الطريق جَارَ له بيعة ، لانه موضع صرورة ، وأن لم يبعث الاهام الساعى وجب على رب المسال ان يعسره الزحاه بنفسسه على المنصوص لانه خق المفسراء ، والاهام نابب عنهم ، غاذا ترك النائب عنهم لم يترك من عليه أداؤه ومن اصحابنا من قال : (ان قلنا) ان الاموال الطاهرة يجب دفع زكاتها الى الاهام لم يجسز ان يفرق بنفسه لانه مال توجه حق المقيض غيد الى الاهام ، غاذا لم يطسلب الاهام لم يفرق كالخراج والمجزية) ،

(الشرح) حذه المسائل كما ذكرها وسنق شرحها غريبا قبل الوسم، وحساله النص سبق شرحها مع نظائرها أول الباب • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصبح أداء الزكاة الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم (انما الأعمال بالنيات ولكل أمرىء ما نوى)) ولانها عبادة محضة فلم تصبح من غير نية كالمسلاة ، وفي وقت النية وجهان (أحدهما) يجب ان يتوى حال الدفع لأنه عبادة يدخل فيها بفعله فوجبت النية في ابتدائها كالصلاة (والثاني) يجوز تقديم النية عليها لانه يجوز التوكيسل فيها ونيته غير مقارنة لأداء الوكيل ، فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة ، ويجب أن ينهوى الزكاة أو الصدقة الواجبة أو صدقة المال، فان نوى صدقة مطلقة لم تجسره لأن الصدقة قد تكون نفسلا غلا تنصرف الى الفرض الا بالتعيين • ولا يلزمه تعيين المال المزكى عنه • وان كان له نصاب هاضر ونصاب غائب فاخرج الفرض فقال : هـذا عن الحاضر أو الغائب أجرزاه ، لأنسه أو أطلق النيسة لكانت عن أحدهما فلم يضر تقييده بذلك • فان قال : أن كان مالي الغائب سالما فهذا عن زكاته ، وأن لم يكن سالما فهو عن الماضر فأن كأن الفائب هائكا أجزأه ، لأنه لو أطلق وكان الفائب هالكا لكان هسذا عن الحاضر • وان قال: أن كان مالى الغائب سالما فهذا عن زكاته أو تطوع لم يجرزه لأنه لم يخلص النية للفرض • وأن قال: أن كان مالي الفائب سالما فهذا عن زكاته ، وأن لم يكن سالما فهو تطوع وكان سالما أجزأه لأنه أخلص النية للفرض ، ولانه لو أطلق النية لكان هذا مقتضاه هُلُم يَضْرَ التقييد • وأن كان له من يرثه فأخسرج مالا وقال: أن كان قد مات مورثى فهدا عن زكاة ما ورثته منه وكان قد مات لم يجهزه

لأنه لم بين النية على أصل لأن الأصل بقاؤه، وأن وكل من يؤدي الزكاة ونوى عند الدفع الى الوكيل ، ونوى الوكيل عند الدفيم الى الفقدراء أجزأه • وأن نوى الوكيسل ولم ينو الموكل لم يجزه ، لأن الزكاة فرض على رب المال غلم تصح من غير نية ، وأن نوى رب المال ولم ينو الوكيل ففيه طريقان ، من أصحابنا من قال : يجوز قولا واحدا لأن الذي عليه الفرض قد نوى في وقت الدفع الى الوكيل، غتمين المدفوع للزكاة ، غلا يحتاج بعد ذلك الى النية • ومن أصحابنا من قال يبنى على جواز تقديم النية ، فان قلنا يجدوز اجزأه ، وان قلنا : لا يجوز لم يجرزه ، وان دفعها الى الامام ولم ينو ففيه وجهان (أحدهما) يجزئه وهو ظاهر النص ، لأن الامام لا يدفع اليهالا الفرض فاكتفى بهذا الظاهر عن النية • ومن أصحابنا من قال : لا يجزئه ، وهو الأظهر لأن الامام وكيل للفقراء ، ولو دفع الى الفقراء لم يجـز الا بالنية عند الدفع ، فكذلك اذا دفـع الى وكيلهم ، وتأول هذا القائل قول الشافعي رحمه الله على من امتنع من أداء الزكاة فأخذها الامام منه قهرا فانه يجزئه ، لأنه تعذرت النية من جهته ، فقامت نية الامام مقام نيته) •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية عمسر ابن الخطاب رضى الله عنه و وسبق بيانه فى أول باب نية الوضوء و وسبق هناك بيان الاحتراز بقوله عبادة محضة وانما قاس على الصلاة للرد على الأوزاعي و فانه قال: لا تفتقر الزكاة الى نية و وافق على افتقار المصلاة الى النية و وهذا القياس الذي ذكره المصنف ينتقض بالعتق والوقف والوصية و وقوله (وفي وقت النية وجهان «أحدهما » يجب أن ينوى في حال الدفع لأنها عبادة يدخل فيها بفعله غوجبت النية في ابتدائها كالصلاة) فقوله «بفعله» احتراز من الصوم — وفي الفصيل مسائل:

(احداها) لا يصح أداء الزكاة الابالنية فى الجملة وهذا لا خلاف فيه عندنا وانما الخلاف فى صفة النية وتفريعها وبوجوبها قال مالك وأبو حنيفة والثورى وأحمد وأبو ثور وداود وجماهير العلماء وشذ عنهم الأوزاعى فقال: لا تجب ويصح أداؤها بلانية كأداء الديون ودليلنا ما ذكره المصنف وتخالف الدين فان الزكاة عبادة محضة كالصلاة وأجاب القاضى أبو الطيب فى تعليقه بأن حقوق الآدمى لما لم يفتقرا

المتعلق منها بالبدن كالقصاص وحد القذف الى نية ، لم يفتقسر المتعلق بالسال وحقوق الله تعالى المتعلقة بالبدن الى النية فكذا المتعلقة بالسال وأجاب صاحب الشاءل والتتمة بأن الدين ليس عبادة وان كان فيه حق لله تعالى ، ولهذا يسقط باسقاط صاحبه ، فالمعلب فيه حقه ، قال أصحابنا : فان نوى بقلبه دون لفظ لسانه أجزأه بلا خلاف ، وان لفظ باستانه ولم يتو بقلبه ففيه طريقان (أحدهما) لا يجزئه وجها واحدا ، وبه قطع العراقيون والسرخسى وغيره من الخراسانيين .

(والطريق الثانى) فيه وجهان (أحدهما) يكفيه اللفظ باللسان دون فيه القلب (والثانى) لا يكفيه ويتعين القلب ، وهذا الطريق مشهور في كتب الخراسانيين ، ذكره الصيدلانى والفورانى وامام الحرمين والغزالى والبغوى وآخرون ، قال الرافعى وهو الأشهر ، قال : ومنهم من حكى هذا الخلاف قولين ، واتفق القائلون بهذا الطريق على أن الأصح اشتراط نية القلب ، وممن قال بالاكتفاء باللسان القفال ، ونقله الصيدلانى والهام الحرمين والغزالى قولا الشافعى ، وأشار القاضى أبو الطيب في كتابه المصرد الى هذا فقال : قال الشافعى في الأم : سواء نوى في نفسه أو تكلم فانم أعطى فرض مال ، فأقام اللسان مقام الذية ، كما أقام أخذ الإمام مقام النية ، قال وبينه في الأم فقال انما متعنى أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة افتراق الصلاة والزكاة في بعض عالهما ، ألا ترى أنه يحوز دفع الزكاة قبل وقتها ؟ ويجزىء أن يأخذها الوالى بعير طيب نفسه فتجزىء عنه وهذا لا يوجد في الصلاة ، الطيب ، هذا آخر كلام القاضى أبي الطيب ،

وقال امام الحرمين: المنصوص الشافعي أن النية لا بد منها وقال : وقال الشافعي في موضع آخر « إن قال بلسانه هذا زكاة مالي أجزأه » قال : واختلف أصحابنا في هذا النص فقال صاحب التقريب فيما حكاه عنه الصيدلاني ، أراد الشافعي لفظ اللسان مع نية القلب ، قال : وقالت طائفة « يكفي اللفظ ولا تجب نية القلب » وهو اختيار القفال ، قال : واحتج القفال بأمرين (أحدهما) أن الزكاة تخرج من مال المرتد ولا تصع نيته (والثاني) جواز النية في أداء الزكاة ، ولو كانت نية القلب متعينة لوجب على المكلف بها مباشرتها ، لأن النيات

سر العبادات والأخلاص فيها ، قال الاهام : فقد حصل في النية قولان (أحدهما) يكفى اللفظ أو نية القلب ، أيهما أتى به كفاه (والثانى) وهو المذهب تعيين نية القلب ، قال البغوى في توجيه قول القفال في الاكتفاء باللفظ ، لأن النيابة في الزكاة جائزة ، غلما ناب شخص عن شخص فيها جاز أن ينوب القلب عن اللسان ، قال : ولا يرد علينا المج حيث تجزىء فيه النيابة ويشترط فيه نية القلب لأنه لا ينوب فيه من ليس من أهل المحج ، وفي الزكاة ينوب فيها من ليس من أهل وجوب الزكاة عليه ، فأنه لو استناب عبدا أو كافرا في أداء الزكاة جاز ، هذا كلام البغوى ، وفي المتنابة الكافر في اخراجها نظر ، ولكن الصواب الجواز كما يجوز استنابة في ذبح الأضحية ،

(المسألة الثانية) قال أصحابنا صفة نية الزكاة أن ينوى: هذا فرض زكاة هالى أو فرض صدقة هالى أو زكاة هالى المفروضة، أو الصدقة المفروضة [فيتعرض] لفرض المال الأن هثل هذا يقع كفارة ونذرا ، وهذه الصور كلها تجزئه بلا خلاف ولو نوى الصدقة فقط لم تجرئه على المذهب ، وبه قطع المصنف واهام الحرمين والبغوى والمجمهور ، وحكى الرافعي فيه وجها أنه يجزئه ، وهو صعيف ، لأن الصدقة تكون فرضا وتكون نفلا فلا يجرئه بمجردها ، كما لو كان عليه كفارة فأعتق رقبة بنية العتق المطلق لا يجرئه بلا خلاف ، ولو نوى صدقة هالى أو صدقة المال فوجهان حكاهما المعوى (أصحهما) لا يجرئه (والثاني) يجزئه لأنه ظاهر في الزكاة ،

ولو نوى الزكاة ولم يتعرض الفرضية فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور أنه يجزئه وجها واحدا (والثاني) على وجهين (أحدهما) يجزئه (والثاني) لا يجرزئه ، حكاه اهام الحرمين والمتولى وآخرون من الخراسانيين ، قالوا : وهما كالوجهين فيمن نوى صلاة الظهر ولم يتعرض للفرضية ، وضعف اهام الحرمين وغيره هذا الطريق وهذا الدليل ، وفرقوا بأن الظهر قد تكون نافلة في حق صبى ومن صلاها ثانيا ، وأما الزكاة فلا تكون الأ فرضا فلا وجه لاشتراطه نية الفريضة مع نية الزكاة ، وقال البغوى : ان قال هذه زكاة هالى كفاه لأن الزكاة اسم مع نية الزكاة ، وقال البغوى : ان قال هذه زكاة هالى كفاه لأن الزكاة اسم على مع نية المراسلة والمناسلة و

ام يجزئه بلا خلاف قال : ونص الشافعي أنه يجزئه ، وهو مؤول ، والله أعلم ،

(الثالثة) في وقت نية الزكاة وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (أحدهما) تجب النية حالة الدفع الى الامام أو الأصناف، ولا يجوز تقديمها على الدفع المسلاة (وأصحهما) يجوز تقديمها على الدفع المسلم المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين وابن الصباغ والرافعي ومن لا يحصى من الأصحاب؛ وهو ظاهر نص الشافعي في الكفارة ، فانه قال في الكفارة من الاحتجاب؛ وهو ظاهر نص الشافعي في الكفارة ، فانه قال في الكفارة والزكاة سواء ، قالوا ومن قال بالأول تأول على من نوى قبل الدفع واستصحب النية اليه ، وذكر المتولى تأويلا آخر أنه أراد المكفر بالمسوم ، والتأويلان ضعيفان والصواب اجراء النص على ظاهره ، قال أصحابنا والوجهان يجسريان في الكفارة ، قال المتولى وآخرون : صورة المسألة والوجهان يجسريان في الكفارة ، قال المتولى وآخرون : صورة المسألة أن ينوى حين يزن قدر الزكاة ويعزله ولا ينوى عند الدفع ، وأشار الى هذا التصوير المساوردي والبغوى .

(الرابعة) قال أصحابنا: لا يشترط تعيين المال المزكى في النية ، فأو ملك مائتى درهم حاضرة ومائتى درهم غائبة ، فأخرج عشرة دراهم بنية زكاة ماله أحسزأه بلا تعييسن ، وكذا لو ملك أربعيسن شاة وخمسة أبعرة فأخرج شاتين بنية السزكاة أجسزة مطلقا تعييسن ، ولو أخرج بلا تعييسن خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بأن تلف أحسد المالين أو تلف أحسدهما بعسد الاخراج فله جعل الزكاة عن الباقى ، ولو عين مالا لم ينصرف الى غيره ، فإذا فله جعل الزكاة عن الباقى ، ولو عين مالا لم ينصرف الى غيره ، فإذا نوى بالخمسة أحدهما بعينه فبان تالفا لا يجزئه عن الآخر ولو قال هذه الخمسة عن أحدهما فبان أحدهما تالفا والآخر سالما أجزأه عن السالم لانه لو أطلق النية وقع عن السالم فلا يضره التقييد به ، وان قال أن كان العائب سالما فهذا عن زكاته والا فهو عن الحاضر وكان العائب تالفا فقد قطع المصنف والأصحاب بأنه يجزىء عن الحاضر وهو الصحاب ، وكذا نقله المام الحرمين والرافعى عن الجمهور ،

قالوا: ولا يضر هذا التردد لأن التعيين ليس بشرط حتى لو قال هذا عن الحاضر أو عن الغائب أجزأه وعليه خصية أخرى أن كانا سالين

بخلاف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت أن كأن الوقت دخل والأ فعن الفائنة لا يجزئه بالاتفاق لان التعيين شرط فى الصلاة ، وحكوا عن صاحب التقسريب ترددا فى اجزائه عن الحاضر مع اتفاقهم على اجزائه عن العائب أن كان باقيا • والصواب الجزم باجزائه أيضا عن الحاضر أن كان الغائب تالفا • ولو قال : هذه عن العائب أن كان باقيا والا فعن الحاضر أو هي صدقة ، فإن كان الغائب سالما أجزأه عنه بلا خلاف ، وإن كان العائب تالفا لم يقع عن الحاضر كما قال الشافعى والمصنف والأصحاب •

واتفقوا على أنه لو قال أن كأن هائي العائب سالما فهذا عن زكاته أو نافلة ، فكان سالما لم يجزئه لانه لم يخنص القصد للفرض ، وان قال أن كان مالى المائب سالما فهذا عن زكاته ، والا فهو تطوع فكان سالما اجزأه عنه بلا خلاف ، صرح به المصنف والأصحاب لأنه احتص النية للفرض ، ولأنه لو أطلق النيه لحان هذا مقتضاه غلايضر التقييد به ، وكذا لو قال: هذا عن زكاة مالى العائب فان كان تالفا فهو صدقه تطوع فكان سالما أجزأه عنه بالاتفاق لما ذكرنا • قال أصحابنا: وفي هالين الصورتين لو بان العائب تالفا لا يجوز له الاسترداد • قالوا : وكذا لو اقتصر على قوله زكاة الغائب غبان تالفا لا يجهوز له الاسترداد الا اذا صرح ٠ فقال : هذا عن زكاة العائب • فان كان تالفا استرددته • وأما اذا احرج الخمسة وقال أن كان مورثى مات وورثت ماله فهذه زكاته فبأن أنه مات وورثه فلا تحسب الخمسة عن زكاته بلا خلاف • صرح به المسف وجميع الأصحاب • قالوا: لأنه لم يبن على أصل • فأن الأصل عدم آلارث بخلاف مسألة المال العائب لأن الأصل بقاؤه فاعتضد التردد في النية بأصل البقاء • ونظيره من قال في آخــر رمضان أصوم عُدا ان كان من رمضان فبان منه يجزئه • واو قال ذلك في أوله لم يجزئه لما ذكرناه في مسألتي زكاة العائب والارث ، قال صاحب البيان وغيره : وكذا لو جزم الوارث فقال: هذا زكاة ما ورثته عن مورثى وهو لا يعلم موته فلا يجزئه بالاتفاق أيضا •

قال أصحابنا: والفرق بين هذا وبين ما لو باع مال أبيه ظانا حياته فبان ميتا فانه يصح على الأصح لأن البيع لا يفتقدر الى نية بخلاف الزكاة • أما اذا قال هذا عن مالى الغائب ان كان باقيا واقتصر على هذا القدر فكان ياقيا أجزأه عنه ، وأن كان تألفا فليس له صرف المخرج الى زكاة الحاضر على الذهب وبه قطع القاضى أبو الطيب في المجرد وآخرون ، وفيه وجه ضعيف حكاه الرافعي أن له صرفه الى الحاضر ، والله أعلم ،

(فان قيل) تصح هذه الصور على مذهب الشافعي وهو لا يجوز نقل الزكاة فكيف تصحح عن الغائب ؟ قال أصحابنا : يتصدور اذا جوزنا نقل الزكاة على أحد القولين ، وتتصور بالاتفاق اذا كان غائبا عن مجلسه ، ونكنه معه في البلد لا في بلد آخر ، وتتصور فيمن هو في سفينة أو برية ومعه مال ، وله مال آخر في أقرب البلاد اليه ، فموضع تفريق المالين واحد ، والله أعلم ،

(الخامسة) اذا وكل في اخسراج الزكاة فان نوى الموكل عند الدفع الى الوكيل ونوى الوكيل عند الصرف الى الأصناف ، أو عند الصرف الى الأمام أو الساعى أجزأه بلا خلاف ، وهو الأكمل ، وان لم ينويا أو نوى الوكيل دون الموكل لم يجزئه بالاتفاق ، وان نوى الموكل عند الدفع الى الوكيل دون الوكيل فطريقان حكاهما المصنف والأصحاب ، (أحدهما) القطع بالاجزاء ، لأن المكلف بالزكاة هو المسالك وقد نوى (وأصحهما) فيه وجهان بناء على تقديم النية غلى التفريق ، ان جوزنا أجزأ هذا والا فلا ، والمذهب الاجزاء ، ولو وكله وفوض اليه النية ونوى الوكيل ، قال اهام الحرمين والفزالي : أجزأه بلا خلاف ، ولو دفع الى الوكيل بلا نية ودفع الوكيل ولم ينو ، لكن نوى الموكل حال دفع الى الوكيل بلا نية ودفع الوكيل ولم ينو ، لكن نية الموكل الم تالصرف الى المستحق ، فأشبه تفريقه بنفسه ، ولو دفع الى الوكيل الى الأصناف فقد حضر الى الوكيل بلا نية ، ثم نوى قبل صرف الوكيل الى الأصناف فقد حضر النية على البيان بالاجزاء ويحتمل أنه فرعه على الأصح ، وهو تقدم النية على الدفع ، والله أعلم ،

فان قيل قلتم هنا : ان النائب لو نوى وحده لا يجزى بلا خلاف ، ولو نوى الموكل وحده أجزأ على الذهب وفى الحج عكسه يشترط نية النائب ، وهو الأجير ولا تشترط نية المستأجر ولا تنفع (فالجواب)

ما أجاب به المتولى وغيره أن الفرض فى الحج يقع بفعل الوكيل ، فاشترط قصده الأداء عن المستأجر ، لينصرف الفعل اليه ، وأما هنا فالفرض يقع بمال الموكل ، فاكتفى بنيته ، قالوا : ونظير الحج أن يقول الموكل أد زكاة مالى من مالك ، فيشترط نية الوكيل ، والله أعلم ،

(السادسة) ولى الصبى والمجنون والسفيه يلزمه اخسراج زكاة أموالهم ويلزمه النية بالاتفاق ، فلو دفع بلا نية لم يقسع زكاة ويدخل ف خسمانه ، وعليه استرداده فان تعسدر فعليه ضمانه من مال نفسه لتفريطه ، صرح به ابن كج والرافعى وغيرهما وهو ظاهر .

(السابعة) اذا تولى السلطان قسم زكاة انسان ، غان كان المالك دفعها طوعا ونوى عند الدفع كفاه وأجزأه ولا يشترط نية السلطان عند الدفع الى الأصناف بلا خلاف ، لأنه نائبهم فى القبض ، غان لم ينو المالك ونوى السلطان أو لم ينو أيضا هوجهان مشهوران حكاهما المصنف والأصحاب . (أحدهما) يجزئه ، قال المصنف والأصحاب : وهو ظاهر النص فى المختصر وبه قطع جماعة من العراقيين منهم المحاملي والقاضى أبو الطيب فى المجرد وصححه الماوردى : لأن الاهام لا يدفع اليه الا الفرض فاكتفى بهذا الظاهر عن النية ، (والثاني) لا يجزئه لأنه لم ينو ، والنية واجبة بالاتفاق ، ولأن الاهام انها يقبض نيابة عن المساكين ، ولو دفع المالك الى المساكين بلا نية لم يجرزئه فكذا اذا دفع الى نائبهم ، وهذا هو الأصح صححه المصنف هنا وفى فكذا اذا دفع الى نائبهم ، وهذا هو الأصح صححه المصنف هنا وفى والتنبيه وشيخه القاضى أبو الطيب والبندنيجي والبغوى وآخرون ،

قال الرافعى فى الشرح: هذا هو الأصح عند جمهور المتأخرين ، وتأولوا نص الثنافعى فى المختصر ، على أن المواد به المعتنع من دفع الزكاة فيجزئه اذا أخذها الامام لكن نص الثنافعى فى الأم أنه يجزئه اذا أخذها الامام ، وأن لم ينو المالك طائعا كان أو مكرها ، قلت : وهذا النص يمكن تأويله أيضا على أن المراد يجزئه فى الظاهر فلا يطالب بالزكاة مرة أخرى ، وأما فى الباطن فمسكوت عنه وقد قام دليك على أنه لا يجزئه فى الباطن ، وهو ما ذكرناه ،

هذا كله اذا دفع رب المال الى الامام باختياره • فأما إذا امتنع فأخذها منه الامام قهرا — فأن نوى رب المال حال الأخذ — أجزاه ظاهرا وباطنا وأن لم ينو الامام ، وهذا لا خلاف فيه ، كما سبق في حال الاختيار •

وان لم ينو رب المسال نظر ان نوى الامام أجزأه فى الظاهر فلا يطالب ثانيا وهل يجزئه باطنا ؟ فيه وجهان مشهوران فى طريقة الخراسانيين (أصحهما) يجزئه وهو ظاهر كلام المصنف وجمهور العراقيين و وتقوم نية الامام مقام نيته المضرورة كما تقوم نية ولى الصبى والمجنون والسفيه مقام نيته المضرورة وان لم ينو الامام أيضا لم يسقط القرض فى الباطن قطعا وهل يسقط فى الظاهر ؟ فيه وجهان مشهوران أيضا (الاصح) لا يسقط و هكذا ذكره البعوى و آخرون (وأما) وجوب النية على الامام فالمذهب وجوبها عليه وأنها نقوم مقام نية المسالك وأن الامام اذا لم ينو عصى و هكذا قال هذا كله القفال فى شرحه التلخيص والرافعي و آخرون و وقال امام الحرمين والمغزالي : ان قلنا : لا تسقط الزكاة عن الممتنع فى الباطن لم تجب النية على الامام و والا فوجهان (أحدهما) تجب كالولى (والثانى) النية على الامام و والا فوجهان (أحدهما) تجب كالولى (والثانى)

(الثامنة) لو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة لم تسقط عنه الزكاة بلا خلاف كما لو وهبه أو أتلفه وكما لو كان عليه صلاة فرض فصلى مائة صلاة نافلة لا يجزئه بلا خلاف ، هذا مذهبنا ، وقال أصحاب أبى حنيفة : يجرزئه ، ولو تصدق ببعضه لم يجرزئه أيضا عن الزكاة وبه قال أبو يوسف ، وقال محمد : يجزئه عن زكاة ذلك البعض ، ولو أخرج خمسة دراهم ونوى بها الفرض والتطوع لم يجزئه عن الزكاة وكانت تطوعا ، وبه قال محمد وقال أبو يوسف : تجزئه عن الزكاة ، دليلنا أنه لم تمحض للفرض فلم تصح عنه كالصلاة ، والله أعلم ،

وف كتاب الزيادات لأبى عاصم أنه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه تطوعا ثم نوى به الفرض ثم غرقها الوكيل وقع عن الفرض اذا كان القابض مستحقا •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب صرف جميع الصدقات الى ثمانية أصناف ، وهم الفقراء والمساكين والعاملون عليها ، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون ، وفي سبيل الله وابن السبيل ، وقال المزنى وأبو حفص البابشامى : يصرف خمس الركاز الى من يصرف اليه خمس الفيء والفنيمة لأنه حق مقدر بالخمس ، فأشبه خمس الفيء والفنيمة ، وقال أبو سسعيد الاصطخرى : تصرف زكاة الفطر الى ثلاثة من الفقراء لأته قدر قليل ، فاذا قسم على ثمانية أصناف لم يقع ما يدفع الى كل وأحد منهم موقعا من الكفاية ، والمذهب الأول ، والدليل عليه قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وأبن السبيل »(ا) فأضاف جميع الصدقات اليهم بلام التعليك ، وأشرك بينهم بواو التشريك ، فعل على أنه معلوك الهم مشترك بينهم)

(الشرح) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله: ان كان مفرق الزكاة هو المالك أو وكيله سقط نصيب العامل ووجب صرفها الى الأصناف السبعة الباقين ان وجدوا ، والا فالموجود منهم ولا يجوز ترك صنف منهم مع وجوده ، فان تركه ضمن نصيبه ، وهذا لا خلاف فيه الا ما سيأتى ان شاء الله تعالى فى المؤلفة من الخلاف ، وبمذهبنا فى استيعاب الأصناف قال عكرمة وعمر بن عبد العزيز والزهرى وداود ، وقال الحسن البصرى وعطاء وسعيد بن جبيسر والضحاك والشعبى والثورى ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد : له صرفها الى صنف واحد ، قال ابن المنذر وغيره : وروى هذا عن حذيفة وابن عباس ، قال أبو حنيفة : وله صرفها الى شخص واحد من أحد الأصناف ، قال مالك : ويصرفها الى أمسهم حاجة ، وقال ابراهيم النخمى : ان كانت قليلة جاز صرفها الى صنف ، والا وجب استيعاب الأصناف ، وحمل أبو حنيفة وموافقوه الآية الكريمة على التخيير فى هذه الأصناف ، قالوا : ومعناها لا يجوز صرفها الى غير هذه الأصناف وهو فيهم مخير ،

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف ، وقد أجمعوا على أنه لو قال : هذه الدنانير لزيد وعمرو وبكر قسمت بينهم فكذا هنا ٠

⁽١) التوبة : ٦٠ ٠

(وأما) خمس الركاز فالمشهور وجوب صرفه فى مصرف باقى الزكوات ، وقال المزنى وأبو حفص : يصرف مصرف خمس الفىء والغنيمة ، وبه قال أبو حنيفة وسبق بيانه فى باب زكاة المعدن .

(وأما) زكاة الفطر فمذهب الشافعي وجمهور أصحابه وجوب صرفها الى الأصناف كلهم كباقى الزكوات ، وقال الاصطخرى : يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء ودليلهما في الكتاب ، واختلف أصحابنا ف تحقيق مذهب الاصطخرى فقال الصنف: تصرف الى ثلاثة من الفقراء واتفق أصحابنا على أن الاصطخرى بجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء ، أو من المساكين واختلفوا في جواز الصرف عنده الى ثلاثة من صنف غير الفقراء والمساكين ، فحكى عنه الجمهور جواز صرفها الى ثلاثة من أى صنف كان ، ممن صرح بهذا عنه الماوردي والقاضي أبو الطيب والسرخسي وصاحب البيان وآخرون • وقال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد(١) والمتولى بأنه لا يسقط الفرض عنده بالدفع الى ثلاثة من غير الفقراء والمساكين • قال السرخسي : جوز الاصطخرى صرفها الى ثلاثة أنفس من صنف أو من أصناف مختلفة ، قال : وشرط الاصطخرى في الاقتصار على ثلاثة أن يفرقها المزكى بنفسه • قال فان دفعها آلي الامام أو الساعي لزم الامام والساعي تعميم الأصناف ، لأنها تكثر في يده فلا يتعدر التعميم ، وشرط مالك صرفها الى ثلاثة من الفقـراء خاصة ، هـذا كلام السرخسي • واختار الروياني في الحلية قول الاصطخري ، وحكى عن جماعة من أصحابنا اختياره قال الرافعي : ورأيت بخط الفقيه أبي بكر بن بدران أنه سمع أبا اسحاق الشير ازى يقول في اختياره ورأيه أنه يجوز صرف زكاة الفطر الى شخص واحد والشهور في الذهب وجوب استيعاب الأصناف ، ورد أصحابنا مذهب الاصطخرى • وقوله : انها قليلة بأنه يمكنه جمعها مع زكاة غيره فتكثر ، قالوا : وينتقض قوله أيضا بمن لزمه جازء من حيوان بأن تلف معظم النصاب بعد الحسول وقبل التمكن وكذا لو لزمه نصف دينار عن عشرين مثقالا ، فانه يلزمه صرفه الى الأصناف ووافق عليه الاصطفري • والله أعلم •

⁽١) في نسخة الحداد (بصرفها عنده الى ثلاثة من الفقراء دون فيرهم) وطرح المتولى •

هذا كله اذا غرق الزكاة رب المال أو وكيله ، غاما اذا غرق الامام أو الساعى غيلزمه صرف الفطرة وزكاة الأموال الى الأصناف الموجودين ، ولا يجوز ترك صنف منهم بلا خلاف ، لكن يجوز أن يصرف زكاة رجل واحد الى شخص واحد • وزكاة شخصين أو أكثر الى شخص واحد بشرط أن لا يترك صنفا ، ولا يرجح صنفا على صنف وسنوضحه غيما بعد أن شاء الله تعالى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان كان الذي يفرق الزكاة هو الامام قسمها على ثمانية أسهم (سهم) للمامل ، وهو أول ما يبتدىء به ، لأنه ياخذه على وجه العوض ، وغيره يأخذه على [وجه] المواساة ، غاذا كان السهم قدر أجرته دفعه البه ، وأن كأن أكثر من أجرته رد الفضل على الأصناف ، وقسمه على سهامهم ، وأن كأن أقل من أجسرته تمم ، ومن أين يتمم ؟ قال الشافعي : يتمم من سهم الصالح ، ولو قيل يتمم من هق سائر الأصناف لم يكن به بأس ، فمن أصحابنا من قال : فيه قولان (أحدهما) يتمم من حق سائر الاصناف ، لانه يعمل لهم ، فكانت أجرته عليهم (والثاني) يتمم من سهم المسالح ، لأن الله تعالى جعل لكل صنف سهما ، فلو قسمنا ذلك على الأصناف ، ونقصنا حقهم فضلنا العامل عليهم ، ومن أصحابنا من قال: الامام بالخيار ، أن شأء تممه من سهم المسالح ، وان شاء من سهامهم ، لأنه يشبه الحاكم ، لأنه يستوفى به حق الفيسر على وجه الأمانة ، ويشبه الأجير(١) فخير بين حقيهما ، ومنهم من قال : ان كان [قد] بدأ بنصيبه فوجده ينقص تمم من سهامهم ، وان كان بدأ بسهام الأصناف فاعطاهم ثم وجد منهم العامل ينقص تممه من سهم المصالح ، لانه يشق عليه استرجاع ما دفع اليهم ، ومنهم من قال : ان فضل عن قدر حاجة الاصناف شيء تمم من الفضل ، قان لم يفضل عنهم شيء تمم من سهم المصالح ، والصحيح هو الطريق الأول ، ويعطى الحاشر والعريف من سهم العامل ، لانهم من جملة العمال ، وفي أجسرة الكيال وجهان ، قال أبو على أبن أبي هريرة : هي على رب المال لانها تجب للايفاء ، والايفاء حق على رب المال ، فكانت أجرته عليه ، وقال

⁽١) في بعض النسخ (الوكيل) بدل (الأجير) (ط) ٠

أبو اسحاق: تكون من الصدقة لأنا لو أوجبنا ذلك على رب المال زدنا على الفرض الذي وجب عليه في الزكاة) •

(الشرح) قال أصحابنا : اذا أراد الامام قسم الزكاة ، فان لم يكن ثم عامل بأن دفعها اليه أرباب الأموال فرقها على باقى الأصناف ، وسقط نصيب العامل ، ووجب صرف جميعها الى الباقين من الأصناف ، كما لو فقد صنف آخر ، وأن كان هناك عامل بدأ الأمام بنصيب العامل ، الما ذكره الصنف ، وهذه البداءة مستحبة ليست بواجبة بلا خلاف . قال أصحابنا : وينبغى للامام والساعى اذا فوض اليه تفريق الزكوات أن يعتنى بضبط المستحقين ، ومعرفة أعدادهم ، وقدر حاجاتهم واستحقاقهم ، بحيث يقع الفراغ من جميع الزكوات بعد معرفة ذلك أو معه ، ليتعجل وصول حقوقهم اليهم ، وليأمن من هلاك السال عنده • قال أصحابنا: ويستحق العامل قدر أجرة عمله قل أم كثر ، وهذا متفق عليه فإن كان نصيبه من الزكاة قدر أجرته فقط أخذه • وان كان أكثر من أجرته أخذ أجرته والباقي للأصناف بلا خلاف ، لأن الزكاة منحصرة في الأصلناف ، فاذا لم يبق العامل فيها حق تعين الباقي للأصناف ، وأن كأن أقل من أجرته وجب اتمام أجرته بلا خلاف ، ومن أين يتمم ؟ فيه هذه الطرق الأربعة التي ذكرها المصنف (الصحيح) منها عند المصنف والأصحاب أنها على قولين (أصحهما) يتمم من سهام بقية الأصناف وهذا الخلاف انما هو في جواز التتميم من سهام بقية الأصناف .

(وأما) بيت المسال فيجوز التتميم منه بلا خلاف ، بل قال أصحابنا لو رأى الامام أن يجعل أحسرة العامل كلها من بيت المسال ويقسم جميع الزكوات على بقية الأصناف جاز ، لأن بيت المسال لمصالح المسلمين ، وهذا من المصالح • صرح بهذا كله صاحب الشامل و آخرون ، ونقسل الرافعي اتفاق الأصحاب عليه • والله أعلم •

قال أصحابنا : ويعطى الحاشر والعريف والحاسب والكاتب والجابى والقسام وحافظ السال من سهم العامل ، لأنهم من العمال ، ومعناه

أنهم يعطون من السهم المسمى باسم العامل ، وهو ثمن الزكاة لأنهم يزاحمون العامل في أجرة مثله ، قال أصحابنا : والحاشر هو الذي يجمع أرباب الأموال ، والعريف هو كالنقيب للقبيلة ، وهو الذي يعرف الساعي أهل الصدقات اذا لم يعرفهم : قال أصحابنا : ولا حق في الزكاة السلطان ، ولا لوالى الاقليم ولا للقاضى ، بل رزقهم اذا لم يتطـوعوا من بيت المال في خمس الخمس المرصد للمصالح ، لأن عملهم عام فى مصالح جميع المسلمين ، بخلاف عامل الزكاة ، قال أصحابنا : واذأ لم تقسم الكفاية بعامل واحد أو كاتب واحد أو حاسب أو حاشر ونحوه زيد في العدد بقدر الماجة ، وفي أجرة الكيال والوزان وعاد الغنم وجهان مسهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأصحاب أنها على رب المال ، وهذا الخلاف في الكيال والوزان والعاد الذي يميز نصيب الأصناف [من نصيب رب المال ، فأما الذي يميز بين الأصناف] فأجرته من سهم العامل بلا خلاف ، وممن نقل الاتفاق عليه صاحب البيان ، قال : ومؤنة احضار الماشية ليعدها العامل تجب على رب المال ، لأنها للتمكين من الاستيفاء ، قال : وأجرة حافظ الزكاة وناقلها والبيت الذى تحفظ فيه الزكاة على أهل السهمان ومعناه أنها تؤخد من جملة مال الزكاة قال : ويجوز أن يكون الحافظ والناقل هاشمها ومطلبيا بلا خلاف ، لأنه أجير محض ، وذكر صاحب الستظهري في أجــرة راعي أموال الزكاة بعد قبضها وحافظها وجهين (أصحهما) وبه قطع صاحب العدة تجب في جملة الزكاة (والثاني) تجب في سهم العامل خاصة • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم للفقــراء ، والفقير هو الذي لا يجد ما يقع موقما من كفايته فيدفع اليه ما تزول به هاجته من اداة يعمل بها(١) ان كان فيه قــوة ، أو بضاعة يتجــر فيها هتى لو اهتاج الى مال كثير للبضاعة التي

⁽١) أفتيت بهذا لبنك قيصل الاسلامى فقلت : يجوز أن يعطى البنك لأصحاب الحرف كالنجارين والسباكين والخراطين آلات تعينهم في عملهم ورزقهم ولعلهم يصيبون من الكسب ما يجعلهم مؤدين للزكاة اذا اغتنوا بعد تليل أن شاء الله (ط) ٠

تصلح له ، ويحسن التجارة غيه وجب أن يدغع اليه ، وان عرف لرجل مال وادعى أنه المتقر لم يقبل منه الا ببينة ، لأنه ثبت غناه غلا تقبل دعوى المقدر الا ببينة ، كما لو وجب عليه دين آدمى وعرف له مال غادعى الاعسار ، غان كان قويا وادعى أنه لا كسب له أعطى ، لا روى عبيد الله بن عبد الله بن المخيار « أن رجلين سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحقة غصعد بصره اليهما وصوب ثم قال : أعطيكما بعد أن أعلمكما أنه لا حظ فيها لفنى ولا قوى مكتسب » وهل يحلف ؟ بعد أن أعلمكما أنه لا حظ فيها للنبى صلى الله عليه وسلم لم يحلف فيه وجهان (أحدهما) لا يحلف لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يحلف الرجلين (الثانى) يحلف ، لأن الظاهر أنه يقدر على الكسب مع القوة) ،

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما باسانيد صحيحة عن عبيد الله بن عدى بن الخيار قال : « اخبرني رجلان أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فسألاه منها ، فرفع فينا البصر وخفضه فرآنا جادين فقال: ان شئتما أعطيتكما ولا حظّ غيها لغنى ولا لقوى مكتسب » هذا لفظ اسناد الحديث ومتنه في كتاب السنن وقوله (جلدين) بفتح الجيم أي قويين • ووقع في أكثر نسخ المهذب عبيد الله بن عبد الله بن الخيار ، ووقع في بعضها عبيد الله بن عدى بن الخيار • وهذا الثاني هو الصواب ، والأول غلط صريح وهو عبيد الله بن عدى بن الخيار . بكسر الخياء المعجمة وبعدها ياء مثناة من تحت ، ابن نوفل بن عبد مناف بن قصى وهذا لا خلاف فيه بين العلماء من جميع الطوائف . وكذا هذا في سنن أبى داود والنسسائي والبيهقي وغيرهما من كتب الحديث • وينكر على المصنف فيه شيء آخر وهو أنه قال : عن عبيد الله أن رجلين سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبيد الله تابعي فجعل الحديث مرسلا وهو غلط ، بل الحديث متصل عن عبيد الله عن الرجلين كما ذكرناه . وهكذا هو في جميع كتب الحديث ، والرجلان صحابيان لا يضر جهالة عينهما ، لأن الصحابة كلهم عدول .

وقوله (صعد بصره) هو بتشديد العين ، أى رفعه ، وقوله (وصوبه) أى خفضه ، وقوله فى أول الفصل (من أداة يعمل بها) هى بفتح الهمزة وبدال مهملة ، وهى الآلة ،

(أما الأحكام) غفيه مسائل:

(احداها) في حقيقة الفقير الذي يستحق سهما في الزكاة وقال الشافعي والأصحاب هو الذي لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب ، وشرحه الأصحاب فقالوا : هو من لا مال له ولا كسب أصلا أو له ما لا يقع موقعا من كفايته ، فأن لم يملك الا شيئا يسيرا بالنسبة الى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعا من الكفاية و قال البعوى وآخرون : ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته أليه و قال الرافعي : ولم يتعرضوا لعبده الذي يحتاج اليه للخدمة ، وهو في سائر الأصول ملحق بالمسكن (قلت) قد صرح ابن كج في كتابه التجريد بأن العبد الذي يحتاج اليه للخدمة ، التجريد بأن العبد الذي يحتاج اليه كثيابه و يضعان أخذه الزكاة لأنهما مما يحتاج اليه كثيابه ،

قال الرافعى: ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال القدر الذى يؤدى به الدين لا حكم لوجوده ولا يمنع الاستحقاق من سهم الفقراء ، كما لا اعتبار به فى وجوب نفقة القريب ، قال : وفى فتاوى البغوى : أنه لا يعطى سهم الفقراء حتى يصرف ما عنده الى الدين(١) ، قال البغوى : يجوز أخذ الزكاة لن ماله على مسافة القصر الى أن يصل ماله ، قال : يجوز أخذ الزكاة لن ماله على مسافة القصر الى أن يصل ماله ، قال : ولو كان له دين مؤجل فله أخذ كفايته الى حلول الأجل ، قال الرافعى : وقد يتردد الناظر فى اشتراطه مسافة القصر ، وأما الكسب فقال أصحابنا : يشترط فى استحقاقه سهم الفقراء أن لا يكون له كسب يقع موقعا من كفايته كما ذكرنا فى المال ، ولا يشترط العجز عن أصل الكسب ، قالوا : والمعتبر كسب يليق بحاله ومروعته ، وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم ، قالوا : ولو قدر على كسب يليق بحاله الا أنه مشتغل بتحصيل بعض العلوم الشرعية بحيث لو أقبل على الكسب كفاية ، لانقطع عن التحصيل حلت له الزكاة لأن تحصيل العلم فرض كفاية ، (وأما) من لا يتأتى منه التحصيل فلا تحل له الزكاة اذا قدر على

الكسب، وأن كان مقيما بالمدرسة ، هذا الذي ذكرناه هو الصحيح المشهور

(١) الدين : بفتح الدال مع التشديد ٦

وذكر الدارمى فى المستغل بتحصيل العلم ثلاثة أوجه • (أحدها) يستحق وان قدر على الكسب • (والثانى) لا • (والثالث) ان كان نجيبا يرجى تفقه ونفع المسلمين به استحق والا فلا ، ذكرها الدارمى فى باب صدقة التطوع وأما من أقبل على نوافل العبادات والكسب يمنعه منها ، أو من استغراق الوقت بها فلا تحل له الزكاة بالاتفاق ، لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه ، بخلاف المستغل بالعلم • قال أصحابنا : واذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز •

(فسرع) هل يشترط فى الفقير الزمانة والتعفف عن السؤال الفيه طريقان الذهب لا يشترط ، وبه قطع الجمهور من العراقيين وغيرهم (والثانى) حكام الخراسانيون فيه قولان (أصحهما) لا يشترط (والثانى) يشترط ، قالوا الجديد لا يشترط ، والقديم يشترط ، وتأول العراقيون وغيرهم القديم .

(فرع) قال أصحابنا : والمعتبر فى قولنا يقع موقعا من كفايته المطعم والملبس والسكن وسائر ما لابد له منه على ما يليق بحاله بغير اسراف ولا اقتار أنفس الشخص ولن هو فى نفقته .

(فسرع) الكفى بنفقة أبيه أو غيره ممن يلزمه نفقته ، والفقيرة التى لها زوج غنى ينفق عليها هل يعطيان من سهم الفقراء ؟ فيه خلاف منتشر ذكره جماعة منهم اهام الحرمين ، ولخصه الرافعى فقال : هو مبنى على مسألة ، وهى لو وقف على فقراء أقاربه أو أوصى لهم فكانا فى أقاربه هل يستحقان سهما فى الوقف والوصية ؟ فيه أربعة أوجه فكانا فى أقاربه هل يستحقان قاله الشيخ أبو زيد والخضرى وصححه الشيخ أبو على السنجى وغيره (والثانى) يستحقان قاله ابن الحداد (والثالث) بستحق القريب دون الزوجة ، لأنها تستحق عوضا يثبت فى ذمة الزوج ويستقر ، قاله الأودنى ، (والرابع) عكسه ، والفرق أن القريب يلزمه والزوجة ليس لها الا مقدر ، وربما لا يكفيها ،

قال: فأما مسألة الزكاة _ فان قلنا _ لا حق لهما في الوقف والوصية فالزكاة أولى ، والا فوجهان (الأصح) يعطيان كالوقف والوصية

(والثانى) لا و وبه قال ابن الحداد ، والفرق أن الاستحقاق فى الوقف باسم المعسر ، ولا يزول اسم الفقسر بقيام عيره بآمره و وى الزخاة بالحاجه ولا حاجه مع توجه النفقة ، فاشبه من يحتسب كل يوم خفايته ، فانه لا يجوز له الاخذ من الزكاة ، وان كان معدودا من الفقسراء ، والخلاف فى القريب اذا أعطاه غير من تلزمه نفقته من سهم الفقراء ، أو المساكين ، ويجوز له أن يعطيه من غيرهما بلا خلاف و وأما المنفق فلا يجوز له أن يعطيه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف لأنه مستعن بنفقته ، ولأنه يدفع عن نفسه النفقة وله أن يعطيه من سهم النفقة الما أن يعطيه من سهم المؤلفة الا أن يكون فقيرا ، فلا يجوز أن يعطيه لئلا يسقط النفقه عن نفسه ، ويجوز أن يعطيه من سهم عن نفسه ، ويجوز أن يعطيه من سهم عن نفسه ، ويجوز أن يعطيه من سهم ابن السبيل مؤنة السفر دون عن نفسه ، ويجوز أن يعطيه من سهم ابن السبيل مؤنة السفر دون القرابة

(وأما) في مسألة الزوجة فالوجهان جاريان في الزوج كغيره ، لأنه بالصرف اليها لا يدفع عن نفسه النفقة ، بل نفقتها عوض لازم سواء كانت غنية أو فقيرة فصار كمن استأجر فقيدرا ، فان له دفع الزكاة اليه مع الأجرة ، وقطع العراقيون بأنه ليس له الدفع اليها ، فان خلنا : لا يجوز الدفع اليها ، فلو كانت ناشزة فوجهان (آحدهما) وهو الذي ذكره البعوى يجوز اعطاؤها لأنه لا نفقة لها (وأصحهما) لا يجوز ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والأكثرون ، لأنها قادرة على النفقة بترك النشوز ، فأشبهت القادر على الكسب ، وللزوج أن يعطيها من سهم المكاتب والغارم بلا خلاف ، ومن سهم المؤلفة على الأصح ، وهو ضعيف ، وقال الشيخ أبو حامد : لا تكون المرأة من المؤلفة ، وهو ضعيف ،

قال أصحابنا: ولا تكون المسرأة عاملة ولا غازية • وأما سهم ابن السبيل فان سافرت مع الزوج لم تعط منه سواء سافرت باذنه أو بعير اذنه لأن نفقتها عليه فى الحالين لأنها فى قبضته ولا تعطى مؤنة السفر ان سافرت معه بغير اذنه لأنها عاصية ، وان سافرت وحدها سفان كان باذنه سافرت مهم ابن السبيل ،

وان لم نوجبها أعطيت جميع كفايتها ، وان سافرت وحدها بعير أذنه لم تعط لأنها عاصية ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : ويجوز أن تعطى هذه من سهم الفقراء والمساكين بخلاف الناشزة لأنها تقدر على العود الى طاعته والمسافرة لا تقسدر ، فان تركت سفرها وعزمت على انعود اليه أعطيت من سهم ابن السبيل لخروجها عن المعصية ، هذا آخر ما نقله الرافعى ، والله أعلم ،

قال أصحابنا: ولو كانت الزوجة ذات مال فلها صرف زكاتها الى الزوج اذا كان بصفة الاستحقاق ، سواء صرفت من سهم الفقسراء والمساكين أو نحوهم ، لأنه لا يلزمها نفقته فهو كالأجنبى وكالأخ وغيره من الأقارب الذين لا تجب نفقتهم ودفعها الى الزوج أفضل من الأجنبى كما سنوضحه فى أواخر الباب أن شاء الله .

(فسرع) اذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو قفيسر أو مسكين ، فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه ، ذكره أبو العباس الجرجاني في التحرير والشيخ نصر المقدسي وآخرون •

(فرع) قال العزالى في الاحياء: لو كان له كتب فقه لم تخرجه عن المسكنة - يعنى والفقر - قال: فلا يلزمه زكاة الفطر ، وحكم كتابه حكم أثاث البيت ، لأنه محتاج اليه ، قال لكن ينبعى أن يحتاط في فهم الحاجة الى الكتاب ، فالكتاب يحتاج اليه لثلاثة أغراض: التعليم والتفرج بالمطالعة والاستفادة ، فالتفرج لا يعد حاجة كاقتناء كتب الشعر والتواريخ ونحوهما مما لا ينفع في الآخرة ولا في الدنيا فهذا بباع في الكفارة وزكاة الفطر ويمنع اسم المسكنة • وأما حاجة التعليم فان كان للتكسب كالمؤدب والمدرس بأجرة فهذه آلته ، فلا تباع في الفطرة وكالة الخياط ، وأن كان يدرس لقيام فرض الكفاية لم تنبع • والتعلم من الكتاب كاحفاره كتاب طب ليعالج نفسه به ، أو كتاب وعظ فيو مستعن عن ليطالعه ويتعظ به ، فان كان في البلد طبيب أو واعظ فهو مستعن عن الكتاب وان لم يكن فهو محتاج ، ثم ربما لا يحتاج الى مطالعته الا بعد مدة • قال فينبغي أن يضبط ، فيقال مالا يحتاج اليه في السنة فهو

مستفن عنه ، فتقدر حاجة آثاث البيت وثياب البدن بالسنة فلا يباع ثياب الشتاء في الصيف ولا ثياب الصيف في الشستاء ، والكتب بالثياب آشبه ، وقد يكون له من كتاب نسختان فلا خاجة له الا الى احداهما ، فان قال احداهما أصح والأخرى أحسن ، قلنا اكتف بالأصح وبع الأحسن ، وإن كانا كتابين من علم واحد أحدهما مسسوط والاخر وجيز ، فإن كان مقصوده الاستفادة فليكتف بالبسسوط ، وأن كان قصده التدريس احتاج اليهما ، هذا آخر كلام الغزالي وهو حسن الا قوله في كتاب الوعظ أنه يكتفي بالواعظ فليس كما قال ، لأنه ليس كل أحد ينتفع بالواعظ كانتفاعه في خلوته ، وعلى حسب ارادته ، وقال أبو عاصم العبادي في كتابه الزيادات : لو كان له كتب علم وهو عالم جاز دفع سهم الفقراء اليه ، قال : ولا تباع كتبه في الدين ، والله أعلم ،

(فرع) سئل الغزالى عن القوى من أهل البيوتات الذين لم تجر عاداتهم بالتكسب بالبدن ، هل له أخذ الزكاة من سهم الفقراء والمساكين ؟ فقال : نعم • وهذا صحيح جاز على ما سبق أن المعتبر حرفة تليق به • والله أعلم •

(المسألة الثانية) في قدر المصروف الى الفقيد والمسكين، قال أصحابنا العراقيون وكثيرون من الخراسانيين: يعطيان ما يخرجهما من الحاجة الى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام • وهذا هو نص للشنافعى رحمه الله، واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الصحابي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لا تحل المسألة الا لأحد ثلاثة ، رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيبه قدواما من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقدول ثلاثة من ذوى الحجى من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة على يصيب قواما من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، أو قال سدادا من عيش ، فو قال سدادا من عيش ، فو هما بما سحتا » من عيش ، فما سواهنمن المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتا » رواه مسلم في صحيحه ، والقوام والسداد بكسر أولهما ، وهما بمعنى •

قال أصحابنا : فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المسالة حتى يصيب ما يسد حاجته فدل على ما ذكرناه • قالوا : وذكر الثلاثة في

انشهادة الاستظهار لا للاشتراط قال اصحابنا: فان كان عادته الاحتراف أعطى ما يشترى به حرفته أو الات حرفته ، قلت قيمة ذلك أم كثرت ، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفى بكفايته غالبا تقريبا ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص وقرب جماعة من أصحابنا ذلك فقالوا: من يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ، ومن حرفته بيع الجوهر يعطى عشرة الاف درهم مثلا اذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها و ومن كان تاجرا أو خبازا أو عظارا أو صرافا أعطى بنسبة ذلك ، ومن كان خياطا أو نجارا أو قصارا أو قصابا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشترى به الالات التي تصلح لمثله ، وان كان من أهل الصناع يعطى ما يشترى به ضيعة أو حصه في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام .

قال أصحابنا: فان لم يكن محترفا ولا يحسن صنعة أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده ولا يتقدر بكفاية سنة ، قال المتولى وغيره : يعطى ما يشترى به عقارا يستغل منه كفايته ، قال الرافعى : ومنهم من يشعر كلامه بأنه يعطى ما ينفق عينه في مدة حياته ، والصحيح بل الصواب هو الأول ، هذا الذي ذكرناه من اعطائه كفاية عمره هو المذهب الصحيح الذي قطع به العراقيون وكثيرون من الخراسانيين ، ونص عليه الشافعي وذكر البعوى والغزالي وغيرهما من الخراسانيين أنه يعطى كفاية سنة ولا يزاد ، لأن الزكاة تتكرر كل سنة فيحصل كفايته منها سنة سنة ، وبهذا قطع أبو العباس بن القاص في المفتاح ، والصحيح الأول وهو تخلية العمر ، قال الشيخ نصر المقدسي : هو قول عامة أصحابنا ، كفاية العمار ، قال الشيخ نصر المقدسي : هو قول عامة أصحابنا ، قال عامة المحابنا ، وقال صاحب البيان ، هو المنصوص وقول جمهور أصحابنا ،

(المسألة الثالثة) اذا عرف لرجل مال غادعى تلفه وأنه فقير أو مسكين ، لم يقبل منه الاببينة لما ذكره المصنف ، وهذا لا خلاف فيه ، وفي هذه البينة وصفتها كلام سيأتى ان شاء الله تعالى في فصل المكاتب ، قال الرافعى : ولم يفرقوا بين دعواه الهلاك بسبب خفى كالسرقة ، أو ظاهر كالحريق ، وان لم يعرف له مال وادعى الفقر

أو المسكنة قبل (١) قوله ولا يطالب ببينة بلا خلافه ، لأن الأصل في الانسان الفقير .

(المسألة الرابعة) اذا ادعى أنه لا كسب له ، غان كان ظاهره عدم الكسب كشيخ هرم أو شاب ضعيف البنية ونحوهما قبل () قوله بغير يمين بلا خلاف ، لأن الأصل والظاهر عدم الكسب ، وأن كان شابا قويا لم يكلف البينة بلا خلاف بل يقبل قوله ، وهل يحلف ؛ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يقبل قوله بلا يمين للحديث ، ولأن مبنى الزكاة على المسامحة والرفق ، فلا يكلف يمينا ، والقائل الآخسر يتأول الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم علم من حالهما عدم الكسب والقدرة ، وهذا تأويل ضعيف ، فأن آخسر المحديث يخالف هذا (فأن قلنا) يحلف فهل اليمين مستحبة أو شرط ؛ فيه وجهان ، فأن نكل ، فأن قلنا شرط لم يعط والا أعطى ، ولو قال : فيه وجهان ، فأن نكل ، فأن قلنا شرط لم يعط والا أعطى ، ولو قال : هذا نقلوه ، وهو ظاهر ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم للمساكين ، والمسكين هو الذي يقدد على ما يقع دوقتا من كفايته ، الا أنه لا يكفيه ، وقال أبو اسحاق : هو الذي لا يجد ما يقع موقعا من كفايته فهو الفقيد والأول اظهر ، لأن الله تعالى بدأ بالفقدراء ، والعرب لا تبدأ الا بالأهم فالأهم ، فدل على أن الفقير أهس حاجة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا » وكان صلى الله عليه وسلم « يتعوذ من الفقد » فدل على أن الفقد أشد ، ويدفع الى المسكين تمام الكفاية ، فان ادعى عيالا لم يقبل منه الا ببينة ، لأنه يدعى خلاف الظاهر) •

(الشرح) أما قوله أن النبى صلى ألله عليه وسلم كان يتعوذ من المقدر فهو ثابت في الصحيحين من رواية عائشة رضى الله عنها • وأما حديث « أحيني مسكينا وأمتنى مسكينا » فرواه الترمذي في جامعه في

⁽١) قبل: يضم القاف وكسر الباء ٠

ختاب الزهد ، والبيهة في سننه وغيرهما من رواية أنس رضي الله عنه وسناده ضعيف ورواه ابن ماجه في سننه في كتاب الزهد من رواية أبي سعيد الخدري رضى الله عنه واسناده أيضا ضعيف ، ورواه البيهة في أيضا من رواية عبادة بن الصامت ، قال البيهة في : قال اصحابنا : فقد استعاد صلى الله عليه وسلم من الفقر وسال المسكنة ، وقد كان له صلى الله عليه وسلم بعض الكفاية فدل على أن المسكين من له بعض الكفاية ،

قال البيهقى : وقد روى في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وروام : استعاد من المسكنة والفقسر غلا يجوز أن يكون استعاد من لحمال التي شرفها في أخبار كثيرة ، ولا من الحال التي سأل صلى الله عليه وسلم أن يحيى ويمات عليها ، قال : ولا يجور أن تكون مسألته صلى الله عليه وسلم مخالفة لما مات عليه صلى الله عليه وسلم ، فقد مات مكفيا بما أفاء ألله تعالى عليه وقال : ووجه هذه الأحاديث عندى أنه استعاد من فتنة الفقسر والمسكنة اللذين يرجع معناهما الى القلة ، كما استعاد صلى ألله عليه وسلم من فتنة العني ، فقد روت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يقول « اللهم انى أعسوذ بك من منتة النار ، ومننة المقسر ، وعداب القبر ، وشر منتة العني ، وشر قنتة الفقر ، اللهم انى أعود بك من شر قنتة الدجال » رواه البخارى ومسلم ، وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم انما استعاد من شر فننة الفقسر دون حال الفقسر ، ومن فننة العنى دون حال الغنى ، قال : وأما قوله صلى الله عليه وسلم أن كان قال « أحينى مسكينا وأمتنى مسكينا » فان صح طريقه وفيه نظر فالذي يدل عليه حاله عند وفاته صلى الله عليه وسلم أنه لم يسأل مسكنة يرجم معناها إلى القلة ، بل مسكنة معناها الاخبات والتواضع ، وأن لا يكون من الجبابرة المتكبرين وأن لا يحشر في زمرة الأعبياء المترفين ، قال انقتيبي : المسكنة مشتقة من السكون يقال : تمسكن الرجل أذا لأن وتواضع وخشع ، هذا آخر كلام البيهتي .

ومذهب أبى حنيفة ومالك أن المحين أسوا حالاً من الفقيسر ، كما حكاه المصنف عن أبى اسحاق المروزى ، قال أصحابنا : والخلاف بيننا وبين أبى حنيفة فى الفقيسر والمسكين لا يظهر له فائدة فى الزكاة

لأنه يجوز عدة صرفه الزكاة الى صنف واهد بل الى شخص واهد من صنف الكن يظهر في الوصية للمقدراء دون المساكين او للمساكين وفيمن دون الفقدراء و وبمائه للمساكين وفيمن ندر او حلف نيتصدقن على أحد الصنفين دون الاخدر الما أما اذا اطلق أحد الصنفين في الوصية والوقف والنذر وجميع المواضع غير الزكاة ولم ينف الاخدر فانه يجوز عندنا أن يعطى الصنف الاخدر بلا خبرف ، صرح به أصحابنا واتفقوا عليه ، وضابطه أنه متى أطلق المفتراء أو المساكين معاول الصنفين ، وأن جمعا أو ذكر أحدهما ونفى الآخر وجب التمييز حينئذ ، ويحتاج عند ذلك الى بيان النوعين أيهما أسوا علا الشهور عندنا ، وهو الدى نص عليه الشافعى وجماهير أصحابنا في المقير أصوا حالاً الما والمتنفين ، وابه خاله المنفى وجماهير أصحابنا عند ذلك الى بيان النوعين أيهما أسوا خالاً والشهور عندنا ، وهو الدى نص عليه الشافعى وجماهير أصحابنا في خلائق من أهل اللغة و المنف ، وبهذا

(أما) حقيقة المسكين فقال الشافعى والأصحاب: هو من يقدر على ما يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه ، قال اصحابنا: مثاله: يحتاج الى عشره ويقدر على ثمانية أو سبعة ، وسبق فى فصل الفقيد ان القدرة على المسال وتقدم بيان الكسب المعتبر والمسال المعتبر ، وأن الفقيد والمسكين يعطيان تمام كفايتهما وسبق كيفية اعطاء الكفاية ، وجميع الفروع السابقة لا فرق فيها بين الفقير والمسكين ، قال أصحابنا : وسواء كان المسال الذي يملكه المسكين نصابا أو أقل أو أكثر اذا لم يبلغ كفايته فيعطى تمام الكفاية ،

وقال أبو حنيفة: لا يعطى من يملك نصابا • دليلنا أن هذا لا أصله ، والنصوص مطلقة غلا يقبل تقييدها الا بدليل صحيح ، ولو ادعى الفقير أو المسكين عيالا وطلب أن يعطى كفايته وكفايتهم فهل يقبل قوله في العيال بغير بينة ؟ أم لابد من البينة ؟ فيه وجهان مشهوران ، حكاهما الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وآخرون (أصحهما) لا يعطى الابينة لامكانها وبهذا قطع المصنف والأكثرون •

قال المسنف رحمه الله تعالى

وسهم للمؤلفة وهم ضربان ، مسلمون وكفار ، غاما الكفار فضربان ضرب يرجى خيره ، وضرب يخاف شره ، وقد كان النبي صلى الله عليه

وسلم يعطيهم ، وهل يعطون بعده ؟ هيه قولان (أحدهما) يعطون لأن المعنى الذي اعظاهم به النبي صلى الله عليه وسلم قد يوجد بعده (والنائي) لا يعطون ، لأن الخلفاء رضى الله عليم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعطوهم • وقال عمر رضى الله عنه ((انا لا نعطى على الاسلام تبينا ، فمن تساء فليؤمن ومن تساء فليكفر)) فاذا قلنا : انهم يعطون فاتهم لا يعطون من الزكاة ، لأن الزكاة لا حق فيها الكفار ، وانما يعطبون من سهم المصالح • واما المسلمون فهم اربعة أضرب : (أحدها) قوم لهم شرف فيعطون ليرغب نظراؤهم في الاسلام ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الزيرقان بن بدر وعدى بن حاتم • لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الزيرقان بن بدر وعدى بن حاتم • (والثاني) قوم أسلموا ، ونيتهم في الاسلام ضعيفة فيعطبون لتقوى نيتهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا سفيان بن حرب وصفوان نيتهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا سفيان بن حرب وصفوان أبن أمية والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن لكل أحد منهم مائة من الابل •

وهل يعطي هذان الفريقان بعد النبى صلى الله عليه وسلم ؟ فيه قولان (أهدهما) لا يعطون لأن الله تعالى اعز الاسلام فأغنى عن المتألف بالمسال (والثاني) يعطون لأن المعنى الذى به أعطوا قد يوجد بعد النبى صلى الله عليه وسلم ومن أين يعطون ؟ فيه قولان (أحدهما) من الصدقات لملاية (والثاني) من خمس الخمس ، لأن ذلك مصلحة ، فكان من سهم المصالح • (والضرب الثالث) قوم يليهم قوم من الكفار ان أعطوا قاتلوهم • (الضرب الرابع) قوم يليهم قوم من أهل الصدقات ان أعطوا جبوا الصدقات وفي هذين الضربين أربعة أقوال (أحدها) يعطون من سهم المؤلفة (والثاني) من سهم المؤلفة من الصدقات للآية (والثالث) من سهم المؤلفة ، لانهم وهو المنصوص أنهم يعطون من سهم المؤلفة ، لانهم وهو المنصوص أنهم يعطون من سهم المؤلفة ، لانهم وهو المنصوص أنهم يعطون من سهم المؤلفة ومن سهم المؤلفة ، لانهم

(الشرح) حديث اعطاء النبى صلى الله عليه وسلم مؤلفة الكفار صحيح مشهور من ذلك أنه صلى الله عليه وسلم « أعطى صفوان بن أمية من غنائم حنين » وصفوان يومئذ كافر ، قال صفوان : لقد أعطانى ما أعطانى وانه لأبغض الناس الى فما برح يعطينى حتى انه لأحب الناس

إلى صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم • وأما الأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه غرواه البيهةى ، وحديث اعطاء أبى سفيان بن حرب وصفوان والأقرع وعبينة كل واحد عنهم هائة عن الأبل ، رواه مسلم فى صحيحه هكذا ، من رواية رافع بن خديج •

وأما الزبرةان ــ فبزاى مكسورة ثم باء موحدة ساكنة ثم راء مكسورة ثم قاف ــ وهو أحد رؤساء العرب وسادات بنى تميم ، والزبرقان لقب له ، واسمه الحصين بن بدر بن امرىء القيس ، كنيته أبو عياش بالشين المعجمة لقب بالزبرقان لحسنه ، وقيل لصفرة عمامته ، ومنه زبرقت الثوب اذا صفرته ، وكان يلبس عمامة مزبرقة بالزعفران ، وكان يقال له : قمر نجد لحسنه ، أسلم سنة تسع ووفــد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكرمه وولاه صدقات قومه وأقره عليها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، وقد بسطت أحواله فى التهذيب ، وكذلك أحوال هؤلاء الذكورين ، وكلهم صحابة رضى الله عنهم ، وسمى هذا الصنف مؤلفة لأنهم يتألفون بالعطاء وتستمال به قلوبهم •

(اما احكام الفصل) فقال أصحابنا : المؤلفة ضربان مسلمون وكفار ، والكفار صنفان (من) يرجى اسلامه (ومن) يخلف شره ، فهؤلا كان النبى صلى الله عليه وسلم يعطيهم كما ذكرنا من الغنسائم لا من الزكاة ، وهل يعطون(١) بعده فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما .

(أحدهما) يعطون الحديث (وأصحهما) باتفاق الأصحاب وبه قطع جماعة منهم البعدوى: لا يعطون لما ذكره المصنف رحمه الله والمجابوا عن الحديث بأن النبى صلى الله عليه وسلم أعطاهم من خمس الخمس ، وكان ملكا له خالصا يفعل فيه ما شاء بخلاف من بعده (قان قلنا) يعطون أعطوا من مال المسالح ولا يعطون من الزكاة بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، قال الرافعى : وأشار بعضهم الى أنهم لا يعطون أيضا من المصالح ، الاأن ينزل بالمسلمين نازلة ه

⁽١) يعطون : بضم الياء وتسكين المعين وقتح الطآء ٦٠

وأما المؤلفة المسلمون فأصناف (صنف) لهم شرف فى قومهم يطلب بتألفهم اسلام نظرائهم (وصنف) أسلموا ونيتهم فى الاسلام ضعيفة فيتألفون لتقوى نيتهم ويثبتوا ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يعطى هذين ، وهل يعطون بعده ؟ فيه قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (فان قلنا) يعطون فمن أين يعطون ؟ ذكر فيه قولين فحاصله ثلاثة أقوال (أصحها) عند المحققين يعطون من الزكاة من سهم المؤلفة للآية (والثانى) يعطون من المصالح (والثالث) لا يعطون ، وصححه الشيخ أبو حامد والجرجانى وقطع به سليم الرازى فى الكفاية والصنف الثالث) قوم يليهم قوم من الكفار ان أعطوا قاتلوهم ، ويراد ماعطائهم تألفهم على قتالهم .

(والرابع) قوم يليهم قوم عليهم زكوات ويمنعونها ، قان أعطى مؤلاء قاتلوهم وقهروهم على أخذها منهم ، وحملوها الى الاهام ، وان لم يعطوا لم يأخذوا منهم الزكوات ، واحتاج الاهام الى مؤنة ثقيلة التجهيز من يأخذها ، وهذان الصنفان يعطيان بلا خلاف ، لكن من أين يعطون ؟ فيه الأقوال الأربعة التى ذكرها المصنف بدلائلها ، وجعل الغزالى وطائفة هذه الأقوال أوجها والصواب أنها أقوال (أحدها) من سهم المؤلفة (والنانى) من المصالح (والثالث) من سهم المغزاة (والرابع) قال الشافعى رضى الله عنه : يعطون من سهم المؤلفة وسهم المغزاة .

واختلف أصحابنا فى المراد بهذا القول الرابع على أربعة أوجه (أحدها) أن هذا تفريع على أن من جمع سببين من أسباب الزكاة يعطى بهما (فأما) أن هذا بالأصح أنه لا يعطى الا بأحدهما فلا يعطى هؤلاء الا من أحد السهمين (والثانى) أنهم يعطون من السهمين جميعا ، سواء أعطينا غيرهم بسببين أم لا للمصلحة فى هؤلاء (والثالث) أن كان التألف لقتال الكفار فمن سهم الغزاة ، وأن كان لأجل الزكوات وقتال مانعيها فمن سهم المؤلفة (والرابع) يتخير الامام ، أن شاء أعطاهم من ذا السهم وأن شاء أعطاهم من ذاك ، وحكى الرافعى وجها أن المؤلف أن ذا السهم وأن شاء أعطاهم من داك ، وحكى الرافعى وجها أن المؤلف ألقتال مانعى الزكاة وجمعها يعطى من سهم العاملين ،

قال الرافعي : أرسل أكثر الأصحاب هذا الخلاف ولم يتعرضوا للاصح منه ، وقال الشيخ أبو حامد وطائفة : الأظهر من القولين في

الصنفين الأولين أنهم لا يعطون ، وقياس هذا أن لا يعطى الصنفان الآخران من الزكاة ، لأن الأولين أحق باسم المؤلفة من الآخرين ، لأن في الآخرين معنى ، العزاة والعاملين ، وعلى هذا يسقط سهم المؤلفة من الزكاة ، وقد صار اليه الروياني وجماعة من المتأخرين ولكن الموافق لظاهر الآية ثم لسياق الشافعي والأصحاب اثبات سهم المؤلفة وأنه يستحقه الصنفان الأولان وأنه يجوز صرفه الى الآخرين أيضا وبه أفتى الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية هذا آخر كلام الرافعي وهذا الذي صححه هو الصحيح ، وهو الصرف الى الأحناف الأربعة من سهم المؤلفة ، والله أعلم ،

فان قيل: كيف يعرف كونه مؤلفا ؟ فالجواب: أن صاهب الشامل وغيره من العراقيين قطعوا بأنه لا يقبل قوله أنه من المؤلفة الا ببينة ، لأنه مما يظهر ، والصحيح ما قاله أبو العباس بن القاص فى كتابه التلخيص ، وتابعه عليه الخراسانيون وغيرهم ، أنه ان قال : نيتى فى الاسلام ضعيفة قبل قوله ، لأن كلامه يصدقه ، وان قال : أنا شريف مطاع فى قومى لم يقبل قوله الا ببينة ، ونقل الرافعى هذا التفصيل عن جمهور الأصحاب ، قال : وذكر أبو الفرج عن بعض الأصحاب أنه أطلق مطالبته بالبينة ، وفى صفة هذه البينة كلام نذكره ان شاء الله تعالى فى فصل سهم المكاتب ، وهل تكون المرأة من المؤلفة ؟ أم لا يتصور ذلك ؟ فيه وجهان سبق بيانهما فى فصل سهم الفقير (الصحيح) أنه يتصور •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم المرقاب وهم المحاتبون ، غاذا الم يكن مع المحاتب ما يؤدى في الكتابة وقد حل عليه نجم أعطى ما يؤديه ، وان كان معه مايؤديه الم يعط ، لأنه غير محتاج ، وان لم يكن معه شيء ولا حسل عليه نجم ففيه وجهان (أحدهما) لا يعطى لأنه لا حاجة [به] اليه قبل حلول النجسم (والثاني) يعطى لأنه يحسل عليه النجسم ، والأصل أنه ليس معه ما يؤدى ، غان دفع اليه ثم اعتقه المولى أو أبرأه من المسال أو عجز نفسه قبل أن يؤدى المسال الى المولى ، رجع عليه ، لاته دفع اليه

ليصرفه في دينه ولم يفعل ، فأن سلمه إلى المولى وبقيت عليه بقية فعجزه المولى فقيه وجهان (أحدهما) لا يسترجع من المولى لأنه صرفه(١) فيما عليه (والثاني) يسترجع لانه انما دفع اليه ليتوصل به الى المعتق ولم يحصل ذلك ، وأن ادعى أنه مكاتب لم يقبل الا ببيئة ، فأن صدقه المدولي ففيه وجهان (أحدهما) يقبل لأن ذلك اقسرار على نفسه (والثاني) لا يقبل لأنه منهم ، لأنه ربما واطاه حتى يأخذ الزكاة) .

(الشرح) في الفصل مسائل:

(احداها) قال الشافعي والأصحاب: يصرف سهم الرقاب الى المكاتبين وهذا مذهبنا وبه قال أكثر العلماء وكذا نقسله عن الأكثرين البيهتي في السنن الكبير والمتولى و وبه قال على بن أبي طالب رضى الله عنه وسعيد بن جبير والزهري والمليث بن سسعد والثوري وأبو حنيفة وأصحابه و وقالت طائفة: المراد بالرقاب أن يشتري بسهمهم عبيد ويعتقون و وبهذا قال مالك ، وهو أحد الروايتين عن أحمد و وحكاه ابن المنذر وغيره عن ابن عباس والحسن البصري وعبيد الله بن الحسن البائد وأبي عند وأبي ثور و واحتج أصحابنا بأن الجنبري وأحمد واسحاق وأبي عبيد وأبي ثور و واحتج أصحابنا بأن قوله عز وجل ((وفي الرقاب)) كقوله تبارك وتعالى ((وفي سبيل الله)) وهناك يجب هنا الدفع الى الرقاب ، ولا يكون دفعا اليهم الا على مذهبنا و

وأما من قال يشترى به عبيد فليس يدفع اليهم وانما هو دفيم الى ساداتهم ، ولأن فى جميع الأصناف يسلم السهم الى المستحق ويملكه اياه ، فينبغى هنا أن يكون كذلك لأن الشرع لم يخصهم بقيد يخالف غيرهم ، ولأن ما قالوه يؤدى الى تعطيل هذا السهم فى حق كثير من الناس ، لأن من الناس من لا يجب عليه من الزكاة لهذا السهم ما يشترى به رقبة يعتقها ، وان أعتق بعضها قوم عليه الباقى ، ولا يلزمه صرف زكاة الأمول الباطنة الى الامام بالاجماع فيؤدى الى تفويته ، وأما على مذهبنا فيمكنه صرفه اليهم ولو كان درهما .

فان قيل : الرقاب جمع رقبة وكل موضع ذكرت فيه الرقبة فالراد

١١) في ش و ق (لانه صدقه قيما عليه) والصواب ما اثبتناه (ما) ع

عنقها • (فالجواب) ما أجاب به الأصحاب أن الرقبة تطلق على العبد القن وعلى الكاتب جميعا ، وانما خصصناها فى الكفارة بالعبد القن بقرينة ، وهى أن التصرير لا يكسون الا فى القن ، وقد قال الله تعالى : «فقحرير رقبة »ولم توجد هذه القرينة فى مسألتنا فحملناه على الكاتبين لمسا ذكرناه أولا • فان قيل : لو أراد المكاتبين لذكرهم ماسمهم الخاص ، فانجواب أن هذا منتقض بقوله عز وجل «وفى سبيل الله » فان المسراد به بعضهم ، وهم المتطبوعون الذين لاحق لهم فى الديوان ولم يذكروا باسمهم الخاص ، فان قيل : لو أراد المكاتبين لاكتفى بالعارمين ، فانهم منهم ، فالجواب أنه لا يفهم أحد الصنفين من الآخر ، ولأنه جمع بينهما للاعلام بأنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، وأن لكل صنف منهما سهما مستقلا كما جمع بين الفقراء والمساكين ، وأن كل صنف منهما سهما يقوم مقام الآخر فى غير الزكاة ، والله تعالى أعلم •

(المسألة الثانية) قال أصحابنا: انما يعطى المكاتب كتابة صحيحة و أما الفاسدة فلا يعطى بها لأنها ليست لازمة من جهة السيد فان له التصرف فيه بالبيع وغيره وممن صرح بالمسألة الدارمي وابن كسج والرافعي •

(الثالثة) اذا حل على المكاتب نجم ولم يكن معه وقاء دفع اليه وقاء پلا خلاف ، وان كان معه وقاء لم يعط لاستعنائه عنه ، وان لم يكن معه شيء ولا حل عليه نجم فقى اعطائه وجهان مشهوران حكاهما المصنف بدليلهما ، وقل من بين(١) الأصح منهما مع شهرتهما والأصح أنه يعطى ، صححه الجرجانى فى التحرير والرافعى وغيرهما •

(الرابعة) اذا دفعت اليه الزكاة ثم أعتقه أو أبرأه أو عجز نفسه قبل دفع المسال الى السيد والمسال باق فى يد المكاتب رجع الدافع فيه لمسا ذكره المصنف و هذا هو المذهب وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين فيما اذا حصل العتق الخراسانيين أو الابراء قولين ومنهم من يحكيهما وجهين (أصحهما) يرجع بالاعتاق أو الابراء قولين ومنهم من يحكيهما وجهين (أصحهما) يرجع (والثاني) لا يرجع بل يبقى ملكا للمكاتب وقال الرافعي : وهذا هو الأظهر عند المتولى، ولم أر أنا في كتاب المتولى ترجيحا له بل ذكر وجهين

⁽١) بين : بالياء الشعدة مع الفتح •

مطلقين ، وذكر الغزالى وغيره هيه طريقين (أصحهما) الرجسوع (والثانى) على قولين ، والصحيح القطع بالرجوع ، قال أصحابنا : وهكذا الحكم وعلى هذا ففرض الزذاة باق على الدافع ، كما لو دفع الى من لا يجسوز الدفع اليه .

قال أصحابنا: وهكذا الحكم لو دفع الزكاة الى المكاتب فقضى مال الكتابة من كلبه أو غيره ، وبقى مال الزكاة فى يده ، وكذا لو قضاه أجنبى • قالوا: وضابطه أنه متى استغنى عما دفع اليه من الزكاة ، وعتق وهو باق فى يده قالمذهب أنه يرجع عليه به لاستعنائه عنه ، هذا كله اذا كان المسال باقيا فى يده ، فاذا تلف فى يده قبل العتق ثم عتق فطريقان (المذهب) وبه قطع الغزالى والبغوى وغيرهما أنه لا غرم ووقعت الزكاة موقعها ولا شىء على الدافع ، قال الغزالى وغيره : وكذا لو تلف باتلافه ، وحكى السرضيي وجها أنه يغرمه المكاتب بعد العتق ، وحكاه الدارمى وحكى السرضيي وجها أنه يغرمه المكاتب بعد العتق ، وحكاه الدارمى أيضا فيما اذا أتلفه المكاتب ، هذا اذا تلف فى يد المكاتب قبل العتق ، غرمه وجها واحدا ، لأنه بالعتق صار مالا مضمونا عليه فى يده فاذا تلف غرمه وجها واحدا ، لأنه بالعتق صار مالا مضمونا عليه فى يده فاذا تلف غرمه ، هذا كله فيما اذا عتق فاما اذا غجز نفسه والمال باق فى يده فاذا تلف غرمه ، هذا كله فيما اذا عتق فاما اذا غجز نفسه والمال باق فى يده فاذه يرجع عليه بلا خلاف فى جميع الطرق فان تلف فى يده ثم عجز نفسه فوجهان (أحدهما) لا يرجع عليه ، ونقسله ابن كج عن أكثر أصحابنا (وأصحهما) عليه وغيره ، وأشار البغوى الى القطع به أنه يرجع عليه .

قال الرافعي: وعلى هذا ففي الأمالي للسرضي أن الضمان يتعلق بذمته لا برتبته لأن المال حصل عنده برضي صاحبه ، وما كان كذلك فمحله الذمة على القاعدة المشهورة ، قال : وذكر بعضهم أنه يتعلق بالرتبة (قلت) الصحيح الأول ، هذا كله في مال لم يسلمه الى السيد ، فلو بسلمه الى السيد وبقيت بقية فعجزه السيد بها وفسخ الكتابة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما ، وهكذا حكاهما الجمهور وجهيسن ، وحكاهما القاضي أبو الطيب في المجسرد قولين ، وذكر أن أبا اسحاق المروزي حكاهما قولين و والمنفي وغيرهم ولو كان قد تلف في المد وممن صححه الغزالي والبغوي والرافعي وغيرهم ولو كان قد تلف في بد السيد (فان قانا) يرجع فيه لو كان باقيا يرجع ببدله ويكون فرض الزكاة باقيا على الدافع ، والا فلا رجوع وقد سقط القرض عن الدافع ،

ولو نقل السيد ألملك في المقبوض الى غيره ثم عجز المحاتب لم يسترد من المنتقال النه ولكن يرجع الدامع على السيد اذا قلنا بالرجوع ، وأو سلم المحاتب المال الى السيد وبقيت منه بقية فأعتقه السيد ، قال صاحب البيان : مقتضى المذهب أنه لا يسترد من السيد لاحتمال أنه انما أعتقه للمقبوض ، وهذا الذي قاله متعين ، ولو لم يعجز نفسه واستمر في الكتاب وتلف المال في يده أجزأ عن الدامع بلا خلاف ، والله تعالى أعلم ه

ولو قبض السيد الدين من المكاتب وعنق ، والعريم(۱) من المدين ثم رده اليه هبة لم يرجع الدافع عليهما ، بل أجزأه عن الزكاة ثم ملكه هذا بجهة أخرى ، وهذا لا خلاف فيه ، وممن صرح به الدارمى ، والله تعالى أعلم

(السألة الخامسة) اذا ادعى أنه مكاتب لم يقبل الا ببينة باتفاق الأصحاب لأن الأصل والظاهر عدم الكتابة مع امكان اقامة البينة ، فان صدقه سيده فهل يقبل ؟ فيه وجهان مشسهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) عند الجمهور يقبل ، ممن صححه القاضى أبو الطيب في المجسرد وابن الصباغ والمتولى والبعسوى والفسزالى والرافعى وآخسرون ، وشذ الجرجانى فصحح في التحرير عدم القبول ، والصحيح القبول ، قال أصحابنا : وأما ما احتج به القائل الآخسر من احتمال المواطأة فضعيف ، لأن هذا الدفع يكون مرعيا في حق السيد ، فان أعتق العبد والا استرجع المال منه •

(فسرع) قال الغزالى و آخرون: يقوم مقام البينة الاستفاضة وضبط الرافعى هذه السألة ضبطا حسنا فنذكر كلامه مختصرا: وان كان بعضه قد سبق فى الباب مفرقا، قال: قال الأصحاب: من سأل الزكاة وعلم الامام أنه ليس مستحقا لم يجز له صرف الزكاة اليه، وأن علم استحقاقه جاز الصرف اليه بلا خلاف، ولم يخرجوه على الخلاف فى قضاء القاضى بعلمه، مع أن للتهمة ههنا مجالا أيضا.

⁽١) أى قبض السيد دين الكتابة من مكاتبة منتق أو قبض الغريم دبنه من الدين ثم رده اليه عبة لم يرجع الدافع عليهما • • الخ (ط) •

(قلت) الفرق أن الزكاة مبنية على الرفق والساهلة ، وليس هنا أضرار بمعين بخلاف قضاء القاضى ، وأن لم يعرف حاله فالصفات قسمان خفية وجلية ، فالخفى الفقر والمسكنة فلا يطالب مدعيهما ببينة لعسرها ، فلو عرف له مال وادعى هلاكه لم يقبل الا ببينة ، ولو ادعى عيالا فلا بد من البينة في الأصح .

وأما الجلى فضربان (أحدهما) يتعلق بالاستحقاق فيه بمعنى فى المستقبل ، وذلك فى الغازى وابن السبيل فيعطيان بقولهما بلا بينة ولا يعين ، ثم أن لم يحققا ما أدعيا ولم يخرجا استرد منهما ما أخذا ، والى متى يحتمل تأخير الخسروج ؟ قال السرخسى : ثلاثة أيام ، قال الراهعى : ويشبه أن يكون هذا على التقسريب ، وأن يعتبر ترصده للخروج ، وكون التأخير لانتظار أو للتأهب بأهب السفر ونحوها ،

(الضرب الثاني) يتعلق الاستحقاق فيه بمعنى الحال • وهذا الضرب يشترك فيه بقية الأصناف ، فالعامل أذا أدعى العمل طولب بالبيئة ، وكذا المكاتب والغارم ، قان صدقهما السيد وصاحب الدين قوجهان (أصحهما) يكفى ويعطيان : وأما المؤلف فان قال : نيتى ضعيفة في الاسلام قبل • وأن أدعى أنه شريف مطاع طولب بالبينة • هذا هــو المذهب ، وقيل : يطالب بالبينة مطلقا ، قال الراهعي : واشستهار الحال بين الناس قائم مقام البينة لحصول العلم أو الظن ، قال : ويشهد الما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ثلاثة أمور (أحدها) قول بعض الأصحاب : لو أخبر عن الحال واحد يعتمد كفي (الثاني) قال امام الحرمين : رأيت للاصحاب رمزا الى تردد في أنه لو حصل الوثوق بقول مدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز الاعتماد عليه ؟ (الثالث) حكى بعض التأخرين أنه لا يعتبر في البينة في هذه الصور سماع القاضي وتقدم الدعوى والإنكار والاستشهاد ، بل المسراد اخبار عدلين على صفات الشهود • قال : ثم ان سياق كلام الغزالي في الوسيط والوجيز قد يوهم أن الحاق الاستفاضة بالبينة مختص بالكاتب والغارم ، ولكن الوجه تعميم ذلك في كل من يطالب بالبيئة من الأصناف • هـذا آخر كلام الرافعي رحمه الله • والله أعلم • فسرع) قال القاضى أبو الطيب في المجسرة والشيخ نصر المقدسي وصاهب البيال وخلائق من الاصحاب : يجوز المحالب ان ينجر عيما أحدد من الزحاء عليا الزياده وتحصيل الوعاء عوهذا الا خمص عيه القال الرامعي : والعارم في هذا كالماتي ٠

فسرع) قطع الدارمى وصاهبا الشامل والبيان بأن المكاتب ليس له أن ينفق سى نفسه ما احده من الزكاة • قال الدارمى : فحدث المعارم • وقال الرافعى : نقل بعض اصحاب امام الحرمين ان له انفاقه ويؤدى من كسبه ، قال الرافعى : ويجب أن يكون العارم كالمكاتب ، والصحيح الأول لأن فى انفاقه مخاطرة بمال الزكاة •

(فسرع) قال البغسوى فى الفتاوى: لو استقرض المكاتب ما أدى به النجسوم وعتق لم يجسز الصرف اليه من سهم الرقاب ، لكن يصرف اليه من سهم المارمين كما لو قال لعبده : أنت حر على الف فقبل ، عتق ويعطى الألف منسهم الغارمين لا من سهم الرقاب • وهذا الذى قاله متعين •

(فسرع) قال الشافعي والأصحاب: يجوز مرف الزكاة الي المكاتب بغير ادن سيده ، ويجوز المرف الي سيده باذن المكاتب ، ولا يجوز المرف الي السيد بغير اذن المكاتب لأنه المستحق ، فلو صرف الي السيد بغير اذن المكاتب ، لم يجزي الدافع عن الزكاة بلا خلاف ، قال البغسوى وغيره: لكن يسقط عن المكاتب من نجومه قدر المعروف لأن قضاء الدين يجوز بغير اذن من هو عليه ، قال الشافعي والأصحاب: والأحوط والأفضل أن يصرف الي السيد باذن المكاتب فهو افضل من المصرف الي المسيد باذن المكاتب فهو افضل من المصرف الي المكاتب لأنه أحوط في صرفه في الكتابة ، هكذا أطلقه الشافعي والجمهسور وقال الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه : ان كان هذا الذي يدفعه يستوعب جميع ما على المكاتب لكثرته أو لكونه النجم الأشيسر بحيث يحصل المتق به ، فالدفع الي المسيد باذن المكاتب أفضل لأنه ينهيه بالتجارة فيه فيكون أقرب الى المتق ، والذهب الأول ،

(فسرع) لا يجوز للسيد دفع زكاته الى مكاتبه _ هـذا مو

الدُهب ... وبه قطع الجمهور • وقال أبو على بن خيران : يجوز كالأجلبي • وهذا ضعيف لانه ف معنى نفسه وعبده القن •

(فسرع) لو كان المكاتب كافرا وسيده مسلما لم يعط من الزكاة ، كما ذكره المصنف في آخر الباب والأصحاب • ولو كان المكاتب مسلما والسيد كافرا جاز الدفع الى المكاتب • صرح به الدارمي وغيره •

(فسرع) لو كان المكاتب مكتسبا فهو كغير المكتسب ، فيعطى حيث يعطى عيره ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الدارمى وآخرون ، وهو مقتضى اطلاق الأصحاب ، وشسد القاضى ابن كج فقال فى كتابه التجريد : لا يعطى اذا كان له كسب يؤدى منه ، ولعله اراد اذا استحق الكسب وصار حاملا عالا عتيدا ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم للفارمين وهم ضربان : ضرب غرم لاصلاح ذات ألبين ، وغرب غرم لصلحة نفسه ، غاما الأول غضريان (أحدهما) من تحمل دية مقتول فيعطى مع الفقـر والغنى لقوله صلى الله عليه وسلم ((لا تحل الصدقة لفني الا لخمسة ، لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لفارم ، أو لرجــل اشتراها بماله ، أو لرجل له جار مسكين فتصدق على السكين. فاهدى المسكين اليه » (والثاني) من حمل مالا في غير قتل لتسكين فتنة ، ففيه وجهان • (أحدهما) يعطى مع الفني لأنه غرم لاحسلاح ذات البين ، فأشبه أذا غرم دية مقنول (وانثاني) لا يعطى مع الفني ، لأنه مال حمله في غير قتل ، فأشبه أذا ضمن ثمنا في بيع • وأما من غرم لمصلحة نفسه ، فإن كان قد أنفق في غير معصية ، دفع اليه مع المقدر ، وهل يعطى مع الفنى ؟ فيه قولان • قال في الأم : لا يعطى لأنه يأخذ لحاجته الينا ، فلم يعط مع الفنى كفير الفارم • وقال في القديم والصدقات من الأم: يعطى لأنه غارم في غير معصية ، ماشبه اذا غرم لاصلاح ذات البين ، فان غرم في معصية لم يعط مع الفني ، وهل يعطى مع الفقر ؟ ينظر فيه ، فأن كان مقيماً على المصية لم يعط ، لأنه يستعين به على المصية وان تلب مفيه وجهان : (احدهما)

يمطى لأن المصية قد زالت (والثانى) لا يعطى ، لأنه لا يؤمن أن يرجع ألى المصية ، ولا يعطى الفارم الا ما يقضى به ألدين ، فان المند ولم يقض به الدين أو أبرىء منه او قضى عنه قبل تسليم المال أسترجع منه ، وان ادعى أنه فارم لم يقبل الا ببينة ، فان مسدقه غريمه عطى الوجهين كما ذكرنا في المكانب أذا أدعى الكتابة وصدقه الولى) .

- (الشرح) هذا الحديث حسن أو صحيح رواه أبو داود من طريقين (احدمها) عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد المخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم (والثانى) عن عطاء عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا واسناده جيد فى الطريقين ، وجمع البيهتى طرقه وفيها أن مالكا وابن عيينة ارسلاه ، وأن معمرا والتورى وصلاه وهما من جملة المفساظ المعتمسدين ، وقد تقسرت القاعسدة المعروفة لأهل الحديث والأصول أن الحديث اذا روى متصلا ومرسلا كان الحكم للاتصال على المذهب الصحيح ، وقدمنا ايضا عن الشافعي رضى الله عنه أنه يحتج بالمرسل اذا اعتصد بأحد أربعة أمور (اما) حديث مسند (واما) مرسل من طريق آخسر (واما) قول صحابى (واما) قول أكثر العلماء ، وهذا قد وجد فيه أكثر ، فقد روى مسندا وقال به العلماء من الصحابة وغيرهم ،
- (وأما) الغارم فهو الذي عليه دين ، والغريم يطلق على المدين وعلى صاحب الدين ، وأصل الغرم في اللغة اللزوم ، ومنه قوله سبحانه وتعالى «أن عذابها كان غراما »(') وسمى كل واحد منهما غريما لملازمته صاحبه ، وقوله : لاصلاح ذات البين ، قال الأزهرى : معناه لاصلاح حالة الوصل بعد المباينة ، قال : والبين يكون فرقة ويكون وصلا وهو هنا وصل ، ومنه قوله سبحانه وتعالى « لقد تقطع بينكم »(') اى وصلكم ، وقولهم في الدعاء : اللهم أصلح ذات البين اى أصلح المال التي بها تجتمع المسلمون ،
 - (أما أهكام الفصل) فقال الشافعي والأصبحاب : المارمون فريان (الضرب الأول) من غرم لاصلاح ذات البين ، ومعناه أن

⁽١) الفرقان: ٦٥٠

⁽٢) الأنسلم : ٩٤ -

يستدين مالاً ويصرفه في اصلاح ذات البين ، بأن يخاف فتنة بين قبيلتين أو طائفتين ، أو شخصين ، فيستدين مالا ويصرفه في تسكين تلك الفتنة ، فينظسر أن كان ذلك في دم تنازع فيه قبيلتان أو غيرهما ، ولم يظهر القائل أو نحسو ذلك ، وبقى الدين في ذمته فهذا يصرف أليه من سهم العارمين من الزكاة ، سواء كان غنيا أو فقيرا ، ولا فرق بين غناه بالنقد والمقار وغيرهما ، هذا هو المذهب ، وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين ،

وقال أكثر الخراسانيين: ان كان فقيرا دفع اليه ، وكذا ان كان عنيا بالعقار بلا خلاف ، فان كان غنيا بنقد ، ففيه عندهم وجهان (الصحيح) يعطى (والثانى) لا يعطى الا مع الفقدر ، ولو كان غنيا بالعروض غير العقار فهو كالغنى بالعقار على المذهب ، وقيل كالنقد ذكره السرخسى في الأعالى •

وان استدان لاصلاح ذات البين في غير دم ، بأن تحمل قيمة مال متلف فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (اصحهما) عند المسنف في التنبية والأصحاب : يعطى مع الغنى ، لأنه غارم لاصلاح ذات البين فأشبه بالدم • (والثانى) لا يعطى الا مع الفقر ، لأنه غرم في غير قتل فأشبه الغارم لنفسه ، وقاسه المصنف على ما لو ضمن مالا ، وهذا فيه تفصيل طويل سأذكره في المسائل المنثورة قريبا ان شاء الله تعالى في فصل الغارمين • قال أصحابنا : انما يعطى الغارم لاصلاح ذات البين ما دام الدين باقيا عليه ، سواء كان الدين لمن استداته منه ، ودفعه في الاصلاح ، أو كان قد تحمل الدية مثلا لأهل القتيل ولم يؤدها بعد ، فيدفع اليه ما يؤديه في دينه ، أو الى ولى القتيل فلو كان يؤدها بعد ، فيدفع اليه ما يؤديه في دينه ، أو الى ولى القتيل فلو كان بغاره اذ لاشى، عليه • (الضرب الثانى) من غرم لصلاح نفسه وعياله ، فان استدان ما أنفقه على نفسه أو عياله في غير معصية ، أو اتلف شيئا على غيره سهوا ، فهذا يعطى ما يقضى به دينه بشروط • أتلف شيئا على غيره سهوا ، فهذا يعطى ما يقضى به دينه بشروط •

(أحدها) أن يكون محتاجا الى ما يقضى به الدين ، فلو كان غنيا قادرا بنقسد أو عرض على ما يقضى به فقولان مشهوران ، ذكرهما

المصنف والأصحاب أحدهما: ونقله المصنف والأصحاب عن نصه فى القديم والصدقات من الأم أنه يعطى مع الغنى ، لأنه غارم فأشبه الغارم لذات البين (وأصحهما) عند الأصحاب وهو نصه فى الأم أيضا أنه لا يعطى كما لا يعطى المكاتب وابن السبيل مع الغنى بخلاف الغارم لذات البين ، فان مصلحته عامة ، فعلى هذا لو وجد ما يقضى به بعض الدين قال أصحابنا: يعطى ما يقضى به الباقى فقط .

فلو لم يملك شيئا وقدر على قضائه بالاكتساب فوجهان (أحدهما) لا يعطى كالفقير (والصحيح) وبه قطع الجمهور أنه يعطى الأنه لا يمكنه قضاؤه الا بعد زمان وقد يعرض ما يمنعه من القضاء بخلاف الفقير الا بعد زمان وقد يعرض ما يمنعه من القضاء بخلاف الفقير الا يملك المفكورة ؟ قال الرافعى : عبارة الأكثرين تقتضى كونه فقيرا الا يملك شيئا ، وربما صرحوا به ، قال : وفي بعض شروح المفتاح أنه لا يعتبر المسكن والملبس والفراش والآنية ، وكذا الخادم والمركوب ان اقتضاهما حاله ، بل يقضى دينه وان ملكها قال : وقال بعض المتأخرين : لا يعتبر الفقر والمسكنة هنا ، بل لو ملك قدر كفايته وكان لو قضى دينه مما الفقر والمسكنة هنا ، بل لو ملك قدر كفايته وكان لو قضى دينه معه لنقص ماله عن كفايته ، ترك له ما يكفيه ، وأعطى ما يقضى به الباقى ، قال الرافعى : وهذا أقرب ،

(الشرط الثانى) أنه يكون دينه لطاعة أو مباح ، فان كان فى معصية كالخمر ونحوه ، وكالاسراف فى النفقة لم يعط قبل التوبة ، هذا هو المذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه شاذ حكاء الحناطى والرافعى أنه يعطى لأنه غارم والصواب الأول ، لأن فى اعطائه اعانة له على المعصية ، وهو متمكن من الأخذ بالتوبة ، فان تاب فهل يعطى أفيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والأصحاب (أصحهما) عند صاحبى الشامل والتهذيب لا يعطى ، وبه قال أبو على ابن أبى هريرة لأن فى اعطائه اعانة له ولغيره على المعصية (وأصحهما) عند الأكثرين يعطى ، وهو قول أبى اسحاق المروزى ، وبه قطع أبو على الطبرى فى يعطى ، وهو قول أبى اسحاق المروزى ، وبه قطع أبو على الطبرى فى الافصاح والجرجانى فى التحرير ، وصححه المحاملى فى المقنع ، وأبو خلف السلمى ، والمصنف فى المتنبيه والرويانى وغيرهم وهو الصحيح وأبو خلف السلمى ، والمصنف فى المتنبيه والرويانى وغيرهم وهو الصحيح المختار لقول الله سبحانه وتعالى (والفارمين) ولأن التوبة تجب

ما قبلها • قال الرافعى ولم يتعرض الأصحاب هنا لاستبراء حاله ومضى مدة بعد توبته يظهر فيها صلاح الحال الا أن الروياني قال : يعطى على أصح الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن أن يحمل عليه ، هذا كلام الرافعي ، والظاهر ما قاله الروياني أنه اذا غلب على الظن صدقه في توبته أعطى ، وان قصرت المدة ، والله تعالى أعلم •

(الشرط الثالث) أن يكون الدين حالا ، فان كان مؤجلا ففى اعطائه ثلاثة أوجه (أصحها) لا يعطى ، وبه قطع صاحب البيان ، لأنه غير محتاج اليه الآن (والثانى) يعطى ، لأنه يسمى غارما ، (والثالث) حكاه الرافعى أنه أن كان الأجل يحل تلك السنة أعطى والا قلا يعطى من صدقات تلك السنة ، قال الرافعى : والوجهان هنا كالوجهين فى المكاتب اذا لم يحل عليه النجم هل يعطى ؟ قال : وقد يرتب هذا الخلاف على ذلك الخلاف ثم تارة يجعل الغارم أولى بأن يعطى ، لأن ما عليه مستقر بخلاف المكاتب ، وتارة يجعل المكاتب أولى بأن يعطى ، لأن له التعجيل لغرض الحرية (قلت) وجمع الدارمى مسألتى المؤجل فى المال الغارم والمكاتب ، وذكر فيهما أربعة أوجه (أحدها) يعطيان فى الحال (والثانى) لا (والثالث) يعطى المكاتب لا الغارم (والرابع) عكسه والله تعالى أعلم ،

(فسرع) قال أصحابنا: انما يعطى الغارم ما دام الدين عليه فان وفاه أو برى، منه لم يعط بسببه • وانما يعطى قدر حاجته • فان أعطى شيئا فام يقض الدين منه بل أبرى، منه أو قضى عنه أو قضاه هو لا من مال الزكاة بل من غيره فطريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وآخرون أنه يسترجع منه لاستعنائه عنه (والثاني) حكاه الرافعي وغيره أنه على الخلاف السابق في المكاتب اذا قضى عنه الدين أو أبرى، منه • ولو أعطى شيئا من الزكاة فقضى الدين ببعضه ، ففي الباقى الطريقان ، والله تعالى أعلم •

قال ابن كج ف التجريد: لو تحمل دية قتيل فأعطيناه فبان القاتل وضمن الدية استرد من الفارم القابض ما أخذ وصرف الى غارم آخر • فان كان قد سلمها الى مستحق الدين لم يرجع عليه ، ولا يطالب القاتل بالدية لأنها سقطت عنه بالدفع • قال : فان تطوع بأدائها

أخذت وجعلت فى بيت المال ، ولو أعطيناه ليدنع الى أولياء القتيل فأبرأوا الناس قبل قبضهم منه استرد منه

(فرع) اذا ادعى أنه غارم لم يقبل قوله الا ببينة ، وسبق في فصل المكاتب بيان هذه البينة ، ولو صدقه غريمه ففى قبوله الوجهان السابقان في تصديق السيد المكاتب في المكتابة ، هكذا قاله المصنف وجميع الأصحاب ، والأصح قبول تصديق السيد والمريم ، هكذا صححه الجمهور وخالفهم الجرجاني في التحرير ، فقال : الأصح لا يقبل تصديقهما ، والله تعالى أعلم ،

(فرع) قال أصحابنا الخراسانيون: اذا ضمن رجل عن رجل مالا من ثمن مبيع ونحوه فلهما أربعة أحوال (أحدها) أن يكونا معسرين فيعطى الضامن ما يقضى به الدين ، ويجوز اعطاء المضمون عنه وقال المتولى: وهو أولى لأن الضامن فرعه ، ولأنه اذا أخذ الضامن وقضى بالمخوذ الدين رجع على المضمون عنه ، واحتاج الامام أن يعطيه ثانيا وقال الرافعى: وهذا الذى قاله ممنوع ، بل اذا أعطيناه فقضى به لا يرجع ، وانما يرجع الضامن اذا قضى من عنده ، وهذا الذى قاله الرافعى فيه نظر ، وما قاله المتولى محتمل أيضا و

(الحال الثانى) أن يكونا موسرين فلا يعطى الضامن لأنه اذا غرم رجع على المضمون عنه ، فلا يضيع عليه شيء ، هذا اذا ضمن باذنه ، فان ضمن بعير اذنه فهل يعطى ؟ فيه وجهان بناء على الرجوع على المضمون عنه ، ان قلنا لا يرجع عليه وهو الأصح أعطى والا فلا •

(والثالث) أن يكون الضامن معسرا دون المضمون عنه ، فأن ضمن باذنه لم يعط لأنه يرجع عليه ، والا فعلى الوجهين (أصحهما) يعطى • (الرابع) أن يكون الضامن موسرا دون المضمون عنه ، فيجوز اعطاء المضمون عنه ، وفي المضامن وجهان (أحدهما) يعطى لأنه غارم لمصلحة غيره ، فأشبه الغارم لاصلاح ذات البين (وأصحهما) لا يعطى لأن الصرف الى المضمون عنه ممكن ، واذا برىء الأصيل برىء الكفيل ، بخلاف الغارم لذات البين ، والله تعالى أعلم •

(فسرع) قال أصحابنا: يجوز صرف سهم الغارمين الى من عليه الدين باذن صاحب الدين وبغير اذنه ، ولا يجوز صرفه الى صاحب الدين الا باذن من عليه الدين ، فلو صرف بغير اذنه لم يجزىء الدافع عن زكاته ، ولكن يسقط من الدين بقدر المصروف ، كما سبق فى فصل الكاتب و قال أصحابنا: والأولى أن يدفع الى صاحب الدين باذن الغريم ليتحقق وقوعه عن جهة الدين كما سبق فى المكاتب و قال أصحابنا: الا اذا كان لا يقى بالدين ، وأراد المدين أن يتصرف فيه بالتجارة والتنمية ليبلغ قدر الدين و

(فرع) قال أصحابنا : يجوز للغارم أن يتجر فيما قبض من سهم الزكاة أذا لم يف بالدين ليبلغ قدر الدين بالتنمية ، وهل يجوز أنفاقه ويقضى من غيره ؟ فيه خلاف سبق في فصل الماتب ، الأصح لا يجوز •

(فسرع) حكى صاحب البيان عن الصيمرى أنه لو صمن دية قتيل عن قاتل مجهول أعطى من سهم الغارمين مع الفقر والغنى ، وان ضمنها عن قاتل معروف أعطى مع الفقر دون الغنى ، وهذا ضعيف ولا تأثير لعرفته وعدمها و ذكر الدارمي في الضمان عن قاتل معروف وجهين قال الدارمي : ولو كانت دعوى الدم بين من لا يخشى فتنتهم فتحملها فوجهان و

(فسرع) ذكر السرخسى أن ما استدانه لعمارة المسجد وقرى الضيف غهو كما استدانه لنفقته ومصلحة نفسه • وحكى الروياني فى الحلية عن بعض الأصحاب أنه يعطى من سهم الغارمين مع العنى بالعقار ، ولا يعطى مع الغنى بالنقد • قال الروياني : وهذا هو الاختيار •

(فسرع) ذكر اهام الحرمين أنه لو أقام بيئة بأنه عارم وأخذ الزكاة فبان كذب الشهود ، ففى سقوط الفرض القولان المشهوران فيمن أخذ الزكاة بالفقر فبان غنيا ، الأصح : لا تجزى ، •

(فسرع) اذا كان لرجل على معسر دين فأراد أن يجعله عن

زكاته وقال له: جعاته عن زكاتى فوجهان حكاهما صاحب البيان (أصحهما) لا يجزئه وبه قطع الصيمرى ، وهو مذهب أبى هنيفة وأحمد ، لأن الزكاة فى ذمته فلا يبرأ الا باقباضها (والثانى) يجزئه ، وهو مذهب الحسن البصرى وعطاء ، لأنه لو دفعه اليه ثم أخذه منه جاز ، فكذا اذا لم يقبضه ، كما لو كانت عنده دراهم وديعة ودفعها عن الزكاة فانه يجزئه سواء قبضها أم لا ، أما اذا دفع الزكاة اليه بشرط أن يردها اليه عن دينه فلا يصح الدفع ولا تسقط الزكاة بالاتفاق ولا يصح قضاء الدين بذلك بالاتفاق ، ممن صرح بالمسألة القفال فى الفتاوى وصاحب التهذيب فى باب الشرط فى المهر ، وصاحب البيان هنا والرافعى و آخرون ، ولو نويا ذلك ولم يشرطاه جاز بالاتفاق وأجزأه عن الزكاة ، واذا رده اليه عن الدين برىء منه ،

قال البعسوى: ولو قال المدين: ادفع الى عن زكاتك حتى أقضيك دينك ففعل أجزأه عن الزكاة وملكه القابض ولا يلزمه دفعه اليه عن دينه ، فإن دفعه أجزأه قال القفال: ولو قال رب المسال للمدين: اقض ما عليك على أن أرده عليك عن زكاتى فقضاه صحح القضاء ولا يلزمه رده اليه • وهذا متفق عليه • وذكر الرويانى فى البحسر أنه لو أعطى مسكينا زكاة وواعده أن يردها اليه ببيع أو هبة أو ليصرفها المزكى فى كسسوة المسكين ومصالحه ففى كونه قبضا صحيحا احتمالان « قلت » الأصح لا يجزئه كما لو شرط أن يرد اليه عن دينه عليه • قال القفال: ولو كانت له حنطة عند فقيسر وديعة فقال: كل منها لنفسك كذا ، ونوى ذلك عن الزكاة ففى اجزائه عن الزكاة وجهان ، وجه المنع أن المسالك لم يكله وكيل الفقير لنفسه لا يعتبر • ولو كان وكله بشراء ذلك القدر فاشتراه وقبضه ثم قال له الموكل: خذه لنفسك ، ونواه زكاة أجزأه ، لأنه لا يحتاج الى كيله • والله تعالى أعلم •

(فسرع) لو مات رجل وعليه دين ولا تركة له هل يقضى من سهم العارمين أفيه وجهان حكاهما صاحب البيان (أحدهما) لا يجوز، وهو قول الصيمرى ومذهب النخعى وأبى حنيفة وأحمد (والثانى) يجوز لعموم الآية ، ولأنه يصح التبرع بقضاء دينه كالحى ، ولم يرجح واحدا من الوجهين ، وقال الدارمى : اذا مات العارم لم يعط ورثته عنه ، وقال ابن كج : اذا مات وعليه دين فعندنا لا يدفع في دينه من

الزكاة ولا يصرف منها فى كفنه ، وانما يدفع الى وارثه ان كان فقيرا ، وبنحو هذا قال أهل الرأى وهالك ، قال : وقال أبو ثور : يقضى دين الميت وكفنه من الزكاة ، ثم قال ابن كج بعد هذا بأسطر : اذا استدان لاصلاح ذات البين ثم مات دفع ما يفك به تركته ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم في سبيل الله ، وهم الفزاة [الذين] اذا نشطوا غزوا ، فاما من كان مرتبا في ديوان السلطان من جيوش المسلمين غانهم لا يعطون من الصدقة بسهم الفزاة ، لأنهم ياخذون أرزاقهم وكفايتهم من الفيء ، ويعطى الفازى مع الفقسر والفنى ، للخسبر الذى ذكرناه في الفارم ويعطى ما يستمين به على الفزو من نفقة الطريق وما يشترى به السلاح والفرس ان كان فارسا ، وما يعطى السائس وحمولة تحمله ان كان راجلا والمسافة مما تقصر غيها الصلاة ، فان أخذ ولم يفر استرجع منه)

(الشرح) قوله (نشطوا) بفتح النون وكسر الشين (والديوان) بكسر الدال على الفصيح المشهور وحكى فتحها وانكره الأصمعى والأكثرون وهو فارسى معرب وقيل عربى وهو غريب (والحمولة) بفتح الحاء وهى الدابة التى يحمل عليها من بعير أو بغل أو حمار ومذهبنا أن سهم سبيل الله المذكور فى الآية الكريمة يصرف الى الغزاة الذين لا حق لهم فى الديوان بل يغزون متطوعين ، وبه قال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى وقال أحمد رحمه الله تعالى فى أصح الروايتين عنه : يجوز صرفه الى مريد الحج ، وروى مثله عن ابن عمر رضى الله عنها واستدل له بحديث أم معقل الصحابية رضى الله عنها قالت : هجمله أبو معقل فى سبيل الله ، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، وخرج النبى صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان لنا جمل فيعله أبو معقل ، وخرج النبى صلى الله عليه وسلم فلما فرخ عن حجه جئته فقال : يا أم معقل النبى صلى الله عليه وسلم فلما فرخ عن حجه جئته فقال : يا أم معقل ما منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقل المنعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقل المنعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقل المنعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقل له منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقل له منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقل له منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقل له منعك أن تخرجي معنا ؟ قالت : فقلت : لقد تهيأنا فهاك أبو معقبه كالله عليه وسلم فلما فينه كالله كورب

وكان لنا جمل هو الذى نحج عليه ، فأوصى به أبو معقل فى سبيل الله ، قال : فهلا خرجت عليه ؟ فان الحج فى سبيل الله(١) •

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فقالت امرأة لزوجها : أحجنى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما عندى ما أحجك عليه ، فقالت أحجنى على جملك فلان ، قال ذلك حبيسى في سبيل الله عز وجل ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان امرأتى تقرأ عليك السلام ورحمة الله وانها سألتنى الحج معك ، قالت أحجنى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : ما عندى ما أحجك عليه ، فقالت : أحجنى على جملك فلان ، فقلت : ذلك ما عندى ما أحجك عليه ، فقالت : أما انك لو أحججتها عليه كان في سبيل الله عليه وسلم : أقرئها السلام ورحمة الله وبركاته وأخبرها أنها تعدل حجة [معى] يعنى عمرة في رمضان »(٢) رواهما أبو داود في سننه في أواخر كتاب الحج في باب العمرة والثانى اسناده صحيح وأما الأول حديث أم معقل فهو من رواية محمد بن اسحاق وقال فيه (عن) وهو مدلس والمدلس اذا قال (عن) لا يحتج به بالاتفاق (٢) .

⁽١) وبقية الخبر في سنن ابى داود : « فأما أذا فاتتك هذم الحجة معنا فاعتمرى في رمضان فانها كحجة » فكأنت تقول : « الحج حجة والعمرة عمرة وقد قال لى هذا رسول الله صلى الله علية وسلم ما أدرى ألى خاصة ؟ » ا م (ط) ٠

⁽٢) ما بين المعقوفين سأقطمن ش و ق (ط) ٠

⁽٣) أما الرواية الثانية فهى : حدثنا مسدد ثنا عبد الوارث عن عامر الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس (قال صاحب عون المعبود : فلا يدل الحديث على اجزاء المعمرة في رمضان عن الحج وانة يسقط بها المرض عن الذمة بل المراد ثواب المعرة في رمضان كثواب الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا التاويل هو المتعين ولا شك أن رواة الحديث لم يتقنوا الفاظ الحديث ولم يحفظوها بل اختلطوا وغيروا الالفاظ واضطربوا في الاسناد وفيه ضعيف ومجهول ا ه •

وقال الخطابى: فيه من الفقه جواز احباس الحيوان وفيه أنه جعل الحج من السبل وقد اختلف الناس فى ذلك فكان ابن عباس لا يرى بأسا أن يعطى الرجل من زكاته فى الحج وروى مثل ذلك عن ابن عمر وكان أحمد بن حنبل واسحاق يقولان يعطى من ذلك فى الحج وقال أبو حنيفة وأصحابة وسفيان =

واحتج أصحابنا بأن المفهوم فى الاستعمال المتبادر الى الأفهام أن سبيل الله تعالى هو الغزو ، وأكثر ما جاء فى القرآن العزيز كذلك و واحتج الأصحاب أيضا بحديث أبى سعيد السابق فى فصل الغارمين « لا تحل الصدقة لعنى الا لخمسة » فذكر منهم الغازى ، وليس فى الأصناف الثمانية من يعطى باسم الغزاة الا الذين نعطيهم من اسهم سبيل الله تعالى • وأما الحديثان اللذان احتجوا بهما (فالأول) ضعيف كما سبق (والجواب) عن الثانى أن الحج يسمى سبيل الله ، ولكن الآية محمولة على الغزو لما ذكرناه •

قال المصنف والأصحاب رحمهم الله تعالى: وأما الغزاة المرتبون في ديوان السلطان ولهم فيه حق فلا يعطون من الزكاة بسبب الغزو بلا خلاف ، وان كان فيهم وصف آخر يستحقون به أعطوا به ، بأن يكون غارما أو ابن سبيل ، قال أصحابنا : فان أراد رجل من المرتزقة المرتبين في الديوان أن يصير من أهل الزكوات المتطوعين بالغزو ويترك سهمه من الديوان جعل من أهل الصدقات ، وكذا لو أراد واحد من أهل الصدقات أن يصير من المرتزقة جعل منهم ، فيعطى من الفيء ولا يعطى من الصدقات ، قال أصحابنا : ولا حق لأهل الصدقات في الفيء ، ولا الفيء في الصدقات في الفيء ،

الثورى والشافعى: لا تصرف الزكاة الى الحج ، وسهم السبيل عندهم الغزاة والمجاهدون اه وقال المنزى: قال الترمذى: حديث أم معقل حسن غريب من هذا الوجه اه ع قال في عون المعبود: وحديث أم معقل في رجل مجهول وفي اسناده أيضا ابراهيم بن مهاجر البجلى الكوفى تكلم غير واحد وقد اختلف على أبى كر بن عبد الرحمن فيه فروى عنه كما هاهنا وروى عنه عن أم معقل من غير واسطة وروى عنه عن أبى معقل كما ذكرناه وقد أخرج البخارى ومسلم في صحيحيهما من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة من الانصار سماها ابن عباس فنسيت اسمها: ما منعك أن تحجى معنا ؟ قلت: لم يكن لنا الاناضحان فحج أبو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحا ننضح عليه قال: فاذا جاء رمضان فاعتمرى على نان عمرة في رمضان حجة أو نحوا مما قال وسماها فيرواية مسلم أم سنان وفيه قال: جعله في سبيل الله فقال صلى الله عليه وسلم: أعطها فلتحج عليه فعمرة في رمضان تقضى حجة فقال صلى الله عليه وسلم: أعطها فلتحج عليه فعمرة في رمضان تقضى حجة أو حجة معى اه

فان احتاج المسلمون الى من يكفيهم شر الكفار ولا مال فى بيت المسال ، فهل يجوز اعطاء المرتزقة من الزكاة من سهم سبيل الله تعالى بخيه قولان مشهوران فى طريقة خراسان (أصحهما) لا يعطون كما لا يصرف الفيء الى أهل الصحقات (والثانى) يعطون لأنهم غزاة ، عال أصحابنا : فعلى الأول يجب على أغنياء المسلمين اعانتهم • قال المصنف والأصحاب : ويعطى المعازى مع الفقر والمعنى الحديث السابق ولأن فيه مصلحة للمسلمين • قال أصحابنا : ويعطى ما يستعين به على المغزو فيعطى نفقته وكسوته مدة الذهاب والرجوع والمقام فى الثغر ، وإن طال ، وهل يعطى جميع المؤنة أم ما زاد بسبب السفر بخيه وجهان وان طال ، وهل يعطى جميع المؤنة أم ما زاد بسبب السفر بخيه وجهان (أصحهما) الجميع ، وهو مقتضى كلام الجمهور ، ويجريان فى ابن السبيل ، ويعطى ما يشترى به الفرس ان كان يقاتل فارسا ، وما يشترى به الفرس والسلاح وآلات القتال ، ويصير ذلك ملكا للغازى ، ويجوز أن يستأجر به الفرس والسلاح من مال الزكاة ، ويختلف المال بكثرة المال وقلته ، فان كان يقاتل راجلا لم يعط للفرس شيئا ، ويعطى ما يحمل عليه الزاد ويركبه فى الطريق ان كان ضعيفا أو كان السفر مسافة القصر •

قال أصحابنا: ويسلم الاهام الى الغازى ثمن الفرس والسلاح والآلات، ثم الغازى يشتريها و قال القاضى أبو الطيب والأصحاب: فلو استأذنه الاهام في شراها له بمال الزكاة فأذن جاز، فلو أراد الاهام أن يشترى ذلك بمال الزكاة ويسلمه الى الغازى بغير اذنه هل يجوز و فيه وجهان و (أحدهما) لا يجوز ، بل يتعين تسليم مال الزكاة الى الغازى أو اذنه وبه قطع جماعة من العراقيين، وهو ظاهر عبارة آخرين منهم (وأصحهما) يجوز ، وهو الذى صحصه الخراسانيون وتابعهم الرافعي على تصحيحه ، وقطع به جماعة منهم ، قال الخراسانيون: الاهام بالخيار ان شاء سلم الفرس والسلاح والآلات الى الغازى أو ثمن ذلك تمليكا له فيملكه ، وان شاء استأجر ذلك له ، وان شاء استأجر ذلك له ، وان شاء اشترى من سهم سبيل الله سبحانه وتعالى أفراسا وآلات الحرب وجعلها وقفا في سبيل الله ، ويعطيهم عند الحاجة ما يحت اجون اليه ثم يردونه اذا انقضت حاجتهم وتختلف الصلحة في ذلك بحسب قلية المال وكثرته و

⁽ وأما) نفقة عيال العازي فقال الرافعي في بعض شروح المفتاح :

أنه يعطى نفقته ونفقة عياله ذهابا ومقاما ورجوعا ، قال : وسكت المعظم عن نفقة العيال ، ولكن اعطاؤه اياها ليس بعيدا كما ينظر في استطاعة الحج الى نفقة العيال : فيعتبر غناه لعياله كنفسه ، والله تعالى أعلم . (فرع) قال أصحابنا : انما يعطى الغازى من الزكاة إذا حضر وقت الخروج ليهيىء به أسباب سفره ، فإن أخذ ولم يضرج الى المغزو استرجع منه ، كذا قاله المصنف والأصحاب ، واتفقدوا عليه ، وقد سبق في فصل المكاتب بيان كم يمهل في الخروج • قال أصحابنا: وكذا لو مات في الطريق أو امتنع الفزو بسبب آخر استرد ما بقى معه ، ذكره البعاوى وآخرون • ولو غزا ورجع وبقى معه شيء من النفقة فان لم يقتر على نفسه • وكان الباقى قدر أ صالحا استرد منه • لأنا تبينا أن المدف وع اليه كان زائدا ، وأن لم يقتر على نفسه وكان الفاضل يسيرا لم يسترجع منه ، كذا نقله الرافعي قال : وهذا لا خلاف فيه • قال : وفي مثله في ابن السبيل يسترد على الصحيح المشهور • وفيه وجه ضعيف أنه لايسترد أيضا ونسبه بعضهم الى النص والفرق على الصحيح أنا دفعنا الى الغازى لحاجتنا وقد فعل ، ودفعنا الى ابن السبيل لحاجته وقد زالت (أما) اذا قتر الغازى على نفسه وفضل شيء بحيث لو لم يقتر لم يفضل لم (١) يسترد بلا خلاف • لأنا دفعنا اليه كفايته فلم نرجع عليه بما قتر كالفقير اذا أعطيناه كفايته فقتر وفضل فضل عنده لا يسترجع منه ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وسهم لابن السبيل وهو المسافر أو من ينشىء السفر وهو محتاج في سفره • فان كان سفره طاعة أعطى ما يبلغ به مقصده ، وأن كان أفي] معصية لم يعط لأن ذلك أعانة على المعصية • وأن كان سفره في مباح ففيه وجهان (أحدهما) لا يعطى لأنه غير محتاج الى هذا السفر (والثاني) يعطى لأن ما جعل رفقا بالمسافر في طاعة [الله] جعل رفقا بالمسافر في مباح كالقصر والفطر) •

(الشرح) السبيل في اللغة الطريق ويؤنث ويذكر وسمى

⁽۱) (لم يفضل) جواب لو، أما جواب (اذا قتر) فهو (لم يسترد) (ط)

المسافر ابن السبيل المزومه للطريق كلزوم الواحد والحته والمقصد حيث الصادح وقوله: غير محتاج الى هذا السفر مما ينكر من حيث ان المباح يحتاج اليه لمصالح المعاش وقال الشافعي والأصحاب: ابن السبيل ضربان (أحدهما) من أنشأ سفرا من بلد كان مقيما به سواء وطنه وغيره (والثاني) غريب مسافر يجتاز بالبلد وفالأول يعطى مطلقا بلا خلاف وأما الثاني) فالمذهب الصحيح الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي رضى الله عنه وقطع به العراقيون وغيرهم وأنه يعطى أيضا مطلقا وحكى جماعات من الخراسانيين فيه وجهين (الصحيح) يعطى أيضا مطلقا وحكى جماعات من الخراسانيين فيه وجهين (الصحيح) هذا (والثاني) لا يعطى من صدقة بلد يجتاز به اذا منعنا نقل الصدقة وهذا ضعيف أو غلط و

قال أصحابنا: وانما يعطى المسافر بشرط حاجته فى سفره ولا يضر عناه فى غير سفره ، فيعطى من ليس معه كفايته فى طريقه وان كان له أموال فى بلد آخر سواء كانت فى البلد الذى يقصده أو غيره اذا لم يكن فى بلد الاعطاء ، قال أصحابنا: فان كان سفره طاعة كحج وغزو وزيارة مندوبة ونحو ذلك دفع اليه بلا خلاف وان كان معصية كقطع الطريق ونحوه لم يدفع اليه بلا خلاف ، وان كان مباحا كطلب آبق وتحصيل كسب أو استيطان فى بلد أو نحو ذلك فوجهان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) يدفع اليه ، ولو سافر لتنزه أو تفرج فطريقان مشهوران (المذهب) أنه كالمباح فيكون على الوجهين (والثانى) لا يعطى قطعا لأنه نوع من الفضول واذا أنشأ سفر معصية ثم قطعه فى أثناء الطريق وقصد الرجوع الى وطنه أعطى من حينتذ من الزكاة ، لأنه الآن ليس سفر معصية ، وممن صرح به القاضى أبو الطيب فى المجرد وغيره من أصحابنا ، وحكى ابن كج فيه وجهيدن (الصحيح) المجرد وغيره من أصحابنا ، وحكى ابن كج فيه وجهيدن (الصحيح)

قال أصحابنا : ويعطى ابن السبيل من النفقة والكسوة ما يكفيه الى مقصده أو موضع ماله ان كان له مال فى طريقه هذا ان لم يكن معه مال لا يكفيه أعطى ما يتم به كفايته • قال ابن الصباغ والأصحاب : ويهيأ له ما يركبه ان كان سفره مما تقصر فيه الصلاة أو كان ضعيفا لا يقدر على المشى ، وان كان قويا وسفره دون ذلك لم يعط المركوب ، ويعطى ما ينقل عليه زاده الا أن يكون قدرا يعتاد مثله أن يحمله بنفسه ، قال

السرخسى: وصفة تهيئة المركوب أنه ان اتسع المال اشترى له مركوب ، وان ضاق اكترى له • قال أصحابنا: ويعطى ابن السبيل سواء كان قادرا على الكسب أم لا ، وسنعيد المسألة فى آخر الباب ان شاء الله تعالى ، قال الرافعى: وهل يعطى جميع مؤنة سفره ؟ أم زاد بسبب السيفر ؟ فيه وجهان (الصحيح) الجميع وهو ظاهر كلام الجمهور ، قال أصحابنا: ويعطى كفايته فى ذهابه ورجوعه ان كان يريد الرجوع ، وليس له فى مقصده مال ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الأصحاب ونص عليه الشافعى •

وحكى الرافعى وجها أنه لا يعطى للرجوع فى ابتداء سفره ، وانما يعطى عند رجوعه ، ووجها عن الشيخ أبى زيد أنه ان كان عزمه أن يصل الرجوع ، بالذهاب أعطى للرجوع ، وان كان عزمه اقامة مدة لم يعط للرجوع ، والمذهب الأول ، قال أصحابنا : وأما نفقته فى القامته فى المقصد - فأن كانت اقامته دون أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج والخروج - أعطى لها ، لأنه فى حكم السافر ، وله القصر والفطر وسائر الرخص ، وأن كانت أربعة أيام فأكثر غير يومى الدخول والخروج لم يعط لها لأنه خرج عن كونه مسافرا ابن سبيل ، وانقطعت رخص السفر ، بخلف المازى فانه يعطى مدة الاقامة فى المثعر وان طالت ، والفرق أن الغازى بل يحتاج اليه لتوقع الفتح ، ولأنه لا يزول بالاقامة اسم الغازى بل يتأكد ، بخلاف المسافر ، وفيه وجه عن صاحب التقريب أن الغازى بل يتأكد ، بخلاف المسافر ، وفيه وجه عن صاحب التقريب أن النازى بل يتأكد ، بخلاف المسافر ، وفيه وجه عن صاحب التقريب أن البيل يعطى وأن طال مقامه أذا كان مقيما لحاجة يتوقع تنجزها والمذهب الأول .

قال أصحابنا : واذا رجع ابن السبيل وقد فضل معه شيء استرجع منه سواء قتر على نفسه أم لا ، وقبل ان قتر على نفسه بحيث لو لم يقتر لم يفضل لم يرجع بالفاضل ، والمذهب الأول ، وسبق في فصل العازى بيان هذا وبيان الفرق بينه وبين الغازى حيث لا يسترجع منه أذا قتر ، لأن ما يأخذه الغازى يأخذه عوضا لحاجتنا اليه ، وقيامه بالعزو وقد فعل ذلك ، وابن السبيل يأخذه لحاجته الينا وقد زالت ، قال أصحابنا : وكذا يسترد منه المركوب ، هذا هو الذهب ، وحكى الرافعى وجها أنه لا يسترد وهو غريب ضعيف جدا .

(فرع) قال أصحابنا : اذا ادعى رجل أنه يريد السفر أو

الغزو صدق وأعطى من الزكاة بلا بينسة ولا يميسن ، وقد سبق بيان هذا في فصل المكاتب ، والله تعالى أعلم •

- (فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن ابن السبيل يقع على منشىء السفر والمجتاز ، وقال أبو حنيفة ومالك : لا يعظى المنشىء بل يختص المجتاز .
- (فرع) لو وجد ابن السبيل من يقرضه كفايته وله فى بلده وفادة لم يلزمه أن يقترض منه ، بل يجوز صرف الزكاة اليه صرح به ابن كج فى كتابه التجريد •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب أن يسوى بين الأصناف في السهام ولا يفضل صنفا على صنف ، لأن الله تعالى سوى بينهم ، والمستحب أن يعم كل صنف ان أمكن ، وأقدل ما يجزىء أن يصرف الى ثلاثة من كل صنف لأن الله تعالى أضاف اليهم بلفظ الجمع وأقل الجمع ثلاثة ، فأن دفع الى انثين ضمن نصيب الثالث ، وفي قدر الضمان قولان (احدهما) القدر المستحب وهو الثلث (والثاني) أقل جزء من السهم لأن هذا القدر هو الواجب فلا يلزمه ضمان ما زاد) .

(الشرح) فيه مسائل:

(احداها) يجب التسوية بين الأصناف ، فان وجدت الأصناف الثمانية وجب لكل صنف ثمن و وان وجد منهم خمسة وجب لكل صنف خمس ، ولا يجوز تفضيل صنف على صنف بلا خلاف عندنا سواء اتفقت حاجاتهم وعددهم أم لا ، ولا يستثنى هذا الا العامل فان حقه مقدر بأجرة عمله ، فان زاد سهمه أو نقص فقد سبق بيانه والا المؤلفة ففي قول يسقط نصيبهم كما سبق .

(الثانية) التسوية بين آهاد الصنف ليست واجبة ، سواء استوعبهم أو اقتصر على ثلاثة منهم أو أكثر ، وسواء اتفقت حاجاتهم أو اختلفت ، لكن يستحب أن يفرق بينهم على قدد حاجاتهم فأن استوت

سوى ، وان تفاضلت فاضل بحسب الحاجة استحبابا ، فرق الأصحاب بين التسوية بين الأصناف حيث وجبت و آحاد الصنف حيث استحبت ، بأن الأصناف محصورون ، فيمكن التسوية بلا مشقة بخلاف آحاد الصنف ، قال البغوى وليس هذا كما لو أوصى لنقراء بلد محصورين فانه يجب تعميمهم والتسوية بينهم ، وهنا فى الزكاة لو كانوا محصورين وجب تعميمهم ولا تجب التسوية بينهم ، لان الحق فى الوصية لهم على التعيين حتى لو لم يكن هناك فقير تبطل الوصية ، وههنا لم يثبت الحق لهم على التعيين ، وانما تعينوا لفقد غيرهم ، ولهذا لو لم يكن فى البلد مستحقون لا تسقط بل يجب نقلها الى بلد آخر ، وهذا الذى ذكرناه من التسوية بين آحاد الصنف ، وأنها ليست واجبة ، هكذا أطلقه الجمهور ، وقال المتولى : هذا اذا قسم المالك ، فأما اذا قسم الامام فلا يجوز له التفضيل عند تساوى الحاجات ، لأن عليه تعميم جميع آحاد الصنف كما سنوضحه ان شاء الله تعالى فلزمه التسوية ، والمالك لا يلزمه التعميم فلا يلزمه التسوية ،

(الثالثة) أطلق المصنف وكثيرون أنه يستحب تعميم كل صنف أن أمكن و وقال ابن الصباغ وكثيرون: ان قسم الأمام لزمه استيعاب آحاد الصنف الآنه يمكنه اوليس المسراد أنه يستوعب بزكاة كل شخص جميع الآحاد اولكن يستوعبهم من الزكوات الحاصلة في يده اوله أن يخص بعضهم بنوع من المال وآخسرين بنوع اوله صرف زكاة شخص واحد الى صنف واحد اوالى شخص واحد الى صنف واحد الله شخص واحد الى منف واحد اوالى شخص واحد اوان قسم المالك ولم يمكنه الاستيعاب فليس هو بواجب ولا مندوب اوان أمكنه المصورين المالة وكثيرون : هو مستحب الله وقال المتولى يجب ان كانوا محصورين ، وقال البغوى : يجب أن لم نجوز نقل الزكاة ، وان جوزناه استحب و

وقال الرافعي : ان قسم الامام لزمه الاستيعاب وان قسم المالك ففيه كلاما المتولى والبعوى ، وجزم الرافعي في المرر بوجوب الاستيعاب ان قسم الامام ، وكذا ان قسم المالك وكانوا محصورين ، وهذا هو المذهب ، وينزل اطلاق الباقين عليه ، والله تعالى أعلم ،

وحيث لا يجب الاستيعاب ، قال أصحابنا : يجوز الدفـم الى المستحقين المقيمين بالبلد والغرباء الموجودين حال التفرقة ، ولكن المستوطنون أغضل لأنهم جيرانه • قال الشاغعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: وحيث لا يجب الاستيعاب يشترط أن لا ينقص عن ثلاثة من كل صنف ، لما ذكره المصنف ، الا العامل فيجوز أن يكون واحدا بلا خلاف ، وعجب كون المصنف لم يستثنه هنا مع أنه استثناه في التنبيه ، ولا خلاف في اشتراط ثلاثة من كل صنف من الباقين الا ابن السبيل ففيه طريقان (المذهب) وبه قطع الجمهور يشترط ثلاثة (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) ثلاثة (والثاني) يجوز واحد ، لأن الله تعالى لم يذكره بالجمع بخلاف باقى الأصناف ، وهذا الوجه حكاه القاضي أبو الطيب عن شيخه أبي الحسن الماسرجسي وحكاه آخرون بعده • قال القاضى أبو الطيب : لم يقل أحد من أصحاب الشافعي رضي الله عنه هذا غير الماسرجسي ، قال : قال أبو اسحاق : وابن السبيل ، وان كان موحدا فهو اسم جنس كباقى الأصداف • قال الرافعى : قال بعضهم : ولا يبعد طرد الوجه في الغزاة لقول الله سبحانه وتعالى ((وفى سبيل الله)) بغير جمع ، والله تعالى أعلم •

قال أصحابنا: ولو صرف جميع نصيب الصنف الى اثنين مع وجود ثالث غرم لثالث بلا خلاف ، وفى قدر الغرم قولان مشهوران ذكرهما المصنف (أصحهما) أقل جـزء لأنه القـدر الذى كان يجب عليه (والثانى) الثلث وصححه القاضى أبو الطيب فى المجرد ، قال : لأن المفاضلة باجتهاده ما لم يظهر خيانته ، فاذا ظهرت خيانته سـقط أجتهاده فلزمه الثلث ، ولو ضرف جميع نصيب الصنف الى واحد ، فعلى الأول يلزمه أقل ما يجـوز صرفه اليهما ، وعلى الثانى الثلثان ، ثم ان انجمهور أطلقوا القولين ، وقال صاحب العـدة : اذا قلنا يضمن الثلث ففيه وجهان (أحدهما) المـراد اذا استووا فى الحاجة ، فلو كانت حاجة الثالث حين استحقوا التفرقة مثل حاجة الآخـرين جميعا ضمن حوائجهم (والثانى) أنه لا فرق ، وهذا الثانى هو الصحيح ،

ومراده اذا كان الثلاثة متعينين ولو لم يوجد الا دون ثلاثة من

صنف أعطى لمن وجده ، وهل يصرف باقى السهم اليه اذا كان مستحقا ؟
أم ينقل الى بلد آخر ؟ قال المتولى : هو كما [لو] لم يوجد بعض
الاصناف فى بلد ، وسيأتى بيانه ان شاء الله تعالى هذا اخر كلامه ،
والصحيح انه يصرف اليه ، وممن صححه الشيخ نصر المقدسى ونقله
هو وصاحب العدة وغيرهما عن نصى الشافعى رضى الله عنه ودليلهما
ظاهر ، قال أصحابنا ، وهذان القولان فى اصل المسألة كالخلاف فى
أضحية التطوع اذا أكلها كلها ، كم يضمن ؟ وفى الوكيل اذا باع بعبن
فاحش كم يضمن ؟ وسيأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى ، والله اعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اجتمع في شخص واحد سببان ففيه ثلاثة طرق ، من أصحابنا من قال : لا يعطى بالسببين ، بل يقال اختر أيهما شئت فنعطيك به (ومنهم) من قال : ان كانا سببين متجانسين مثل أن يستحق بكل واحد منهما لحاجته الينا حكالفقير الفارم حلصلحة نفسه ، أو يستحق بكل واحد منهما لحاجتنا اليه حكالفازى الفارم لاصلاح ذات البين حلم يعط الا بسبب واحد ، وان كانا سببين مختلفين وهو(۱) أن يكون باحدهما يستحق احاجته الينا أعطى بالسببين كما قلنا في الميراث اذا اجتمع في شخص واحد جهتا فرض لم يعط بهما وان اجتمع فيه جهة فرض وجهة تعصيب أعطى بهما (ومنهم) من قال : فيه قولان (أحدهما) يعطى بالسببين ، لأن الله تعمالي جعل المفقير سهما ، والفسارم سهما ، وهدا غقير وغارم (والثاني) يعطى بسبب واحد ، لأنه شخص واحد غلا يأخذ سهمين كما لو تفرد بمعنى واحد) .

(الشرح) هذه الطرق الثلاثة مشهورة (وأصحها) طريقة القولين صححها أصحابنا ، ونقلها صاحب الشامل عن أكثر الأصحاب وأصحه القولين أنه لا يعطى الا بسبب واحد يختار أيهما شاء ، ممن صححه القاضى أبو الطيب فى المجسرد ، وصاحب العدة ، والشيخ نصر المقدسى فى تهذيبه ، والرافعى وآخرون ، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات

⁽١) في بعض النسخ مثل أن يكون بدل (وهو أن يكون) (ط) ٠

منهم سليم الرازي في الكفاية ونصر المقدسي في الكافي ، وهو المنصوص في المختصر ، والقول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة ، وحكى الدارمي طريقا رايعا أنه يعطى يهما الا بالفقر والمسكنة لاستحالة وجودهما في حالة واحدة ، وهذا الطريق لا حقيقة له ، لأن الأصحاب تكلموا في المكن ، والله تعالى أعلم •

قال الرافعى: اذا جوزنا اعطاءه بسببين جاز بأسباب أيضا ، قال المتاطى: ويحتمل أن لا يعطى الا بسببين ، قال المراسانيون: فان قانا لا يعطى بسببين بأن كان عاملا فقيرا فوجهان مبنيان على الوجهين فيما يأخذه العامل هل هو أجرة أم زكاة ؟ ان قانا أجرة أعطى بهما والا فلا ، قال الشيخ نصر القدسى اذا قانا : لا يعطى الا بسبب واحد فأخذ بالفقر ، كان لعريمه أن يطالبه بدينه ، ويأخذ ما حصل له ، وكذا أن أخذ بكونه غارما ، فاذا أخذه وبقى فقيرا وجب اعطاؤه من سهم الفقراء ، لأنه الآن محتاج ، والله تعالى أعلم ،

(فسرع) قال أصحابنا: اذا فقد بعض الأصناف فلم يوجدوا في البلد ولا غيره قسمت الزكاة بكمالها على الموجودين من باقى الأصناف بلا خلاف ، وعجيب كون المصنف ترك هذه المسالة مع ذكره لها في التنبيه ، قال أصحابنا: والفرق بين هذا وبين ما لو أوصى لمرجلين فرد أحدهما الوصية فان المردود يكون للورثة لا للموصى له الآخر ، لأن المال للورثة لولا الوصية ، والوصية تبرع ، فاذا لم تتم أخذ الورثة المال (وأما) الزكاة فدين لزمه فلا يسقط بفقد المستحق ولهذا لو لم يجد أحدا من الأصناف لم يسقط ، بل يصبر حتى يجدهم أو بعضهم بخلاف ما لو ردت الوصايا كلها ، فانها ترجع الى الورثة ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان كان الذي يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل ، لأنه لا عمل له فيقسم الصدقة على سبعة [أصناف] لكل صنف سهم على ما بيناه ، فان كان في الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم ، فالستحب أن يخص الأقارب ، لما روت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط

رضى الله عنها قالت « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي القوراية صدقة وصلة) •

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه البيهقى فى السنن الكبير باسسناد صحيح ولفظه «أفضل الصدقة على ذى الرحم الكاشع» وروى الترمذي والنسائي باسنادهما عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم « الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم اثنتان ، صدقة وصلة » .

وعن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الرحم شجنة من الله تعالى من وصلها وصله الله ، ومن قطعها قطعه الله » • رواه البخارى ومسلم ـ والشجنة بكسر الشين وضمها وفتحها _ ثلاث لغات ، ومعناه أن قرابة الانسان لقريبه سبب واصل بينهما •

وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أحب أن يبسط له فى رزقه وينسأ له فى أثره فليصل رحمه » رواه البخارى وحسلم ، وفى الباب أحاديث كثيرة صحيحة جمعت معظمها فى رياض الصالحين .

(أما أحكام الفصل) فقوله : ان كان الذي يفرق الزكاة رب المسقط سهم العامل ، هو كما قال ، وهو ظاهر ، وسبق مثله (وأما) قوله : ان كان في الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم استحب أن يخص الأقرب ، فمتفق عليه أيضا لما ذكرنا من الأحاديث .

قال أصحابنا : يستحب في صدقة التطوع وفي الزكاة ، والكفارة صرفها الى الأقارب اذا كانوا بصفة الاستحقاق ، وهم أغضل من الأجانب ، قال أصحابنا : والأغضل أن يبدأ بذى الرحم الحرم كالاخوة والأخوات والأعمام والعمات والأخوال والخالات ، ويقدم الأقرب فالأقرب ، وألحق بعض أصحابنا الزوج والزوجة بهولاء لحديث زينب امرأة ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « زوجك وولدك أحق من تصدقت عليه » رواه مسلم ثم بذى

الرحم غير المحسرم كأولاد العم وأولاد الخال ، ثم المحسرم بالرضاع ، ثم بالمصاهسرة ثم المولى من أعلى وأسفل ثم الجسار ، فان كان القريب بعيد الدار فى البلد قدم على الجار الأجنبى ، وان كان الأقارب خارجين عن البلد ، فان منعنا نقسل الزكاة قدم الأجنبى والا غالقريب ، وكسذا القول فى أهل البادية ، فحيث كان انقريب والجار الأجنبى بحيث يجوز الصرف اليهما قدم القريب ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجب صرف الزكاة الى الأصناف في البلد الذي فيه المال ، لما رُوى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال : صلى الله عليه وسلم « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » فأن نقسل الى الأصناف في بلد آخسر ففيه قسولان (أحدهما) يجــزنه لانهم من أهل الصــدقات غاشبه أصناف البلــد الذي فيه المال (والثاني) لا يجزئه لأنه حق واجب لأصناف بلد ، فاذا نقـل عنهم الى غيرهم لا يجـزئه كالوصية باللـال لأصناف بلد • ومن أصحابنا من قال: القولان في جواز النقـل ففي أحدهما يجـوز والثانى لا يجوز ٠ فأما اذا نقل فانه يجرىء قولا واحدا والأول هو الصحيح • فان كان له أربعون شاة عشرون في بلد وعشرون في بلد آخـر • قال الشافعي رضى الله عنه : اذا أخـرج الشـاة في أحـد البلدين كرهت (١) وأجزأه ، فمن أصحابنا من قال : انما أجاز ذلك على القـول الذي [يقـول] يجـوز نقـل الصـدقة ، غاما على القـول الآخـر فلا يجـوز حتى يخـرج في كل بلد نصف شاة • ومنهم من عال : يجيزئه ذلك قولا واحداً ، لأن في اخسراج نصف شاة في كل بلد ضررا في التشريك بينه وبين الفقراء ، والصحيح هو الأول لأنه قال: (كرهت وأجـزاه) فدل على أنه أحـد القولين ولو كان قـولا واحدا لم يقل: كرهت • وفي الموضع الذي ينقل اليه طريقان ، من أصحابنا من قال: القولان فيه اذا نقـل الى مسافة تقصر فيها الصلاة ، غأما اذا نقل الى مساغة لا تقصر فيها الصلاة ، فانه يجوز قولا

⁽١) بفتح الكاف وكسر الراء وضم التاء ٠

واحدا لأن ذلك في حكم البلد ، بدليل أنه لا يجوز غيه القصر [والفطر] والمسح و ومنهم من قال: القولان في الجميع وهو الأظهر) •

(الشرح) حديث معاذ رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عباس رضى الله عنهما ، وينكر على المصنف قوله فيه : روى بصيعة التمريض • وقوله لا يجوز فيه القصر والفطر والمسح بيعنى المسح على الخف ثلاثة أيام وهذا متفق عليه • وقد نبه عليه المصنف هنا وفى آخر المضانة وفى تعريب الزانى ولم يذكره فى مظنته ، وهما باب المسح على الخف وباب صلاة المسافر •

(أما الأحكام) فحاصل المذهب أنه ينبغى أن يفرق الزكاة فى بلد المسال ، فلو نقلها الى بلد آخر مع وجود المستحقين فللشافعى رضى الله عنه فى المسألة قولان • وللأصحاب فيها ثلاث طرق (أصحها) عندهم أن القولين فى الاجزاء وعدمه (أصحهما) لا يجرئه (والثانى) يجزئه • ولا خلاف فى تحريم النقل (والطريق الثانى) أنهما فى التحريم وعدمه (أصحهما) يحرم (والثانى) لا يحرم ولا خلاف أنه يجزى • وهذان الطريقان فى الكتاب (والثالث) حكاه صاحب الشامل أنهما فى الجواز والاجزاء معا (أصحهما) لا يجروز ولا يجزئه (والثانى) يجوز ويجزئه ، وتعليل الجميع فى الكتاب ، والأصح عند الأصحاب الطريق الأول (والأصح) من القولين أنه لا يجزئه ، وهو محكى عن عمر ابن عبد العزيز وطاوس وسعيد بن جبير ومجاهد والنضعى والثورى ومالك وأحمد ، وبالأجزاء قال أبو حنيفة •

(والصحيح) أنه لا غرق بين النقل الى مسافة القصر ودونها كما صححه المصنف وكذا صححه الجمهور • فحصل من مجموع الخلاف أربعة أقوال (أصحها) لا يجزىء النقل مطلقا ولا تجوز (والثانى) يجزىء ولا يجوز (والرابع) يجزىء ويجوز لدون مسافة القصر ، ولا يجزىء ولا يجوز اليها ، واذا منعنا النقل ولم نعتبر مسافة القصر ، فسواء نقل الى قرية بقرب البلد أم بعيدة ، صرح به صاحب العدة •

واعلم أن صاحب الشامل ذكر المسألة في أول قسم الصدقات في موضعها ، كما ذكرها المزنى والأصحاب ، وذكر في النقل الى دون مسافة القصر الطريقين وذكر أن الأصح أنها على القولين • ثم ذكر

فى أو اخر الباب فى مسألة أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون أن أصحاب الخيام الذين لا يرتحلون يجوز الصرف الى من بينه وبينه ما لا تقصر فيه الصلاة و قال وكذلك البلد اذا كان فى سواده فى موضع لا تقصر فيه الصلاة ، كأهل البلد قال : واحتج الشافعى بأن من هو من الحرم على مسافة لا تقصر فيها الصلاة فهو من حاضريه و قال فأما اذا كان بلدان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة فلا ينقل من أحدهما الى الآخر : لأن أحدهما لا يضاف الى الآخر ولا ينسب و هذا كلام صاحب الشامل ، وذكر مثله الشيخ أبو حامد ، وهو مخالف فى ظاهره الما قاله صاحب العدة ، والله تعالى أعلم و

(فسرع) قال أصحابنا: في نقل الكفارات والنذور عن البلد الذي وجبت فيه ونقل وصية أوصى للفقراء وغيرهم ، ولم يذكر لدا طريقان (أحدهما) وبه قطع جماعة من العراقيين لها حكم الزكاة فيجرى فيها الخلاف كالزكاة (وأصحهما) عند الخراسانيين وتابعهم الرافعي عليه القطع بالجواز ، لأن الأطماع لا تمتد اليها الى امتدادها الى الزكوات ، وهذا هو الصحيح ،

(فسرع) حيث جاز النقسل أو وجب فمؤنته على رب المال • قال الرافعى : ويمكن تخريجه على الخلاف السابق فى أجرة الكيال ، وهذا الذى قاله محتمل فيما اذا وجب النقسل ، أما اذا لم يجب ونقسله رب المال فيجب الجزم بأنها على رب المال •

(فرع) قال الرافعى: الخلاف فى جواز النقل وعدمه ظاهر فيما اذافرق رب المال زكاته ، أما اذا فرق الامام فربما اقتضى كلام الأصحاب طرد الخلاف فيه وربما دل على جرواز النقل له والتفرقة كيف شاء • قال : وهذا أشبه • هذا كلامه • وقد ذكر المصنف فى أوائل هذا الباب فى أواخر الفصل الأول قبل وسم الماشية أن الساعى ينقل المحدقة الى الامام اذا لم يأذن له فى تفرقتها ، وهذا نقل ظاهر الأحاديث ، والله أعلم •

(فرع) قال أصحابنا : لو كان المالك ببلد والمال ببلد آخر فالاعتبار ببلد المال لأنه سبب الوجوب ويمتد اليه نظر الستحقين فيصرف العشر الى الأصناف بالأرض التي حصل منها العشر وزكاة النقدين والمواشى والمتجارة الى أصناف البلد الذى تم فيه حولها والتحارة الى أصناف البلد الذى تم فيه حولها والتحارة الى أصناف البلد الذى تم فيه حولها والتحارة الى أصناف البلد الذى المناف ا

(فرع) لو كان ماله عند تمام الحول ببادية وجب صرفه الى الأصناف في أقرب البلاد الى المال ، فان كان تاجرا مسافرا صرفها حيث حال الحول .

(فرع) اذا كان له مال في مواضع متفرقة وحال الحول وهي متفرقة وحرف زكاة كل طائفة من ماله ببلدها ، ولا يجوز أن يصرف الجميع في بلد واحد اذا منعنا النقل ، هذا اذا لم يقع تشقيص ، فان وقع بأن ملك أربعين شاة عشرين ببلد وعشرين ببلد آخر فأدى شاة في أحد البلدين وقال الشافعي رضى الله عنه : كرهت ذلك وأجزأه ، وللأصحاب فيه طريقان حكاهما المصنف بدليلهما (أحدهما) وهو قول أبي حفص بن الوكيل من أصحابنا أن هذا جائز أن جوزنا نقلها نقل الصدقة ، وعليه فرعها الشافعي رضى الله عنه ، وأن منعنا نقلها وجب في كل بلد نصف شاة ، ورجح المصنف هذا الطريق بما ليس بمرجح واستدل من كلام الشافعي رضى الله عنه ،

(والطريق الثانى) هو المذهب وهو ظاهر النص وقطع به أكثر المتصده ين وكثير من المصنفين ، ورجحه جمهور الباقين أنه يجوز قولا واحدا ، سواء منعنا نقل الصدقة أم لا ، وعلله الأصحاب بعلتين (الحداهما) أن له في كل بلد مالا فيضرج في أيهما شاء ، لأنه يصدق عليه أنه أخرج في بلد ماله (والثانية) أن عليه ضررا في التشقيص ، عليه أنه أخرج في بلد ماله (والثانية) أن عليه ضررا في التشقيص ، قال الرافعي : وفرعوا عليهما ما لو كان له مائة ببلد ومائة ببلد ، فعلى الأولى له اخراج الشاتين في أحد البلدين ، وعلى الثانية لا يجوز ذلك بل يجب في كل بلد شاة ، وهذا هو المذهب في هذه الصورة ، وبه قطع جماعة ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجبت عليه الزكاة وهو من أهل الخيم الذين ينتجعون الطلب الماء والكلأ فانه ينظر فان كانوا متفرقين كان موضع المدقة من عند المال الى حيث تقصر فيه المسلاة • فاذا بلغ حدا تقصر فيه المسلاة لم يكن ذلك موضع المسدقة • وان كان في حلل مجتمعة ففيه وجهان (أحدهما) أنه كالقسم قبله (والثاني) أن كل خلة كالبلد) •

(الشرح) قوله «الخيم» هو بفتح الخاء واسكان الياء ، والواحدة خيمة كتمرة وتمر بيضة وبيض ، ويجوز خيم بكسر الخاء وفتح الياء كبدرة وبدر ، وقيل : انه على هذه اللغة محذوف الألف من خيام كما في قوله تعالى «جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما الناس »(۱) وقرىء قيما ، وقالوا ما ذكرناه (والحلل) بكسر الحاء جمع حلة بكسرها أيضا ، وهم الحى النازلون ، قال أصحابنا : أرباب أموال الزكاة ضربان (أحدهما) المقيمون في بلد أو قرية أو موضع من البادية ، لا يظعنون عنه ثناء ولا صيفا فعليهم صرف زكاتهم الى من في موضعهم من الأصناف سواء المقيمون عندهم المستوطنون والغرباء المجتازون ،

(الضرب الثانى) أهل الخيام المتنقلون وهم صنفان (أحدهما) قوم مقيمون فى موضع من البادية لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا الالحاجة ، فلهم حكم الضرب الأول فيصرفون زكاتهم الى من فى موضعهم ، فان نقلوا عنه كانوا كمن نقل من بلد الى بلد • (الصنف الثانى) أهل خيام ينتقلون للجهة ، وهم الذين اذا أخصب موضع رحلوا اليه واذا أجدب موضع رحلوا اليه واذا أجدب موضع رحلوا منه ، فينظر فيهم فان كانت حللهم متفرقة صرفوا الزكاة الى جيران المال ، وهم من كان من المال على مسافة لا يقصر فيها الصلاة ، قال أصحابنا : فيجوز الدفع الى هؤلاء قولا واحدا ، فيها الصلاة ، قال أصحابنا : فيجوز الدفع الى هؤلاء قولا واحدا ، ولا يجىء فيهم الخلاف السابق فى النقل من بلد الى بلد لا تقصر اليه الصلاة ، لأنه لا يعدد نقل ، فان نقلت عنهم الى مسافة تقصر

⁽١) المائدة : ٩٧ ٠

فيها الصلاة من موضع المال كان فيه الخالف فى النقال من بلد الى بلد تقصر اليه الصالاة ، واتفق أصحابنا على جميع هذا الذكور قال أصحابنا : فان كان مع أهل الخيام قوم من الأصناف ينتقلون بانتقالهم وينزلون بنزولهم فالصرف اليهم أفضا من الصرف الى جبرانهم الذين لا يظعنون بظعنهم لأنهم أشد جوارا ، فان صرف الى الآخرين جاز ، هذا كله فيمن خيامهم متفرقة فان كانت مجتمعة وكل حلة متميزة عن الأخرى تنفرد عنها فى الماء والرعى فوجهان مشهوران (أحدهما) أن كل حالة كقرية فعلى هذا النقال منها أنهم كالمتفرقين (وأصحهما) أن كل حالة كقرية فعلى هذا النقال منها البلاد أبدا فيصرفونها الى من معهم ، فان لم يكن معهم فالى أقرب البلاد أبدا فيصرفونها الى من معهم ، فان لم يكن معهم فالى أقرب البلاد اليهم عند تمام الحول ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان وجبت الزكاة وليس في البلد الذي فيه المال أحد من الأصناف نقلها إلى أقرب البلاد اليه لأنهم أقسرب إلى المال وحبد فيه بعض الأصناف ففيه طريقان() (أحدهما) يغلب حكم المكان فيدفع الى من في بلد المال من الأصناف (والثاني) يغلب حكم المكان الأصناف فيدفع الى من في بلد المال [من الأصناف] بسهمهم، وينقل الباقي الى بقية الأصناف في غير بلد المال وهو الصحيح، لأن استحقاق الأصناف أقوى لأنه ثبت بنص الكتاب، واعتبار البلد ثبت بخبر الواحد، قصدم من ثبت حقه بنص الكتاب، فان قسم الصدقة على الأصناف فنقص نصيب بعضهم عن كفايتهم ونصيب الباقين على قدر كفايتهم دفع الى كل واحد منهم ما قسم له، ولا يدفع الى من ينقص سهمه عن كفايته من نصيب الباقين شيء، لأن كل صنف منهم مك سهمه عن كفايته من نصيب الباقين شيء، لأن كل صنف منهم مك سهمه ، فلا ينقص حقه لحاجة غيره، وان كان نصيب بعضهم ينقص عن كفايته ونصيب البعض يفضل عن كفايته — قان قلنا: المغلب اعتبار البلد الذي فيه المال المنف الأمناف عن ما المنف الذي فضل عنهم باقرب البلاد) •

⁽١) في نسخة المهدب المطبوعة (قولان) وهو خطأ وما بين المعقوفين المعقوفين في ش و ق (ط) .

(الشرح) قال أصحابنا: اذا عدم فى بلد جميع الأصناف وجب نقل الزكاة الى أقرب البلاد الى موضع المال ، فان نقال الى الأبعد كان على الخلاف فى نقال الزكاة وان عدم بعضهم الفائد وان الزكاة النقل النكاة المنف بأقرب البلاد ، وان أم نجوزه فوجهان مشهوران ، وحكاهما المصنف طريقين ، والمعروف فى كتب الأصحاب وجهان ، ولعله أراد أنهما بالتقريع عليهما يصيران طريقين (أصحهما) عند المصنف وجماعة يعلب حكم الأصناف ، فينقال الما ذكره المصنف (وأصحهما) عند آخرين ، منهم الرافعى يعلب حكم البلد ، فيرد على باقى الأصناف فى البلد ، لأن عدم الشىء فى موضعه كعدمه مطلقا ، كما أن من عدم الماء تيمم مع أنه موجود فى موضع آخر ،

(فان قلنا): ينقل ، نقل الى أقسرب البلاد ، وصرف الى ذلك الصنف ، فان نقسل الى أبعد أو لم ينقسل وغرقه على الباقين ضمن (وان قلنا): لا ينقسل فنقسل ضمن ، ولو وجد كل الأصناف ونقص سهم بعضهم عن الكفاية ، وزاد سهم بعضهم على الكفاية ، فهل يصرف مازاد الى هذا الصنف الناقص سهمه ؟ أم ينقسل الى الصنف الذين زاد سهمهم عنهم بأقسرب البلاد ؟ فيه هذا الضلف (فان قلنا) يصرف الى الناقصين فكانوا أصنافا قسم بينهم بالسوية ، ولو زاد نصيب بعضهم ولم ينقص نصيب جميع الأصناف على الكفاية ، أو نصيب بعضهم ولم ينقص نصيب الآخرين ، نقسل ما زاد الى ذلك الصنف بأقسرب البلاد بلا خلاف ، والله تعالى أعلم ،

قال المسنف رحمه الله تعالى

(وان وجبت عليه زكاة الفطر وهو في بلد وماله فيه وجب اخراجها الى الأصناف في البلد ، لأن مصرفها مصرف سائر الزكوات ، وان كان ماله في بلد وهو في بلد آخر ففيه وجهان (أحدهما) أن الاعتبار بالبلد الذي فيه المال (والثاني) أن الاعتبار بالبلد الذي هو فيه ، لأن الزكاة تتطق بعينه ، فاعتبر الموضع الذي هو فيه كالمال في سائر الزكوات) .

(الشرح) قال أصحابنا: اذا كان في وقت وجوب زكاة الفطر في

بلد وماله فيه ، وجب صرفها فيه ، فان نقلها عنه كان كنقل باقى الزكوات ففيه الخلاف والتفصيل السابق ، وان كان فى بلد وماله فى بلد آخسر فأيهما يعتبر ؟ فيه وجهان (أحدهما) بلد المال كزكاة المال (وأصحهما) بلد رب المال ، ممن صححه المصنف فى التنبيه والجرجانى فى التحرير والغزالى والبغوى والرافعى وآخرون ، فعلى همذا لو كان له من تلزمه نفقته وفطرته وهو فى بلد آخر ، قال صاحب البيان : الذى يقتضيه المذهب أنه يبنى على الوجهين فى أنها تجب على المؤدى ابتداء ؟ المذهب أنه يبنى على الوجهين فى أنها تجب على المؤدى ابتداء ؟ أم على المؤدى عنه ، والله أعلم ، ولو كان بعض ماله معه فى بلد وبعضه فى بلد آخر وجبت زكاة الفطر فى البلد الذى هو فيه بلا خلاف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(أذا وجبت الزكاة لقدوم معينين في بلد فلم يدفع اليهم حتى هات بعضهم انتقل حقه الى ورثته لأنه تعين حقه في حال الحياة ، فانتقل بالموت الى ورثته) .

(الشرح) قال أصحابنا رحمهم الله تعالى: الشافعى رضى الله عنه في هذه المسألة نصان ، قال في موضع : انما يستحق أهل السهمان يوم القسم الا العامل غانه يستحق بالعمل ، وقال في موضع آخر يستحقون يوم الوجوب ، وقال في موضع : لو مات واحد منهم بعد وجوب الزكاة كان حقه لورثته ، سواء كان غنيا أو فقيرا وهذا النص بمعنى الذي قبله • قال أصحابنا : ليست المسألة على قولين ، بل على حالين ، فالموضع الذي قال فيه : يعتر الوجوب ، فاذا مات أحدهم انتقال حقه الى ورثته أراد به اذا كانت قد وجبت لقوم معينين في بلد بأن لم يكن فيه من ورثته أراد به اذا كانت قد وجبت لقوم معينين في بلد بأن لم يكن فيه من صنف الا ثلاثة ، فيتعين نصيب ذلك الصنف لهم ، ولا يتغير بحدوث شيء ، فلو مات أحدهم وجب نصيبه لوارثه وان غاب أو استعنى فحقه باق بحاله ، وان قدم غريب لم يشاركهم •

والموضع الذي اعتبر فيه وقت القسمة أراد به اذا لم يكونوا معينين ، بأن كان في البلد من كل صنف أكثر من ثلاثة ، فأن الزكاة لا تتعين لهم ، وأن مأت بعضهم بعد الوجوب وقبل القسمة أو استغنى فلا حق له ، وأن قدم غريب شاركهم ، فلو كان غنيا وقت الوجوب ،

فقيرا وقت القسمة أعطى منها • هذا التفصيل الذى ذكرته هو طريقة أصحابنا العراقيين • وقال الخراسانيون : الموضع الذى اعتبر فيه حال الوجوب أراد اذا لم يكن فى البلد الا ثلاثة أو أقل ، ومنعنا نقل الزكاة والموضع الذى اعتبر فيه يوم القسمة اذا كانوا أكثر من ثلاثة ، وجوزنا نقل الزكاة ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز دفع زكاة الى هاشمى لقوله صلى الله عليه وسلم :
« نحن أهل بيت لا تحل لنا الصدقة » ولا يجوز دفعها الى مطلبى لقوله صلى الله عليه وسلم « ان بنى هاشم وبنى المطلب شىء واحد ، وشبك بين أصابعه » ولأنه حكم واحد يتعلق بنوى القربى فاستوى فيه الهاشمى والمطلبى كاستحقاق الخمس • وقال أبو سعيد الاصطخرى : ان منعوا حقهم من الخمس جاز الدفع اليهم ، لانهم انما حرموا الزكاة لحقهم في خمس الخمس ، فأذا منعوا الخمس وجب أن يدفع اليهم ، والمذهب الأول ، لأن الزكاة حرمت عليهم لشرفهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا المنى لا يزول بمنع الخمس » وفي مواليهم وجهان عليه وسلم وهذا المنى لا يزول بمنع الخمس » وفي مواليهم وجهان في سهم العامل) ،

(الشرح) الحديث الأول رواه البخارى ومسلم بمعناه ، ولفظ روايتهما عن أبى هريرة رضى الله عنه أن الحسن بن على رضى الله عنهما «أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها فى فيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كخ كخ ، ليطرحها ثم قال : أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة » وفى رواية لمسلم « أنا لا تحل لنا الصدقة » وفى رواية البخارى « أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة » وعن المطلب بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن هذه الصدقات أنما هى أوساخ الناس ، وأنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » رواه مسلم ، وسبق بيانه بطوله فى أول هذا الباب فى بعث الامام السعاة ،

(وأما) الحديث الآخـر « أن بنى هاشم وبنى المطـلب شيء

واحد وشبك بين أصابعه » فرواه البخارى فى صحيحه من رواية جبير ابن مطعم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «شىء واحد » روى بشين معجمة مفتوحة وهمز آخره بوروى سى بسين مهملة مكسورة وياء مشددة بلا همز والسىء بالمهملة المثل وأما الحديث الذى رواه أبو داود فى سننه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « بعث بى أبى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ابل أعطاه اياها من الصدقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ابل أعطاه اياها من الصدقة يبدلها »(ا) فجوابه من وجهين أجاب بهما البيهقى و (أحدهما) أن يكون قبل تحريم الصدقة على بنى هاشم ، ثم صار منسوخا بما ذكرناه (والوجه الثانى) أن يكون قد اقترض من العباس للفقراء ابلا ثم أوفاه اياها من الصدقة ، وقد جاء فى رواية أخرى ما يدل على هذا ،

أما قوله : وقد بينا وجه الذهبين في سهم العامل فمراده أنه بينه في أول الباب في فصل بعث السعاة ، ولم يذكره في سهم العامل ، وعبارته موهمة ، ولو قال في أول الباب لكان أجود .

(أما الاحكام) فالزكاة حرام على بنى هاشم وبنى المطلب بلا خلاف ، الا ما سبق فيما اذا كان أحدهم عاملا ، والصحيح تحريمه ، وفي مواليهم وجهان (أصحهما) التحريم ، ودليل الجميع في الكتاب ، ولو منعت بنو هاشم وبنو المطلب حقهم من خمس الخمس هل تحل الزكاة ؟ فيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما) عند المصنف والأصحاب لا تحل (والثاني) تحل ، وبه قال الاصطخرى ، قال الرافعي : وكان محمد بن يحيي صاحب الغزالي يفتى بهذا ، ولكن الذهب الأول وموضع الخلاف اذا انقطع حقهم من خمس الخمس لخلو بيت المال من الفيء والغنيمة أو لاستيلاء الظلمة واستبدادهم بهما والله تعالى من الفيء والغنيمة أو لاستيلاء الظلمة واستبدادهم بهما والله تعالى ووافق على تحريمها على بنى هاشم ، ودليلنا ما ذكره المصنف ، والله تعالى أعلم ،

⁽۱) هذا المتن ضمة الشارح من متنين بأستادين أولهما رواه أبو داود أولهما عن محمد بن عبد الله المحاربي وفيه « بعثنى أبى الى النبى صلى الله عليه وسلم في أبل أعطاما أياه من الصحقة » ، ورواه عن محمد بن العلاء وعثمان بن أبى شبية قالا عن محمد بن أبى عبيدة عن أبيه وفيه فحوه زاد «أبى يبدلها له » (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ولا يجوز دفعها الى كافر لقوله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم ») •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ رضى الله عنه: «أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد فى فقرائهم » وسبق بيانه فى فصل نقل الزكاة وغيره ، ولا يجلوز دفع شيء من الزكوات الى كافر ، سواء زكاة الفطر وزكاة المال وهذا لا خلاف فيه عندنا ، قال ابن المنذر: أجمعت الأمة أنه لا يجزىء دفع زكاة المال الى الذمى ، واختلفوا فى زكاة الفطر ، فجوزها أبو حنيفة ، وعن عمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل ومرة الهمدانى(ا) أنهم كانوا يعطون منها الرهبان ، وقال مالك والليث وأحمد وأبو ثور: لا يعطلون ، ونقل صاحب البيان عن ابن سيرين والزهرى جواز صرف الزكاة الى الكفار ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز دفعها الى غنى من سهم الفقراء لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا حظ فيها لغنى ولا قوى مكتسب) ولا يجوز دفعها الى من يقدر على كفايته بالكسب للخبر، ولأن غناه بالكسب كفناه بالكسب كالمسلمال .

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح ، وسبق بيانه فى غصل سهم الفقراء • قال أصحابنا : لا يجوز صرف الزكاة الى غنى من سهم الفقراء والمساكين ولا الى قادر على كسب يليق به يحصل له منه كفايته وكفاية عياله ، وسبق بيان هذا فى فصل سهم الفقراء • وأما الصرف اليه من غير سهم الفقراء والمساكين مع المغنى غيجوز الى العامل والعازى والغارم لذات البين والمؤلف ،

⁽۱) فى ش و ق بالذال المعجمة وهو خطأ غهو مرة بن شراحيل الهمدانى بسكون الميم أبو اسماعيل الكوفى هو الذى يقال له : مرة الطيب ثقة عابد من الطبقة الثانية مات سنة ست وسبعين (ط) •

ولا يجوز اعطاء الكاتب مع الغنى ولا ابن السبيل ان كان غنيا هنا ، ولا يضر غناه فى موضع آخسر كما سبق ، ولا يعطى الغسارم لمصلحة نفسه مع الغنى على أصبح القولين كما سبق ، وأما القدرة على الكسب فتمنع اعطاء الفقير والمسكين كما سبق ، وأما باقى الأصناف فيعطون مع القدرة على الكسب بلا خلاف لأنهم مضطرون فى الحال الى ما يأخذون بخلاف الفقراء والمساكين ، وفى ألغارم لمصلحة نفسه والمكاتب وجه شاذ ضعيف أنهما لا يعطيان اذا قدرا على الكسب ، وقد سبق بيانه فى فصليهما ، والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز دفعها الى من تلزمه نفقته من الأقارب والزوجات من سهم الفقراء ، لأن ذلك انما جمل للحاجة ، ولا حاجة بهم مع وجوب النفقة) .

(الشرح) هذا الذي ذكره متفق عليه عندنا ، وقد اختصر المصنف هذالسالة ، وهي مجسوطة في كتب الأصحاب أكمل بسط ، وأنا أنقسل فيها عيون ما ذكروه أن شاء الله تعالى • قال أصحابنا : لا يجوز للانسان أن يدفع الى ولده ولاوالده الذي يلزمه نفقته من سهم الفقسراء والمساكين لعلتين (احداهما) أنه عنى بنفقته (والثانية) أنه بالدفع اليه يجلب الى نفسه نفعا ، وهو منع وجوب النفقة عليه • قال أصحابنا : ويجوز أن يدفع الى ولده ووالده من سهم العاملين والمكاتبين والمعارمين والغزاة أن يدفع الى ولده ووالده من سهم العاملين والمكاتبين والمغارمين والغزاة أذا كانا بهذه الصفة ، ولا يجوز أن يدفع اليه من سهم المؤلفة أن كان ممن يلزمه نفقته لأن نفعه يعود اليه ، وهو اسقاط النفقة ، فان كان ممن لا يلزمه نفقته جاز دفعه اليه •

وأما سهم ابن السبيل فالذهب أنه اذا كان من أبناء السبيل أعطاه من النفقة ما يزيد على نفقة الحضر ويعطيه المركوب والحمولة ، لأن هذا لا يلزم النفق ولا يعطيه قدر نفقة الحضر لأنها لازمة ، وبهذا قطع كثيرون من الأصحاب أو أكثرهم (والثاني) وبه قطع المحاملي لا يعطيه شيئا من النفقة ، بل يعطيه الحمولة لأن نفقته واجبة

عليه في الحضر والسفر والحمولة ليست بواجبة في السفر و قال أصحابنا المتقدمون: له أن يعطى ولده ووالده من سهم العامل اذا كان عاملا كما قدمناه و قال القاضى أبو الفتوح من أصحابنا: هذا لا يصبح لأنه لا يتصدور أن يعطى العامل شيئا من زكاته و قال صاحب الشامل: أراد الأصحاب اذا كان الدافع هو الامام فله أن يعطى ولد رب المال ووالده من سهم العامل اذا كان عاملا من زكاة والده وولده و هذا كله اذا كان الذي يعطيه هو الذي يلزمه نفقته ، فلو أعطاه غيره فقد أطلق الخراسانيون فيه وجهين (أصحهما) لا يعطى لأنه مستعن بالنفقة الواجبة له على قريبه و

وأما أذا كان الولد أو الوالد فقيرا أو مسكينا وقلنا في بعض الأحوال: لا تجب نفقته فيجوز لوالده وولده دفع الزكاة اليه من سهم الفقراء والمساكين بلا خلاف لأته حينئذ كالأجنبي ، وأما الزوجة فأن أعطاها غير الزوج من سهم الفقراء والمساكين ففيها الوجهان كالولد والوالد ، والأصح لا يجوز ، وأما الزوج فقطع العراقيون بأنه لا يجوز له أن يعطيها شيئا من سهم الفقراء والمساكين ، وقال الخراسانيون : فيه الوجهان كالأجنبي لأنه لا يدفع النفقة عن نفسه ، بل نفقتها عوض فيه الوجهان كالأجنبي لأنه لا يدفع النفقة عن نفسه ، بل نفقتها عوض الزم سواء كانت غنية أم فقيرة ، كما لو استأجر فقيرا فان له صرف انزكاة اليه مع الأجرة والصحيح طريقة العراقيين وعليها التفريع ، وقد سبقت هذه المسألة بفروعها مستقصاة في سهم الفقراء ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان دفع الامام الزكاة الى من ظاهره الفقر ثم بان أنه غنى لم يجزىء ذلك عن الفرض • فان كان باقيا استرجع ودفع الى فقير ، لم يجزىء ذلك عن الفرض • فان كان باقيا استرجع ودفع الى فقير ، فان لم يكن للمدفوع اليه مال لم يجب على رب المال ضمانه لأنه قد سقط عنه الفرض بالدفع الى الامام ولا يجب على الامام لأنه أمين غير مفرط فهو كالمال الذى تلف في يد الوكيل ، وان كان الذى دفع [اليه] رب المال فان لم يبين عند الدفع أنه يد الوكيل ، وان كان الذى دفع [اليه] رب المال فان لم يبين عند الدفع أنه زكاة لم يكن له أن يرجع لأنه قد يدفع عن زكاة واجبة وعن تطسوع

غاذا ادعى الزكاة كان متهما غلم يقبل قوله ، ويخالف الامام غان الظاهر من حانه انه لا يدفع الا الزكاه فتيت له الرجوع ، وان كان قد بين انها زكاة رجع فيها ان كانت باقية وفي يدلها ان كانت غانية غان لم يكن للمدغوع إاليه مل فهل يضمن رب المال الزكاة الفيه قولان (احدهما) لا يضمن لانه دفع [اليه إبالاجتهاد فهو كالأمام (والتاني) يضمن لانه كان يمكنه أن يسقط الفرض بيقين بأن يدفعه الى الامام غاذا فرق بنفسه فقد مرط فلزعه الضمان بخلاف الامام ، وان دفع الزكاة الى رجل ظنه مسلما فكان كان حال الوالم ما لو دفع الى رجل ظنه فقيرا فكان عبدا فالذهب أن حكمه حكم ما لو دفع الى رجل ظنه فقيرا فكان غنيا ، ومن أصحابنا من قال : يجب الضمان ههنا قولا واحدا ، لأن حال الكافر والعبد لا يخفى فكان مفرطا في الدفع اليهما ، وحال الغنى قد يخفى فكم يكن مفرطا في الدفع اليهما ، وحال الغنى قد يخفى فكم يكن مفرطا في الدفع اليهما ، وحال الغنى قد يخفى فكم يكن

(الشرح) قال اصحابنا : اذا دفع رب المال الزكاة الى الامام ودفعها الامام الى من ظاهره الفقر فبان عنيا لم يجز عن الزكاة فيسترجع منه المدفوع ، سواء بين الامام حال الدفع انها زكاة أم لا ، والظاهر من الامام انه لا يدفع تطوعا ولا يدفع الا واجبا من زكاة واجبة أو كفارة أو نذر أو غير دئ ، فان تلف فبدله ويصرف الى غيره ، فان تعذر الاسترجاع من القابض لم يجب الضمان على الامام ولا على رب المال لما ذكره المصنف ، وان بان المدفوع اليه عبدا أو كافرا أو هاشميا أو مطلبيا فلا ضمان على رب المال ، وهل يجب على الامام ؟ هاشميا أو مطلبيا فلا ضمان على رب المال ، وهل يجب على الامام ؟ فيه ثلاث طرق (أصحها) فيه قولان (أصحهما) لا ضمان عليه (والثاني)

(والطريق الثانى) يضمن قطعا لتفريطه ، فان هؤلاء لا يخفون الا باهمال (والثالث) لا يضمن قطعا لأنه أمين ولم يتعمد • هذا كله اذا فرق الاعام ، فلو فرق رب المال فبان المدفوع اليه غنيا لم يجز عن الفرض ، فان لم يكن بين أنها زكاة لم يرجع وان بين رجع فى عينها ، فان تلفت ففى بدلها ، فاذا قبضه صرفه الى فقير آخر ، فان تعدر الاسترجاع فهل يجب الضمان والاخراج ثانيا على المالك ؟ فيه قولان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) وهو الجديد يجب (والقديم) لا يجب ، والقولان جاريان سواء بين وتعذر الاسترجاع أم لم يبين ومنعنا الاسترجاع .

ولو دفعها رب المال الى من ظنه مستحقا فبان عبدا أو كافرا أو هاشها أو مطلبيا وجب الاسترجاع ، فان استرجع اخرجه الى فقير آخر ، فان تعذر الاسترجاع فطريقان مشهوران ، ذكر المصنف دليلهما (المذهب) أنها لا تجزئه ويلزمه الاخراج ثانيا ، ولو دفع اليه سهم المغازى والمؤلف فبان امرأة فهو كمن بان عبدا ، ذكره القاضى أبو الفتوح ، وحكاه صاحب البيان عنه ، قال البغوى وغيره : وحكم الزكاة الكفارة وزكاة الفطر فيما لو بان المدفوع اليه غير مستحق حكم الزكاة في جميع ما ذكرناه ، واذا كان المدفوع اليه عبدا تعلق الغرم بذمته لا برقبته ، ذكره البغوى والرافعى وغيرهما لأنه وجب عليه برضى مستحقه ، والقاعدة أن ما لزمه برضى مستحقه تعلق بذمته لا برقبته ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وجبت عليه الزكاة وتمكن من أدائها غلم يفعل حتى مات وجب قضاء ذلك من تركته لأنه حق مال لزمه في حال الحياة غلم يسقط بالموت كدين الآدمى فان اجتمع(ا) الزكاة ودين الآدمى ولم يتسع المال للجميع ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) يقدم دين ألآدمى لأن مبناه على التشديد والتأكيد ، وحق الله تعالى مبنى على التخفيف ، ولهذا لو وجب عليه قتل قصاص وقتل ردة قدم قتل القصاص (والثاني) تقدم الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم في الحج : « فدين الله أحق أن يقضى » (والثالث) يقسم بينهما لأنهما تساويا في الوجوب فتساويا في القضاء [وبالله التوفيق]) .

(الشرح) هذا الحديث في صحيحي البخاري ومسلم من رواية ابن عباس رضى الله عنهما في الصوم « أن رجلا قال : يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى » •

وقول المصنف (حق مال) احتراز من الصلاة ، وقوله (لزمه ف حال الحياة) احتراز ممن مات قبل الحول .

⁽١) في بعض النسخ (فان اجتمع مع الزكاة دين الآدمي) (ط) •

(اما أحكام الفصل) فمن وجبت عليه زكاة وتمكن من أدائها فمات بيل أدائها عصى ووجب اخراجها من تركته عندنا يلا خلاف ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة : تسقط عنه الزكاة بالموت ، وهو مذهب عجيب ، فانهم يقولون : الزكاة تجب على التراخى وتسقط بالموت ، وهذا طريق الى سقوطها ، ودليلنا ما ذكره المصنف ، واذا اجتمع فى تركة الميت دين لله تعالى ودين لأدمى ، كزكاة وكفارة ونذر وجازاء صيد وغير ذلك ، غفيه ثلاثة أقوال مشهورة ذكرها المصنف بأدلتها (أصحها) يقدم دين الله تعالى (والثانى) دين الآدمى (والثالث) يستويان فتوزع عليهما بنسبتهما ، وحكى بعض الخراسانيين طريقا آخر أن الزكاة المتعلقة بالعين تقدم قطعا ، وانما الأقوال فى الكفارات وغيرها مما يسترسل فى الذمة مع حقوق الآدمى ، وقد تكون الزكاة من هذا القبيل بأن يكون له مال فيتلف بعد الحول والامكان ، ثم يموت وله تركة فالزكاة هنا متعلقة بالذمة ففيها الأقوال ه

وأجابوا عن حجة من قدم دين الآدمى وقياسه على قتل الردة وقطع السرقة بأنه انما قدمنا حق الآدمى هناك لاندراج حق الله تعالى في ضمنه وحصول مقصوده ، وهو اعدام نفس المرتد ويد السارق وقد حصل بخلاف الديون ، ولأن الحدود مبنية على الدرء والاستقاط ، بخلاف حقوق الله تعالى المالية ، والله تعالى أعلم ،

فسسرع في مسائل تتعلق بالباب

(احداها) قال الصيمرى وصاحب البيان حكاية عنه: كان الشافعي رضى الله عنه في القديم يسمى ما يؤخذ من الماشية صدقة ومن الدي عنه في الجديد وقال:

رضى الله عنه فى القديم يسمى ما يؤخد من الماسية صدفه وهن المعشرات عشرا ومن النقدين زكاة فقط ، ثم رجع عنه فى الجديد وقال : يسمى الجميع صدقة وزكاة • وذكر البيهةى بابا فى قسم الصدقات من سننه ترجمته (باب الأغلب على أفواه العامة) أن فى التمر العشر وفى المسائية الصدقة وفى الورق الزكاة • قال : وقد سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة •

قال الشافعي : والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناهما عندهم واحد • ثم ذكر البيهقي رحمه الله تعالى حديث أبي سعيد الخدري عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس(١) فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة ، ولا فيما دون خمسة أوسق صدقة » رواه البخارى ومسلم • وحديث أبى ذر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ما من رجل يموت فيترك غنما أو ابلا أو بقرا لم يؤد زكاتها الا جاءت أعظم ما تكون تطؤه بأظلافها » الحديث رواه البخارى ومسلم • وحديث عتاب بن أسيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم : « يخرص كما يخرص النخل ، ثم تؤدى عليه وسلم قال في زكاة الكرم : « يخرص كما يخرص النخل ، ثم تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى من زكاة النخل تمرا » وهذا الحديث سبق بيانه في أول زكاة الثمار ، فهذه الأحاديث كلها تبطل القول بالفرق • • والله تعالى أعلم •

(الثانية) اذا دفع المالك أو غيره الزكاة الى المستحق ، ولم يقل : هى زكاة ولا تكلم بشىء أصلا أجزأه ووقع زكاة ، هذا هو الذهب الصحيح المسهور الذى قطع به الجمهور ، وقد صرح بالمسالة امام المسرمين فى باب تعجيل الزكاة و آخرون وهى مفهومة من تفاريع الأصحاب وكلامهم ، وفى كلام المصنف فى هذا الباب وغيره مواضع كثيرة مصرحة بذلك ، (منها) قوله فى هذا الفصل الأخير : اذا دفع الزكاة الى من ظاهره الفقسر فبان غنيا للهان لم يبين عند الدفع أنها زكاة لم يرجع ، واستعمل مثل هذا فى مواضع من باب تعجيل الزكاة وغيره ، وكذلك الأصحاب ،

وقال القاضى أبو القاسم بن كج فى آخر قسم الصدقات من كتابه التجريد: اذا دفع الزكاة الى الامام أو الفقير لا يحتاج أن يقول بلسانه شيئا قال: وقال أبو على ابن أبى هريرة: لابد من أن يقول بلسانه كالهبة، وهذا ليس بشىء، فنبهت عليه لئلا يغتر به، والله تعالى أعلم •

قال صاحب البحر : لو دفع الزكاة الى فقير ، والدافع غير عارف بالدفوع بأن كان مشدودا فى خرقة ونحوها لا يعلم جنسه وقسدره ،

⁽۱) هذه الرواية هى لفظ البخارى ولفظ مسلم « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة » وكان في ش و ق خلل في نظم الحديث كقوله « ليس ما في دون خمس » وقد حررناه والحمد لله (ط) •

وتلف فى يد المسكين هفى سقوط الزكاة احتمالان ، لأن معرفة القابض لا تشترط، فكذا معرفة الدافع هذا كلامه (والأظهر) الاجزاء و (الثالثة) قال الغزالى فى الاحياء: يسأل الآخذ دافع الزكاة عن قدرها ، فيأخذ بعض الثمن بحيث يبقى من الثمن ما يدفعه الى اثنين من صنفه ، فان دفع اليه الثمن بكماله حرم عليه أخذه ، قال : وهذا السؤال واجب فى أكثر الناس ، فانهم لا يراعون هذا ، اما لجهل ، واما لتساهل ، وانها يجوز ترك السؤال عن مثل هذا اذا لم يغلب على الظن احتمال التحريم .

(الرابعة) الأفضل في الزكاة اظهار اخسراجها ليراه غيره فيعمل عمله ولئلا يساء الظن به ، وهذا كما أن الصلاة المفروضة يستحب الظهارها ، وانما يستحب الاخفاء في نوافل الصلاة والصوم • (الخامسة) قال الدارمي في الاستذكار : اذا أخر تفريق الزكاة

الى السنة الثانية فمن كان فقيرا أو مسكينا أو غارما أو مكاتبا من سنته الى السنة الثانية خصوا بصدقة الماضى ، وشاركوا غيرهم في الثانية ، فيعطون من صدقة العاملين ، ومن كان غازيا أو أبن سبيل أو مؤلفا لم يخصوا بشىء •

(السادسة) لا يجوز دفع القيمة في شيء من الزكوات الا في مواضع مخصوصة سبق بيانها في الخسر باب زكاة الفنم • والله تعالى أعلم •

باب مدقة التطوع

قال المصنف رحمه الله تعالى

- (لا یجوز أن یتصدق بصدقة التطوع وهو معتاج ألی ما یتصدق به لنفقته أو نفقة عیاله ، لما روی أبو هریرة رضی الله عنه « أن رجلا أتی النبی صلی الله علیه وسلم فقال : یا رسول الله عندی دینار ، فقال : أنفقه علی نفسك ، قال عندی آخر ، قال : أنفقه علی ولدك ، قال عندی آخر ، قال : أنفقه علی أهلك ، قال عندی آخر : قال : أنفقه علی خادمك ، قال عندی آخر ، قال : أنت أعلم آخر : قال : أنت أعلم به » وقال صلی الله علیه وسلم : «كفی بالرء أنما أن یضیع من یقوت » ولا یجوز لن علیه دین ، وهو محتاج آلی ما یتصدق به اقضاء دینه ، ولا یجوز لن علیه دین ، وهو محتاج آلی ما یتصدق به اقضاء دینه ،
- (الشرح) حديث أبى هريرة حديث حسن رواه أبو داود والنسائى في سننهما باسناد حسن ، ولكن وقع في المهذب في الدينار الثالث «أنفقه على أهلك » وفي سنن أبى داود « تصدق به على زوجتك أو زوجك » كذا جاء على الشك ، وهما لغتان في المرأة ، يقال لها : زوج وزوجة ، وحذف الهاء أفصح وأشهر ، وبه جاء القرآن العزيز ، ووقسع في المهذب في كل الدنانير «أنفقه على كذا » وفي سنن أبى داود « تصدق به » بدل أنفقه ، وأما الحديث الآخر «كفى بالمرء اثما أن يضيع من يقوت » فرواه أبو داود بلفظه باسناد صحيح ورواه مسلم في صحيحه بمعناه «كفى بالمرء اثما أن يحبس عمن يملك قوته » وهو من رواية عبد الله ابن عمرو بن العاص ،
- (أما الأحكام) ففيه مسألتان (احداهما) اذا كان محتاجا الى ما معه لنفقة نفسه أو عياله ، هل يتصدق صدقة التطوع وفيه ثلاثة أوجه (احدها) لا يستحب ذلك ، ولا يقال مكروه ، وبهذا قطع الماوردى والغزالى وجماعة من الخراسانيين وتابعهم الرافعي فقال : لا يستحب له التصدق ، وربما قيل يكره ، وقال الماوردي صدقة التطوع قبل أداء الواجبات من الزكوات والكفارات ، وقيل الانفاق على من

تجب نفقتهم من الأقارب والزوجات غير مستحبة ولا مختسارة ، هذا لفظه (والثاني) يكره ذلك ، وبه قطع المتولى •

(والثالث) وهو الأصح لا يجوز ، وبه قطع المصنف هنا وفى التنبيه وشيخه القاضى أبو الطيب والدارمي وابن الصباغ والبعوي وصاحب البيان وآخرون ، وظاهر نص الشافعي رضى الله عنه اشارة الى الوجه الأول لأنه قال في مختصر المزنى أحب أن يبدأ بنفسه ثم بمن يعول ، لأن نفقة من يعول فرض ، والفرض أولى به من النفل ، ثم بقرابته ، ثم من شاء ، هذا نصه رضى الله عنه ،

(غان قيل) يرد على المصنف وموافقيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه « أن رجلا من الأنصار بات به ضيف غام يكن عنده الا قوته وقوت صبيانه 4 فقال لامرأته : نومي الصبيان ، وأطفئي السراج ، وقدمي الضيف ما عندك » فنزلت هذه الآية « ويؤثرون على أنفسهم ولو كأن بهم خصاصة »(١) هذا حديث صحيح رواه الترمدي بهذا اللفظ ، وهو في صحيحي البخاري ومسلم أبسط من هذا (فالجواب) من وجهين • (أحدهما) أن هذا ليس من باب صدقة التطوع ، انما هو ضيافة ، والضيافة لا يشترط فيها الفضال عن عياله ونفسسه لتأكدها ، وكثرة الحث عليها ، حتى ان جماعة من العلماء أوجبوها • (والثاني) أنه محمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ ، بل كانوا قد أكلوا حاجتهم (وأما) الرجل وامرأته فتبرعا بحقهما ، وكانا صابرين فرحين بذلك ، ولهذا جاء في الآية والحديث الثناء عليهما . (فان قيل) قوله : نومي صبيانك وغير هذا اللفظ مما جاء في الحديث يدل على أن المبيان كانوا جياعا (فالجواب) أن الصبيان لا يتركون الأكل عند حضور الطعام ، ولو كانوا شباعا ، فخاف أن بقوا مستيقظين أن يطلبوا الأكل عند حضور الطعام على العادة فينكدوا عليهما ، وعلى الضيف لقلة الطعام • والله تعالى أعلم •

(المسألة الثانية) اذا أراد صدقة التطوع وعليه دين ، فقد أطلق المسنف وشيخه أبو الطيب وابن الصباغ والبعوى وآخرون ،

⁽١) الحشر: ٩٠

أنه لا تجوز صدقة التطوع لن هو محتاج الى ما يتصدق به لقضاء دينه ، وقال المتولى وآخرون يكره ، وقال الماوردى والعزالى وآخرون : لا يستحب ، وربما قيل : يكره هذا كلامه ، والمختار أنه ان غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا بأس بالصدقة وقد تستحب ، والا فلا تحل ، وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الأصحاب المطلق ، والله أعلم ه

قال الصنف رحمه الله تعالى

(فان فضل عما يلزمه استحب له أن يتصدق لقوله صلى الله عليه وسلم « ليتصدق الرجل من ديناره ، وليتصدق من درهمه ، وليتصدق من صاع بره ، وليتصدق من صاع تمره » • وروى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اطعم جائعا أطعمه الله من ثمار الجنة ، ومن سقى مؤمنا على ظما سقاه الله عز وجل يوم القيامة من الرحيق المختسوم ، ومن كسا مؤمنا عاريا كساه الله تعالى من خضر الجنة » ويستحب الأكثار منه في شهر رمضان ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في رمضان » فأن كان ممن يصبر على الاضافة استحب له التصدق بجميع ماله ، لما روى عمر رضى الله عنه قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق ذلك مالا عندى ، فقلت : اليوم أسبق أبا بكر أن سبقته يوما ، فجئت بنصف عالى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أبقيت لأهلك ? فقلت : [أبقيت لهم] مثله وأتى أبو بكر رضى الله عنه بكل ماله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أبقيت لاهلك ؟ فقال : أبقيت لهم الله ورسوله ، فقلت : لا أسابقك الى شيء أبدا » وان كان ممن لا يصبر على الاضافة كره له ذلك ، لما روى جابر رضى الله عنه قال: « بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أذ جاء رجل بمثل البيضة من الذهب أصابها من بعض المعادن ، فأتاه من ركنه الأيسر ، مُقال : يا رسول الله خدما صدقة ، موالله ما أصبحت أملك غيرها فاعرض عنه ، ثم جاءه من ركته الأيمن ، فقال مثل ذلك فأعرض عنه ، ثم أتاه من بين يديه ، فقال مثل ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هاتها معضبا فحدفه بها حدفة لو أصابه لأوجمه

أو عقره ، ثم قال صلى الله عليه وسلم : يأتى أحدكم بماله كله يتصدق به ، ثم يجلس بعد ذلك يتكفف النساس ، وانما الصدقة عن ظهر غنى ») .

(الشرح) أما الحديث الأول « ليتصدق الرجل من ديناره » الى آخره ، فصحيح رواه مسلم فى صحيحه بلفظه هذا من رواية جرير ابن عبد الله وهو بعض حديث (وأما) حديث أبى سعيد فرواه أبو داود والترمذى ، واسناده جيد ، وحديث ابن عباس رواه البخارى ومسلم بلفظه ، وحديث عمر رضى الله عنه صحيح رواه أبو داود فى كتاب الزكاة ، والترمذى فى المناقب ، وقال : حديث صحيح ، وحديث جابر رواه أبو داود واسناده كله صحيح ، الا أنه من رواية محمد بن اسحاق مدلس صاحب المغازى عن عاصم بن عمر بن قتادة ، ومحمد بن اسحاق مدلس والمدلس اذا قال (عن) لا يحتج به ،

(وأما الفاظ الفصل) فالظما: العطش ، والرحيق : الخمر الصافية ، وخضر الجنة باسكان الضاد أى ثيابها الخضر ، قوله (وكان أجود ما يكون في رمضان) روى برفع الدال ونصبها والرفع أجود ، وحديث عمر رضى الله عنه هكذا هو في كتب الحديث كما هو في المهذب وأما قول صاحب الوسيط في آخره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « بينكما كما بين كلمتيكما » فزيادة لا تعرف في الحديث ، وقوله (بينا نحن) أى بين أوقات قعودنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله (من ركنه) بضم الراء ، أى جانبه ووقع في المهذب تغيير في ترتيبه وافظه ، والذي في سنن أبي داود «جاء رجل بمثل بيضة من ذهب ترتيبه وافظه ، والذي في سنن أبي داود «جاء رجل بمثل بيضة من ذهب غيرها ، فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه من قبل ركنه الأيمن فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه ، ثم أتاه من قبل ركنه الأيسر ، فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها مرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها مرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها مرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها مرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها مرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أتاه من خلفه فأخذها م ذكر نحو الباقي .

وقوله في رواية الكتاب (هاتها) هو بكسر التاء ولا يجوز فتمها بلا خلاف وقوله (مغضبا) بفتح الضاد _ وهو منصوب على المال _

وهوله (غحذفه بها) الحاذف هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحذفه بالحاء المهملة أى رماه بها ، وانما قيدته بالحاء المهملة لأنى رأيت من صحفه ، والصواب المعروف فى كتب الحديث وغيرها حذف بانحاء المهملة ، وقوله (لأوجعه أو عقره) أى جرحه ، وفى رواية أبى داود (لأوجعته أو عقرته) يعنى القطعة المحذوف بها ، وقوله (يتكفف الناس) أى يطلب الصدقة ويتعرض لأخذ ما يكفيه ، وفى رواية أبى داود (يستكف) وهما صحيحان ، قال أهل اللغة : يقال فيه : تكفف واستكف ،

وقوله (عن ظهر غنى) قال الخطابى: معناه عن غنى يعتمده ويستظهر به على النوائب و ذكر صاحب الحاوى لله معنيين (هذا) (والثانى) أن معناه الاستغناء عن أداء الواجبات ، والأصح ما قاله غيرهما أن المراد غنى النفس ، انما تصلح الصدقة لمن قويت نفسه واستغنت بالله سبحانه وتعالى ، وثبت يقينه وصبر على الفقر و والله تعالى أعلم و

(أما حكم الفصل) فقال المصنف والأصحاب والعلماء كافة: يستحب لن فضل عن كفايته وما يلزمه شيء أن يتصدق على ذكره المصنف ، ودلائله مشهورة في القرآن والسنة والاجماع ، قال الشافعي والأصحاب : يستحب الاكثار من الصدقة في شهر رمضان للحديث المذكور ، قال الشافعي والأصحاب : وهي في رمضان آكد منها في غيره لنحديث ، ولأنه أفضل الشهور ، ولأن الناس يشتغلون فيه عن المكاسب بالصيام واكثار الطاعات ، فتكون الحاجة فيه أشد ، قال الماوردي : يستحب أن يوسع فيه على عياله ، ويحسن الى ذوى أرحامه وجيرانه ، لاسما في العشر الأواخر ،

قال أصحابنا: يستحب الاكثار من الصدقة عند الأمور المهمة وعند الكسوف والسفر وبمكة والدينة ، وفى الغزو والحج والأوقات الفاضلة ، كعشر ذى الحجة وأيام العيد ونحو ذلك ، ففى كل هذه المواضع هى آكد من غيرها ، قال الرافعى وغيسره: وهل يستحب له التصدق بجميع الفاضل عن دينه ونفقته ونفقة عياله وسائر مؤنهم ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) نعم (والثانى) لا (وأصحها) أن صبر على الاضافة فنعم ، والا فلا ، وبهذا قطع المصنف والجمهور ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والمستحب(۱) أن يخص بالصدقة الأقارب لقوله صلى الله عليه وسلم لزينب امرأة عبد الله بن مسعود « زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم » وغملها في السر أغضل ، لقوله عز وجل « ان تبدوا الصدقات غنهما هي ، وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم »(۱) • ولا روى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صلة الرحم تزيد في العمر ، وصدقة السر تطفىء غضب الرب ، وصنائع المعروف تقى مصارع السوء » • وتحل صدقة التطوع للأغنياء ولبنى هاشم وبنى المطلب ، لما روى عن جعفر بن محمد عن أبيه « أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة ، فقيل له أتشرب من الصدقة ؟ فقال ؛ انما حرمت علينا الصدقة المغروضة ») •

(الشرح) حديث امرأة ابن مسعود رواه البخارى ومسلم ولفظهما «أن زينب امرأة ابن مسعود وامرأة أخرى أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالتا لبلال: سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أزواجنا ويتامى في حجورنا ، هل يجزىء ذلك عنهما عن الصدقة ؟ يعنى النفقة عليهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم لهما أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة » وفي صحيحى البخارى ومسلم عن ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها «أنها أعتقت وليدة لها فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك » •

وأما حديث ابن مسعود « صلة الرحم تزيد في العمر » الى آخره فرواه (٢) ويعنى عنه حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى

 ⁽١) في بعض النسخ (والافضل) بدل والمستحب (ط) ٠.

⁽۱) البقرة : ۱۷۱ . (۳) بياض بالأصل غمرر (ش) قلت : أورده السيوطي في الجامع الصغير

⁽۲) بياص بالإصل محرر (س) ملت: اورده السيوطى في الجامع الصغير وقال العزيزى: قال الشيخ يعنى السيوطى: هو حسن لغيره أي أنه ضعيف ولعل غيره حديث رواه أحمد والبيهتي في الشعب عن عائشة: « صلة الرحم وحسن الخلق وحسن الحوار يعمرن الديار ويزدن في الاعمار » أو حديث « صنائع المعروف تقى مصارع السوء والآفات والهلكات وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة » رواه الحاكم عن أنس ووصفة السيوطى ...

الله عليه وسلم قال: « سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله ، امام عادل ، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » رواه البخارى ومسلم ، وعن أنس رضى الله عنه قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لتطفى، غضب الرب وتدفي ميتة السوء » رواه الترمذى وقال حسن غريب ، (قلت) فى اسسناده عبد الله بن(ا) عيسى الخزاز ، قال أبو زرعة : هو منكر الحديث ومعنى الزيادة فى العمر البركة فيه ، بالتوفيق للخير والحماية من الشر ، وقيل هو بالنسبة الى ما يظهر للملائكة بأن يقال لهم : عمر فلان ان لم يصل رحمه خمسون سنة فان وصله فستون ، فيزيد بالصلة بالنسبة اليهم ، وأما بالنسبة الى علم الله تعالى فلا زيادة ، لأنه سبحانه وتعالى قد علم أنه سيصل رحمه ويعيش السنين ، والله تعالى أعلم ،

وأما جعفر بن محمد فهو جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين والله أعلم •

(أما أحكام الفصل) ففيه مسائل (احداها) أجمعت الأمة على أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب، والأحاديث في المسالة كثيرة مشهورة وقال أصحابنا : ولا فرق في استحباب صدقة التطوع على القريب وتقديمه على الأجنبي بين أن يكون القريب ممن يلزمه نفقته أو غيره وقال البغوى : دفعها الى قريب يلزمه نفقته أفضل من دفعها الى الأجنبي وأما ترتيب الأقارب في التقديم فقد سبق من دفعها الى آخر باب قسم الصدقات حيث ذكره الصنف ، قال أصحابنا : ويستحب تخصيص الأقارب على الأجانب بالزكاة حيث يجوز

⁼ بالضعف وكذلك حديث « صنائع المعروف تقى مصارع السوء والصدقة خفيا تطفىء غضب الرب وصلة الرحم زيادة فى العمر ، وكل معروف صدقة ، وأهل المعروف فى الآخرة وأهل المنكر فى الدنيا هم أهل المعروف فى الآخرة وأهل المنكر فى الاخرة » المخرواه الطبرانى فى الأوسط عن أم سلمة واسناده واه أيضا (ط) •

ب (۱) هو أبو عبد الله بن عيسى البصرى أبو خلف الخزاز بمعجمات عن يونس بن عبيد وعنه أبو بكر أبن أبى الأسود وعقبة بن مكرم قال النسائى : ليس بثقة (ط) ٠

دنعها اليهم كما قانا فى صدقة التطبوع ولا فرق بينهما ، وهكذا الكفارات والنذور والوصايا والأوقاف وسائر جهات البر يستحب تقديم الأقارب فيها حيث يكونون بصفة الاستحقاق ، والله أعلم ، قال أبو على الطبرى والسرخسى وغيرهما من أصحابنا : « يستحب أن يقصد بصدقته من أقاربه أشدهم له عداوة ليتألف قلبه ويرده الى المحبة والألفة ، ولما فيه من مجانبة الرياء وحظوظ النفوس » ،

(المسألة الثانية) يستحب الاخفاء فى صدقة التطبوع لما ذكره المصنف ولحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله » فذكر منهم «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » رواه البخارى ومسلم ، وأما الزكاة فيستحب اظهارها باتفاق أصحابنا وغيرهم من العلماء كما أن صلاة الفرض يستحب اظهارها فى المسجد والنافلة من العلماء كما أن صلاة الفرض يستحب اظهارها فى المسجد والنافلة بندب اخفاؤها وقد سبقت المسألة قريبا فى آخر قسم الصدقات .

(الثالثة) تحل صدقة التطوع للأغنياء بلا خلاف غيجوز دفعها اليهم ويثاب دافعها عليها ، ولكن المتاج أفضل ، قال أصحابنا : ويستحب للغنى التنزه عنها ، ويكره التعرض لأخذها ، قال صاحب البيان : ولا يحل للغنى أخذ صدقة التطبوع مظهرا للفاقة ، وهذا الذي قاله صحيح وعليه حمل الحديث الصحيح « أن رجلا من أهل الصفة مات فوجد له ديناران ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كيتان من نار ، والله أعلم ، وأما اذا سأل الغنى صدقة التطوع فقد قطع صاحب الحاوى والسرخسي وغيرهما بتحريمها عليه ، قال صاحب الحاوى : « اذا كان غنيا عن المالة بمال أو بضيعة فعدواله حرام وما يأخذه محرم عليه » ، هذا لفظه ،

قال الغزالى وغيره من أصحابنا فى كتاب النفقات: فى تحسريم السؤال على القادر على الكسب وجهان ، قالوا: وظاهر الأخبار تدل على تحسريمه ، وهو كما قالوا ، ففى الأحاديث الصحيحة تشديد أكيد فى النهى عن السؤال ، وظواهر كثيرة تقتضى التحريم (وأما) السؤال المحتاج العاجز عن الكسب فليس بحرام ولا مكروه ، صرح به الماوردى وهو ظاهر ، والله تعالى أعلم ،

(الرابعة) هل تحل صدقة التطوع لبنى هاشم وبنى المطلب ؟ فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والأكثرون : تحل (والثاني) حكاه البعوى وآخرون من الخراسانيين فيه قولان (أصحهما) تحل (والثاني) تحرم •

(وأما) صدقة التطوع للنبى صلى الله عليه وسلم ففيها قولان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد امام العراقيين وغيره ، منهم القفال والمروزى امام الخراسانيين وغيرهم (أصحهما) التحريم ، فحصل فى صدقة التطوع فى حق النبى صلى الله عليه وسلم وحق بنى هاشم وبنى المطلب ثلاثة أقوال (أصحها) تحل لهم دونه صلى الله عليه وسلم و الله عليه وسلم (والثانى) لهم وله (والثالث) تجرم عليه وعليهم ، والله تعالى أعلم ،

(فسرع) قال أصحابنا وغيرهم: يستحب أن يتصدق بما تيسر ، ولا يستقله ، ولا يمتنع من الصدقة به لقلته وحقارته ، فان قليل الخير كثير عند الله تعالى ، وما قبله الله تعالى وبارك فيه فليس هو بقليل ، قال الله تعالى «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره »(۱) وفي الصحيحين عن عدى بن حاتم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتقوا النار ولو بشق تمرة » وفي الصحيحين أيضًا عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرس شاة » قال أهل اللغة : الفرس من البعير والشاة كالحافر من غيرهما ، وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة مشهورة ،

(فسرع) يستحب أن يخص بصدةته الصلحاء وأهمل الخيمر وأهل المروءات والحاجات ، خلو تصدق على فاسق أو على كافر من يهودى أو نصرانى أو مجوسى جاز ، وكان فيه أجر فى الجملة ،

قال صاحب البيان: قال الصيمرى: وكذلك الحربى، ودليل المسألة قول الله تعالى: « ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا »() ومعلوم أن الأسير حربى • وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « قال رجل لأتصدقن الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثون: تصدق() على سارق ، فقال:

⁽۱) **الزلزلة**: ۷ ۰ (۲) الانسان: ۸ ۰

⁽٣) بضم التاء والصاد وكسر الدال مع التشديد وفتح القاف ٠

اللهم لك الحمد ، التصدق بصدقة فخرج فوضعها في يد زانية فأصبح الناس يتحدثون : تصدق على زانية ، فقال : اللهم لك الحمد ، التصدقن الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها في يد غنى ، فأصبحوا يتحدثون تصدق على غنى ، فقال : اللهم لك الحمد على سارق ، وعلى زانية ، وعلى غنى ، فأتى (ا) فقيل له : أما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقته ، وأما الزانية فلعلها تستعف عن زناها ، وأما الغنى فلعله يعتبر ، وبنفق مما آتاه الله تعالى » رواه البخارى ومسلم •

وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « بينما رجل يمشى بطريق الستد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج ، فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى كان قد بلغ منى فنزل البئر فملا خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى رقى ، فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له قالوا: يا رسول الله ان لنا فى البهائم أجرا ؟ فقال فى كل كبد رطبة أجر » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية لهما « بينما كلب يطيف بركية قد كاد يقتله العطش ، اذ رأته بغى من بغايا بنى اسرائيل فنزعت موقها فاستقت له به ، فسقته فغفر لها به » الموق الخف •

(فسرع) يكره تعمد الصدقة بالردىء ، قال الله تعالى «ولا تيمموا الذبيث منه تنفقون »(٢) • ويستحب تعمد أجود ماله وأحبه اليه ، قال الله تعالى « لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون »(٢) • وفي المسألة أحاديث صحيحة •

(فرع) قال أصحابنا: تكره الصدقة بما فيه شبهة ، ويستحب أن يختار أهل ماله وأبعده من الحرام والشبهة ، لحديث أبى هريرة رخى الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يقبل الله الا الطيب - فان الله يقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها ، كما يربى أحدكم فلوه حتى يكون مثل الجبل » رواه البخارى وصلم وهذا لفظ روايته والفلو - بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو ، ويقال بكسرالفاء واسكان اللام ، هو ولد الفرس في صغره ه

 ⁽۱) بضم الألف وكسر التاء وقتح الياء ٠
 (۲) البقرة : ۲،۱۷ ك

⁽٣) آل عمران : ١٤ 🗈

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أيضا قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيها الناس أن الله تعالى طيب لا يقبل الا طيبا، وأن الله تعالى أمر المؤمنين بماأمر به المرسلين، قال عز وجل: «يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا، أنى بما تعملون عليم »(١) وقال: «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم »(١) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء: يارب يارب، ومطعمه حرام ومشربه حرام ومليسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك» رواه مسلم •

(فسرع) من دفع الى وكيله أو ولده أو غلامه أو غيرهم شيئا يعطيه لسائل أو غيره صدقة تطوع ، لم يزل ملكه عنه حتى يقبضه المبعوث اليه ، فأن لم يتفق دفعه الى ذلك المعين استحب له ألا يعود فيه ، بل يتصدق به على غيره ، فأن استرده وتصرف فيه جاز لأنه بأق على ملكه .

(فرع) قال البندنيجي والبعوي وسائر أصحابنا في مواضع متفرقة : يكره لمن تصدق بشيء صدقة تطوع أو دفعه الى غيره زكاة أو كفارة أو عن نذر وغيرها من وجوه الطاعات أن يتملكه من ذلك المدفوع اليه بعينه بمعاوضة أو هبة ولا يكره ملكه منه بالارث ، ولا يكره أيضا أن يتملكه من غيره اذا انتقل اليه واستدلوا في المسألة بحديث عمررضي الله عنه قال : «حملت على فرسى في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده ، فأردت أن أشتريه منه ، وظننت أنه بائعه برخص ، فسسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : لا تشتره وان أعطاكه بدرهم ، فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه » رواه البخاري ومسلم و

وعن بريدة رضى الله عنه قال: «بينما أنا جالس عند النبى صلى الله عليه وسلم اذ أتته امرأة فقالت: انى تصدقت على أمى بجارية وانها ماتت ، فقال: وجب أجرك وردها عليك الميراث » رواه مسلم ، واتفق أصحابنا على أنه لو ارتكب الكروه واشتراها من المدفوع اليه صمح الشراء وملكها ، لأنها كراهة تنزيه ، ولا يتعلق النهى بعين المبيع .

⁽١) المؤمنون : ١٥٠

(فسرع) يستحب دفع الصدقة بطيب نفس ، وشاشة وجه ، ويحرم المن بها غلو من بطل ثوابه ، قال الله تعالى: « لا تبطلوا صدقاتكم بالن والادى »(۱) وعن أبى ذر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ، قال: فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ، قال أبو در: خابوا وخسروا ، من هم يا رسول الله ؟ قال: المسبل ، والمنان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » رواه مسلم ، والمراد المسبل ازاره أو ثوبه تحت الكعين للخيلاء .

(فسرع) قال صاحب العدة : لو ندر صوما أو صلاة في وقت بعينه ، لم يجز فعله قبله ، ولو ندر التصدق في وقت بعينه جاز التصدق قبله ، كما لو عجل الزكاة •

غسرع

في مسائل مهمة ذكرها الغزالي في الاحياء

منها قال: اختلف السلف في أن المحتاج هل الأفضل له أن يأخذ من الزكاة ؟ أو صدقة التطوع ، وكان الجنيد وابراهيم الخواص وجماعة يقولون: الأخد من الصدقة أفضل لئلا يضيق على أصناف الزكاة ، ولئلا يخل بشرط من شروط الآخد ، بخلاف الصدقة ، فان أمرها أهون من الزكاة ، وقال آخرون الأخذ من الزكاة أفضل ، لأنه اعانة على واجب ، ولو ترك أهل الزكاة كلهم أخذها أثموا ، ولأن الزكاة لا منة فيها .

قال العزالى: والصواب أنه يختلف بالأشخاص ، فان عرض له شبهة فى استحقاقه لم يأخذ الزكاة وان قطع باستحقاقه نظر ان كان المتصدق ان لم يتصدق على هذا لا يتصدق فليأخذ الصدقة ، فان اخراج الزكاة لا بد منه ، وان كان لا بد من اخراج تلك الصدقة ولم يضيق بالزكاة تخير ، وأخذ الزكاة أشد فى كسر النفس ، وذكر أيضا اختلاف الناس فى اخفاء [أخذ] الصدقة واظهاره أيهما أفضل وفى

⁽١) البقرة : ٢٦٤ •

كل وأحد منهما فضيلة ومنسدة ، ثم قال : وعلى الجملة الأخذ في الملا ، وترك الأخذ في الخلاء أحسن • والله تعالى أعلم •

(فسرع) جاءت أحاديث كثيرة فى الحث على سقى الماء ، منها حديث آبى سعيد المتقدم فى الكتاب (ومنها) حديث أبى هريرة السابق قريبا فى فرع تخصيص الصدقة بالصلحاء •

(ومنها) عن الحسن البصرى عن سعد بن عبادة رضى الله عنه « أن أمه ماتت فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن أمى ماتت أفاتت عنها ؟ قال : نعم ، قال : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : سقى المساء » رواه أحمد بن غنبل فى مسنده هكفا وهو مرسل فأن الحسن نم يدرك سعدا ورواه أبو داود عن رجل لم يسم عن سعد بمعناه قال : « فأى الصدقة أفضل ؟ قال : المساء » ورواه النسائى عن سعيد بن المسيب عن سعد ، ولم يدركه أيضا فهو مرسل ، لكنه قد أسند قريب من معناه كما سبق ، ولأنه من أحاديث الفضائل ويعمل فيها بالضعيف ، فبهذا أولى ، وعن سراقة بن مالك قال : « سألت رسول فيها بالضعيف ، فبهذا أولى ، وعن سراقة بن مالك قال : « سألت رسول أبد صلى الله عليه وسلم عن ضالة الأبل تغشى حياضى هل لى من أجر ان سقيتها ؟ قال : نعم ، فى كل ذات كبد حرى أجر » رواه أحمد وابن ماجه ،

(فسرع) فى قوله تعالى : « ويمنعون المساعون »(١) قال ابن مسعود وابن عباس وجماعة : هو اعارة القسدر والدلو والفأس وسائر متاع البيت ، وقال على وابن عباس فى رواية : هو الزكاة .

(فرع) تستحب المنيحة وهى أن تكون له ناقة أو بقسرة أو شاة ذات لبن فيدفعها الى من يشرب لبنها ، ثم يردها اليه لحديث ابن عمرو بن العاص قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أربعون خصلة أعلاها منيحة العنز ، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها وتصديق موعدها الا أدخله الله تعالى الجنة بها » رواه البخارى وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « نعم المنيحة اللقحة الصفى منحة أو الشاة

⁽١) الماعون: ٧

الصفى ، تعدو بإناء وتروح بإناء » رواه البخارى ، وعنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من منح منيحة غدت بصدقة صبوحها وغيوقها » رواه مسلم • وفي السالة أحاديث أخر صحيحة •

فسسرع

ف ذم البخل والشح والحث على الانفاق في الطاعات ووجوه الخيسرات

قال الله تعالى (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون »(١) رقال تعالى : ((ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك »(١) وقال عز وجل : ((وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه »(١) وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ((اتقوا الظلم غان الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فان الشح أهلك من كان قبلكم حملهم القيامة ، واتقوا الشح فان الشح أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » رواه مسلم ، وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما من يوم يصبح العباد فيه ، الا ملكان ينزلان فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقا خلفا ، ويقول الآخر : اللهم أعط مصكا تلفا » رواه البخارى ومسلم ، وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (واه البخارى ومسلم ، وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قال اله تعالى : أنفق ينفق عليك » رواه البخارى ومسلم ،

وعن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا توكى فيوكى عليك » رواه البخارى ومسلم وعن عائشة رضى الله عنها « أنهم ذبحوا شاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما بقى منها ؟ قالت: ما بقى منها الا كتفها قال: بقى كلها

غير كتفها » رواه الترمذي وقال حديث صحيح ، ومعناه تصدقوا بها الا كتفها ، فقال : بقيت لنا في الآخرة الا كتفها ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما نقصت سيدقة من مال ، ومازاد الله عبدا بعفو الا عزا ، وما تواضع أحدد لله

(٢) الايبراء: ٢٩٠

تعالى الارفعه الله » رواه مسلم •

⁽١) الحشر : ٩

⁽٣) سيا: ٣٩

فيبرغ

في فضل صدقة الصحيح الشعيح

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم أى الصدقة أفضل ؟ قال : أن تصدق(١) وأنت صحيح شحيح تأمل البقاء وتخلف الفقر ، ولا تمهل حتى اذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان » رواه البخارى ومسلم •

فسسرغ

في أجر الوكيل في الصدقة وبيان أنه أحد المتصدقين اذا أمضاه بشرطه

عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الخازن المسلم الأمين الذى ينفذ ما أمر به فيعطيه كاملا موفرا طيبة به نفسه ، فيدفعه الى الذى أمر به أحد المتصدقين » رواه البخارى ومسلم وضبطوا المتصدقين على التثنية والجمع .

رفرع) يجوز المرأة أن تتصدق من بيت زوجها المسائل وغيره بما أذن فيه صريحا ، وبما لم يأذن فيه ولم ينه عنه اذا علمت رضاه به ، وان لم تعلم رضاه به فهو حرام ، هكذا ذكر المسألة السرخسى وغيره من أصحابنا وغيرهم من العلماء ، وهذا الحكم متعين وعليه تحمل الأحاديث الواردة فى ذلك ، وهكذا حكم الملوك المتصرف فى مال سيده على هذا التفصيل (منها) حديث عائشة رضى الله عنها قالت : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « اذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا » رواه البخارى ومسلم ، وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصوم المرأة وبعلها شاهد الا باذنه ، ولا تأذن فى بيته وهو شاهد الا باذنه ، وما أنفقت من كسبه عن غير أمره قان نصف أجره له » رواه مسلم ، ورواه البخارى بمعناه ، وهو محمول على ما أنفقته رواه مسلم ، ورواه البخارى بمعناه ، وهو محمول على ما أنفقته ما أنفقته ما أنفقته من كسبه عن غير أمره قان نصف أجره له »

⁽١) بفتح التاء والصاد مع تشديد الدال وفتحها وفتح القاف ٠

وتعلم أنه لا يكرهه غلها أجر وله أجر كما سبق ، وعن عمير (١) مولى آبى اللحم بهمزة ممدودة وكسر الباء ـ قال : « أمرنى مولاى أن أقدد لحما ، فجاءنى مسكين فأطعمته منه ، فعلم بذلك مولاى فضربنى ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال : لم ضربته ؟ فقال : يعطى طعامى من غير أن آمره ، فقال : الأجر بينكما » رواه مسلم ، وفي رواية لمسلم « كنت مملوكا فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتصدق من مال مولاى ؟ قال : نعم والأجر بينكما الله عليه وسلم أتصدق من مال مولاى ؟ قال : نعم والأجر بينكما نصفان » وهذا محمول على ما يرضى به سيده ، والرواية الأولى محمولة على أنه ظن أن سيده يرضى بذلك القدر غلم يرض لكونه كان محتاجا اليه أو لمعنى آخر فيثاب السيد على اخراج ماله ويثاب العبد على نيته ،

واعلم أن المراد بما جاء فى هذه الأحاديث من كون الأجر بينهما نصفين أنه قسمان لكل واحد منهما أجر ولا يازم أن يكونا سواء فقد يكون أجر صاحب العطاء أكثر و وقد يكون أجر المرأة والمخازن والمملوك أكثر بحسب قدر الطعام وقدر التعب فى انفاذ الصدقة وايصالها الى المساكين و والله تعالى أعلم و

(غرع) ثبت فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اليد العليا خير من اليد السفلى » وثبت فى الصحيحين أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اليد العليا المنفقة واليد السفلى السائلة » وفى رواية فى البخارى : « العليا المنفقة » وعقد البيعتى في السألة بابا •

منع من سأل بالله وتشفع به ، لحديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسألن بوجه الله تعالى الا الجنة » رواه الله عليه وسلم : « لا تسألن بوجه الله تعالى الا الجنة » رواه أبو داود • وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله أبو داود • وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله

⁽۱) عمير مولى آبى اللحم الغفارى شهد خيبر وهو مملوك علم يسلهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه رضخ له من خرش المتاع أعطاء سيفا تقده • روى عنه يزيد بن أبى عبيد ومحمد بن يزيد بن الهاجسر ومحمد ابن ابراهيم بن الحارث (ط) •

عليه وسلم « من استعاد بالله فأعيدوه ، ومن سأل بالله فأعطوه ، ومن دعاكم فأجيبوه ، ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه ، فان لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموهم » حديث صحيح رواه أبو داود والنسائى باسناد الصحيحين ، وفى رواية البيهقى «فأثنوا عليه » بدل فادعوا له •

(فسرع) اذا عرض عليه مال من حلال على وجه يجوز أخذه ولم يكن منه مسألة ولا تطلع اليه جاز أخذه بلا كراهة ولا يجب وقال بعض أهل الظاهر: يجب لحديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر رضى الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطينى العطاء فأقول: أعطه أفقر منى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم: خذه ، وما جاءك من هذا المال وأنت غير سائل أو ولا مشرف فخذه وما لا فلا تتبعه نفسك ، قال: فكان سلم لا يسأل أحدا شيئا ، ولا يرد شيئا أعطيه » رواه البخارى وصلم .

دليانا حديث حكيم بن حزام رضى الله عنه قال: «سألت رسول الله ملى الله عليه وسلم فأعطانى ، ثم سألته فأعطانى ، ثم سألته فأعطانى ، ثم سألته فأعطانى ، ثم سألته فأعطانى ، ثم قال: يا حكيم ١٠٠ ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه باشراف لم يبارك له فيه وكان كالذى يأكل ولا يشبع ، واليد العليا خير من اليد السفلى • قال حكيم: فقلت يارسول الله ، والذى بعثك بالحق لا أرزأ أحدا بعدك شيئا حتى أفارق الدنيا • فكان أبو بكر رضى الله عنه يدعو حكيما ليعطيه العطاء فيأبى أن يقبل منه شيئا ، ثم ان عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبله ، فقال: يا معشر المسلمين أشهدكم على حكيم أنى أعرض عليه حقه الذى قسم الله له فى هذا الفىء فيأبى أن يأخذه • فلم يرزأ حكيم أحدا من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفى » رواه البخارى ومسلم •

وقوله « يرزأ » براء ثم زاى وآخره مهموز - معناه لم يأخذ من أحد شيئا ، وأصل الرزء النقص ، أى لم ينقص أحدا شيئا بالأخذ هنه ، وموضع الدلالة منه أن النبى صلى الله عليه وسلم أقدره على هذا ، وكذا أبو بكر وعمر وسائر الصحابة الحاضرين رضى الله عنهم ،

وحديث عمر محمول على الندب والاباحة كقوله تعالى « وأذا حللتم فاصطادوا » (١) والله أعلم •

(فرع) في بيان أنواع الصدقة الشرعية وما على كلسلامي (٢) منها والسلامي العضو والمفصل وجمعه سلاميات بفتح الميم واللام مخففة في المفرد والجمع •

اعلم أن حقيقة الصدقة اعطاء المال ونحوه بقصد ثواب الآخرة ، وقد يطلق على غير ذلك مما سنذكره ان شاء الله تعالى •

من ذلك حديث أبي ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « يصبح على كل سلامي من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن المنكر صدقة ، ويجرىء من ذلك ركعتان يركعهما من الضحي » رواه مسلم • وعنه أيضا قال : « قلت : يا رسول الله أي الأعمال أفضل ؟ قال : الايمان بالله والجهاد في سبيله ، قلت : أي الرقاب أفضل ؟ قال : أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمنا ، قلت : فأن لم أفعل ؟ قال : تعين صانعا أو تصنع الخرق ، قلت يا رسول الله مع أرأيت إن ضعفت عن بعض العمل ، قال : تكف شرك عن الناس ، غانها صدقة منك على نفسك » رواه البخاري ومسلم • وعنه أيضا «أن ناسا قالوا: يا رسول الله وو ذهب أهل الدثور بالأجور 'ويصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويتصدقون بغضول أموالهم ، قال : أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ، أن كل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة ، وأمر بالعسروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة وفي بضع (٣) أحدكم صدقة • قالوا: يا رسول الله • • أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها ف حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له أجرر » رواه مسلم •

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل سلامي من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس

⁽١) المائدة : ٢٠ (٢) بضم السين وفتح اللام والميم ٠

⁽٣) بضم الياء وتسكينَ الضّاد •

يعدل بين الاثنين صدقة ، أو يعين الرجل فى دابته فيحمله عليها أو يرفع له عليها متاعه صدقة ، ولكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يمشيها الى الصلاة صدقة ، ويميط الأذى عن الطريق صدقة » رواه البخارى ومسلم ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه خلق كل أنسان من بنى آدم على ستين وثلاثمائة مفصل ، فمن كبر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله ، وعزل حجرا عن طريق الناس أو شوكة أو عظما عن طريق الناس ، وأمر بمعروف أو نهى عن منكر عدد الستين والثلاثمائة فانه يمشى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار » رواه مسلم ،

وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كل معروف صدقة » رواه البخارى ومسلم بلفظه من رواية حذيفة • وعن جابر أيضا رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما من مسلم يغرس غرسا الاكان ما أكل منه له صدقة » وما سرق منه له صدقة » ولا يرزأه الاكان له صدقة » رواه مسلم • وفى رواية له « فلا يغرس المسلم غرسا فيأكل منه انسان ولا دابة ولا طير الاكان له صدقة الى يوم القيامة » وفى رواية : « لا يغرس مسلم غرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه انسان ولا دابة ولا شيء الاكانت له صدقة » يزرع زرعا فيأكل منه انسان ولا دابة ولا شيء الاكانت له صدقة » ورواه البخارى ومسلم أيضا من رواية أنس • ويرزأه ، أى ينقصه والله أعلم •

(فسرع) يستحب استحبابا متأكدا صلة الأرهام والاحسان الى الأقارب واليتامى والأرامل والجيران والأصهار ، وصلة أصدقاء أبيه وأمه وزوجته ، والاحسان اليهم ، وقد جاءت فى جميع هذا أحاديث كثيرة مشهورة فى الصحيح ، جمعت معظمها فى رياض الصالحين ، والله تعالى أعلم •

كتباب الصبيام

هو فى اللغة الامساك ويستعمل فى كل امساك ، يقال : صام اذا سكت وصامت الحيل وقفت وفى الشرع امساك مخصوص عن شىء مخصوص فى زمن مخصوص من شخص مخصوص ، ويقال : رمضان وشهر رمضان ، هذا هو الصحيح الذى ذهب اليه البخارى والمحقون ، قالوا : ولا كراهة فى قول : رمضان ، وقال أصحاب مالك : يكره أن يقال : رمضان ، بل لا يقال الا شهر رمضان ، سواء ان كان هناك قرينة أم لا ، وزعموا أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ، قال البيهقى : وروى ذلك عن مجاهد والحسن والطريق اليهما ضعيف ورواه عن محمد بن كعب ،

واحتجوا بحدیث رواه البیهقی عن أبی هریرة رضی الله عنه عن النبی صلی الله علیه وسلم قال: « لا تقولوا رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالی ، ولكن قولوا: شهر رمضان » وهذا حدیث ضعیف ، ضعفه البیهقی وغیره ، والضعف فیه بین ، فان من رواته نجیح(۱) السندی وهو ضعیف سیء الحفظ .

وقال أكثر أصحابنا ، أو كثير منهم ، وابن الباقلانى : ان كان هناك قرينة تصرفه الى الشهر فلا كراهة والا فيكره ، قالوا : فيقال صمنا رمضان وقمنا رمضان ورمضان أفضل الأشهر ، وتطلب ليسلة القدر فى أو اخر رمضان ، وأشباه ذلك ، ولا كراهة فى هذا كله ، قالوا : وانما يكره أن يقال : جاء رمضان ، ودخل رمضان وحضر رمضان ، وأحب

⁽۱) نجيح كذيته أبو معشر وهو مولى بنى هاشم له فى المغازى وهو من المدنيين روى عن محمد بن كعب القسرظى ومحمد بن قيس وغيرهما وعنه البنه محمد وبشر بن الوليد وغيرهما • كان أميا لذلك جاءت أسانيده غير مستقيمة وكذا قال فيه ابن معين : يتقى من حديثه المسند وقال أبو نعيم كان رجلا ألكن يقول : حدثنا محمد بن قعب وقال على : كان يحيى بن سعيد يضحك اذا ذكره • وقد أورد الذهبي هذا الحديث فيما تفرد بروايته ومن مناكيره : « لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجم » وأيضا « مكث موسى بعد أن كلم الله أربعين يوما لا يراه أحد الا مات » رواه الحاكم في مستدركه (ط) •

رمضان ، والصواب أنه لا كر أهة فى قول رمضان مطلقا ، والمذهبان الآخران فاسدان ، لأن الكراهة انما تثبت بنهى الشرع ولم يثبت فيه نهى ، وقولهم انه من أسماء الله تعالى ليس بصحيح ، ولم يصح فيه شيء وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق الا بدليل صحيح ، ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة .

وقد ثبتت أحاديث كثيرة فى الصحيحين فى تسميته رمضان من غير شهر فى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار ، وصفدت الشياطين » رواه النخارى ومسلم بهذا اللفظ ، وفى رواية لهما « اذا دخل رمضان » وفى رواية لمسلم « اذا كان رمضان » وأشباه هذا فى الصحيحين غير منحصرة ، والله تعالى أعلم ،

(فسرع) لا يجب صوم غير رمضان بأصل الشرع بالاجماع ، وقد يجب بنذر وكفارة ، وجزاء الصيد ونحوه ، ودليل الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم حين سأله الأعرابي عن الأسلام فقال : « وصيام رمضان ، قال : هل على غيره ؟ قال : لا الا أن تطوع » رواه البخارى ومسلم ، من رواية طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه .

(فسرع) روى أبو داود باسناده عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : « أحيل الصيام ثلاثة أحوال » وذكر الحديث قال : (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحسوم ثلاثة أيام من كل شهر ، ويصوم يوم عاشوراء • فأنزل الله تعالى «كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم »(١) الآية فكان من شاء أن يصوم ومن شاء أن يفطر ويطعم كل يوم مسكينا أجزأه ذلك • فهذا حول فأنزل الله تعالى «شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى فهذا حول فأنزل الله تعالى «شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر »(١) فثبت الصيام على من شهد الشهر وعلى آلمسافر أن يقضى وثبت الطعام الشيخ الكبير والعجوز شهد الشهر وعلى آلمسافر أن يقضى وثبت الطعام الشيخ الكبير والعجوز

⁽۱) البقرة: ۱۸۳ - (۲) البقرة: ۱۸۴ -

اللذين لا يستطيعان الصوم) هذا لفظ رواية أبى داود ، وذكره فى كتاب الأذان فى آخر الباب الأول منه وهو مرسل • فان معاذا لم يدركه أبن أبى ليلى •

ورواه البيهتى بمعناه ولفظه « فان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام بعدما قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وصام عاشوراء • فصام سبعة عشر شهرا ، شهر ربيع الى شهر ربيع الى مخان • ثم ان الله تعالى فرض عليه شهر رمضان وأنزل عليه « كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم » وذكر باقى المديث • قال البيهقى : هذا مرسل ، وفى رواية له عن ابن أبى ليلى قال : « حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا : أحيل الصوم على ثلاثة أحوال قدم الناس المدينة ولا عهد لهم بالصيام ، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من قدم الناس المدينة ولا عهد لهم بالصيام ، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه ، رخص لهم فى ذلك ، ونسخه «وان تصوموا خير لكم » (ا) فأمروا بالصيام » •

وذكر البخارى هذا فى صحيحه تعليقا بصيعة جـزم ، فيكون صحيحا ، كما تقررت قاعدته وهذا لفظه قال : وقال ابن نمير : حدثنا الأعمش بن عمرو بن مرة بن أبى ليلى قال : « حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم نزل رمضان فشق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصـوم ممن يطيقه ، ورخص لهم فى ذلك فنسـختها «وأن تصوموا خير لكم »فأمروا بالصوم » •

(فسرع) قال سلمة بن الأكوع رضى الله عنه : « لما نزلت هذه الآية « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين »(٢) كان من أراد أن يفطر ويفدى حتى نزلت الآية التى بعدها فنسختها » وفي رواية : كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ، ومن

⁽۱) البقرة : ۱۸۶ ۰ البقرة : ۱۸۶ ۰

شاء أفطر ، فافتدى بطعام مسكين ، حتى نزلت هذه الآية « فمن شهد منكم النسهر فليصمه » (۱) • رواهما البخارى ومسلم ، وهذا لفظه •

(فسرع) صام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان تسبع سنين ، لأنه فرض فى شعبان فى السنة الثانية من الهجرة ، وتوفى النبى صلى الله عليه وسلم فى شهر ربيع الأول سنة احدى عشرة من الهجرة ،

(فسرع) قال أصحابنا وغيرهم: كان الاسلام يحرم على الصائم الأكل والشرب والجماع ، من حين ينام أو يصلى العشاء الآخرة ، فأيهما وجد أولا حصل به التحريم ، ثم نسخ ذلك وأبيح الجميع الى طلوع الفجر ، سواء نام أم لا •

احتجوا بحدیث البراء بن عازب رضی الله عنه قال: «كان أصحاب محمد صلی الله علیه وسلم اذا كان الرجل صائما فحضر الافطار فنام قبل أن يقطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتی يمسی ، وان قيس بن صرمة(۱) الأنصاری رضی الله عنه كان صائما ، فلما حضر الافطار أتی امرأته فقال لها: عندك طعام ؟ قالت: لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يعمل ، فغلبته عيناه فجاءته امرأته فلما رأته قالت: خيبة لك ، فلما انتصف النهار غشی علیه ، فذكرت ذلك النبی صلی الله علیه وسلم فنزلت هذه الآية « أحل لكم ليلة الصیام الرفت الی نسائكم »(۱) ففرحوا بها فرحا شدیدا ، ونزلت « وكلوا واشربوا حتی يتبین لكم الخیط الابیض من الخیط الابیش من الخیط الابیش مدیحه ،

وعن ابن عباس رضى الله عنهما: «كان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم اذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء ، وصاموا الى القابلة ، فاختان رجل نفسه فجامع امرأته ، وقد صلى العشاء ولم يفطر ، فأراد الله تعالى أن يجعل ذلك يسرا لمن بقى ، ورخصة ومنفعة ، فقال عز وجل: « علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم »(°)

⁽١) البقرة: ١٨٥٠

⁽٢) بكسر الصاد وتسكين الراء ومتح الميم ٠

 ⁽٣) البقرة : ١٨٧ ٠
 (١) البقرة : ١٨٧ ٠

⁽٥) البقرة : ١٨٧٠

وكان هذا مما نفع الله تعالى به الناس ورخص لهم ويسره » رواه أبو داود ، وفي اسناده(۱) ضعف ، ولم يضعفه أبو داود ، والله تعالى أعلم ٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

(صوم شهر رمضان ركن من أركان الاسلام ، وفرض من فروضه ، والدائيل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسام قال : « بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا اله الا الله [وأن محمدا رسول الله [()) وإقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان ») ،

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من طرق كثيرة من رواية ابن عمر رضى الله عنهما (وقوله) وفرض من فروضه توكيد وايضاح لجواز تسميته ركنا وفرضا ، ولو اقتصر على ركن لكفاه ، لأنه يلزم منه أنه فرض ، وفي هذا الحديث جواز اطلاق رمضان من غير ذكر الشهر ، وهو الصواب كما سبق قريبا (غان قيل) لم استدل بالمحديث دون الآية ؟ وكذا استدل به في الحج دون الآية (قلنا) مراده الاستدلال على أنه ركن ، وهذا يحصل من الحديث لا من الآية ، وأما الفرضية فتحصل منهما ، وهذا الحكم الذي ذكره وهو كون صوم رمضان ركنا وفرضا مجمع() عليه ، ودلائل الكتاب والسنة والاجماع متظاهرة عليه وأجمعوا على أنه لا يجب غيره ،

⁽۱) قال أبو داود : حدثنا أحمد بن محمد بن شبویه حدثنی علی ابن حسین بن واقد عن أبیه عن یزید النحوی عن عکرمة عن ابن عباس و قلت : وعلی بن حسین ضعفه أبو حاتم واتهمه العقیلی بالارجاء و وقال الذهبی : صدوق و وقال النسائی : لیس به باس و أما أبوه فقد و ثقه ابن معین وغیره واستنکر أحمد بعض حدیثه أما یزید النحوی فهو یزید ابن أبی سعید ثقة عابد قتال ظلما سنة ۱۳۱ وقال فی عون المعبود قال الذذری : علی بن الحسین ضعیف (ط) و

⁽٢) ما بين المعقوفين ليس في ش ولكنه في هامش ق كنا قد ندهنا عليه في ذلك الهامش (ط) •

⁽٣) (هجمع) مرفوع لأنه خبر (هذا) (ط) ٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويتحتم وجوب ذلك على كل مسلم بالغ عاقل طاهر قادر مقيم ، فأما الكافر غاله ان كان أصليا لم يخاطب [به] في حال كفره لانه لا يصح هنه ، فان أسلم لم يجب عليه القضاء ، سونه تعالى : ((قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف »(() ولان في ايجاب قضاء ما فات في حال الكفر تنفيرا عن الاسلام ، وان كان مرتدا لم يخاطب به في حال الردة ، لانه لا يصح منه ، فان اسلم وجب عليه قضاء ما تركه في حال الكفر ، لأنه التزم ذلك بالاسلام فلم يسقط عنه بالردة كحقوق الادميين)

(الشرح) وقوله: يتحتم وجوب ذلك و أي وجوب فعله في الحال ، ولابد من هذا التفسير لأن وجوبه على المسافر والحائض متحتم أيضا ، لكن يؤخرانه ثم يقضيانه (وقوله) في الكافر الأصلى لم يخاطب به ، آي لم نطالبه بفعله وليس مراده انه ليس بواجب في حال كفره فان الذهب الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع في حال كفرهم ، بمعنى أنهم يزاد في عقوبتهم في الآخرة بسبب ذلك ولكن لا يطالبون بفعلها في حال كفرهم ، وقد سبقت المسألة مبسوطة في أول كتاب الصلاة ،

(وقوله) فى المرتد : لم يخاطب فى حال الردة معناه لا نطالبه بفعل الصوم فى حال ردته فى مدة الاستتابة ، وليس مراده أنه ليس واجبا عليه ، فانه واجب عليه بلا خلاف فى حال الردة ، ويأثم بتركه فى حال الردة بلا خلاف ؟ ولو قال المصنف كما قال غيره : لم نطالبه به فى ردته ولا يصح منه ، لكان أصوب • • والله تعالى أعلم •

قال أصحابنا: لا يطالب الكافر الأصلى بفعل الصوم فى حال كفره بلا خلاف وإذا أسلم لا يجب عليه قضاؤه بلا خلاف ، ولو صام فى كفره لم يصح بلا خلاف سسواء أسلم بعد ذلك أم لا ؟ بخلاف ما اذا تصدق فى كفره ثم أسلم ، فان الصحيح أنه يثاب عليه ، وقد سبقت فى أول كتاب الصلاة ، وأما المرتد فهو مكلف به فى حال ردته ، واذا أسلم لزمه قضاؤه بلا خلاف كما ذكره ، ولا نطالبه بفعله فى

⁽١) الأنفال : ٣٨٠

حال ردته ، وقال أبو حنيفة : لا يلزمه قضاء مدة الردة أذا أسلم ، كما قال في الصلاة ، وسبقت المسألة مسوطة في أول كتاب الصلاه ، وقاس المصنف ذلك على حقوق الآدميين ، لأن أبا حنيفه يوافق عليها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما الصبى فلا تجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم: ((رفع المقلم عن ثلاثة: عن الصبى حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الجنون حتى يفيق)) ويؤمر بفعله لسبع سنين ادا اطاق الصوم ، ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة ، فان بلغ لم يجب عليه قضاء ما تركه في حال الصغر ، لأنه لو وجب [عليه] دلك لوجب عليه أداؤه في الصغر لأنه يقدر على فعله ، ولأن ايام الصغر تطول ، فلو أوجبنا عليه قضاء ما يفوت شق) •

(الشرح) هذا الحديث صحيح رواه أبو داود والنسائى فى كتاب الحدود من سننهما من رواية على بن أبى طالب رضى الله عنه باسناد صحيح ، ورواه أبو داود أيضا فى المدود والنسائى وابن ماجه فى كتاب الطلاق منرواية عائشة رضى اللهعنها باسناد حسن ومعنى رفع القام امتناع التكليف ، لا أنه رفع بعد وضعه ، وقوله لوجب عليه أداؤه ينتقض بالمسافر فانه يقدر على الأداء ولا ينزمه ويازمه القضاء ، والدليل الصحيح أن يقال : زمن الصبى ليس زمن التكليف الحديث ، والقضاء انما يجب حيث يجب بأمر جديد ، ولم يجىء فيه أمر جديد .

(أما أحكام القصل) فلا يجب صوم رمضان على الصبى ، ولا يجب عليه قضاء ما فأت قبل الناوغ بلا خلاف لما ذكره المصنف وذكرته ، قال المصنف والأصحاب : واذا أطاق الصوم وجب على الولى أن يأمره به لسبع سنين ، بشرط أن يكون مميزا ، ويضربه على تركه لعشر لما ذكره المصنف ، والصبية كالصبى في هذا كله بلا خلاف ،

(فرع) قال أصحابنا : شروط صحة الصوم أربعة : النقاء عن الحيض والنفاس ، والاسلام ، والتمييز ، والوقت القابل الصوم ، وسيأتى تفصيلها في مواضعها ان شاء الله تعالى ٠٠ والله أعلم ٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن زأل عقله بجنون لا يجب عليه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «وعن الجنون حتى يفيق » فأن أفأق لم يجب عليه قضاء ما فأته في [حال]() الجنون ، لأنه صوم فأت في حال سقط فيه التكليف لنقص علم يجب [قضاؤه] ، كما لو فأت في حال الصغر ، وأن زأل عقله بالاغماء لم يجب عليه في الحال لأنه لا يصح منه فأن أفأق وجب عليه القضاء لقوله تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر »(٢) والأغماء مرض ويخالف الجنون فأنه نقص ، ولهذا لا يجوز الجنون على الأنبياء صلوات الله وسلمه عليهم ، ويجوز عليهم الاغماء) .

(الشرح) هذا الحديث سبق بيانه قريبا • وقوله : (سقط فيه التكليف لنقص) احتراز من الاغماء والحيض •

(أما الأحكام) غفيه مسألتان (احداهما) المجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالاجماع الحديث وللاجماع ، واذا أفاق لا يلزمه قضاء ما فاته في الجنون ، سواء قل أو كثر ، وسواء أفاق بعد رمضان أو في أثنائه ، هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه شاذ أنه يلزمه مطلقا ، حكاه المساوردي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج و قال المساوردي : هذا مذهب لابن سريج وليس بصحيح ، قال : ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وسسائر الفقهاء أنه لا يلزمه قال : وحكاه صاحب البيان عن ابن سريج ثم قال : وقيل لا يصح عنه ، وفيه وجه ثالث وهو مذهب أبي حنيفة والثوري أنه ان أفاق عنه ، وفيه وجه ثالث وهو مذهب أبي حنيفة والثوري أنه ان أفاق في أثناء الشهر لزمه قضاء ما فاته ، وان أفاق بعده فلا قضاء .

قال صاحب البيان: قال ابن سريج: وقد حكى المزنى فى المنثور هذا عن الشافعي ، قال: ولا يصح عنه ، قال صاحب البيان: وهذا يدل على بطلان الحكاية عن ابن سريج فيمن أفاق بعد الشهر أنه

⁽١) كل ما بين المعقوفين ليس في ش و ق (ط) ·

⁽٢) البقرة: ١٨٤٠

يلزمه القضاء ، فحصل ثلاثة أوجه (المذهب) أنه لا قضاء عليه (والثانى) يجب ان أفاق فى الشهر لا يعده ، ودليل المذهب فى الكتاب ، وحكاها الرافعى ثلاثة أقوال ، قال : وهذا فى الجنون المنفرد ، فلو ارتد ثم جن أو سكر ثم جن ففى وجوب القضاء وجهان ، قال : وبعل الأصح الفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالسكر كما سبق فى الصلاة ، وهذا الذى أشار الى تصحيحه هو الأصح فيجب فى المرتد قضاء الجميع ولا يجب فى المرتد قضاء الجميع فلا يجب فى المرتد مستمر ولا يجب فى المرتد مستمر منظرف السكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر الله السكر الله في المرتد مستمر بخلاف السكر الله في المسكر و المسكر المن السكر الله في المسكر و المسكر المن المسكر المن عكم المردة مستمر بخلاف السكر المناه السكر المناه المسكر و المسكر و المسكر و المسكر المناه المسكر و المس

بلا خلاف و و مذهب المزنى أنه يصح صوم المغمى عليه ، ولنا قول مخرج وهو مذهب المزنى أنه يصح صوم المغمى عليه ، وعلى هذا القول لا يلزمه الصوم أيضا بلا خلاف لأنه غير مكاف ، ويجب القضاء على المغمى عليه سواء استغرق جميع رمضان أو بعضه لمسازك مالصنف و .

(المسألة الثانية) المغمى عليه لا يلزمه الصوم في حال الاعماء

وحكى الأصحاب وجها عن ابن سريج أن الأغماء المستعرق لجميع رمضان لا قضاء فيه كالجنون ، وكما لا يجب عليه قضاء الصلاة ، هكذا نقل الجمهور عن ابن سريج و ونقل البغوى عنه أنه اذا استعرق الاغماء رمضان أو يوما منه لا قضاء عليه ، واختار صاحب الحاوى قول ابن سريج هذا فى أنه لا قضاء على المعمى عليه والمذهب وجوب القضاء عليه و فرق الأصحاب بين الجنون والاغماء بما فرق المصنف ، وبين الصوم والصلاة أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم وهذا هو الفرق بين قضاء الحائض الصوم دون الصلاة و قبل أصحابنا : ومن زال عقله بمرض أو بشرب دواء شربه لحاجة أو بعذر آخر لزمه قضاء الصوم دون الصلاة كالمعمى عليه ولا يأثم بترك الصوم فى زمن زوال عقله و أما من زال عقله بمحرم كخمر أو غيره مما سبق بيانه في أول كتاب الصلاة فيلزمه القضاء ويكون آثما بالترك و والله أعلم و

فأل المصنف رحمه الله تعالى

(فأن أسلم الكافر أو أفاق المجنون في أثناء يوم من رمضان استخب لهما امساك بقية النهار لحرمة الوقت ولا يلزمه ذلك لأن المجنون أفطر بعدر ، والكافر _ وان أفطر بغير عنر _ الا أنه لما أسلم جعل كَالْمَدُورِ فَيِدا فَعَلِ فِي حَالِ الْكَفْرِ ، وَلَهِذَا لَا يُؤَاخَذُ بِقَضاء مَا تَرِكُهُ ولا بضمان ما أتلفه ، ولهذا قال الله تعالى : ((قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم دا قد سلف ١٠(١) ولا يأكل عند من لا يعرف عدره لانه اذا تناهر بالأكل عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان ، وهل يجب عليه قضاء ذلك [أم لا] ؟ فيه وجهان (احدهما) يجب لانه أدرك جزءا من وقت الفرض ، ولا يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم الا بيوم فوجب أن يقضيه بيوم ، كما نقول في المحرم ، اذا وجب عليه في كفارة نصف مد ، فانه يجب عليه بقسطه صوم نصف يوم ، ولكن لما لم يمكن فعل ذلك الا بيوم وجب عليه صوم يوم (والثاني) لا يجب ، وهو ألمنصوص في البويطي ، ، لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكن الصوم فيه ، لأن الليل يدركه قبل التمام ، فام يلزمه كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم جن • وان بلغ الصبي أثناء يوم من رمضان ، نظرت فان كان مفطرا فهو كالكافر آذا أسسلم والمجنون اذا أفاق في جميع ما نكرناه ، وان كان صائما ففيه وجهان (أحدهما) يستحب له أتمامه لأنه صوم [نفل](١) غاستحب اتمامه ، ويجب قضاؤه لانه لم ينو الفرض [به] من أوله فوجب قضاؤه (والثاني) يلزمه اتمامه ويستحب غضاؤه لأنه صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة فلزمه اتملمه كما لو دخل في صوم تطوع ثم ندر اتمامه)(٢) ٠

⁽١) الأنفال : ٣٨ •

⁽٢) ما بن المعقونين ساقط من شوق (ط) ٠

⁽٣) فى الطبقات الكبرى لتاج الدن بن المسبكى ما نصبه : وقال آبو الفضل بن عبدان فى كتابه الوسوم به (المجموع الجرد) فيما اذا بلغ الصبى فى أثناء نهار رمضان : سمعت أبا بكر بن لال يقول : سمعت على أبن أبى هررة يقول : لا نقول عليه صوم اليوم ولكن عليه صوم بعمل اليوم ولا يمكنه أن يصومه الا بصوم يوم كامل فاوجبنا عليه يوما كلملاء

(الشرح) توله: ولهذا لا يؤاخف بقضاء ما تركه ولا بخسان ما أتلفه ، ادم لا يطالب المتلف الحربي ، وأما الذمي غيطالب بالاجماع ، ومع هذا تحصل الدلالة لأنه أذا ثبت في الحربي استنبط منه دليل للسدمي •

(أما أحكام الفصل) ففي المسألة طريقتان (احداهما) طريقة المصنف وسائر العراقيين أن المجتون أذا أفاق في أثناء نهار رمضان والكافر أذا أسلم فيه والصبي أذا بلغ فيه مفطرا استحب لهم احساك بقيته ولا يجب دن ، وفي وجوب قضائه وجهان (الصحيح) المنصوص في البويطي وحرملة لا يجب وقال ابن سريج : يجب ، ودخر المصف دليل المجميع ، وأن بلغ الصبي صائما في اثناته برمه اتمامه على المنصوص ، وهو الأصح باتفاق الأصحاب ، وعلى هذا لا يلزمه قضاؤه ، وفيه وجه أنه يستحب اتمامه ويجب قضاؤه ، وذكر المصنف دليلهما ،

(والثانية) طريقة المراسانيين أن في اساك المجنون والكافر والصبى اذا بنغ فيه مغطرا ، فيه اربعة اوجه (اصحها) يستحب (والثانى) يجب (والثالث) يلزم الكافر دونهما لتقصيره (والرابع) يلزم الكافر والصبى لتقصيرهما ، فانه يصح من الصبى دون لمجنون ، قاموا : وأما القضاء فلا يلزم الكافر والمجنون والصبى الفطر على الأصح من الوجهين ، وقيل من القولين (والثانى) ينزمهم قيل يلزم الكافر دونهما ، وصححه البغوى وهو ضعيف غريب ، وان كان الصبى عائما فالذهب لزوم اتمامه بلا قضاء ، وقيل : يندب اتمامه ويجب التناء م

وبئى جماعات منهم المصلاف في القضاء على المضلف في الامساك ، وفي كيفية البناء ثلاثة أوجه (أحدها) وهو قول الصيدلاني من أوجب الامساك لم يوجب القضاء ، ومن أوجب القضاء لم يوجب الامساك والا فلا (والثاني) أن وجب القضاء وجب الامساك والا فلا (والثالث) أن وجب الامساك وجب الامساك وجب الامساك وجب المساك وجب المساك وجب القضاء والا فلا ، والله أعلم ،

وقال أصحابنا : اذا بلغ الصبي في أثناء النهار صائما وقلنسا بالدُّه انه يلزمه اتمامه فجامع فيه لزمه الكسارة كباقى الأيام . قال اصحابنا : وحيث لا يلزم هؤلاء الذكورين الاساك يستحب لهم الا يأكلوا بحضور من لا يعرف حالهم • لما ذكره المصنف ، واقه أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى"

(وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما المسوم ، لانه لا يصح منهما ، فاذا طهرتا وجب عليهما القضاء لما روت عائشة رضى الله عنها [أنها] قالت في الحيض : « كنا نؤمر بقضاء للصوم ولا نؤمر بقشاء الصلاة » فوجب القضاء على الحائض بالخبر وقيس عليها النفساء لأنها في معناها ، فان طهرت في أثناء النهار استحب لها أن تمسك بقية النهار ولا يجب ، لما نكرناه في الصبى اذا بلغ والمجنون اذا أغاق) ،

(الشرح) حديث عائشة هذا رواه مسلم بلفظه ، ورواه البخاري مقتصرا على نفى الأمر بقضاء الصلاة • وقولها : « كنا نؤمر » معناه كان النبى صلى الله عليه وسلم يأمرنا بذلك ، وهو صاحب الأمر عند الاطلاق •

(وقوله) طهرتا _ بفتح الهاء وضمها _ والفتح المصح واشهر ، وساق فى كتاب الحيض الفرق بين قضائها للصوم دون الصلاة ، رأنهما مجمع عليهما ، وأن حكمته تكرر الصلاة فيشق قضاؤها بخلاف الصوم ، وأن أبا الزناد وامام الحرمين خالفا فى الحكمة .

(أما أحكام الفصل) غفيه مسائل :

(احداها) لا يصح صوم المائض والنفساء ، ولا يجب عليهما ويحرم عليهما ويجب قضاؤه ، وهذا كله مجمع عليه ، ولو امسكت لا بنية الصوم لم تأثم ، وانما تأثم اذا نوته ، وان كان لا يتعقد ، وقد دكر المصنف هنا وفي باب الحيض دلائل هدذا كله مع ما ضمحته دناك اليه .

(الثانية) اذا طهرت في أثناء النهار يستحب لها المسلك بقيته ، ولا يلزمها ، لما ذكره المصنف ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهسور ،

ونقل امام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب عليه ، وهكى صاحب العدة فى وجوب الامسان عليها خلافا ، كالمجنسون والمصبى ، وهسدا شاذ مردود • وحكى اصحابنا عن أبى حديقة والاوزاعى والثورى وجوب الامساك •

(الثالثة) وجوب قضاء الصوم على الحائض والنقساء ، انما هو بأمر مجدد ، وليس هو واجبا عليها في حال الحيض والنقاس • هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وحكى القاضى حسين واهام الحرمين والمتولى في باب الحيض وجها أنه لا يجب عليها الصوم بحسال ، ويتاخر الفعل الى الاحكان ، قال الاهام ; وانكره المحققون لأن شرط الوجدوب اقتران الاحكان به ، والصواب الأول ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن لا يقدر على المسوم بحال ، وهو الشيخ الكبيسر الذي يجهده المسوم ، والريض الذي لا يرجى برؤه ، غاس لا يجب عليهما المسوم ، لقوله عز وجل ((وما جعل عليكم في الدين من حسرج)(() وفي المدية قولان (احدهما) لا تجب ، لانه سقط عنهما فرض المسوم فلم تجب عليهما المفدية ، كالمسبى والمجنون (والثاني) يجب عليه كل يوم مد من طعام وهو المحديح ، لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : [((الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مسكينا)) وعن ابي هريرة أنه قال())] ((من ادركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان فعليه لكل يوم مد من قمح)) • وقال ابن عمر رضى الله عنهما : ((اذا ضعفت عن المسوم المعم عن كل يوم مدا)) وروى أن أنسا رضى الله عنه ((ضعف عن المسوم عاما قبل وفاته فافطسر وأطعم)) وأن لم يقدر على المسوم لمرض يخاف زيادته ويرجو البرء لم يجب عليه المسوم للآية ، فاذا يرىء وجب عليه القضاء لقوله عز وجل ((فمن كان منكم مريضا ورعلي سفر فعدة من أيام الخسر)() وأن أصبح مانها وهو محيح ،

[.] VA : - 41 /

⁽۲) ما مین المعتوفین ساقط من ش و ق ، فقد جاء حدیث ابی هریرة منسوبا لابن عباس وحدف حدیث ابن عباس و هذا خال کبرر وقد تدارکناه ولاه الحدوالخة (ط) .

(۳) البقرة : ۱۸٤ و

ثم مرض أغطر ، لأنه أبيح له الفطسر للضرورة والضرورة موجسودة فَجَازُ له الفطر) •

(الشرح) الأثر الذكور عن ابن عباس رواه البخـــاري عنه في صحيحه في حباب التفسير ، والأثر عن أبي هريرة رواه البيهتي ، والأثر عن أنس رواه الدارقطني والبيهتي (وقوله) يجهده هو ــ بفتح الياء والهاء ــ ويقال بضم الياء وكسر الهاء ــ قال ابن غارس والجوهرى وغيرهما : يقال جهد وأجهد اذا حمله فوق طاقته ، وجهده أفمسح (وقوله) برأ ، هذا هو الفصيح ، ويقال برى د وبروء ، وقد سنق مبسوطا في باب التيمم .

(أما الأحكام) ففيه مسائل:

التيمم •

(احداها) قال الشافعي والأصحاب: الشيخ الكبير الذي يجهده الصوم أي يلحقه به مشقة شديدة ، والريض آنذي لا يرجى برؤه الا صوم عليهما بلا خلاف ، وسيأتى نقل ابن المنذر الاجماع فيه ، وبلزمهما الفدية على أصح القولين •

(والثاني) لا يلزمهما ، والفدية مد من طعام لكل يوم ، وهذا الذى ذكرناه من صحيح وجوب الفدية متفق عليه عند أصحابنا ، وبه قال جمهور العلماء ، وهو نص الشافعي في المختصر وعامة كتبه . ونصه في القديم وحرملة من الجديد أن لا فدية عليه ، وقال في البويطي : عى مستحبة واتفقدوا على أنه لو تكلف الصوم فصام فلا فدية ، والعجوز كالشيخ ف حميم هذا ، وهو اجماع ، والله أعلم •

(الثانية) المريض العاجز عن الصوم لمرض يرجى زواله لا يلزمه الصوم في الحال ، ويلزمه القضاء ، لما ذكره المصنف ، حسدا اذا لحقه مشقة ظاهرة بالصوم ولا يشترط أن ينتهى الى حالة لا يمكنه فيها الصوم ، بل قال اصحابنا : شرط اباحة الفطسر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها ، قالوا : وهو على التفصيل السابق في بابه

قال اصحابنا: وأما المرض اليسير الذي لا يلحق به مشقة ظاهرة لم يجرز له الفطر بلا خلاف عندنا ، خلافا لأهل الظاهر ، قال اصحابنا: ثم المرض المجوز للفطر ان كان مطقا فله ترك النية بالليل ، وان كان يحم وينقطع ، ووقت الحمى لا يقدر على الصوم ، واذا نم تكن حمى يقدر عليه فآن كان محموما وقت الشروع في الصوم فله ترك النية ، والا فعليه أن ينوى من الليل ، ثم ان عاد المرض واحتاج الني الفطر أفطر ، والله أعلم .

(الثالثة) اذا أصبح الصحيح صائما ثم مرض ، جاز له الفطر بلا خلاف ، لما ذكره المصنف •

(فسرع) قال أصحابنا وغيرهم: من غلبه الجدوع والعطش فخاف الهلاك لزمه الفطدر وان كان صحيحا مقيما لقوله تعالى: « ولا تقتلوا أنفشكم [أن الله] كان بكم رحيما »(١) وقوله تعالى: « ولا تلقدوا بايديكم الى التهلكة»(١) ويلزمه القضاء كالريض • والله أعلم •

(فسرع) قال أصحابنا : لو نذر الشيخ الكبير العاجز ، أو المريض الذي لا يرجى برؤه ، ففى انعقاده وجهان (أصحهما) لا ينعقد لأنه عاجز ، وبنى المتولى و آخرون هذين الوجهين على وجهين ، ونقلوهما في أنه يتوجه على الشيخ العاجز الخطاب بالصوم ، ثم ينتقل الى الفدية العجز ، أم يخاطب التداء بالفدية ؟ والأصح أنه يخاطب بالفدية البتداء فللابنعقد نذره .

(قصرغ) اذا أوجبنا الفدية على الشيخ والمريض المسايوس من برته ، وكان معسرا ، حل يلزمه اذا أيسر ؟ ام يسقط عنه ؟ فيه قولان كالكفارة (والأصح) في الكفارة بقاؤها في ذمته التي اليسسار ، لأنها في مقابلة جنايته ، فهي كجرزاء الصيد ، وينبغي أن يكون الأصح خنا أنها تسقط ، ولا يلزمه اذا أيسر ، كانفطرة لأنه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جناية ونحرها ، وقطع القاضي في الجرد النه اذا أيسر بعد الافطرار لزمه الفدية ، فان لم يفد حتى مات لزمه انه اذا أيسر بعد الافطرار لزمه الفدية ، فان لم يفد حتى مات لزمه

⁽١) النساء: ٢٩٠٠ (٢) البقرة : ١٩٥٠٠

أخراجها من تركته ، قال : لأن الاطعام فى حقه كالقضاء فى حق المريض والمسافر ، قال : وقد ثبت أن المريض والمسافر لو ماتا قبال تمكنهما من القضاء لم يجب شىء ، وان زال عذرهما وقدرا على القضاء لمزمهما ، فان ماتا قبله وجب أن يطعم عنهما مكان كل يوم مد طعام ، فكذا هنا ، هذا كلام القاضى •

(فسرع) اذا أغطر الشيخ العاجز ، والمريض الذي لا يرجى برؤه ، ثم قدر على المسوم فهل يلزمه قضاء المسوم ؟ فيه وجهان حكاهما الدارمي ، وقال البغوى ونقله القاضي حسين : نه لا يلزمه ولانه لم يكن مخاطبا بالمسوم ، بل بالفدية ، بخلاف المعضوب اذا أحج عن نفسه ثم قدر فانه يلزمه الحج على أصح القولين لأنه كان مخاطبا به ، ثم اختار البعوى لنفسه أنه اذا قدر قبل أن يعدى لزمه الصوم وان قدر بعد الفدية فيحتمل أن يكون كالحج ، لانه كان مخاطبا بالفدية على توهم دوام عذره ، وقد بان خلافه ، والله أعلم ،

فسرع

في مذاهب العلماء في الشيخ العاجز عن الصوم

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا صوم عليه • ويلزمه الفدية على الأصح • وهي مد من طعام عن كل يوم • سواء فى الطعام البر والتمر والشعير وغيرها من أقوات البلد • هذا اذا كان يناله بالصوم مشقة لا تحتمل • ولا يشترط خوف الهلاك • وممن قال بوجوب الفدية وأنها مد ، طاوس وسعيد بن جبير والثورى والأوزاعي قال أبو حنيفة : يجب لكل يوم صاع تمر ، أو نصف صاع حنطة • وقال أحمد : مد حنطة أو مدان من تمر أو شعير • وقال مكحول وربيعة ومالك وأبو ثور : لا فدية ، واختاره النفر • قال ابن المنذر : وأجمعوا على أن للشيخ والعجوز العاجزين الفط •

(قسرع) اتفق أصحابنا على أنه لا يجوز الشيخ العاجز والريض الذى لا يرجى برؤه تعجيل الفدية قبل دخول رمضان ، ويجوز بعد طلوع فجد كل يوم ، وهل يجوز قبل الفجر فى رمضان ؟ قطع الدارمى بالجواز ، وهو الصواب ، وقال صاحب البحد : فيه احتمالان لوالده ، وليس بشى ، ودليله القياس على تعجيل الزكاة ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(مَأَمَا السَّافِر ، فأنه أن كأن سفره دون أربعة برد(١) ، لم يجز له ان يفط ر لأنه اسقاط قرض للسفر ، فلا يجوز فيما دون أربعة برد كانقصر ، وأن كأن سفره في معصية لم يجهز له أن يقطر ، لأن ذك اعانة على المصية ، وان كان سفره أربعة برد في غير مصية فله أن ومسوم وله أن يفطر ، لما روت عائشة رضى الله عنها أن حمزة أبن عمرو الأسلمي قال: « يا رسول الله أصوم في السفر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن شئت فصم ، وأن شئت فأفطر)، • ذان كان ممن لا يجهده الصوم في السفر ، فالأفضل أن يصوم • لما روى عن أنس رضى الله عنه أنه قال للصائم في السفر: « أن اقطرت فرخصة وأن صمت فهو أفضل)) وعن عثمان بن أبي الماص أنه قال: « الصوم أهب الى » • ولأنه اذا أغطر عرض الصوم للنسيان وهوادث الزمان ، فكان الصوم أغضل ، وان كان يجهده المسوم فالأفضل أن يفطور ملا روى جابر رضى الله عنه قال: « هر رسول الله صلى الله عليه وسلم [ف سفر](١) برجل تحت شجرة يرش عليه الماء ٠ فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : صائم يا رسول الله فقال : ليس من البر الصيام في السفر » و فان صام السافر ثم أراد أن يفطر ، لأن العدر قائم فجاز له أن يفطر كما لو صام المريض ثم أراد أن يفطر • ويحتمل عندى أنه لا يجموز له أن يغطم في ذلك اليوم ، لأنه دخمل في الصلاة بنية الاتمام ثم اراد أن يقصر • ومن أصبح في الحضر صائما ثم ساغر لم يجز له أن يفطر في ذلك اليوم • وقال المزنى : له أن يقطر كما او أصبح الصحيح(٢) صائما ، ثم مرض غله أن يفطس والذهب الأول • والدَّايل عليه أنه عبادة تختلف بالسفر والحضر • فاذا بدأ بها في الحضر ثم سافر لم يثبت له رخصة السفر كما لو دخل الصلاة في الحضر ثم سافر في أثنائها ويخالف الريض ، فان ذلك مصطر الى الاغطار والمسافر مختار) •

(الشرح) حديث عائشة رضي الله عنها رواه البخساري ومسلم .

⁽١) بضم الباء والراء •

⁽٢) سقط في النسخة الطبوعة من المهنب (في سفر) (ط) .

⁽٢) في النسخة الطبوعة : كما لو أصبح الصبح صائما (ط) •

وحدیث جابر رضی الله عنه رواه البخاری وحسلم ایضا ، والأثران عن أنس وعثمان بن أبی العاص رواهما البیهقی ، وعثمان هسذا صحابی ثقفی رضی الله عنه •

وقوله (أربعة برد) بضم الباء والراء ، وهي ثمانية وأربعون هيلا بالهاشمي ، وسبق بيان هذا كله مبسوطا في باب صلاة المسافر ، وقوله (استقاط مرض المسفر) احتراز عن استقبال القبلة في صلاة النفسل ، فانه اسقاط لا مرض ، وقوله (المسفر) احتراز عمن عجز عن القيام مصلى قاعدا ، قوله (يجهده) بفتح الياء وضمها حدوسبق بيانه قريبا ،

(أما الأحكام) غفيه مسائل (احداها) لا يجوز الفطر فى رمضان فى سفر معصية بلا خلاف ولا فى سفر آخر دون مسافة القصر بلا خلاف وقد سبق هذان فى باب مسح الخف وفى باب صلاة المسافر ، فان كان سفره فوق مسافة القصر وليس معصية فله الفطسر فى رمضان بالاجماع ، مع نص الكتاب والسنة ، قال الشافعى والأصحاب : له المسوم وله افطر ، وأما أفضلهما فقال الشافعى والأصحاب : ان تضرر بالمسوم فالفطر أفضل ، وذكر الخراسانيون بالمسوم فالفطر أفضل ، وذكر الخراسانيون قرلا شساذا ضعيفا مضرجا من القصر أن الفطر أفضل مطلقا والمدهن الأول ، والفرق أن فى القصر تحصل الرخصة مع براءة الذمة ، وهنا اذا أفطر تبقى الذمة مشعولة ، ولأن فى القصر خروجا من الخلاف ، وليس هنا خلاف يعتد به فى ايجاب الفطر ، وقال المتولى : لو لم يتضرر فى الحال بالمسوم ، لكن يخاف الضعف منه وكان سفر حج أو عمرة فانفطر أفضل ،

(الثانية) اذا أفطسر المسافر لزمه القضاء ولا فدية ، قال الله تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » (') معناه وأراد الفطسر فله الفطسر وعليه عدة من أيام أخر •

(الثالثة) لو أصبح فى أثناء سفره صائما ثم أراد أن يغطر فى نهاره فله ذلك من غير عذر ، نص عليه الشافعى وقطع به جميع الأصحاب وفيه احتمال للمصنف ولامام الحرمين أنه لا يجوز وحكاه الرافعى وجها ، وقد ذكر المصنف دليله ، وفرق صاحب الحاوى بين القصر

⁽١) البقرة: ١٨٤٠

والفطر بأن من دخل فى الصلاة تامة التزم الاتمام علم يحر له القصر لئلا يذهب ما التزمه لا الى بدل ، وآما المسافر اذا صام ثم أغطر فلا يترك الصوم الا الى بدل وهو القضاء ، فجاز له ذلك مع دوام عذره ، واذا قلنا بالنص وقول الأصحاب : ان له الفطر ففى كراهته وجهان (أصحهما) لا كراهة للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ،

(الرابعة) اذا سافر المقيم فهل له الفطر فى ذلك اليوم ٢ له أربعة أحول: (أحدها) أن يبدأ السفر بالليل ويفارق عمران البلد قبل الفجر ، فنه الفطر بالاخلاف •

(الثانى) أن لا يفارق العمران الا بعد الفجر ، قمذهب الشافعى المعروف من نصوصه ، وبه قال مالك وأبو حنيفة : ليس له الفطر فى ذلك اليوم ، وقال المزنى : له انفطر ، وهو مذهب أحمد واسحاق ، وهو وجه ضعيف حكاه أصحابنا عن غير المزنى من أصحابنا أيضاً والمذهب الأول ، فعلى هذا لو جامع فيه لزمه الكفارة لأنه يوم من رمضان وهو صائم فيه صوما لا يجوز فطره ، ودليل الجميع فى الكتاب ، قال صاحب المعاوى : وقيل : ان المزنى رجع عن هذا المنقول عنه ، وقال : اضربوا على قولى ، قال : وكان احتج بأن النبى صلى الله عليه وسلم « خرج عام الفتح من المدينة صائما حتى بلغ كراع المعيم عنه أفطر في نهاره » ، وهذا الحديث في الصحيحين ، وكراع المعيم(ا) عند عسفان بينه وبين المدينة نحو سبعة أيام أو وكراع المعيم(ا) عند عسفان بينه وبين المدينة نحو سبعة أيام أو أعلم ،

(الثالث) أن ينوى الصيام في الليل ثم يسافر ولا يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده • قال الصيمرى والماوردى وصاحب البيان وغيرهم: ليس له الفطر لأنه يثلث في مبيح الفطر ولا يباح بالشك •

(الرابع) أن يسافر من بعد الفجر ولم يكن نوى الصيام فهذا ليس بصائم لاخلاله بالنية من الليل فعليه قضاؤه ويلزمه الامساك هذا

⁽١) كراع الغميم بينه وبين ،كة نحو عشرة أميال (ط) ٠

اليوم لأن حرمته قد ثبتت بطلوع الفجسر وهو حاضر • هكذا ذكره الصيمرى والمساوردى وصاحب البيان وهو ظاهر ، ويجى و فيه قول المزنى ، والوجه الموافق له ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(غان قدم المسافر وهو مفطر ، أو برأ المريض وهو مفطر ، استحب لهذا أمساك بقية النهار لحرمة الوقت ، ولا يجب فلك لانهما أفطرا بعثر ، ولا يأكلان عند من لا يعسرف عدرهما لخوف التهمة والمقوبة ، وأن قدم المسافر وهو صائم أو برأ المريض وهو صائم فهل لهذا أن يفطرا ؟ فيه وجهان • قال أبو على أبن أبى هريرة : يجوز لهما الافطار لأنه أبيح لهما الفطر من أول النهار ظاهرا وباطنا فجها لهما الافطار في بقية النهار ، كما لو دام السخر والمرض • وقال أبو أسحاق : لا يجوز لهما الافطار ، لأنه زال سبب المخصة قبل الترخص ، كما لو قدم المسافر وهو في الصلاة فائه لا يجوز له القصر) •

(الشرح) غيه مسائل (احداها) [اذا] قدم المسافر أو برأ المريض وهما مغطران يستحب امساك بقية يومه ولا يجب عندنا وأوجبه أبو حنيفة ما دليننا أنهما أفطرا بعذر (الثانية) يستحب اذا أكلا أن لا يأكلا عند من يجهل عذرهما للعلة المذكورة (الثالثة) اذا قدم المسافر وهو صائم حل له الفطر ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) نعم ويه قال ابن أبى هريرة ، ونقله المساوردي عن نصه في حرملسة (وأصحهما) عند القاضى أبى الطيب وجمهور الأصحاب لا يجوز ، وهو قول أبنى السحاق وهكذا الحكم لو نوى المسافر الاقامة في بلد بحيث تنقطع رخصه ولو برأ المريض وهو صائم فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب واخسرون ، فيه الوجهان قطع المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب واخسرون ، فيه الوجهان كالمسافر (أصحهما) يحرم الفطر (والثاني) يجوز (والطريق الثاني) وبه قطع الفوراني وجماعة من الخراسانيين يحرم الفطر وجها واحدا وبه قطع الفوراني وجماعة من الخراسانيين يحرم الفطر وجها واحدا وبه قطع الفوراني وجماعة من الخراسانيين يحرم الفطر وجها واحدا وبه قطع الفوراني وجماعة من الخراسانيين يحرم الفطر وجها واحدا و

(الرابعة) لو قدم المسافر ولم يكن نوى من الليل صومًا ولا أدل في الماره قبل قدومه فطريقان (أصحهما) وبه قطع القاضي أبو الطيب في

المجرد والدارمي والماوردي وآخرون • ونقله الماوردي عن نصه في الأم : له الأكل لأنه مفطر لعدم النية من الليل ، فجاز له الأكل كالمصطر بالأكل (والثاني) حكاه الفوراني وغيره من الخراسانيين في وجوب الامساك وجهان (الصحيح) لا يلزمه (والثاني) يلزمه حرمة لليوم •

(فسرع) لا يجوز للمسافر ولا للمريض أن يصسوما فى رمضان غيره من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطسوع ، فان صام ثسيئا من ذلك لم يصبح صومه لا عن رمضان ولا عما نوى ولا غيره ، وهذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة فى المريض كقولنا ، وقال فى المسافر : يصبح ما نوى ، دليلنا القيساس على المريض ،

(قسرع) اذا قدم المسافر في أثناء نهار [رمضان] وهو مقطر ، فوجد امرأته قد طهرت في أثناء النهار من حيض أو نفاس ، أو برأت من مرض وهي مقطرة غله وطؤها ولا كفارة عليه عندنا بلا خلاف ، وقال الأوزاعي: لا يجوز وطؤها • دليلنا أنهما مقطران فأشبه المسافرين والمريضين •

له أن يسافر ويفطر هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبى حنيفة والثورى والأوزاعى وأحمد والعلماء كافة الا ما حكاه أصحابنا عن أبى مفلد التابعى أنه لا يسافر ، فإن سافر لزمه الصوم وحرم الفطر وعن عبيدة السلمانى بفتح العين - وسويد بن غفلة - بفتح الفين المعجمة والفاء - التابعين أنه يلزمه الصوم بقية الشهر ولا يعتنع السفر لقوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » دليلنا قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « خرج في غزوة الفتح في رمضان مسافرا وأفطر » والآية التي احتجوا بها محمولة على من شهد كل الشهر في البلد ، وهو حقيقة الكلام ، فإن شهد بعضه لزمه صوم ما شهد غنه في البلد ، وهو حقيقة الكلام ، فإن شهد بعضه لزمه صوم ما شهد غنه في البلد ، وهو حقيقة الكلام ، فإن شهد بعضه لزمه صوم ما شهد غنه في البلد ، وهو حقيقة الكلام ، فإن شهد بعضه لزمه صوم ما شهد هنه في البلد ، ولايد من هذا التفسير الجمع بين الأدلة •

في مداهب الطماء في السفر المجوز للفطر

ذكرنا أن مذهبنا أنه ثمانية وأربعون ميلا بالهاشمى ، وهذه المراحل مرحلتان قاصدتان وبهذا قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يجسوز ألا في سفر يبلغ ثلاثة أيام كما قال في القصر ، وقال قوم : يجوز في كل سفر وان قصر ، وسبقت هذه المذاهب بأدلتها في صلاة المسافر .

فـــرع ق مذاهبهم في جواز الصوم والفطر

مذهبنا جوازهما وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهسور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم • قال العبدرى : هو قول العلماء • وقالت الشيعة : لا يصح وعليه القضاء • واختلف أصحاب داود الظاهرى فقال بعضهم : يصح صومه ، وقال بعضهم : لا يصح ، وقال ابن المنذر : « كان ابن عمر وسعيد بن جبير يكرهان صوم المسافر » قال : وروينا عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « ان صام قضاه » قال : وروىعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « ان صام قضاه » قال : وروىعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : « ان صام قضاه » أبن عروى عن أبن عبد الرحمن أبن عوف قال : « الصائم فى السفر كالمفطر فى الحضر » وحكى أصحابنا بطلان صوم المسافر عن أبني هريرة وأهل الظاهر والشيعة •

واحتج هؤلاء بحديث جابر رضى الله عنه قال : « كان رسول الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلا قد ظلل عليه ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : صائم ، فقال : ليس من البر الصوم في السفر » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لمسلم « ليس البر أن تصوموا في السفر » وعن جابر أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح الى مكة في رمضان فصام هتى بلغ كراع العميم فصام الناس ثم دعا بقدح من مفاد فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب ، فقيل بعد ذلك ان بعض ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب ، فقيل بعد ذلك ان بعض ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب ، فقيل بعد ذلك ان بعض ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب ، فقيل بعد ذلك ان بعض مناس قد صام ، فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة » رواه مسلم ،

وعن أنس رضي الله عنه قال : ﴿ كَنَا مِم رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وسلم فى سفر أكثرنا ظلا صاحب الكساء ، فمنا من يقى الشمس بيده ، فسقط الصوام ، وقام المقطحرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذهب المقطرون اليوم بالأجر » رواه النخارى ومسلم ، وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الله يحب أن تؤتى رخصه () كما يكره أن تؤتى معصيته » رواه احمد بن حنيل في مسنده وابن خزيمة في محيمه ،

واحتج أصحابنا بحديث عائشة رضى الله عنها أن حمزة بن عمرو قال للنبى صلى الله عليه وسلم: «أصوم فى السفر ؟ قال: ان شئت فصم ، وان شئت فافطسر » رواه البخارى ومسلم ، وعن حميزة بن عمرو رضى الله عنه أنه قال: «يا رسول الله • ، أجد بى قوة على الصيام فى السفر فهل على جناح ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هى رخصة من الله تعالى قمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصسوم فلا حليه » رواه مسلم •

وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان فى حر شديد ، ما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة » رواة البخارى ومسلم ، وعن أنس رضى الله عنه قال : « كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » رواة البخارى ومسلم ، وعن أبى سعيد الخدرى وجابر رضى الله عنهما قالا : « سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيصوم الصائم ويقطر المفطر ، ولا يعيب بعضهم على بعض » رواه مسلم ،

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر ، فلا يجد الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا فأفطر فان ذلك حسن » رواه مسلم ، وعن أبى سعيد أيضا قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام يوما فى سبيل الله عز وجل باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا » رواه البخارى ومسلم ، وعن

⁽١) بضم الراء ومتح الخاء وضم الصاف

ابن عباس رضى الله عنهما قال : « سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فصام حتى بلغ عسفان ، ثم دعا باناء من ماء فشرب نهارا ليراه الناس ، فاعطر حتى قدم مكة ، فكان ابن عباس يقول : صام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السفر وافطر ، فمن شاء صام ومن شاء أفطر » رواه البخارى •

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم في عمرة في رمضان فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصمت ، وقصر وأتممت ، فقت : بأبي وأمي أفطسرت وصمت ، وقصرت وأتممت فقال : احسنت يا عائشة » رواه الدارقطني ، وقال : اسناده حسن ، وقد سبق بيانه في صلاة المسافر ، وفي المسالة أحاديث كثيرة صحيحة سوى عا ذكرته .

وأما الأحاديث التي احتج بها المخالفون ، فمحمولة على من يتضرر بالمسوم ، وفي بعضها المتصريح بذلك ، ولابد من هذا الداويل ليجمع بين الأحاديث .

(وأما) المنقول عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » فقال البيايقي : هو موقوف منقطع ، وروى مرفوعا واستأده ضعيف ، والله أعلم •

(فسرع) فى مذاهبهم فيمن أطاق الصوم فى السفر بلا ضرر الما الأفضل صومه فى رمضان المام فطره القد ذكرنا مذهبنا أن صومه أفضل وبه قال حذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وعثمان بن أبى العاص رضى الله عنهم ، وعسروة بن الزبير والأسود بن يزيسد وأبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن جبير والنخعى والفضيل بن عياض رمالك وأبو حنيفة والشورى وعبد الله بن المبارك وأبو ثور وآخرون المالك وأبو عباس وابن عمر وابن المسيب والشعبى والأوزاعى وأحمد واسحاق وعبد المك بن الماجشون المساكى : الفطر أفضل ، وقال واسحاق وعبد المك بن الماجشون المساكى : الفطر أفضل ، وقال الأفضل منهما هو الأيسر والأسهل عليه قال ابن المنذر : وبه أقسول ،

واحتج لمن رجح الفطر بالأحاديث السابقة كقوله صلى الله عليه وسلم « ليس من البر الصوم في السفر » وقوله صلى الله عليه وسلم في المسائمين : « أولئك العصاة » وحديث ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كرام الكديد وهو به بفتح الكاف ب ثم أفطسر ، قال : وكان أضحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره » رواه البخارى ومسلم ، وحديث حمزة بن عمرو السابق « هي رخصة من الله لهمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » •

واحتج أصحابنا بحديث أبى الدرداء السابق في صيام النبى صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة وبحديث أبى سعيد السابق « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان ، فمنا الصائم ومنا المفطر » الى آخره ، وهذان الحديثان هما المعتمد فى المسألة ، وكذا حديث عائثة (قصرت وأتممت) في صيام النبى الى آخره (وأما) المعديث المروى عن سلمة بن المحبق بيكسر الباء وفتحها بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان فى سفر على حمولة يأوى الى شبع فليصم حيث أدركه رمضان » فهو حديث ضعيف رواه البيهةى وضعفه ، ونقبل عن البخارى تضعيفه وأنه ليس بشىء وكذا المديث المرفوع عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم « ان أفطرت فهو رخصة وان صمت فهو أفضيل » حديث منكر قاله البيهةى وانها هي موانه البيهةى وانها البيهة وانها البيهةى وانها البيهة وانها وانها البيهة وانها وانها البيهة وانها البيهة وانها وانها البيهة وانها وان

(والجواب) عن الأحاديث التي احتج بها القائلون بقضل الغطر إنها محمولة على من يتضرر بالصوم ، وفي بعضها التصريح بذلك كما سبق ، ولابد من هذا التأويل ليجمع بين الأهاديث ، والله أعلم •

قال المسنف رحمه الله تعالى

(فان خافت الحامل والمرضع على انفسهما أفطسرتا وعليهما القضاء دون الكفارة لأنهما أفطسرتا للفوف على انفسسهما فوجب

عليهما القضاء دون الكفارة كالمريض ، وأن خافتاً على ولديهما أفطرتاً وعليهما القضاء بدلاً عن الصوم ، وفي الكفارة ثلاثة أوجه(١) .

(قال) في الأم: يجب عن كل يوم مد من الطعام وهو الصحيح لقوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه غديه »(٢) قال ابن عباس: نسخت هذه الآية ، وبقيت [الرخصة] للشيخ الكبير والعجوز ، والحسامل والمرضع اذا خافتا [على واديهما] اقطرتا وأطعمتا كل يوم مسكينا (والثاني) أن الكفارة مستحبة غير واجبة ، وهو قول المزني لأنه أفطار بعدر ، غلم تجب فيه الكفارة كافطار المريض (والثالث) يجب على المرضع دون الحامل لأن الحامل أفطارت لمنى فيها فهى كالمريض ، والمرضع أفطارت لمنفع أفطار عنها فهى كالمريض ،

(الشرح) هذا المنقدول عن ابن عباس رضى الله عنهما رواه أبو داود باسناد حسن عنه ، قال أصحابنا : الحامل والمرضع ان خافتا من الصوم على أنفسهما أفطرتا وقضتا ، ولا فدية عليهما كالمريض ، وهذا كله لا خلاف فيه ، وان خافتا على أنفسهما وولديهما فكذلك بلا خلاف ، صرح به الدارمي والسرخسي وغيرهما ، وان خافتا على ولديهما لا على أنفسهما أفطرتا وقضتا بلا خلاف ، وفي الفدية هذه الأقوال التي ذكرها المصنف (أصحها) باتفاق الأصحاب وجوبها كما صححه المصنف ، وهو المنصوص في الأم والمختصر وغيرهما .

قال صاحب الحاوى: وهو نصه فى القديم والجديد ، ونقله الربيع والمزنى ، قال هو وغيره: ونص فى البويطى على وجوب الفدية على المرضع دون الحامل فحصل فى إلجمل قولان ونقل أبو على الطبرى فى الافصاح أن الشافعى نص فى موضع آخر على أن الفدية ليست بواجبة على واحدة منهما ، بل هى مستحبة ، وجعل الماوردى والسرخسى وآخرون هذا الثالث مخرجا من نص البويطى فى الحامل وقال الماوردى: ومنهم من أنكر هذا الثالث ، وكذا قاله غيره ، واقتصر البغسوى والجرجانى وخاق من الأصحاب على قوليان فى الحامل البغسوى والجرجانى وخاق من الأصحاب على قوليان فى الحامل

⁽۱) في النسخة المطبوعة من المهذب ثلاثة أقوال وما بين المقوفين ليس في ش و ق (ط) • (۲) البقرة : ۱۸۲ •

وقطعوا بالوجوب على المرضع • والله أعلم • فاذا أوجبنا الفدية فهل تتعدد بتعدد الأولاد ؟ فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع البعوى : لا (والثاني) فيه وجهان حكاه الرافعي •

(فسرع) اذا أوجبنا الفدية على المرضع اذا أفطرت للخوف على ولدها ، فأو استؤجرت لارضاع ولد غيرها (فالصحيح) بل الصواب الذي قطع به القاضي حسين في فتاويه ، وصاحب التتمة وغيرهما أنه يجلوز لها الافطار وتفدى ، كما في ولدها ، بل قال القاضي حسين : يجب عليها الافطار ان تضرر الرضيع بالصوم واستدل صاحب التتمة بالقياس على السفر ، فانه يستوي في جواز الافطار به من سافر لغرض نفسه وغرض غيره بأجرة وغيرها ، وشذ الغزالي ف فتاويه فقال : اليس لها أن تقطر ولا خيار الأهل الصبي وهذا غلط ظاهر . قال القاضي حسين : وعلى من تجب فدية فطرها في هذا الحال ؟ فيه احتمالان هل هي عليها أم على المستأجر ؟ كما لو استأجر للتمتم فهل يجب دمه على الأجير أو المستأجر ؟ فيه وجهان ، كذا قال القاضي ، ولعل الأصح وجوبها على المرضع بخلاف دم التمتع غان الأصح وجوبه عنى المستأجر ، لأنه من تتمة الحج الواجب على المستأجر وهنا الفطر من تتمة ايصال المنافع الواجبة على المرضع • قال القاضى : ولو كان هناك نسوة مراضع فأرادت واحدة أن تأخذ صبيا ترضعه تقسربا الى الله تعالى ، جاز لها الفطر للخوف عليه ، وأن لم يكن متعينا عليها •

(فسرع) لو كانت المرضع أو الحامل مسافرة أو مريضة ، فأفطرت بنية الترخص بالمرض أو السفر فلا فدية عليها بلا خلاف ، وان لم تقصد الترخص وأفطرت للخوف على الولد لا على نفسها ، ففي وجوب الفدية وجهان ، كالوجهين في فطر المسافر بالجماع لا بنية الترخص ، كذا ذكره البغوى وغيره ، والأصح في جماع المسافر الذكور لا كفارة ، كما سنوضحه في موضعه أن شاء الله تعالى .

في مذاهب العلماء في الحامل والرضع اذا خافتا فافطرتا

قد ذكرنا أن مذهبنا أنهما ان خالها على أنفسهما لا غير ، أو على أنفسهما وولدهما أفطرتا وقضتا ، ولا فدية عليهما بلا خلاف ،

وان أغطرتا للخوف على الولد أغطرتا وقضتا والصحيح وجروب الفدية ، قال ابن المنذر : وللعلماء فى ذلك أربعة مذاهب ، قال ابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبير : يفطران ويطعمان ، ولا قضاء عليهما ، وقال عطاء بن أبى رباح والحسن والضحاك والنخعى والزهرى وربيعة والأوزاعى وأبو حنيفة والثورى وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأى : يفطران ويقضيان ، ولا فدية كالمريض ، وقال الشافعى وأحمد : يفطران ويقضيان ويفديان ، وروى ذلك عن مجاهد ، وقال مالك : الحامل المطرر وتقضى ولا فدية والمرضع تفطر وتقضى وتفدى ، قال ابن المنذر : وبقول عطاء أقول .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجب صوم رمضان الا برؤية الهلال غان غم عليهم وجب عليهم أن يستكملوا شعبان ثم يصوموا ، لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، غان غم عليكم فأكملوا العدة ، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ») •

وفي رواية البخاري « فان غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين »

⁽١) بفتح الغين وكسر الباء وفتح الياء ٠

وعن عائشة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان ، فاذا غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » رواه أبو داود والدارقطنى وقال: اسناده صحيح و وعن حذيفة رضى الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تصوموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم ، وفي الباب أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرته ،

واختلف العلماء في معنى قوله صلى الله عليه وسلم: « له غم عليكم فاقدروا له » فقال أحمد بن حنبل وطائفة قليلة: معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب ، وأوجب هؤلاء صيام ليلة العيم ، وقال مطرف بن عبد الله وأبو العباس بن سريج وابن قتيبة وآخرون: معناه قدروه بحساب المنازل ، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف والخلف: معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما ، قال أهل اللغة: يقال قدرت الشيء بتخفيف الدل ب أقدره وأقدره بضمها وكسرها وقدرته بتشديدها ، وأقدرته بمعنى واحد وهو من التقدير ، قال الخطابي وعيره: ومنه قوله تعالى «فقدرنا فنعم القادرون» (۱) ،

واحتج الحمهور بالروايات التي ذكرناها وكلها صحيحة صريحة :
فأكملوا العدة ثلاثين واقدروا له ثلاثين ، وهي مفسرة لرواية فاقدروا
له المطلقة ، قال الجمهور : ومن قال بتقدير تحت السحاب فهو منابذ
لصريح باقي الروايات ، وقوله مردود ، ومن قال بحساب المنازل فقوله
مردود بقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيحين « انا أمة أمية لا نحسب
ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا » الحديث ، قالوا : ولأن الناس لو كلفوا
بذلك ضاق عليهم ، لأنه لا يعرف الحساب الا أفراد من الناس
في البلدان الكبار ، فالصواب ما قاله الجمهور ، وما سواه فاسد
في البلدان الكبار ، فالصواب ما قاله الجمهور ، وما سواه فاسد
مردود بصرائح الأحاديث السابقة ، وقوله صلى الله عليه وسلم :
« فان غم عليكم » معناه حال بينكم وبينه غيم ، يقال غم وغمى وغمى
بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة فيهما ، ويقال غبى بفتح الغين
وكسر الباء ، وقد غامت السماء وغيمت وأغامت وتعيمت وأغمت ، وقوله

⁽١) المرسلات : ٣٣٠

صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته » المراد رؤية بعضكم ، وهل هو عدل أم عدلان ، فيه الخلاف المشهور • والله أعلم •

قال أصحابنا وغيرهم: ولا يجب صوم رمضان الا بدخوله ، ويعلم دخوله برؤية الهلال ، فان غم وجب استكمال شعبان ثلاثين ثم يصومون ، سواء كانت السماء مصحية أو مغيمة غيما قليلا أو كثيرا ، ودليله ما سبق ، والله أعلم ،

(فرع) ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أبي بكرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « شهرا عيد لا ينقصان ، رمضان وذو الحجة » معناه لا ينقصان معا غالبا من سنة واحدة ، وقيل عددهما ، وقيل : معناه لا ينقصان معا غالبا من سنة واحدة ، وقيل لا ينقص ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان ، لأن فيه المناسك والعشر ، حكاه الخطابي وهو ضعيف باطل ، والصواب الأول ولم يذكر صاحب التتمة غيره ، ومعناه أن قوله صلى الله عليه وسلم : يذكر صاحب التتمة غيره ، ومعناه أن قوله ملى الله عليه وسلم « من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » « ومن صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر » ونظائر ذلك ، فكل هذه الفضائل تحصل ، سواء تم عدد رمضان أم نقص • قال صاحب النتمة : وانما خص هذين الشهرين لتعلق العبادة بهما ، وهي الصوم والحج •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان أصبحوا يوم الثلاثين وهم يظنون أنه من شعبان فقامت البينة أنه من رمضان [لزمه] قضاء صومه ، لأنه بان أنه من رمضان ، وهل يلزمهم امساك بقية النهار ؟ فيه قولان (أحدهما) لا يلزمهم لأنهم أفطروا بعذر فلم يلزمهم امساك بقية النهار كالحائض اذا طهرت والمسافر اذا أقام(ا) (والثاني) يلزمهم لأنه أبيح لهم الفطر بشرط أنه من شعبان وقد بان أنه من رمضان فلزمهم الامساك ، وان رأوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبلة لما روى شقيق بن(ا) سلمة

⁽١) في بعض النسخ : اذا قدم (ط) •

⁽۲) فى النسخة المطبوعة من المهذب : سفيان بن سلمة وهو خطأ ، والصواب شقيق وهو الاسدى أبو وائل الكوفى أحد سادة التابعين مخضرم عن أبى بكر وعدر وعثمان وعلى ومعاذ وطائفة (ط) •

قال: «أتانا كتاب عمر رضى الله عنه ونحن بخانقين أن الأهلة بعضها أكبر من بعض ، فاذا رأيتم الهلل نهارا فلا تفطروا حتى يشهد رجلان مسلمان انهما رأياه بالأمس » وأن رأوا الهلال في بلد ولم يروه في آخر لله عان كانا بلدين متقاربين وجب على أهل البلدين الصوم ، وأن كانا متباعدين وجب على من رأى ولم يجب على من لم ير ، للا روى كريب قال : «قدمت الشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمت المدينة فقال عبد الله بن عباس متى رأيتم الهلال ؟ فقلت ليلة الجمعة ، فقال : أنت رأيت ؟ قلت : نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية ، فقال لكنا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة أو نراه ، قلت : أو لا تكتفى برؤية معاوية ؟ قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ») ،

(الشرح) حديث كريب رواه مسلم ، وحديث شقيق عن عمر رضى الله عنه رواه الدارقطنى والبيهةى باسناد صحيح ، ذكره البيهةى فى موضعين من كتاب الصيام ثانيهما أواخر الكتاب فى شهادة الاثنين على ملال شوال ، وقال فى هذا الموضع هذا أثر صحيح عن عمر رضى الله عنه ، وقوله (بخانقين) هو بخاء معجمة ونون ثم قاف مكسورتين وهي بلدة بالعراق قريبة من بغداد ، وكريب هذا هو بضم الكاف ، وهو مولى ابن عباس •

(أما الأحكام) غفيه مسائل (احداها) اذا ثبت كون يوم الثلاثين من شعبان فأصبحوا مفطرين ، فثبت فى أثناء النهار كونه من رمضان وجب قضاؤه بلا خلاف وفى امساك بقية النهار طريقان (أحدهما) فيه قولان (أصحهما) وجوبه (والثاني) لا يجب ، وذكر المصنف دليلهما ، وبهذا الطريق قطع المصنف وقليلون من العراقيين والخراسانيين (والثاني) يجب الامساك قولا واحدا ، وهذا نصه فى المختصر وبه قطع كثيرون أو الأكثرون من العراقيين والخراسانيين ، منهم الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب فى المجرد وصاحب الصاوى والدارمى والحاملى وآخراسانين من العراقيين والبغوي والسرخسى وآخرون من العراقيين والبغوي والسرخسى وآخرون من

قال المتولى: والخلاف في وجوب الاسساك اذا لم يكن أكل قبل ثبوت كونه من رمضان ، فأن كان أكل وقلنا: : لا يجب الأساك

قبل الإكل فهنا أولى والا فوجهان (أصحهما) يجب لحرمة اليوم، واذا أوجبنا الاصاك فأمسك، فهل هو صوم شرعى أم لا أفيه وجهان حكاهما صاحب الحاوى والمحاملي وصاحب الشامل وآخرون، واتفقوا على أن الصحيح أنه ليس بصوم شرعى •

قال صاحب الحاوى: قال أبو اسحاق المروزى: يسمى صوما شرعيا ، قال: وقال أكثر أصحابنا ليس هو بصوم شرعى وانما هو امساك شرعى لأنه لا يجزئه عن صوم رمضان ولا عن غيره بلا خلاف ، هكذا ذكر هؤلاء الوجهين فى أنه صوم شرعى أم لا ، ونسبوا القول بأنه صوم الى أبى اسحاق ، وقال القاضى أبو الطيب فى المجرد: فيه وجهان (أحدهما) أنه امساك شرعى يثاب عليه (والثانى) لا يثاب عليه ، هكذا ذكرهما القاضى ، وقال صاحب الشامل: يجب أن يقال فى المساكه ثواب ، وان لم يكن ثواب صوم ،

قال: وحكى الشيخ أبو حامد عن أبى اسحاق أنه اذا لم يكن أكل ثم أمسك يكون صائما من حين أمسك • قال صاحب الشامل: وهذا لا يجىء على أصل الشافعى لأنه واجب فلا يصح بنية من النهار ، ولأنه لا يصح عن رمضان ولا نفل • قال: وينبغى أن يكون ما قاله أبو اسحاق أنه امساك شرعى يثاب عليه ، هذا كلامه ، فحصل فى المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) أنه يثاب على امساكه ولا يكون صوما (والثانى) يكون صوما (والثانث) لا يثاب عليه ، وهو الذى حكاه القاضى وهذان الوجهان فاسدان ، والله أعلم •

(السألة الثانية) اذا رأوا الهلال بالنهار فهو لليلة المستقبلة ، سواء رأوه قبل الزوال أو بعده ، هذا مذهبنا لا خلاف فيه ، وبه قال أبو حنيفة ومالك ومحمد وقال الثورى وابن أبى ليلى وأبو يوسف وعبد المالك بن حبيب المالكي : ان رأوه قبل الزوال فلليلة الماضية أو بعده فللمستقبلة ، سواء أول الشهر وآخره ، وقال : ان كان في أول الشهر ورأوه فللماضية ، وبعده للمستقبلة ، وان رأوه في آخر رمضان بعد الروال فللمستقبلة ، وقبله فيه روايتان عنه (احداهما) للماضية (والثانية) للمستقبلة ، واحتج لمن فرق بين ما قبل الزوال وبعده بما رواه البيهقي باستاده عن الراهيم النفعي قال : «كتب عمر رضي الله عنه الى عتبة بن فرقد :

اذا رأيتم الهلاك نهارا قبل أن تزول الشمس لتمام ثلاثين فأفطروا ، واذا رأيتموه بعدما تزول الشمس فلا تفطروا حتى تصوموا » .

واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف عن شقيق بن سلمة عن عمر رضى الله عنه وبما رواه البيهقى باسناده الصحيح عن سالم بن عبد الله ابن عمر « أن ناسا رأوا هلال الفطر نهارا فأتم عبد الله بن عمر رضى الله عنهما صيامه الى الليل وقال : لا حتى يرى من حيث يرونه بالليل » وفى رواية قال ابن عمر : « لا يصلح أن يقطروا حتى يروه ليلا من حيث يرى » وروينا فى ذلك عن عثمان بن عفان وعبد الله ابن مسعود رضى الله عنهما ، وأما ما احتجوا به من رواية ابراهيم النخعى فلا حجة فيه فانه منقطع لأن ابراهيم لم يدرك عمر ولا قارب زمانه ، والله أعلم .

(السألة الثالثة) اذا رأوا الهلال في رمضان في بلد ولم يروه في غيره ، فان تقارب البلدان فحكمهما حكم بلد واحد ، ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلف وان تباعدا فوجهان مشهوران في الطريقتين «أصحهما » لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر ، وبهذا عظم المصنف والشيخ أبوحامد والبندنيجي وآخرون ، وصححه العبدري والرافعي والأكثرون ، (والثاني) يجب وبه قال الصيمري وصححه القاضي أبو الطيب والدارمي وأبو على السنجي وغيرهم ، وأجاب هؤلاء عن حديث كريب عن ابن عباس أنه لم يثبت عنده رؤية الهلال في بلد آخر بشهادة عدلين ، والصحيح الأول ،

وفيما يعتبر به البعد والقرب ثلاثة أوجه (أصحها) وبه قطع جمهور العراقيين والصيدلاني وغيرهم أن التباعد يختلف باختلف المطالع ، كالحجاز والعراق وخراسان ، والتقارب أن لا يختلف ، كبغداد والكوفة و لرى وقزوين ، لأن مطلع هؤلاء مطلع هؤلاء ، غاذا رآه هؤلاء فعدم رؤيته لملآخرين لتقصيرهم في التأمل أو لعارض ، بخلاف مختلفي المطلع • (والثاني) الاعتبار باتحاد الاقليم واختلافه ، فأن اتحد فمتقاربان والا فمتباعدان وبهذا قال الصيمري وآخرون • الثالث) أن التباعد مسافة القصر ، والتقارب دونها ، وبهذا قال الفوراني وامام الحرمين والعزالي والبعدوي وآخرون من الخراسانيين ،

وادعى امام الحرمين الاتفاق عليه ، لأن اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المنجمين ، وقواعد الشرع تأبى ذلك ، فوجب اعتبار مسافة القصر التى علق الشرع بها كثيرا من الأحكام ، وهذا ضعيف ، لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر ، فالصحيح اعتبار المطالع كما سبق .

فعلى هذا لو شك فى اتفاق المطالع لم يلزم الذين لم يروا الصوم ، لأن الأصل عدم الوجوب ، ولأن الصوم انما يجب بالرؤية للحديث ، ولم تثبت الرؤية فى حق هؤلاء ، لعدم ثبوت قربهم من بلد الرؤية ، هذا الذى ذكرته هو المشهور للأصحاب فى الطريقين ، وانفرد الماوردى والسرخسى بطريقين آخرين ، فقال الماوردى : اذا رأوه فى بلد دون باد فثلاثة أوجه : (أحدها) يلزم الذين لم يروا ، لأن فرض رمضان لا يختلف باختلاف البلاد وقد ثبت رمضان •

(والثانى) لا يلزمهم لأن الطوالع والعوارب قد تختلف لاختلاف البلدان وانما خوطب كل قوم بمطلعهم ومعربهم ، ألا ترى الفجرة قد يتقدم طلوعه فى بلد ويتأخر فى بلد آخر ، وكذلك الشمس قد يتعجل غروبها فى بلد ويتأخر فى آخر شم كل بلد يعتبر طلوع فجره وغروب شمسه فى حق أهله فكذلك الهلال ، (الثالث) ان كانا من اقليم لزمهم ، والأ فلا ، هذا كلام الماوردى ،

وقال السرخسى: اذا رآه أهل ناحية دون ناحية ، فان قربت المسافة لزمهم كلهم ، وضابط القرب أن يكون الغالب أنه اذا أبصره هؤلاء لا يخفى عليهم الا لعارض ، سواء فى ذلك مسافة القصر أو غيرها ، قال : فان بعدت المسافة فثلاثة أوجه (أحدها) يلزم الجميع ، واختاره أبو على السنجى (والثانى) لا يلزمهم (والثالث) ان كانت المسافة بينهما بحيث لا يتصور أن يرى ولا يخفى على أولئك بلا عارض لزمهم ، وان كانت بحيث يتصور أن يخفى عليهم فلا ،

فحصل في السالة سنة وجوه:

(أحدها) يلزم جميع أهل الأرض برؤيته فى موضع منها (والثانى) يلزم أهل اقليم بلد الرؤية دون غيرهم (والثالث) يلزم كل بلد يوافق

بلد الرؤيا في المطلع دون غيره ، وهذا أصحها • (والرابع) يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم وهو فيما حكاه السرخسي (والخامس) يلزم من دون مسافة القصر دون غيرهم (والسادس) لا يلزم غير بلد الرؤية ، وهو فيما حكاه الماوردي ، والله أعلم •

فسرع

في مذاهب الملماء فيما اذا رأى الهلال أهل بلد دون غيرهم

قد ذكرنا تفصيل مذهبنا ، ونقل ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق بن راهويه أنه لا يلزم غير أهل بلد الرؤية ، وعن الليث والشافعي وأحمد : يلزم الجميع ، قال : ولا أعلمه الا قول المدنى والكوفي ، يعنى مالكا وأبا حنيفة •

(فرع) لو شرع في الصوم ببلد ثم سافر الى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول ، فاستكمل ثلاثين من حين صام «فان قلنا » لكل بلد حكم نفسه فوجهان (أصحهما) يلزمه الصوم معهم ، لأنه صار منهم (والثاني) يفطر لأنه التزم حكم الأول ووان قلنا : تعم الرؤية كل البلاد لزم أهل البلد الثاني موافقته في الفطر ، ان ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو بغيره ، وعليهم قضاء اليوم الأول ، وان لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر ، كما لو رأى هلال شوال وحده ، ويفطر سرا ، ولو سافر من بلد لم يروا فيه الى بلد رؤى فيه فعيدوا اليوم التاسع والعشرين من صومه ـ فان عممنا الحكم أو قلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعمم الحكم وقلنا له حكم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزمه قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم قضاء يوم وان لم نعم البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم و البلد الثاني _ عيد معهم ، ولزم و المربد و

ولو رأى الهلال فى بلد وأصبح معيدا معهم • فسارت به سفينة الى بلد فى حد البحد • فصادف أهلها صائمين • قال الشيخ أبو محمد : يلزمه امساك بقية يومه • اذا قلنا اكل بلد حكم نفسه ، واستبعد امام الحرمين والغزالى الحكاية • قال الرافعي : وتتصور هذه المسألة في صورتين •

(احداهما) أن يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم البلدين المنتقل اليهم لم يروه (والثانية) أن يكون التاسع والعشرين للمنتقل اليهم لتأخر صومهم بيوم • قال : وامساك بقية النهار ف الصورتين ان لم يعمم الحكم كما ذكرنا وجواب الشيخ أبى محمد مبنى على أن اكل بلد حكمه ، وأن للمنتقل حكم البلد المنتقل اليه ، وان عممنا الحكم غاهل البلد الثانى اذا عرفوا فى أثناء اليوم أنه عيد ، فهو شبيه بما سبق فى باب صلاة العيد اذا شهدوا برؤية الهلال يوم الثلاثين •

ولو اتفق هذا السفر لعدلين _ وقد رأيا الهلال بأنفسهما ، وشهدا في البلد الثاني _ فهذه شهادة رؤية الهلال يوم الثلاثين ، فيجب الفطر في الصورة الأولى ، وأما الثانية فان عممنا الحكم بجميع البلاد لم يبعد أن يكون كلامهما على التفصيل السابق في باب صلاة العيد ، فأن عبانا شهادتهم قضوا يوما ، وأن لم نعمم الحكم لم يلتفت الى قولهما و ولو كان عكسه بأن أصبح صائما فسارت به سفينة الى قوم معيدين ، فان عممنا الحكم أو قلنا له حكم المنتقل اليه أفطر والا فلا ، وأذا أفطر قضى يوما اذ لم يصم الاثمانية وعشرين يوما .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وفي الشهادة التي يثبت بها رؤية الهلال شهر رمضان قولان ، قال في البويطي: لا تقبل الا من عدلين ، لما روى الحسين بن حريث المجدلي (جديلة قيس) قال: «خطبنا أمير مكة الحارث بن حاطب فقال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسك لرؤيته فان لم نره فشهد شاهدان عدلان نسكنا بشهادتهما » (وقال) في القديم والجديد: يقبل من عدل واحد وهو الصحيح ، لما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال: «تراءى الناس الهلال فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنى رأيته ، فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر الناس بالصيام » ولأنه اليجاب عبادة ، فقبل من واحد احتياطا للفرض (فان قلنا) يقبل من واحد د المتياطا للفرض (فان وجهان:

(أحدهما) يقبل ، لأن ما قبل غيه قول الواحد قبل من العبد والمرأة كأخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم (والثاني) لا يقبل ، وهو الصحيح لأن طريقها طريق الشهادة ، بدليل أنه لا يقبل من شاهد الفرع مع حضور شاهد الأصل غلم يقبل من العبد والمرأة كسائر الشهادات ، ولا يقبل في هلال الفطر الا شاهدان ، لأنه اسقاط غرض ، فاعتبر فيه العدد احتياطا للفرض ، فان شهد واحد على رؤية هلال رمضان فقبل قوله وصاموا ثلاثين يوما وتغيمت السماء ففيه وجهان (أحدهما) أنهم لا يفطرون لأنه افطار بشاهد واحد (والثاني) أنهم يفطرون وهو المنصوص في الأم ، لأنه بينة ثبت بها الصوم فجاز الافطار باستكمال العدد منها كالشاهدين • وقوله: أن هذا أفطار بشاهد لا يصح لأن الذي ثبت بالشاهد هو الصوم ، والفطر ثبت على سبيل التبع وذلك يجوز كما نقول : ان النسب لا يثبت بقول أربع نسوة ثم لو شهد أربع نسوة بالولادة ثبتت الولادة وثبت النسب على سبيل التبع للولادة وان شهد اثنان على رؤية هلال رمضان فصاموا ثلاثين يوما والسماء مصحية غام يروا الهلال غفيه وجهان • قال أبو بكر بن الحداد: لا يفطرون لأن عدم الهلال مع الصحو يقين والحكم بالشاهدين ظن ، واليقين يقدم على الظن ، وقال أكثر أصحابنا: يفطرون لأن شهادة اثنين يثبت بها الصوم والفطر ، غوجب أن يثبت بها الفطـر • وان غم عليهم الهلال وعرف رجل الحساب ومنازل القمر وعرف بالحساب أنه من شهر رمضان غفيه وجهان ٠ قال أبو العباس : يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل فأشبه اذا عرف بالبينة (والثاني) أنه لا يصوم ، لأنا لم نتعبد الا بالرؤية ومن رأى هلال شوال وحده أفطر وحده لقوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » ويفطر لرؤيته هلال شوال سرا ، لأنه اذا أظهر الفطر عرض نفسه للتهمة وعقوبة السلطان) •

(الشرح) حديث الحسين بن حريث صحيح رواه أبو داود والدارقطنى والبيهقى وغيرهم ، وقال الدارقطنى والبيهقى : هذا اسناد متصل صحيح ، وحديث ابن عمر صحيح ، رواه أبو داود والدارقطنى والبيهقى باسناد صحيح على شرط مسلم قال الدارقطنى : تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة ،

(وقوله) حسين بن حريث هكذا وقع فى المهذب حريث بضم الحاء – وهو غلط فاحش وصوابه حسين بن الحارث ، وهذا لا خلاف فيه وهو مشهور فى رواية هذا الحديث ، وفى جميع كتب الحديث وكتب الأسماء حسين بن الحارث (وقوله) الجدلى (جديلة قيس) يعنى أنه من بنى جديلة قبيلة معروفة من قيس عيلان – بالعين المهملة – احتراز من جديلة طىء وغيرها ، وقد أوضحت حاله وحال قبيلته فى تعذيب الأسماء واللغات (وقوله) الحارث بن حاطب هو صحابى مشهور ، تهذيب الأسماء واللغات (وقوله) الحارث بن حاطب هو صحابى مشهور ، وقد أوضحت حاله فى التهذيب ، وفى سنن أبى داود وغيره أن عبد الله بن عمر وافقه على رواية هدذا الحديث وصدقه فيه ، (وقوله) ننسك أبن عمر وافقه على رواية هدذا الحديث وصدقه فيه ، (وقوله) ننسك هو – بضم السين وكسرها – لغتان مشهورتان وهو العبادة ومن قال بالذهب : انه يثبت الهلال بعدل واحد ، أجاب عن حديث الحسين ابن الحارث بأن النسك ههنا عيد الفطر ، وكذا ترجم له البيهتى وغيره على ثبوت هلال شوال بعدلين ،

(وأما الأحكام) غفى الفصل مسائل:

(احداها) في الشهادة التي يثبت بها هلال رمضان ثلاث طرق الصحها) وأشهرها وبه قطع المصنف والجمهور في المسألة قولان (أصحهما) باتفاق الأصحاب يثبت بعدل ، وهو نصه في القديم ، ومعظم كتبه في الجديد ، للأحاديث الصحيحة في ذلك (منها) ما ذكره المصنف وغير ذلك (والثاني) وهو نصه في البويطي لا يثبت الا بعدلين ، والطريق الثاني) القطع بثبوته بعدل للأحاديث (والثالث) حكاه الماوردي والسرختي ان ثبتت الأحاديث ثبت بعدل والا فقولان (أحدهما) يشترط عدلان كسائر الشهور (والثاني) يثبت بعدل للاحتياط ، وهذا الطريق محتمل ، ولكن الأحاديث قد ثبتت ، فالحاصل أن المذهب ثبوته بعدل ، قال أصحابنا : فان شرطنا عدلين فلا مدخل النساء والعبيد في هذه الشهادة ، ويشترط لفظ الشهادة ويختص بمجلس القاضي ، ولكنها شهادة حسبة لا ارتباط لها بالدعوة ، وان اكتفينا بعدل فهل هو بطريق الرواية أم بطريق الشهادة ؟ فيه وجهان مشهوران فعل هو بطريق الرواية أم بطريق الشهادة ؟ فيه وجهان مشهوران

قال الدارمى: القائل شهادة هو أبو على ابن أبى هريرة ، والقائل رواية هو أبو اسحاق المروزى ، واتفقوا على أن (أصحهما) أنه شهادة فعلى هذا لا يقبل فيه العبد والمرأة ، ونص عليه فى الأم ، قال القاضى أبو الطيب فى المجرد : وبهذا قال جميع أصحابنا غير أبى اسحاق (والثاني) أنه رواية فيقبل من العبد والمرأة ، وفى اشتراط لفظ الشهادة طريقان (أحدهما) يشترط قطعا (وأصحهما) وبه قال الجمهور، فيه وجهان مبنيان على أنه شهادة أم رواية ؟ أن قلنا شهادة شرط والا فلا ، وأما الصبى الميز الموثوق به فلا يقبل قوله أن شرطنا اثنين أو قلنا شهادة ، وهذا لا خلاف فيه ، وأن قلنا رواية فطريقان (الذهب) وبه قطع الجمهور لا يقبل قطعا (والثاني) فيه وجهان بناء على الوجهين الشهورين في قبول روايته أن قبلناها قبل هذا ، وألا فلا ، وبهذا المطريق قطع المرمين ،

وأما الكافر والفاسق والمعفل غلا يقبل قولهم فيه بلا خلاف ، ولا خلاف في اشتراط العدالة الظاهرة فيمن نقبله • وأما العددالة الباطنة ، فإن قلنا يشترط عدلان اشترطت ، والا فوجهان حكاهما المام المرمين وآخرون ، قالوا وهما جاريان في رواية المستور الحديث (والأصح) قبول رواية المستور ، وكذا الأصح قبول قوله هنا والصيام به ، وبهذا قطع صاحب الابانة والعدة والمتولى ، قال أصحابنا : ولا فرق في كل ما ذكرناه بين كون السماء مصحية أو معيمة •

(فسرع) اذا أخبره من يثق به كزوجته وجاريته وصديقه وغيرهم ممن يثق به ويعتقد صدقه أنه رأى هلال رمضان ولم يذكر ذلك عند القاضى ، فقد قطعت طائفة بأنه يلزمه الصوم بقوله ، ممن صرح بوجوب ذلك على المقول له أبو الفضل ابن عبدان والغزالى فى الاحباء والبغوى وغيرهم ، وقال امام الحرمين وصاحب الشامل : أن قلنا انه رواية لزم الصوم بقوله ،

(السئلة الثانية) هل يثبت هلال رمضان بالشهادة على الشهادة؟ • فيه طريقان مشهوران حكاهما البعوى وآخرون (أصحهما) وبه قطع الأكثرون، وأشار اليه المصنف ثبوته كسائر الأحكام (والثاني)

له قولان كالحدود لأنه من حقوق الله تعالى التى ليست عالية ، والذهب الأولى ، وقاسه البغوى وآخرون على الزكاة واتلاف حصر المسجد ونحوها ، فانه يقبل فيه الشهادة على الشهادة بلا خلاف ، بخلاف الحدود فانها مبنية على الدرء والاسقاط •

قال البعوى و آخرون : فعلى هذا عدد الفروع مبنى على الأصول ، فأن شرطنا العدد في الأصول فحكم الفروع هنا حكمهم في سائر الشهادات ، فيشترط أن يشهد على شهادة كل واحد شاهدان ، وهل يكفى شمادة رجلين على شمادة شاهدى الأصل جميعا ، فيه القولان المشهوران (أصحهما) يكفى ، وعلى هذا لا مدخل لشهادة النساء والعبيد ، وان اكتفينا بواحد فان قلنا سبيله سبيل الرواية فوجهان (أحدهما) يكفى واحد كرواية الحديث (والثاني) يشترط اثنان وقال البغوى: وهو الأصح لأنه ليس يخبر من كل وجه ، بدليل أنه لا يجوز أن يقول أخبرنى فلان عن فلان أنه رأى الهلال ، فعلى هذا هل يشترط اخبار حرين ذكرين ، أم يكفى امرأتان أو عبدان ، فيه وجهان أصحهما الأول • وقال الشيخ أبو على السنجى واهام الحرمين : الأصبح الاكتفاء بواحد عن وأحد • اذا قلفا انه رواية ، وبهذا قطع الدارمي ونقل الشبيخ أبو على الاجماع على أنه لا يقبل قول الفرع: حدثنى فلان أن فلانا رأى الهلال ، قال امام الحرمين : والقياس يقتضى قبوله أذا اكتفينا بواحد في الأصل والفرع ، قال : ولا نسلم دعواه الاجماع من نزاع واحتمال ظاهر • أما أذا قلنا طريقه طريق الشمهادة فهل يكفى شهادة واحد على شهادة واحد أم يشترط اثنان ؟ هيه وجهان ، وعطع البغوى باشتراط اثنين وهو الأصح ، وأما شهادة الفسرع بحضرة الأصل على شمادته فقطع المصنف وعيره بأنها لا تقبل ، ولا يبعد تخريج خلاف فيه على قولنا رواية ، كما في رواية الحديث ، والله أعلم •

(المسألة الثالثة) اذا قبلنا في هلال رمضان عدلا وصمنا على قوله ثلاثين يوما غلم نر الهلال بعد الثلاثين فهل نفطر ؟ فيه وجهان مشهوران ، أصحهما عند المصنف وجماهير الأصحاب _ وهو نصه في الأم _ نفطر والثاني) لا نفطر ، لأنه افطار مبنى على قول عدل واحد ، والمذهب الأول ، لأنها حجة شرعية ثبت بها هلال رمضان ، فثبت الافطار بعد

استكمال العدد منها كالشاهدين ، وأبطل الأصحاب قول الآخر ، قالوا : لأن الذي ثبت بالشاهد انما هو الصوم وحده ، وأما الفطر فثبت تبعا كما أن شهادة النساء لا تقبل على النسب استقلالا ، ولو سهد أربع نسوة بالولادة ثبتت وثبت النسب تبعا لها بلا خلاف فكذا هنا ، ثم القولان حاربان سواء كانت السماء مصحية أو معيمة ، هذا هو المذهب وبه صرح المتولى وآخرون ، وهو مقتضى كلام الأكثرين ، وتقله الرافعى عن مفهوم كلام الجمهور ، وقال أبو المكارم في العدة : الوجهان اذا كانت مصحية ، فان كانت مغيمة أفطرنا بلا خلاف لاحتمال وجوده واستتاره بالغيم ،

وقال المصنف والقاضى أبو الطيب فى المجرد وآخسرون: اذا صمنا بشهادة عدل ثلاثين وكانت السماء معيمة ففى الفطر الوجهان ففرضوا المسألة فيما اذا غيمت • وقال البعوى: قيل الوجهان اذا كانت مصدية ، فان تعيمت وجب الفطر قطعا قال: وقيل هما فى الغيم والصحو والمذهب طردهما فى الحالين •

أما اذا صمنا بقول عدلين ثلاثين يوما ولم نر الهلال ، فإن كانت السماء معيمة أفطرنا بلا خلاف ، وإن كانت مصحية فطريقان (أحدهما) نفطر قولا واحدا وهو نص الشافعي في الأم وحرملة ، وبه قطع كثيرون (وأشهرهما) وبه قطع المصنف وكثيرون فيه وجهان (الصحيح) وقول جمهور أصحابنا المتقدمين نفطر لأن أول الشهر ثبت وقد أمرنا باكمال العدة اذا لم نر الهلال ، وقد أكملناها فوجب الفطر (والثاني) لا نفطر ، لأن عدم الرؤية مع الصحو يقين فلا نتركه بقول شاهدين وهو ظن ، وهذا قول أبي بكر بن الحداد حكاه عنه المصنف والأصحاب ، قال امام الحرمين : هذا مزيف غير معدود من المذهب ، وانما يجرى على مذهب أبي حنيفة ،

قال الرافعى : ونقل قول ابن الحداد عن ابن سريج أيضا ، قال : وفرع بعضهم عليه أنه لو شهد اثنان على هلال شوال فأفطرنا ثم لم نر الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحية ، قضينا صوم أول يوم أفطرناه ، لأنه بان أنه من آخر رمضان لكن لا كفارة على من جامع فيه لأن

الْكَفَارَةُ عَلَى مِن أَمْم بِالْمِمَاعِ ، وهذا لم يأمُم لمذره وأما على الذهب

(المسألة الرابعة) قال المصنف: اذا غم الهلال وعرف رجل المصاب ومنازل القمر ، وعرف بالصاب أنه من رمضان فوجهان ، قال ابن سريح يلزمه الصوم لأنه عرف الشهر بدليل ، فأشبه من عرفه باسينة ، وقال غيره لا يصوم لأنا لم نتعبد الا بالرؤية ، هذا كلام المصنف وواققه على هذه العبارة جماعة ، وقال الدارمى : لا يصوم بقول عنجم ، وقال قوم : يلزم ، قال : فان صام بقوله فهل يجزئه عن هرضه ؟ فيه وجهان ،

وقال صاحب البيان : : اذا عرف بحساب المنسازل إن غدا من رمضان أو أخبره عارف بذلك فصدقه فنوى وصام بقسوله فوجهان (أحدهما) يجــزيَّه ، قاله ابن سريج والهتاره القاضي أبو الطيب لأنه سبب حصل له به غلبة ظن فاشبه ما لو أخبره ثقة عن مشاهدة (والثاني) لا يجزئه لأن النجوم والحساب لا مدخل لهما في العبادات ، قال : وهل يلزمه الصوم بذلك ، قال ابن الصباغ : أما بالحساب غلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا ، وذكر صاحب المهذب أن الموجهين في الموجوب ، عذا كلام صاحب البيان وقطع صاحب العدة بأن الحاسب والمنجم لا يعمل غيرهما مقولهما ، وقال المتولى : لا يعمل غير الحاسب بقوله وهل يلزمه هو الصوم بمعرفة نفسه الحساب؟ فيه وجهان أصحهما لا يلزمه ، وقال الرافعي : لا يجب بما يقتضيه حساب المنجم عليه ولا على غيره الصوم ، قال الروياني : وكذا من عرف منازل القمر لا يلزمه الصوم به علي أصح الوجهين ، وأما الجواز فقال البعسوى : لا يجوز تُقْلِيدُ النَّجُمِ فِي حَسَابِهِ ، لا فِي الصَّومُ ولا فِي الفطر ، وهل يجَّوزُ له أن يعمل يحسله نفسه ؟ فيه وجهان ، وجعل الروياني الوجهين فيما أذاً عرف منازل القمر وعلم مه وجبود الهلال ، وذكر أن الجواز اختيار ابن سريج والقفال والقاضي أبي الطيب عقال: فلو عرفه بالنجوم لم البُجرُ الصَّوم به قطعاً ، قال الرافعي : ورأيت في بعض المسودات تعدية المُلاف في جواز العمل به التي غير المنجم ، هذا آخسر كلام الراهعي -

محصل في المسألة خمسة أوجه (اصعها) لا يلزم المقاسب ولا المنجم ولا غيرهما بذلك لكن يجسوز لهما دون غيرهما ولا يجسزتهما عن فرضهما •

(والثاني) يجوز لهما ويجزئهما (والثالث) يجوز للحاسب ولا يجوز للماسب ولا يجوز للمنجم (والرابع) يجوز لهما ويجوز لمعرهما تقليدهما (والخامس) يجوز لهما ولعيرهما تقليد الحاسب دون النجم ، والله اعلم ،

(المسألة الخامسة) من رأى هلال رمضان وحده لزمه الصحوم ، ومن رآي هلال شوال وحده لزمه الفطر ، وهذا لا خلاف فيه عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » رواه البخاري ومسلم ، وسبق بيانه ، قال أصحابنا : ويفطر لرؤية هلال شوال سرا لئلا يتعرض للتهمة في دينه وعقوبة السلطان ، قال أصحابنا : ولو رؤى رجل يوم الثلاثين من رمضان يأكل بلا عذر عزر ، فلو شهد بعد الأكل آنه رأى الهلال البارحة لم تقبل شهادته ، لأنه متهم في اسقاط التعزير عن نفسه بخلاف ما لو شهد أولا فردت شهادته ، ثم أكل لا يعزر لعدم التهمة حال الشهادة ،

قال أصحابنا : واذا رأى هلال رمضان وحده ولم يقبل القاضى شهادته فالصوم واجب عليه كما ذكرنا ، فلو صام وجامع فى ذلك اليوم لزمته الكفارة بلا خلاف لأنه من رمضان فى حقه هذا تفصيل مذهبنا فى المسألتين وهذا الذى ذكرناه من لزوم الصوم برؤيته هلال رمضان وحده ووجوب الكفارة لو جامع فيه مذهب عامة العلماء ، وقال عطاء والحسن وابن سيرين وابو ثور واسحاق بن راهويه : لا يلزمه وقال أبو حتيفة يلزمه الصوم ، ولكن أن جامع فيه فلا تخفارة ، وما فكرناه من الروم الفطر لمن رأى هلال شوال ، قال به أكثر العلماء ، وقال عالى والميث وأحمد : لا يجوز له الأكل بيه و دلياها فى المناهم ، وقائل الماصل بالبيئة ، واقد أطم ،

(المسألة السادسة) لا يعبت هلال شوال ولا سائر البهور غير علال رمضان الا بشهادة رجلين حرين عدلين ، لحديث الجارث بن حاطب السابق قريبا ، وقياسا على باقى الشهادات التي ليست مالا ، ولا المقصود

منها المسال ، ويطلع عليها الرجال غالبا ، مع آنه ليس فيه احتياط للعبادة بخلاف هلال رمضان ، هذا مذهبنا وبه قال العلماء كاغة الا أبا ثور ، فحكى أصحابنا عنه آنه يقبل فى هلال شوال عدل واحد كهلال رمضان ، وحكاه ابن المنذر عن أبى ثور وطائفة من آهل الحديث • قال امام الحرمين : قال صاحب التقسريب : لو قلت بما قاله آبو ثور لم أكن مبعدا وقال الدارمى : هلال ذى المجة هل يثبت بما يثبت به هلال رمضان ؛ أم لا يثبت الا بعدلين ؟ فيه وجهان ، وهذا شاذ ضعيف • والله أعلم •

(فسرع) اذا قانا يثبت هلال رمضان بقول واحد ، فانها ذلك في الصوم خاصة فأما الطلاق والعتق وغيرهما مما علق على رمضان فلا يقع به بلا خلاف ، وكذا لا يحل الدين المؤجل اليه ولا تنقضى العدة ولا يتم حول الزكاة والجزية والدية المؤجلة وغير ذلك من الآجال بلا خلاف ، بل لابد في كل ما سوي الصيام من شهادة رجلين عدلين كاملى العدالة ظاهرا وباطنا ، ومعن صرح بهذا المتولى والبعدوى والرافعي وآخرون •

أنسرع) قال المتولى: لو شهد عدل باسلام ذمى مات لم تقبل شهادته وحده فى اثبات ارث قريبه المسلم عنه ، وحرمان قريبه الكافر بلا خلاف ، وهل تقبل فى الصلاة عليه ؟ فيه وجهان بناء على القوليسن فى صوم رمضان بقول عدل واحد وجزم القاضى حسين فى فتاويه بأنه لا يقبل ذكره فى آخر كتاب الصيام (ا) والردة •

⁽١) في نسخة الحداد (كيالي القبيال والردة) .

(فسرع) لو كانت ليلة الثلاثين من شعبان ، ولم ير الناس الهلال ، فرآى انسان النبى صلى الله علية وسلم في المتام فقال له : الليلة آول رمضان لم يصح الصوم بهذا المنام لا لصاحب المنام ولا لعيره ، فكره القاضى حسين في المناوى و آخرون من أصحابنا ، ونقل المقاضى عليه ، وقد قررته بدلاتله في أول شرح صحيح مسلم ، ومختصره أن شرط لراوى والمخبر والشاهد أن يكون متيقظا حسال التحمل ، وهذا مجمع عليه ، ومعلوم أن النوم لا تيقظ فيه ، ولا ضبط ، فترك العمل بهذا المنام لاختلال ضبط الراوى ، لا للشك في الرؤية ، فترك العمل بهذا المنام لاختلال ضبط الراوى ، لا للشك في الرؤية ، فقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من رآنى في المنام فقد رآنى حقا ، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتى » والله تعالى المام علم ،

فسسرع في مذاهب العلماء في هلال رمضان

ذكرنا أن مذهبنا ثبوته بعدلين بلا خلاف ، وفي ثبوته بعدل خلاف الصحيح ثبوته ، وسواء أصحت السماء أو غيمت ، وممن قال : يثبت بشاهد واحد عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وآخرون ، وممن قال : يشترط عدلان عطاء وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والليث وابن الماجشون واسحاق بن راهويه وداود وقال الثوري : يسترط رجلان أو رجل وامرأتان ، كذا حكاه ابن المنذر ، وقال أبو حنيفة : ان كانت السماء معمة ثبت بشهادة واحد ، ولا يثبت غير رمضان الا باثنين ، قال : وأن كانت مصحية لم يثبت رمضان بواحد ولا باثنين ، ولا يثبت الا بعدد الاستفاضة .

واحتج لأبى حنيفة بانه يتعد أن ينظر الجماعة الكبيرة الى مطلع الهالال وأبصارهم صحيحة ، ولا مانع من الرؤية ، ويراه واخد أو اثنان دونهم و واحتج من شرط اثنين بحديث الحارث بن حاطب ، وهو صحيح وسبق بيانه و واحتج أصحابنا بحديث أبن عمر قال : « تراءى الناس الهلال فأخبرت النبى صلى الله عليه وسلم أنى رآيته الصام ،

وأمن الناس بصيامه » وهو محيح كما سبق بيانه قريبا ، حيث ذكره المصنف .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « جاء أعرابى الى النبى حلى الله عليه وسلم فقال : انى رأيت الهلال – يعنى رمضان – فقال : اتشهد أن لا اله الا الله ، قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمدا رسول الله ، قال : نعم ، قال : أنشهد أن محمدا رسول الله ، قال : نعم ، قال : يا بلال أذن فى الناس فليصوموا غدا » رواه أبو داود وهذا لفظه والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم أبو عبيد الله فى المستدرك وغيرهم ، وقال الحاكم : هو حديث صحيح ، قال الترمذى وغيره : وقد روى مرسلا عن عكرمة عن النبى صلى الله عليه وسلم من غير ذكر ابن عباس ، وكذا رواه أبو داود من بعض طرقه مرسلا ، قال أبو داود والترهذى : ورواه جماعة مرسلا » وكذا ذكره البيهتى من طرق موضولا ومن طرق مرسلا ، وطرق الاتصال صحيحة ، وقد سبق مرات أن المذهب الصحيح أن الحديث اذا روى مرسلا ومتصلا احتج مرات أن المذهب الصحيح أن الحديث اذا روى مرسلا ومتصلا احتج مرات أن المذهب الصحيح أن الحديث اذا روى مرسلا ومتصلا احتج مرات أن المذهب الصحيح أن الحديث الما العمدة فى المسألة ،

(وأما) حديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس رخى الله عنهم قالا: « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة رجل واحد على هلال رمضان ، وكان لا يجيز على شهادة الافطار الا شهادة رجلين » فرواه البيهقى وضعفه ، قال : وهذا مما لا ينبغى أن يحتج به قال : وفى الحديثين السابقين كفاية ، ثم روى البيهقى باسناده ما رواه الشافعى فى المسند وغيره باسناده الصحيح الى فاطمة بنت الحسين ابن على بن أبى طالب رضى الله عنهم : « أن رجلا شهد عند على رضى الله عنه على رؤية هلال رمضان فصام ، وأحسبه قال : وأمر الناس بالصيام ، وقال : لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر بوما من رمضان » •

(والجواب) عما احتج به أبو حنيفة من وجهين (أحدهما) أنه مخالف للأحاديث الصحيحة ، فلا يمرج عليه (والثاني) أنه يجوز أن يراه بعضهم دون جمهورهم لحسن نظره أو غير ذلك ، وليس

هذا ممتنعا ولهذا لو شهد برؤيته اثنان أو واحد وحكم به حاكم أم بنقض بالاجماع ، ووجب الصوم بالاجماع ، ولو كان مستحيلاً لم ينفذ حكمه ووجب نقضه ، والجواب عما احتج به الآخرون أن المراد بقوله : ننسك هلال شوال جمعا بين الأحاديث ، أو محمول على الاستحباب والاحتياط ، ولابد من أحد هذين التأويلين للجمع بين الأحاديث .

وحكى الماوردى عن بعض الشيعة أنهم أسقطوا حكم الأهلة ، واعتمدوا العدد للحديث السابق عن الصحيحين «شيرا عيد لا ينقصان » وبالحديث المروى «صومكم يوم نحركم » ودليلنا عليهم الأحاديث المذكورة هنا مع الأحاديث السابقة «صوموا لرؤيته وأهطروا لرؤيته » والأحاديث المسعورة في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر تسع وعشرون » أي قد يكون تسعا وعشرين ، وفي روايات « الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا ، واشار بأصابعه العشر ، وحيس الابهام في الثالثة » رواه البخاري ومسلم ، وعن ابن عمر رضي وحيس الابهام في الثالثة » رواه البخاري ومسلم ، وعن ابن عمر رضي ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين » والا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين » رواه البخاري بلفظه ومسلم بمعناه ،

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « ما صمنا مع رسول الله ملى الله عليه وسلم تسبعا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين » رواه أبو داود والترمذى ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « ما صمت مع مرسول الله صلى الله عليه وسلم تسبعا وعشرين أكثر مما صمت معه ثلاثين » رواه الدارقطنى ، وقال اسناده حسن صحيح وعن أبى هريرة مثله رواه ابن ماجه .

(والجواب) عن «شهرا عيد لا ينقصان » أى لا ينقص أجرحما أو لا ينقصان في سنة واحدة معا غالبا ، وقد سبق هذان التأويلان فيه مع غيرهما •

(والجواب) عن هديث «صومكم يوم نحسركم » أنه ضعيف بله منكر باتفاق الحفاظ وانما الحديث الصحيح في هذا حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الصوم يوم تصومون

والفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن ورواه أبو داود باسناد حسن ولفظه « الفطر يوم تفطرون » وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطسر الناس والأضحى يوم يضحى الناس » رواه الترمذي وقال : هو حديث حسن صحيح ، والله تعالى أعلم •

(فسرع) قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا تقبيل شهادة النساء في هلال رمضان ، وحكاه ابن المنذر عن الليث وابن الماجشون المسالكي ، ولم يحك عن أحد قبولها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأن اشتبهت الشهور على أسير لزمه أن يتحرى ويمسوم ، كما يلزمه أن يتحسرى في وقت المسلاة وفي القبلة ، غان تحسري وصام فوافق الشهر أو ما بعده أجهزاه ، فأن وافق شهرا بالهلال ناقصا وشهر رمضان الذي صامه الناس تاما غفيه وجهان (احدهما) يجزئه، وهو اختيسار الشيخ أبى هامد الاسفرايني رهمه الله تعالى لأن الشهر يقع على ما بين الهلالين ، ولهذا لو نذر صوم شهر فصام شهرا ناقصا بالاهلة أجـزاه (والثاني) انه يجب عليه صوم يوم ، وهو الختيار شيخنا القامى أبى الطيب ، وهو الصحيح عندى لأنه فاته صوم ثلاثين ، وقد منام تسبعة وعشرين يوما فلزمه صوم يوم وان وافق صومه شهرا قبل رمضان • قال الشافعي : لا يجــزنه • وأو قال قائل : يجزئه كان مذهبنا(١) ، قال أبو أسحاق الروزي : لا يجزئه قولا واحداً • وقال سائر أصحابنا : فيه قولان (أحدهما) يجزئه لأنه عبادة تفعل في السنة مرة ، فجاز أن يسقط فرضها بالفعسل قبسل الوقت عند الخطاء كالوقوف بمرفة اذا أخطأ الناس ووقفوا تبل بوم عرفة (والثاني) لا يجــزنه وهو الصحيح لأنه تعين له يقين الخطأ فيما يامن مثله في القضاء فلم يعتبد له بما فمله ، كما لو تحسري في وقت الصلاة قبل الوقت) •

⁽۱) فی ش و ق (کمان مذهبا) (ط)

(الشرح) قوله «عبادة تفعل فى السنة مرة » احتراز من الخطأ فى الصلاة قبل الوقت والاحتراز فى قوله تعين له يقين الخطا فيما يأمن دلله فى القضاء سبق بيانه فى استقبال انقبلة ، وهذا الذى قاسه على الوجهين وهو الوقوف بعرفة قبل يوم عرفة تفريع على الضعيف من الوجهين وهو أنه يجزئهم ، وبه قطع المصنف ، والأصح أنه لا يجزئهم كما سنوضحه فى بابه أن شاء الله تعالى ،

(الما احكام هذا الفصل) فقال الشاقعى والاصحاب وحمهم الله نعالى: اذا اشتبه رمضان على أسير أو محبوس فى مطمورة أو غيرهما وجب عليه الاجتهاد لما ذكره المصنف ، فان صام بعير اجتهاد ووافق رمضان لم يجرئه بلا خلاف ، كما قلنا فيمن اشتبهت عليه القبلة فصلى الى جهة بغير اجتهاد ، ووافق أو اشتبه عليه وقت المسلاة فصلى بلا اجتهاد ووافق فانه لا يجزئه لا خلاف وبلزمه الاعادة فى الصوم وغيره بلا خلاف ، وان اجتهاد وصام فله أربعة أحوال (أحدها) أنه يستمر الاشكال ولا يعلم أنه صادف رمضان أو تقدم أو تأخر ، فهذا بحرئه بلا خلاف ولا اعادة عليه ، وعلله الماوردى وغيره بأن الظاهر من الاجتهاد الاصابة ،

(الحال الثاني) أن يوافق صومه رمضان فيجسرته بلا خلاف عندنا • قال المساوردي : وبه قال العلماء كافة الا الحسن بن صالح فقال : عليه الاعادة لأنه صام شاكا في الشهر ، قال : ودليلنا اجماع السلف قبله ، وقياسا على من اجتهد في القبلة ووافقها ، وأما الشك فانما يضر اذا لم يعتضد باجتهاد بدليل القبلة ،

(الحال الثالث) أن يوافق صومه ما بعد رمضان فيجزئه بلا خلاف نص عليه الشافعي رضى الله عنه ، واتفق عليه الأصحاب رحمهم الله تعالى لأنه صام بنية رمضان بعد وجوبه ، ولا يجيء فيه الخلاف في اشتراط نية القضاء المذكور في الصلاة ، وفرق الأصحاب بأن هذا موضع ضرورة ، ولكن هل يكون هذا الصوم قضاء أم أداء ؟ فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وغيرهم ، وحكاهما جماعة منهم قولين (أصحهما) قضاء لأنه خارج وقته ، وهذا شأن القضاء .

(والثاني) أداء للضرورة • قال أصحابنا : ويتفرع على الوجهين ما اذا كان ذلك الشهر ناقصا وكان رمضان تاما • وقد ذكر المصنف فيه الوجهين ، قال أصحابنا : أن قلنا : قضاء لزمه صوم يوم آخر ، وإن قلنا : أداء فلا يلزمه ، كما لو كان رمضان ناقصا (والأصح) أنه يلزمه ، وهذا هو مقتضى التفريع على القضاء والأداء ، وصرح بتصحيحه القاضي أبو الطيب والمصنف والاكثرون ، وقطعبه الماوردي ولو كان بالعكس همام شهرا تاما وكان رمضان ناقصا ، فأن قلنا : قضاء فله اعطار البوم الأخير وهو الأصح والا غلا، ولو كان الشهر الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين أجزأه بلا خلاف . هذا كله اذا وافق غير شوال وذي الحجة و فان وإفق شوالا حصل منه تسعة وعشرون يوما أن كمل وثمانية وعشرين يوما أن نقص • لأن صوم ألعيد لا يصبح • غان جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصا فلاشىء عليه أن تم شوال ، ويقضى يوما أن نقص بدل العيد • وأن كان رمضان تاما قضى يوما أن تم شوال والا فيومين ، وان جعلناه أداء لزمه قضاء يوم على كل تقدير بدل يوم العيد ، وان وافق ذا الحجة حصل عنه ستة وعشرون يوما ان تم وخمسة وعشرون يوما ان نقص ، لأن فيه أربعة أيام لا يصــح صومها ، العيد وأيام التشريق ، فان جعلناه قضاء وكان رمضان ناقصاً قضى ثلاثة أيام أن تم ذو الحجة والا فأربعة أيام ، وأن كان رمضان ناما قضى أربعة ان تم ذو الحجة والا فخمسة ، وأن جعلناه أداء قضى أربعة أيام بكل حال ، هكذا ذكر الاصحاب وهو تفسريع على الذهب إن أيام التشريق لا يمنح صومها ، فإن صححناها لغير المتمتع فذو الحجة كثبو ال كما سبق •

(الحال الرابع) أن يصادف صومه ما قبل رمضان فينظر ان أدرك رمضان بعد بيان الحال لزمه صومه بلا خلاف لتمكنه منه فى وقته ، وان لم بين الحال الا بعد مضى رمضان فطريقان مشهوران ذكرهما الممنف بدليلهما (أحدهما) القطع بوجوب القضاء ، وأصحهما وأشهرهما نيه قولان (أصحهما) وجوب القضاء (والثاني) لا قضاء ، قال الخراسانيون : هذا الخلاف مبنى على أنه اذا صادف ما بعد رمضان هل هو أداء أم قضاء ؟ أن قلنا أداء للضرورة أجزأه هنا ولا قضاء لم خمل أداء بعد وقته للضرورة كذا قبله ، وأن قلنا : قضاء لم

يجــزئه ، لأن القضاء لا يكون قبل دخــول الوقت ، والصحيح أنه قضاء ، فالصحيح وجوب القضاء هذا ، وهذا البناء انما يصبح على طريقة من جعل الخلاف في القضاء والأداء قولين .

وأما من حكاه وجهين فلا يصح بناء قولين على وجهين ، ولو حام شهرا ثم بان له الحال فى بعض رمضان لزمه صيام ما أدركه من رمضان بلا خلاف ، وفى قضاء الماضى منه طريقان (أحدهما) القطع بوجوبه (وأصحهما) وأشهرهما أنه على الطريقين فيما اذا بان له بعد مضى جميع رمضان ، والله أعلم .

(فسرع) إذا صام الأسير ونصوه بالاجتهاد فصادف صومه الله دون النهار لزمه القضاء بلا خلاف لأنه ليس وقتا للصوم فوجب القضاء كيوم العيد ، ومعن نقل الاتفاق عليه البندنيجي ،

(فسرع)ذكر المسنف في قياسه أنه لو تحرى في وقت المسلاة فصلى قبل الوقت أنه يلزمه الاعادة _ يعنى قولا واحدا _ ولا يكون فيه الخلاف الذي في الصوم اذا صادف ما قبل رمضان • وهذا على طريقته وطريقة من وافقه من العراقيين ، والا فالصحيح أن الخلاف حار في المسلاة أيضًا ، وقد سبق بيانه في باب مواقيت الصلاة وفي باب الشك في نجاسة الماء • وذكرنا هناك أن منهم من طرد الخسلاف في المجتمد في الأواني اذا تيقن أنه توضأ بالماء النجس وصلى 4 عل تلزمه أعادة الصلاة ؟ ويقرب منه الخلاف في تبقن الخطأ في القبلة ، وفي الصلاة بنجاسة جاهلا أو ناسيا ، أو نسى المساء في رهله وتيمم أو نسى ترتيب الوضوء ، أو نسى الفاتحة في الصلاة ، أو صلوا صلاة شدة الخوف لسواد رأوه فعان أنه ليس عدوا أو بان بينهم خندق ، أو دفع الزكاة الى من ظاهره الفقر من سهم الفقراء فبان غنيا ، أو أهج عن نفسه الكونه معضوبًا فبرأ ، أو غلطوا ووقف وا بعرفات في اليوم الثامن • وفي كل هذه الصور خلاف بعضه كبعض ، وبعضه مرتب على بعض أو أقوى من يعص • والصحيح في الجميع أنه لا يجدزنه ، وكل هـــذه المسائل مقـــرزة في مواضعها مبسوطة ، وقد سبقت مجموعة أيضا في باب طهارة البدن ، والله أعلم .

(فرع) قد ذكرنا أن الأسير ونحوه اذا اشتبهت عليه الشهور يتحسرى ويصوم بما يظهر بالعلامة أنه رمضان ، فلو تحسرى فلم يظهر له شيء قال ابن الصباغ: قال الشيخ أبو حامد: يلزمه أن يصوم على سبيل التضمين و ويلزمه القضاء كالمملى اذا لم تظهر له القبلة بالاجتهاد فانه يصلى ويقضى و قال ابن الصباغ: هذا عندى غيسر صحيح لأن من لم يعلم دخول رمضان بيقين ولا ظن لا يلزمه الصيام ، كمن شك في وقت الصلاة فانه لا يلزمه أن يصلى و هذا كلام ابن الصباغ و وذكر المتولى في المسألة وجهين: (أحدهما) قول الشيخ أبي حامد و

(والثانى) قال : وهو الصحيح لا يؤمر بالصوم لأنه لم يعلم دخول الوقت ولا ظنه فلم يؤمر به • كمن شك فى دخول وقت الصلاة بخلاف القبلة ، فانه تحقق دخول وقت الصلاة ، وانها عجوز عن شرطها فأمر بالصلاة بحسب الأمكان لحرمة الوقت • وهدا الذى قالله ابن الصباغ والمتولى هو الصواب ، وهو متعين ، ولعل الشيخ أبا حامد أراد آذا علم أو ظن أن رمضان قد جاء أو مضى ولم يعلم ولا ظن عينه ، لكنه لو كان هذا لكان يصوم ولا يقضى لأنه يقع صومه فى رمضان أو بعده ، والله أعلم •

(فسرع) لو شرع فى الصوم بالاجتهاد فأفطر بالجماع فى بعض الأيام ، فان تحقق أنه صادف رمضان لزمته الكفارة ، لأنه وطى فى نهار رمضان الثابت بنوع دلالة ، فأشبه من وطى بعد حكم القاضى بالشهر بقول عدل واحد ، وان صادف شهرا غيره فلا كفارة ، لأن الكفارة لحرمة رمضان ولم يصادف رمضان وممن ذكر المسألة المتولى •

فسسرع

في مذاهب الطماء في صيام الأسير بالاجتهاد

ذكرنا أن مذهبنا أنه أن صادف صومه رمضان أو ما بعده أجزأه ، وأن صادف ما قبله لم يجزئه على الصحيح ، وبهذا كله قال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وخالف الحسن بن صالح فقال : لا يجزئه ،

دان صادف رمضان ، وعليه القضاء ، وسبق الاستدلال عليه ، ولو كان صام رمضان بنية التطبوع لم يجزئه عن فرضه عندنا وعند الجمهور ، وقال أبو حنيفة الجزئه .

(فسرع) إذا لم يعرف الأسير ونحسوه الليل ولا النهار ، بل استمرت عليه الظلمة دائما فهذه مسألة مهمة قل من ذكرها ، وقد حكى الامام أبو بكر المسروزي من أصحابنا فيه ثلاثة أوجه للاصحاب .

(أحدها) يصوم ويقضى لأنه عذر نادر (والثانى) لا يصوم لأن الجزم بالنية لا يتمقق مع جهالة الوقت (والثالث) يتصرى ويصوم ولا يقضى كيوم الغيم في الصلاة (قلت) الأصح أنه يلزمه التصرى والصوم ولا قضاء عليه ، هذا أذا لم يظهر له قيما بعد الخطأ ، فأن تبين أنه صادف الليل لزمه القضاء بلا خلاف ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ولا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الا بالنية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنها الأعمال بالنيات ، وإنها لكل امرىء ما نوى » ولأنه عبادة محضة فلم يصحح من غير نية كالصلاة ، وتجب النية لكل يوم ، لأن صوم كل يوم عبادة منفسردة يدخل وقتها بطلوع الفجسر ، ويخسرج وقتها بغسروب الشمس لا يفسسد بفساد ما قبله ، ولا بفسساد ما بعده ، فلم تكفه نية واحدة كالصسلوات ، ولا يصحص موم رمضان ولا غيره من الصوم الواجب [الا] بنية من النهار ، موم لم يبيت الصيام من الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : هن لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » وهل تجوز نيته مع طلوع الفجسر ؟ فيه وجهان (من) أصحابنا من قال : يجوز لانه عبادة فجازت بنية تقارن ابتداءها كسائر العبادات ، وقال اكتسر أصحابنا : لا يجوز الا بنية من الليل ، لحديث حفصة رضى الله عنها ، ولأن أول وقت الصوم يخفى ، فوجب تقديم النية عليه خلاف سائر العبادات ، فإذا قلنا بهذا فهل تجوز النية في جميع الليل ؟ هيه وجهان (من) أصحابنا من قال : لا تجوز الا في النصف الثاني ، فيه وجهان (من) أصحابنا من قال : لا تجوز الا في النصف الثانى ، فيه وجهان (من) أصحابنا من قال : لا تجوز الا في النصف الثانى ،

قياساً على أذان الصبح · والدفع من المزدافة · وقال أكثر أصحابنا : بجور في جميع الليل لعديث حفصة ، ولأنا لو أوجبنا النية في النصف الثاني ضاق على الناس ذلك وشق ، وأن نوى بالليل ثم أكل أو جامع لم تبطل نيته · وحكى عن أبي اسحاق أنه قال : تبطل لأن الأكل ينافي المسوم غابطل النية ، والمذهب الأول ، وقيل : أن أبا أسحاق رجع عن ذلك ، والدليل أن الله تعالى أجل الأكل الى طلوع المجر ، فلو كان الأكل يبطل النية لما جاز أن ياكل الى المهجر لأنه يبطل النية) ·

(الشرح) حدیث «انما الأعمال بالنیات » رواه البخاری و مسلم من روایة عمر بن الخطاب رضی الله عنه ، وسبق بیانه واضحا فی باب نیة الوضوء ، و حدیث حفصة رضی الله عنها رواه أبو داود والترمذی والنسائی وابن ماجه والبیهتی وغیرهم باسانید کثیرة الاختلاف ، وروی مرفوعا کما ذکره المصنف ، وموقوفا من روایة الزهری عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبیه عن أخته حفصة واسناده صحیح فی کثیر من الطرق ، فیعتمد علیه ، ولا یضر کون بعض طرقه ضعیفا أو موقوفا ، فان الثقة الواصل له مرفوعا معه زیادة علم ، فیجب قبولها کما سبق تقریره مرات ، وأکثر الحفاظ روایة لطرقه المختلفة النسائی م البیهتی ، وذکره النسائی فی طرق کثیرة موقوفا علی حفصة ، وفی بعضها موقوفا علی حفصة ، وفی بعضها موقوفا علی عبد الله بن عمر ، وفی بعضها عن عائشة وحفصة موقوفا علیهما ، وقال الترمذی : لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه ، وقد روی عن نافع عن ابن عمر [من] قوله وهو أصح ،

وقال البيهتي : هذا حديث قد المتلف على الزهرى في اسناده وفي رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : وعد الله بن أبي بكر أقام البياده ورفعه ، وهو من الثقات الأثبات • يوقال الدارقطني : رفعه عبه الله بن أبي يكر هجور من الثقات الوفعاء • ويواه البيهقي من رواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من لم يبيت الصيام قبل طلوع المحديث المام له ي قال البيهقي : قال الدارقطني : اسناده كلهم ثقات (قلت) والحديث حسن يحتج به اعتمادا على رواية المثقات الرافعين ، والزيادة من الثقة مقبولة ، والله تعالى العلم •

ولى بعض الروايات « يبيت الصيام من الليسل » ولى بعضها يجمع ، ويجمع بالتخفيف والتشديد ، وكله بمعنى ، والله تعالى أعلم (واما) قول المصنف : ولأنه عبادة مصضة فاحتراز من العدة والكتابه وقضاء الدين ونحوها .

(أما أحكام الفصل) عفيه مسائل:

(احداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب والمندوب الا بالنية ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، فلا يصح صوم في حال من الأحوال الا بنية لما ذكره المصنف ، ومحل النية القلب ولا يشترط نطق اللسان بلا خلاف ، ولا يكفى عن نية القلب بلا خلاف ولكن يستحب التلفظ مع القلب كما سبق في الوضوء والصلاة .

(الثانية) تجب النية كل يوم سواء رمضان وغيره، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، فلو نوى فى أول ليلة من رمضان صوم الشهر كله لم تصح هذه النية لغيسر أيوم الأولى الما ذكره المصنف، وهل تصح لليوم الأولى المنية خلاف، والمذهب صحتها له، وبه قطع أبو الفضل بن عبدان وغيره، وتردد فيه الشيخ أبو محمد الجويني من حيث ان المنية قد فسسد معضها و

(الثالثة) تبييت النية شرط في صوم رمضان وغيسره من المسوم الواجب ، قلا يصبح صوم رمضان ، ولا القضاء ، ولا الكفارة ، ولا صوم قدية الصبح وغيرها من الصوم الواجب بنية من النهار بلا خلاف ، وفي صوم النذر طريقان (الذهب) وبه قطع الهمهور وهو المنصوص في المختصر الا يضح بنية من النهار (والذلني) عيه المنصوص في المختصر الا يضح بنية من النهار (والذلني) عيه ويجهان بنام على في يسلك به في الصفات مسلك وأحب المناس على ويصاعات من النفراد ومنه مكى هذا المحري الكولى هذا والمغراد من المناس وياتى مسائل الخلاف في النفر ، والمذهب يفسرق بين هذه المسالة وباقى مسائل الخلاف في النفر ، هل يسلك به مسلك الواجب ؟ أم

المندوب ؟ بأن الحديث هنا عام فى اشتراط تبييت النية للصوم خص منه النفل بدليل ؛ وبقى النذر على العموم ، والله أعلم .

قال اصحابنا: غلو نوى قبيل غروب الشمس بلحظة ، أو عقب طنوع الفجسر بلحظة ، لم يصح بلا خلاف ، ولو نوى مع الفجسر فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدنيلهما (الصحيح) عند المصنف وسائز المصنفين أنه لا يجوز ، وهو قول أكثر أصحابنا المتقسدمين كما ذكره المصنف ، وقطع به المساوردي والمحاملي في كتبه وآخرون ، والمعتمد في دليله ما ذكره المصنف ،

- (وأما) ما ذكره صاحب الشامل حيث ذكر هذا ثم قال : ولأن من أصحابنا من أوجب امساك جسزه من الليل ليكمل له الصسوم جميع النهار ، فوجب تقديم النية ليستوعبه فعلط ، لأن الصسوم لا يجب فيه امساك جسزه من الليل لقوله تعالى « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الفيط الأسود من الفجسر »(١) وانما يجب امساك جزء من الليل بعد غروب الشمس ليتحقق كمال النهار ، والله أعلم •
- (فسرع) لو نوى بعد الفجر وقبل الزوال فى غير رمضان صوم قضاء أو نذر لم ينعقد لما نواه ، وفى انعقاده نفلا وجهان ، حكاهما المتولى قال : وهما مبنيان على القولين فيمن صلى الظهر قبل انزوال .
- (فسرع) لا يصح صوم الصبى الميز فى رمضان الا بنية من الليل ولهذا قلنا فى المسالة الثالثة: تبييت النية شرط فى صوم رمضان ولا وغيره من الواجب و وكذا قال المصنف: لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب الا بنية من الليسل ، وتقديره: لا يصح صوم رمضان من أحد الا بنية من الليسل ، ولا يصح الواجب الا بنية من الليل .

(الرابعة) تصبح المنية في جميع الأليل ، أما بين خروب التسمس وطاوع المنهدر قال المتولى وغيره ! فلو نوى المصوم في صلاة المعرب صحت دينه ، هذا هو المذهب وبه قطع جمهدور اصحابنا المتعدمين

⁽١) البقرة : ١٨٧٠

وجماعات من المتنفين ، وفيه وجه أنه لا تصح النية الا في النصف الماني من الليل و هكاه المصنف والإصحاب ولم بيين الجمهور قائله و وبينه السرخسي في الأمالي فقال : هو آبو الطيب بن سلمة ، واتفق الصحابنا على تعليطه فيه و واما قول المصنف : فلذا قلنا بهذا فهل تجبور النية في جميع الليل الفيل وجهان و فعبارة مسكلة لأنها توهم اختصاص الخلاف بما الذا قلنا : لا تجوز النية مع الفجر و ولم يقل هذا أحد من اصحابنا ، بل الخلاف الذكور في اشتراط النية في النصف المثاني جار سواء جوزنا النية مع الفجر ام لا ، لان من جوزها مع الفهر و الدفع من المخد والله اعتم و واما قياس ابن سلمة على أذان الصبح والدفع من المزدلفة والله اعتم وأما قياس ابن سلمة على أذان الصبح والدفع من المزدلفة فقياس عجيب وأي علم تجمعهما ، وقو جمعتهما علة غالفرق ظاهر لأن المتصاص الأذان والدفع بالنصف الثاني بالنوم فيؤدي الى تفويت نقد يستعرق كثير من الناس النصف الثاني بالنوم فيؤدي الى تفويت المصوم ، وهذا حرج شديد لا أصل له ، والله أعلم و

(الخامسة) اذا نوى بالليل الصوم ثم أكل أو شرب أو جامع أو اتى بعير ذلك من منافيات الصوم لم تبطل ثيته و وهكذا لو نوى ونام ثم انتبه قبل الفجر ، لم تبطل نيته ولا يلزمه تجديدها وهذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور الأصحاب الا ما حكاه المصنف وكثيرون ، بل الأكثرون عن أبي اسحاق المروزي أنه قال تبطل نيته بالأكل والجماع وغيرهما من المنافيات ، ويجب تجديدها ، فان لم يجددها في الليل لم يصح صومه ، قال : وكذا لو نوى ونام ثم انتبه قبل الفجر لزمه تجديدها ، فان لم يجددها لم يصح صومه ، ولو استمر تومه الني الفجر لم يضره وصح صومه ، وهذا المكي عن أبي اسحاق غطياتفاق الأصحاب لم خره المصنف ،

قال المصنف وآخرون : « وقيل ان أبا اسحاق رجع عنه » وقال ابن الصباغ و آخرون : « هذا النقل لا يصبح عن أبى أسحاق » وقال المام للحرمين : « رجع أبو أسحاق عن هذا عام حبح وأشهد على نفسه » وقال القاضى أبو الطيب في المجدد : « هذا الذي قاله أبو أسحاق علم علم قال : وحكى أن أبا سعيد الاصطخرى لما بلغه قول أبى اسحاق

عذا قال . « هذا خلاف اجماع السلمين » قال : ويستتاب آبو اسحاق هذا • وقال الدارمي حكى ابن القطان عن أبي بكر الحازمي أنه حكى للاصطخري قول أبي اسحاق هذا ، فقال : خرق الاجماع ، حكاه المحازمي لأبي اسحاق بحضرة ابن القطان فلم يتكلم آبو اسحاق • قال : فلعله رجع • فحصل أن الصواب أن النية لا تبطل بشيء من هذا • قال امام الحرمين : وفي كلام العراقيين تردد في أن الغفسلة حل تنزل منزلة النوم ؟ يعني أنه اذا تذكر بعدها يجب تجديد النيسة على الوجه المنسوب الى أبي اسحاق • قال : والمذهب اطراح كل هذا ، والله أعلم •

قال الصنف رحمه الله تعالى

(وأما صوم التطوع فانه يجوز بنية قبل الزوال ، وقال المزنى :
لا يجوز الا بنية من الليل كالفرض ، والدليل على جوازه ما روت مائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « آصبح اليوم عندكم شيء تطعمون ؟ فقالت : لا ، فقال :اني ائن صائم » ويخاف الفرض لأن النفل أخف من الفرض ، والدليل عليه أنه يجوز ويخاف المرام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ، ولا يجوز في الفرض ، وهل يجوز بنية بعد الزوال ؟ فيه قولان :

روى حردلة أنه يجوز لأنه جوزه من النهار ، فجازت نية النفل فيه ، كالنصف الأول (وقال) في القديم والجديد : لا يجوز لأن النية لم تصحب معظم العبادة ناشبه أذا نوى دع غروب الشمس ، ويخاف النصف الأول ، فأن النية هناك صحبت معظم العبادة ، ومعظم الشيء يجوز أن يقوم مقام كل الشيء ، ولهذا لو أدرك معظم الركصة مع الامام جعل مدركا للركمة ، ولو أدرك دون المعظم ما يجعل مدركا لها ، نأن صام التطوع بنية من النهار فهل يكون صائما من وقت النية ؟ فيه وجهان ، قال أبو اسحاق : يكون صائما من وقت النية ، لأن ما قبل النية لم يوجد فيه قصد القرية ، فلم يجمل من وقت النية الم يضره الأكل قبلها) .

(الشرح) حديث عائشة وفي الله عنها صحيح وواه عسلم ولفظه قالت: « فال في رسول الله صلى الله عليه وسلم د ما يوم : يا عنسه هل عندكم شيء ، فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء قال : عني صائم » هذا لفظ مسلم ، وفي روايه النسائي قال صلى الله عليه وسلم : ادن أصوم (وقوله) صلى الله عليه وسلم : « اذن أصوم » معناه (بتديء نيه الصيام ، هذا مقتضاه ، وساذكر باقى الأحاديث الواردة بمعاه في فرع مداهب العلماء ان شباء الله تعالى .

(اما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب: يصح صوم النفسله بنية من النهار قبل الزوال، وشد عن الأصحاب المزنى وابو يحيى البلخي فقالا: لا يصح الا بنية من النيل، وهذا شاد ضعيف، ودليل الذهب والوجه في الكدب، وهل تصح بنية بعد الزوال؟ فيه قولان (اصحهما) بانفاق الأصحاب، وهو نصه في معظم كتبه الجديدة، وفي القديم: لا يصح، ونص في كتابين من الجديد على صحته، نص عليه في حرمله، وفي كتاب اختلاف على وابن مسعود رضى الله عنهما وهو من جملة كتب الأم،

قال أصحابنا: وعلى هذا يصح في جميع ساعات النهار؛ وفي آخر ساعة ، لكن يشترط أن لا يتعسل غروب الشمس بالنية ، بل يبقى بينهما زمن ولو أدنى لحظة ، صرح به البندنيجي وغيره ، ثم أذا نوى قبل الزوال أو بعده وصححناه ، فهل هو صائم من وقت النية فقط ، قبل الزوال أو بعده وصححناه ، فهل هو صائم من وقت النية فقط ، ولا يحسب له ثواب ما قبله ؟ أم من طلوع الفجر ويثاب من طلوع الفجر ، فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند الأصحاب من طلوع الفجر ، ونقله المصنف والجمهور عن أكثر أصصابنا المتقدمين ، قال الماوردي والمحاملي في كتابيه المجموع والتجسريد والمتولى: الوجه القائل: يثاب من حين النية ، هو قول أبي استحاق الروزي ، واتفقوا على تضعيفه ، قال الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد : هو غلط لأن الصحوم لا يتبعض ، قالوا وقوله « لأنه لم بقصد العبادة قبل النية » لا أثر له ، فقد يدرك بعض العبادة ويثاب عصد وبهذا ردوا على أبي استحاق ، وأنه أعلم ،

وقد نسبق فى باب ثية الوضوء الفرق بين هذه المسألة ومن توى الموضوء عند غسل الوجه ولم ينو قبله، فانه لا يثاب على المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين لأن الوضوء ينفصل بعضه عن بعض ، ولوحذفت هذه المذكورات منه صح بخلاف الصوم ، والله أعلم •

قال أصحابنا : قان قلنا : يثاب من طلوع الفجر اشترطت جهيم شروط الصوم من أول النهار ، فان كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات لم يصبح صومه ، وان قلنا : يثاب من أول النية ففي اشتراط خو أول النهار عن الأكل والجماع وغيرهما وجهان مشهوران في الطريقتين (أصحهما) الاشتراط ، وبه قطع المصنف وآخرون وهو المنصوص (والثاني) لا يشترط ، فلو كان أكل أو جامع أو فعل غير ذلك من المنافيات ثم نوى صح صومه ويثاب من حين النية ، وهذا الوجه محكى عن أبي العباس بن سريج ، ومهمد بن جرير الطبري ، والشيخ أبي زيد المروزي ، وحكاه أبو على الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطبب في المجرد وجها مضرحا ، قالا : والمضرح له والقاضي أبو الطبب في المجرد وجها مضرحا ، قالا : والمضرح له عو محمد بن جرير الطبري ، وحكاه المتولى عن جماعة من الصحابة : طلحة وأبي أيوب وأبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنهم ، وما أطلعه صحيحا عنهم ،

فان قلنا بالذهب ان الامساك من أول النهار شرط ، فلو كان أول النهار كافرا أو مجنونا أو حائضا ثم زال ذلك فى أثناء النهار ونوى حوم النطوع ففى صحته وجهان مسهوران فى كتب الخراسائيين (أصحهما) لا يصح صومه ، لأنه لم يكن أهلا للصوم ، والله تعالى أعلم •

قال الشيخ أبو محمد الجويني في السلسلة: الوجهان في وقت ثيراب الصائم هنا ، مبنيان على القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم ضحوة وهو صائم هل يجزئه عن نذره ؟ أن قلنا : يجسزئه حصل له انثواب هنا من طلوع الشجسر ، والا ضمن وقت أنذية ، والله تعالى أعلم .

(ولا يصح صوم رمضان الا بتعيين النية ، وهو أن ينوى أنه صائم دن رمصان ، لايه سريصه وهو قريه مصاعه الى وعنها عوجب بعيين الوقت بي نيبها خصلاة الطهر والعصر ، وهل يقتقسر الى نيه العرض لا فيه وجهان • قال أبو اسحاق ؛ ينزمه أن ينوى صوم فرص رمصان ٢ لان صوم رمضان قد يكون نفلا في حق الصبي فاعتمر الى نيه الفرض ليتميز عي صوم الصبي • وقال أبو على أبن أبي هريرة لا يفتقسر ألى ذلك لان رمصان في حق البالغ لا يكون الا فرضا فلا يفتقــر الى تعيين الفرض مان نوى في ليله استثين من شطان فقال : أن كان عد من رمضان فانا صائم عن رمضان أو عن تطوع فكان من رمضان لم يصح لطتين (احدهما) انه لم يخلص النيه مرمضان (والتانية) ان الاصل أنه من سعبان غلا تصح نية رمضان [ولانه(١) ساك في دهـول وقت المبادة فام تصح نيته حما لو شك في دخول وعت الصلاة] واو قال : أن كان غد من رمضان فأنا صائم عن رمضان ، وأن لم يحن من رمضان فأنا صائم عن تطوع لم يصح لمنة واحدة ، وهو أن الاصل أنه من شعبان غلا تصح بنية الفرض ، فان قال ليلة الثلاثين من رمضان أن [كان] غد من رمضان فأنا صائم عن رمضان أو الفطور ، فكان من رمضان لم يصبح لانه لم يخلص النية للصوم وأن قال: أن كان غد من رمضان فانا صائم عن رمضان ، وان لم يكن من رمضان فأنا مفطر ، فكان من رمضان صبح صدومه ، لأنه اهلص النية للفرض وبنى على أصل ، لان الأمل أنه من رمضان) •

(الشرح) قوله : قربة مضاغة الى وقتها احتراز من الكفارة ، فانه لا يشترط فيها تعيينها عن قتل أو ظهار أو غيرهما .

(أما الأحكام) عَقيه مسائل (احداها) قال الشاهعي والاصحاب : لا يصح صوم رمضان ولا تفناء ولا كفارة ولا نفر ولا فدية هج ولا غير ذلك من الصيام الواجب الا بتعيين النية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « وانما لكل امرى، ما نوى » فهذا ظاهر في استراط التعيين ،

⁽١) ما بين المقوفين بساقط من شروق (ظ) ·

لأن أصل النية فهم اشتراطه من أول الحديث « أنما الأعمال بالنيات » واستدل الأصحاب بالقياس الذى ذكره المصنف • وهذا الذى ذكرناه من اشتراط تعييب النيبة هو المذهب والمنصبوص ، وبه قطب الأصحاب في جميع الطرق الا المتولى فحكى عن أبى عبد الله الحليمى من أصحابنا وجها أن صوم رمضان يصح بنية مطلقة • وهذا الوجه شاذ مردود •

(الثانية) صفة النية الكاملة المجازئة بلا خلاف أن يقصد يقلبه صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ، فأما الصوم فلابد منه • وكذا رمضان لابد من تعيينه الا وجه الحليمي السابق في المسالة قبلها • وأما الأداء والفرضية ففيهما الخلاف السابق في الصلاة ، وقد سبق موضحا بدليله ، لكن الأصح هذا وهذاك أن الأداء لا يشترط • وأما الفرضية فالمتتلفوا في الأصح هناك وهنا • فالأصح عند الأكثرين هناك الاشتراط والأصبح هنا أيضًا عند البغوى الاشتراط ، والأصح هنا عند البندنيجي وصاحب الشامل والأكثرين عدم الاشتراط ، والفرق أن صوم رمضان من البالغ لا يكون الا فرضا ، وصلاة الظهر من البالغ قد تكون نفلا في حق من صلاها ثانيا في جماعة . وهذا هو الأصح • وأما الاضافة الى الله تعالى فقد سبق في باب نية الرضوء أن فيها وجهين في جميع العبادات ، ذكرهما الخراسانيون (أصحهما) لا تجب ، وبه قطع العراقيون وأما التقييد بهذه السنة فليس بشرط على الذهب ، وهو المنصوص ، وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وآخــرون من غيرهم • وحكى امام الحرمين وآخــرون من الخراسانيين وجها في اشتراطه وغلطوا قائله ، وحكى البغوى وجها في اشتراط فرض هذا الشهر ، وهو بمعنى فرض هذه السنة ، وهو أيضًا غُلْطُ ، وألله أعلم •

(قسرع) قال اصحابنا المضراسانيون وغيرهم : اذا نوى يوماً واخطأ فى وصفه لا يضره (مثاله) نوى ليلة الثلاثاء صوم الغد ، وهو يعتقده يوم الاثنين ، أو نوى صوم غد من رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث مكانت سنة أربع صح صومه ، بخلاف ما لو نوى ليلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء ، أو نوى وهو فى سنة أربع صوم رمضان

سنة ثلاث فانه لا يصح بلا خلاف ، لأنه لم يعين الوقت ، وممن ذكر هذا الفرع كما ذكرته من العراقيين القاضى أبو الطيب فى المجرد والدارمي ، لكن قال الدارمي : لو نوى صوم غد يوم الأحد وهو غيره فوجهان ، وذكر صاحب الشامل ما قدمناه عن القاضى أبى الطيب وغيره ، ثم قال : وعندى أنه يجزئه فى جميع هذه الصور ، ولا فرق بينها ،

(فسرع) قال الرافعى : اثمتراط الغد ف كلام الأصحاب فى تفسير التعيين ، وانما وقع ذلك من نظرهم الى التبييت ،

(فرع) حكم التعيين في صوم القضاء والكفارة كما ذكرنا في صوم رمضان ولا يشترط تعيين سبب الكفارة ، لكن لو عين وأخنا لم يجزئه ، وسيأتي في الكفارات ان شاء الله تعالى ايضاحه ، وسبتت الاشارة الى شيء منه في باب صفة الأئمة ، وأما صوم التطوع فيصح بنية مطلق المسوم كما في الصلاة ، مكذا أطلقه الأصحاب ، وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وآيام البيض وسنة من شوال ونحوها ، كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة .

(الثالثة) قال أصحابنا : ينبغي أن تكون النية جازمة ، غاو نوى لينة الثلاثين من شعبان صوم غد ان كان من رمضان غله حالان (أحدهما) أن لا يعتقد كونه من رمضان ، غان ردد نيته غقال : أصوم غدا من رمضان ان كان منه والا غأنا مفطر أو متطوع ، لم يجرئه عن رمضان اذا بان منه ، لانه صام شاكا ولم يكن على أصل يستصحبه ولا ظن يعتمده ، وقال المزنى : يجرئه عن رمضان ، ولو قال أصوم غدا عن رمضان أو تطوع الم يجرئه بلا خلاف ، ولو لم يردد نيته بل جزم بالصوم عن رمضان الم يصح وان صادف رمضان ، لما ذكره المصنف من أن الأصل عدم رمضان ، ولانه لم يعتقده من رمضان لم يتأت دنه الجرزم به ، وإنما يحصل حديث نفس لا اعتبار به الم يتأت دنه الجرزم به ، وإنما يحصل حديث نفس لا اعتبار به الم

وحكى امام الحرمين وغيره وجها عن صاحب التقريب أنه يجزئه عن رمضان والصواب الأول ، وبه قطع الجمهور ، (أما) أذا كان في آخر رمضان فقال : ليلة الثلاثين منه أصوم غدا أن كان من رمضان أو أتطوع ، أو قال : أصوم أو أفطر وصادف رمضان فلا يجزئه ، لأنه لم يجزم ، وأن قال : أصوم غدا عن رمضان أن كان منه ، والا فأنا مفطر ، فكان منه أجرزاه ، لأن الأصل بقاء رمضان فأجزأه استصحابا للأصل .

(الحال الثانى) أن يعتقد كونه من رمضان ، فان لم يستند اعتقاده الى ما يثير ظنا فلا اعتبار به ، وحكمه ما سبق فى الحال الأول ، وان استند اليه فقد قال الشافعي رضى الله عنه فى المختصر : لو عقد رجل على أن غدا من رمضان فى يوم الشك ثم بان أنه من رمضان أجزأه وهذا نصه :

قال أصحابنا: ان استند الى ما يحصل ظنا ، بأن اعتمد قول من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوى رشد ، ونوى صوم رمضان فبان منه أجهزاه بلا خلاف ، هكذا نقل الرافعى عن الأصحاب ، وصرح به البفهوى والمتولى ، ولكن لم يذكر الصبيان ، وصرح به كله آخرون ، منهم امام الحرمين فى النهاية فصرح بالصبيان ذوى الرشد ، قال الجرجانى فى التحسرير: لو نوى العسوم برؤية من تسكن نفسه اليه من امرأة أو عبد أو فاسق أو مراهق وكان من رمضان أجزأه ، ولم يذكر فيه خلافا وممن صرح باعتماد الصبى المراهق وصحة الصوم بناء على قوله المحاملى فى المجموع ، فان قال فى نيته والحالة هذه أصوم عن رمضان ، فان لم يكن منه فهو بأن أنه من رمضان ، فان لم يكن منه فهو بأن أنه من رمضان ، فان لم يكن منه فهو بأن أنه من رمضان ، لأنه متردد ،

قال الامام: وذكر طوائف من الأصحاب وجها آخر أنه يصبح لإستناده للى أصل ، قال الامام: وهذا موافق لذهب المزنى ، ورأى الامام طرد الخلاف ، وان جزم قال: لأنه لا يتصور الجزم والحالة هذه ، لأنه لا موجب له ، وانما الجاصل له حديث نفس وان

سماه جزما ، قالوا : ويدخل فى قسم استناد الاعتقداد الى ما يثير ظنا الصوم مستندا الى دلالة الحساب بمنازل القمر حيث جوزناه كما سبق • قال أصحابنا : ومن ذلك اذا حكم الحاكم بثبوت رمضان بعدلين أو بعدل اذا جوزناه ، فيجب الصوم ويجزىء اذا بان من رمضان بلا خلاف ، ولا يضر ما قد يبقى من الارتباب فى بعض الأوقات لحصول الاستناد الى ظن معتمد •

قال أصحابنا : ومن ذلك الأسير والمعبوس في مطمورة اذا اشتبهت عليه الشهور وقد سبق بيانه مبسوطا ، والله تعالى أعلم ولو قال ليلة الثلاثين من شعبان : أصوم غدا نفلا ان كان من شعبان محمولا فمن رمضان ، ولم يكن أمارة ولا غيرها فصادف شعبان صحصومه نفلا ، لأن الأصل بقاء شعبان و صرح به المتولى وغيره و وان صادف رمضان فقد ذكرنا أنه لا يصح فرضا ولا نفلا ، والله تعالى أعلم ولو كان عليه قضاء فقال : أصوم غدا عن القضاء أو تطوعا لم يجازئ عن القضاء ولا خلاف لأنه لم يجازئ في القضاء ولا خلاف لأنه لم يجازم به ، ويصح نفلا اذا كان في غير رمضان ، هذا مذهبنا ، وبه قال محمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف يقع عن القضاء ، والله تعالى أعلم .

مَّالَ الْصِنْفُ رَحِيْهُ اللَّهُ تَعِالَى

(ومن دخل في المسوم ونوى الخسروج منه بطل صومه ، لأن النية شرط في جميعه ، فاذا قطعها في اثنائه بقى الباتى بغير نية فبطل ، واذا بطل البعض بطل الجميع ، لانه لا ينفسرد بعضه عن بعض ، ومن أصحابنا من قال : لا يبطل لأنه عبادة تتعلق الكفارة بجنسها ، فلم تبطل بنية الخروج كالحج ، والأول أظهر ، لأن الحج لا يخسرج منه بما يفسده فكان كالصلاة) .

(انشرح) قوله تتعلق الكفارة بجنسها احتراز من الصلاة (وقوله) يخرج من الصوم بما يفسده ولا يخرج من الحج بما يفسده معناه أنه اذا أبطل الصوم بالأكل أو غيره صار خارجا منه ، فلو جامع بعده في هذا اليوم لا كفارة عليه ، وان كان آثما بهذا الجماع لأنه كان

يجب عليه المساك بقية النهار ، ولكن وجوب الامساك لحرمة اليوم والكفارة انما تجب على من أنسد الصوم بالجماع ، وهذا لم يفسد بجماعه صوما •

(وأما) الحج فاذا أفسده بالجماع لم يخرج منه بالافساد ، بل حكم احرامه باق وان كان عليه القضاء ، فلو قتل بعد صيدا أو تطيب أو لبس أو فعل غير ذلك من محظورات الاحرام لزمته الفدية ، لكونه لم يخرج منه ، بل هو محرم كما كان فهذا مراد المصنف بالفرق بينهما ، وهما مفترقان فى الخروج وعدمه ، ومتفقان فى وجوب المضى فى فاسدهما ،

(والم حكم المسألة) فاذا دخل فى صدوم ثم نوى قطعه ، فهل يبطل ؟ فيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند المكثرين : المصنف والبغوى وآخرين بطلانه (وأصحهما) عند الاكثرين : لا يبطل ، وقد سبق بيانه فى أوائل باب صفة الصلاة ، وذكرنا هناك ما يبطل بنية الخروج ، وما لا يبطل ، وما اختلفوا فيه ، وسسبق أيضا فى باب نية الوضوء ، هذا اذا جزم بنية الخروج فى الحال فلو تردد فى الخروج منه أو علق الخروج على دخول زيد مثلا ، فالذهب وبه قطع الأكثرون لل يبطل وجها واحدا ،

(والثانى) على الوجهين فيمن جسزم بالخسروج ، فان قلنا في التعليق : انه لا يبطل فدخل زيد فى أثناء النهار هل يبطل الفيه وجهان (الصحيح) لا يبطل حكاهما جماعة منهم البغسوى فى باب صفة الصلاة ، وجزم المساوردى بأنه لو نوى أنه سيفطر بعد ساعة لم يبطل صومه ، ومتى نوى الخسروج من الصوم بأكل أو جماع ونحوهما وقالنا نه يبطل فالمشهور بطلانه فى الحال ، وحكى المساوردى وجهين (أحدهما) هذا (والثانى) لا يبطل حتى يمضى زمان إمكان الأكل والجماع وهذا غريب ضعيف ، والله أعلم ،

ولو كان صائما عن نذر فنوى قلبه الى كفارة أو عكسه ، قال المام الحرمين والمتولى والأصحاب : لا يحصل له الذي انتقل اليه بلا

خلاف ، وأما الذي كان فيه ، فان قنا : ان نية الضروج لا تبطله بقى على ما كان ولا أثر لما جرى ، وان قلنا : تبطله فهل يبطل ؟ أم ينقلب نفلا ؟ فيه خلاف كما سبق فى نظائره ، فيمن نوى قلب صلاة الظهر عصرا وشبه ، وقد سبق ايضاح هذا وأشباهه فى أول صفة الصلاة ، قال المتولى وغيره : وهذا الوجه فى انقلابه نفلا هو فيما اذا كان فى غير رمضان ، والا فرمضان لا يقع فيه نفل أصللا كما سنوضحه قريبا ان ناء الله تعالى ، والله أعلم ،

فسسرع

. في مسائل تتماق بنية الصوم

(احداها) اذا نوت الحائض صوم العد قبل انقطاع دم حيضها ثم انقطع في الليل ، قال المتولى والبعسوى وآخسرون من أصحابنا : ان كانت مبتدأة يتم لها في الليل أكثر الحيض ، أو معتادة عادتها أنثر الحيض وهي تتم في الذيل ، صح صومها بلا خلاف ، لأنا نقطع بأن نهارها كله طهر ، وان كانت عادتها دون أكثره ويتم بالليل فوجهان (أصحهما) تصح نيتها وصومها لأن الظاهر استمرار عادتها ، فقد بنت نيتها على أصل ، وان لم يكن لها عادة أو كانت ولا يتم أكثر الحيض في الليل ، أو كانت لها عادات مختلفة لم يصحح ، لأنها لم تجزم رلا بنت على أصل ولا أمارة ،

(الثانية) قال المتولى: لو تسحر ليقوى على الصوم أو عزم في أول الله أن يتسحر في آخره ليقوى على الصوم لم يكن هذا نية لأنه لم يوجد قصد الشروع في العبادة ، وقال الرافعي : قال القاضي أبو المكارم في العدة : لو قال في الله : أتسحر لأقوى على الصوم لم يكف هذا في النية ، قال : ونقل بعضهم عن نوادر الأحكام البي العباس الروياني أنه لو قال : أتسحر للصوم أو أشرب لدفع العطش نهارا أو امتنع من الأكل والشرب و لجماع مخافة الفجر كان ذلك نية للصوم ، قال الرافعي : وهذا هو الحق أن خطر بباله الصوم بالصفات المعتبرة ، لأنه أذا تسحر ليصوم صوم كذا فقد قصده ،

(الثالثة) لو عقب النية بقوله: ان شاء الله بقلبه أو بلسانه هذا قصد التبرك أو وقوع الصوم وبقاء الحياة الى تمامه بمشيئة الله تعالى لم يضره ، وان قصد تعليقه والشك لم يصح صومه هذا هو المذهب و وبه قطع المحققون منهم المتولى والرافعى وقال الماوردى: المذهب أن قال: أصوم غدا أن شاء زيد لم يصح صومه وان شاء زيد ، لأنه لم يجزم النية وأن قال: ان شاء الله تعالى فوجهان (الصحيح) لا يصح صومه كقوله أن شاء زيد ، لأنه استثناء وشأنه أن يوقع ما نطق به (والثانى) يصح صومه هذا كلام الماوردى ، وجمع صاحب البيان كلام الأصحاب فى المسأنة فقال: لو قال: أصوم غدا أن شاء الله تعالى فثلاثة أوجه و (أحدها) وهو قول القاضى أبو الطيب يصح الله الأن الأمور بمشيئة الله تعالى (والثانى) لا يصح ، وهو قول الصيمرى الله وتوفيقه وتمكينه صح ، وهذا هو الصحيح وهو التفصيل السابق وتوفيقه وتمكينه صح ، وهذا هو الصحيح وهو التفصيل السابق و

(الرابعة) اذا نسى نية الصوم فى رمضان حتى مطلع الفجسر لم يصبح صومه بلا خلاف عندنا ، لأن شرط النية النيل ، ويلزمه امساك النهار ، ويجب قضاؤه لأنه لم يصمه ، ويستحب أن ينوى فى أول نهاره الصوم عن رمضان ، لأن ذلك يجسزىء عند أبى حنيفة فيحتساط بالنية .

(الخاصة) اذا نوى وشك ، هل كانت نيته قبل الفجر أو بعده المقد قطم الصيمرى وصاحبه الماوردى وصاحب البيان بأنه لا يصح صومه لأن الأصل عدم النية ، ويحتمل أن يجىء فيه وجه ، لأن الأصل بقاء الليل ، كمن شك هل أدرك ركوع الامام أم لا ، فان فى حصول الركعة له خلافا سبق فى موضعه ، الأصح أنها لا تحصل واو نوى ثم شك هل طلع الفجر أم لا الجزأه وصح صومه بلا خلاف ، صرح به صاحب البيان، قال هو والصيمرى : ولو أصبح شاكا فى أنه نوى أم لا و لم يصح صومه و

⁽ السادسة) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى : بتعين رمضان لصدوم رمضان م فلا يصح فيه غيره ، فلو نوى فيه الحاضر

أو المسافر أو المريض صوم كفارة أو ندر أو قضاء أو تطوع أو اطاق نية الصوم لم تصع نيته و لا يصح صومه ولا عما نواه الأولا عن رمضان و هكذا نص عليه وقطع به الأصحاب في الطرق الا المام الحرمين و فقال: لو أصبح في يوم من رمضان غير ناو و فنوى التطوع قبل الزوال و قال الجماهير: لا يصح و وقال أبو اسحاق المروزى: يصح و قال الامام: فعلى قياسه يجوز للمسافر التطوع به والمددب ما سبق و واحتج له المتولى أن التثبيه بالصائمين واجب عليه ، فلا ينعقد جنس تلك العبادة مع قيام فرض التثبيه ، كما لو أفسد الحج ثم أراد أن يصرم احراما آخر صحيحا لم ينعقد لأنه بإنمه المضى في فاسده ، والله أعلم و

(السابعة) قال المتولى ف آخس المسألة السادسة من مسائل النية: لو نوى في الليل ثم قطع النية قبل الفجسر سقط حكمها ، لأن ترك النية ضد للنية بخسلاف ما لو أكل في الليل بعد النية لا تبطل ، لأن الأكل ليس ضدها .

(الثامنة) قال المتولى : لو نوى صوم القضاء والكفارة بعدد الفجر ، فان كان فى رمضان لم ينعقد له صوم أصلا ، لأن رمضان لا يقبل غيره كما سبق ، ولم يتو رمضان من الليل ، وان كان فى غير رمضان لم ينعقد القضاء والكفارة لأن شرطهما نية الليل ، وهل ينعقد نفلا ؟ وفيه وجهان بناء على القولين فيمن نوى الظور قبل الزوال ، وقد سبقت المسألة مع نظائرها فى أول صفة الصلاة .

(التاسعة) قال الصيمرى وصاحب البيان حكاية عنه : أو علم أن عليه صوما و حبا لا يدرى هل هو من رمضان ؟ أو نذر أو كفارة ، فنوى صوما و اجبا أجزأه ، كمن نسى صلاة من الخمس لا يعرف عينها ، فانه يصلى الخمس ويجزئه عما عليه ويعذر في عدم جزم النية للضرورة .

(العاشرة) قال الصيمرى وصاحب البيان حكاية عنه : لو قال اصوم غدا ان شاء زيد أو ان نشطت لم تصح اعدم الجزم ، وان قال :

ما كنت صحيحا مقيما أجزأه ، لأنه يجوز له الفطر لو مرض أو سافر قبل الفجر •

(الحادية عشرة) لو شك فى نهار رمضان ، هل نوى من الليل ؟ ثم تذكر بعد مضى أكثر النهار أنه نوى ، صح صومه بلا خلاف ، صرح به القاضى حسين فى الفتاوى والبغوى وآخرون ، وقاسه البعدوى على ما لو شك المصلى فى النية ثم تذكرها قبل احداث ركن ،

(الثانية عشرة) اذا كان عليه قضاء اليوم الأول من رمضان فصام ونوى قضاء اليوم الثانى ، ففى اجزائه وجهان مشهوران ، حكاهما البغوى و آخرون ، وجزم المتولى بأنه لا يجزى . •

قال: وكذا لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة فنوى قضاءه من صوم [أيام] أخرى غلطا لا يجزئه ، كما لو كان عليه كفارة قنل فأعتق بنية كفارة ظهار لا يجزئه ، وان كان لو أطلق النية عن واجبه فى الموضعين أجزأه ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة فى آخر هذا الباب ، لكنه ذكر الوجهين احتمالين له ، فكأنه لم ير النقل فيها .

(الثالثة عشرة) في مسائل جمعها الدارمي هنا مما يتعلق بالنية على شك ، وذكر المسائل السابقة قريبا اذا نوى يوم الثلاثين من شعبان أو الثلاثين من رمضان صوم المحد فحكمه ما سبق ، قال : ولو كان متطهرا وشك في الحدث فتوضأ وقال : ان كنت محدثا فهذا لرفعه والا فتبرد لم يجهزئه ، ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة فقال ذلك أجزأه عملا بالأصل في المسألتين ، ولو شك في دخول وقت صلاة فنوى ان كانت دخلت فعنها والا فنافلة لم يجهزئه ، وان كان عليه صلاة وشك في أدائها فقال : أصلى عنها ان كانت والا فنافلة فكانت أجزأه ، ولو قال نويتها ان كانت أو نافلة لم يجزئه ان كانت كما سبق نظيره في الصوم ، ولو أخرج دراهم ونوى : هذه زكاة مائي ان كنت كسبت نصابا أو نافلة ، أو قال : والا فهي نافلة لم يجزئه من يجزئه من رمضان وهو شائك فقال : ان كان من رمضان فاحرامي بعمرة ،

وان كان من شوال فهو حج فكان من شوال كان حجا صحيفا ، ولو احرم بالصلاة فى آخر وقت الجمعة فقال: ان كان وقت الجمعة باقيا فجمعة ، والا فظهر فبان بقاؤه ، ففى صحة الجمعة وجهان ، والله اعلم .

فسرع

في مذاهب العلماء في نية الصوم

مذهبنا أنه لا يصح صوم الا بنية ، سواء المسوم الواجب من رمضان وغيره والتطوع ، وبه قال العلماء كافة الا عطاء ومجاهد رزفر فانهم قالوا : ان كان المسوم متعنا بأن يكون صحيحا مقيما في شهر رمضان فلا يفتقسر الى نية • قال المساوردي : فأما صوم النذر والكفارة فيشترط له النية باجماع المسلمين • واحتج لعطاء وموافقيه بأن رمضان مستحق المسوم يمنع غيره من الوقسوع فيه فلم يفتقر الى نية •

واحتج أصحابنا بحديث « انما الأعمال بالنيات » وبحديث حفصة السابق ، وقياسا على الصلاة والحج ، ولأن الصوم هو الامساك لغة وشرعا ، ولا يتميز الشرعى عن اللغوى الا بالنية غوجب للتمييز •

(والجواب) غما ذكروه أنه منتقض بالصلاة اذا لم يبق من وقتها الا قدر الفرض فان هذا الزمان مستحق لفعلها ، ويمنع من ايقاع غيرها فيه ، وتجب فيها النية بالإجماع ، وقد يجيبون عن هذا بأن ذلك الزمان وان كان لا يجوز فيه صلاة أخسرى لكن لو فعلت انعقدت ، وقد ينازع في انعقادها لأنها محرمة ، وقد سبق أن الصسلاة التي لا سبب لها لو فعلت في وقت النهي لا تنعقد على الأصح ، والله تعالى أضام .

فسنرع

في مذاهبهم في نيسة مسوم رمضان

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح الا بالنية من الليل ، وبه قال ماك والتمد واسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف ، وقال

أبو حنيفة: يصح بنية قبل الزوال و قال: وكذا النذر المعين و وافقتا على صوم القصاء والكفارة انهما لا يصحان الا بنية من الليل و واحتج له بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم « بعث يوم عشوراء الى اهل العوالي وهي القسري التي حول المدينة أن يصوموا يومهم ذك » قالوا: وكان صوم عاشوراء واجبا - ثم نسخ - وقياسا على صوم النفل و واحتج أصحابنا بحديث حفصة وحديث عائشة رضى الله عنهما « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من النيل » وهما صحيحان سبق بيانهما ، وبالقياس على صوم الكفارة والقضاء و

وأجاب أصحابنا عن حديث عاشوراء بجوابين (أحدهما) أنه لم يكن واجبا وانما كان تطوعا متأكدا شديد التأكيد وهذا هو الصحيح عند أصحابنا (والثاني) أنه لو سلمنا أنه كان فرضا فكان ابتداء فرضه عليهم من حين بلعهم ولم يخاطبوا بما قبله كأهل قباء في استقبال الكعبة ، فإن استقبالها بلعهم في أثناء الصلاة فاستداروا وهم فيها من استقبال بيت المقدس الى استقبال الكعبة وأجزأتهم صلاتهم ، حيث لم يبلغهم الحكم الاحينئذ ، وإن كان الحكم باستقبال النعبة قد سبق قبل هذا في حق غيرهم ، ويصير هذا كمن أصبح بالا نية ثم نذر في أثناء النهار صوم ذلك اليوم ، وأجاب المساوردي بجواب نية ثم نذر في أثناء النهار صوم ذلك اليوم ، وأجاب المساوردي بجواب في هو أنه لو كان عاشوراء واجبا فقد نسخ باجماع العلماء ، وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب ، وإذا نسخ حكم شيء لم يجسز وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب ، وإذا نسخ حكم شيء لم يجسز وأجمع العلماء على أنه ليس بواجب ، وإذا نسخ حكم شيء لم يجسز

وأما الجواب عن قياسهم على التطسوع فالفرق ظاهر ، لأن التطوع مبنى على التخفيف ولأنه ثبت الحديث الصحيح فيه وثبت حديث حفصة وعائشة رضى الله عنهما فوجب الجمع بين ذلك كنه ، وهو حاصل بما ذكرناه أن حديث التبييت في الصوم الواجب وغيره في صوم التطوع ، والله أعام .

فـــرع

في مذاهبهم في النية لكل يوم من كل صوم

مذهبنا أن كل يوم يفتقسر الى نية ، سواء نية صوم رمسان التضاء والكفارة والنذر والتطسوع ، وبه قال أبو هنيفة واستاق

ابن راهویه وداود وابن المنذر والجمهور • وقال مالك : اذا نوی فى اول لیلة من رمنسان صوم جمیعه كفاه لجمیعه ، ولا یحتاج الى النیة لكل یوم ، وعن أحمد واسحاق روایتان (أصحهما) كمذهبنا (والثانیة) كمالك ، واحتج لمالك بأنه عبادة واحدة فكفته نیة واحدة ، كالحج وركعات الصلاة • واحتج أصحابنا بأن كل یوم عبادة مستقلة لا یرتبط بعضه ببعض ولا یفسسد بفساد بعض ، بخلاف الحج وركعات الصلاة(۱) •

فسرع ف مذاهبهم في تعييسن النية

مذهبنا أن حوم رمضان وغيره من الصوم الواجب لا يصح الا بتعيين النية وفى اشتراط نية الفريضة وجهان (أصحها) لا يشترط ، وبه قال أبو على ابن أبى هريرة (والثانى) يشترط • قال أبو اسحاق المروزى ، وبوجوب التعيين قال مالك وأحمد واسحاق وداود والجمهور ، وأوجب هؤلاء الأربعة نية الفرضية • وقال أبو حنيفة : لا يجب تعيين النية فى صوم رمضان ، غلو نوى غيه صوما واجبا أو صوما مطلقا أو تطوعا وقع عن رمضان ان كان مقيما ، وكذا صوم انذر المتعين فى زمان معين ، قال : غلو كان مسافرا ونوى فرضا آخر وقع عن ذلك الفرض ، وان نوى تطوعا غيل يقع تطوعا كما نوى ؟ أم يقع عن رمضان أ فيه روايتان • واحتج أبو حنيفة بالقياس على المح الحج الحج واحتج أمنانا بقوله صلى الله عليه وسلم : « وأنما لكل امرىء ما نوى ؟ وبالقياس على صوم القضاء • وأجابوا عن الحج الرية على احرام كاحرام غيره ، والله أعلم •

⁽۱) تلت: وانتمام آتوال العاماء أضيف أن أبن خزم يرى كمذهبنا وزفر يجعل من صام رمضان وهو لا يدوى صوما أصلا بل نوى أنه مفطر في كل يوم منه الا أنه لم يأكل ولم يشرب ولا جامع فأنه صائم ولا بد له في صوم التطوع من نية (ط) •

ف مذاهبهم فيمن أصبح ف رمضان بلا نية ثم جامع قبل الزوال

قال السافعي وأبو حنيفة ومالك واحمد والجمهور: لا كفارة عليه لكن يأثم وقال أبو يوسف : عليه الكفارة ، قال : ولو جامع بعد الزوال فلا كفارة والأكل عنده كالجماع في هذا ، قال : لأن صومه قبل الزوال مراعي ، حتى لو نواه صح عنده فاذا أكل أو جامع فقد أسقط المراعاة ، فكأنه أفسد الصوم بخلاف ما بعد الزوال فانه لا يصح نية رمضان فيه بالاجماع ، ودليلنا أن الكفارة تجب لافساد الصوم بالجماع ، وهذا ليس بصائم ،

فـــرع في مذاهبهم في نية صوم التطــوع

ذكرنا أن عدهبنا صحته بنية قبال الزوال ، وبه قال على بن ابى دالب وابن مسعود وحديفة بن اليمان وطلحة وأبو أيوب الانصارى وابن عباس وأبو حنيفة وأحمد وآخرون ، وقال ابن عمر وأبو الشعثاء جابر بن زيد التابعي ومائك وزفر وداود لا يصبح الا بنية من الله ، وبه قال المزنى وأبو يحيى البلخي من أصحابنا ، وبه قال المزنى وأبو يحيى البلخي من أصحابنا ، ونقسل ابن المنذر عن مالك أنه استثنى من يسرد الصوم فصحح نيته في النهار ، واحتج لهم بعموم هديثي عائشة وحفصة « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ،

واحتج اصحابنا بحديث عائمة رضى الله عنها قالت : « دخل عنى النبى صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : ها عندكم شيء الانتا : لا ، قال : فانى اذن صائم » رواه مسلم • وفى رواية قال : « افن أصوم » رواها البيعقى • وقال : هذا اسناد صحيح • والجواب عن حديث تبييت النبة أنه عام فنخصه بما ذكرناه جمعا بين الأعاديث أوروى الشافعي والبيعقى بالاسناد الصحيح عن حذيفة رضى الله عنه أنه بدا له الصوم بعد ما زالت الشمس فصام ، والله أعلم •

قال المسنف رحمه الله تعالى

(ويدخل في المسوم بطلوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس ، لما روى عمر رضى الله عنه أن سبى صلى الله عنيه وسلم قال : « اذا أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وغابت الشمس من ههنا مَقد الفطر الصائم » ويجوز أن يأكل ويشرب ويباشر الى طلوع الفجر نقوله تعالى: « فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، [ثم اتموا الصيام الى الليل] »(١) فان جامع قبل طلوع الفجـر وأصبح وهو جنب جاز صومه لأنه عز وجل لما آذن في المباشرة الى طلوع الفجـر ثم أمر بالمسوم دل على أنه يجـوز أن يصبح صائما وهو جنب · وروت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصبح جنبا من جماع غير احتلام ثم يمسوم » فان طلع الفجسر وفي فيه طعام فاكله ، أو كان مجامعا فاستدام بطل مسومه ، وأن لفظ الطمام أو أخرج مع طلوع الفجر صح صومه • وقال المزنى : اذا أخرج مع طلوع الفجر لم يصح صومه لأن الجماع ايلاج واخسراج فاذا بطل بالايلاج بطل بالاخسراج والدليل على أنه يمسح صومه أنَّ الاخدراج ترك للجمداع ، وما علَّق على فعل شيء لا يتعلق بتريَّه ، كما أو حلف ألا يلبس هذا الثوب وهو عليه فبدأ ينزعه أم يحنث ، وان أكل وهو يشك في طلوع الفجـر صح صومه لأن الأصل بُقاء اللَّيل ، وأن أكل وهو شاك في غروب الشمس لم يصح صومه لأن الأصل بقاء النهار) •

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم ، وليس فيه بعد الشمس « من ههنا » وانما قال : « وغربت الشمس » ورواه البخارى ومسلم أيضا من رواية عبد الله بن أبى أوفى بمعناه ، فافظ البخارى لابن أبى أوفى « اذا رأيتم الليل قد أقبل من هها فقد أفطر الصائم ، وأشار بيده قبل المشرق » ولفظ مسلم « اذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد أفطر الصائم » •

قال العلماء: انما ذكر غروب الشمس واقبال الليل وادبار النهار

⁽۱) البقرة: ۱۸۷^۱

ليبين أن غروبها عن العيون لا يكفى ، لانها قد تعيب فى بعض الأماكن عن العيون ولا تكون غربت حقيقة ، فلابد من اقبال الليل وادبار النهار • وأما حديث عائشة رضى الله عنها فرواه البخارى ومسلم أيضا من روايتها ، ومن رواية أم سلمة أيضا • وقولها : « من جماع غير احتلام » ذكرت الجماع لئلا يتوهم أحد أنه كان من احتلام وأن المحتلم معذور لكونه قد يدركه الصبح وهو نائم محتلم ، بخلاف المجامع فبينت أن تلك الجنابة من جماع ، ثم أكدته لشدة الاعتثاء ببيانه فقالت : غير احتلام وقد ذكرنا فى باب الغسل اختلاف العلماء على كان الاحتلام متصورا فى حق النبى صلى الله عليه وسلم وقد يحتج من صوره بمفهوم هذا الحديث ، ويجيب الآخر بأنها ذكرته للتوكيد لا للاحتراز • والله أعلم •

وقول المصنف : لأنه لما أذن في المباشرة ، يقال بفتح همزة أذن وضمها ، والفتح أجود • وقوله : « لفظ الطعام » هو بفتح الفاء ، وانما ذكرته لأنى رأيت من يصحفه •

(أما أحكام الفصل) غفيه مسائل (احداها) ينقضى المسوم ويتم بعروب الشمس باجماع المسلمين لهذين الحديثين ، وسبق بيان حقيقة غروبها فى باب مواقيت المسلاة • قال أصحابنا : ويجب امساك جزء من الليل بعد الغروب ليتحقق به استكمال النهار • وقد ذكر المصنف هذا فى كتاب الطهارة فى مسالة القلتين •

(الثانية) يدخل فى الصوم بطلوع الفجر الثانى وهو الفجر الصادق ، وسبق بيانه وتحقيق صفته فى باب مواقيت الصلاة ، ويصير متلبسا بالصوم بأول طلوع الفجر ، والمراد الطلوع الذى يظهر لنا لا الذى فى نفس الأمر ، قال أصحابنا : وقد يطلع الفجر فى بعض الملاد ويتبين قبل أن يطلع فى بلد آخر ، فيعتبر فى كل بلد طلموع فجره ، قال الماوردى : وكذا غروب شمسه ، وقد سبق بيان هذا فى كلام الماوردى فى هذا الباب فى مسألة رؤية الهلال فى بلد دون بلد ، وقد سبق فى بلد مواقيت الصلاة أن الأحكام المتعلقة بالفجر بلد ، وقد سبق فى باب مواقيت الصلاة أن الأحكام المتعلقة بالفجر تتعلق كلها بالفجر الثانى ، ولا يتعلق بالفجر الأول الكاذب شىء من الأحكام باجماع المسلمين ، وسبق هناك بيان دلائله والأحاديث الصحيحة فيه ،

mark of the

(فسرع) هذا الذي ذكرناه من الدخول في الصوم بطلوع الفجر وتحريم الطعام والشراب والجماع به هو مذهبنا ومذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعيسن فمن بعدهم قال ابن المنذر وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعلماء الأمصار عقال: وبه نقول ، قال: روينا عن على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال حين صلى الفجر: الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، قال : وروى عن حذيفة « أنه لما طلع الفجر تسحر عم صلى » قال : وروى معناه عن ابن مسعود ، وقال مسروق : لم يكونوا يعدون الفجر فجركم ، انما كانوا يعدون الفجر الذي يملا البيوت يعدون الفجر ، قال المحاق : وكان اسحاق يميل الى القول الأول من غير أن يطعن على الخصرين ، قال اسحاق : ولا قضاء على من اكل في الوقت الذي على النه مؤلاء ، هذا كلام ابن المنذر ،

وحكى أصحابنا عن الأعمش واسحاق بن راهويه أنهما جسورا الرّكل وغيرم الى طلوع الشمس ، ولا اظنه يصح عنهما ، واحتسم أصحابنا والجمهور على هؤلاء بالإحاديث الصحيحه المشهورة المتظاهرة ، منها حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه قال : « لما نزلت « حتى يتبين لكم المخيط الأبيض من المخيط الأسود من المفجر »، قلت : يا رسول الله انى أجعل تحت وسادتى عقالين عقالا أبيض وعقالا أسود أعرف الليل من النهار ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لن وسادك لعريض انها هو سواد الليل وبياض المنهار » رواه البخارى وصلم .

وعن سمل بن سعد رضى الله عنهما قال : « أنزلت : «وكلوا واشربوا هتى يتبين لكم الفيط الأبيض من الفيط الأسود » ولم ينزل «من الفجر » فكان رجال اذا أرادوا المسوم ربط أحدهم فى رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ، ولا يزل يأكل حتى يتبين له رؤيتهما ، فأنزل الله تمالى : « من الفجر » فعلموا أنه يعنى به الليل من النهار » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية عسلم « رئيهما » بالراء مهموز ، وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : قال رسول الله حلى الله عليه وسلم : « لا يعرنكم أذان بلال ولا هذا العارض لعمود المسمح عتى يستطير » رواه مسلم ،

وعن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يمنعن أحدكم — أو أحدا منكم — آذان بلال من سحوره ، فانه يؤذن — أو ينادى — بليل ليرجع قائمكم ، ولينبه نائمكم ، وليس أن يتول الفجر أو الصبح ، وقال بأصابعه ورفعها الى فوق وطأطأ الى أسفل حتى يقول هكذا ، وقال بسبابتيه احداهما فوق الأخرى ثم مدهما عن يمينه وشماله » رواه البخارى • وسبق [ف] باب مواقبت الصلاة غير هذه الأحاديث ، والله أعلم •

(المسألة الثالثة) يجوز له الأكل والشرب والجماع الى طلوع الفجر بلا خلاف لما ذكره المصنف ، ولو شك فى طلوع الفجر جاز له الأكل والشرب والجماع وغيرها بلا خلاف ، حتى يتحقق الفجر للكية الكريمة «حتى يتبين لكم الخيط الأبيض » ولما صح عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : «كل ما شككت حتى يتبين لك » رواه البيهتى باسناد صحيح ، وفى رواية عن حبيب بن أبى ثابت قال : «أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر ، فقال أحدهما : أصبحت وقال الآخر : لا ، قال : اختلفتما أرنى شرابي » قال البيهتى : وروى هذا عن أبى بكر الصديق وعمر وابن عمر رضى الله عنهم ، وقول ابن عباس : أرنى شرابى » جار على القاعدة أنه يحل الشرب والأكل حتى يتبيسن الفجسر ، ولو كان قد تبين لما اختلف الرجلان فيه ، لأن خبريهما تعارضا ، والأصل بقاء الليل ، ولأن قوله : «أصبحت » ليس صريحا فى طلوع الفجر ، والله أعلم ،

وقد اتفق اصحابنا على جواز الأكل الشاك في طاوع الفجر، وصرحوا بذلك فممن صرح به الماوردي والدارمي والبندنيجي وخلائق لا يحصون و (وأما) قول الغزالي في الوسيط: لا يجوز الأكل هجوما في أول النهار، وقول المتولى في مسألة السحور: لا يجوز الشاك في طاوع الفجر أن يتسحر ، فلعلهما أرادا بقولهما (لا يجوز) أنه ليس مباحا مستوى الطرفين ، بل الأولى تركه فان أرادا به تحريم الأكل على الشاك في طاوع الفجر فهو غلط مخالف للقرآن ، ولابن عباس ولجميع الأصحاب ، بل لجماهير العلماء ، ولا نعرف أحدا من العلماء قال بتحريمه الا مالكا فانه حرمه ، وأوجب القضاء على من أكل شاكا

ف الفجير • وذكر أبن المتدر في الاشراف بابا في اباحة الأكل للشاك فى الفجسر ، فحكاه عن أبي بكر الصديق وابن عمر وابن عباس وعطاء والأوزاعي وأصحاب الرأى وأحمد وأبي ثور واختاره ولم ينقل المنع الا عن مالك ، وألله أعلم • قال المساوردي وغيره : والأفضل للشماك أنّ لا يأكل ولا يفعل غيره من ممنوعات الصدوم احتياطا • (الرابعة) لو أكل شاكا في طاوع الفجر ، ودام الشك ولم يبن الحال بعد ذلك صح صومه بلا خلاف عندنا ، ولاقضاء عليه ، وقال مالك : عليه القضاء ، وقد سبقت أدلة المسألة في المسألة قبلها • قال أصحابنا: وينبغي للصائم ألا يأكل حتى يتيقن غروب الشمس ، فلو غلب على ظنه غروبها باجتهاد بورد أو غيره جاز له الأكل على الصحيح الذي قطع به الأكثرون، وحكى الهام الحسرمين وغيره وجها للاستاذ أبى اسحاق الاسفراييني أنه لا يجوز القدرته على اليقيس بصور يسير ، ولو أكل ظانا غروب الشمس فبانت طالعة ، أو ظانا أن الفجسر لم يطلع غبان طالعا ، صار مفطراً ، هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور ، وفيه وجه شاد آنه لا يفط ر فيهما ، لأنه معدور ، وهو مخرج من الخلاف فيمن غلط في القبلة ، ومن الأسير اذا اجتهد في الصوم وصادف ما قبل رمضان ، ونظائره •

وهذا الوجه هو قول المزئى وابن خزيمة من اصحابنا ، وفيه وجه ثانت أنه يفطر فى الصورة الأولى دون الثانية لتقصيره فى الأولى ، ولأنه لا يجوز الأكل للثناك فى الصورة الأولى ويجوز فى الثانية ، وممن حكى هذا الوجه الراغعى ، ولو هجم على الأكل فى طرغى النهار بلا خلن ، وتبين الخطأ فحكمه ما ذكرنا ، وأن بان التيقن أنه لم يأكل فى النهار استمرت صحة صومه ، وأن دام الابهام ولم يظهر الخطأ ولا الصواب فأن كان فى أول النهار فلا قضاء ، لأن الأصل بقاء الليل ، وأن كان فى آخره لزمه القضاء ، لأن الأصل بقاء الليل ، وأن كان فى آخره لزمه القضاء ، لأن الأصل بقاء النهار بالاجتهاد ، وقلنا بالمذهب : أنه يجوز فاستمر الإبهام فلا قضاء ، وأن قانا بقول الأستاذ أبى اسحاق : أنه لا يجوز فره الزمه القضاء ، كما لو أكل بغير اجتهاد لأن الاجتهاد عنده لا أثر له .

قال المتولى وغيره: والفرق بين من أكل بغير اجتهاد في آخسر النهار وصادف أكله الليل حدث قلنا: لا قضاء عليه ـ وبين من

السبهت عليه القبلة ، أو وقت الصلاة فصلى بغير اجتهاد وصادف الصواب ، فأن عليه الاعادة ، لأن هناك شرع في العبادة شاكا من غير مستند شرعى فلم يصبح ، وهنا لم يحصل الشك في ابتداء العبادة ، بل مضت على الصحة وشك بعد فراغها ، هل وجد مفسد لها بعد تحقق الدخول فيها ؟ وقد بأن أن لا مفسد ، وأنما نظيره من الصلاة أن بسلم منها ثم يشك هل ترك ركنا منها أم لا ؟ ثم بأن أنه لم يترك شيئا ، فأن صلاته صحيحة بلا خلاف ، والله أعلم .

(فرع) أو ظن غروب الشمس فجامع ، فبان خلافه ، ازمه قضاء المصوم على المذهب كما سبق ، قال البغوى والمتولى وآخرون من الأصحاب : ولا كفارة عليه لأنه معذور ولأنها انما تجب على من أفسد الصوم بجماع أثم به ، كما سيأتى ايضاحه أن شاء الله تعالى • قال الرافعى : وهذا ينبغى أن يكون تفريعا على المذهب وهو جواز الافطار بالظن ، والا فتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور لوجوبها •

(المسألة الخامسة) اذا جامع فى الليسل وأصبح وهو جنب صبح صومه بلا خلاف عندنا ، وكذا لو انقطع دم الحائض والنفساء فى النيل هنوتا صوم الغد ولم يغتسسلا ، صح صومهما بلا خلاف عندنا ، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وممن قال به على بن أبى طالب وابن مسعود وأبو ذر وزيد بن ثابت وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ، وجماهير التابعين والثورى ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور ، قال العبدرى : وهو والثورى ومالك وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور ، قال العبدرى : وهو حومه ، قال : وهو الأشهر عن أبى هريرة والحسن البصرى ، وعن طاوس وعروة بن الزبير رواية عن أبى هريرة والحسن البصرى ، وعن طاوس وعروة بن الزبير رواية عن أبى هريرة أنه ان علم جنابته قبل الفجر وعروة بن الزبير رواية عن أبى هريرة أنه ان علم جنابته قبل الفجر وعروة الفرض ، وعن الأوزاعى أنه لا يصح صوم منقطعة الحيض حتى دون الفرض ، وعن الأوزاعى أنه لا يصح صوم منقطعة الحيض حتى أبو هريرة في صحيحى البخارى ومسلم •

دليلنا نص القرآن قال الله تعالى: « فالآن باشروهن وابتفوا ما كتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من

الخيط الاسود من الفجر ، ثم اتموا الصديام الى الليل »(١) ويلزم بالضرورة أن يصبح جنبا أذا باشر الى طلوع الفجسر ، والأحاديث الصحيحة الشهورة ، منها حديث عائثية وأم سلمة رضى الله عنهما قالتا: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنبا من غيسر حام ثم يصوم » رواه البخاري ومسلم ، وفي روايات لهما في المتحييع * من جماع غير احتلام » وعن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يدركه الفجسر في رمضان وهو جنب من عبر حلم فيعتبل ويصوم » رواه البخاري ومسلم ، وعنها: « أن رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب عقال : يا رسول الله • • تدركني الصلاة وأنا جنب الماصوم ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم، فقال : لست مثلنا يا رسول الله ، قد غفر الله الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : والله اني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعامكم بما أتقى » رواه مسلم ، والأحاديث بمعنى هـــــذا كثيرة مشهورة . وأما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فأجاب أصحابنا عنه بجسوابين (أهدهما) أنه منسروخ • قال البيهقي : روينا عن أبي بكر بن المنذر قال: أحسن ما سمعت فيه أنه منسوخ ، لأن الجماع كان في أول الاسلام محرما على الصائم في الليل بعد النوم كالطعام والشراب، فلما أماح الله تعالى الجماع إلى طلوع الفجر جاز للجنب اذا أصبح قبل الاغتسال أن يصوم ، فكان أبو هريرة يفتى بما يسمعه من الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم على الأمر الأول ولم يعلم النسخ ، فلما سمع خبر عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما رجع اليه ، هذا كلام البيهقى عن ابن المنذر وكذا قال امام الحرمين ف النهاية ، قال : قال العلماء : الوجه حمل حديث أبي هريرة رضي الله عنه على أنه منسوخ.

(والجواب الثاني) أنه محمول على من طلع الفجسر وهو مجامع ، فاستدام مع علمه بالفجسر ، والله تعالى أعلم • قال الماوردي وغيره وأجمعت الأمة على أنه أن احتلم في الليل وأمكنه الاغتسال قبل الفجر فلم يغتسل وأصبح جنبا بالاحتسلام ، أو احتلم في النهار

⁽١) البقسرة: ١٨٧٠

عصومه صحيح ، وانها الخلاف في صوم الجنب بالجماع ، والله تعالى

(السادسة) اذا طلع الفجسر وفى فيه طعام فليلفظه ، فان لفظه معج صومه ، فان ابتلعه أفطسر ، فلو لفظه فى الحال فسبق منه شى التي جسوفه بغير اختيساره فوجهان مخسرجان من سبق المساء فى المضمضة ، لكن الأصبح هنا أنه لا يفطسر ، والأصبح فى المضمضة أنه ان بالغ أفطسر ، والا فلا ، ولو طلع الفجسر وهو مجامع فنزع فى الحال صبح صومه ، نص عليه فى المختصر ، قال أصحابنا : للنزع عند الفجسر ثلاث صور (احداها) أن يحس بالفجسر وهو مجامع فينزع بحيث يقع تخسر النزع مع أول الطلوع (والثانية) يطلع الفجسر وهو مجامع فينزع بحيث يقم فيعلم الطوع فى أوله فينزع فى الحال (الثالثة) أن يمضى بعد الطلوع لمنطة وهو مجامع لا يعلم الفجر ثم يعلمه فينزع .

أما الثالثة غليست مرادة بنص الشافعي رضي الله عنه ، بل الحكم غيها بطلان الصحوم على المذهب ، وفيها الوجه السحابق فيمن أكل ظانا أن الفجر لم يطلع وكان قد طلع ، فعلى المذهب لو مكث بعد علمه أثم ولا كفارة عليه ، لأنه أنما مكث بعد بطلان الصوم ، وعلى الوجه الضعيف تلزمه الكفارة بالاستدامة كما سنوضحه أن شاء الله تعالى م

وأما الصورتان الأولتان فهما مرادتان بالنص فلا يبطل الصوم فيهما ، وفي الثانية وجه ضعيف شاذ أنه يبطل ، وهو مذهب المزنى أيضا كما حكاه المصنف ، وقد ذكر المصنف دليل الجميع • أما اذا طلع الفجسر وهو مجامع فعلم طلوعه ، ثم مكث مستديما للجماع فيبطل صومه بلا خلاف ، نص عليه وتابعه الأصحاب ، ولا يعلم فيه خلاف للعلماء وتلزمه الكفارة على المذهب ، وقيل : فيه قولان ، وستأتى المسألة مبسوطة حيث ذكرها المصنف أن شاء الله تعالى ، ولو جامم ناسيا ثم تذكر فاستدام فهو كالاستدامة بعد العلم بالفجسر ، والله تعالى أعلم ،

مَان قيل : كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه ؟ وطلوعة المقيقى

يتقدم على (١) علمنا به فأجاب الشيخ أبو محمد الجوينى وواده امام الحرمين بجوابين (أحدهما) أنها مسألة علمية ولا يلزم وقوعها ، كما يتال فى الفرائض مائة جدة (والثانى) وهو الصواب الذى لا يجوز غيره أن هذا متصور ، لأنا أنما تعبدنا بما نطلع عليه ، لا بما فى نفس الأمر ، فلا معنى الصبح الا ظهور الضوء للناظر ، وما قبله لا حكم له ، ولا يتعلق به تكليف ، فاذا كان الانسان عارفا بالأوقات ومنازل القمر فيرصد بحيث لا حائل فهو أول الصبح المعتبر فهذا هو الصواب ، وبه قطع المتولى والجمهور (٢) ، والله أعلم ،

فسسرع

ق مذاهب العلماء في مسائل تقدمت

منها اذا أكل أو شرب أو جامع ظانا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه ، فقد ذكرنا أن عليه القضاء ، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهر والزهري والثوري ، كذا حكاه ابن المنذر عنهم ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور والجمهور ، وقال اسحاق بن راهويه وداود : صومه صحيح ولا قضاء ، وحكى ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « أن الله تعالى تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه البيهقي وغيره في غير هذا الباب بأسانيد صحيحة من رواية الن عباس ،

وآحتج أصحابنا بقوله تبارك وتعالى : « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من المغيط الأسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل »(٢)

(۱) بعد الأخذ بالتوقيت الحسابي أو الزوالي في ضبط المواقيت مع انتشار استعمال الساعات أصبح علمنا بالأوقات والدقائق والثوائي مما يجعلنا نعلم به بمجرد طاوعه ونترقيه قبل طلوعه ونحسب اللحظات الباقية على طاوعه (ط) •

⁽٢) قات : ودئله ضبط الوقت بالساعات وهو لاس من الفروض العلمية أو الاحكام الفرضية وانما هو من الأور العملية والاحكام الجارية بكثرة تطبيقها والله تعالى أعلم (ط) • (٣) البقرة : ١٨٧٠

وهذا قد أكل في النهار ، وبما رواه البيهقي باسناده عن ابن مسعود : « أنه سئل عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلا وقد طلع الفجسر فقال : من أكل من أول النهار فليأكل من آخره ، ومعناه فقد أفطر » وروى البيهقى معناه عن أبى سعيد الخدرى وبحديث هشام بن عروة عن غاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما قالت : « أفطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيم ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : فأمروا بالقضاء فقال : بد من قضاء » رواه البخاري في صحيحه ، وروى الشاهعي عن مالك بن أنس الامام ، عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ، ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس ، فقال عمر رضى الله عنه : المخطب يسير وقد اجتهدنا » قال البيهقى : قال مالك والشافعي : معنى (الخطب يسير) قضاء يوم مكانه . قال البيهتي : رواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أخيه عن أبيه عن عمر رضى الله عنه قال : وروى أيضًا من وجهين آخرين عن عمر لمفسرا في القضاء ، ثم ذكره البيهتي بأسانيده عن عمر رضي الله عنه ، وفيه التصريح بالقضاء •

فأحد الوجهين عن على بن حنظلة عن أبيه ، وكان أبوه صديقا لعمر ، قال : «كنت عند عمر رضى الله عنه فى رمضان فأفطر وأفطر البناس ، فصعد المؤذن ليؤذن فقال : أيها الناس هذه الشمس لم تغرب ، فقال عمر رضى الله عنه : من كان أفطر فليصم يوما مكانه » وفى الرواية الأخرى فقال عمر : « لا نبالى ، والله نقضى يوما مكانه » ثم قال البيهتى : وفى تظاهر هذه الروايات عن عمر رضى الله عنه فى القضاء ، دليل على خطأ رواية زيد بن وهب فى ترك القضاء ، ثم روى البيهتى ذلك باسناده عن يعقرب بن سفيان الحافظ ، عن عبيد الله ابن موسى عن شيبان عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب فى ترأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا ، فأخرجت لنا عساس من فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا ، فأخرجت لنا عساس من غرابينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا ، فأخرجت لنا عساس من غرابينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا ، فأخرجت لنا عساس من غرابينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا ، فأخرجت لنا عساس من غرابينا أن الشمس ، فجعل بعضنا يقول لبعض : نقضى يومنا

هذا ؛ قسمم بذلك عمر فقال : والله لا نقضيه ، وما يجانفنا الاثم » . قال البيهتى : كذا رواه شيبان ، ورواه جفص بن عتاب وأبو معاوية. عن الأعمش عن زيد بن وهب • قال البيهتى : وكان يقول ابن سفيان يحمل على زيد بن وهب بهذه الرواية المفالفة للروايات المتقدمة وبعدها مما خولف فيه •

قال البيهقى: « وزيد ثقة الا أن الخطأ غير مأمون » والله تعالى يعصمنا من الزلل والخطأ بمنه وسعة رحمته ، ثم روى البيهقى باسناده عن شعيب بن عمرو بن سليم الأنصارى قال : « أفطرنا مع صهيب الخير فى شهر رمضان فى يوم غيم وطش فبينا نحن نتعشى أذ طلعت الشمس ، فقال صهيب : طعمة الله أتموا صيامكم إلى الليل واقضوا بوما مكانه » •

قوله « عساس من لبن » بكسر العين وبسين مهملة مكررة ، وهى الاقداح ، وأحدها عس بضم العين ، وأجاب أصحابنا عن حديث « ان الله تجاوز عن أمتى الخطأ » أنه هنا مصمول على رفع الاثم قانه عام خص منه غرامات المتلفات وانتقاض الوضوء بخروج الحدث سهوا ، والله والصلة بالحدث ناسيا وأشباه ذلك ، فيخص هنا بما ذكرناه ، والله تعالى أعلم ه

فسيرع

ف مدّاهبهم فيمن أولج ثم نزع مع طلوع الفجسر

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر ولا قضاء ولا كفارة ، وبه قال أبو حنيفة وآخرون ، وقال مالك والمزنى وزفر وداود : بيطل عمومه و وعن أحمد رواية أنه يفطر وعليه الكفارة ، وفي رواية : يصح صومه ولا قضاء ولا كفارة ، وقد سبق في كلام المصنف دليل المذهبين ، وروى البيهقى باسناده المصحيح عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما : « كان أذا نودى بالصلاة والرجل على امرأته لم يمنعه ذلك أن يصوم أذا أراد الصيام قام واغتسل وأتم صيامه » ،

(فسرع) ذكرنا أن من طلع الفجس وفي غيه طعام فليلفظه ويتم صومه ، فان ابتلعه بعد علمه بالفجسر بطل صومه ، وهذا لا خلاف فيه ، ودليله حديث ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا وأشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » رواه البخارى ومسلم ، وفي الصحيح أحاديث بمعناه ،

واها حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه » وفى روايه « وكان المؤذن يؤذن اذا بزغ الفجر » فروى الحاكم أبو عبد الله الرواية الأولى وقال: هذا صحيح (') على شرط مسلم ، ورواهما البيهقى ثم قال: وهذا أن صح محمول عند عوام أهل العلم على أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه ينادى قبل طلوع الفجر بحيث يقع شربه قبيل طلوع الفجر ، قال: وقوله: (اد بزغ) يحتمل أن يكون من كلام من دون أبى هريرة أو يكون خبرا عن الأدن الثانى ، ويكون قول النبى صلى الله عليه وسلم: « اذا عن الأدن الثانى ، ويكون قول النبى صلى الله عليه وسلم: « اذا موافقا لحديث ابن عمر وعائشة رضى الله عنهما قال: وعلى هذا تتفق موافقا لحديث ابن عمر وعائشة رضى الله عنهما قال: وعلى هذا تتفق موافقا لحديث ابن عمر وعائشة رضى الله عنهما قال: وعلى هذا تتفق

قال المنف رحمه اله تعالى

(ويحسرم على الصائم الأكل والشرب لقوله سبحانه وتعالى :
« وكاوا وأشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام الى الليل »(٢) فان أكل أو شرب وهو ذاكر للصوم ، عالم بتحسريمه مختار بطل صومه ، لأنه فعسل ما ينافى الصوم من غير عذر [فبطل] ، وان استعط أو صب المساء في أذنه فوصل

⁽١) رواية الحاكم هكذا : حدثنا أبو النضر الفقيه ثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الأعلى بن حماد النرسى ثنا جماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عنه أبى سلمة عن أبى هريرة ثم قال بعد أن ساق الحديث : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه • قلت : ورجال مسلم في هذا الاسناد من حماد من سلمة الى أبى هريرة وقد أقر الذهبي في التلخيص الحاكم في تصحيحه ولم يورده ابن تيمية في المنتقى (ط) : (١) البارة : ١٨٧

الى دماغه بطل صوحه، لما روى لقيط بن صبرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « ادا استنشقت قابلغ الوضوء الا أن تكون صائماً » فدل على آنه اذا وصل الى الدماغ شيء بطل صوحه ، ولأن الدماغ آحد الجوفين فبطل الصرم بالواصل اليه كالبطن ، وان احتقان بطل صوحه لانه اذا بطل بما يصل الى الدماغ بالسعوط فلان يبطل بما يصل الى الدماغ بالسعوط فلان يبطل بما يصل الى الدماغ أو طعن أو آمة فداواها قوصل الدواء الى جوفه أو الى الدماغ أو طعن نفسه أو طعنه غيره بائنه فوصلت الطعنة الى جوفه بطل صوحه ، لمناف في المحل فيه المحل فيه المحل فيه مبلا ففيه وجهان (أحدهما) يبطل صوحه ، لأنه منفذ يتعلق الفطر مبلا ففيه وجهان (أحدهما) يبطل صوحه ، لأنه منفذ يتعلق الفطر ما يصل الى المخارج منه ، فتعلق بالواصل اليه كالفم (والثاني) لا يبطل لأن ما يصل الى المثانة لا يصل الى المجوف فهو بمنزلة ما لو ترك في فمه شيئا) ،

(الشرح) حديث لقيط صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ولفظهم عن لقيط « قال : قلت : يا رسول الله أخبرني عن الوضوء ، قال أسبغ الوضوء وخل بين الأصابع وبالغ في الاستشاق الا أن تكون صائما » قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ، وقد سبق في باب صفة الوضوء بيان هذا الحديث ، وبيان حال لقيط ، وابن صبرة ب بفتح الصاد وكسر الباء ب ويجوز اسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها ، ووقع في نسخ المهذب في حديث لقيط « فأبلغ الموضوء » وهذه اللفظة غير معروفة ، والمعروف ما ذكرناه عن رواية أهل الحديث ، والسعوط بضم السين بهو نفس الفعل وهو جعل الشيء في الأنف وجذبه الى الدماغ ، والسعوط بفتحها بالشيء الذي يتسعطه كالماء والدهن وغيرهما ، والمراد هنا بالضم الشيء الذي يتسعطه كالماء والدهن وغيرهما ، والمراد هنا بالضم المديث ، الذي يتسعطه كالماء والدهن وغيرهما ، والمراد هنا بالضم المدهى الجراحة الواقعة في الرأس ، بحيث تبلغ أم الدماغ ، والنفذ بالماء والثاء المثائة بوهي مجمع المداء والثاء الماء وهي مجمع المداء والثاء الماء وهي مجمع المداء والماء وهي مجمع والماء والم

(أما الأحكام) فقال أصحابنا: أجمعت الأمة على تصريم الطعام والشراب على الصائم وهو مقصود الصوم • ودليله الآية الكريمة

والاجماع ، وممن نقل الاجماع هيه ابن المنذر ، قال الرافعى : وضبط الإصحاب الداخل المفطر بالعين الواصلة من الظاهر الى الباطن فى منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم ، وفيه قيود (منها) الباطن الواصل اليه ، وفيما يعتبر به وجهان ، (أحدهما) أنه ما يقع عليه المسم الجوف ، (والثاني) يعتبر معه أن يكون فيه قوة تحييل الواصل اليه من دواء أو غذاء ، قال : والأول هو الموافق لتفسريع الاكثرين كما سيأتي ان شاء الله تعالى ، ويدل عليه أنهم جعلوا الحلق كالجوف في ابطال الصوم بوصول الواصل اليه ، وقال امام الحرمين : اذا في ابطن والأمعاء والمثانة مما يغطر الوصول اليه بلا خلاف ، حتى لو والبطن والأمعاء والمثانة مما يغطر الوصول اليه بلا خلاف ، حتى لو جوفه ، أو خريطة دماغه أفطر ، وهي الآمة ، فوضع عليها دواء فوصل جوفه ، أو خريطة دماغه أفطر ، وان لم يصل باطن الأمعاء وباطن الشريطة ، وسواء كان الدواء رطبا أو يابسا عندنا ، وحكى المتولى والرافعي وجها أن الوصول الى المثانة لا يفطر واختاره القاضي والرافعي وجها أن الوصول الى المثانة لا يفطر واختاره القاضي

(وأما) الحقنة فتفطر على الذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه قاله القاضى حسين : لا تفطر • وهو شاذ • ان كان منقاسا فعلى المذهب • قال أصحابنا: سواء كانت الحقنة قليلة أو كثيرة • وسواء وصات الى المعدة أم لا • فهى مفطرة بكل حال عندنا •

(وأما) السعوط غان وصل الى الدماغ أغطر بلا خلاف و قال أصحابنا: وما جاوز الخيشوم في الاستعاط فقد حصل في حد الباطن وحصل به الفطر و قال أصحابنا: وداخل الفم والأنف الى منتهى الفاصمة والخيشوم له حكم الظاهر في بعض الأثنياء حتى لو أخرج اليه القيء أو ابتلع منه نخامة أفطر: ولو أمسك فيه تمرة ودرهما وغيرهما أم يفطر ما لم ينفصل من التمرة ونحوها شيء ، ولو تنجس هذا الموضع وجب غسله ، ولم تصح الصلاة حتى يعسله ، وله حكم الباطن في أشياء (منها) أنه اذا ابتلع منه الربق لا يفطر ولا يجب غسله على الجنب ، والله أعلم و

(وأما) اذا قطر في احليله شيئًا ، ولم يصل الى المثانة أو زرق منه عيلا ، ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) يفطر وبه قطع الأكثرون الله فكره المصنف (والتاني) لا (والثالث) ان جاوز المشمه أفطر والا فلا، والله أعلم ه

(فسرع) لو أوصل الدواء الى داخل لحم الساق أو غرز هيه سكينا أو غيرها فوصلت مخه لم يقطر بلا خلاف ، لأنه لا يعد عضوا مجوفا -

(فسرع) او طعن نفسه أو طعنه غيسره باذنه فوصلت المكين جوفه أفطسر بلا خلاف عندنا ، سسواء كان بعض المكين خارجها أم لا .

(قسرع) اذا ابتع طرف غيط وطرفه الآخر بارزا أفطر بوصول الطرف الواصل ، ولا يعتبر الانفصال من الظاهر ، وحكى المناطى بالماء المهمة لوجها فيمن ادخل طرف خيط جوفه أو دبره وبعضه خارج أنه لا يفطر والمشهور الأولى ، وبه قطع جمهور الأصحاب ، ولو ابتلع طرف، خيط في الليل ، وطرفه الآخر خارج فأصبح كذلك بولو ابتلع طرفه خيط في الليل ، وطرفه الآخر خارج فأصبح كذلك له عان تركه بحالة له لم تصح صلاته لأنه هامل لطرفه البارز ، وهو متصل بنجاسة ، وأن نزعه أو ابتلعه بطل صومه ، وصحت صلاته اذا غسل فمه بعد النزع .

قال أصحابنا : فينبغى أن يبادر غيره الى نزعه وهو غافل ؛ فينزعه بعير رضاه فان لم يتفق ذلك فوجهان (أصحهما) يحافظ على الصلاة فينزعه أو يبلعه (والثانى) يتركه على حاله محافظة على الصوم ، ويحب اعادة الصلاة لأنه عذر نادر ، وقد سبقت هذه المسألة مسوطة في باب ما ينقض الوضوء .

(فرع) و أدخل الرجل اصبعه أو غيرها دبره ، أو أدخلت المرأة اصبعها أو غيرها دبرها أو قبلها ويقى البعض خارجا بطل الصوم بأنفاق أصحابنا الا الوجه الشاذ السابق عن الصاطى في الفسرع الذي تبل هذا .

قال أصحابنا: وينبعى للصائمة ألا تبالغ باصبعها فى الاستنجاء، قالوا: فالذى يظهر من فرجها اذا قعدت لقضاء الحاجة له حكم الظاهر، فيلزمها تطهيره ولا يلزمها مجاوزته، فان جاوزته بادخال اصبعها زيادة عليه بطل صومها، وقد سبق ايضاح المسألة فى باب الاستطابة، هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة: اذا كان الواصل الماطن متصلا بخارج لا يبطل صومه، دليلنا أنه وصل الباطن فبطل صومه كما لوغاب كله و

(فرع) لو قطر فى أذنه ماء أو دهنا أو غيرهما فوصل الى الدماغ فوجهان (أصحهما) يفطر ، وبه قطع المصنف والجمهور ، لماغ فوجهان (والثاني) لا يفطر قال أبو على السنجى بالسين المهملة المكسورة وبالجيم بوالقاضى حسين والفوراني وصححه الغزالي كالاكتحال ، وادعوا أنه لا منفذ من الأذن الى الدماغ وانما يصله بالمسام كانكمل ، وكما لو دهن بطنه فان المسام تتشربه ولا يفطر بخلاف الأنف فان المسعوط يصل منه الى الدماغ فى منفذ مفتوح ، ونقل صاحب البيان عن أبى على السنجى أنه يفطر ، والمعروف عنه ما ذكرته ، فيكون ذكر الفطر في بعض كتبه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا فرق بين أن يأكل ما يؤكل وما لا يؤكل ، فان استف ترابا أو أبتلع حصاة أو درهما أو دينارا بطل صومه ، لأن المسوم هو الامساك عن كل ما يمسل ألى الجوف ، وهذا دا أمسك ، ولهذا يقال : فلان يأكل الطين ويأكل الحجر ، ولأنه أذا بطل المسوم بما وصل ألى الجوف مما ليس بأكل كالسعوط والحقنة وجب أن يبطل أيضا بما ليس بمأكول ، وأن قلع ما يبقى بين أسنانه بلسانه و'بتلعه بطل صومه ، وأن جمع في فمه ريقا كثيرا وابتلعه ففيه وجهان :

(أحدهما) يبطل صومه ، لأنه ابتلع ما يمكنه الاحتراز منه مما لا حاجة به اليه ، فأشبه ما اذا قلع ما بين أسنانه وابتلمه .

(والثاني) لا يبطل لأنه وصل الى جوفه من معدته فاشبه عا يبتلمه من ريقه على عادته ، فان أخسرج البلغم من صدره ثم ابتلمه

أو جذبه من رأسه [ثم ابتلعه] بطل صومه وأن استقاء بطل صومه للله عليه وسلم قال : المناوى أبو هريره رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (من استقاء فعليه القضاء ، ومن ذرعه القىء فلا قضاء عليه » ولأن القضاء أنم] تردد ، فيرجلع بعضه الى الجلوف فيصير كطفام أبتلعه) •

(الشرح) حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارقطنى والبيهتى وغيرهم ، قال الترمذى : هو حديث حسن ، قال : وقال البخارى : لا أراه محفوظا ، وقال الدارقطنى : رواته كلهم ثقات ، ورواه النسائى والبيهتى مرفوعا كما ذكرنا ، وموقوفا على أبى هريرة ، واسناد أبى داود وغيره فيه اسناد الصحيح ، ولم يضعفه أبو داود فى سننه ، وقد سبق مرات أن ما لم يضعفه أبو داود فهو عنده حجة اما صحيح واما حسن ، وقال البيهتى : هذا الحديث تقرد به هشمام بن حسان ، قال : وبعض الحفاظ لا يراه محفوظا ، قال : قال أبو داود وسمعت أحمد بن حنبل يقول : ليس من ذا شيء ،

قال البيهةى : وقد روى من أوجه آخر ضعيفة عن أبى هريرة مرفوعا ، قال : وروى فى ذلك عن على رضى الله عنه ثم رواه باسناده عن الحارث عن على قال : « اذا تقايأ وهو صائم فعليه القضاء ، واذا ذرعه القىء فليس عليه القضاء » وهذا ضعيف ، فان الحارث() ضعيف متروك كذاب • قال البيهتى : وأما حديث معدان بن طلحة عن أبى الدرداء « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر » قال معدان : « لقيت ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مسجد

⁽۱) مو الحارث بن عبد الله المهدانى الحوتى أبو زهير الكوفى الأعور أحد كبار الشيعة روى عن على وابن مسعود وعنه الشعبى وعمرو بن مرة وأبو اسحاق سمع منه أربعة أحاديث قال الشعبى وابن المدينى : كذاب • قال ابن معين في رواية والنسائى : ليس به بأس • وقال أبو حاتم والنسائى في رواية ليس بالقوى أبن معين : ضعيف • وله في النسائى حديثان • توفى سنة خمس وستين ومائة (ط) •

دمشق فقلت له : أن أبا الدرداء أخبرنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر ، فقال صدق ، أنا صببت عليه وضوءه » فهذا حديث مختلف فى اسناده ، فان صح فهو محمول على القيء عامدا ، وكأنه صلى الله عليه وسلم كان صائما تطوعا ، قال : وروى من وجه آخر عن ثوبان قال : وأما حديث فضالة بن عبيد قال : « أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما فقاء فأفطر فسئل عن ذلك فقال : انى قئت » قال : وهو أيضا محمول على العمد •

قال: وأما هديث زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجله من أصحاب عن رجله من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم » فهو محمول ان صح على من ذرعه القيء • قال: وقد رواه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد المخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « ثلاث لا يفطرن الصائم . القيء والاحتلام والحجامة » قال: وعبد الرحمن ضعيفه ، والمحسوط عن زيد بن أسلم هو الأول • هذا كلام البيهقى •

وذكر الترمذي حديث أبى سعيد الخدرى هذا وضعفه وقال مو غير محفوظ قال : ورواه عبد ألله بن زيد بن أسلم وعبد العزيز ابن محمد وغير واحد عن زيد بن أسلم مرسلا لم يذكروا أبا سعيد وانما ذكره عبد الرهمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وروى الترمذي الخسا حديث أبى الدرداء وثوبان من رواية معدان بن طلحة كما سبق وقال : هو حديث حسن صحيح ، وهو مخالف لما قال فيه البيهقي قال الترهذي : وحديث أبى هريرة حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام بن حسان عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم الا من حديث عيسى بن يونس ، قال : وقال البخسارى : عليه وسلم الا من حديث عيسى بن يونس ، قال : وقال البخسارى :

قال الترمذى: وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم • قال : ولا يصبح أسناده • قال : وقد روى عن أبى الدرداء وثوبان وغضالة « أن النبى

صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر » قال : « وانما معنى هذا أن النبى صلى الله عليه وسلم كان صائما منطوعا فقاء فضعف فأفطر لذلك » هكذا روى فى بعض الحديث مفسرا قال : والعمل عند أهل العسلم على حديث أبى هريرة أن الصائم اذا ذرعه القىء لا قضاء عليه ، واذا استقاء عمد فليقض • هذا كلام الترمذى • وذكر الحاكم أبو عبد الله فى المستدرك حديثى أبى هريرة وأبى الدرداء وثوبان وقال : هما صحيحان • فالحاصل أن حديث أبى هريرة بمجموع طرقه وشواهده الذكورة حديث حسن ، وكذا نص على حسنه غير واحد من الحفاظ ، وكونه تفرد به هشام بن حسان لا يضر لأنه ثقة وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول وقوله (ذرعه القىء) هو بالذال المعجمة ، أى غلبه ، وانما قاس المصنف على الواصل بالسعوط لأن النص ورد فيه • وهو حديث لقيط بن صبرة السابق •

(أما الأحكام) ففيه مسائل:

(احداها) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله: اذا ابتاع الصائم ما لا يؤكل في العادة كدرهم ودينار او تراب أو حصاة أو (ا) حشيشا أو نارا أو حديدا أو خيطسا أو غير ذلك أغطر بلا خلاف عندنا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف ، وحكي أصحابنا عن أبي طلحة الانصاري الصحابي رضي الله عنه ، والحسن بن صالح وبعض أصحاب مالك أنه لا يفطر بذلك ، وحكوا عن أبي طلحة أنه كان يتناول البرد وهو صائم ويبتلعه ويقول: «ليس هو بطعام ولا شراب» واستدل أصحابنا بما ذكره المصنف وبما رواة البيهقي باسناد حسن أو صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «انها الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل ، وانما الفطر مما دخل وليس مما يدخل ، وانما الفطر مما دخل وليس مما يدخل ، وانما الفطر مما دخل وليس مما عنها أعلم .

(الثانية) قال أصحابنا : اذا بقى في خلل أسنانه طعمام فينبغي

⁽۱) كذا في ش و ق وصوابه : او حشيش او نار او حديد او خيط لان معطومات على المجمور بالكاف (كدرهم) وممكن تقديره او ابتلع حشيشا أو نارا ٠٠٠ المخ وهو تجويز قريب الاحتمال والله اعلم (ط) ٠

أن يخلله فى الليل وينقى فمه ، فان أصبح صائما وفى خلل أسنانه شىء فابتلعه عمدا أفطر بلا خلاف عندنا ، وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا يفطر ، وقال زفر : يفطر وعليه الكفارة ، ودليانا فى فطره أنه ابتنع ما يمكنه الاحتراز عنه ولا تدعو حاجته اليه فبطل صومه كما لو أخرجه الى يده ثم ابتلعه ، والدليل على زفر أن الكفارة انما وجبت فى الجماع لفحشه فلا يلحق به ما دونه ، والله تعالى أعلم ،

أما اذا جرى به الريق فبلعه بغير قصد ، فنقل المزنى أنه لا يفطر ، ونقل الربيع أنه يفطر ، فقال جماعة من الأصحاب : في فطره بذلك قولان عملا بالنصين ، والصحيح الذي قاله الأكثرون أنهما على حالين ، فحيث قال : لا يفطر أراد اذا لم يقدر على تمييزه ومجه ، وحيث قال : يفطر أراد اذا قدر فلم يفعل وابتلعه • وقطع الشيخ أبو حامد بأنه لا يفطر ، وقال امام الحرمين والغزالى : ان نقى أسنانه بالخلال على العادة لم يفطر كغبار الطريق والا أفطر لتقصيره كالمبالغة في المضمضة ، قال الرافعي : ولقائل أن ينازعهما في الحاقة بالمبالغة التي ورد النص بالنهي عنها • ولأن ماء المبالغة أقرب الي الجوف ، والله تعالى أعلم •

(فسرع) لو ابتلع شيئًا يسيرا جدا كحبة سمسم أو خردل ونحوهما أفطر بلا خلاف عندنا ، وبه قال جمهور العلماء • وقال المتولى : يفطر عندنا ولا يفطر عند أبى حنيفة ، كما قال فى ألباقى فى خلل الأسنان •

(الثالثة) ابتلاع الريق لا يفطر بالاجماع اذا كان على العادة ، لأنه يعسر الاحتراز منه ، قال أصحابنا : وانما لا يفطر بثلاثة شروط (أحدها) أن يتمحض الريق فلو اختاط بغيره وتغير لونه أفطر بابتلاعه ، سواء كان المغير طاهرا كمن فتل خيطا مصبوغا تغير به ريقه ، أو نجسا كمن دميت لئته أو انقلعت سنه أو تنجس فمه بغير ذاك فانه يفطر بلا خلاف ، لأن المعفو عنه هو الريق للحاجة ، وهذا أجنبى غير الريق وهو مقصر به بخلاف غبار الطريق ونحوه ، فلو بصق

حتى ابيض الريق ولم يبق هيه تغير هفى افطاره بابتلاعه وجهان حكاهما البغوى ، قال : (أصحهما) أنه يفطر ، وهذا هو الصحيح عند غيره وقطع به المتولى وآخرون ، ونقل الرافعى تصحيحه عن الأكثرين لانه نجس لا يجوز ابتلاعه ولا يطهر الفم الا بالعسل بالماء كسائر النجاسات ، وعلى هذا لو أكل بالليل شيئا نجسا ولم يغسل نمه حتى أصبح فابتلع الريق أفطر ، صرح به المتولى والرافعى وغيرهما ،

(الشرط الثاني) أن يبتلعه من معدنه ، فلو خسرج عن فيه تم رده بلسانه أو غير لسانه وابتلعه أفطر ، قال أصحابنا : حتى لو خرج الى ظاهر الشفة فرده وابتلعه أفطر لأنه مقصر بذلك ، ولأنه خرج عن محمل العفو • قال المتولى : ولو خسرج الى شسفته ثم رده وابتلعه أفطر ، ولو خرج لسانه وعليه ريق حتى برز لسانه الى خارج ميه ثم رده وابتلعه مطريقان حكاهما البعسوى وغيره (الذهب) وبه قطع المتولى أنه لا يقطر وجها واهدا لأنه لم ينفصل ولا يثبت حكم الخسروج للشيء الا بانقصاله ، كما لو حلف لا يخسرج من دار فأخرج رأسه أو رجله لم يحنث ، ولو أخسرج المعتكف رأسه أو رجله من المسجد لم يبطل اعتكافه (والثاني) في ابطاله وجهان ، كما لو جمع الريق ثم ابتلعه • وقد سبق مثل هذين الوجهين في باب ما ينقض الوضوء غيما أو أخرجت دودة رأسها من فرجه ثم رجعت قبل انفصالها هل ينتقض وضوئه ؟ فيه وجهان (الأصح) ينتقض (الشرط الثالث) أن يبتلمه على العادة ، فلو جمعه قصدا ثم ابتلمه فهل يفطر ؟ فيه وجهان وشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) لا يقطس ، ولو اجتمع ريق كثير بغير قصد بأن كثر كلامه أو غير ذلك بغير قصد فابتلعه ام يقطــر بلا خلاف ه

(قدرع) لو بل الخياط خيطا بالريق ثم رده الى فيه على عادتهم حال الفتال • قال أصحابنا : ان لم يكن عليه رطوبة تنفصال لم يغطر بابتلاع ريقه بعده بلا خلاف لأنه لم ينفصل شيء يدخال جوفه • وممن نقال اتفاق الأصحاب على هذا المتولى ، وان كانت رطوبة تنفصل وابتلعها غوجهان حكاهما امام الحرمين ومتابعوه والمتولى

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى محمد الجوينى لا يفطر ، قال : كما لا يفطر بالباقى من ماء المضمضة (وأصحهما) وبه قطع الجمهور يفطر لأنه لا ضرورة اليه ، وقد ابتلعه بعد مفارقة معدته وانفصاله ، وخص صاحب انتتمة الوجهين بما اذا كان جاهلا تحريم ذلك ، قال : فان كان عالما بتحريمه أفطر بلا خلاف لتقصيره •

(فسرع) أو استاك بسسواك رطب فانقصل من رطوبته أو خشبه المتسعب شيء وابتلعه أفطر بلا خلاف ، صرح به الفوراني وغيره •

(فسرع) اتفق العلماء على أنه اذا ابتلع ريق غيره أفطر ، و فى حديث عائشه رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم «كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها » رواه أبو داود باسناد فيه سعد بن أوس(') ومصدع ، وهما ممن اختلف فى جرحه وتوثيقه • قال أصحابنا : هذا محمول على أنه بصقه ولم يبتلعه •

(السالة الرابعة) قال أصحابنا: النخامة ان لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم تضر بالاتفاق ، فان حصلت فيه بانصبابها من الدماغ في انثقبة النافذة منه الى أقصى الفم فوق الحلقوم ، نظر لله الم يقدر على صرفها ومجها حتى نزلت الى الجوف لم تضر ، وان ردها الى فضاء الفم أو ارتدت اليه ثم ابتلعها أفطر على المذهب وبه قطع الجمهور وحكى صاحب العدة والبيان وجها أنه لا يفطر ، لأن جنسها معفو عنه ، وهذا شاذ مردود ، وان قدر على قطعها من مجراها ومجها فتركها حتى جرت بنفسها فوجهان حكاهما اهام الحرمين وغيره (أحدهما) يفطر لتقصيره ، قال الرافعى : وهذا هو الأوفق لكلام الأصحاب (والثاني) لا يفطر لأنه لم يفعل شيئا ، وانما ترك للدم فلم يفطر ، عما العرمين المنافع فلم يفعل شيئا ، وانما ترك الدفع فلم يطبقه ، فانه لا يفطر وقل الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح : فيه ولم يطبقه ، فانه لا يفطر وقل الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح :

⁽۱) سعد بن أوس العدوى البصرى عن مصدع بن يحبى وثقه ابن حبان وضعفه ابن معين وقال ابن حجر فى التقرب: العدوى والعبدى أو البصرى صدوق له أغاليط وقال الذهبى فى الميزان: ضعفه ابن معين ووثقه غيره وذكره ابن حبان فى المثقات ، أما مصدع المعرقب فقد قال الذهبى: صدوق تكلم فيه وقال السعدى: زائغ جائر عن الحق (ط) .

ولعل هـذا الوجه أقرب • قال : ولم أجـد ذكرا لأصحهما ، والله تعالى أعلم •

(الخاصة) قال الشافعي والاصدب: اذا تقاياً عصدا بطل صومه ، وان ذرعه القيء أي غلبه لم يبطل ، وهذان الطرفان لا خلاف فيهما عندنا ، وفي سبب الفطر بالقيء عمدا وجهان مشهوران ، وقد يفهمان من كلام المصنف (أصحهما) أن نفس الاستقاءة مفطرة كانزال المني بالاستمناء (وانثاني) أن المفطر رجوع شيء مما خرج وان قل ، فلو تقايا عمدا منكوسا أو تحفظ بحيث تيقن أنه لم يرجع شيء الى جوفه له فان قلنا: المفطر نفس الاستقاءة أفطر والا فلا ، قال المام الحرمين : فلو استقاء عمدا وتحفظ جهده فعلبه القيء ورجع شيء ، فان قلنا : الاستقاءة مفطرة بنفسها فهنا أولى ، وان قلنا : لا يفطر الا برجوع شيء فهو على الخلاف في المالغة في المضضة اذا سبق الماء التي حوفه و قال أصحابنا : مورث أنها الله يوفه و قال أصحابنا : مورث أنها الله المناه الله المناه المناه الله المناه الله المناه الله المناه المناه المناه الله المناه المناه الله المناه المناء المناه ال

شيء ، فان قلنا : الاستقاءة مفطرة بنفسها فهنا أولى ، وان قلنا : لا يفطر الا برجوع شيء فهو على الخلاف في المبالغة في المضمضة اذا سبق الماء الى جوفه ، قال أصحابنا : وحيث أفطر بانقىء عمدا لزمه القضاء في الصوم الواجب ولا كفارة عليه ان كان في رمضان ، والله أعلم ، اذا اقتلع نخامة من باطنه ولفظها لم يفطر على

(فسرع) اذا اقتلع نخامة من باطنه ولفظها لم يفطر على المذهب، وبه قطع الحناطى وكثيرون، وحكى الشيخ أبو محمد الجوينى فيه وجهين (أصحهما) لا يفطر لأنه مما تدعو اليه الحاجة (والثانى) يفطر كالقىء وقال الغزالى: مضرج الحاء المهملة من الباطن، والمخاء المعجمة من الظاهر، ووافقه الرافعى فقال: هذا ظاهر لأن المهملة تضرج من الحاق والحاق باطن، والمعجمة تضرج مما قبل الغلصمة وقال الرافعى: لكن يشبه أن يكون قدر مما بعد مضرح المهملة من الظاهر أيضا و هذا كلام الرافعى، والصحيح أن المهملة أيضا من الظاهر وعجب كونه ضبط بالمهملة التى هى من وسط الحاق، أيضا من الظاهر، وعجب كونه ضبط بالمهملة التى هى من وسط الحاق، ولم يضبط بالمهاء أو المهمزة غانهما من أقصى الحاق وأما الناء المعجمة فمن أدنى الحاق وكل هذا مشهور لأهل العربية ، والله أعلم و

فـــر ع

ف مذاهب الطماء في انتيء

قد ذكرنا أن مذهبنا أن من تقاياً عمدا أفطر ولا كفارة عليه أن كان في رمضان • قال أبن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من تقاياً عمدا

أفطر و قال : ثم قال على وابن عمر وزيد بن أرقم وعلقمة والزهرى ومالك وأحمد واسحاق وأصحاب الرأى : لا كفارة عليه وانما عليه القضاء و قال : وقال عطاء وأبو ثور عليه القضاء والكفارة ، وقال : وبالأول أقول و قال : وأما من ذرعه القىء فقال على وابن عمر وزيد ابن أرقم ومالك والثورى والأوزاعى وأحمد واسحاق وأصحاب الرأى : لا يبطل صومه و قال : وهذا قول كل من يحفظ عنه العلم وبه أقول وقال : وعن الحسن البصرى روايتان الفطر وعدمه و هذا نقل ابن المنذر و وقال العبدرى : نقل عن ابن مسعود وابن عباس أنه لا يفطر بالقىء عمدا و قال : وعن أصحاب مالك فى فطر من ذرعه القىء خلاف ، قال : وقال أحمد : ان تقايأ فاحشا أفطر فخصه بالفاحش و دليانا على الجميع حديث أبى هريرة السابق ، والله تعالى عامه و عامه والله تعالى

فسرع ف مسائل اختلف الطماء فيها

منها الحقنة (١) ذكرنا أنها مفطرة عندنا ، ونقله ابن المنذر عن

ان الطعام يلتقم عن طريق النم بالضغ الى مرحلة الهضم الأولى بخلطه بعصارة النم (اللعاب) ليسهل بلعه وازدراده ثم يصل الى المعدة عن طريق المرىء بما يحدثه من حركة القبض والبسط ، وبعد ذلك يحدث عضم شبه كلى ، ثم ينزل الى الاثنى عشر فتفرز الكبد صفراءها لاتمام عملة الهضم النهائى ، لأن بعض المواد الفذائية كالدهنيات والبروتينات لا يتم عضمها نهائيا الا فى الاثنى عشر ثم يحدث امتصاص فى الأمعاء الدقيقة وهذه الأمعاء تنتشر حولها الأوردة المستقبلة للأشياء التى تم عضمها فيصل الى الورد السفلى الحامل للدم الى الكبد وفى الكبد تتم عملية تنقيته من الواد السامة والفاسدة ، ثم يندفع حتى يصل الى القاب ليدفع به الى الرئت ن ليرجع الى القلب مرة أخرى حاءلا معه الأوكسجين ليتخلص الدم ،ن ثانى اكسيد الكربون ، هذا هو الطعام •

⁽۱) نشرت لنا مجلة الاعتصام السائرة على مبادى الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة عدد ردضان سنة ١٣٩٠ ما ياتى ردا على مبتدعة القول بعدم افطار وتعاطى الحقن العضلية والوريدية حتى لقد ذهبوا الى حقن التغذية:

الرد على من قال: الحقنة لا تفطر .

عطاء والثورى وأبى حنيفة وأحمد واسحاق ، وحكاه العبدرى وسائر اصحابنا أيضا عن مالك و ونقله المتولى عن عامة العلماء و وقال الحسن ابن صالح وداود: لا يفطر و ومنها لو قطر في احليله شيئًا فالصحيح عندنا أنه يفطر كما سبق ، وحكاه ابن المنذر عن أبى يوسف ، وقال أبو حنيفة والحسن بن صالح وداود: لا يفطر و

(ومنها) السعوط اذا وصب للدماغ أفطر عندنا • وحكاه ابن المنذر عن الثورى والأوراعى وأبى حنيفة ومالك واسحاق وأبى ثور ، وقال داود : لا يفطر وحكاه ابن المنذر عن بعض العلماء •

(ومنها) لو صب الماء أو غيره فى أذنيه فوصل دماغه أفطر على الأصح عندنا وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك والأوزاعى وداود : لا يفطر الأ أن يصل حلقه •

(ومنها) لو داوى جرحه فوصل الدواء الى جوفه أو دماغه الفطر عندنا ، سواء كان الدواء رطبا أو يابسا ، وهكاه ابن المنذر عن

اذا ثبت هذا فان حقنة الجاوكوز والفيتاءين أو غرها من التى تعطى في الورد أو العضل على اختلاف في السرعة بين الطريقتين تصل مع الدم الراد تنقيته الى القلب لكى يدفعه القلب الى الرئة ن فينقى من ثانى أكسيد الكربون باستبداله بالاوكسجين الناجم عن عملية التنفس الذى لا مدرص عنه شم يرجع الدم مرة أخرى الى القلب لكى يعاود توزيعه الى جميع أجزاء الجسم لاهداده بالطاقة والقرة وتكوين الخلايا وتجددها كما يفعل الطعام سواء بسواء ، ومكن للانسان اذا تكاملت في الحقن عناصر كافية من السكريات والبروتينات أن يعيش مستغنيا بذاك عن الطعام بل أن المرء اذا مكث أياما لا ياكل فقد شهيته الى الطعام كما يعرف ذاك المجربون وكاتب هذا واحد منهم ، وعلى هذا تكون الحقنة العضلية والجلدية والعرفية سواء كانت التداوى أو للتقوية مفطرة للصائم مفسدة للصوم لانها تؤدى وظيفة النداوى أو للتقوية مفطرة للصائم مفسدة للصوم لانها تؤدى وظيفة والعزال الناجم عن الجوع وما الى ذاك من فوائد الطعام والدواء حتى المدة نفسها تتجدد خلاياها وتشفى أمراضها و

ثم أقول: وقد قصدنا من سوق هذا الحكم وان كان مراد الشيخ بالحقنة هنا الحقنة التى تؤخذ من الدبر وهى الشرجة أن نوضح حكم الحقنة العرقية أو الحلاية أو الجلاية وأن كان حلها حكم الجائفة فأن الابرة المتوبة ذات المجرى التى يسلك الدواء منها الى العرق أو العضل أنما تحصدت جائفة بقدرها وقوصل الغذاء والدواء الى سائر البدن حتى المعدة (ط) •

أبى حنيفة ، والمشهور عن أبى حنيفة أن يفطـر أن كان دواء رطبا ، وأن كان يابسا فلا • وقال مالك وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وداود : لا يفطـر مطفقا •

(ومنها) لو طعن نفسه بسكين أو غيرها فوصلت جوفه أو دماغه أو طعنه غيره بأمره فوصلتهما أفطر عندنا • وقال أبو يوسف ومحمد : لا يفطر • وقال أبو حنيفة : ان نفذت الطعنة الى الجانب الخرر الأفلا •

(ومنها) الطعام الباقى بين أسنانه اذا ابتلعه ، قد سبق تفصيل مذهبنا فيه • قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا شيء على الصائم فيما يبلعه مما يجرى مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على رده ، قال : فان قدر على رده فابتلعه عمدا ، قال أبو حنيفة : لا يفطر ، وقال سائر العلماء : يفطر وبه أقول ، ودلائل هذه المسائل سبقت فى مواضعها ، والله أعلم •

قال المسنف رحمه الله تعالى

(وتحسرم المباشرة في الفسرج لقوله سبحانه وتعالى: « فالآن باشروهن » الى قوله عز وجل: « ثم أتموا السيام الى الليل »(') فان ماشرها في الفسرج بطل صومه ، لأنه أحد ما ينافى الصوم ، فهسو كالأكل ، وأن باشر فيما دون الفسرج فانزل أو قبل فانزل بطل صومه ، وأن ام ينزل لم يبطل لما روى جابر رضى الله عنه قال: « قبلت وأنا صائم فاتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقلت: قبلت وأنا صائم ، فقال: أرأيت أو تمضمضت وأنت صائم » فشبه القبلة بالمضمضة ، وقد ثبت أنه أذا تمضمض فوصل الماء الى جوفه أغطسر ، وأن أم يصل ثم ينظسر ، فدل على أن القبلة حثاها ، فأن جامع قبل طلوع الفجسر فأخسرج مع الطلوع وأنزل لم يبطسل صومه ، لأن الانزال تولسد من مباشرة هو مضطر اليها ، فأم يبطسل الصسوم ، وأن نظسر وتأذذ فأنزل لم يبطل صومه ، لأنه أنزل من غير مباشرة ، فلم يبطل الصوم ،

⁽١) البقرة: ١٨٧. ٠

مباشرة ، فهو كالانزال عن القبلة ، ولأن الاستمناء كالباشرة فيما دون الفسرج من الأجنبية في الاثم والتمزير فكذلك في الافطار) .

(المشرح) هذا الحديث المذكور مما غيره المصنف ، مجعله عن جابر وأنه هو القبل ، وليس هو كذلك ، وانما المقبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو السائل ، وهذا لفظ الحديث في سنن أبي داود ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهتي وجميع كتب الحديث عن جابر ابن عبد الله رضى الله عنه قال : « قال عمر بن المنطاب رضى الله عنه : هششت فقبلت وأنا صائم ، فقلت : يا رسول الله صنعت اليوم أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ، قال : أرأيت لو مضمضت من الماء وأنت صائم ؟ قلت : لا بأس ، قال : فمه » هذا لفظ الحديث في سنن أبي داود وغيره ، واستناده صحيح على شرط مسلم ، ورواه المناكم وقال : هو صحيح على شرط البخاري ومسلم ، ولا يقبل قوله أنه على شرط البخاري انما هو على شرط مسلم • قال الخطابي : في هذا الحديث أثبات القياس والجمع بين الشيئين في الحكم الواحد ، الجتماعهما في الشبه ، لأن المضمضة بالماء ذريعة الى نزوله الى البطن فيفسد الصوم ، كما أن القبلة ذريعة الى الجماع المفسد للصوم ، فاذا كان أحدهما غير مقطر وهو المضمضة فكذا الآخر (وقوله) هشست معناه نشطت وارتحت ، وقول المصنف وقد ثبت أنه لو تعضعض فوصل الماء الى جوفه أفطر ، هذا تفريع منه على أحد القولين في المضمضة

(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل:

(احداها) أجمعت الأمة على تحريم الجماع في القبل والدبر على الصائم وعلى أن الجماع يبطل صومه لملايات الكريمة التي ذكرها المسنف والأحاديث الصديمة ولأنه مناف الصوم فأبطله كالأكل، وسواء أنزل أم لا، فيطل صومه في الحالين بالاجماع لعموم الآية والأحاديث، ولحصول المنافى، ولو لاط برجل أو صبى أو اولج في قبل بهيمة أو دبرها بطل صومه بلا خلاف عندنا، سواء

أنزل أم لا وقال أبو حنيفة فى اللواطكمذهبنا ، وقال فى البهيمة: ان أنزل بطل صومه والا فلا وسواء فى الوطء وطء زوجته وأمته وأجنبية بزنا أو شبهة ، فكله يفطر به اذا كان عالما بالصوم •

(الثانية) اذا قبل أو باشر فيما دون الفرج بذكره أو لمس بشرة امرأة بيده أو غيرها ، فان أنزل المنى بطل صومه والا فلا ، لما ذكره المصنف ، ونقل صاحب الحاوى وغيره الاجماع على بطلان صوم من قبل أو باشر دون الفرج فأنزل ، ويستدل أيضا لمعدم الفطر اذا لم ينزل بالأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم » وسيأتى بيانها أن شاء الله تعالى ، وهذا الذى ذكرناه هو المذهب والمنصوص ، وبه قطع الجمهور ، وحكى امام المرمين عن والده أنه حكى وجهين فيمن ضم امرأة الى نفسه وبينهما حائل فأنزل ، قال : وهو عندى كسبق ماء المضمضة ، قال : فان ضاجعها متجردا فهو كالمبالغة في المضمضة ، قال : وقد وجدت المشيخ أبى على متجردا فهو كالمبالغة في المضمضة ، قال : وقد وجدت المشيخ أبى على أنسنجى في الشرح رمزا الى هذا (قلت) قد جزم المتولى بأنه لو قبلها فوق خمار فأنزل لا يفطر لعدم المباشرة ، قال : ولو لمس شعرها فأنزل مفى بطلان صومه وجهسان بناء على انتقاض الوضوء مسه هسه هسه هسه ه

(الثالثة) اذا جامع قبل الفجسر ثم نزع مع طلوعه أو عقب طلوعه وأنزل لم يبطل صومه لانه تولد من مباشرة مباحة فلم يجب فيه شيء كما لو قطع يد رجل قصاصا فمات المقتص منه فهذا هو التعليل الصحيح وأما قول لمصنف لأنه تولد من مباشرة هو مضطر اليها فليس بمقبول وأما قول المصنف لأنه تولد من مباشرة هو مضطر اليها فليس بمقبول والما قول المصنف لأنه تولد من مباشرة هو مضطر اليها فليس بمقبول والما قول المسنف لأنه تولد من مباشرة هو مضطر المناه فليس بمقبول والما قول المسنف لأنه تولد من مباشرة هو مضطر المناه فليس بمقبول والما قول المناه فليس بمقبول والما قول المسنف لأنه تولد من مباشرة هو مضطر المناه فليس بمقبول والما قول المناه فليس بمقبول والمناه والمناه فلي المناه والمناه والمناه

(الرابعة) اذا نظر الى امرأة ونحوه وتلذذ غائزل بذلك لم يفطر ، سواء كرر النظر أم لا ، وهذا لا خلاف فيه عندنا الا وجها شاذا حكام السرخسى فى الأمالى أنه اذا كرر النظر غائزل بطل صومه ، ولذهب الأول ، وبه قال أبو الشعثاء جابر بن زيد التابعي وسفيان الثورى وأبو حنيفة وأبو يوسف وأبو ثور ، وحكى ابن المنذر عن الحسن البصرى هو كالجماع ، فيجب القضاء والكفارة ، ونحوه عن الحسن بن صالح ، وعن مالك روايتان ، (احداهما) كالحسن

(والثانية) أن تابع النظر فعليه القضاء والكفارة ، والا فانقضاء ، قال ابن المنذر: لا شيء عليه ، ولو احتاط فقضى يوما فحسن ، قال ماحب الحاوى: أما أذا فكر بقلبه من غير نظر فتلذذ فأنزل فلا قضاء عليه ولا كفارة بالاجماع ، قال: وأذا كرر انتظر فأنزل أثم ، وأن لم يجب القضاء ،

(الخامسة) اذا استمنى بيده وهو استخراج المنى أغطر بلا خلاف عندنا ، لما ذكره المصنف ، ولو حك ذكره لعارض فانزل فوجهان حكاهما الصيمرى وصاحب البيان ، قالوا : ويشبه أن يكونا مبنيين على القولين فيمن سبق ماء المصمضة الى جوفه ،

(قابت) والأمح أنه لا يقطر في مسألة حك الذكر لعارض لأنه متولد من مباشرة مباحه • والله أعلم •

(أما) اذا المتلم فلا يفطر بالاجماع ، لأنه معاوب كمن طارت ذبابة فوقعت في جوفه بعير اختياره ، فهذا هو المعتمد في دليل المسألة (وأما) الحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يفطر من قاء ولا من احتجم » فحديث ضعيف لا يحتج به ، وسبق بيانه في مسألة القيء ، والله أعلم •

(فسرع) لو قبل امرأة وتلذذ فأمذى ولم يمن لم يفطر عندنا بلا خلاف و وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى والشعبى والأوراعي وأبى حنيفة وأبى ثور قال : وبه أقول و وقال مالك وأحمد : يفطر ، دليلنا أنه خارج لا يوجب العسل فأشبه البول .

(فسرع) تال صاحب البيان: اذا آمنى المخنثى المشكل عن معاشرة وهو صائم او رأى الدم يوما كادلا من فسرج النساء لم يبطل صومه الاحتمال أنه عضو زائد و وان أمنى من فسرج الرجال عن معاشرة ورأى الدم فى ذلك اليوم من فسرج النساء ، واستمر الدم أقل مدة المديض ، بطل صومه ، لأنه ان كان رجلا فقد أنزل عن معاشرة ، والا فقد حاضت ، فان استمر به الدم بعد ذلك أياما ولم ينزل عن

مباشرة من آنة الرجال لم ييطل صومه فى يوم انفسراد الدم أو الانزال ولا كفارة حيث قلنا بفطره للاحتمال ، هذا كلام صاحب البيان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأن فعل ذلك كله ناسيا لم يبطل صومه ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسام قال: « من أكل ناسيا أو شرب ناسيا فلا يفطر ، فانما هو رزق رزقه الله » فنص على الاكل والشرب، وقسنا عليه كل ما يبطل الصلوم من الجماع وغيره، وأن غصل ذلك وهو جاهل بتحسريمه لم يبطل صومه ، لأنه يجهل تحریمه فهو کالناسی ، وان فعل ذبك به بغیسر اختیاره بأن أوجسر أنطام في حلقه مكرها لم يبطل صومه ، وأن شد امراته ووطنها وهي مدرهة لم يبطل صومها ، وان استدخات المرأة ذكر الرجل وهو تم لم يبطس صومه لحديث ابى هريرة رضى الله عنه ((ومن درعه القيء فلا قضاء عليه » فدل على أن كل ها حصل بغير اختياره لم يجب به انقضاء ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أضاف أكل الناسي أنى الله تعالى ، وأسقط به القضاء ، فدل على أن كل ما حصل بغير فعه لا يوجب القضاء وأن أكره حتى أكل بنفسه ، أو أكرهت المرآة حتى مكنت من الوطء فوطئها ، ففيه قولان (أحدهما) يبطل الصوم لانه فعل ما ينافى الصوم لدفع الضرر ، وهو ذاكر للصوم فبطل صومه ، كما لو أكل لخوف المرض أو شرب لدفع المطش (والثاني) لا يبطل لأنه وصل ألى جوفه بفيسر اختياره فأشبه أذا أوجس في حنقه) ٠

(الشرح) حديث آبى هريرة « من ذرعه القيء » سبق بيانه فى مسئنة القيء وحديثه الأول « من أكل ناسيا » الى آخسره رواه الترمذى والدارقطنى والبيهقى وغيرهم بلفظه الذى هنا ، قال الترمذى : وهو حديث حسسن صحيح ، ورواه البخارى ومسلم بمعناه ، لفظ البخارى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا نسى فأكل أو شرب غليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه » وفي رواية له « من أكل

ناسيا وهو صائم فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه » وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من أفطر فى شهر رمضان ناسيا فلا قضاءعليه ولا كفارة » رواه الدارقطنى باستناد صحيح أو حسن • وقول المصنف : وان شد امرأته • لو قال : امرأة لكان أحسن وأعم •

(أما الأحكام) غفيه مسائل:

(احداها) اذا أكل أو شرب أو تقاياً أو استعط أو جامع أو له على غير ذلك من منافيات الصوم ناسيا لم يفطر عندنا ، سواء قل ذلك أم كثر ، هذا هو المذهب والمنصوص ، وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم ، وذكر الخراسانيون في آخل الناسي اذا كثر وجهين ككلام الناسي في المسلاة أذا كثر ، والمذهب أنه لا يفطر هنا وجها واحدا لعموم الأحاديث السابقة ، ولأنه قد يستمر به أنسيان حتى يأكل كثيرا ، ويندر ذلك في الكلام في الصلاة ،

وذكر الخراسانيون في جماع الناسي طريقين أصحهما ما قدمناه عن الجمهور أنه لا يفطر للأهاديث (والثاني) على قولين كجماع المحرم ناسيا (أصحهما) لا يفطر (والثاني) يفطر وقال المتولى وغيره: وهو مخرج من الحج ليس منصوصا ، وبهذا القول قال أحمد ، فعلى المذهب وهو الطريق الأول قال السرخسي: الفرق بين جماع الناسي في الاحرام والصيام أن المحرم له هيئة يتذكر بها هاله ، فاذا نسى كان مقصرا بخلاف الصائم ، والله أعلم ،

<u>مــرع</u>

ف مذاهب الطماء في الأكل وغيسره ناسيا

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بشىء من المنافيات ناسيا الموم، وبه قال الحسن البصرى ومجاهد وأبو حنيفة واسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وغيرهم وقال عطساء والاوزاعى والليث: يجب قضساؤه في الجماع ناسيا دون الاكل • وقال ربيعة ومالك: يفسد ضوم الناسي

فى جميع ذلك ، وعليه القضاء دون الكفارة ، وقال أحمد ؛ يجنب بالجماع ناسيا القضاء والكفارة ولا شيء فى الأكل ، دليلنا على الجميع الأحاديث السابقة ، والله أعلم ،

(المسألة الثانية) اذا أكل الصائم أو شرب أو جامع جاهلا بتحريمه ـ فان كان قريب عهد باسلام أو نشأ ببادية بعيده بحيث يخفى عليه كون هذا مفطرا - لم يفطر ، لأنه لا ياتم فاتسبه انداسى الذى ثبت فيه النص ، وأن كان مخالطاً للمسلمين بحيث لا يخفى عيه تحريمه أفطر لأنه مقصر ، وعلى هذا التفصيل ينزل كلام المصنف وغيره ممن أطلق المسأمة ، ولو مصل المصنف كما مصل عيره على ما ذكرناه كان أولى (الثالثة) اذا فعل به غيره المفطر ، بأن أوجر الطعام قهرا أو أسعط الماء وغيره أو طعن بغير رضاه بحيث وصنت انطعنه جوفه ، أو ربطت المرأة وجومعت ، أو جومعت نائمة غلا غطـر في كل ذلك لما ذكره المصنف • وكذا لو استدخات ذكره نائما افطرت هي دونه ، لما ذكره المصنف وسبواء في ذلك امرأة وزوجها والأجنبية والأجنبي ، ولا خلاف عندنا في شيء من هذا الا وجها حكاه المناطى والرافعي فيما أوجر أنه يقطر ، وهذا شاذ مردود ، ولو كان معمى عليه وقد نوى من الليسل وافاق فى بعض النهار وقلنا : يصبح صومه فأوجره غيره شيئًا فى حال اغمائه لغير المعالجة لم يبطل صومه الا على وجه الحناطى • وان أوجره معالجة واصلاحا له فهل يفطر ؟ فيه وجهان مشهوران في كتب المخراسانيين (أصحهما) لا يفطر كعير المعالجة لأنه لا صنع له (والثاني) يفطر ، لأن فعل المعالج لمصلحته فصار كفعله • قالوا : ونظير المسألة اذا عولج المصرم المعمى عليه بدواء فيه طيب هل تجب الفدية ؟ فيه خلاف سنوضحه في موضعه إن شماء الله تعالى ه

(فسرع) لو طعنه غيره طعنة وصلت جوغه بغير أمره لكن أمكنه دفعه فلم يدفعه ففى فطره وجهان حكاهما الدارمي أقيسهما لا يفطر ، اذ لا فعل له ، والله أعلم (الرابعة) لو أكره الصائم على أن يأكل بنفسه أو يشرب فأكل أو شرب ، أو أكرهت على التمكين من الوطء فمكنت ، ففى بطللن الصوم به قولان مشهوران قل من بين الأصح

منهما (والأصح) لا يبطل ، ممن صححه المصنف في التنبيه ، والغزالى في الوجيز والعبدرى في الكفاية والرافعي في الشرح واخرون ، وهو الصواب ولا تعتر بتصحيح الرافعي في المحرر البطلان ، وقد نبهت عليه في مختصر المحرر ، واحتجوا لعدم البطلان بأنه بالاخراه سقط اثر فعله ، ولهذا لا يأثم بالأكل لانه صار مامورا بالأكل لا منهيا عنه فهو كالناسي ، بل أولى منه يأن لا يفطر لانه مخاطب بالإكل لدفع ضرر الاكراه عن نفسه بخلاف الناسي فانه ليس بمخاطب بامر ولا نهي ،

وأما قول القائل الآخر: انه أكل لدفع الضرر عنه فكان كالآكل لدفع الجبوع والعطش ، ففرقوا بينهما بان الاكراه قادح في اختياره ، وأما الجبوع والعطش فلا يقدحان في اختياره ، بل يزيدانه ، قال أصحابنا : فان قلنا : يفطر المكره فلا كفارة عليه بلا خلاف ، سواء أكره على أكل أو أكرهت على التمكين من الوطء ، وأما أذا أكره رجل على الوطء فييني على الخلاف المشهور أنه هل يتصور أكراهه على الوطء أم لا ؟ قال أصحابنا : أن قلنا : يتصور أكراهه فهو كالمكره ، ففي أفطاره القولان ، فأن قلنا يفطر فلا كفارة قولا واحدا لأنها تجب على من جامع جماعا يأثم به ، وهذا لم يأثم بلا خلاف ، وأن قلنا : لا يتصور أكراهه أفطر قولا واحدا ووجبت الكفارة لأنه غير مكره ، والله أعلم ،

قال صاحب الحاوى: لو شدت يدا الرجل وأدخل ذكره ف الفرج بغير اختياره ولا قصد منه فان لم ينزل فصومه صحيح ، وان أنزل فوجهان (أحدهما) لا يبطل صومه ، لأنه لم يبطل بالايلاج فلم يبطل بما حدث منه ، وكأنه أنزل من غير مباشرة لأن المباشرة سقط أثرها بالاكراه (والثاني) يبطل لأن الانزال لا يحدث الاعن قصد واختيار ، قال : فعلى هذا يلزمه القضاء ان كان فى رمضان ، وفى الكفارة وجهان ، (أحدهما) تجب ، لأنا جعلناه مفطرا باختياره (والثاني) لا تجب المناوى ،

(قلت) هذا الخلاف في غطره شبيه بالخلاف فيمن أكره على كلمة الطلاق فقصد ايقاعه ، ففي وقوعه خلاف مشهور حكاه المنف

والأصحاب وجهين (أحدهما) لا يقع لأن اللفظ سقط أثره بالأكراه وبقى مجسرد نية والنية وحدها لا يقع بها طلاق (وأصحهما) يقع نوجود قصد الطلاق بلفظه ، وينبغى أن يكون الأصبح فى مساله النصوم أنه أن حصل بالانزال تفكر وقصد وتنذذ أفطر والا فلا ، والله تعالى أعلم .

(فسرع) ذكرنا أن الأصبح عندنا أن المكره على الأكل وغيده لا يبطل صومه وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد : يبطل ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان تمضمض أو استنشق فوصل الماء الى جوفه أو دماغه فقد نص فيه على قولين (فمن) أصحابنا من قال : القولان اذا لم يبالغ : فأما اذا بالغ فيبطل صومه قولا واحدا وهو الصحيح ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال للقيط بن صبرة : (اذا استنشقت فأبلغ الوضوء الا أن تكون صائما)) فنهاه عن المبالغة ، فلو لم يكن وصول الماء في المبالغة يبطل المصوم لم يكن المنهى عن المبالغة معنى ، ولأن المبالغة منهى عنها في الصوم وما تولد من سبب منهى عنه فهو كالمباشرة ، والدليل عليه أنه اذا جرح انسانا فمات جمل كأنه باشر قتله ، ومن أصحابنا من قال : هى على قولين بالغ أو لم يبالغ (أحدهما) يبطل صومه لقوله صلى الله عليه وسلم الن قبل وهو صائم ((أرأيت لو تمضمضت)) فشبه القبلة بالمضمضة ، واذا يبل خانزل بطل صومه ، فكذلك اذا تمضمض فنزل الماء ألى جوفه وجب أن يبطل صومه (والثانى) لا يبطل لأنه وصل ألى جوفه بغير وجب أن يبطل صومه كفبار الطريق وغربلة الدقيق) .

(الشرح) حديث لقيط سبق بيانه قريبا فى غصل تحريم الطعام والشراب على الصائم ، وحديث قبلة الصائم وتشبيهها بالمضمضة بيناه قريبا ٠

(أما حكم المسألة) فاتفق أصحابنا ونصوص السافعى رضى الله عنه على انه يستحب للصائم المضمضة والاستنشاق فى وضوته ، كما يستحبان لعيره لكن تكره المبابعة فيهما لما سبق فى باب الوضوء ، فتو سبق المساء فحاصل الخلاف فى المضمضة والاستنشاق اذا وصل المساء منهما جوفه أو دماغه ثلاثة اقوال (أصحها) عند الاصحاب ان بالغ افطر والا فلا (والثانى) يفطر مطلقا (والثالث) لا يفطر مطلعا ، و لحلاف فيمن هو ذاكر للصوم عالم بالتحسريم ، فان كان ناسيا او جاهلا لم يبطل بلا خلاف كما سبق ، ولو عسل فمه من ناسيا او جاهلا لم يبطل بلا خلاف كما سبق ، ولو عسل فمه من نجاسه فسبق المساء الى جوفه فهو كسبقه فى المضمضة ، فلو بالغ مهنا قال الرافعى : هذه المبالغة لحاجة فينبغى أن تكون كالمضمضة ، بلا مبالعه ، لانه مامور بالمبالغة لحاجة فينبغى أن تكون كالمضمضة ، وهذا الذى علا معين ه

ولو سبق الماء من غسل تبرد ومن المضمضة في المسرة الرابعة واللي البعدوى: إن بالغ أفطر والا فهو مرتب على المضمضة وأولى بابطال الصوم لانه عير مأمور به و هذا كلام البعدوى والمختار في الرابعة المجزم بالافطار لأنها منهى عنها ، ولو جعل الماء في فيه لا لعرض فسبق ونزل الى جوفه فطريقان حكاهما المتولى (أحدهما) يفطر (والثاني) على القولين ، ولو أصبح ولم ينو صوما فتمضمض ولم يبائغ فسبق الماء الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح صومه على أصح الوجهين لأنه لا أثر لما سبق على الصحيح فكانه لم يكن وقال القاضى حسين في فتاويه: إن قلنا: أن السبق لا يبطل الصوم صح صومه هذا والا فلا والأصح الصحة في الموضعين هذا كلامه وهذه مسألة مهمة نفيسة ، والله تعانى أعلم و

قال الدارمي : ولو كان الماء في فيه أو أنفه فوجد منه عطاس أو نحوه ، فنزل الماء بذلك الى جوفه أو دماغه لم يقطر • قال أصحابنا : وسواء في المضمضة والاستنشاق صوم الفرض والنقل فحكمهما سواء على ما ذكرناه • هذا مذهبنا • وحكى أصحابنا عن النخعي أنه أن سبق الماء في وضوء مكتوبة لم يفطر ، وأن كان نافلة أفطر ، واستدل أصحابنا بأن المضمضة مأمور بها في وضوء انفرض والنفل ، والله تعالى أعلم •

- (فرع) قال المتولى وغيره: اذا تمضمض الصائم لزمه مج الماء ، ولا يلزمه تتشيف فمه بخرقة ونحوها بلا خلاف قال المتولى: لأن فى ذلك مشقة قال: ولأنه لا يبقى فى الفم بعد المج الا رطوبة لا تفصل عن الموضع ، اذ لو انفصلت لخرجت فى المج ، والله تعالى أعلم •
- (فسرع) فى مذاهب العلماء فيمن تمضمض واستنشق فسبق الماء بغير اختياره الى جوفه أو دماغه •

قد ذكرنا أنه أن بالغ فالصحيح عندنا بطلان صومه والا فلا وممن قال ببطلان الصوم مطلقا مالك وأبو حنيفة والمزنى • قال الماوردى : وهو قول أكثر الفقهاء ، وقال الحسن البصرى وأحمد واسحاق وأبو ثور : لا يبطل مطلقا • وحكى الماوردى عن أبن عباس والشعبى والنخعى وأبن أبى ليلى أنه أن توضأ لنافلة بطل صومه ، وأن توضأ لفريضة فلا ، لأنه مضطر اليه في الفريضة ومختار في النافلة • قال الماوردى : هذا ضعيف لوجهين (أحدهما) أن المضمضة والاستنشاق سنتان فهو غير مضطر اليهما في الفرض والنفل ومندوب اليهما فيهما (والثانى) أن حكم الفطر لا يختلف بذلك ، ولهذا لو أجهده الصوم أكل وقضى ولو أكل من غير مشقة قضى ، والله تعالى أعلم •

(فسرع) اتفق أصحابنا على أنه لو طارت ذبابة فدخلت جوفه أو وصل اليه غبار الطريق أو غربلة الدقيق بغير تعمد لم يفطر وقال أصحابنا: ولا يكلف اطباق فمه عند الغبار والغربلة ، لأن فيه حرجا ، فلو فتح فمه عمدا حتى دخله الغبار ووصل جوفه فوجهان حكاهما البغوى والمتولى وغيرهما ، قال البغوى (أصحهما) لا يفطر لأنه معفو عن جنسه (والثانى) يفطر لتقصيره ، وهو شبيه بالخلاف السابق فى دم البراغيث اذا كثر ، وفيما اذا تعمد قتل قملة فى ثوبه وصلى ، ونظائر ذلك ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

وان أكل أو جامع وهو يظن أن الفجـر لم يطلع وكان قد طلع ، أو يظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب لزمه القضاء لمـا روى حنظلة

قال: «كنا بالدينة في شهر رمضان وفي السماء شيء من السماب فظننا أن الشمس قد غابت فأفطر بعض الناس فأمر عمر رضي الله عنه من كان قد أفطر أن يصوم يوما مكانه » ولأنه مفطر لأنه كان يمكنه أن يثبت() الى أن يعام فلم يعدر) .

(الشرح) هذه المسألة ودليلها وهروعها وما يتعلق بها سبق بيانه كله قريبا فى فصل يدخل فى الصوم بطلوع الفجر ويخرج منه بغروب الشمس و وذكرنا هناك أن الصحيح كما ذكره المصنف ، وفى المسألة وجهان آخران سبقا هناك ، وسبق بيان حديث عمر رضى الله عنه هذا المذكور فى مذاهب العلماء ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه ألله تعالى

(ومن أفطر في رمضان بغير الجماع من غير عدر وجب عليه القضاء القضاء القضاء القضاء القضاء القضاء القضاء الله تعالى أوجب القضاء على المريض والمسافر مع وجسود العدر ، فلأن يجب مع عدم العدر أولى ، ويجب المساك بقية النهار لانه أفطر بغير عدر فلزمه المساك بقية النهار ، ولا تجب عليه الكفارة لأن الأصل عدم الكفارة الا فيما ورد به الشرع وقد ورد الشرع بايجاب الكفارة في الجماع وما سواه ليس في معناه لأن الجماع أغلظ ، ولهذا يجب به الحدد في ملك الغير ، ولا يجب فيما سواه ، فبقى على الأصل ، وان بلغ ذلك السلطان عزره لأنه محرم ليس فيه حد ولا كفارة فثبت فيه التعزير كالمباشرة فيما دون الفرح من الاجنبية) ،

(الشرح) هذا الحديث سبق بيانه: قال أصحابنا: اذا أفطر الصائم في نهار رمضان بغير الجماع من غير عذر عامدا مختارا عالما بأن أكل أو شرب أو استعط أو باشر فيما دون الفرج فانزل ، أو استمنى فأنزل أثم ووجب عليه القضاء وامساك بقية النهار ولا يلزمه الكفارة العظمى ، وهي عتق رقبة ، وهل تلزمه الفدية أوهى مد من الطعام ؟ فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيون: لا يلزمه مد من الطعام ؟ فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيون: لا يلزمه

⁽١) في بعض النسخ (يبسك ابدل (يثبت) (ط) .

أسا ذكره المصنف • (والثانى) حكاه الخراسانيون فيه وجهان (أصحهما) عند جمهورهم : لا يلزمه (والثانى) يلزمه لأنها اذا لزمت المرضع والحامل وهما معذورتان فهذا أولى • وهذا الوجه حكاه المندنيجى عن أبى على ابن أبى هريرة • قال المصنف والأصحاب : واذا علم السلطان أو نائيه بهذا عزره لما ذكره المصنف •

فـــرع ذكره أصــحابنا الخراسانيون

قالوا: لو رأى الصائم فى رمضان مشرفا على الغرق ونحوه ولم يمكنه تخليصه الا بالفطر ليتقوى فأفطر لذلك جاز ، بل هو واجب عليه ويلزمه القضاء ، وفى الفدية وجهان مشهوران (أصحهما) باتفاقهم لزومها كالمرضع (والثانى) لا يلزمه كالمسافر والمريض ، والله تعالى أعلم •

(فسرع) قال أصحابنا : الامساك تشبيها بالصائمين من خواص رمضان كالكفارة ، فلا امسساك على متعد بالفطر فى نذر أو لقضاء أو كفارة ، كما لا كفارة وهذا كله متفق عليه ٠

قال أصحابنا: ثم من أهدك تثبيها غليس هو فى صوم بخلاف المحرم اذا أفسد احرامه ويظهر أثره فى أن المحرم لو ارتكب محظورا لزمته الفدية ، ولو ارتكب المسك محظورا فلا شىء عليه بلا خلاف سوى الاثم ، وقد سبق بيان هذا فى مسألة الامساك اذا بان يوم الثبك من رمضان ، قال أصحابنا: ويجب الامساك على كل متعد بالفطر فى رمضان ، سواء أكل أو ارتد أو نوى المخروج من الصوم اذا قانا يخرج منه بنية الخروج ، ويجب على من نسى النية من الليل ، وأما المسافر اذا أقام والمريض اذا برأ والصبى اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والحائض والنفساء اذا طهرتا والكافر اذا أسلم وغيرهم ممن فى معناهم فسبق بيان حكمهم فى الامساك فى أوائل الباب مبسوطا ، والله أعلم ،

في مذاهب العلماء فيمن اغطر بغير الجماع في نهار رمضان عدوانا

ذكرنا أن مذهبنا أن عليه قضاء يوم بدله وامساك بقية النهار ، واذا قضى يوما كفاه عن الصوم وبرئت ذمته منه ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وجمهور العلماء • قال العبدرى : هو قول الفقهاء كافة الا من سنذكره أن شاء الله تعالى ، وحكى أبن المنذر وغيره عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه يازمه أن يصوم اثنى عشر يوما مكان كل يوم لأن السنة اثنى عشر شهرا ، وقال سعيد بن المسيب يازمه صوم ثلاثة آلاف يوم • كذا حكاه أبن المنذر وأصحابنا • وقال على بن أبى طالب وابن مسعود رضى الله عنهما « لا يقضيه صوم الدهر » •

واحتج لهذا المذهب بحدیث أبی هریرة رضی الله عنه أن النبی صلی الله علیه وسلم قال: « من أفطر یوما من رمضان من غیر رخصة لم یجزه صیام الدهر » رواه أبو داود والترمذی والنسائی وابن ماجه باسناد غریب ، لكن لم یضعفه أبو داود وأما الكفارة فیه والمفدیة فمذهبنا أنه لا یلزمه شیء من ذلك كما سبق ، وبه قال سعید ابن جبیر وابن سرین والنخعی وحماد بن أبی سلیمان وأحمد وداود .

وقال أبو حنيفة : ما لا يتغذى به فى العادة كالعجيان وبالم حصاة ونواة ولؤلؤة يوجب القضاء ولا كفارة وكذا ان باشر دون الفررج فأنزل أو استمنى فلا كفارة ، وقال الزهرى والأوزاعى والثورى واسحاق : تجب الكفارة العظمى من غير تفصيل ، وحكاه ابن المنذر أيضا عن عطاء والحسن وأبى ثور ومالك والمشهور عن مالك أنه يوجب الكفارة العظمى فى كل فطر لعصية ، كما حكاه ابن المنذر ، يوجب الكفارة العظمى فى كل فطر لعصية ، كما حكاه ابن المنذر ، وحكى عنه خلافه ، قال ابن المنذر : وروينا أيضا عن عطاء أن عليه تحرير رقبة فان لم يجدها فبدنة أو بقرة أو عشرين صاعا من طعام ، دليلنا ما ذكره المصنف ،

(وأما)الحديث الذي رواه البيهتي باسناده عن هشيم باسناده عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه أمر الذي أفطر في

شهر رمضان بكفارة الظهار » وفى رواية عن هشيم عن ليث بن أبى سليم عن مجاهد عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله .

(مجوابه من وجهين):

(أحدهما) أنه ضعيف ، لأن الرواية الأولى مرسلة ، والثانية فيها ليث بن أبى سليم وهو ضعيف ، (والجواب الثانى) جواب البيهتى أن هذا اختصار وقع من هشيم ، فقد رواه أكثر أصحاب ليث عنه عن مجاهد عن أبى هريرة رضى الله عنه مفسرا فى قصة الذى وقع على امرأته فى نهار رمضان ، قال البيهتى : وهكذا كل حديث روى فى هذا الباب مطلقا من وجه ، فقد روى من وجه آخر مفسرا بأنه فى قصة الواقع على امرأته قال : ولا يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الفطر بالأكل شىء ، هذا كلام البيهقى ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان أفطر بالجماع من غير عدر وجب عليه المتضاء ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه «أن النبى صلى الله عليه وسام أمر الذى واقع أهله في رمضان بقضائه » ولانه اذا وجب القضاء على المريض والمسافر وهما معدوران ، فعلى المجامع أولى ، ويجب عليه امساك بقية النهار ، لانه أفطر بغير عدر ، وفي الكفارة ثلاثة أقوال أحدها) تجب على الرجل دون المرأة لانه حق مال مختصر بالجماع ، فاختص به الرجل دون المرأة كالمهر (والثاني) تجب على كل واحد منهما كفارة ، لانه عقوبة تتعلق بالجماع فاستوى فيها الرجل والمرأة كدد الزنا (والثالث) تجب عليه عنه وعنها كفارة ، لأن الأعرابي سأل كدد الزنا (والثالث) تجب عليه عنه وعنها كفارة ، لأن الأعرابي سأل النبى صالى الله عليه وسلم عن فعل مشترك بينهما فأوجب عتق رقبة ، فدل على أن ذلك عنه وعنها) .

(الشرح) حديث أبى هريرة رضى الله عنه أصله فى الصحيحين الفظهما عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: « جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: هلكت يا رسول الله ؟ قال: وما أهلكك ؟ قال: وقعت

على امرأتى فى رمضان ، فقال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس فأتى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : أعلى أفقر منا ؟ فما بين لابتيها أهل بيت أحسوج اليه منا ، فضحك النبى صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك » و فى رواية البخارى : « أعلى أفقر منى يا رسول الله » وفى رواية أبى داود قال : « فأتى بعرق فيه تمر قدر خصمة عشر صاعا » وفيها قال « كله أنت وأهل بيتك وصم يوما واستغفر الله » واسناد رواية أبى داود هذه حيد الا أن فيه رجلا ضعفه ، وقد روى له مسلم فى صحيحه ولم يضعف أبو داود هذه الرواية ،

(وقوله) لأنه حق مال ، احتراز من الغسل والحد (وقوله) يختص بالجماع احتراز من غرامة المتلفات والزكاة وكفارة اليمين والقتل (وقوله) لأنه عقوبة ، احتراز من المهر ، ومن لحوق النسب ، وحرمة المصاهرة فى وطء الثبيهة ، فإن الشبهة تعتبر في الرجل دون المرأة على الصحيح (وقوله) تتعلق بالجماع ، احتراز من الدية ومن قتل الحربي فإنه مقتل الرجل دون المرأة ،

(اما احكام المسألة) غاذا أفطر الرجل أو المرأة في نهار رمضان بالجماع بغير عذر لزمه امساك بقية النهار بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، وفي وجوب قضاء ذلك اليوم طريقان (أحدهما) وبه قطع المصنف وأكثر العراقيين وجماعة من الخراسانيين أنه يجب (والثاني) ذكره الخراسانيون فيه ثلاثة أقوال (أصحها) وجوبه ، لما ذكره المصنف (والثاني) لا يجب وتندرج فيه الكفارة (والثالث) أن كفر بالصوم لم يجب والا وجب •

وحكى بعض الخراسائيين هذا الخلاف قولين ووجها ، وقسال البندنيجى من العراقيين : أوما الشافعى رضى الله عنه فى الأم الى قرلين ، سواء كفر بالصوم أم بغيره ، قال امام الحرمين : ولا خلاف أن المرأة يلزمها القضياء أذا لم نوجب عليها الكفارة ، والله تعالى أعلم •

وتجب الكفارة بالجماع بالا خلاف ، وهى على الرجسل ، فأما الزوجة الموطوءة فان كانت مفطسرة بحيض أو غيره ، أو صائمة ولم يبطل صومها لكونها نائمة مثلا ، فلا كفارة عليها ، وان كانت سائمة فمكنته طائعة فقولان (أحدهما) وهو نصه فى الاملاء يلزمها كفارة أخرى فى مالها ، ذكره المصنف (وأصحهما) لا يلزمها ، بل يختص الزوج بها وهو نصه فى الأم والقديم •

فعلى هذا هل الكفارة التى تلزم الزوج عنه خاصة ؟ أم عنه وعنها ويتحملها هو عنها ؟ فيه قولان مستنبطان من كلام الشافعى ، وربما قيل : منصوصان ، وربما قيل : وجهان ، ومن الأصحاب من يجمع المسألتين كما فعله المصنف وكثيرون ويقول : فى الكفارة أثلاثة أقوال (اصحها) تجب على الزوج خاصة (والثانى) تجب عليه عنه وعنها (والثالث) يلزم كل واحد منهما كفارة ، والأصح على الجملة وجوب كفارة واحسدة عليه خاصة عن نفسه فقط ، وأنه لا شيء على المرأة ولا يلاقيها الوجوب ، وذكر الدارمى وغيره فى المسئلة أربعة أقوال هذه الثلاثة (والرابع) يجب على الزوج فى ماله كفارةان ، كفارة عنه وكفارة عنها ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والكفارة عتق رقبة ، غان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ، والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم ((أمر الذى وقسع على امرأته في يوم من شهر رمضان أن يعتق رقبة ، قال : لا أجد ، قال : صم شهرين متتابعين ، قال : لا أستطيع ، قال : أطعم ستين مسكينا ، قال : لا أجد فأتى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فيه خمسة عشر صاعا ، قال : خذه وتصدق به ، قال : على أفقد من أهلى ، والله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ، قال : خذه واستغفر الله تعالى وأطعم وسلم حتى بدت نواجذه ، قال : خذه واستغفر الله تعالى وأطعم أهلك) (فان قلنا) يجب عليه دونها أعتبر حاله ، فان كان من أهل الاطعام المتق اعتق ، وان كان من أهل الاطعام المتق اعتق ، وان كان من أهل الاطعام

اطعم (وان قلنا) يجب على كل واحد منهما كفارة اعتبر حال واحد منهما بنفسه ، فمن كان من أهل العتق اعتق ، ومن كان من أهل الصوم صام ، ومن كان من أهدلالطعام أطعم كرجلين المطرا بالجماع ٠

(قان قلنا) يجب عليه كفارة عنه وعنها اعتبر حالهما ، فان كانا من أهـل المنق أعتق ، وأن كانا من أهـل الاطمام أطعم ، وأن كانا من أهل الصيام وجب على كل واحد منهما صوم شهرين متتابعين ، لأن الصوم لا يحتمل ، وإن اختلف حالهما نظرت _ غان كان الرجل من أهل العتق وهي من أهل الصوم _ أعتق رقبة ويجرىء عنهما ، لأن من فرضه الصوم اذا أعنق أجزأه ، وكان ذلك أغضل من الصوم ، وان كان من أهل الصوم وهي من أهل الاطعام لزمه أن يصوم شهرين ويطعم عنها ستين مسكينا ، لأن النيابة تصمح في الاطعام ، وانما أوجبنا كفارتين لأن الكفارة لا تتبعض ، فوجب تكميل نصف كل واحد منهما ، وأن كان الرجل من أهل الصوم وهي من أهل المعتق صام عن نفسه شهرين ، وأعتق عنها رقبة ، وأن كان من أهـل الاطعام وهي من أهل الصوم أطعم عن نفسه ولم يصم عنها ، لأن الصوم لا تدخله النيابة ، وان كانت المرأة أمة وقلنا: أن الأمة لا تملك المال فهي من أهل الصوم ولا يجزىء عنها عتق (فان قانا) انها تملك المال أجزأ عنها العتق كالحرة المسرة • وان قدم الرجل هن السفر وهو مفطر وهي صائمة فقالت : أنا مفطرة فوطئها ، فإن فلنا أن الكفارة عليه لم يازمه ولم يلزمها ، وأن قلنا : أن الكفارة عنه وعنها ، وجب عليها الكفارة في مالها ، لأنها غرته بقواها : أنى مفطرة • وأن أخبرته بصومها فوطئها وهي مطاوعة ، فأن قلنا: أن الكفارة عنه دونها لم يجب عليه شيء ، وأن قلنا : أن الكفارة عنه وعنها لزمه أن فيكفر عنها أن كانت من أهل العتق أو الاطعمام ، وأن كانت من أهل الصيام لزمها أن تصوم وان وطيء المجنون زوجته وهي صائمة مختارة - فان قانا ان الكفارة عنه دونها - لم تجب ، وان قانا : تجب عنه وعنها فهل يتحمل الزوج ؟ فيه وجهان • قال أبو العباس : لا يتحمل لأنه لا فعل له ، وقال أبو اسحاق : يتحمل لأنها وجبت وطئه ، والوطء كالجناية وجناية الجنون مضمونة في ماله ، وان كان الزوج نائما فاستدخلت الرأة ذكره ، فان قلنا : الكفسارة عنه دونها فلا شيء عليه ، وأن قلناً عنهما لم يلزمه كفارة لأنه لم يفطر ويجب عليهاً أن تحسر ولا يتحمل الزوج لانه نم يكن من جهنه معل ، وأن زبي بها في رمضان قان قلنا : أن الخفارة عنه دونها وجبت عليه حسره ، وأن قلنا عنه وعنها وجب عليهما كفارتان ، ولا يتحمل الرجل كفارتها ، لان الخفارة انما تتحمل بالملك ولا ملك ههنا) •

(الشرح) حديث أبى هريرة رضى الله عنه سبق بيانه قريبا ، وأما الكفاره ماصلها من العفر ، بفتح الكاف ، وهو الستر ، لانها نستر الذنب وتذهبه • هذا أصلها ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك ، وان لم يكن فيه اثم كالقاتل خطا وغيره •

وأما قولهم (عتق رقبة) فقال الأزهرى: انما قيل لمن أعتق نسمة أعتق رقبه وفك رقبة ، فخصت الرقبة دون بقية الأعضاء ، لأن حكم السيد وملكه كالحبل فى رقبة العبد وكالعل المانع له من الخروج عنه ، فاذا أعتق فكانه أطلق من ذلك وسيأتى تهذيب العتق فى بابه ان تماء الله تعالى ، وقوله فى الكتاب «بعرق تمر» ، هو بفتح العين والراء ، ويقال أيضا باسكان الراء ، والصحيح الشهور فتحها ، ويقال له أيضا المكتل بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق والزنبيل بكسر الزاى والزنبيل بفتحها والقفة والسفيفه بفتح السين المهمة وبفاء مكررة ، وكله اسم لهذا الوعاء المعروف ، ليس لسعته قدر مضبوط ، بل قد يصغر ويكبر ، ولهذا قال فى الحديث فى الكتاب ، وهو رواية أبى داود «فيه خمسة عشر صاعا » وقوله « ما بين لابتى المدينة » يعنى حرتيها ، والحرة هى الأرض المكبسة حجارة سوداء ، ويقال لها لابة ولوبة ونوبة بالنون ،

وقوله «حتى بدت أنيابه» وفى بعض نسخ المهذب «نواجذه» وكلاهما ثابت فى الحديث الصحيح ، والنواجذ هى الأنياب ، هذا هو الصحيح فى اللغة ، وهو متعين هنا جمعا بين الروايتين ، ويقال هى الأضراس ، وهى بالذل المعجمة ، وقول المصنف : وان كانت أمة وقلنا : ان الأمة لا تملك المال فهى من أهل الصوم ولا يجزىء عنها العتق ، وان قلنا : انها تملك أجزأ عنها العتق ، هكذا يقع فى كثير من النسيخ .

ولا يجزىء عنها العتق ، وفي أكثر النسخ « ولا يجب » والأول أصوب ، والله تعالى أعلم .

(أها أهكام الفصل) فقال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: هذه الكفارة مرتبه خكفارة الظهار فيجب عنق رقبه ، فان لم يجد فصيام شهرين منتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ، لحديث ابي هريره رضى الله عنه المذدور ، وصفة هذه الرقبة وبيان العجز عنها المجوز للانتقال الى الصوم ، والعجز عن الصوم المجوز للانتقال الى الاطعام وبيان التتابع وما يقطعه ، والاطعام وما يتعلق بذلك كله مستقصى في كتاب الكفارات عقب كتاب الظهار ، وقد سبق فيمن يتعلق به وجوب الكفارة ثلاثة اقوال (أصحها) تجب الكفارة على الرجل عن نفسه فقط ، ولا شيء على المرأة ولا يلاقيها الوجوب ه

(والثاني) تجب عليه الكفارة وتكون عنه وعنها ، وهي كفار، واحدة .

(والثالث) تجب عليه كفارة وعليها كفارة أخسرى قال المصنف والأصحاب : فأن قلنا بالأول اعتبر حاله فأن كأن من أهل العتق أعتق ، وأن كأن من أهل الاطعام أطعم ولا نظر الى المرأة لأنه لا يتعلق بها وجوب •

وان قلنا بالقول الثالث اعتبر حال كل واحد منهما بنفسه ، فمن كان منهما من أهل العتق أعتق ، ومن كان من أهل الصوم صام ، ومن كان من أهل الاطعام أطعم ، ولا يلزم واحدا منهما موافقة صاحبه اذا اختافت صفتهما ، بل هما كرجاين أفطرا بالجماع فيعتبر كل واحد منهما بانفراده .

(وان قلنا) بالقول الثانى وهو أنه يلزمه كفارة واحدة عنه وعنها ، فهذا محل التفصيل والتفريع الطويل ، قال المصنف والأصحاب : على هذا القول قد يتفق حالهما ، وقد يختلف ، فان اتفق نظر لل ان كانا جميعا من أهل المتق لل أعتق الرجل رقبة عنهما ، وان كانا من أهل

الأطعام أطعم ستين مسكينا عنهما ، وأن كأنا من أهل الصيام بأن كانا مموكين أو حرين معسرين لزم كل واحد منهما صوم شهرين متتامعين ، لان العبادة البدنية لا تتحمل •

(وأما) اذا اختلف حالهما فقد يكون أعلا حالا منها ، وقد يكون أدنى ، فان كان أعلا نظر سان كان من أهل العتق ، وهى من اهل الصوم أو الاطعام مد فوجهان حكاهما الفراسانيون (الصحيح) منهما ، وبه فطع العراقيون : يجزىء الاعتاق عنهما ، لان من فرضه الصدوم أم الاطعام أذا تخلف العتق أجزأه وقد زاد خيرا ، وهو أفضل ، كذا قلله المصنف والأصحاب ، قال اصحابنا : الا أن تكون المرأة أمة فعليها الصدوم ، لان أبعتق لا يجسزىء عنها لأنه يتضمن الولاء وليست من أهله هندا أطلقه الأصحاب ، وقال المصنف هنا : لا يجزىء عنها المعتق الا أذا قلنا : أن العبد يملك بالتمليك فأنه يجزىء عنها كالحرة المعسرة ، وهذا الذى قاله غريب ، والمعروف فى كتب الأصحاب أنه لا يجسزىء أنعتق عن الأمة قولا وأحدا ، وقد صرح المصنف بذلك فى المهذب أنه يتضمن الولاء وليس هو من أهله ، والله تعالى أعلم ،

(والوجه انثانى) من الوجهين السابقين عن الخراسانيين لا يجزى، الاعتاق عن المرأة لاختلاف الجنس، فعلى هذا يلزمها الصوم ان كانت من أهله، وفيمن يلزمه الاطعام عنها ان كانت من أهله وجهان.

(أحدهما) يلزمها ، لأن الزوج أخرج وظيفته وهى المعتق (وأصحهما) يلزم الزوج ، فان عجسز ثبت فى ذمته الى أن يقدر لأن الكفارة على هذا القول معدودة من مؤن الزوجة الواجبة على الزوج •

(أما) اذا كان من أهل الصيام وهي من أهل الاطعام ، فان تكلف الاعتاق فأعتق رقبة أجزأت عنهما جميعا ، فأما ان أراد الصيام ، فقال المصنف والأصحاب : يلزمه أن يصوم عن نفسه ، ويلزمه أيضا أن يطعم عنها ، قالوا : وأنما أوجبنا كفارتين لأن الكفارة لا تتبعض فوجب تكميل كل نصف منها ، هكذا قطع به المصنف والأصحاب .

قال الرامعي: ومقتضى الوجه الصحيح الذي قطع به العراقيون في الصورة انسابقة في اجزاء الاعتاق عنهما عن الصيام أن يجزىء هذا الصيام عن الاطعام، هذا كله اذا كان الزوج اعلا حالا منها ، فان كان ادنى نظر فان كان من أهل الاطعام وهي من أهل الصيام أطعم عن نفسه ، ولزمها الصيام عن نفسها ، لانه لا نيابة فيه وأن كان من اهل الصيام أو الاطعام وهي من أهل الاعتاق صام عن نفسه أو الطعم ولزمه الاعتاق عنها أذا قدر ، والله اعلم .

(فان قلنا) على كل واحد كفاره لزمتها الكفارة في مايها ، وان قلنا : تجب كفارة تجب كفارة عنه دونها فلا شيء عليه ، ولا عليها (وان قلنا) تجب كفارة عنه وعنها فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (اصحهما) يلزمها الكفاره في الها ، ولا يتحملها الزوج لانه ليس اهلا المتحمل ، يلزمها الكفاره في الها ، ولا يتحملها الزوج لانه ليس اهلا المتحمل ، كما لا تنزمه عن فعل نفسه ، ولانه لا فعدل نه ، وهذا قول ابن سريج ، وبه قطع البندنيجي ، (والمتاني) قاله أبو اسحاق تجب الكفداره في مان المبدون عنها لان ماله صابح المحمل ولانها وجبت بوطئه ، والوطء كالجناية وجناية المجنون مضمونه في ماله ، وأن كان الزوج مراهقا فهو كالجنون ، هذا هو المدت لانه ليس مكلفا ، وفيه وجه انه ديبانغ تخريجا كالجنون ، هذا هو المدت لانه ليس مكلفا ، وفيه وجه انه ديبانغ تخريجا وقطع المصنف والبعوي واخرون بأنا اذا قلنا : الكفارة عنه وعنها وجبت في مسانة الاستدخال في مالها ، لأنه لا فعل الزوج ، والله أعلم ،

(فسرع) لو كان الزوج مسافراً صائما وهي هاضرة صائمة ، فان افطر بالجماع بنية السرخص فلا كفارة عليه عن نفسه بلا خلاف ، وان لم يقصد به الترخص فوجهان مشهوران في طريقة خراسان (أصحهما) لا كفارة عليه أيضا ، لأنه لا يلزمه الصوم فصار كقاصد الترخص • قال أصحابنا : وهكذا حكم المريض الذي يباح نه الأكل اذا أصبح صائما فجامع وكذا الصحيح اذا مرض في أثناء النهار ثم جامع ، فحيث قلنا بوجوب الكفارة عليه فهو كعيره ، فيجيء في الكفارة الأقوال الثلاثة ، وحكم التحمل ما سبق ، وحيث فيجيء في الكفارة الأقوال الثلاثة ، وحكم التحمل ما سبق ، وحيث

قانا : لا كفارة فيو كالمجنون - قال المصنف والأصحاب : ولو قدم المسافر مفطرا فأخبرته أنها مفطرة وكانت صائمة فوطئها للسافر مفطرة عنه فقط لله شيء عليه ولا عليها ، وأن قلنا : عنه وعنها وجبت الكفارة عليها في مالها لأنها غرته - هكذا قالوه واتفقرا

قال الرافعى: ويشبه أن يكون هذا تفريعا على قولنا : المجنون لا يتحمل والا فليس العذر هنا باوضح منه فى المجنون (قلت) الفرق أنه لا تغرير منها فى صورة المجنون ، أما اذا قدم المسافر مفطرا فأخبرته بصومها فوطئها مطاوعة ، فان قلنا : الكفارة عنه فقط فلا شيء عليه ولا عليها ، وأن قلنا : عنه وعنها لزمه أن يكفر عنها أن كانت من أهل المعتق أو الاطعام ، وأن كانت من أهل الصيام لزمها الصيام ، وأنه تعالى أعلم .

(فسرع) ذا اكرهها على الوطء وهما صائمان في الحضر فلهما حالان (أحدسما) أن يقهرها بربطها أو بعيره ويطأ فلا تفطر هي ، ويجب عليه كفارة عنه قطعا (والثاني) أن يكرهها حتى تمكنه ففي فطرها قولان سبقا (أصحهما) لا تفطر فيكون كالحال الأول (والثاني) تفطر وعليهما الكفارة ، وتكون اكفارة عليه وحده قطعا ،

(فسرع) هذا الذي سبق كله فيما اذا وطيء زوجته ، غلو زنى بامرأة أو وطئها بشبهة فطريقان (أحدهما) القطع بوجوب كفارتين على كل واحد منهما كفارة ، لأن التحمل بسبب الزوجية ولا زوجية هنا (وأصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور أنه أن قلنا : الكفارة عنه خاصة فعليه كفارة ولا شيء عليها ، وأن قلنا : عنه وعنها فعليها في مالها كفارة أخسرى ، لما ذكرناه ، والله تعالى أعنم .

قال المصنف رحمه أله تعالى

(وان جامع في يومين أو في أيام وجب لكل يوم كفارة ، لأن صوم كل يوم عبادة منفردة فلم تتداخل كفارتها كالعمرتين ، وان جامع في يوم مرتين لم يازمه لشاني كفارة لأن الجماع الثاني لم يمسانف صوما) .

(الشرح) اتفق اصحابنا على أنه أذا جامع فى يومين أو أيام وجب لكل يوم دفارة ، سواء كفسر عن الأول أم لا ، لما ذكره المصنف ، بخلاف من تطيب ثم تطيب فى الاحسرام قبل أن يكفسر عن الأول فأنه يكفيه فدية واحدة فى أحسد القولين لأن الاحسرام عبادة واحدة ، بخلاف اليومين من رمضان ، وأن جامع زوجته فى يوم من رمضان مرتين فأكثر لزمه كفارة واحدة عن الأول ولا شيء عن الثانى بلا خلاف ، الما ذكره ه

وطىء روجته فى صوم رمضان ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمه الكفارة وطىء روجته فى صوم رمضان ثلاثة أقوال (أحدها) يلزمه الكفارة دونها (والثانى) يلزمه كفارة عنهما (والثانث) يلزم كل واحد كفارة ويتحمل الزوج ما دخله التحمل ، وهو العتق والاطعام ، قال : فاذا وطىء أربع زوجات فى يوم واحد لزمه على القول الأول كفارة فقط عن الوطء الأول ، ولا يلزمه شىء لباقى الوطئات ، وعلى الثانى يلزمه أربع كفارات : كفارة عن وطئته الأولى عنه وعنها ، وثلاث عن الباقيات لأنها لا تتبعض الا فى موضع يوجد التحمل ، وعلى الثالث يلزمه خمس كفارات كفارتان عنه وعن الأولى بوطئها ، وثلاث عن الباقيات ، تأل : ولو كانت له زوجتان صلمة وكتابية فوطئهما فى يوم لزمه على القول الأولى كفارة واحدة بكل حال ، وأما على القول الثانى فان قدم وطء السلمة فعليه كفارة والا فكفارتان ، وعلى الثالث يلزمه كفارتان عنه وعنها ولا شيء بسبب بكل حال ، لأنه أن قدم المسلمة لزمه كفارتان عنه وعنها ولا شيء بسبب الكتابية ، وأن قدم المسلمة لزمه كفارتان عنه وعنها ولا شيء بسبب الكتابية ، وأن قدم المسلمة لزمه كفارتان عنه وعنها ولا شيء بسبب الكتابية ، وأن قدم المسلمة لزمه كفارة ثم أخرى عن المسلمة ،

وقال صاحب الحاوى: اذا وطىء أربع زوجات فى يوم ، فأن قلنا : الكفارة عنهن فعليه أربع كفارات والأ فكفارة ، وذكر فى المسلمة والكتابية نحو قول الجرجاني •

تسرع

في مذاهب الطماء فيمن كرر جماع زوجته في يوم من رمضان

ذكرنا أن مذهبنا أن عليه كفارة واحدة بالجماع الأول ، سواء كفر عن الأول أم لا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك ، وقال أحمد : أن كَان الوطء الثاني قبل تكفيره عن الأول لزمه كفارة أخرى لأنه وطه محرم فأشبه الأول • دليلنا أنه لم يصادف صوما منعقدا بخلاف الجماع الأول •

مُــدع

في مذاهبهم غيمن وطيء في يومين أو أيام من رمضان

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجب لكل يوم كفارة ، سواء كفر عن الأول أم لا ، وبه قال مالك وداود وأحمد فى أصح الروايتين عنه ، وقال أبو حنيفة : أن وطىء فى الثانى قبل تكفيره عن الأول كفته كفارة واحدة ، وأن كفر عن الأول فعنه روايتان ، قال : ولو جامع فى رمضانين ففى رواية عنه أنه كرمضان واحد ، وفى رواية تتكرر الكفارة ، وهذه هى الرواية المسحيحة عنه ، وقاسه على الحدود ، واحتج أصحابنا بأنها عبادات فلم تتداخل بخلاف الصدود المبنية على الدر، والاسقاط ،

قال المصنف رهمه الله تعالى

(وان رأى هلال رمضان فرد الحاكم شهادته فصام وجامع وجبت عليه الكفارة ، لأنه أفطر في شهر رمضان بالجماع من غير عذر ، فأشبه أذا قبل الحاكم شهادته) •

(الشرح) تال الشافعى والأصحاب: أذا رأى هلال رمضيان فردت شهادته لزمه صوم ذلك الدوم ، فان صامه وجامع فيه لزمته الكفارة بلا خلاف عندنا ، لما ذكره المصنف وسبق ايضاح هذه المسألة ومذاهب العلماء فيها فى أوائل الباب ، ولو رأى هلال شوال وهده لزمه الفطر كما سبق ولا شىء عليه بالجماع فيه ، لأنه ليس من رمضان ، والله أعلم ه

قال المصنف رحمه الله تعالى

وان طلع الفجر وهو مجامع ، فاستدام مع العلم بالفجر ، وجبت عليه الكفارة لأنه منع صحة صوم يوم من رمضان بجماع

من غير عدر ، فوجبت عليه الكفسارة ، كما لو وطيء في أنساء النهار ، وان جامع وعنده ان الفجير لم يطلع وكان عد طع ، او ان السمس قد عربت ونم تكن غربت ، لم تجب عقيه الكفاره لانه جامع وهو يعتقد أنه يحل له ذلك وكفارة الصوم عقدوية تجب مع المدام للإ تجب مع اعتقاد الاباحة كالحد ، وإن أكل ناسيا فظن أنه أفطر بدك ثم دياس عامدا فالنصوص في الصيام انه لا تجب التفارة ، لانه وطيء وسو يسمد أنه غير صدم فاشبه دا وطيء وعنده انه ليدل تم بان اله بهار ، وقال شیخنا انعامی ابو الطیب الطبری رحمه الله : یحمل عندى اله تجب عليه الكفسارة لان الذي طله لا يبيح الوطء ، بخلاف ما لو جامع وظن أن الشمس غريت ، لان الذي طن ساك يبيح له الوطء ، فان اسطور بالجمداع وهو مريض أو مسافر لم تجب الطفوارة ، لانه يحل له الفطار علا تجب الخفارة مع أباحه العطار ، وأن أصبح المقيم صائما ثم سافر وجامع وجبت عيه انكفسارة ، لان انسفر لا يبيح به الفطير في هذا اليوم ، فكان وجوده كعدمه ، وان اصبح أسكيح صائما تم مرض وجامع لم تجب العفسارة ، لأن الريض يباح له استر في هذا اليوم ، وال جامع ثم سافر لم تسقط عنه النعاره ، لأن السفر لا ببيح له الفطر في يومه فلا يسقط عنه ما وجب فيه من التفارة ، وان جامع ثم درض او جن فقيه قولان (احدهما) لا تسقط عنه الكنارة ، لآنه معنى طرا بعد وجوب الكفارة فلا يستقط أنكفارة كالسفر (والثاني) أنه تسقط لأن اليوم يرتبط بعضه ببعض ، فاذا خرج(١) آخـره عن أن يكون الصوم فيه مستحقا خـرج أوله عن أن يكون صوما او يكون الصوم فيه مستحقا ، فيكون جماعه في يوم فطر، أو في يوم صوم غير مستحق فلا تجب به الكفارة) •

(الشرح) في الفصل مسائل (احداها) اذا طلع الفجسر وهو مجامع فاستدام مع العلم بالفجسر بطل صومه بلا خلاف ، كما سبق في موضعه ، وفي وجوب الكفارة طريقان (الصحيح) المنصوص وجوبها ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وحكى جماعات من الخراسانيين في وجوبها

⁽١) في نسخة الهذب لابن بطال الركبي : (غاذا خرج جزؤه عن أن يكون صائبًا فيه أو عن الصوم فيه مسقحقا ٠٠٠ النج) (ط) ٠

قولين (المنصوص) وجوبها لما ذكره المصنف (والثانى) لا تجب ، وهو مخرج مما سنذكره ان شاء الله تعالى ، لأنه لم يفسد بهذا الجماع صوما لأته لم يدخل فيه • قال البندنيجى : وانما وجبت الكفارة هنا على المذهب ، لأنه منع انعقساد المسوم لا لافساده ، فأنه لم يدخل فيه ، قال : ومن قال انعقد صومه ثم فسد فهذا غير معروف مذهبا للشافعى رحمه الله •

قال القاضى حسين وامام الحرمين والبغوى وغيرهم من الخراسانيين : نص الشافعى هنا على وجوب الكفارة بالاستدامة ، ونص فيمن قال لزوجته : ان وطئتك فأنت طالق ثلاثا ، فوطئها واستدام أنه لا يلزمه مهر بالاستدامة ، قالوا : واختلف أصحابنا فيهما فمنهم من نقسل وخرج فجعل في المسألتين قولين (أحدهما) تجب الكفارة والمهر كما لو نزع ثم أولج (والثانى) لا يجب واحد منهما ، لأن أول الفعل كان مباها .

وقال الجمهور وهو الصحيح: المسألتان على ما نص عليه ، فتجب الكفارة دون المهر ، والفرق أن ابتداء الفعل هنا لم يتعلق به كفارة ، فوجبت الكفارة باستدامته لئلا يخلو جماع فى نهار رمضان عمدا عن كفارة ، وأما المهر فلا يجب لأن أول الوطء تعلق به المهر ، لأن مهر ألنكاح يقابل جميع الوطئات فلم يجب باستدامته مهر آخر ، نئلا يؤدى الى ايجاب مهرين الشخص واحدد بوطأة واحدة ، وهذا لا يجوز ، وقولنا : الشخص واحد احتراز ممن وطيء زوجة أبيه أو ابنه بشبهة ، فانه ينفسخ نكاح زوجها ويلزم الواطئء مهران بالوطئة الراحدة : مهر للزوجة لأنه استوفى منفعة بضعها بشبهة ، ومهر للزوج لأنه أفسد عليه نكاحه ،

(فسرع) لو أحرم بالحج مجامعا ففيه ثلاثة أوجه سأوضحها فى كتاب الحج ان شاء الله تعالى (أصحها) لا ينعقد حجه • كما لا ينعقد صومه ، ولاصلاة من أحرم بها مع خروج الحدث •

(والثاني) ينعقد حجه صحيحا ، فان نزع فى الحال صح حجه ، ولا شيء عليه والا فسد ، وعليه المضى فى فاسده والقضاء والبدنة

(والثالث) ينعقد فاسدا وعليه القضاء والمضى فيه سواء مكث أو نزع فى الحال فان مكث وجبت شاة فى الحال فان مكث وجبت شاة فى الأصح ، وفى قول : بدنة كما فى نظائره ، والفرق بين الحج والصوم أن الصوم يخسرج منه بالافساد ، فلا يصح دخوله فيه مع وجسود المفسد بخلاف الحج ، وقد سبق فى أوائل هذا الباب بيان معنى قولهم : يخسرج من الصوم بالافساد ، ولا يخرج من الحج بالافساد ،

(المسألة الثانية) لو جامع ظانا أن الفجر لم يطلع أو أن الشمس غربت قبان غلطه غلا كفارة هكذا قطع به المصنف والأصحاب الا امام الحرمين فانه قال : من أوجب الكفارة على الناسى بالجماع يقول بمثله هنا لتقصيره في البحث ، قال الرافعي : وقولهم فيمن ظن غروب الشمس : لا كفارة ، تفريع على جواز الفطر بظن ذلك فان منعناه بالظن فينبغي وجوب الكفارة لأنه جماع محرم صادف الصوم ،

(الثالثة) اذا أكل الصائم ناسيا ، فظن أنه أفطر بذلك لجهله بالحكم ثم جامع فهل يبطل صومه ؟ فيه وجهان مشهوران (أحدهما) وبه قال البندنيجى : لا كما لو سلم من الصلاة ناسيا ، ثم تكلم عامدا فانه لا تبطل صلاته بالاتفاق ، لحديث ذى اليدين (وأصحهما) وبه قطع الجمهور : تبطل كما لو جامع أو أكل وهو يظن أن الفجر لم يطلع فيان طالعا ،

فان قانا لا يفطر فلا كفارة ، وان قانا : يفطر فلا كفارة أيضا ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، ونقله المصنف والأصحاب عن نص الشافعي في كتاب الصيام من الأم ، وفيه الاحتمال الذي حكاه المصنف عن القاضي أبي الطيب وذكر دليلهما ، أما اذا أكل ناسيا وعلم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيفطر ، وتجب الكفارة بلا خلاف عندنا ه

وحكى الماوردى عن أبى حنيفة أنه قال : عليه القضاء دون الكفارة ، ولو طلع الفجر وهو مجامع فظن بطلان صومه فمكث فعليه القضاء دون الكفارة ، لأنه لم يتعمد هتك حرمة الصوم بالجماع ، ذكره الماوردى وغيره ، قال صاحب العدة : وكذا لو قبل(ا) ولم ينزل أو

⁽١) بفتح القاف وتشديد الباء مع فتحها ٠

اغتاب انسانا فاعتقد أنه قد بطل صومه فجامع لزمه القضاء دون الكفارة و وقال أبو حنيفة : ان قبل ثم جامع لزمته الكفارة الآ أن يفتيه فقيه أو يتأول خبرا فى ذلك • وقال فى الذى اغتاب ثم جامع : يلزمه الكفارة وان أفتى أو تأول خبرا • دليلنا أنه لم يتعمد افساد صوم •

(المسألة الرابعة) اذا ألفطر بالجماع وهو مريض أو مسافر فان قصد بالجماع الترخص فلا كفارة ، والا فوجهان حكاهما الخراسانيون (أصحهما) وبه قطع المصنف وغيره من العراقيين : لا كفارة أيضا لما ذكره المصنف •

(الخامسة) اذا أصبح المقيم صائما ثم سافر وجامع فى يومه لزمته الكفارة لما ذكره المصنف • هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه غريب ضعيف قاله المزنى وغيره من أصحابنا : أنه يجوز له الفطر في هذا الدوم ، فاذا جامع فلا كفارة عليه ، وقد سبقت المسألة واضحة في فصل صوم المسافر •

(السادسة) اذا أصبح الصحيح صائما ثم مرض فجامع فلا كفارة ان قصد الترخص ، وكذا ان لم يقصده على المذهب ، وبه قطع المصنف وآخرون ، وقد سبقت المسألة قريبا •

(السابعة) لو أفسد المقيم صومه بجماع ثم سافر في يومه لم تسقط الكفارة على المذهب، وبه قطع المصنف والجمهور، وقيل: فيه قولان كطرآن المرض، حكاه الدارمي والرافعي، ولو أفسد الصحيح صومه بالجماع ثم مرض في يومه فطريقان (أحدهما) لا تسقط الكفارة وبه قطع البعوي (وأصحهما) وبه قطع المصنف والأكثرون فيه قولان (أصحهما) لا تسقط (والثاني) تسقط، ودليلهما في الكتاب، ولو أفسده بجماع ثم طرأ جنون أو حيض أو موت في يومه فقولان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) السقوط لأن يومه غير صالح الصوم بخلاف المريض، وصورة الحيض مفرعة على أن المرأة المفطرة بالجماع يلزمها الكفارة، ولو ارتد بعد الجماع في يومه لم تسقط الكفارة بلا خلاف، ذكره الدارمي، وهو واضح و هذا تفصيل مذهبنا و وممن مالك وابن أبي ليلي وأحمد واسحاق وأبو ثور وداود، وقاله أبو حنيفة مالك وابن أبي ليلي وأحمد واسحاق وأبو ثور وداود، وقاله أبو حنيفة

فى المختصر وغيره وبه قطع البغوى وآخرون (والثانى) فيه خلافه مبنى على البحاب الحد به أن أوجبناه وجبت الكفارة ، والا فلا ، حكاه الدارمي عن أبى على ابن خيران وأبى اسحاق المروزى .

قال الماوردى: هذا الطريق غلط لأن أيجاب الكفارة ليس مرتبطا بالحد ، ولهذا يجب فى وطء الزوجة الكفارة دون الحد ، وسواء فى هذا كله أنول أم لا ، الا أنه اذا قانا فى اتيان البهيمة : لا كفارة لا يفسد الصوم أيضا كما قاله المصنف ، هذا أن لم ينزل ، فأن أنزل أفسد ، كما لو قبل فأنزل ،

(فسرع) الوطء بزنا أو شبهة أو فى نكاح فاسد ووطء أمته وأخته وبنته والكافرة وسائر النساء سواء فى افساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة واحساك بقية النهار ، وهذا لا خلاف فيه •

(فسرع) اذا أفسد صومه بغير الجماع كالأكل والشرب والاستمناء والمباشرات المفضيات الى الانزال فلا كفارة لأن النص ورد فى الجماع ، وهذه الأشياء ليست فى معناه ، هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع الجماهير ، وحكى الرافعى وجها عن أبى خلف الطبرى من أصحابنا من تلامذة القفال المروزى أنه تجب الكفارة بكل ما يأثم بالافطار به وفى وجه حكاه صاحب الحاوى عن ابن أبى هريرة أنه يجب بالأكل والشرب كفارة فوق كفارة المرضع ودون كفارة المجامع ، وهدذان الوجهان غلط ، وحكى الحناطى بالحاء المهملة والنون بعن محمد ابن الحكم أنه روى عن الشافعى وجوب الكفارة على من جامع فيما دون الفسرج فانزل ، وهذا شاذ ضعيف .

(فسرع) قد ذكرنا أنه اذا استمنى متعمدا بطل صومه ولا كفارة ، قال الماوردى : فلو حك ذكره لعارض ولم يقصد الاستمناه فانزل فلا كفارة ، وفي بطلان الصوم وجهان (قلت) اصحهما لا يبطل كالمصمضة بلا مالغة .

قـــرع

ق مذاهب العلماء فيمن وطيء امرأت أو رجلا في الدبر

ذكرنا أن مذهبنا وجوب القضاء والكفارة ، وبه قال مالك وابو يوسف ومحمد وأحمد ، وقال أبو حنيفة ، عليه القضاء ، وفي وجوب

والثورى: تسقط وأسقطها زفسر بالحيض والجنون دون المض عواتفقسوا على أنها لا تسقط بالسفر الاابن الماجشون المالكي فأسقطها به ٠

قال المسنف رحمه الله تعالى

(ووطء المراة في الدبر واللواط كالوطء في الفرج في جميع ما ذكرناه من افساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة لأن الجميع وطء ، ولأن الجميع في ايجاب الحدد واحد فكذلك في افساد الصدوم وايجاب الكفارة ، وأما اتيان البهيمة ففيه وجهان من أصحابنا من قال : ينبني ذلك ءلى وجاوب الحد ، فأن قلنا : يجب فيه الحد أفسد الصوم وأوجب الكفارة كالمجماع في الفارج ، وأن قلنا : يجب فيه التعزير لم يفسد الصوم وام تجب به الكفارة لأنه كالوطء فيما دون الفارج في التعزير في التعزير في التعزير في التعزير في التعزير في التعزير في المحابنا من قال : يفسد الصوم وتجب الكفارة قولا واحدا ، لأنه وطء يوجب الفسل فجاز أن يتطق به افساد الصوم وايجاب الكفارة كوطء المرأة) .

(الشرح) توله (غفيه وجهان) كان ينبغى أن يقول: طريقان ، فعبر بالوجهين عن الطريقين مجازا الاستراكهما فى أن كلا منهما حكاية المذهب ، وقد سبق بيان مثل هذا المجاز فى مقدمة هذا الشرح(۱) ، واتفقت نصوص الشافعى والأصحاب على أن وطءالمرأة فى الدبر واللواط بصبى أو رجل كوطء المرأة فى القبل فى جميع ما سبق من افساد الصوم ، ووجوب أمساك بقية النهار ووجوب القضاء والكفارة ، المنف و وذكر الرافعى وجها شاذا باطلا فى الاتيان فى الدر أنه لا كفارة فيه ، وهذا غلط و

وأما اتيان البهيمة في دبرها أو قبلها ففيه طريقان حكاهما المعنف والأصحاب (أصحهما) القطع بوجوب الكفارة فيه • وهذا هو المنصوص

⁽۱) قال النووى رحمه الله فى المقدمة : وأرا الطرق فَهى اختلاف الأصحاب فى حكاية المذهب فرةول بعضهم مثلا : فى السئلة قولان أو وجهان ، ويقول الاخر : لا يجوز قولا واحدا أو وجها واحدا ، أو يقول احدهما : فى المسئلة تفصيل ، ويقول الأخر : فيها خلاف مطاق ، وقد يستعملون الوجهان فى موضم الطريقين وعكسه ، ثم ساق أمثلة من المهذب فارجع اليه فانه مفيد وهو فى الجزء الأول ص ١١١ (ط) .

الكفارة روايتان عنه السهرهما عنه لا كفارة ، لأنه لا يحصل به الاحصان والتحليل فأشبه الوطء فيما دون الفسرج ، واحتج أصحابنا بأنه جماع أثم به لسبب الصوم ، فوجبت فيه الكفارة كالقنل ، قال أصحاب أبى حنيفة : ولا كفارة في اتيان البهيمة •

فسسرع

في مذاهبهم في المباشرة غيماً دون الفرج

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا كفارة فيها ، سواء فسد صومة بالانزال الم لا ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال داود : كل انزال تجب به الكفارة حتى الاستمناء الا اذا كرر النظر فأنزل فلا قضاء ولا كفارة ، وقال مالك وأبو ثور : عليه القضاء والكفارة ، وحكى هذا عن عطاء والحسن وابن المبارك واسحاق ، وقال أحمد : يجب بالوطء فيما دون الفرح الكفارة وفي القبلة واللمس روايتان ، واحتجاوا بأنه أفطر معصية فأشبه الجماع في الفرح ، واحتج أصحابنا بأنه لم يجامع في الفرح ، فاشبه الردة فانها تبطل الصوم ولا كفارة ، وما قائه الآخرون ينتقض بالردة ،

(قسوع) قال الغزالى وغيره من اصحابنا: الضابط فى وجوب الكفارة بالجماع أنها تجب على من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب الصوم ، وفى هذا الضابط قيود (أحدها ألافساد ، فمن جامع ناسيا لا يفطر على المذهب كما سبق ، وقيل فى فطره قولان سبق بيانهما ، فان قانا: لا يفطر فلا كفارة لعدم الاقساد ، والا فوجهان حكاهما امام الحرمين والغزلى وآخرون (أصحهما) لا كفارة أيضا لعدم الاثم (الثاني) قولنا (من رمضان) فلا كفارة بافساد صوم التطوع والنذر والقضاء والكفارة بالجماع ، لأن الكفارة انما هي لحرمة رمضان (الثانث) قولنا (بجماع) احتراز من الأكل والشرب والاستمناء والمباشرة دون الفرح ، فلا كفارة فيها كلها على المذهب ، كما بيناه قريبا (والرابع) قولنا (تام) احتراز من المرأة اذا جومعت فانها يحصل فطرها بتغييب بعض الحشفة فلا يحصل الجماع التام الا وقد أفطرت لدخول داخل فيها فالفطر يحصل بمجرد الدخول ، وأحكام الجماع لا تثبت الا بتغييب كل الحشفة ،

وقولنا (اثم به) احتراز مهن جامع بعد الفجر ظانا بقداء الليل ،

هان صومه يفسد ولا كفارة كما سبق و وقولنا (بسبب الصوم)
احتراز من المسافر اذا شرع في الصوم ثم أفطر بالزنا مترخصا
فلا كفارة عليه ، لأنه وان أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام
أثم به ، الا أنه لم يأثم به بسبب الصوم ، لأن الافطار جائز له وانما
أثم بالزنا ، ولو زنى المقيم ناسيا للصوم وقلنا : الصوم يفسد بجماع
الناسي فلا كفارة أيضا في أصح الوجهين ، لأنه لم يأثم بسبب الصوم
لأنه ناس له و قال الرافعي : وجماع المرأة اذا قاننا : لا شيء عليها ولا
يلاقيها الوجوب ، مستثنى عن الضابط و

(قسرع) لو صام الصبى رمضان فأفسده بالجماع ، وقلنا : ان وطأه فى الحج يفسده ويوجب البدن(١) ، ففى وجوب كفارة الوطء فى الصوم وجهان حكاهما المتولى فى كتاب الحج ، وسأوضحهما هناك ان شاء الله تعالى ه

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن وطىء وطنا يوجب الكفارة ولم يقسدر على الكفارة ، ففيه قولان (احدهما) لا تجب لقوله صلى الله عليه وسلم : « [خسده واستففر] الله تعالى وأطعم أهلك » أو لأنه حق مال يجب لله تعالى على وجه البدل ، غلم يجب مع المجز كزكاة الفطر (والثانى) أنها تثبت في الذمة فاذا قسدر لزمه قضاؤها وهو الصحيح ، لأنه حق لله تعالى يجب بسبب من جهته غلم يسقط بالعجسز كجزاء الصيد) •

(الشرح) هذا الحديث سبق بيانه • وقوله (حق مال) احتراز من الصوم فى حق المريض هانه لا يسقط بل يثبت فى الذمة • وقوله (شه تعالى) احتراز من المتعة • وقوله (لا على وجه البدل) احتراز من جزاء الصيد • وقوله (لأنه حق شه تعالى) قال القلعى: ليس هو احتراز بل لتقريب الفسرع من الأصل ، ويحتمل أنه احتراز من نفقة القريب • وقوله (بسبب من جهته) احتراز من زكاة الفطر •

⁽١) بضم الباء وتسكين الدال في

(اما احكام الفصل) فقال أصحابنا: الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثة أضرب ، وقد أشار اليها المصنف (ضرب) يجب لا بسبب مباشرة من العبد كزكاة الفطر ، فاذا عجز عنه وقت الوجوب لم يثبت فى ذمته ، فلو أيسر بعد ذلك لم يجب (وضرب) يجب بسبب من جهته على جهة البدل كجزاء الصيد وفدية الحلق والطب واللباس فى الحج ، فاذا عجز عنه وقت وجوبه ثبت فى ذمته تعليبا لمعنى العرامة لأنه اللاف محض (وضرب) يجب بسببه لا على جهة البدل ككفارة الجماع فى نهار رمضان ، وكفارة اليمين والظهار والقتل .

قال صاحب العدة: ودم التمتع والقران و وقال البندنيجى:
والنذر وكفارة قوله: أنت حرام ، ودم التمتع والطيب واللباس ففيها
قولان مشهوران (أصحهما) عند المصنف والأصحاب تثبت في الذمة ،
فمتى قدر على أحد الخصال لزمته (والثاني) لا تثبت ، وذكر المصنف
دنيلهما وشبهها بجزاء الصيد أولى من الفطرة لأن الكفارة مؤاخذة
على فعله كجزاء الصيد بخلاف الفطرة ،

واحتج بعض أصحابنا لنقول بسقوطها بحديث الأعرابي كما أشار اليه المصنف لأنه صلى الله عليه وسلم قال : « أطعم أهلك » ومعلوم أن الكفارة لا تصرف الى الأهل • وقال جمهور أصحابنا والمحقون : حديث الأعرابي دليل لثبوتها في الذمة عند العجيز عن جميع الخصال ، لأنه لما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم عجزه عن جميع الخصال ثم ملكه النبي صلى الله عليه وسلم العرق من التمير ثم أمره بأداء الكفارة لقدرته الآن عليها ، فأو كانت تسقط بالعجز لما أمره بها •

وأما اطعامه أهله فليس هو على سبيل الكفارة ، وانما معناه أن هذا الطعام صار ملكا له وعليه كفارة فأمر باخراجه عنها ، فلما ذكر حاجته لليه أذن له فى أكله لكونه فى ملكه لا عن الكفارة ، وبقيت الكفارة فى الدمة وتأخيرها لمثل هذا جائز بلا خلاف ، فان قيل : لو كانت واجبة لبينها له عليه السلام فالجواب من وجهين (أحدهما) أنه قد بينها له بقوله صلى الله عليه وسلم : تصدق بهذا بعد اعلامه بعجزه ، ففهم الأعرابي وغيره من هذا أنها باقية عليه ، (الثاني) أن تأخير

أنبيان الى وقت الحاجة جائز ، وهذا ليس وقت الحاجة ، فهذا الذى ذكرته من تأويل الحديث ومعناه هو الصواب الذى قاله المحققون والأكثرون •

وحكى امام الحرمين والغزالى وغيرهما وجها لبعض الأصحاب أنه يجوز صرف كفارة الجماع خاصة الى زوجة المحسر وأولاده اذا كانوا فقسراء لهذا الحديث ، ووافق هذا القائل على أن الزكاة وباقى الكفارات لا يجوز صرفها الى الزوجة والأولاد الفقسراء ، وقاس الجمهور على الزكاة وباقى الكفارات ، وأجابوا عن الحديث بما سبق •

فـــرع في مســائل تتم^نق بالجمــاع في صوم رمضان

(احداها) اذا نسى النية وجامع فى ذلك اليوم فلا كفارة فى ذلك اليوم بلا خلاف لأنه لم يفسد به صوما ٠

(الثانية) اذا وطىء الصائم فى نهار رمضان وقال : جهات تحريمه ، فان كان ممن يخفى عليه نقرب اسلامه ونصوه فلا كفارة ، والا وجبت ، ولو قال : علمت تحريمه وجهلت وجوب الكفارة ، لزمته انكفارة بلا خلاف ، ذكره الدارمى وغيره ، وهو واضح وله نظائر معروفة لأنه مقصر .

(الثالثة) اذا أفسد الحج بالجماع ، قال الدارمى : ففى التفارة الأقوال الأربعة السابقة فى كفارة الجماع فى الصوم •

قسرع

في مذاهب الملماء في كفارة الجماع في صوم رمضان وما يتعلق إما

وفيه مسائل (احداها) قد ذكرنا أن مذهبنا أن من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به بسبب المسوم لزمته الكفارة ، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وداود والعلماء كافة الاما حكاه

العبدرى وغيره من اصحابنا عن الشعبى وسعيد بن جبير والنخعى وقتادة أنهم قالوا: لا كفارة عليه ، كما لا كفرة عليه بافساد الصلاة ، دليلنا حديث أبى هريرة السابق فى قصة الأعرابي ، ويخالف الصلاة فانه لا مدخل للمال في جبرانها •

(الثانية) يجب على المحفر مع الكفارة قضاء اليوم الذي جامع فيه • هذا هو الشهور من مذهبنا وفيه خلاف سبق • قال العبدري : وبايجاب قضائه قال جميع الفقهاء سوى الأوزاعي فقال : ان كفر بالمتق أو الاطعام قضاه •

(الثالثة) قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أنه لا يجب على الراة كفارة أخسرى وبه قال أحمد • وقال مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر: عليها كفارة أخرى وهي رواية عن أحمد •

(الرابعة) هذه الكفارة على الترتيب فيجب عتق رقبة فان عجز فصوم شهرين متابعين فان عجرز فاطعام ستين مسكينا ، وبه قال ابو حنيفة والثورى والأوزاعى وأحمد فى أصح الروايتين عنه ، وقال مالك : هو مفير بين الخصال الثلاث وأفضلها عنده الاطعام ، وعن الحسن البصرى أنه مفير بين عتق رقبة ونصر بدنة ، واحتجا بحديثين على وفق مذهبيهما ، دليانا حديث أبى هريرة ، وأما حديث الحسن فضعيف جدا ، وحديث مالك يجاب عنه بجوابين (أحدها) حديثنا أصح وأشهر ، (والثانى) أنه محمول على الترتيب جمعا بين الروايات ،

(الخامسة) يشترط في صوم هذه الكفارة عندنا وعند الجهدور النتابع وجوز ابن أبى ليلى تفريقه ، لحديث في صوم شهرين من غير ذكر الترتيب • دليلنا حديث أبى هريرة السابق وهو مقيد بالتتابع فيحمل المطلق عليه •

(السادسة) اذا كفر بالاطعام فهو اطعام ستين مسكينا كل مسكين مد ، سواء البر والزبيب والتمر وغيرها • وقال أبو منيفة : يجب لكل

مسكين مدان حنطة أو صاع من سائر الحبوب ، وفى الزبيب عنه روايتان رواية صاع ورواية مدان .

(السابعة) لو جامع فى صوم غير رمضان من قضاء أو نذر أو غيرهما فلا كفارة كما سبق وبه قال الجمهور ، وقال قتادة : تجب الكفارة فى المساد قضاء رمضان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(اذا نوى الصوم من الليل ثم اغمى عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء ، وقال المزنى : يصح صومه كما لو نوى ألصوم ثم نام جميع النهار ، والدليل على أن الصوم لا يصح أن الصوم نية وترك ، ثم لو انفرد الترك عن انبية لم يصرح فاذا أنفردت النية عن انترك لم يصح ، واما النوم فان أبا سعيد الاصطخرى قال: اذا نام جميع النهار لم يصح صومه ، كما اذا أغمى عليه جميع النهار ، والذهب أنه يصح صومه اذا نام • والفرق بينه وبين الاغماء أن النائم ثابت المقرل، لأنه اذا نبه انتبه والمفمى عليه بخلافه ، ولأن النائم كالستيقظ، ولهذا ولايته ثابتة على ماله بخلاف المفمى عليه ، وان نوى الصوم ثم أغمى عليه في بعض النهار فقد قال في كتاب الظهار ومختصر البويطي : اذا كان في أوله مفيقا صح صومه ، وفي كتاب الصوم اذا كان في بعضه مفيقا أجزأه • وقال في اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلي : اذا كانت صائمة فاغمى عليها أو حاضت بطل صومها ، وخدرج أبو العباس قولا آخر أنه أن كأن مفيقا في طرفي النهار صح صومه ، فمن أصفابنا من قال: المسالة على قول واحد أنه يعتبر أن يكون مفيقا في أول النهار، وتأول ما سواه من الأقدوال على هذا ، ومن أصحابنا من قال: فيها اربعة اقوال (أحدها) أنه تعتبر الافاقة في أوله كالنية تعتبر في أوله ٠

(والثانى) انه تعتبر الافاقة في طرفيه كما ان في الصلاة يعتبر القصد في الطرفيان في الدخول والخروج ، ولا يعتبر فيما بينهما (والثالث) انه تعتبر الافاقة في جميعه ، فاذا أغمى عليه في بعضاء لم يصح [صومه] لانه معنى اذا طرأ اسقط فرض الصالاة فأبطال الصوم

كالديض (والرابع) تعتبر الافاتة في جزء منه ولا أعرف له وجها ، وان نوى الصحوم ثم جن ففيه قولان • قال في الجديد: يبطل الصوم لأنه عارض يسقط فرض الصلاة ، فأبطل الصوم كالحيض • وقال في القديم: هو كالاغماء لأنه يزيل الحتل والولاية فهو كالاغماء) •

(الشرح) توله الأنه عارض يسقط فرض الصلاة ينتقض بالاغماء ، فانه يسقط مرض الصلاة ولا يبطل الصوم به فى بعض النهار على الأصح .

(أدا الأحكام) نفيها مسائل:

(احداها) اذا نام جميع النهار وكان قد نوى من الليل صحصومه على المذهب وبه قال الجمهور • وقال أبو الطيب بن سلمة وأبو سعيد الاصطخرى: لا يصح ، وحكاه البندنيجي عن ابن سريج أيضا ، ودل ل الجميع في الكتاب ، وأجمعسوا على أنه لو استيقظ احظة من النهار ونام باقيه صح صومه •

(الثانية) لو نوى من الليل ولم ينم النهار ولكن كان غافلا عن الصوم في جميعه صح صومه بالاجماع ، لأن في تكليف ذكره حرجا

(الثالثة) لو تواى من الليك ثم أغمى عليه جميع النهار لم يصح صومه على المذهب ، وفيه قول مضرح من النوم أنه يصح خرجه المزنى وغير ، من أصحابنا ودليل الجميع في الكتاب .

(الرابعة) اذا نوى من الليل وأغمى عليه بعض النهار دون بعض فقيه ثلاثة طرق

(آحدها) ان أفاق فى جسره من النهار صح صومه والأفلا ، وسواء كان ذلك الجسزء أول النهار أو غيسره وهذا هو نص الشافعى فى باب الصيام فى مختصر المزنى • وممن حكى هذا الطريق البغوى وحكاه الدارمى عن أبن أبى هريسرة ، وتأول هسذا القائل النصسين الآخسرين فتأول نصه فى اختلاف أبى حنيفة وابن أبى ليلى على أن بطلان الصسوم عائد الى الحيض خاصة لا الى الاغماء ، قالوا :

وقد يفعل الشافعي مثل هذا وتأوله المساوردي تأويلا آخسر ، وهو أن المراد بالاغماء هذا الجنون ، وتأول هذا القائل نصه في الظهار والبويطي على أنه ذكر الافاقة في أوله للتمثيل بالجزء لا لاشتراط الأول .

(والطريق الثانى) القطع بأنه ان أغاق فى أوله صح والا فلا ، وتأول نصه فى الصوم على أن المراد بالجزء المبهم أوله ، كما صرح به فى الظهار ، وتأول نص اختلاف أبى حنيفة على ما سبق .

(والطريق الثالث) في المسأنة أربعة أقوال وهذا الطريق هو الأصح الأشهر أصح الاقوال يشترط الافاقة في جزء منه (والثاني) في أوله خاصة (والثالث) في طرفيه (والرابع) في جميعه كالنقساء من الحيض • هذا الرابع تضريح لابن سريح خرجه من الصلاة ، وليس منصوصا للشافعي قال : وليس للشافعي ما يدل عليه ودليل الجميع في الكتاب الا القول الأول الأصح • فان المصنف قال : لا أعرف له وجها ، وهذا عجب منه ، مع أن هذا القول هو الأصح عند محققي أصحابنا ، فالأصح من هذا الخلاف كله ان كان مفيقا في جسزء من النهار أي جزء كان صح صومه والا فلان

الخاصة) اذا نوى الصوم بالليك وجن فى بعض النهاد فقولان مشهوران ذكرهما المعنف وغيره من الأصحاب (الجديد) بطلان صومه لأنه مناف للصوم كالحيض ، وقال فى القديم : هو كالاغماء ففيه الخلاف السابق ، ومن الأصحاب من حكى بدل القولين وجهين كصاحب الابانة وآخرين ، ومنهم من حكاهما طريقين وهو أحسن ، وقطع الشيخ أبو حامد والماوردى وابن الصباغ وآخرون ببطلان الصوم بالجنون فى لحظة كالحيض ، ولو جن جميع النهار لم يصح بلا خلاف ،

(السادسة) لو حاضت فى بعض النهار أو ارتد بطل صومهما بلا خلاف ، وعليهما القضاء ، وكذلك لو نفست بطل صومها بلا خلاف ، ولو ولدت ولم تر دما أصلا ففى بطلان صومها خلاف مبنى على وجوب الغسل بخروج الولد وحده (ان قلنا) لا غسل لم يبطل صومها والا بطل على أشهر الوجهين عند الأصحاب ولم يبطل على الآخر ، وهو الراجح دليلا ، وقد سبق ايضاح المسألة فى باب ما يوجب الغسل .

(السابعة) حيث قانا: لا يصنح صوم المغمى عليه اما لوجود الاغماء فى كل النهار أو بعضه ، واما لعدم نيته بالليل ، يلزمه غضاء ما فاته من رمضان ، هكذا قطع به المصنف وجماهير الأصحاب وهو المنصوص ، وفيه وجه لابن سريج ، واختاره صاحب الحاوى أنه لا قضاء على المغمى عليه ، كما لا قضاء على المجنون ، والمذهب الأول ، وقد سبقت المسألة مسوطة فى أول هذا الباب ،

(فرع) او نوى الصوم فى الليل ثم شرب دواء فزال عقله نهارا بسببه ، قال البعوى : ان قلنا : لا يصح صوم المغمى عليه فهذا أولى ، والا فوجهان (أصحهما) لا يصح لأنه بفعله ، قال المتولى : واى شرب المسكر ليلا وبقى سكره جميع النهار لم يصح صومه ، وعليه القضاء فى رمضان ، وان صحا فى بعضه فهو كالاغماء فى بعض النهار .

(ویجوز للصائم أن ینزل الماء وینفطس فیه لما روی أبو بكر أبن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال : « حدثنی من رای النبی صلی الله علیه وسلم فی یوم صائف یصب علی راسه الماء من شدة الحر والعطش وهو صائم » ویجوز أن یکتحل لما روی عن أنس « أنه

قال المصنف رحمه الله تعالى

كان يكتحل وهو صائم » ولأن العين ليس بمنفذ ، فلم يبطل الصوم بما يصل اليها) •

(الشرح) أما حديث أبى بكر بن عبد الرحمن هذا فصحيح رواه مالك فى الموطا ، واحمد بن حنبل فى مسنده ، وأبو داود والنسائى فى سننهما ، والحاكم أبو عبد الله فى المستدرك على الصحيحين والبيهقى وغيرهم بأسانيد صحيحة واسناد مالك وأبى داود والنسائى على شرط البخارى ومسلم ، ولفظ رواياتهم « من شدة الحر أو العطش » وفى رواية النسائى « الحر » ولفظ رواية أبى داود عن أبى بكر عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حدثه قال : « لقد رأيت رسول الله عليه وسلم أنه حدثه قال : « لقد رأيت رسول الله عليه وسلم يصب على رأسه الماء وهو صائم من

العطش أو من المحر » هذا لفظه • وكذا لفظ العاقين مصرح بأن الذي حدث ابا بكر صحابى ، ولو ذكره المصنف كذلك لكان احسن ، ولفظ رواية المصنف بمعناه ، فان الذي رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسلم صحابى • ثم ان هذا الصحابى وان كان مجهول الاسم لا يقدح في صحة الحديث ، لأن الصحابة كلهم عدول • ولهذا احتج به مالك في الوطأ وسائر الأئمة •

وأما الأثر المذكور عن أنس في الاكتحال غرواه أبو داود بأسناد كنهم تمات الا رجلا مضلفا فيه ، ولم يبين الذي ضعفه سبب مضعيفه ، مع ان الجرح لا يقبل الا مفسرا ، وعول المصنف : ولان العين ليس بسمد ، هدد، هو في نسخ المهذب (ليس) وهي لغه ضعيفه عربيه والمسهور الفصيح ليست باتبات الله ، وأما المنفد عبفتح الفاء ،

(أما الأحكام) مفيها مسألتان:

(احداهما) یجوز للصائم آن ینزل الی المساء وینغطس فیه ویصبه علی راسه ، سواء دان فی حمام او عیره ولا خلاف فی مدا ، ودنیله المحدیث الذی دخره ، وحدیث عاشه وعیرها فی الصحیحین آن رسول الله صلی الله علیه وسلم « ذان یصبح جنبا وهو صائم تم یعنسل » •

(الثانية) يجوز للصائم الاكتحال بجميع الأكحال ولا يفطر بذلك ، سواء وجد طعمه في حلقه ام لا ، لأن العين ليست بجوف ولا منفسذ منها الى الحلق ، قال أصحابنا : ولا يكره الاكتحال عندنا ، قال البندنيجي وغيره : سواء تنخمه أم لا •

فـــرع في مذاهب العلماء في الاكتحال

ذكرنا أنه جائز عندنا ولا يكره ولا يفطر به ، سواء وجد طعمه فى حلقه أم لا • وحكاه ابن المنذر عن عطاء والحسن البصرى والنخعى والأوزاعى وأبى حنيفة وأبى ثور ، وحكاه غيره عن ابن عمر وأنس وابن أبى أوفى الصحابيين رضى الله عنهم ، وبه قال داود • وحكى

أبن المندر عن سليمان التيمى ومنصور بن المعتمر وابن شسيرمة وابن أبى ليلى أنهم قالوا: يبطل به صومه و وقال قتادة : يجوز بالاثمد : ويكره بالصبر و وقال الثورى واسحاق : يكره و وقال مالك وأحمد : يكره وان وصل الى الحلق المطر واحتج للمانعين بحديث معبد ابن هوذة الصحابى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه أمر بالاثمد المروح عند النوم و وقال : ليتقه الصائم » رواه أبو داود وقال : قال لى يحيى بن معين : هو حديث منكر و

واهتج أصحابنا بأهاديث ضعيفة ندكرها لئلا يعتر بها ، هنها هديث عسب هالت : « اهتصل النبي صلى الله عليه وسم وهو صائم » رواه ابن هاجه باسناد ضعيف من رواية بهيه عن سعيد بن ابي سعيد() الربيدي تبيح بقيه عن هشام بن عروه عن ابيه عن عائشه ، قال البيهمي : وسعيد الربيدي هذا من مجاهيال شيوح بقيه ينفرد بما لا يبابع عليه (قلت) وقد اتفق الحفاظ على ان روايه بقيه عن المهولان عليه فردوده ، واحتفوا في روايته عن المعروفين() فلا يحتج بحديثه هذا بلا خلاف ، وعن أنس قال : « جاء رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اثبتكت عيني أفاكتهل وانا صائم لا قال : نعم » رواه الترمدي وقال : ليس اسناده بالقوى ، قال : ولا يصح عن النبي صلى الله عيه وسلم في هذا الباب شيء ،

وعن نافع عن ابن عمر قال: « خسرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيناه مملوءتان من الكه ل وذلك فى رمضان وهو صائم » فى اسناده من اختلف فى توثيقه ، وعن محمد بن عبيد الله بن آبى رافع عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان يكته ل بالاثمد وهو صائم » رواه البيهتى وضعفه ، لأن راويه محمد هذا ضعيف قال البيهتى : وروى عن أنس مرفوعا باسناد ضعيف جدا أنه لا بأس به ، واحتجوا بالأثر الذكور عن أنس وقد بينا اسناده ، وفى سنن أبى داود

⁽۱) ذكره الذهبى فى الميزان قال : عن هشام بن عروة وعنه بقية ، لا يعرف وأحاديث ساقطة : قال ابن عدى : أحاديثه ليست محفوظة أ م (ط) • (٢) اتفق المحدثون على أن أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية • المطبعى •

عن الأعمش قال: ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكمل للصائم ، والمعتمد في المسألة ما ذكره المصنف •

قال المعنف رحمه الله تعالى

- (ويجوز أن يحتجم لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو صائم » قال فى الأم : ولو ترك كان أحب الى لما روى عبد الرحمن بن أبى ليلى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا : « انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه والوصال فى الصوم أبقاء على أصحابه ») •
- (الشرح) حديث ابن عباس رواه البخارى فى صحيحه وحديث ابن ابى ليلى رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم، نكن فى رواية أبى داود والبيهقى وغيرهما عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عال : حدثنى رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال • الى آخره وهذا مخالف للفظ رواية المهذب وقوله (ابقاء) بالباء الموحدة وبالقاف وبالمد ، أى رفقا بهم •
- (أما حكم المسألة) فقال الشافعى والأصحاب: تجوز الحجامة للصائم ولا تفطره ولكن الأولى تركها هذا هو المنصوص وبه قطع المجمهور، وقال جماعة من أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث: يفطر بالحجامة ممن قاله منهم أبو بكر ابن المنذر وأبو بكر بن خزيمة وأبو الوليد النيسابورى والحاكم أبو عبد الله للحديث الذي سنذكره ان شاء الله تعالى ، قال أصحابنا: والفصد كالحجامة •

قـــرع

في مذاهب العلماء في حجامة المسائم

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يقطر بها لا الحاجم ولا المحجوم ، وبه قال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدرى وأم سلمة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والشعبى

والنخعي ومالك والثوري وأبو عنيفة وداود وغيرهم و قال صاحب الحاوي: وبه قال أكثر الصحابة وأكثر الفقهاء و وقال جماعة من العلماء: المحامة تفطر وهو قول على بن أبي طالب وأبي هريرة وعائشة والحسن البصري وابن سيرين وعطاء والأوزاعي وأحمد واسحاق وابن المنذر وابن خزيمة و قال الخطابي: قال أحمد واسحاق: يفطر الحاجم والمحجوم وعليهما القضاء دون الكفارة و وقال عطاء: يلزم المحتجم في رمضان القضاء والكفارة و واحتج لهؤلاء بحديث ثوبان المحتجم في رمضان القضاء والكفارة واحتج لهؤلاء بحديث ثوبان قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة ،

وعن شداد بن أوس « اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل بالبقيع وهو يحتجم وهو آخذ بيدى لثمان عشرة خلت من رمضان فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أبو داود والنسائى وابن هاجه بأسانيد صحيحة وعن رافع بن خديج عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه المترمذى وقال حديث حسن وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله و عن أبى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله رواه الحاكم في المستدرك وقال : هو صحيح و وقال : هو صحيح و وقال : هو صحيح و وروى الحاكم أبو عبد الله في المستدرك عن أحمد بن حنبل قال : أصبح ما روى في هذا الباب حديث ثوبان و وعن على بن المديني قال : لا أعلم ما روى في هذا الباب حديث ثوبان و وعن على بن المديني قال : لا أعلم الحديثين بالصحة ، وعلى (١) للكفر بالصحة و وحكم اسحاق المديثين بالصحة ، وعلى (١) للكفر بالصحة ثم روى الحاكم باسناده عن السحاق أنه قال في حديث شداد : هذا اسناد صحيح تقوم به الحجة و الصحة و

قال اسحاق : وقد صح هذا الحديث بأسانيد وبه نقول • قال الحاكم : رضى الله عن اسحاق فقد حكم بالصحة لحديث صحته ظاهرة

⁽١) يعني على أبن الديني فانه حكم للحديث الآخر بالصحة (ط) و

وقال به ، قال الحاكم : وفى الباب عن جماعة من الصحابة بأسانيد مستقيمة مما يطول شرحه ، ثم روى باسناده عن الأمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي قال : صح عندى حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » من رواية شداد بن أوس وثوبان ، قال عثمان ، وبه أقول ، قال : وسمعت أحمد بن حنبل يقول به ، ويقول : صح عنده حديث ثوبان وشداد ، وروى البيهقي حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » أيضا من رواية أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن رواية عطاء عن ابن عباس مرفوعا ، وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا قال هذا المرسل هو المحفوظ من رواية عطاء ، وذكر ابن عباس غيه وهم ، وعن عائشة مرفوعا باسناد ضعيف ،

وذكر البيهقى عن أبى زرعة الحافظ قال : حديث عطاء عن أبى هريرة مرفوعا فى هذا حديث حسن • وفى الموطأ عن نافع قال : « ان ابن عمر احتجم وهو صائم ثم تركه فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر : » •

واحتج أصحابنا بحديث ابن عباس «أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مصرم واحتجم وهو صائم » رواه البخارى فى صحيحه ، وعن ثابت البنانى قال : « سئل أنس أكنتم تكرهون الحجامة للصائم ؟ قال : لا ، الا من أجل الضعف » رواه البخارى •

وفى رواية عنده: «على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعن عبد الرحمن بن أبى ليلى قال: «حدثنى رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة والمواصلة ، ولم ينه عنهما الا ابقاء على أصحابه » رواه أبو داود باسناد على شرط البخارى ومسلم كما سبق ، واحتج به أبو داود والبيهتي وغيرهما في أن الحجامة لا تفطر وعن أبى سعيد المخدرى قال: «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم والحجامة» رواه الدارة طنى وقال: اسناده كلهم ثقات ، ورواه من طريق آخر وقال: كلهم ثقات وعن أنس قال: «أول ما كرهت الحجامة للصائم وقال : كلهم ثقات وعن أنس قال: «أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبى طالب احتجم وهو صائم فمر به النبى صلى الله عليه

وسلم غقال : أفطر هذان ثم رخص النبى صلى الله عليه وسلم بعد في العجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم » رواه الدارقطنى وقال : رواته كلهم ثقات ، قال : ولا أعلم له علة • وعن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو صائم » قال البيهقى : وروينا في الرخصة في ذلك عن سعد بن أبى وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والحسين بن على وزيد بن أرقم وعائشة وأم سلمة رضى الله عنهم ، واستدل الأصحاب أيضا بأحاديث أخر في بعضها ضعف ، والمعتمد ما ذكرناه ، واستدلوا بالقياس على الفصد والرعاف •

وأما حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » فأجاب اصحابنا عنه بأجوبة (أحدها) جواب الشافعي ذكره في الأم وفيه اختلاف وتابعه عليه الخطابي والبيهتي وسائر أصحابنا ، وهو أنه منسوخ بحديث ابن عباس وغيره مما ذكرنا ، ودليل النسخ أن الشافعي والبيهتي روياه باسنادهما الصحيح عن شداد بن أوس قال : « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت امن رمضان فقال وهو آخذ بيدى : أفطسر الحاجم والمحجوم » وقد ثبت في صحيح البخارى في حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم ، وهو محرم صائم » •

قال الشافعى : وابن عباس انما صحب النبى صلى الله عليه وسلم محرما فى حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ولم يصحبه محرما قبل ذلك ، وكان الفتح سنة ثمان بلا شك ، فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بسنتين وزيادة ، قال : فحديث ابن عباس ناسخ ، قال البيهتى : ويدل على النسخ أيضا قوله فى حديث أنس السابق فى قصة جعفر : « ثم رخص النبى صلى الله عليه وسلم بعد فى الحجامة » وهو حديث صحيح كما سبق ، قال : وحديث أبى سعيد الخدرى السابق أيضا فيه لفظ الترخيص ، وغالب ما يستعمل الترخيص بعد النهى ،

(الجواب الثاني) أجاب به الشافعي أيضا أن حديث ابن عباس أصح ، ويعضده أيضا القياس فوجب تقديمه •

(الجواب الثالث) جواب الشافعي أيضا والخطابي وأصحابنا أن المراد بأفطس الحاجم والمحوم أنهما كانا يعتابان في صومهما ، وروى البيهتى ذلك فى بعض طرق حديث ثوبان ، قال الشافعى : وعلى هذا التأويل يكون المراد بافطارهما أنه ذهب أجرهما ، كما قال بعض الصحابة لمن تكلم فى حال الخطبة : لا جمعة لك أى ليس لك أجرها ، والأ فهى صحيحة مجزئة عنه •

(والجواب الرابع) ذكره الخطابى أن معناه تعرضا الفطر (أما) المحجوم فلضعفه بخروج الدم فربما لحقته مشقة فعجز عن الصوم ، فأفطر بسببها (وأما) الحاجم فقد يصل جوفه شيء من الدم أو غيره اذا ضم شفتيه على قصب الملازم كما يقال للمتعرض للهلاك : هلك فلان ، وان كان باقيا سليما ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين » أى تعرض للذبح بغير

(الخامس) ذكره الخطابى أيضا أنه مر بهما قريب المعارب فقال : أفطرا ، أى حان فطرهما ، كما يقال أمسى الرجل اذا دخل في وقت الماء أو قاربه •

(السادس) أنه تغليظ ودعاء عليهما لارتكابهما ما يعرضهما لفساد مومهما ٠

(واعلم) أن أبا بكر بن خزيمة اعترض على الاستدلال بحديث ابن عباس فروى عنه الحاكم أبو عبد الله فى المستدرك أنه قال : ثبتت الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » فقام بعض من خالفنا فى هذه المسألة وقال : لا يفطر لحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم « احتجم وهو محرم صائم » ولا حجة له فى هذا لأن النبى صلى الله عليه وسلم انما احتجم وهو محرم صائم فى السفر لأنه لم يكن قط محرما مقيما ببلده ، والمسافر أذا نوى الصوم له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها ، فلا يلزم من حجامته أنها لا تفطر فاحتجم وصار مفطرا ، وذلك بائز ، هذا كلام ابن خزيمة وحكاه الخطابى فى معالم السنن ثم قال : جائز ، هذا تأويل باطل ، لأنه قال : احتجم وهو صائم فأثبت له الصيام مع الحجامة ، ولو بطل صومه بها لقال أفطر بالحجامة كما يقال

أفطر الصائم بأكل الخبز ، ولا يقال : أكله وهو صائم » قلت : ولأن السابق الى الفهم من قول ابن عباس « احتجم وهو صائم » الاخبار بأن الحجامة لا تبطل الصوم ، ويؤيده باقى الأحاديث الذكورة . والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(قال وأكره له العلك لأنه يجفف الفم ويعطش ولا يفطر ، لأنه يدور في الفم ولا ينزل الى الجوف شيء ، فان تفرك وتفتت فوصل منه شيء الى الجوف بطل الصوم ، ويكره له أن يمضغ الخبز ، فان كان له ولد صغير ولم يكن له من يمضغ غيره لم يكره له ذلك) .

(الشرح) قوله : (قال) يعنى الشافعى ، والعلك _ بكسر العين _ هذا هو العروف ، ويجوز فتح العين ويكون المراد الفعل وهو مضغ العلك ، وادارته ، وقوله (يمضغ) هو _ بفتح الضاد وضمها _ لغتان .

(أما الأحكام) ففيها مسألتان:

(احداهما) قال الشافعي والأصحاب يكره للصائم العال لأنه يجمع الريق ويورث العطش والقيء وروى البيهقي باسناده عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: «لا يمضغ العلل الصائم » ولفظ الشافعي في مختصر المزني (واكره العلك ، لأنه يحلب الفم) قال صاحب الحاوى: رويت هذه اللفظة بالجيم وبالحاء فمن قال بالجيم فمعناه يجمع الريق فربما ابتلعه وذلك يبطل الصوم في أحد الوجهين ومكروه في الآخر ، قال: وقد قيل: معناه يطيب الفم ويزيل الخلوف ، قال: ومن قاله بالحاء فمعناه يمتص الريق ويجهد الصائم فيورث العطش ،

قال أصحابنا : ولا يفطر بمجرد العلك ولا بنزول الريق منه الى جوفه ، فان تفتت فوصل من جرمه شيء الى جوفه عمدا أفطر ، وان شك فى ذلك لم يفطر ولو نزل طعمه فى جوفه أو ريد دون

جرمه لم يفطر ، لأن ذلك الطعم بمجاورة الريق له ، هذا هو المذهب وبه قطع المجمهور ، وجكى الدارمي وجها عن ابن القطان أنه ان ابتلع الريق وفيه طعمه أفطر وليس بشيء •

(الثانية) يكره له مضغ الخبز وغيره من غير عذر ، وكذا ذوق المرق والخل وغيرهما ، غان مضغ أو ذاق ولم ينزل الى جوفه شىء منه لم يفطر ، فإن احتساج الى مضغه لولده أو غيره ولم يحصل الاستغناء عن مضغه لم يكره ، لأنه موضع ضرورة وروى البيهقى باسناده الصحيح عن أبن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشىء » يعنى المرقة ونحوها •

قال المصنف رجمه الله تعالى

(ومن حركت القبلة شهوته كره له أن يقبل وهو صائم ، والكراهة كراهة تحريم ، وأن [تكن] لم تحرك [القبلة] شهوته قال الشافعى : فلا بأس بها وتركها أولى والأصل في ذلك ما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لاربه » وعن أبن عباس أنه أرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب ولانه في حق أحدهما لا يأمن أن ينزل فيفسد الصوم وفي الآخر يأمن ففرق بينهما) •

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم بهذا اللفظ ، و فى رواية لمسلم «يقبل فى رمضان وهو صائم » وعن عمر بن أبى سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم «أيقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه _ لأم سلمة _ فأخبرته أن النبى صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله انى أتقاكم لله وأخشاكم له و الدميرى هكذا جاء مبينا

⁽۱) لم يذكر النووى في تهذيب الاستماء غير ابن أم سلمة ، وكذلك ليس في الاستيعاب لابن عبد البر غيره ، وكذا أسد الغابة ، وقد سكت عنه النووى في صحيح مسلم • والذي رواه عنه عبد الله بن كعب الحميرى وهو مولى عثمان رضى الله عنه (ط) •

فى رواية البيهقى وليس هو ابن أم سلمة ، وعن عمر رضى الله عله قال : « هششت يوما فقبلت وأنا صائم ، فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم فقلت : انى صنعت اليوم أمرا عظيما ، قبلت وأنا صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو تمضمت بماء وأنت صائم ؟ قات : لا بأس بذلك ، قال : ففيم ؟ » رواه أبو داود ، وقد سبق بيان حيث ذكره المصنف ، وهما جاء فى كراهتها للثماب ونحوه حديث ابن عباس قال : « رخص الكبير الصائم فى المباشرة وكره المساب » رواه أبن ماجه هكذا ، وظاهره أنه مرفوع ورواه مالك والشافعى والبيهقى بأسانيدهم الصحيحة ، عن عطاء بن يسار أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ ، وكرهها أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ ، وكرهها أن ابن عباس هكذا رواه أبو داود موقوفا عن ابن عباس .

وعن أبى هريرة « أن رجلا سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له ، وأتاه آخر فنهاه ، هذا الذى رخص له ، شيخ والذى نهاه شاب » رواه أبو داود باسناد جيد ولم يضعفه .

وعن ابن عمرو بن العاص قال: « كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم فجاء شاب فقال: يا رسول الله أقبل وأنا صائم ؟ فقال: لا . فجاء شيخ فقال: أقبل وأنا صائم ؟ قال نعم » رواه أحمد بن حنبل باسناد ضعيف من رواية ابن لهيعة .

(وأما) الحديث المروى عن ميمونة مولاة النبى صلى الله عليه وسلم قالت : « سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن رجل قبل امرأته وهما صائمان ، فقال : قد أفط را » رواه أحمد وابن ماجه والدارقطنى باسناد ضعيف ، قال الدارقطنى راويه مجهول ، قال ولا يثبت هذا .

وعن الأسود قال: « قات لعائشة أيباشر الصائم ؟ قالت: لا ، قات: أليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر ؟ قالت: كان أملككم لاربه » رواه البيهقى باسناد صحح فهذه جملة من الأحاديث والآثار الواردة في القبلة (وقولها) لاربه _ بكسر الهمزة مع اسكان الراء _ وروى أيضا بفتحهما جميعا .

(أما حكم المسألة) فهو كما قاله المصنف تكره القبلة على من مركت شهوته وهو صائم، ولا تكره لغيره ، لكن الأولى تركها ، ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك ، فالاعتبار بتحريك الشهوة وخوف الانزال ، فان حردت شهوة شاب أو شيخ قوى كرهت ، وأن لم تحركها لشيخ أو شاب ضعيف لم تكره والاولى تركها وسواء قبل الخد أو الفم او غيرهما ، وهكذا المباشرة باليد والمعانقة لهما حكم القبلة ثم الكراهة في حق من حركت شهوته كراهة تحريم عند المصنف وشيخه القاضى أبى الطيب والعبدرى وغيرهم ، وقال اخرون : كراهة تنزيه ما لم ينزل ، وصححه المتولى ، قال الرافعى وغيره : الأصح كراهة تحريم ، واذا قبل ولم ينزل لم يبطل صومه بلا خلاف عندنا ، سواء قلنا كراهة تحريم أواذا قبل ولم ينزل لم يبطل صومه بلا خلاف عندنا ، سواء قلنا كراهة تحريم أواذا قبل ولم ينزل لم يبطل صومه بلا خلاف عندنا ، سواء قلنا

ف مداهب العلماء في القبلة للصائم

ذكرنا أن مذهبنا كراهتها لمن حركت شهوته ولا تكره لعيسره و لأولى تركها فان قبل من تحرك شهوته ولم ينزل لم يبطل صومه و قال ابن المنذر: رخص فى القبلة عمر بن الخطاب وابن عباس وأبو هريرة وعائشة وعطاء والشعبى والحسن وأحمد واسحاق ، قال : وكان سعد بن أبى وقاص لا يرى بالمباشرة للصائم بأسا ، وكان ابن عمر ينهى عن ذلك ، وقال ابن مسعود : يقضى يوما مكانه ، وكره مالك القبلة للشاب والشيخ فى رمضان ، وأباحتها طائفة للشيخ دون الشاب ، ممن قاله ابن عباس ، وقال أبو ثور : ان خاف المجاوزة من القبلة الى غيرها لم يقبل ، هذا نقل ابن المنذر ومذهب أبى حنيفة القبلة الى غيرها لم يقبل ، هذا نقل ابن المنذر ومذهب أبى حنيفة

وحكى الخطابى عن سعيد بن المسيب أن من قبل فى رمضان قضى يوما مكانه وحكاه الماوردى عن محمد ابن الحنفية وعبد الله بن شبرمة قال: وقال سائر الفقهاء: القبلة لا تفطر الا أن يكون معها انزال، فأن أنزل معها أفطر ولزمه القضاء دون الكفارة، ودلائل هذه المذاهب تعرف مما سبق فى الأحاديث، والله أعلم •

قَالَ أَلْصَنْفُ رَحْمِهُ أَلَّهُ تَعَالَى

(وینبغی للصائم أن ینزه صومه عن الغیبة والشتم ، فان شوتم قال : انی صانم ، لما روی آبو هریرة رضی الله عنه ان النبی صنی الله علیه وسلم قال : « ادا کان احدکم صانما فلا یرفث ولا یجهل ، فان امرؤ قاتله او شاتمه فلیقل : انی صانم ») •

(الشرح) حديث أبى هريرة رواه البخارى ومسلم ، والرقث الفحش فى الدمم ، ومعنى شاتمه شتمه متعرضا لمساتمته ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيقل (انى صائم) ذكر العلماء فيه تأويلين (احدهما) يقوله بنسانه ويسمعه لصاحبه ليزجره عن نفسه (والتاني) وبه جزم المتولى بقوله فى قلبه لا بلسانه ، بل يحدث نفسه بذلك ويذكرها أنه صائم لا يليق به الجهل والمشاتمة والخوض مع المخائضين ، قال هذا القائل لأنه يخاف عليه الرياء اذا تلفظ به ، ومن قال بالأول يقصد زجره لا للرياء ، والتأويلان حسنان والأول أقوى ، ولو جمعهما كان زجره لا للرياء ، والتأويلان حسنان والأول أقوى ، ولو جمعهما كان معناه يتأكد التنزه عن ذلك في حق الصائم أكثر من غيره للحديث ، معناه يتأكد التنزه عن ذلك أيضا ويؤمر به فى كل حال ، والتنزه والا فغير الصائم ينبغي له ذلك أيضا ويؤمر به فى كل حال ، والتنزه التباعد ، فلو اغتاب فى صومه عصى ولم يبطل صومه عندنا ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة الا الأوزاعي فقال : يبطل الصوم بالغيبة ويجب قضاؤه .

واحتج بحديث أبى هريرة المذكور وبحديثه أيضا أن رسول الله عليه وسلم قال: « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه » رواه البخارى ، وعنه أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « رب صائم ليس له من صيامه الا الجوع ، ورب قائم ليس له من قيامه الا السهر » رواه النسائى وابن ماجه فى سننهما ، ورواه الحاكم فى المستدرك قال : وهو صحيح على شرط البخارى ، وعنه أيضا قال : قال رسول الله صلى الله على وسلم : « ليس الصيام من الأكل والشرب فقط ، الصيام من الله و والرفث » رواه البيهتى ورواه الحاكم فى المستدرك وقال : هو الله و والرفث » رواه البيهتى ورواه الحاكم فى المستدرك وقال : هو

صحيح على شرط مسلم ، وبالحديث الآخر «خمس(ا) يفطرن الصائم النعيبه والنعيمة والكذب والقبلة واليمين الفاجرة » وأجاب اصحابنا عن هذه الأحاديث سوى الأخير بأن المراد أن كمال الصحوم وفضياته المطلوبة انما يكون بصيانته عن اللغو والكلام الردىء لا أن الصوم يبطل به • وأما الحديث الآخير «خمس يفطرن الصائم » فحديث باطل لا يحتج به ، وأجاب عنه الماوردى والمتولى وغيرهما بأن المراد بطلان التواب لا نفس الصوم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ویکره الوصال فی الصوم ، لما روی آبو هریرة رضی آلله عنه آن اسبی صبی الله علیه وسلم قال : « ایاکم و بوصال ، ایاکم و بوصال ، ایاکم و بوصال ، اینت قابوا : انك نواصل یا رسول الله ، قال : ابی نست کهیئتم ابی ابیت عند ربی یطعمی ویسمیدی ۱۱ وهل هو خراهه تحصریم ۱۱ و خراهه ننزیه ۱۶ فیه وجهان (احدهما) انه کراهه تحریم ، لان اسهی یقتضی التحریم فیه وجهان (احدهما) انه کراهه تنزیه لانه انما نهی عنه حتی لا یضعف عن الصوم ، وذلك امر غیصر محقق فلم یتعق به اثم ، فان واصل ام یبطالنه) ،

(الشرح) حديث آبى هريرة رواه البخارى ومسلم ، والوصال بكسر الواو ، ويطعمنى بضم الياء ، ويسقينى بضم الياء وفتحها ، والفتح افصح واشهر ، وقوله : لأنه انما نهى عنه بضم النون وفتحها ، أما حدم الوصال فهو مكروه بالا خلاف عندنا ، وهل هى كراهة تحريم أم تنزيه ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران ودليلهما في الكتاب (أصحهما) عند أصحابنا وهو ظاهر نص الشافعى كراهة تحريم ، لأن الشافعى رضى الله عنه قال في المختصر : فرق الله تعالى

⁽۱) أورده ابن الجوزى في الموضوعات بلفظ « خمس يفطرن الصلام وبنقضن الموضوء ۱۰۰ النج » من حديث انس وفيه عتبة بن سعود وثلاثة آخرون مجروحون ورواه أبو الفتح الازدى في الضعفاء في ترجمة محمد بن المحاج الحمصى وأعله به وقال : لا يكتب حديثه و وقال ابن أبي حاتم في الملل : سالت أبي عن هذا الحديث فقال : هذا حديث كذب واقتصر تقى الدين السبكى في شرحه على المنهاج على تضعيفه مع بدو ملامح الوضع عليه والله أعلم (ط) ٠

بين رسوله وبين خلقه فى أمور أباحها له ، وحظرها عليهم ، وذكر منها الوصال • وممن صرح به من أصحابنا بتصحيح تحريمه صاحب العدة والرافعى وآخرون • وقطع به جماعة من أصحابنا منهم القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد ، والخطابى فى المعالم وسليم الرازى فى الكفاية ، وامام الحرمين فى النهاية والبغوى والرويانى فى الحلية ، والشيخ نصر فى كتابه الكافى ، وآخرون كلهم صرحوا بتحريمه من غير خلاف •

قال أصحابنا : وحقيقة الوصال المنهى عنه أن يصوم يومين فصاعدا ولا يتناول في الليل شيئًا لا ماء ولا مأكولا ، فإن الله شيئًا يسيرا أو شرب فليس وصالا • وكذا أن أخر الأكل الى السحر لقصود صحيح أو غيره فليس بوصال وممن صرح بأن الوصال آلا يأكل ولا يشرب ، ويزول الوصال باكل أو شرب - وان قل - صاحب الحاوى وسليم الرازى والقاضي آبو الطيب وامام الحرمين والشيخ نصر والمتولى وصاحب العدة وصاحب البيان ، وخلائق لا يحصون من أصحابنا . واما قول المحاملي في المجموع وأبي على بن الحسن بن عمر البندنيجي في كتابه الجامع والغزالي في الوسيط والبعدوي في التهذيب: الوصال ألا يأكل شيئًا في الليل ، وخصوه بالأكل فضعيف ، بل هو متأول على موافقة الاصحاب ويكون مرادهم لا يأكل ولا يشرب كما قاله الجماهير ، واكتفوا بذكر أحد القرينين كقوله تعالى: « سرابيل تقيكم الحر »(١) أى والبرد ، ونظائره معروفة ، وقد بالغ امام الحرمين فقال في النهاية في بيان ما يزول به الوصال ، فقيل يزول الوصال بقطرة يتعاطاها كل ليلة ، ولا يكفى اعتقده أن من جن عليه الليل فقد أفطر • هذا لفظه بحروفه ٠

واعلم أن الجمهور قد أطلقوا فى بيان حقيقة الوصال أنه صوم يومين فأكثر من غير أكل ولا شرب فى الليل و وقال الروياني فى الطبة : الوصال أن يصل صوم الليل بصوم النهار قصدا ، فلو ترك الأكل بالليل لا على قصد الوصال والتقرب الى الله به لم يحرم وقال النعوى : العصيان فى الوصال لقصده اليه والا فالفطر عامل

⁽۱) النحل: (۸ ا

بدخول الليل ، كالحائض اذا صلت عصت ، وأن لم يكن لها صلاة ، وهذا الذي قالاه خلاف الحلاق الجمهور وخلاف ما صرح به امام الحرمين كما سبق قريبا ، وقد قال المحاملي في المجموع : الوصال ترك الأكل بالليل دون نية الفطر ، لأن الفطر يحصل بالليل ، سواء نوى الافطار أم لا ، هذا كلامه ، وظاهره مخالف لقول الروياني والبغوى ، والله أعلم ، فالصواب أن الوصال ترك الأكل والشرب في الليل بين الصومين عمدا بلا عذر ،

(فسرع) اتفق أصحابنا وغيرهم على أن الوصال لا يبطل الصدوم سواء حرمناه أو كرهناه ، لما ذكره المصنف أن النهى لا يعود الى الصوم ، والله أعلم •

(فسرع) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الوصال من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكروه في حقنا ، اما كراهة تحريم على الصحيح واما تنزيه ، ومباح له صلى الله عليه وسلم كذا قاله الشافعي والجهمور م

وقال امام الحرمين: هو قربة في حقه ، وقد نبه صلى الله عليه وسلم على الفرق بيننا وبينه في ذلك بقوله « اني لست كهيئتكم اني أبيت عند ربى يطعمنى ويسقينى » واختلف أصحابنا في تأويل هذا الحديث على وجهين مشهورين في الحاوى ومنهاج القاضى أبي الطيب والمعالم للخطابي والمعدة والبيان وغيرها •

(احدهما) وهو الأصبح أن معناه أعطى قوة الطاعم الشارب، وليس المراد الأكل حقيقة أذ لو أكل حقيقة لم يبق وصال ، ولقال ما أذا مواصل ، ويؤيد هذا التأويل ما سنذكره أن شاء الله تعالى قريبا في فسرع بيان الأحاديث في حديث أنس ، وقوله صلى الله عليه وسلم « أنى أخل يطعمنى ربى ويسقينى » ولا يقال : ظل الا في النهار فدل على أنه لم يأكل .

(والثاني) أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام وشراب من الجنة كرامة له لا تثماركه فيها الأمة ، وذكر صاحب العدة والبيان تأويلا

(17 - 1 theap 3 - 7)

ثالثًا مع هذين قالاً وقيل : معناه أن محبة الله تشغلني عن الطعام والشراب ، والحب البالغ يشغل عنهما •

(قدرع) قال أصحابنا: الحكمة في النهى عن الوصال لئلا يضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات ، أو يعلها ويسام منها لضعفه بالوصال ، أو يتضرر بدنه أو بعض حواسه وغير ذلك من أندواع الضرو

فسرع

في مذاهب العلماء في الوصال

ذكرنا أن مذهبنا أنه منهى عنه ، وبه قال الجمهور • وقال العبدرى : هو قول العلماء كافة الا ابن الزبير ، فانه كان يواصل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن المنذر : كان ابن الزبير وابن أبى نعيم يواصلان ، وذكر الماوردى فى الحاوى أن عبد الله بن الزبير واصل سبمة عشر يوما ثم أفطسر على سمن ولبن وصبر • قال : وتأول فى السمن أنه يلين الأمماء ، واللبن ألطف غذاء والصبر يقوى الأعضاء دليلنا الحديث السابق وما سنذكره من الأحاديث ان شاء الله تعالى •

(فسرع) في بيان جملة من أحاديث الوصال عن ابن عمر قال:

«نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا: انك تواصل عقال: انى لست مشكم انى أطعم وأسقى » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية لمسلم: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل فى رمضان فواصل الناس فنهاهم ، قيل له: أنت تواصل ، قال: انى لست مثلكم ، انى أطعم وأسقى » وعن أبى هريرة قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل: فانك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل: فانك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله عليه وسلم: وأيكم مثلى ؟ انى أبرت يطعمنى ربى ويسقينى ، فلما أبوا أن يغتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخر الهلال لزدتكم كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا » رواه البخارى ومسلم ، وعنه أيضا عن النبى صلى أن ينتهوا » رواه البخارى ومسلم ، وعنه أيضا عن النبى صلى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقينى فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون »

رواه البخارى بهذا اللفظ ومسلم بمعناه واكفوا بقتح اللام معناه خذوا برغبة ونشاط .

وعن عائشة قالت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم قالوا: انك تواصل ، قال: انى لست كهيئتكم انى يطعمنى ربى ويسقينى » رواه البخارى ومسلم ، وعن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « لا تواصلوا قالوا: انك تواصل قال: انى لست كاحد منكم ، انى أطعم وأسقى » رواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه وعنه قال: « واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أول شهر رمضان فواصل ناس فبلغه ذلك ، فقال لو مد لنا الشهر لواصلنا وصالا ، يدع المتعمقون تعمقهم انكم لستم مثلى — أو قال انى لست مشكم — انى أظل يطعمنى ربى ويسقينى » رواه مسلم حنا ، والبخارى فى باب: لو من كتاب التمنى من صحيحه ،

وعن أبى سعيد الخدرى أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول: « لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل الى السحد ، تألوا: فانك تواصل با رسول الله ، قال: انى لست كهيئتكم انى أبيت لى مطعم يطعمنى وساق يسقينى » رواه البخارى •

قل المخف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يتسحر للصوم ، لما روى أنس رضى أنه عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «تسحروا غان في السحور بركة » ولأن فيه معونة على الصوم ، ويستحب تأخير السحور لما بدى أنه قيل لهائشة: «أن عبد الله يعجل الفطر ويؤخر السحور ، فقالت عكذا كأن نبى أنه صلى الله عليه وسلم يفعل » ولأن السحور يراه للتقوى على الصوم ، والتأخير أبلغ في ذلك فكان أولى ، والمستحب أن يحجل الفطر اذا تحقق غروب الشمس لحديث عائشة رضى الله عنها ، ولما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى عنها ، ولما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى أن اليهود والنصارى يؤخرون ») ،

(الشرح) حديث أنس رواه البخارى ومسلم ، وحديث عائشة في قصة عبد الله رواه مسلم ، وعبد الله هسذا هو ابن مسعود ، وينكر على المصنف قوله : روى بصيعه التمريض ، وهو حديث صحيح ، وانها تقال صيغة التمريض في ضعيف ، وقد سبق التنبيه على متسل هذا مرات كثيرة ، واما حديث أبي هريرة فزواه أبو داود بلفظه هسذا ، الا أنه قال : (لأن اليهود والنصارى يؤخرون » وفي نسخ المهذب (أن اليهود) وكذا رواه البيهقي في السنن الكبيرة وابن ماجه باسناد صحيح فينبغي أن يقسرا بقتح المهزة من أن ليوافق رواية أبي داود ، وهذا الحديث أصله في الصحيحين من رواية سهل بن سعد كما سأذكره في فسرع منفسرد للأحاديث الواردة في السحور ، ورواية أبي هريرة التي ذكرها المصنف وأبو داود واسنادها صحيح على شرط مسلم ،

وقوله صلى الله عليه وسلم: « فان فى السحور بركة » روى س بفتح السين س وهو المسأكول كالخبز وغيره سه وبضمها سه وهو الفعل والمسدر ، وسبب البركة فيه تقويته الصائم على المسوم ، وتنشيطه له ، وفرحه به ، وتهوينه عليه ، وذلك سبب لكثرة المسوم .

(أما حكم المسألة) فاتفق أصحابنا وغيرهم من العلماء على أن السحور سنة ، وأن تأخيره أفضل وعلى أن تعجيل الفطر سنه بعد تحقق غروب الشمس ، ودليل ذلك كله الإحاديث الصحيحة ، ولأن فيهما اعانه على الصوم ، ولأن فيهما مخالفة للكفار كما في حديث أبي هريرة الذكور في الكتاب ، والحديث الصحيح الذي سأذكره أن شاء الله تعالى « فصل ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب أكلة السحر » ولأن تعالى « فصل ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب أكلة السحر » ولأن محل الصور في آخير الليل ولأن بغروب الشمس صار مفطرا فلا فائدة في تأخير الفطر و المتي حصل شك فيه فالأفضل تركه ، وقد سبقت متينا بقياء الليل : فمتي حصل شك فيه فالأفضل تركه ، وقد سبقت السالة في فصل وقت الدخول في الصوم .

وقد نص الشافعي في الأم على أنه أذا شك في بقياء النيل ولم يتسحر يستحب له ترك السحور ، فأن تسحر في هذه الحالة صح صومه

لأن الأصل بقاء الليل • قال القاضى أبو الطيب فى المصرد: قال الشافعى فى الأم اذا أخر الافطار بعد تحقق غروب الشمس ، فان كان يرى الفضل فى تأخيره كرهت ذلك لمخالفة الأحاديث ، وان لم ير الفضل فى تأخيره غلا بأس لأن الصوم لا يصلح فى الليل • هذا نصه •

- (فرع) وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر .
- (فسرع) حصل السحور بكثير الماكول وقليله ، ويحصل بالماه أيضا ، وفيه حديث سنذكره •
- (فدرع) قال ابن المنذر في الاشراف : أجمعت الأمة على أن السحور مندوب اليه مستحب لا أثم على من تركه •

فسرع

في الأهاديث الواردة في السحور وتأخيره وتعجيل الفطسر

عن أنس قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تسحروا فان فى السحور بركة » رواه البخارى وهسلم ه وعن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر » رواه هسلم ه أكلة السحر بفتح المهزة هى السحور ، وعن المقدام بن معد يكرب عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بهذا السحور فانه هو المغذاء المبارك » رواه النسسائى باسناد جيد ورواه أبو داود والنسائى من رواية العرباض بن سارية بمعناه وفى اسناده نظر ، وعن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لايزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » رواه البخارى ومسلم وسبق فى الكتاب معناه من رواية أبى هريرة بزيادة ه

وعن أبى عطية قال: « دخلت أنا ومسروق على عائشة فقلنا: يا أم المؤمنين رجلان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احدهما يعجل الافطار ويعجل المسلاة ، والآخسر يؤخسر الافطار ويعجل المسلاة ، ويؤخسر الصلاة ، فقالت : أيهما الذي يعجل الافطار ويعجل الصلاة ،

قانا : عبد الله بن مسعود • قالت : كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم ، وفي رواية له « يعجل المغرب » • وعن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تزال أمتى بخيسر ما عجلوا الافطار وأخروا السحور » رواه الاهام أحمد ، وعن أبي هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله عز وجل : أحب عبادى الى أعجلهم فطسرا » رواه الترمذي وقال حديث حسن »

وعن ابن عمر قال: «كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قال: ولم يكن بينهما الا أن بنزل هذا ويرقى هذا » رواه البخارى وصلم ، وعن نافع عن ابن عمر ، وعن القاسم عن عائشة « ان بلالا كان يؤذن بليل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » رواه البخارى ،

وعن زيد بن ثابت قال : « تسعرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلاة ، قلت : كم كان قدر ما بينهما ؟ قال خمسين آية » رواه البخارى ومسلم ، وعن سهل بن سعد قال : « كنت أتسحر في أهلى ثم تكون سرعتى أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ، وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تسعروا ولو بجرعة ماء » وعن أبى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أكلة السحر بركة فلا تدعوه ، وفو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء » رواهما ابن أبى عاصم في كتابه ولم نادين ضعيفين ، وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته ،

(وأما) ما رواه مالك والشافعي والبيهةي بأسانيدهم الصحيحة عن حميد بن عبد الرحمن «أن عمر وعثمان رضى الله عنهما كانا يصليان المغرب حين ينظران الى الليسل الأسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان » فقال البيهةي في المسوط: قال الشافعي: كأنهما يريان تأخير الفطر واسعا ، لا أنهما يتعمدان فضيلة في ذلك ونقل المساوردي أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما كانا يؤخران الافطار، وأجاب بأنهما أرادا بيان جواز ذلك لئلا يظن وجوب التعجيل ، وهذا

التأويل ظاهر ، فقد روى البيهقى باسناده الصحيح عن عمرو بن ميمون ، وهو من أكبر التابعين قال : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعجل الناس افطارا ، وأبطاهم سحورا » وأما الحديث المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم : « انا معاشر الأنبياء أمرنا أن نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا ونضع أيماننا على شمائلنا فى الصلاة » فضعيف ، رواه البيهقى هكذا من رواية ابن عباس ، ومن رواية ابن عمر ، ومن رواية أبى هريرة ، وقال : كلها ضعيفة (وأصح) ما ورد فيه من كلام عائشة موقوفا عليها وفى حديث رواه البيهقى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « نعم سحور المؤمن التمر » •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(والستحب أن يفطر على تمر فأن لم يجد فعلى الماء ، لما روى سلمان بن عامر قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فأن لم يجد فليفطر على ماء فأنه طهرور » والمستحب أن يقرول عند أفطره: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت لما روى أبو هريرة قال: « كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذا صام ثم أفطر قال: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت » ويستحب أن يفطر الصائم ، لما روى زيد بن خالد ألجهنى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شيء ») •

(الشرح) حديث سلمان بن عامر رواه أبو داود والترمذي وقال عمو حديث حسن صحيح ، وأما حديث زيد بن خالد فرواه التردذي وقال : هو حديث صحيح ورواه النسائي أيضا وغيره (وأما) حديث أبى هريرة فغريب ليس بمعروف ، ورواه أبو داود عن معاذ بن زهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، ورواه الدارقطني من رواية ابن عباس مسندا متصلا باسناد ضعيف •

(اما الاحكام) ففيه مسائل:

(احداها) يستحب أن يفطر على تمر ، قان لم يجد فعلى الماء ولا يخلل بينهما هذا هو الذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ،

ونص عليه في حرملة ، ودليله حديث سلمان السابق وعن أنس قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فأن لم يكن رطبات فتعيرات ، فأن لم يكن تعيرات حسا حسوات من ماء » رواه أبو داود والترمذي ، وقال : حديث حسن ورواه الدارقطني ، وقال : اسناده صحيح ، وقال الروياني يقطر على تمر ، فأن لم يجد فعلى حلاوة ، فأن لم يجد فعلى حلاوة ، فأن لم يجد فعلى الماء وقال القاضي حسين : الأولى في زماننا أن يفطر على ما يأخذه بكفه من النهر ليكون أبعد عن الشبهة ، وهذا الذي قالاه شاذ ، والصواب ما سبق كما صرح به الحديث الصحيح فانه صلى الله عليه وسلم قدم التمر ونقل منه الى المحديث الصحيح فانه صلى الله عليه وسلم قدم التمر ونقل منه الى

(فسرع) ذكر صاحب البيان أنه يكره للصائم أذا أراد أن يشرب أن يتمضمض ويمجه ، وكأن هذا شبيه بكراهة السواك للصائم بعد الزوال ، فأنه يكره لكونه يزيل الخلوف .

(الثانية) قال المصنف وسائر الأصحاب: يستحب أن يدعو عند المطاره: اللهم لك صحت ، وعلى رزقك أفطرت ، وفي سنن أبي داود والنسائي عن ابن عمر «كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أفطر قال: ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر ان شاء الله تعالى » ، وفي كتاب ابن ماجه عن ابن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « ان للصائم عند فطره دعوة ما ترد » وكان ابن عمره اذا أفطر يقول: « اللهم برحمتك التي وسعت كل شيء انفر لي » ،

(الثالثة) يستحب أن يدعو الصائم ويفطره في وقت الفطر ، وهذا لا خلاف في استحبابه للحديث ، قال المتولى فان لم يقدر على عشائه فطره على تمرة أو شربة ماء أو لبن ، قال الماوردى : ان بعض الصحابة قال : « يارسول الله ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يعطى الله تعالى هذا الثواب من فطر صائما على تمرة أو شربة ماء أو مزقة لبن » •

قال المسنف رحمه الله تعالى

(اذا كان عليه قضاء أيام من رمضان ولم يكن له عدر لم يجز له أن يؤخسره الى أن يدخل رمضان آخسر ، فأن أخسره هتى أدركه رمضان آخــر وجب عايه لكل بوم مد من طعــام ، لمــا روى عن ابن عباس وابن عمر وأبى هريرة أنهم قالوا غيمن عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان آخسر: « يطعم عن الأول » فأن أخسره سنتين غفيه وجهان (أحدهما) يجب لكل سنة مد ، لانه تأخيــ ر سنة فأشبهت السنة الأولى (والثاني) لا يجب الثانية شيء لأن القضاء مؤقت بما بين رمضانين ، فاذا أخسره عن السنة الأولى فقسد أخره عن وقتسه فوجبت الكفارة ، وهذا المعنى لا يوجد فيما بعد السنة الأولى فلم يجب بالتأخير كفارة ، والمستحب أن يقضى ما عليه متتابعا لما روى أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من كأن عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطمه » ولأن فيه مسادرة الى أداء الفرض ، ولأن ذلك أشبه بالأداء فان قضاه متفرقا جاز لقوله تعالى : « فعدة من أيام أخر »(١) ولانه تتابع وجب لأجل الوقت فسقط بفوات الوقت ، وان كان عليه قضاء اليوم الأول فصام ونوى به اليوم الثاني ، فانه يحتمل أن يجزئه لأن تعيين اليوم غير وأجب ، ويحتمل أن لا يجزئه ، لأنه نوى غير ما عليه فأم تجسزته كما أو كأن عليه عتسق عن اليمين فنوى عتق الظهار) ٠

(انشرح) حديث أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم الله عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » رواه الدارقطنى والبيهقى وضعفاه • وأما الآثار التى ذكرها المصنف عن ابن عباس وابن عمر وأبى هريرة فى الاطعام ، فرواها الدارقطنى ، وقال فى اسناده عن أبى هريرة : هذا اسناد صحيح ورواه عنه مرفوعا واسناده ضعيف جدا ، واسناد ابن عباس صحيح أيضا ، ولفظ الروايات عن أبى هريرة « من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر ، قال : يصوم الذى أدركه ثم يصوم الشهر الذى أفطر فيه ويطعم مكان كل يوم مسكينا » ولفظ الباقى بمعناه ، ولم يبين المصنف فى روايته عنهم أنه يجب قضاء الصوم • وقوله : ولأنه تتابع وجب لأجل

⁽١) البقرة : ١٨٤ و ١٨٥ ث

الوقت ، فيه احترار من التتابع في صوم الكفارة أو في النذر المتتابع . (أما أهكام الفصل) ففيه مسائل:

(احداها) اذا كان عليه قضاء رمضان أو بعضه ، غان كان معذورا فى تأخير القضاء بأن استمر مرضه أو سفره ونحوهما جاز له التآخير ما دام عذره ولو بقى سنين ، ولا تلزمه الفدية بهذا التأخير ، وان تكررت رمضانات ، وانما عليه القضاء فقط ، لأنه يجوز تأخيسر أداء رمضان بهذا العذر ، فتأخير القضاء أولى بالجواز ، غان لم يكن له عذر لم يجز التأخير الى رمضان آخر بلا خلاف ، بل عليه قضاؤه قبل مجىء رمضان السنة القابلة ،

قال أصحابنا: والفرق بين الصوم والصلاة حث لا يجوز تأخير قضاء رمضان الى رمضان آخير ، ويجوز تأخير الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثنها ، بل الى سنين ــ ان تأخير الصوم الى رمضان آخر تأخير له الى زمن لا يقبل صوم القضاء ولا يصح فيه ، فهو كتأخيره الى الموت فلم يجوز ، بخلاف الصلاة فانها تصح في جميع الأوقات م

فلو أخر القضاء إلى رمضان آخر بلا عذرائم ، ولزمه صوم رمضان الحاضر ويلزمه بعد ذلك قضاء رمضان القائت ويلزمه بمجرد دخول رمضان الثانى عن كل يوم من الفائت مد من طعام مع القضاء لما ذكره المصنف ، نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب الا المزنى فقال : لا تجب الفدية ، والمذهب الأول ، ولو أخره حتى مضى رمضانان فصاعدا فهل يتكرر المد عن كل يوم بتكرر السنين ؟ أم يكفى مد عن كل السنين ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) كل السنين ؟ فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) يتكرر ، صححه امام الحرمين وغيره وقطع به القاضى أبو الطيب فى كتابه المجرد ، وخالفهم صاحب الحاوى فقال : الأصح أنه يكفى مد واحد لجميع السنين والأول أصح ، ولو أفطر عدوانا وقلنا : تجب فيه الفدية فأخر القضاء حتى دخل رمضان آخر فعليه لكل يوم مع القضاء فديتان ، فدية للافطار عدوانا ، وأخرى للتأخير ، هدفا مو المذهب وبه قطع البغوى وغيره ،

واحتج له البغوى بأن سببهما مختلف فلا يتداخلان بخلاف الحدود . وقال ابراهيم الروزى : ان عددنا الفدية بتعدد رمضان فهنا أولى ،

والا فوجهان ، ولو أخسر القضاء مع الامكان حتى مات بعد دخول رمضان قبل أن يقضى ، وقلنا : المت يطعم عنه فوجهان مسهوران ، حكاهما المصنف فى الفصل الذى بعد هذا (أصحهما) عند الأصحاب يجب لدّل يوم مدان من تركته مد عن الصوم ومد عن التأخير • قال الماوردى : وهــذا مذهب الشافعى وسائر أصحابنا سوى ابن سريج (والثانى) يجب مد واحــد ، لأن الموات يضمن بمد واحــد كالشيخ الهرم ، قال الماوردى : هذا غلط ، وأما اذا قلنا : يصوم عنه وليه فصام حصل تدارك أصل الصوم ويجب مد للتأخير لأنه كان واجبا عليه فى حياته ،

واذا قلنا بالأصح وهو التكرر فكان عليه عشرة أيام فمات ولم يبق من شعبان الا خمسة أيام وجب فى تركته خمسة عشر مدا ، عشرة لأجل الصوم وخمسة للتأخير ، لأنه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة وأما اذا أفطر بلا عذر وقانا : يلزمه الفدية فأخر الصوم حتى دخل رمضان آخر ومات قبل القضاء ، فالمذهب وجوب ثلاثة أمداد لكل يوم ، فان تكررت السنون زادت الأمداد ، واذا لم يبق بينه وبين رمضان الثانى ما يتأتى فيه قضاء جميع الفائت فهل تلزد وبين رمضان الثالى ما يتأتى فيه قضاء جميع الفائت فهل تلزد رمضان ؟ فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف ليأكان هذا الرغيف غدا فتأف قبل الغد ، هل يحنث في الحال ؟ أم بعد مجىء الغد ؟ م

- (فسرع) اذا أراد تعجيل فدية التأخير قبل مجى، رمضان الثانى ليؤخسر القنساء مع الامكان ففى جوازه وجهان ، كالوجهين فى تعجيل الكفارة عن الحنث المحرم وقد سبقت هذه المئالة مع نظائر كثيرة لها فى آخسر باب تعجيل الزكاة •
- (قسرع) اذا أخسر الشيخ الهرم المد عن السنة فالمذهب أنه لا شيء عليه ، وقال الغزالي في الوسيط: في تكرر مد آخسر لتأخيره وجهان ، وهذا شاذ ضعيف •
- (المسألة الثانية) اذا كان عليه قضاء شيء من رمضان يستحب قضاؤه متتابعا فان فرقه جاز ، وذكر المصنف دليلهما (الثالثة) اذا كان عليه قضاء اليوم الأول من رمضان فصام ونوى به اليسوم

انثاني ، قفى اجزائه وجهان مسهوران حكاهما البعوى وغيره (اصحهما) لا يجزئه ، وبه قطع البندنيجي والمتولى ، ذكره في مسائل النية ، وجعل المصنف الاحتمالين له لكونه لم ير النقل الذي ذكره غيره ، وقد سبقت السائة مع نظائرها في هذا الباب في مسائل النية ، والله 1

(فسرع) اذا لزمه قضاء رمضان أو بعضه ، فأن كان فواته بعدر ، كديض ونفاس ومرض واغماء وسفر ومن نسى النية أو أكل معتقدا أنه ليل فبان نهارا أو المرضع والحامل ، فقضاؤه على التراخي بلا خلاف ما لم يبلغ به رمضان المستقبل ولكن يستحب تعجيله ، وان فاته بغير عذر فوجهان كالوجهين في قضاء الصلاة الفائتة بلا عدر (أرجمهما) عند أكثر العراقيين أنه على التراخي أيضا (والثاني) وهو الصحيح ، صححه الخراسانيون ومحققو العراقيين ، وقطع به جماعات أنه على الفور • وكذا الخلاف في قضاء الحجة المفسدة (الاصح) على الفور ، وقد سوق بيان هذا كله في آخر باب مواقيت الصلاة ، وسبق هناك حكم الكفارة وهي كالصوم سواء ، فيفرق بين ما وجبت بسبب محرم وغيرها ، والله تعالى أعلم .

ق مذاهب العلماء فيمن اخسر قضاء رمضان بفير عدر

حتى دخل رمضان آخر

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه صوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ويلزمه عن كل يوم فدية ، وهي مد من طعام ، وبهذا قال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والقاسم بن محمد والزهري والأوزاعي ومالك والثوري وأحمد واسحاق ، الا أن الثوري قال : الفدية مدان عن كل يوم ، وقال الحسن البصرى وأبراهيم النخعي وأبو حنيفة والمزنى وداود : يقضيه ولا فدية عليه • أما أذا دام سفره ومرضب ونحوهما من الأعذار حتى دخل رمضان الثاني فمذهبنا أنه يصوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ولا مدية عليه لأنه معذور ، وحكاه ابن المنذر عن طاوس والحسن البصرى والنخعي وحماد بن أبي سليمان والأوزاعي ومالك وأهمد واسحاق ، وهو مذهب أبي هنيفة والمزنى وداود • قال ابن المنذر: وقال ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبير وقتادة: يصوم رمضان الحاضر عن الحاضر ، ويقدى عن العائب ولا قضاء عليه •

فسسرع

فى مذاهبهم فى تفريق قضساء رمضان وتتابعه

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب تتابعه ويجوز تفريقه ، وبه قال على ابن أبي طانب ومعاذ بن جبل وابن عباس وانس وأبو هريرة و الأوزاعي والنوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد واسحاق وابو ثور رضى الله عنهم ، وعن ابن عمر وعائشة والحسن البصري وعروة بن الزبير والنخعي وداود انظاهري أنه يجب التتابع ، قال داود : هو وأجب ليس بشرط ، وحكى صاحب أنبيان عن الطحوي أنه قال : التتابع والتفريق سواء ، ولا فضيلة في التتابع .

(فسرع) يجوز قضاء رمضان عندنا في جميع السنة غير رمضان الثاني وايام العيد والتشريق ، ولا كراهة في شيء من ذلك سواء ذو الحجة وغيره ، وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب وأحمد والسحاق وآبي ثور ، وبه قال جمهور العلماء • قال ابن المنذر : وروينا عن على أبن أبي طالب آنه كره قضاءه في ذي الحجة ، قال : وبه قال الحسن البصري والزهري ، قال ابن المنذر : وبالأول أقول لقوله تعالى : ((فعدة من ايام أخر))()

قال المعنف رحمه الله تعالى

(ولو كان عليه قضاء شيء من رمضان قلم يصم حتى دات

ـ نظرت فان أخره لعدر اتصل بالموت ـ لم يجب عليه شيء ، لانه
قرض لم يتمكن من فعله الى الموت فسقط حكمه كالحج ، وأن زال العدر
وتمكن فلم يصمه حتى مات أطعم عنه لكل هسكين مد من طعام عن كل
يوم ، ومن أصحابنا من قال: فيه قول آخر أنه يصسام عنه لما روت
عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « من مات

⁽١) البقرة : ١٨٤ و ١٨٥٠

وعليه صيام صام عنه وليه » ولأنه عبادة تجب بافسادها الكفارة ، فجاز أن يقضى عنه بعد الموت كالمحج ، والمنصوص في الأم هو الأول وهو الصحيح ، والدليل عليه ما روى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من مات وعليه صيام فايطعم () عنه مكان كل يوم مسكين » ولانه عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة فلا تدخلها النيابة بعد الموت كالصلاة .

(فان قلنا) [انه يصام عنه فصام() عنه] وليه أجرزاه ، فأن أمر أجنبيا فصام عه بأجرة أو بغير أجرة أجزاه مالحج ، وأن قلنسا يطعم عنه نظرت فأن مات قبل أن يدركه رمصان آخر أطعم عنه عن كل يوم مسكين ، وأن مات بعد ما أدركه رمضان آخر ففيه وجهان (أحدهما) يازمه مدان مد للصوم ، ومد للتأخير (وأنتاني) يكفيه مد واحد للتأخير زال التفريط بأند ، فيصر كما لو أخره بغير تفريط فلا تلزمه كفارة) .

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم ، وحديث ابن عمر رواه الترمذى ، وقال : هو غريب ، قال : والصحيح أنه موقوف على ابن عمر من توله ، وقول المصنف : عبادة تجب بافسادها الكفارة احتراز من الصلاة (وقوله) عبادة لا تدخلها النيابة في حال الحياة ، احتراز من الحج في حق المعضوب ،

(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : من مات وعليه قضاء رمضان أو بعضه ذله حالان :

(أحدهما) أن يكون معذورا فى تفويت الأداء ودام عدره الى الموت كمن اتصل مرضه أو سفره أو اغماؤه أو حيضها أو نفاسها أو حملها أو ارضاعها ونحو ذلك بالموت لم يجب شيء على ورثته ، ولا في تركته لا صيام ولا أطعام ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، ودليله ما ذكره المصنف من القياس على الحج ،

⁽١) بضم الياء وفقح العين ٠

 ⁽٢) ما بين المعقولة أن ليس في ش و ق (ط) °

(الحال الثانى) أن يتمكن من قضائه سواء فاته بعذر أم بغيره ، ولا بقضيه حتى يموت ، ففيه قولان مشهوران (أشهرهما وأصحهما) عند المصنف والجمهور وهو المنصوص فى الجديد أنه يجب فى تركته لكل يوم مد من طعام ، ولا يصح صيام وليه عنه ، قال القاضى أبو الطيب فى المجسرد : هذا هو المنصوص للشافعى فى كتبه الجديدة ، وأكثر القديمة (والثانى) وهو القديم وهو الصحيح عند جماعة من محققى أصحابنا وهو المختسار ، أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه ، ويصح ذلك ويجزئه عن الاطعام وتبرأ به ذمة الميت ، ولكن لا يلزم الولى الصوم ، بل هو الى خيرته ، ودليلهما فى الكتاب ، وسأفرد له فرعا أبسط أدلته فيه ان شاء الله ه

قال المصنف والأصحاب: فاذا قلنا بالقديم فأهر الولى أجنبيا فصام عن الميت بأجرة أو بغيرها ، جاز بلا خلاف كالحج ، ولو صام الأجنبي مستقلا به من غير اذن الولى فوجهان مشهوران (أصحهما) لا يجزئه ، قال صاحب البيان: وهذا هو المشهور في المذهب ، وقد أشار اليه المصنف بقوله: وان أمر أجنبيا ، وأما المراد بالولى الذي يصوم عنه وليه .

وقال صاحب الحاوى: مذهب الشافعى فى القديم والجديد أنه يطعم عنه ، ولا يصام عنه ، قال : وحكى بعض أصحابنا عن القديم أنه يصوم عنه وليه ، لأنه قال فيه : قد روى لك فى ذلك خبر ، فان صح قلت به فجعله قولا ثانيا قال : وأنكر سائر أصحابنا أن يكون صوم الولى عنه مذهبا للشافعى رضى الله عنه ، وتأولوا الأحاديث الواردة « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » ان صح على أن الراد الاطعام أى يفعل عنه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام ، وفرقوا بينه وبين أي يفعل عنه ما يقوم مقام الصيام وهو الاطعام ، وفرقوا بينه وبين الحج بأن الحج تدخله النيابة فى الحياة ولا تدخل الصوم النيابة فى الدياة بلا خلاف هذا هو المشهور عند الأصحاب .

(القول الثانى) وهو القديم أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه ولا يلزمه ذلك ، وعلى هذا القول لو أطعم عنه جاز ، فهو على القديم مذير بين الصيام والاطعام ، هكذا نقله البيهتي وغيره وهو متفق عليه

على القديم وهذا القديم هو الصحيح عند جماعة من محققى اصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث ، واستداوا له بالأحاديث الصحيحة (منها) حديث عائثة عن النبى صلى الله عليه وسلم « من مات وعليه صبام صام عنه وليه » رواه البخارى ومسلم ، وعن ابن عباس قال : « جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ان المى ماتت وعليها صوم شهر أفاقصيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى » رواه البخارى ومسلم ، وعن ابن عباس أيضا قال : « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان أمى ماتت وعليها صوم نذر ، أفاصوم عنها ؟ قال : أفرأيت لو كان على أمك ماتت وعليها صوم نذر ، أفاصوم عنها ؟ قال : أفرأيت لو كان على أمك دبن فقضيتيه أكان يؤدى ذلك عنها ؟ قال : نعم قال : فصومى عن أمك ، رواه مسلم ورواه البخارى أيضا تعليقا بمعناه ،

وعن بريدة قال : « بينا أنا جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أتته ادرأة فقالت : يا رسول الله انى تصدقت على أمى بجارية ، وانها ماتت فقال : وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت : يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومى عنها » وأنت أما تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : حجى عنها » رواه مسلم وعن ابن عاس « أن امرأة ركبت البحسر فنذرت ان الله نجاها أن تصوم شهر فنجاها الله بسبحانه وتعالى فلم تصم حتى مانت ، فجاءت بنتها أوأختها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصوم عنها » رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين ، وفي المسائة أحاديث غيسر ما دخرته ، وروى البيهتي في السنن الكبير وفي المسائة أحاديث غيسر ما دخرته ، وروى البيهتي في السنن الكبير عذه الأحاديث ، وأحاديث كثيرة بمعناها ، ثم قال : فثبت بهذه الأحاديث عواز الصيام ، قال : وكان الشافتي قال في القديم : قد روى في الصوم عن الميت شيء فان كان ثابتا صيم عنه كما يحج عنه ه

وأما في الجديد هقال: روى أبن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه يصوم عنه وليه » قال : وانما لم ناخذ به لأن الزهري روى عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن التبي صلى الله عليه

وسلم نذرا ولم يسسمه مع خفظ الزهرى وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس ، عدما روى عيره عن رجل عن ابن عباس عيسر ما في حديث عبيد الله اتسبه ان لا يدون محفوظا ، قال البيهمى : يعنى به حديث السسافعي عن مالك عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس لا ان سعد ابن عباده استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ان امى مانت أبن عباده استفتى رسول الله عليه وسلم : اقصه عنها » قال البيهمى : وعدا الحديث صحيح رواه المبخسارى ومسم من روايه مالك وعيسره عن الزهرى ، الا ان في رواته سعيد بن جبير عن ابن عباس لا ان امراه سالت » يعنى عن الصوم عن امها ، وحدالك رواه المحم بن عبيه وسلمه بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس ، وفي روايه عن ابن عباس ، وبرواه عدرمه عن ابن عباس ، ورواه بريدة عن النبي ضلى الله عليه وسلم ،

وقال البيهقى أيضا فى معرفة السنن والآثار: قد ثبت جسوار قضاء الصوم عن الميت برواية سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وعكرمة عن ابن عباس ، وفى رواية اكثرهم « أن امراة سالت » وقد ثبت الصوم عنه من رواية عائشة ورواية بريدة ثم قال البيهقى فى الكتابين: فالأشبه أن تكون قصلة السؤال عن الصيام بعينه غير قصلة سعد بن عبادة ، التى سال فيها عن نذر مطلق ، كيف وقد ثبت الصوم عنه بحديث عائشة وحديث بريدة •

قال البيهقى: وقد رأيت بعض أصحابنا يضعف حديث ابن عباس بما روى عن يزيد بن زريع عن حجاج الأحول عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال: « لا يصوم أحد عن أحد ويطعم عنه » وفى رواية عن ابن عباس أنه فى صيام رمضان يطعم عنه » وفى النذر يصوم عنه وليه قال: ورأيت بعضهم ضعف حديث عائشة بما روى عن عمارة بن عمير عن امرأة عن عائشة فى امرأة ماتت وعليها صوم قالت يطعم عنها » وروى عن عائشة « لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم » • قال البيهقى: وليس فيما ذكروا ما يوجب ضعف الحديث فى الصيام عنه » لأن من يجوز الصيام عن الميت يجسوز

الأطعام عنه ، قال : وفيما روى عنها في النهى عن الصوم عن الميت نظر ، والأحاديث المرفوعة أصح اسنادا وأشهر رجالا ، وقد اودعها صاحبا الصحيحين كتابيهما ، ولو وقف الشافعي على جميع طرقها ونظائرها لم يخالفها ان شاء الله تعالى ، هذا آخر كلام البيهتي .

(قلت) الصواب الجرزم بجواز صوم الولى عن الميت سمواء صوم رمضان والندر وغيسره من الصوم الواجب للاحاديث الصحيحة السابعه ، ولا معارض لها ويتعين أن يكون هـذا مذهب الشافعي ، لانه قال : « اذا صح الحديث فهو مذهبي واتركوا قولي المذالف له » وقد صحت في المسالة أهاديث كما سبق ، والشافعي انما وقف على حديث ابن عباس من بعض طرقه كما سبق ، ولو وقف على جميع طرقه وعلى حديث بريدة ، وحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخالف ذلك كما قال البيهتي فيما قدمناه عنه في آخر كالمه ، فكل هذه الأحاديث صحيحة صريحه فيتعين المدل بها لعدم المعارض لها ا وأما حديث أبن عمر في الاطعام عنه مقد سبق قول الترمدي فيه أنه لا يصح مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وأن الصحيح أنه موقوف على ابن عمر • وكذا قال البيهقي وغيره من الحفاظ : لا يصبح مرفوعاً ، وأنما هو من كلام أبن عمر ، وأنما رفعه محمد ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن نافع عن ابن عمسر عن النبى صلى الله عليه وسلم في الذي يمـوت وعليه رمضـان لم يقضه ، قال : « يطعم عنه لكل يوم نصف صاع بر » قال البيهقى : هـ ذا خطأ من

وجهين (أحدهما) رفعه ، وانما هو موقوف (الثاني) قوله (نصف صاع) فانما قال ابن عمر مدا من حنطة .

(قلت) وقد اتفقوا على تضعيف محمد(۱) بن أبى ليلى ، وانه لا يحتج بروايته ، وان كان إماما في الفقه ، وأما ما حكاء البيهةي

⁽۱) محمد بن أبى ليلى هو محمد بن عبد الرحمن الكوفى صدوق سى الحفظ أجاز حديثه أحمد ووثقه أحمد بن يونس وزائدة وأبو يوسف وقال الدارقطنى : ردى الحفظ كثير الوهم • وقال أبو أحمد الحاكم : عامة أحاديثه مقلوبة • وقال يحيى بن معين ليس بذاك • وقال النسائى : ليس بالقوى • وقال أحمد : مضطرب الحديث • وقال شعبة : ما رأيت أسوا من حفظه (ط) •

عن بعض أصحابنا من تضعيف حديث أبن عباس وعائشتة بمخالفتهما لمرواييهما فعلط من زاعمه ، لأن عمل العالم وفتياه بخلاف حديث رواه لا يوجب ضعف الحديث ولا يمنع الاستدلال به ، وهذه قاعدة معروفة في حب المحدثين والأصوليين لاسيما وحديثاهما في اثبات المحدوم عن الميت في المحديج والرواية عن عائشة في فتياها من عند نفسها بمنع المحدوم ضعيف لم يختج بها لو لم يعارضها شيء ، كيف وهي مخالفه للإحاديث الصحيحة • واما تأويل من تاول من اصحابنا « صام عنه ولميه ، اي اطعم بدل الصيام ، فتآويل باطل يرده باقي الأحاديث •

(فسرع) اذا قلنا: لا يصام عن الميت بل يطعم عنه ، فان مات قبل رمصان اسانى اطعم عنه لكل يوم مد من طعام بلا خلاف عندنا ، وان مات بعد مجى، رمضان الثانى فوجهان حكاهما المصنف والأصحاب وهما مشهوران ذكر المصنف دليلهما (احدهما) قاله ابن سريج يطعم نكل يوم مد (واصحهما) عن كل يوم مدان ، وبه قال جمهور اصحابنا المتقدمين ، واتفق المتأخرون على تصحيحه ، وقد سبقت هده المسانة واضحة مع نظائرها قبل هذا الفصل بقليل ، وسبق تفريع كثير على القولين ،

(فرع) حكم صوم النذر والكفارة وجميع أنواع الصوم الواجب سواء في جميع ما ذكرناه ، ففي الجديد يطعم عنه لكل يوم مد ، وفي القديم للولى أن يطعم عنه وله أن يصوم عنه كما سبق ، والصحيح هو القديم كما سبق .

(فسرع) اذا قلنا انه يجوز صسوم الولى عن الميت ومسوم الأجنبى باذن الولى فصام عنه ثلاثون انسسانا فى يوم واحد هل يجزئه عن صوم جميع رمضان ؟ فهذا مما لم أر لأصحابنا كلاما فيه وقد ذكر البخارى فى صحيحه عن الحسن البصرى أنه يجنئه ، وهذا هو الظاهر الذى نعتقده و

(فرع) قال أصحابنا وغيرهم : ولا يصام عن أهد في حياته بلا خلاف ، سواء كان عاجزا أو قادرا .

(فسرع) لو مات وعليه صلاة أو عتكاف لم يفعلهما عنه وليه ، ولا يسقط عنه بالفدية صلاة ولا اعتكاف ، هذا هو المشهور في المدهب والمعروف من نصوص الشافعي في الأم وغيره ، ونقسل البويطي عن السافعي أنه قال في الاعتكاف : يعتكف عنه وليه ، وفي رواية يطعم عنه ، قال البعوى : ولا يبعد تخسريج هذا في الصلاة فيطعم عن كل صلاة مد ، فاذا قبنا بالاطعام في الاعتداف غالقدر المقابل بالمد هو اعتكاف يوم بليلته ، هكذا ذكره امام المحرمين عن نقل شيخه ، ثم قال الامام وهو مسكل ، فان اعتكاف لحظه عبادة تامة ، ونقل صاحب البيان في اخسر مسكل ، فان اعتكاف لحظه عبادة تامة ، ونقل صاحب البيان في اخسر مسكن ، قال : ولم أجد هذا لمبير الصيدلاني ،

(فرع) في حكم الفدية وبيانها ، سواء الفدية المخرجة عن الميت وعن الرضع والحامل والشيخ الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه ، ومن عصى بتاخير قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ، ومن أفطر عمدا والزمناه الفدية على وجه ضعيف ، وغيرهم ممن تنزمه فدية في الصدوم وهي مد من طعمام لكل يوم جنسه جنس زكاة الفطر ، فيعتبر غالب قوت باده في أصح الأوجه ، وفي الثاني قوت نفسه ، وفي الثالث : يتخير بين جميع الأقوات ويجيء فيه الخلاف والتفسريع السابق هناك ، ولا يجسزىء الدقيق ولا السويق ولا الحب المعيب ولا القيمة ، ولا غيسر ذلك مما سبق هناك . ومصرفها الفقسراء أو المساكين ، وكل مد منها منقصل عن غيره ، فيجهوز صرف أمداد كثيرة عن الشخص الواحد والشهر الواحد الى مسكين واحد أو فقير واحد ، بخلاف أمداد الكفارة فانه يجب صرف كل مد الى مسكين ولا يصرف الى مسكين من كفارة واحدة مدان ، لأن الكفارة شيء واحد وأما القدية عن أيام رمضان فكل يوم مستقل بنفسه لا يفسد بفساد ما قبله ولا ما بعده ، وممن صرح بمعنى هذه الجملة البغسوي والرافعي .

في مذاهب العلماء فيمن مات وعليه صسوم فاته بمرض أو سفر أو غيرهما من الأعذار ولم يتمكن من قضائه هتى مات

ذكرنا أن مذهبنا أنه لا شيء عليه ولا يصام عنه ولا يطعم عنه ولا خلاف عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور وقال العبدرى: وهو قول العلماء كافة الاطاوسا وقتادة فقالا : يجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين ، لأنه عاجز فأشبه الشيخ الهرم واحته البيهقي وغيره من أصحابنا لذهبنا بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم واحتجوا أيضا بالقياس على الحج كما ذكره المصنف ، وفرقوا بينه وبين الشيخ الهرم بأن الشيخ عامر الذمة ومن أهل العبادات وفرقوا بينه وبين الشيخ الهرم بأن الشيخ عامر الذمة ومن أهل العبادات بخلاف الميت و

فسرع

في مذاهبهم فيمن تمكن من صوم رمضان فلم يصمه هتى مات

مد ذكرنا أن فى مذهبنا قولين (أشهرهما) يطعم عنه لكل يوم مد من طعام (وأصحهما) فى الدليل يصوم عنه وليه ، وممن قال بالصيام عنه طاوس والحسن البصرى والزهرى وقتادة وأبو ثور وداود وقال ابن عباس وأحمد واسحاق : يصام عنه صوم النذر ، ويطعم عن صوم رمضان ، وقال ابن عباس وابن عمر وعائشة ومالك وأبو حنيفة والثورى : يطعم عنه ، ولا يجوز الصيام عنه ، لكن حكى ابن المنذر

عن ابن عباس والثورى أنه يطعم عن كل يوم مدان ٠

في مسائل تتطق بكتاب الصيام

(احداها) يستحب أن يدعو عند رؤية الهلال بما رواه طلحة ابن عبيد الله رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « كان اذا رأى الهلال قال: اللهم أهله علينا باليمن والايمان والسلامة والاسلام، يبى وربك الله » رواه الترمذى ، وقال حديث حسن ، وعن ابن عمر

قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأى الهلال قال: الله أكبر، اللهم أهله علينا بالأمن والايمان، والسلامة والاسلام والتوفيق الحب وترضى: ربنا وربك الله » رواه الدارمى في مسنده، وروى أبو داود في كتاب الأدب من سننه عن قتادة قال: « بلغنى أن نبى الله صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى الهلال قال: هلال خير ورشد، هلال خير ورشد، المنت بالذى خلقك _ ثلاث مرات _ ثم يقول: المحمد لله الذى ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا » هكذا رواه عن قتادة مرسلا، وفي المسألة أذكار أخر ذكرتها في كتاب الأذكار،

(الثانية) يستحب الصائم أن يدعو في حال صومه بمهمات الآخره والدنيا له ولمن يحب والمسلمين ، لحديث أبي هريرة قال :: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة لا ترد دعوتهم : الصائم حتى يفطر ، والامام العادل ، والمظلوم » رواه الترمذي وابن ماجه ، قال الترمذي : حديث حسن ، وهكذا الرواية حتى _ بالتاء _ المثناة فوق فيقتضي استحباب دعاء الصائم من أول اليوم الى آخره ، لأنه يسمى صائما في كل ذلك .

(الثالثة) عن أبى بكرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقول أحدكم : انى صمت رمضان كله وقمته ، فلا أدرى أكره التزكيبة أو قال : لابد من نومة أو رقدة » رواه أبو داود والنسائى بأسانيد حسنة أو صحيحة ، وممن ذكره من أصحابنا صاحب البيان .

(الرابعة) قال المصنف في التنبيه وغيره من أصحابنا : يكره صمت يوم الى الليل الصائم ولغيره من غير حاجة لحديث على رضى الله عنه قال : « حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل » رواه أبو داود باسناد حسن ، وعن قيس بن أبى حازم قال : « دخل أبو بكر الصديق رضى الله عنه على امرأة من أحمس يقال لها زينب فرآها لا تتكلم ، فقال : ما لها لا تتكلم ؟ فقالوا حجت مصمتة ، فقال لها : تكلمى فان هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية فتكلمت » رواه البخارى في صحيحه .

قوله: امرأة من أحمس هو _ بالحاء والسين المهملتين _ وهي قبيلة معروفة والنسبة اليهم أحمسى ، قال الخطابي في معالم السنن في تفسير الحديث الأول: كأن أهل الجاهلية من نسكهم الصمات ، وكان أحدهم يعتكف اليوم والليلة فيصمت لا ينطق فنهلوا _ يعنى فى الاسلام ـ عن ذلك وأمروا بالذكر والحديث بالخير • هـذا كلام الخطابي ، وهذا الذي ذكرناه هو المعروف الأصحابنا ولغيرهم أن الصمت الى الليسل مكروه • وقال صاحب التتمة في هذا الباب : جرت عادة بعض الناس بترك الكلام في رمضان جملة ، وليس له أصل ف الشرع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يلازم أحد منهم الصمت في رمضان ، لكن له أصل في شرع من قبلنا وهو قصمة زكريا عليه السلام « إنى ندرت(١) للرحمن صوما فلن أكلم اليسوم أنسبا »(٢) أراد بالصوم الصمت فمن قال من أصحابنا: شرع من قبلنا يلزمنا عند عدم النهي ، جعل ذلك قربة ، ومن قال : شرع من قبلنا لا يلزمنا ، قال : لا يستحب ذلك ، هذا كلام صاحب التتمة ، وهو كلام بناه على أن شرعنا لم يرد فيه نهى ، وقد ورد النهى كما قدمناه فهو الصواب .

(الخاصة) قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله: الجود والافضال يستحب فى كل وقت ، وهو فى رمضان آكد ، ويسن زيادة الاجتهاد فى العبادة فى العشر الأواخر من رمضان ، ودليل المسألتين المحديث الصحيحة (منها) حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون فى رمضان ، هين يلقاه جبريل ، وكان جبريل عليه السلام يلقاه فى كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فلرسول الله على الله عليه وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الربح المرسلة » رواه البخارى ومسلم •

قال العلماء: قوله: كالربيح المرسلة أى فى الاسراع والعموم • وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان اذا دخـل العشر الأواخـر أهيا الليـل وأيقظ أهله وشد المئزر »

⁽١) هو قول مريم في قصة كفالة زكريا اياما (ط) ·

⁽۲) مريم : ۲٦٠

رواه البخارى ومسلم ؛ وفي رواية لمسلم «كان يجتهد في العشر الأواخر ما لا يجتهده في غيره » وعن على رضى الله عنه قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوقظ أهله في العشر الأواخر ويرفع المئزر » رواه الترمذي • وقال حديث حسن صحيح ، وعن أنس قال : «قيل يا رسول الله أي الصدقة أغضل ؟ قال : صدقة رمضان » رواه السهقي •

قال أصحابنا: والجود والاغضال مستحب في شهر رمضان ، وفي العشر الأواخسر أغضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالسلف ، ولأنه شهر شريف فالحسنة فيه أغضل من غيده ، ولأن الناس يشتغلون فيه بصيامهم وزيادة طاعاتهم عن المكاسب فيحتاجون الني المواساة واعانتهم .

(فسرع) قال الماوردى : ويستحب للرجل أن يوسع على عياله في شهر رمضان وأن يحسن الى أرحامه وجيسرانه لاسيما في العشر الأواخر منه •

(السادسة) قال أصحابنا السنة كثرة تلاوة القرآن في رمضان ومدارسته ، وهو أن يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه المحديث السابق قريبا عن ابن عباس ويسن الاعتكاف فيه وآكده العشر الأواخر منه ، لحديث ابن عمر وعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان بعتكف في العشر الأواخر من رمضان » رواهما البخاري ومسلم ، وفي الصحيح عن جماعة من الصحابة وغيرهم معناه ، وثبت في الصحيح «أن برسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأولى والعشر الوسط من رواية أبي سعيد الخدري و

(السابعة) يستحب صون نفسه فى رمضان عن الشهوات فهو سر الصوم ، ومقصوده الأعظم ، وسبق أنه يحترز عن الغيبة والكلام القبيح والشاتمة والسافهة وكل ما لا خيسر فيه من الكلام ،

(الثامنة) يستحب تقديم غسل الجنابة من جماع أو احتلام على طلوع الفجر والأحاديث الصحيحة في تأخيره محمولة على بيان

الجمواز ، والا فالكثير من رسول الله صلى الله عليه وسلم تقديمه على الفجر .

(التاسعة) قال الشافعى والأصحاب: يكره للصائم السواك بعد الزوال هذا هو المشهور، ولا فسرق بين صوم النفل والفرض، وقال القاضى حسين: لا يكره فى النفل ليكون أبعد من الرياء، وهذا غريب ضعيف، وللشافعى قول غريب أن السواك لا يكره فى كل صوم لا قبل الزوال ولا بعده، وقد سبقت المسائة فى باب السواك مبسوطة، قال أصحابنا: واذا استاك فلا فرق بين السواك الرطب واليابس بشرط أن يحترز عن ابتلاع شيء منه أو من رطوبته، فإن ابتلعه أفطر والاستياك قبل الزوال بالرطب واليابس جائز بلا كراهة، وبه قال ابن عمر وعروة ومجاهد وأيوب وأبو حنيفة وسفيان الثورى والأوزاعي وأبو ثور وداود، وكرهه بالرطب جماعة حكاه ابن المنذر وعن عمرو بن شرحبيل والشعبى والحكم وقتادة ومالك وأحمد واسحاق، وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يكره، وقال ابن المنذر: وممن قال بالسواك للصائم قبل الزوال وبعده عمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وابن سيرين والنخعى وأبو حنيفة ومالك وعرفه بعد الزوال عطاء ومجاهد وأحمد واسحاق وأبو ثور و

(العاشرة) قد سبق أن الحيض والنفاس والجنون والردة كل واحد منها يبطل الصوم ، سواء طال أم كان لحظة من النهار ، وصوم الصبى المعيز صحيح والذى لا يعين لا يصبح ، وكذا لا يصح صوم السكران ، قال أصحابنا : شرط الصوم الاسلام والتمييز الا المغمى عليه والنائم كما سبق هيهما ، والنقاء عن الحيض والنفاس والوقت القابل للصوم احترازا عن العيد والتشريق ،

(الحادية عشرة) عن أم عمارة الأنصارية رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم « دخل عليها فقدمت له طعاما فقال: كلى • فقالت: انى صائمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الصائم تصلى عليه الملائكة اذا أكل عنده حتى يفرغوا » رواه الامام أحمد والترمذي ، وقال: حديث حسن •

باب مسسوم التطسسوع والأيام التي نهي عن المسسوم فيها

قال المصنف رحمه الله تعالى

(يستحب لن صام رمضان أن يتبعه بست من شوال ، لما روى أبو أيوب رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر ») .

(الشرح) حديث أبى أيوب رواه مسلم ولفظه « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر » ورواه أبو داود باسناد صحيح بلفظه فى المهذب واسم أبى أيوب خالد بن زيد الأنصارى النجارى ـ بالنون والجيم ـ شهد بدرا والشاهد كلها مع رسول الله •

وقوله صلى الله عليه وسلم: «بست من شوال أو ستا من شوال » من غير هاء التأنيث في آخره ، هذه لغة العرب الفصيحة المسروفة يتولون: صمنا خمسا وصمنا ستا وصمنا عشر وثلاثا ، وشبه ذلك بحذف الهاء ، وأن كان المراد مذكرا وهو الأيام ، قما لم يصرحوا بذكر الأيام يحذف ون لهاء ، فأن ذكروا المذكر أثبتوا الهاء فقالوا : صمنا ستة أيام وعشرة أيام وشبه ذلك ، وهذا مما لا خلاف بينهم في جوازه ، وممن نقله عن العرب من أهل اللغة المشبورين وفضلائهم المتقنين ومعتمديهم المحققين الفراء ، ثم ابن السكيت وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين .

قال أبو اسماق الزجاج فى تفسير قول الله تعالى « أربعة أشهر وعشرا »(١) اجماع أهل اللغة سرنا خمسا بين يوم وليلة ، وأنشد الجعدى(٢):

🐙 فطافت ثلاثا بين يوم وليسلة 🔞

⁽١) البقرة: ٣٣٤ -

⁽۲) هو عبد الله بن قيس من بنى جعدة بن كعب بن ربيعة وكان أبا ليلى من مخضرمى الجاهلية والاسلام ، ويقال أنه أقدم من النابغة النبيانى ـ النبيانى نادم النعمان وهذا ندم أباه ومات بأصبهان وهو أبن مائتين وعشرين سنة ، أغاده في الاستيعاب (ط) ،

ومما جاء مثله فى القسرآن العظيم قوله تعالى « والذين يتوفون منكم ويزرون أزواجا يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا »(١) مذهبا ومذهب الجمهور أن المراد عشرة أيام بلياليها ولا تنقضى العدة حتى تعرب الشمس من اليوم العاشر وتدخل الليلة الحادية عشرة • ومثله قوله سبحانه وتعالى « يتخافتون بينهم أن لبثتم الا عشرا »(٢) أى عشرة أيام بدليل قوله تعالى « اذ يقول أمشلهم طريقة أن لبثتم الا يوما »(٢) •

قال أهل اللغة فى تعليل هذا الباب: وانما كان كذلك لتغليب الليالى على الأيام وذلك لأن أول الشهر الليل ، فلما كانت الليلالى هى الأوائل غلبت لأن الأوائل أقدوى ، ومن هذا قول العرب: خرجنا ليالى الفننة وخفنا ليالى المارة الحجاج ، والمراد الأيام بلياليها ، والله أعلم .

(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا: يستحب صوم ستة أيام من سوال لهذا الحديث قالوا: ويستحب أن يصومها متتابعة في أول شوال فان فرقها أو أخرها عن أول شوال جاز • وكان فاعلا لأصل هذه السنة لعموم الحديث واطلاقه • وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال أحمد وداود •

قال مالك وأبو حنيفة : يكره صومها • قال مالك فى الموطأ : «وصوم ستة أيام من شوال لم أر أحدا من أهل العلم والفقه يصومها ، ولم يبلغه ذلك عن أحد من السلف وأن أهل العلم كانوا يكرهون ذلك ويخافون بدعته ، وأن يلحق برمضان أهل الجفاء والجهالة ما ليس منه لو رأوا فى ذلك رخصة عند أهل العلم ، ورأوهم يعملون ذلك » هذا كلام مالك فى الموطأ • ودليلنا الحديث الصحيح السابق ولا معارض له • وأما قول مالك : «لم أر أحدا يصومها » فليس بحجة فى الكراهة لأن السنة ثبتت فى ذلك بلا معارض ، فكونه لم ير لا يضر • وقولهم : لأنه قد يخفى ذلك فيعتقد وجوبه ضعيف لأنه لا يخفى ذلك على

⁽۱) البقرة : ۲۳۶ ۰ ۱۰۳ طه : ۲۰۳ ۰

[·] ۱۰٤: طه (۳)

أحد ، ويازم على قوله : (انه يكره) صوم يوم عرفة وعاشوراء وسائر الصوم المندوب اليه ، وهذا لا يقوله أحد ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب لغير الحاج أن يصوم يوم عرفة ، لما روى أبو قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صوم عاشوراء كفارة سنة ، سنة قبلها ماضية وسنة بعدها مستقبلة » ولا يستحب ذلك للحاج لما روت أم الفضل بنت الحارث أن ناسا اختلفوا عندها في يوم عرفة في رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم : هو صائم وقال بعضهم : ليس بصائم ، فأرسلت اليه بقدح من لبن وهو واقف على بعيرة بعرفة فشرب » ولأن الدعاء في هذا اليوم يعظهم ثوابه والصوم يضعفه فكان الفطر أفضل) ،

(الشرح) حديث أبي قتادة رواه مسلم بمعناه ، قال : « عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال : يكفر السنة الماضية والسنة الماقية » وحديث أم الفضل رواه البخارى ومسلم من رواية أم الفضل ، ورويا أيضا مثله من رواية أم الفضل ، ورويا أيضا مثله من رواية أم ابنعها ميمونة أم المؤمنين ، واسم أم الفضل لبابة الكبرى ، وهي أم ابن عباس واخوته ، وكانوا سنة نجباء ، ولها أخت يقال لها لسابة الصغرى وهي أم خاد بن الوليد ، وكن عشر أخوات ، وميمونة بنت الحرث أم المؤمنين احداهن ، وذكر ابن سعد وغيره أن أم الفضل أول امرأة أسلمت بعد خديجة رضي الله عنهما ،

(الها حكم المسالة) فقال الشافعي والأصداب: يستحب صدوم يوم عرفة لغير من هو بعرفة و وأما الحاج الحاضر في عرفة فقال الشافعي في المختصر والأصحاب: يستحب له فطره لحديث أم الفضل و وقال جماعة من أصحابا يكره له صومه وممن صرح بكراهته الدارمي والبندنيجي والمحاملي في المجمسوع والمصنف في التنبيه وآخرون و ونقل الرافعي كراهته عن كثيرين من الأصحاب ، ولم يذكر الجمهور الكراهة ، بل قالوا: يستحب فطره كما قاله الشافعي و وأما قسول

المصنف وأمام الحرمين: لا يستحب ذلك للحاج فعب أرة ناقصة ، لأنها لا تغيد استحباب فطره كما قاله الشافعي والاصحاب •

واهتج لن قال بالكراهة بحديث آبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسم « نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » رواه آبو داود والنسائى باسناد غيه مجهول • وعن ابى نجيح قال : « سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة قال : حجبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصمه ، ومع أبى بكر فلم يصمه ، ومع عمر فلم يصمه ، ومع عثمان فلم يصمه ، فأنا لا اصومه ولا أمر به ولا أنهى عنه » رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وهذان الحديثان لا دلالة فيهما لمن قال بالدراهة لأن الأول ضعيف ، والثانى ليس فيه نهى ، وانما هو خلاف الافضل كما قاله الشافعي والجمهور .

(فسرع) ذكرنا أن المستحب انحاج بعسرية الفطسر يوم عرفة و هكذا اطلعه السافعي والجمهور ، وقال الملولي : ان كان التسحص ممن لا يضعف بالصسوم عن الدعاء واعمال الحج فالمسلوم أولى له ، والا فالفطسر • وقال الروياني في الحلية : ان كان قويا وفي الشتاء ولا يضعف بالصوم عن الدعاء فالصوم افضل له ، قال : وبه قالت عائشه وعطاء وأبو حنيفه وجماعة من اصحابنا • هذا كلام الروياني • وقال البيهتي في معرفه السنن والاثار : قال الشافعي في القديم : لو علم الرجل أن الصلوم بعرفة لا يضعفه فصامه كان حسنا • واختار الخطابي هذا • والمدهب استحباب الفطسر مطلقا وبه قال جمهور أصحابنا • وصرحوا بأنه لا فرق •

مـــرع في مذاهب العلماء في صوم عرفة بعرفة

ذكرنا أن مذهبنا استحباب فطره ، ورواه ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ، ونقله الترمذى والمساوردى وغيرهما عن أكثر العلماء • ونقله العبدرى عن عامة الفقهاء غير ابن الزبير وعائشة ، ونقله ابن المنذر عن مالك والثورى • وحكى ابن المنذر عن ابن الزبير وعثمان بن أبى العاص

الصفابي وعائشة واسحاق بن راهوية استخباب الصوم ، واستحبه عطاء في الشناء والفطار في الصيف ، وقال قناده : لا باس بالصوم اذا لم يضعف عن الدعاء ، وحكى صاحب البيان عن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال : يجب الفطر بعرعه ، وذليلنا ما سبق ،

(فسرع) قد ذكرنا أن المستحب المحاج عطر عرفة ليقوى على المحاء • هدد عنه التسافعي والاصحاب ، عال التسافعي في المحاصر : ولان الحاج صاح مسافر ، والمراد بالصاحي البارز السمس ، لانه يناله من دس مسعد ينبعي أن لا يصوم معها ، وعد سبق في بب صلاة الاستسفاء أنه يسنحب طوم يوم الاستسفاء ، وأن حان يوم دعاء ، وسبق هناك الفرق بينهما ، ومحتصره أن الوقوف يدون احر النهار ووقت تأثير الصوم مع أنه مسافر والاستسفاء يحون في أول التهار قبل ظهور اثر الصيام مع أنه مقيم •

(مُسرع) قال الشافعي والأصحاب: أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة كما جاء في الحديث ، مكدا دكروه هنا ، وسنوضحه في الواسوف بعرفات .

(فسرع) قال البغوى وغيره: يوم عرفة أفضل أيام السنة وقال السرحسى في هذا أنباب: اختلف في يوم عرفة ويوم الجمعة أيهما أفضل لا فقال بعضهم يوم عرفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حيامه كفارة سنتين ولم يرد مثله في يوم الجمعة وقال بعضهم يوم الجمعة أفضل المقولة صلى الله عليه وسلم: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » هذا كلام السرخسي والمشهور تفضيل يوم عرفة ، وسنعيد المسالة في فصل الوقوف بعرفات و وفي كتاب الطلاق في تعليق الطلاق على أفضل الأيام و ومما يدل لترجيح يوم عرفة أنه كفارة سنتين كما سبق ، ولأن الدعاء فيه أفضل آيام السنة ، ولأنه جاء في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما من يوم يعتق الله فيه من النار أكثر من يوم عرفة » و

(فسرع) قوله صلى الله عليه وسلم فى يوم عرفة : « يكفر السنة المساخية والمستقبلة » قال المساوردى فى الحساوى : فيه تأويلان

(أحدهما) أن الله تعالى يعفر له دُنوب سنتين (والثانى) أن الله تعالى يعصمه فى هاتين السنتين غلا يعصى فيهما ، وقال السرخسى : أما السنة الأولى فتكفر ما جرى فيها ، قال : اختلف العلماء فى معنى تكفير السنة الباقية المستقبلة ، فقال بعضهم : معناه اذا ارتكب فيه معصية جعل الله تعالى صوم يوم عرفة الماضى كفارة لها ، كما جعله مكفرا لما فى السنه الماضيه ، وقال بعضهم : معناء أن الله تعالى يعصمه فى السنة المستقبلة عن ارتكاب ما يحتاج فيه الى كفارة ،

وقال صاحب العدة في تكفير السنة الأخسري يحتمل معنيين (أحدهما) المراد السنة التي قبل هذه فيكون معناه أنه يكفر سنتين ماضيتين (والثاني) أنه آراد سنة ماضية وسنة مستقبلة ، قال : وهذا لأ يوجد متله في شيء من العبادات آنه يكفر الزمان المستقبل وانما ذلك خاص لرسول الله صلى الله عليه وسلم غفسر الله له ما تقسدم من ذنبه وما تاخسر بنص القسرآن العزيز ، وذكر امام الحرمين هدين الاحتمالين بحروفهما • قال امام الحرمين : وكل ما يرد في الأخبار من تكفير الذنوب فهو عندى محمول على الصغائر دون الموبقات ٠ هذا كلامه • وقد ثبت في الصحيح ما يؤيده ، فمن ذلك حديث عثمان رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من امرىء مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشــوعها وركوعها الاكانت له كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيـرة . وذلك الدهر كله » رواه مسلم • وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لمـــا بينهن ما لم تغش الكبائر » رواه مسلم • وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: « الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن من الذنوب اذا اجتنبت انكبائر » رواه مسلم .

(قلت) وفى معنى هذه الأحاديث تأويلان (أحدهما) يكفر الصعائر بشرط أن لا يكون هناك كبائر ، غان كانت كبائر لم يكفسر شيئا لا الكبائر ولا الصعائر . (والثانى) وهو الأصح المختار أنه يكفر كل الذنوب الصغائر ، وتقديره يغفر ذنوبه كلها الا الكبائر ، عال القاضى عياض رحمسه الله: هذا المذكور في الأحاديث من عفران الصغائر دون الكبائر هو مذهب أهل السنة ، وأن الكبائر انما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى ،

فان قيل : قد وقع فى هذا الحديث هذه الألفاظ ووقع فى الصحيح غيرها مما فى معناها ، فاذا كفر الوضوء فماذا تكفره الصلاة ؟ وادا كفسر الصلوات فماذا تكفره الجمعات ورمضان ؟ وكذا صوم يوم عرفة كفارة سنتين ، وإذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه •

فالجواب ما أجاب به العلماء أن كل واحد من هذه المذكورات صالح المتكفيسر فان وجد ما يكفره من الصعائر كفره ، وأن لم يصادف صعيرة ولا كبيرة كتبت به حسنات ورفعت له به درجات ، وذلك كصلوات الأنبياء والصاحيات والصبيان وصيامهم ووضوئهم وغير ذلك من عباداتهم ، وأن صادف كبيسرة أو كبائر ولم يصادف صعائر رجونا أن تخفف من الكبائر .

وقد قال أبو بكر فى الأشراف فى آخسر كتاب الاعتكاف فى باب التماس ليلة القدر فى قوله صلى الله عليه وسلم: « من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا عفسر له ما تقدم من ذنبه » قال: هذا قول عام يرجى ان قامها ايمانا واحتسابا أن تعفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء لحديث أبى قتادة ، ويستحب أن يصوم يوم تاسوعاء ، لما روى أبن عباس رضى الله عنهما قال : « قال رسول الله صلى ألله عليه وسلم لئن بقيت الى قابل لأصومن اليوم التاسع ») •

(الشرح) حديث أبى قتادة سبق بيانه ولفظ مسلم فيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صيام يوم عاشوراء فقال

يكفسر السنة الماضية » وأما حديث ابن عباس فرواه مسلم بلفظه ، وفي رواية لمسلم زيادة « قال : فلم يأت العام المقبسل حتى توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم » وعاشوراء وتاسوعاء اسمان ممدودان ، هذا هو المشهور فى كتب اللغه ، وحكى عن أبى عمرو الشبياني قصرهما •

قال أصحابنا: عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم ، وتاسوعاء هو التاسع منه هذا مذهبنا ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال ابن عباس : عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم ، ثبت ذلك عنه في صحيح مسلم ، وتأوله على أنه مأخوذ من اظماء الابل ، فان العرب تسمى اليوم الخامس من أيام الورد ربعا بكسر الراء وكذا تسمى باقى الآيام على هذه النسبة فيكون التاسع على هذا عشرا بكسر العين موانصديح ما قاله الجمهور وهو أن عاشوراء هو اليوم العاشر وهو ظاهر الاحاديث ومقتضى اطلاق اللفظ ، وهو المعروف عند أهل اللغة ،

(وأما) تقدير أخذه من اظماء الأبل فبعيد ، وفي صحيح مسلم عن ابن عباس ما يرد قوله لأنه قال : أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصوم عاشوراء فذكروا أن اليهود والنصاري تصومه ، فقال صلى الله عليه وسلم : أنه في العام المقبل يصوم التاسع» وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه صلى الله عليه وسلم ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر ، واتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب صوم عاشوراء وتاسوعاء .

وذكر العلماء من أصحابنا وغيرهم فى حكمة استحباب صوم تاسوعا، أوجها (أحدها) أن المراد منه مخالفة اليهود فى اقتصارهم على العاشر، وهو مروى عن ابن عباس، وفى حديث رواء الامام أحمد ابن حنبل عن ابن عباس قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صوموا يوم عاشوراء، وخالفوا اليهود وصوموا قبله يوما وبعده يوما » • (الثانى) أن المراد به وصل يوم عاشوراء بصوم، كما نهى أن يصام يوم المجمعة وحده فكرهما الفطابى وآخرون وقدون أن يصام يوم المجمعة وحده فكرهما الفطابى وآخرون وقدون الثالث) الاحتياط فى صوم العاشر خشية نقص الهلال، ووقدوع غلط فيكون التاسم فى العدد هو العاشر فى نفس الأمر •

(قسرع) اختلف أصحابنا في صوم يوم عاشوراء هل كان راجبا

فى أول الاسلام ؟ ثم نسخ ؟ أم لم يجب فى وقت أبدا ؟ على وجهين مشهورين لأصحابنا وهما احتمالان ذكرهما الشافعى (أصحهما) وهو ظاهر مذهب الشافعى وعليه أكثر اصحابنا ، وهو ظاهر نص الشافعى ، بل صريح كلامه أنه لم يكن وأجبا قط ، (الثانى) أنه كان وأجبا ، وهو مذهب أبى حنيفة ، وأجمع المسلمون على أنه اليوم ليس بواجب ، وأنه سنة ، فأما دليل من قال : كان وأجبا فأحاديث كثيرة صحيحة (منها) أن النبى صلى الله عليه وسلم « بعث رجلا يوم عاشوراء الى قومه يأمرهم فليصوموا هذا اليوم ، ومن طعم منهم فليصم بقية يومه » رواه البخارى ومسلم من رواية سلمة بن الأكوع ، وروياه فى محيديهما بمعناه من رواية الربيع بضم الراء وتشديد الياء بنت معوذ .

وعن عائشة قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر يصيام يوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان ، فلما فرض صيام رمضان كان من شاء صام عاشوراء ومن شاء أفطر » رواه البخارى ومسلم من طرق • وعن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صام يوم عاشوراء والمسلمون قبل أن يفرض رمضان ، فلما افترض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من شاء صام ومن شاء ترك » رواه مسلم •

وعن ابن مسعود فى يوم عاشوراء قال : « انما كان يوما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، قبل أن ينزل رمضان ، فلما نزل رمضان ترك » رواه مسلم وعن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بصيام عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده » فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا ولم يتعاهدنا عنده » واه مسلم ، وعن أبى موسى الأشعرى وعن ابن عباس « أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بصيامه » رواهما البخارى ومسلم • قال أصحاب أبى حنيفة والأمر للوجوب : وقوله صلى الله عليه وسلم : هن شاء صام ومن شاء أفطسو » دليل على تهييره مع أنه سنة اليوم ، هاو لم يكن قبل ذلك واجبا لم يصحح التغيير ه

واحتج أصحابنا على أنه لم يكن واجبا بل كان مسنة بالفاديث

صحيحة (منها) هديت معاويه بن ابي سفيان « أنه يوم عاشوراء مال وهو على المنبر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسم يقول : ان هدا البوم يوم عاشوراء ، ولم يكتب عليكم صيامه ، فمن شاء مليصم ومن شاء مليطر ومن شاء مليطر ومن شاء مليطر ي رواه البخاري ومعلم ، قال البيهتي : وقويه « لم يكتب عليكم صيامه » يدل على أنه لم يكن واجبا قط ، لأن لم لنفي الماضي ، وعنابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يوم عاشوراء يوم كان يصومه أهل الجاهلية فمن احبمنكم أن يصومه فليصمه ، عاشوراء يوم كان يصومه قريش في الجاهلية ، فلما جاء الأسلام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شاء صامه ومن شاء تركه » رواه مسلم (وأما) الجواب عن الأحاديث فهو أنها محمولة على تأكد مسلم (وأما) الجواب عن الأحاديث فهو أنها محمولة على تأكد مسلم (وأما) الجواب عن الأحاديث ، وقوله : « فلما فرض رمضان ترك » الاستحباب جمعا بين الأحاديث ، وقوله : « فلما فرض رمضان ترك »

قال المسنف رحمه الله تعالى

(ویستحب صیام ایام البیض وهی ثلاثة من كل شهر ، لما روی أبو هريرة قال : ((اوصانی خلیلی صلی الله علیه وسلم بصیام تلانه ایام من كل شهر ») .

(الشرح) هديث أبى هريرة رواه البخارى ومسلم ، وثبتت أحاديث في الصحيح بصوم ثلاثة أيام من كل شهر من غير تعيين لوقتها ، وظاهرها أنه متى صامها حصلت الفضيلة ، وثبت في صحيح مسلم عن معاذة العدوية(۱) أنها سألت عائشة « أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ؟ قالت : نعم ، قالت قلت : من أي أيام الشهر كان يصوم » من أي أيام الشهر كان يصوم » وجاء في غير مسلم تخصيص أيام البيض في أحاديث (منها) حديث أبى ذر رضى الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما صحت من الشهر ثلاثا غصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخص عشرة » أما الترمذي والنسسائي ، قال الترمذي حديث حسن ، وعن قتادة إمن ملحان قال : « كان رسول الله صلى الله طبه وسلم يأمر بعسيام إمن ملحان قال : « كان رسول الله صلى الله طبه وسلم يأمر بعسيام

⁽١) أم الصهباء البصرية • قال ابن حجر في التقريب : ثقة من الثالثة إ

أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه باسناد فيه مجهول() وعن جرير بن عبد الله عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « صيام ثلاثة أيام من كل شسعر صيام الدهر أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » رواه النسائى باسناد حسن •

ووقع في بعض نسخه « والأيام البيض » ، وفي بعضها « وأيام البيض » بحدف الألف واللام ، وهو اوضح ، وقول المصنف : أيام البيض هكذا هو في نسخ المهذب ايام البيض باصافة آيام الى البيض ، وهذا مبطناه في التنبيه عن نسخة المصنف وهذا هو المصواب • ووقع في كثير من كتب الفقه وغيرها ، وفي كثير من نسخ التنبيه او أكثرها الأيام البيض بالألف واللام ، وهذا خطا عند أهل العربية معدود في لحن العوام ، لأن الأيام كلها بيض ، وانما صوابه أيام البيض ، أي

واتفق أصحابنا على استحباب صوم أيام البيض ، قالوا هم وغيرهم : وهى اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، هذا هو الصحيح المستهور الذى قطع به الجمهبور من أصحابنا وغيره ، وقيه وجه ببعض أصحابنا حكاء الصيمرى والماوردى والبغوى وصاحب البيان وغيرهم أنها الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر ، وهذا شاذ ضعيف يرده الحديث السابق فى تفسيرها ، وقسول أهل اللغسة أيضا وغيرهم ، وأما سبب تسمية هذه الليالى بيضا فقال ابن قتيبة والجمهبور : لأنها تبيض بطلبوع القمر من أولها الى آخرها ، وقيل غير ذلك ،

(قسرع) أجمعت الأمة على أن أيام البيض لا يجب صومها ألآن ، قال المساوردي : اختلف الناس هل كانت واجبة في أول الاسلام أم لا ؟

⁽۱) في سنن النسائي: أخبرنا محمد بن متصبور عن سقيان عن مبيان بن بشر عن دوسي بن طلحة عن ابن الحوتكية عن أبي ذر ٠٠٠ الحديث م قال: ولعل سفيان قال: حدثنا اثنان فسقط الألف فصار بيان وقد جاء الاسناد مرة أخرى عن النسائي أيضا: محمد بن الثني حدثنا سفيان قال: حدثنا رجلان محمد وحكيم عن موسى بن طلحة عن ابن الحوتكية (ط) م

فقيل : كانت واجبة فنسخت بشمر رمضان ، وقيل : لم تكن واجبة قط ، وما زالت سنة ، قال : وهو أشبه بمذهب الشافعي رحمه الله .

قال المصنف رهمه الله تعالى

(ويستحب صوم يوم الاثنين والخميس • لما روى أسامة بن زيد أن النبى صلى الله عليه وسلم «كان يصوم الاثنين والخميس فسسئل عن ذلك ، فقال: أن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس ») •

(الشرح) حديث أسامة رواه أحمد بن حنبل والدارمى وأبو داود والنسائى من رواية أسامة ، لفظ الدارمى كفظه فى المهذب (وأما) لفظ أبى داود وغيره فقال عن أسامة قال : «قلت : يا رسول الله ٥٠ انك تصوم حتى لا تكاد تفطر وتفطر حتى لا تكاد أن تصوم الا فى يومين أن دخلا فى صيامك والا صمتهما ، قال : أى يومين ؟ قلت : يوم الاثنين والخميس ، قال : ذانك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين ، وأحب أن يعرض عملى وأنا صائم » وقد ثبتت أحدديث كثيرة فى صوم الاثنين والخميس .

(منها) حديث أبى قتادة رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين قال : ذلك يوم ولدت فيه ، ويوم بعثت أو أنزل على فيه » رواه مسلم • وعن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعرض أعمال الناس فى كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس ، فيغفسر لكل عبد مؤمن الا عبدا بينه وبيسن أخيه شحناء ، فيقال : اتركوا هذين حتى يفيئا » رواه مسلم ، وفى رواية « تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين والخميس ، فيغفسر لكل عبد لا يشرك بالله شيئا الا رجلا كانت بينه وبين أخيه شحناء ، فيقال : انظروا هذين حتى يصطلحا » •

عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض عملى وأنا صائم » رواه الترهذي وقال حديث حسن • وعن عائشة قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرى يوم الاثنين والخميس » رواه الترمذي والنسسائي • قال الترمذي : حديث حسن •

قال أهل اللغة: سمى يوم الاثنين لأنه ثانى الأيام ، قال أبو جعفر النحاس: سبيله أن لا يثنى ولا يجمع بل يقال مضت أيام الاثنين وقال: وقد حكى البصريون اليوم الاثن ، والجمع الثنى و وذكر الفسراء أن جمعه الأثانين والأثان ، وفي كتاب سيبويه اليوم الثنى فعلى هذا جمعه الأثناء ، وقال الجوهرى : لا يثنى ولا يجمع لأنه مثنى ، فان أحببت جمعه قات : أثانين وأما يوم الخميس فسمى بذلك لأنه خامس الأسبوع و قال النحاس : جمعه الحميس فسمى بذلك لأنه خامس ورغف ورغفان ، وأخمساء كأنصباء وأخامس ، حكاه الفسراء ، والله أعلم ،

(أما حكم السألة) فاتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب صوم الاثنين والخميس •

(قسرع) قال أصحابنا : ومن الصوم السنحب صوم الأشهر الحرم ، وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ، وأفضاعا المحرم ، قال الروياني في البحر : أفضلها رجب ، وهذا غلط لحديث أبي هريرة الذي سنذكره أن شاء الله تعالى « أفضل الصدوم بعد رمضان شهر الله المصرم » ومن المسنون صوم شعبان ، ومنه صوم الأيام التسعة من أول ذي الحجة ، وجاءت في هذا كله أحاديث كثيرة ، منها حديث مجيبة الباهلية عن أبيها أو عمها « أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم انطاق فأتاه بعد سنة وقد تغيرت حالته وهيئه ، فقال يا رسول الله • • أما تعرفني ؟ قال : ومن أنت ؟ قال : أنا الباهلي الذي جئتك عام الأول ، قال ؛ فما غيرك وقد كنت حسن الهيئة ؟ قال : ما أكلت طماما منذ فارقتك الا بايس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم عذبت نفسك ؟ ثم قال : هم شهر الصبر ويوما من كل شمر ، قال : زدنی فان بی قوة ، قال : صم یومین قال : زدنی ، قال : صم ثلاثة أيام ع قال : زدنى ، قال : صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك ، صم من الحرم واترك ، وقال بأصابعه الثلاث ، شم ارسلها » رواه أبو داود وغيره •

قوله صلى الله عليه وسلم: « صم من الحرم وأترك » أنما أمره والترك لأنه كان يشتق عليه أكثار الصوم كما ذكره في أول الحديث ، فأما من لا يشق عليه فصوم جميعها فضيلة • وعن أبي هريرة قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » رواه مسلم • وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم • رما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان » رواه البخارى ومسلم من طرق • وفي رواية لمسلم « كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم شعبان الا قليلا » •

قال العلماء: اللفظ الثانى مفسر المؤول وبيان لأن مرادها بكله غائبه، وقيل: كان يصومه كله فى وقت ويصوم بعضه فى سنة أخرى وقيل: كان يصوم تارة من أوله وتارة من وسطه وتارة من آخره، ولا يخلى منه شيئا بلا صيام، لكن فى سنين و وقيل فى تخصيصه شعبان بكثرة الصيام و لأنه ترفع فيه أعمال العباد فى سنتهم و وقيل غير ذك، غان قيل فقد سبق فى حديث أبى هريرة أن أفضل الصيام بعد رمضان المرم، فكيف أكثر منه فى شعبان دون الحرم و

قالجواب: لعله صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المصرم الأفى آخر الحياة قبل التمكن من صومه ، أو لعله كانت تعرض فيه أعذار تمنع من اكثار الصوم فيه أكسفر ومرض وغيرهما ، قال العلماء : وانما لم يستكمل شهرا ، غير رمضان لئلا يظن وجوبه ،

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الأيام ، يعنى أيام العشر ، قالوا: يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال: ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وهاله فلم يرجع من ذلك بشىء » رواه البخارى في صحيحه في كتاب صلاة العيد و وعن هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاموراء ، وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر ، والخميس » رواه وثلاثة أيام من كل شهر وأول اثنين من الشهر ، والخميس » رواه

أبو داود ورواه أحمد والنسائى وقالا: وخميسين و وأما جديث عائشة قالت: «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما فى العشر قط» وفى رواية «لم يصم العشر» رواهما مسلم فى صحيحه ، فقد ال العلماء: هو متأول على أنها لم تره ولا يلزم منه تركه فى نفس الأمر ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يكون عندها فى يوم من تسعة أيام ، والباقى عند باقى أمهات المؤمنين رضى الله عنهن ، أو لعله صلى الله عليه وسلم كان يصوم بعضه فى بعض الأوقات وكله فى بعضها ، ويتركه فى بعضها لعارض سفر أو مرض أو غيرهما ، وبهذا يجمع بين ويتركه فى بعضها لعارض سفر أو مرض أو غيرهما ، وبهذا يجمع بين

قال المعنف رحمه الله تعالى

ولا يكره صوم الدهر اذا افطر أيام النهى ولم يترك فيه حقا ، ولم يخف ضرا ، لما روت ام كاثوم مولاة اسماء قالت : « قيل لمائشة تصوهين الدهر ؟ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسام عن صيام الدهر ؟ قالت : نعم ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسام ينهى عن صيام الدهر ، ولكن من أفطر يوم النحر ويوم الفطر فلم يصم الدهر » وسئل عبد الله بن عمر عن صيام الدهر فقال : « أولئك فينا من السابقيسن ، يعنى من صام الدهر » فان خاف ضررا أو ضيع حقا كره « لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بيسن سلمان وبين أبى الدرداء ، فجاء سلمان يزور أبا الدرداء فراى أم سلمة متبذلة ، فقال ما شانك ؟ فقالت : ان أخاك ليس له حاجة في شيء من الدنيا ، فقال سلمان : يا أبا الدرداء ، ان لربك عليك حقا ولاهلك طيك حقا ولاهلك وأعط كل ذى حق حقه ، فذكر أبو الدرداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ما قال سلمان » وقور واحت الهان ») .

(الشرح) حديث أبى الدرداء وسلمان رواه البخارى فى صحيحه ، وينكر على المصنف قوله فيه : روى بصيغة التمريض ، وانما يقال ذلك

فى حديث ضعيف كما سبق بيانه مرات ، وقوله : « فرأى أم(ا) سلمة متبذلة » هكذا فى جميع نسسخ المهذب أم سلمة وهو غلط صريح ، وصوابه فرأى أم الدرداء ، وهى زوجة أبى الدرداء هكذا هو فى صحيح البخارى وجميع كتب الحديث وغيارها ، واسم أم الدرداء هذه خيرة — وهى صحابية — ولأبى الدرداء زوجة أخرى يقال لها : أم الدرداء وهى تابعية فقيهة فاضلة حكيمة ، اسمها هجيمة وقيل : جهبمة ، وقد أوضحتها فى تهذيب الأسماء ، وأما حديث أم كنثوم عن عائشة (الله وأما الأثر المذكور عن ابن عمر لهرواه البيهقى ولفظه «كنا نعد أولئك فينا من السابقين » •

(أدا حكم السالة) فقال السافعي والأصحاب في صوم الدهر نحو قول المصنف و والمراد بصوم الدهر سرد الصوم في جميع الأبام الا الأيام التي لا يصبح صومها ، وهي العيدان وأيام انتشريق ، وحاصل حكمه عندنا أنه أن خاف ضررا أو فوت حقا بصيام الدهر كره له ، وأن لم يخف ضررا ولم يفوت حقا لم يكره و هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به المصنف والجمهور ، وأطلق البغوي وظائفة قليلة أن صوم الدهر مكروه ، وأطلق العزالي في الوسيط أنه مسنون و وكذا قال الدارمي : من قدر على صوم الدهر من غير مشقة ففعل فهو فضل و وقال الشافعي في البويطي : لا بأس بسرد الصوم أذا أفطر أيام النهي الخمسة و قال صاحب الشامل بعد الصوم : وبهذا قال عامة العلماء و

قــــراع

ن مذ هب الطماء في صيام الدهر اذا أفطر أيام النهي الخمسة ، وهي العيدان والتشريق

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يكره اذا لم يخف منه ضررا ولم يقوت به حقا • قال صاحب الشادل : وبه قال عامة العلماء • وكذا نقله

⁽۱) النسخة الطبوعة من المهذب (أم الدرداء) ولعل ذلك من مصحح الطبوعة وعلى مسئوليته وكثيرا ما يفعل ذلك المصححون دون أن يسلجلوا الأصل الذي غيروا هيئته حتى يتضع عملهم (ط) •

⁽٢) كذا بالأصل فحرر ، ولعل السقط (فصحيح) (ط) ٠

القاضى عياض وغيره عن جماهير العلماء • وممن نقلوا عنه ذلك عمر أبن الخطاب وابنه عبد الله وأبو طلحة وعائثة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم • والجمهور من بعدهم • وقال أبو يوسف وغيره من أصحاب أبى حنيلة : يكره مطلقا •

واحتجموا بحديث ابن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله: عليه وسام قال : « لا صام من صام الأبد ، لا صام من صام الأبد » رواه البخاري ومسلم • وعن أبي قتادة أن عمر بن الخطاب رضي. الله عنه قال : « يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله ؟ قال : لا صام ولا أفطر ، أو لم يصم ولم يفطر » واحتج أصحابنا بحديث عائشة أن حمرة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يا رسول الله اني رجل أسرد الصوم أقاصوم في السفر ؟ فقال : هم ان شئت وأفطر ان شئت » رواه مسلم ، وموضع الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليسه سرد الصوم ، لا سيما وقد عرض به في السفر ، وعن أبي موسى الأشعري عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا ، وعقد تسمين » رواه البيهتي هكذا مرفوعا وموقوفا على أبي موسى • واحتج به البيهتي على أنه لا كراهة في صوم الدهـر وافتتح الباب به ، فهو عنده المعتمد في السالة ، وأشار غيره الى الاستدلال به على كراهته ، والصحيح ما ذهب اليه البيهتي ، ومعنى ضيقت عليه ، أي عنه فلم يدخلها ، أو ضيقت عليه ، أي لا يكون له قيها موضع •

وعن أبن مالك الأشعرى الصحابى رضى الله عنه قال : قالم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن فى الجنة غرفة يرى ظاهرها من باطنها ، وباطنها من ظاهرها ، أعدها الله لمن ألان الكلام وأطعم الطعام وتابع الصيام وصلى بالليل والناس نيام » رواه البيهقى بسسناد() وعن

⁽۱) كذا بالاصل محرر (ش) قلت : لعل السقط (حسن) والحديث أخرجه غرر البيهقي ابن حبان عن أبي ماك الاشعرى أيضا لفظه (ان في الجنسة غرفا يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها أعدها الله تعالى لمن أطعم الطعام وأفشى الاسلام وصلى بالليل والناس نيام) وليس فيه (الصيام) وكذلك أخرجه الطبراني في الكبرر باسناد حسن والحاكم وقال :

ابن عمر أنه سئل عن صيام الدهسر فقال : « كنا نعد أولئك فينا من السابقين » رواه البيهقى • وعن عروة أن عائشة « كانت تصوم الدهر في السفر والحضر » رواه البيهقى باسناد صحيح • وعن أنس قال : « كان أبو طلحة لا يصوم على عهد النبي صلى ألله عليه وسلم من أجل الغزو ، فلما قبض ألنبي صلى الله عليه وسلم لم أره مفطرا الإيوم الفطر أو الاضدى » رواه البخارى في صحيحه •

وأجابوا عن حديث « لا صام من صام الأبد » بأجوبة (أحدها) جواب عائشة الذى ذكره المصنف و وتابعها عليه خلائق من العلماء أن المراد من صام الدهر حقيقة بأن يصوم معه العيد والتشريق ، وهذا منهى عنه بالاجماع (والثانى) أنه محمول على أن معناه أنه لا يجد من مشقته ما يجد غيره لأنه يألفه وبسهل عليه فيكون خبرا لا دعاء ، ومعناه لا صام صوما يلحقه فيه مشقة كبيسرة ، ولا أفطر بل هو صائم له ثواب الصائمين (والثالث) أنه محمسول على من تضرر بصوم الدهر أو فوت به حقا ، ويؤيده أنه في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كان النهى خطابا له ، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه عجز في آخسر عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة ، وكان يقسول : ياليتني عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة ، وكان يقسول : ياليتني قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أبن عمرو بن العاص لعلمه بأنه يضعف عن ذلك ، وأقسر حمزة أبن عمرو لعلمه بقدرته على ذلك بلا ضرر

فــرع

ف تسمية بعض الأعلام من السلف والخلف معن مسام الدهر غير أيام النهي الخمسة ــ العيدين والتشريق

فمنهم عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وآبو طلحة الانصارى ، وأبو أمامة وامرأته ، وعائشة رضى الله عنهم ، وذكر البيهتى ذك عنهم بأسانيده ، وحديث أبى طلحة في صحيح البخسارى ، ومنهم

صحح الاسناد على شرطهما عن عدد الله بن عمرو ولفظه (ان في الجنة غرفا يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها فقال أبو مالك الاشعرى : لمن هي يا رسول الله ؟ قال : هي ان أطاب الكلام وأطعم الطعام وبات قائما والناس نيام) وليس فيه أيضا صيام (ط) ·

سعيد بن السيب وأبو عمرو بن حماس - بكسر الحاء المهملة وآخره سين - وسعيد بن الراهيم بن عبد الرحمن بن عوف التابعي ، سرده أربعين سنة ، والأسود بن يزيد صاحب ابن مسعود ، ومتهم البويطي وشيخنا أبو ابراهيم السحاق بن أحمد المقدسي الفقيه الامام الزاهد •

(فسرع) قال أصحابنا : لو نذر صوم الدهر صح نذره بلا خلاف ، ولزمه الوفاء به بلا خلاف ، وتكون الأعياد وأيام التشريق وشهر رمضان وقضاؤه مستثناة فان فاته شيء من صوم رمضان بعدر ، وزال العذر لزمه قضاء فائت رمضان ، لأنه آكد من النذر ، وهل يكون نذره متناولا لأيام القصاء ؟ فيه طريقان (أحدهما) لا يكون لأن ترك القضاء معصية فتصير أيام القضاء كشهر رمضان ، فلا تدخل فى النذر ، فعلى هذا يقضى عن رمضان ولا غدية عليه بسبب النذر ، وبهذا الطريق قطع البغرى وغيره (والثاني) وهو الأشهر فيه وجهان حكاهما البندنيجي وأبو القاسم الكرخي شيخ مساحب المذب ، وحكاهما صاحب الشامل والعدة والبيان وغيرهم (أحدهما) هو كالطريق الأول (والثاني) يتناولها النذر ، الأنه كان يتصور صومها عن نذره فأشبهت غيرها من الأيام بخلاف أيام رمضان فعلى هدا اذا قضى رمضان هل تازمه الفدية بسبب القضاء ؟ قال أبو العباس بن سريج : يحتمل وجهين (أحدهما) لا ، كمن أفطر في رمضان بعذر ودام عذره حتى مات (والثاني) يلزمه لأنه كان قادرا على صومه عن الندر ، فعلى هذا له أن يخسرج الفدية في حياته لأنه قد أيس من القسدرة على الأتيان به فصار كالشيخ الهرم هكذا ذكر هؤلاء المسالة فيمن فاته صدوم رمضان بعذر ، وقال البغوى والرافعي : هذا الحكم جار سواء فاته بعدر أو بغيره -

قال أصحابنا كلهم: وهكذا الحكم اذا نذر صوم الدهر ثم لزمته كفارة بالصوم فيجب صوم الكفارة لأنها تجب بالشرع ، وان كانت بسبب من جهته فكانت آكد من النذر الذي يوجبه هو على نفسته ، فعلى هذا يكون حكم الفدية عن صوم النذر ما سبق ، هكذا صرح به ابن سريج وهؤلاء المذكورون ، وقطع البعوي والرافعي بوجوب الفدية اذا صام عن الكفارة ، قال أصحابنا : ولو أفطر يوما من الدهر لم

يمكن قضاؤه ، ولا تجب الفدية ان أفطر بعدر والا فتجب ، قالوا : واو نذرت المراة صدوم الدهر فلزوج منعها ، فان منعها فلا قضاء ولا فدية لأنها معذورة ، وان آذن لها ،و مات لزمها الصوم فان أفطرت بلا عذر اثنت ولزمتها الفدية •

قال المصنف رحمه ألله تعالى

ولا يجوز للمرأة أن تصوم التطوع وزوجها حاضر ألا باذنه لما روى ابو هريرة رضى الله عنه ان اثنبى صبى الله عليه وسلم قال: (لا تصومن المرأة التطوع وبعلها شاهد الا باذنه » ولأن حق الزوج فرض غلا يجوز تركه لنفل ، •

(الشرح) حديث أبى هريرة رواه البخاري ومسلم • لفظ البخارى « لا يحل بسراه ان تصدوم وزوجها شاهد الا باذنه » ولفظ مسلم « لا تصدوم المرأة وبعلها شاهد الا باذنه » وفى رواية أبى داود « لا تصوم المراه وبعلها شاهد الا باذنه غير رمضان » اسناد هذه الرواية صحيح على شرط البخارى ومسلم •

(الما حكم المسأنة) فقال المصنف والبغوي وصاحب العدة وجمهور أصحابنا: لا يجوز للمراة صوع تطوع وزوجها حاضر الا باذنه بهذا الحديث وقال جماعة من اصحابنا: يكره، والصحيح الأول، فلو صامت بغير اذن زوجها صح باتفاق أصحابنا، وأن كان الصوم حراما لأن تحريمه لمعنى اخسر لا لمعنى يعود الى نفس الصوم، فهو كالصلاة في دار مفصوبة، فاذا صامت بلا اذن قال صاحب البيان: الثواب الى الله تعالى وهذا لفظه ومقتضى المذهب في نظائرها الجسزم بعدم الثواب كما سبق في الصلاة في دار مغصوبة.

وأما مسومها التطوع فى غيبة الزوج عن بلدها فجائز بلا خلاف لمفهوم الحديث ولزوال معنى النهى (وأما) قضاؤها رمضان وصومها الكفارة والنذر فسيأتى ايضاحه فى كتاب النفقات حيث ذكره المصنف ، والأمة المستباحة لسيدها فى صوم التطاوع كالزوجة (وأما) الأمة التي لا تحل لسيدها بأن كانت محرما له كاخته أو كانت مجوسية أو

غيرهما والعبد ، فان تضررا بصوم التطوع بضعف أو غيره أو نقصا ، لم يجرز بغير اذن السيد بلا خلاف ، وان لم يتضررا ولم ينقصا جاز ، والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ومن دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحب له اتمامها غان خرج منها جاز ، لما روت عائشة قائت : ﴿ دخل على رسول الله صلى ، لله عليه وسلم ققال : هل عندك شيء ؟ فقلت : لا • فقال : اذن أصوم ، ثم دخل على يوما آخر فقال : هل عندك شيء ؟ فقلت : نعم ، فقال : اذن أفطر ، وان كنت قد فرضت الصوم ») •

(الشرح) حديث عائشة رواه مسلم بمعناه ، وسنذكر لفظه مع غيره من الاحاديث في قسرع مذاهب العلماء ، ومعنى فرضت الصوم نويته ، قال الشافعي والإصحاب رحمهم الله تعالى : اذا دخل في صوم تطوع أو صلاة تطوع استحب له اتمامهما لقوله تعالى : «ولا تبطلوا اعمالكم »(۱) ولنضروج من خلاف العلماء فان خرج منهما بعذر أو بغير عذر لم يحرم عليه ذك ولا قضاء عليه ، لكن يكره الخسروج منهما بلا عذر لقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » عذا هو المذهب ، وفيه وجه حكاه الزافعي أنه لا يكره الضروج بلا عذر ، ولكنه خلاف الأولى .

وأما الخروج منه بعدر فلا كراهة فيه بلا خلاف ، ويستمب شخاؤه سواء خرج بعدر أم بغيره لما سنذكره من الأحاديث ، واختلاف العلماء في وجوب القضاء والأعدار معروفة (منها) أن يشق على ضيفه أو مضيفه صومه فيستحب أن يفطر فيأكل معه لقوله صلى الله عليه وسلم : « وأن لزوارك عليك حقا » ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن مالله واليوم التخر فليكرم ضيفه » رواهما البخارى ومسلم .

وأما الحديث المروى من عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من نزل على قوم فلا يصومن تطوعا الاباذنهم » فرواه الترمذي ؛

⁽¹⁾ areas: 77 +

وقال: هديث منكر، وأما اذا لم يشتق على ضيفه أو مضيفه صومه التطوع فالأفضل بقاؤه وصومه وسنوضح المسألة بأبسط من هذا حيث ذكرها المصنف والأصحاب فى باب الوليمة ان شاء الله تعالى (وأما) اذا دخل فى حج تطوع أو عمرة تطوع فانه يلزمه الممامهما بلا خلاف ، فان أفسدهما لزمه المضى فى فاسدهما ، ويجب قضاؤهما بلا خلاف ،

فسيرع

ف مذاهب الطماء في الشروع في صوم تطوع أو صلاة تطوع

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب البقاء فيهما ، وأن الخسروج منهما بلا عذر ليس بحسرام ، ولا يجب قضاؤهما ، وبهذا قال عمس وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثورى وأحمد واسحاق ، وقال أبو حنيفة : يلزمه الاتمسام ، فان خسرج منهما لعذر لزمه القضاء ولا اثم ، وإن خسرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الائم ،

وقال ماك وأبو ثور: يلزمه الاتمام ، فان خرج بلا عذر لزمه القضاء وان خرج بعذر فلا قصاء ، واختلف أصحاب أبى حنيفة فيمن دخل فى صوم أو صلاة يظنهما عليه ، ثم بان فى أثنائهما أنهما ليسا عليه ، هل يجوز الخروج منهما أم لا واحتج لن أوجب اتمام صوم التطوع وصلاته بمجرد الشروع فيهما بقوله تعالى: «ولا تبطاوا أعمائكم » يبحديث طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي الذي سأله عن الاسلام: خمس صلوات في اليوم والليلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا الا أن تطوع » أي اليوم والليلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا الا أن تطوع الصلاة .

قالوا: وهدذا الاستثناء متصل ، فمقتضداه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه قالوا: ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع ، بمعنى أنه يقدر لكن لك أن تطبوع لأن الأصل في الاستثناء الاتصال

فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل ، واحتجوا أيضا بالقياس على حج التطبوع وعمرته ، فانهما يلزمان بالشروع بالاجماع .

واحتج أصحابنا بحدیث عائشة قالت: « دخل علی النبی صلی الله علیه وسلم ذات یوم فقال: هل عندکم شیء ؟ قننا: لا ، قال: فانی اذن صائم ، ثم أتانا یوما آخر فقانا: یا رسول الله آهدی لنا حیس فقال: آرنیه ، فلقد أصبحت صائما فأکل » رواه مسلم بهذا اللفظ، وفی روایة لمسلم « فأکل ثم قال: قد کنت أصبحت صائما » وفی روایة آبی داود واسناده علی شرط البخاری ومسلم قالت عائشة: « فقنا: یا رسول الله قد آهدی لنا حیس فحبسناه لك ، فقال: آدنیه فأصبح یا رسول الله قد آهدی لنا حیس فحبسناه لك ، فقال: آدنیه فأصبح مائما وأفطر » هذا لفظه ، وعن عائشة أیضا قالت: « دخل علی رسول الله علیه وسلم ذات یوم فقال: أعندك شیء ؟ فقات: لا ، قال: انی اذن أصوم ، قالت: ودخل علی یوما آخر فقال: اعندك شیء ؟ فقات : لا ، شیء ؟ قال: افن أصوم ، قال: اذن أفطر ، وان کنت قد فرضت الصوم » واد الدارقطنی و البیهقی بهذا اللفظ وقال: اصناده صحیح ،

وعن أبى جديفة قال : « آخى النبى صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبى الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرآى أم الدرداء متبذلة ، فقال لها : ما ثمانك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له فى الدنيا حاجة ، فجماء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل فانى صائم قال : ما أنا بآكل حتى تأكل ، فأكل فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم قال : نم فنام ثم ذهب يقوم فقال : نم فنام ثم ذهب يقوم فقال : نم فنام ، فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قم الآن فصليا ، فنام ، فلما كان لربك عليك حقا ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل ذى حق حقه ، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : صدق سلمان » رواه البخارى ،

وعن أم هانيء قالت: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المائم المتطوع أمير نفسه أن شاء صام وأن شاء أفطر » وفي روايات « أمين أو أمير نفسه » رواه أبو داود والترمذي والنسائي والدارة طنى والبيهةي وغيرهم ، وألف اظرواياتهم متقاربة المعنى

واستادها جيد ، ولم يضعفه أبو داود ، وقال الترمذى : فى استاده مقال ، وعن ابن مسعود قال : « اذا أصبحت وأنت ناوى الصوم فأنت بخير النظرين ان شئت صمت وان شئت أفطرت » رواه البيهقى باسناد صحيح ، وعن جابر أنه « لم يكن يرى(١) بافطار التطوع بأس » رواه الدارقطنى والبيهقى باسناد صحيح ، وعن ابن عباس مثله رواه الشافعى والبيهقى باسناد صحيح ،

(وأما) الحديث المروى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار » فليس بصحيح رفعه ، كذا قاله البيهقى وانما هو موقوف على ابن عمر ، وروى مثله مرفوعا من رواية أبى ذر وأنس وأبى أمامة رواها كلها البيهقى وضعفها لضعف رواتها ، وكذا الحديث المروى عن أم نسلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا بأس أن أفطر ما لم يكن نذر أو قضاء رمضان » رواء الدارقطني وضعفه ، وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو أن معناه لكن لك أن تطوع ويكون الاستثناء منقطعا ، وهو ان كان خلاف الأصل لكن يتعين تأويله ليجمع بينه وبين الأحاديث التي ذكرناها ، وأما القياس على الحج والعمرة فالفرق أن الحج لا يضرح منه بالاغساد لتأكد الدخول فيه بخلاف الصوم ،

(فسرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يلزمه قضاء صوم التطوع اذا خسرج منه سواء أخسرج منه بعذر أم بغيره ، وبه قال أكثسر العلماء كما سبق ، وقال أبو حنيفة ومن وافقسه : يجب القضاء واحتج له بحديث الزهرى قال : « بلغنى أن عائشة وحفصة أصبحتا مائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعام فأفطرتا عليه ، فدخل عليهما النبى صلى الله عليه وسلم قالت عائشة : فقالت حفصة : يا رسول الله أنى أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين ، وقد أهدى لنا هدية فأفطرنا عليها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقضيا مكانه يوما آخسر » ،

قال البيهقى : هذا الحديث رواه الثقات الحفاظ من أصحاب الزهرى

⁽١) بضم الياء وفتح الراء ٠

عنه هكذا منقطعا بينه وبين عائشة وحفصة مالك(ا)بن أنس ويونس بن يزيد ومعمر وابن جريج ويحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وسفيسان ابن عيينة ومحمد بن الوليد الزبيدى وبكر بن وائل وغيرهم • ثم رواه البيهتى باسناده عن جعفسر بن برقان سبضم الباء الموحدة سعن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت : « كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام فاشته ناه فأكلنا ، فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتنى حفصة وكانت بنت أبيها حقا ، فقصت عليه القصة ، فقال رسول الله عليه وسلم : اقضيا يوما مكانه » •

قال البيهتي : هكذا رواه جعنبر بن برقان وصالح بن أبي الأخضر وسفيان بن حسين عن الزهري ووهموا فيه على الزهبري تم روى البيههي عن ابن جريح عن الزهري قال : « قلت له : أحدثك عروة عن عائمته انها قالت : اصبحت انا وحفصة صائمتين ؟ فقال : لم اسمع من عروة في هذا شيئًا لكن حدثني ناس في خلافة سليمان بن عبد الملت عن بعض من كان يدخل على عاتشة انها قالت : أصبحت انا وحفصة حائمتين فأهدى ننا هدية فاكناها فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني حفصة وكانت بنت أبيها فذكرت ذلك له فقال : اقضيا يوما مكانه » • وكذلك رواه عبد الرزاق ومسلم بن خالد عن ابن جريح ثم رواه البيهتي عن سفيان بن عينة عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عائشه فذكره وقال فيه : «صوماً يوما مكانه » •

قال سفيان فسالوا الزهرى وانا شاهد فقالوا : أهو عن عروة ؟ فقال : لا ، ثم رواه البيهتى باسناده عن الحميدى قال : حدثنا سفيان قال : سمعت الزهرى يحدث عن عائشة فذكر هذا الحديث مرسلا ، قال سفيان : فقيل الزهرى : هو عن عروة ؟ قال : لا ، قال سفيان : وكنت سمعت صالح بن أبى الأخضر حدثناه عن الزهرى عن عروة قال الزهرى : ليس هو عن عروة فظننت أن صالحا أتى من قبل العرض ، قال الحميدى : أخرنى غير واحد عن معمر قال : لو كان من حديث معمر ما نسيته قال البيهقى : فقد شهد ابن جريج وابن عيينة على الزهرى وهماشاهدا عدل بأنه لم يسمعه من عروة ، فكيف يصح وصل من الزهرى وهماشاهدا عدل بأنه لم يسمعه من عروة ، فكيف يصح وصل من

⁽١) اليس مؤلاء بينه وبين عائشة وحفصة وانما مؤلاء الثقات الحفاظ من أصحابه الذين رووه عنه (ط) •

وصله ؟ قال البيهقى : قال الترمذى : سألت البخارى عن هـ ذا الحديث فقال : لا يصح حديث الزهرى عن عروة عن عائشة قال : وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلى ، واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان عن الزهرى وبارسال من ارسل الحديث عن الزهرى من الأثمة •

قال البيهتى: وقد روى عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة ، وجرير بن حازم وان كان ثقه فقد وهم فيه ، وقد خطأه فيه أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى ، والمحفوظ عن يحيى ابن سعيد عن الزهرى عن عائشة مرسلا ، ثم روى البيهقى عن أحمد ابن حنبل وعلى بن المدينى ما ذكره عنهما ، ثم رواه باسناده عن زميل ابن عباس مولى عروة عن عروة عن عائشة قال ابن عدى هذا ضعيف لا تقوم به الحجة و قال البيهتى : وقد روى من أوجه أخر عن عائشة لا يصح شىء منها وقد بينتها فى الخلافيات ، هذا آخر كلام البيهتى ،

وروى الدارقطنى والبيهتى حديث عائشة السابق من طريق قالا فيه: قالت: « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: خبأنا لك حيسا ، فقال: انى كنت أريد الصوم ولكن قربيه وأقضى يوما مكانه » قال الدارقطنى والبيهقى: هذه الزيادة « وأقضى يوما مكانه » ليست محفوظة •

واهتج أصحابنا لعدم وجوب القضاء بما احتج به البيهتى عن أبى سعيد الخدرى قال : « صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاتى هو وأصحابه فلما وضع الطعام قال رجل من القوم : انى صائم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعاكم أخوكم وتكلف لكم ، ثم قال له : أفطروهم يوما مكانه أن شئت » قالوا ولأن الأصل عدم القضاء ولم يصح في وجوبه شىء •

وأما الحديث السابق عن عائشة وحفصة فجوابه من وجهين (أحدهما) أنه ضعيف كما سبق (والثاني) أنه لو ثبت لحمل القضاء على الاستحباب ، ونحن نقول به ، والله تعالى أعلم ، أما الخروج من صلاة الفرض المكتوبة والقضاء والنذر وصيام القضاء والكفارة والنذر

غسبق بيانه في آخر باب مواقيت الصلاة ، وفي أواخر كتاب الصيام قبيل هذا الباب .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز صوم يوم الشك لما روى عن عمار رضى الله عنه أنه قال : ((من صام اليوم الذى يشك فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم)) فان صام يوم الشك عن رمضان لم يصح ، لقوله صلى الله عليه وسلم : ((ولا تستقبلوا الشهر استقبالا)) ولانه يدخل في العبادة وهو في شك من وقتها علم يصحح كما لو دخل في الظهر وهو يشك في وقتها ، وان صام فيه عن فرض عليه كره وأجزاه ، كما لو صلى في دار مفصوبة ، وأن صام عن تطوع نظرت ما فان لم يصلح بقصد معصية ، وأن صام عادة له جاز لما روى أبو هريرة فلا يصح بقصد معصية ، وأن وأفق عادة له جاز لما روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((لا تقدموا (') الشهر بيوم ولا بيومين أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((لا تقدموا (') الشهر بيوم ولا بيومين جاز ، وأن وصله بما قبل النصف عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((اذا انتصف شعبان فلا صيام عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ((اذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان)) .

(الشرح) حديث عمار رواه أبو داود والترمذي وقال: هو حديث حسن صحيح و وأما حديث: « لا تستقبلوا الشهر » فصحيح رواه النسائي من رواية ابن عباس باسناد صحيح وسبق بيانه في أوائل كتاب الصيام في وجوب صوم رمضان برؤية الهلال و وأما حديث أبي هريرة « لا تقدموا الشهر » فرواه البخاري ومسلم وحديثه الآخر « اذا انتصف شعبان فلا صيام » رواه أبو داود والترمذي والنسسائي وابن ماجه وغيرهم و قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح ولم يضعفه أبو داود في سننه بل رواه وسكت عليه و وحكى البيهقي عن أبي داود أنه قال : قال أحمد بن حنبل : هذا حديث منكر قال : وكان عبد الرحمن لا يحدث به يعني عبد الرحمن بن مهدي و وذكر النسائي عن أحمد بن حنبل هذا الكلام ، قال أحمد : « والعلاء بن عبد الرحمن عبد عبد الرحمن الرحمن الرحمن الرحمن عبد الرحمن الرح

⁽١) مِفْتِعِ التَّاءُ وَالقَافُ مِعْ تِشْدِيدُ الدَّالُ وَفَتَحَهَا *

ثقة لا ينكر من حديثه الا هذا الحديث » قال النسائى : ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير العلاء •

(أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف ، فان صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه وفى كراهته وجهان • قال القاضى أبو الطيب : يكره وبه قطع المصنف ، ونقله صاحب الحاوى عن مذهب الشافعى (والثاني) لا يكره ، وبه قطع الدارمى وهو مقتضى كلام المتولى والجمهور واختاره ابن الصباغ وغيره قال ابن الصباغ فى الشامل : قال القاضى أبو الطيب : يكره ويجزئه ، قال : ولم أر ذلك لغيره من أصحابنا ، قال : وهو مخالف للقياس لأنه اذا جاز أن يصدوم فيه تطوعا له سبب فالفرض أولى ، كالوقت الذى نهى عن الصلاة فيه ، ولأنه اذا كان عليه قضاء يوم من رمضان ، فقد تعين عليه لأن وقت قضائه قد ضاق •

وأما اذا صامه تطوعا فان كان له سبب بأن كان عادته صوم الدهر أو صوم يوم معين كيوم الاثنيان فصادفه حاز صومه بلا خلاف بين أصحابنا • وبهذه المسألة احتج ابن الصباغ فى المسالة السابقة كما سبق • ودليله حديث أبى هريرة الذى ذكره المصنف ، وأن لم يكن له سبب فصومه حرام ، وقد ذكر المصنف دليله ، فأن خالف وصام أثم بذلك • وفى صحة صومه وجهان مشهوران فى طريقة خراسان (أصحهما) بطلانه ، وبه قطع القاضى أبو الطيب والمصنف وغيرهما من العراقيين (والثاني) يصح ، وبه قطع الدارمى وصححه السرخسي لانه صالح للصوم فى الجملة بخلاف صوم العيد • وصححه السرخسي لانه صالح للصوم فى الجملة بخلاف صوم العيد • عنها فى وقت النهى ، قالوا : ولو نذر صومه ففى صحة الصلاة المنهى عنها فى وقت النهى ، قالوا : ولو نذر صومه ففى صحة نذره وجهان بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صححناه فليصم بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صححناه فليصم بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صححناه فليصم بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صححناه فليصم بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صححناه فليصم بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صححناه فليصم بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صحدناه فليصم بناء على صحة صومه ان صح صح والا فلا قالوا : فان صحدناه فليصم بناء على صحة عومه ان صح عن نذره •

هذا كله أذا لم يصل يوم الشك بما قبل نصف شعبان ، هأما أذا وصله بما قبله فيجوز بالاتفاق لما ذكره المصنف ، فان وصله بما بعد نصف شعبان لم يجزه لما ذكره المصنف ، أما أذا صام بعد نصف شعبان غير يوم الشك ففيه وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف وغيره

من المحققين لا يجوز الحديث السابق (والثانى) يجوز ولا يكره ، وبه قطع المتولى وأشار المصنف في التنبيه الى اختياره ، وأجاب المتولى عن الحديث السابق « اذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان » بجوابين (احدهما) أن هذا الحديث ليس بثابت عند أهل الحديث (والثانى) أنه محمول على من يخلف الضعف بالصوم فيؤمر بالفطر حتى يقوى لصوم رمضان ، والصحيح ما قاله المصنف وموافقوه ، والجوابان اللذان ذكرهما المتولى ينازع فيهما .

(فرع) قال أصحابنا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا وقع فى ألسنة الناس أنه رؤى ولم يقل عدل : أنه رآه أو قاله وقلنا لا تقبل شهادة الواحد أو قاله عدد من النساء أو المبيان أو العبيد أو الفساق و وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا •

قالوا: فأما إذا لم يتحدث برؤيته أحد فليس بيسوم شك ، سواء كانت السماء مصحية أو أطبق الغيم ، هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ، وحكى الرافعى وجها عن أبى محمد البافى (١) ـ بالموحدة وبالفاء ـ وأن كانت السماء مصحية ، ولم ير الهلال فهو شك ، وحكى أيضا وجها آخسر عن أبى طاهر الزيادى من أصحابنا أن يوم الشك ما تردد بين

⁽۱) قال النووى في التهذيب: تكرر في الروضة فذكره في شروط الصوم • من غرائبه قوله في تفسير يوم الشك ينقل من الروضة • وقال ابن السبكي في الطبقات الكبرى: نسبة الى باف بالباء والفاء الموحدتين قرية من قرى خوارزم كان من انقه أهل زمانه مع المعرفة بالنحو والادب الى آخر ما وصف نققه على أبي على ابن أبي هريرة وأبي اسحاق المروزى أخذ عنه القاضى أبو الطب والماوردي وطوائف ، مات في المحرم سنة ٢٩٨ وحكى من حضر مجلسه أنه جاء غلام حدث وبيده رقعة دفعها اليه فقراً متبسما وأجاب عنها وكان فيها:

عاشق خاطر حتى اسم تلب المعشدوق قبله المتنا لا زاست تفتى على يبيع الشرع قتله

أيها السائل عما لا يبيح الشرع فعسله قبلة العاشق للمع شوق لا توجب قتله • أه (ط)

الجائزين من غير ترجيح فان شهد عبد أو صبى أو امرأة فقد ترجح أحد الجانبين فليس بشك ، ولو كان فى السماء قطع سحاب يمكن رؤية الهلال من خللها ، ويمكن أن يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فوجهان ، قال الثميخ أبو محمد : هو يوم شك ، وقال غيره : ليس بيوم شك وهو الأصح ، وقال امام الحرمين : ان كان ببلد يستقل أهله بطلب الهلال فليس بشك ، وان كانوا فى سفر ولم تبعد رؤية أهل القرى فيحتمل جعله يوم شك ، هذا كلامه •

فـــرع ف مذاهب الطمـاء ف صوم يوم الشك

قد ذكرنا أنه لا يصح صومه بنية رمضان عندنا ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلى وابن عباس وابن مسعود وابن عمار() وحذيفة وأنس وأبى هريرة وأبى وائل وعكرمة وابن المسيب والشعبى والنخعى وابن جريج والأوزاعى قال : وقال مالك : سمعت أهل العلم ينهون عنه ، هذا كلام ابن المنذر ، وممن قال به أيضا عثمان بنعفان ينهون عنه ، هذا كلام ابن المنذر : وبه أقول ، وقالت عائشة وأختها وداود الظاهرى قال ابن المنذر : وبه أقول ، وقالت عائشة وأختها أسماء : نصومه من رمضان وكانت عائشة نقول : « لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » وروى هذا عن على أيضا ، قال العبدرى : ولا يصح عنه ، وقال الحسن وابن سيرين : ان صام الامام صاموا ، وان أفطر أفطروا ، وقال البن عمر وأحصد بن حنبل : ان كانت السماء مصحية لم يجز صومه ،

وعن أحمد روايتان كمذهبنا ومذهب الجمهور ، وعنه رواية ثالثة كمذهب الحسن هذا بيان مذاهبهم فى صوم يوم الشك عن رمضان ، فلو صامه تطوعا بلا عادة ولا وصله فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز ، وحكاه العبدرى عن عثمان وعلى وعبد الله بن مسعود

⁽۱) هكذا في ش و ق ولعل (ابن) هنا زائدة خطا من الناسخ أو أن اسما مكنى سقط مع حرف العطف فتكون وابن فلان وعمار لما نعلم دن أنه ليس في فقهاء الصحابة من كنى بابى عبار (ط) ،

وهذيفة وعمار وابن عباس وأبي هريرة وأنس والأوزاعي ومحمد بن مسلمة المسالكي وداود ، وقال أبو هنيفة : لا يكره صومه تطوعا ويحرم صومه عن رمضان .

قال البيهتى ورواية أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم فى النهى عن تقدم الشهر بصوم الا أن يوافق صوما كان يصومه أصح من هذا ، قال البيهتى : وأما قول على رضى الله عنه فى ذلك ، فانما قاله عند شهادة رجل على رؤية الهلال فلا حجة فيه ، قال : وأما مذهب ابن عمر فى ذلك فقد روينا عنه أنه قال : « لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذى يشك فيه » وفى رواية عن عبد العزيز بن حكيم المضرمى قال : رأيت ابن عمر يأمر رجلا يفطر فى اليوم الذى يشك فيه » قال : ورواية يزيد بن هرون تدل على أن مذهب عائشة فى ذلك فيه » قال : ورواية يزيد بن هرون تدل على أن مذهب عائشة فى ذلك كمذهب ابن عمر فى الصوم اذا غم الشهر دون أن يكون صحوا ، قال البيهتى ، ومتابعة السنة الثابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام أهل المدينة أولى بنا وهو منع صوم يوم الشك ، هذا كلام البيهقى ،

واحتج اصحابنا بحدیث ابن عمر قال : «سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم یقول : اذا رأیتموه فصوموا ، واذا رأیتموه فأفط روا ، فان غم علیكم فاقدروا له » رواه البخاری و مسلم ، وفی روایة لهما عن ابن عمر « أن النبی صلی الله علیه وسلم قال : الشهر تسع وعشرون لیلة ، فلا تصوموا حتی تروه فان غم علیكم فأكملوا العدة ثلاثین » لیلة ، فلا تصوموا حتی تروه فان غم علیكم فأكملوا العدة ثلاثین » وفی روایة لمسلم « أن رسول الله صلی الله علیه وسلم ذكر رمضان

فضرب بيديه فقال: الشهر هكذا وهكذا ، ثم عقد ابهامه فى الثالثة وقال: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين » . وفى رواية لأبى داود باسناد صحيح زيادة قال: « وكان ابن عمر اذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له فان رؤى فذاك ، وأن لم ير ولم يطل دون منظره سحاب ولا قترة أصبح مفطرا ، فان حال دون منظره سحاب أو قترة أصبح صائما قال: وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب » .

وعن أبى هريرة قال : «قال النبى صلى الله عليه وسلم : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غبى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » رواه البخارى ، وعنه قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فأفطروا فان غم عليكم فصوموا ثلاثين يوما » رواه مسلم ، وفي رواية له : «فان غم عليكم فأكملوا العدة » وفي رواية «فان غمى عليكم الشهر فعدوا ثلاثين » فأكملوا العدة » وفي رواية «فان غمى عليكم الشهر فعدوا ثلاثين » وفي المسألة أحاديث كثيرة بمعنى ما ذكرناه ، قال أهل اللغة : يقال قدرت الشيء أقدره وأقدره — بضم الدال وكسرها — وقدرته وأقدرته بمعنى واحد ، وهو من التقدير قال الخطابى : ومنه قوله تعالى «فقدرنا) .

واحتج أصحابنا بالرواية السابقة « فأكملوا العدة ثلاثين » وهو تفسير لـ « اقدروا له » ولهذا لم يجتمعا في رواية ، بل تارة يذكر هذا ، وتارة يذكر هذا وتؤيده الرواية السابقة « فاقدروا ثلاثين » ، قال الامام أبو عبد الله الماوردى : حمل جمهور الفقهاء قوله صلى الله عليه وسلم « فاقدروا له » على أن المراد اكمال العدة ثلاثين ، كما فسره في حديث آخر ، قالوا : ويوضحه ويقطع كل احتمال وتأويل فيه رواية البخارى « فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما » ،

وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « لا يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم » رواه البخارى ومسلم • وعن أبى البخترى قال: « أهللنا رمضان ونحن بذات عرق فأرسلنا رجلا الى ابن عباس

⁽١) المرسلات : ٢٣٠

بسأله فقال ابن عباس : قال النبي صلى الله عليه وسلم : أن الله قد أمده لرؤيته فان أعمى عليكم فأكملوا العدة » رواه مسلم •

وعن ابن غباس أيضا قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تصوموا قبل رمضان صوموا ارؤيته وأغطروا ارؤيته ، فان حالت دونه عمامة فأكملوا شعبان ثلاثين يوما » رواه الترمدى وقال حديث حسن صحيح ، وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته ، فان حال بينكم وبينه سحاب فكملوا ثلاثين ولا تستقبلوا الشمهر استقبالا » رواه النسائي باسناد صحيح ، وعنه قال : « قال رسسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين الا أن يكون شيء كان يصومه أحدكم ، لا تصوموا حتى تروه ، ثم صوموا حتى تروه ، فان حالت دونه غمامة فأتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا » • وعن أبى هريرة قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحصوا هلال شعبان الرمضان » رواه الترمذي ، وعن مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح عن يحيى بن يحيى عن أبى معاوية باسناده الصحيح قال لا نعرف مثل هذا الا من حديث أبي معاوية قال : والصحيح رواية أبي هريرة السابقة « لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين » هــذا كلام الترمذي ، وهذا الذي قاله ليس بقادح في الحديث ، لأن أبا معاوية ثقة حافظ ، فزيادته مقبولة •

وعن عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يحسوم ارؤية رمضان ، فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » رواه الامام أحمد وأبو داود والدارقطنى ، وقال: اسناده صحيح ، وعن حذيفة قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » رواه أبو داود والنسائى باسناد على شرط البخارى ومسلم .

وعن عمار قال: « من صام اليوم الذي يشك مقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والنسائى والترمذي ، وقال : هديث حسن صحيح ، والأحاديث بنحو ما ذكرته كثيرة مشهورة ، والجواب عما احتج به المخالفون سبق بيانه ، والله أعلم •

(فرع) اعلم أن القاضى أبا يعلى محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء الحنبلى صنف جزءا فى وجوب صوم يوم الشك ، وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا حال دون مطلع الهلال غيم ، ثم صنف الخطيب الحافظ أبو بكر بن أحمد بن على بن ثابت البغدادى الشافعى جزءا فى الرد على ابن الفراء والشناعة عليه فى الخطأ فى المسألة ، ونسبته الى مخالفة السنة وما عليه جماهير الأمة ، وقد حصل الجزءان عندى وله الحمد وأنا أذكر ان شاء الله تعالى مقاصدهما ولا أخل بشىء يحتاج اليه مما فيهما مضموما الى ما قدمته فى الفرع قبله ، وبالله المتوفيق .

قال القاضى ابن الفراء: جاء عن الامام أحمد رحمه الله فيما اذا حال دون مطلع الهلال غيم ليلة الثلاثين من شعبان ثلاث روايات (احداها) وجوب صيامه عن رمضان رواها عنه الأثرم والمروزى ومهنا وصالح والفضل بن زياد و قال: وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعمرو بن العاص وأنس ومعاوية وأبى هريرة وعائشة وأسماء وبكر بن عبد الله المزنى وأبى عثمان وابن أبى مريم وطاوس ومطرف ومجاهد فهؤلاء ثمانية من الصحابة وسبعة من التابعين (والثانية) لا يجب صومه بل يكره ان لم يوافق عادته (والثالثة) ان صام الامام صاموا ، والا أفطروا ، وبه قال الحسن وابن سيرين ، قال ابن الفراء : وعلى الرواية الأولى عول شيوخنا أبو القاسم الخرقى وأبو بكر الفلالى وأبو بكر عبد العزيز وغيرهم و

واحتج بحديث ابن عمر السابق « صوموا لرؤيته وأغطروا لرؤيته فأن غم عليكم فاقدروا له » وقد سبق بيانه وأنه من الصحيحين ، وفى رواية لأبى داود زيادة عن ابن عمر « أنه اذا كان دون منظره سحاب صام » قال: والدلالة فى الحديث من وجهين •

(أحدهما) أن رواية ابن عمسر « وكان يصبح فى المعيم صائما » ولا يفعسل ذلك الا وهو يعتقد أنه معنى الحديث وتفسيره • قال : غان

⁽۱) كان فى ش و ق (الخلال) ولكنه أبو بكر بن محمد بن احمد بن على الخلالى بكسر المعجمة ولام مخففة آخره ياء نسبة كان من أصحاب المزنى وضبط اسمه ابن نقطة عن خط مؤتمن فى غير موضع كما أفاده ابن السبكى فى الطبقات الكبرى (ط) ٠

قيل فقد روى عن ابن عمر أنه قال: « لو صمت السنة لأفطرت هذا اليوم ـ يعنى يوم الشك ـ » وروى عنه « صوموا مع الجماعة وأفطروا مع الجماعة » قلنا : المراد لأفطرت يوم الشك الذى فى الصحو ، وكذا الرواية الأخرى عنه ، قال : فان قيل : يحتمل أنه كان يصبح مصبكا احتياطا لاحتمال قيام بينة فى أثناء النهار بأنه من رمضان فنسمى امساكه صوما (قلنا) الأمساك ليس بصوم شرعى فلا يصح الدمل عليه ، ولأنه لو كان للاحتياط لأمسك فى يوم الصحو لاحتمال قيام بينة بالرؤية ،

(الوجه الثانى) أن معنى «اقدروا له» ضيقوا عدة شهران بصوم رمضان كما قال الله تعالى «ومن قدر عليه رزقه» (ا) أى ضيق عليه رزقه ، قال وانما قلنا : ان التضييق بأن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوما أولى من جعله ثلاثين لأوجه (أحدها) أنه تأويل ابن عمر راوى الحديث (والثانى) أن هذا المعنى متكرر فى القران (والثالث) أن فيه احتياطا للصيام فان قيل : فقد روى مسلم عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » فيحمل المطلق على المقيد (قلنا) ليس هذا بصريح لأنه بحتمل رجوعه الى هلال شوال لأنه سبقه بقوله «وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم » يعنى هلال شوال لأنه سبقه بقوله «وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم » يعنى هلال شوال ه فنستعمل اللفظين على موضعين ، وانما يحمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد محتملا ، ويدل عليه وانما يحمل المطلق عن النبى صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وأفطروا لم غليكم فاقدروا له ثلاثين يوما ثم أفطروا » •

ويستنبط من الحديث دليل آخر رهو أن معناه اقدروا له زمانا يطلع في مثله الهلال ، وهذا الزمان يصلح وجود الهلال فيه ، ولأن في المسالة اجماع الصحابة روى ذلك عن عمر وابنه وأبى هريرة وعمرو بن العاص ومعاوية وأنس وعائشة وأسماء ، ولم يعرف لهم مخالف في الصحابة ،

وعن سالم بن عبد الله قال : « كان أبى اذا أشكل عليه شهان الهلال تقدم قبله بصيام يوم • وعن أبى هريرة « لأن أتعجل في صوم

^{· (}١) الطلاق : ٧ ·

رمضان بيوم أحب الى من أن أتأخر ، لأنى اذا تعجلت لم يفتنى واذا تأخرت فاتنى » وعن عمرو بن العاص « أنه كان يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان » وعن معاوية أنه كان يقول : « ان رمضان بوم كذا وكذا ونحن متقدمون ، فمن أحب أن يتقدم فليتقدم ، ولأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » وعن عائشة وقد سئلت عن اليوم الذى يشك فيه فقالت : « لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » « لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان » تال الراوى : « فسألت ابن عمر وأبا هريرة فقالا : أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بذلك منا » وعن أسماء أنها كانت تصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان ،

قال: فان قبل: كيف يدعى الاجماع وفى المسألة خلاف ظاهر المسحابة ؟ فقد روى منع صومه عن عمر وعلى وابن مسعود وعمار وحذيفة وابن عباس وأبى سعيد وأنس وعائشة ، ثم ذكر ذلك بأسانيده عنهم من طرق ، وفى الرواية عن على قال: « أن نبيكم صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن صيام ستة أيام من المسنة يوم الشك والنصر والفطر وأيام النشريق » وعن عمر وعلى « أنهما كانا ينهيان عن صوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان » وعن ابن مسعود « لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب الى من أن أزيد فيه ما ليس منه » وعن ابن عباس « لا تصوموا اليوم الذى يشك فيه لا يسبق فيه الامام » وعن أبى سعيد « أذا رأيت هلال رمضان فصم واذا من صوم بوم الناس وأفطر مع جملة الناس » ونهى حذيفة عن صوم يوم الشك ، فهذا كله يخالف ما رويتموه عن الصحابة من عرومه ،

(قلنا) يجمع بينهما بأن من نهى عن الصيام أراد اذا كان الشك بلا حائل سحاب ، وكان صيامهم مع وجود الغيم ، ويحتمل أنهم نهوا عن صومه تطوعا وتقدما على الشهر ، ومن صام منهم صام على أنه من رمضان •

قال : (فان قيل) فنحن أيضا نتأول ما رويتموه عن الصحابة أن من صام منهم صام مع وجود شهادة شاهد واحد، وقد روى ذلك

مسندا عن فاطمة بنت الحسين « أن رجلا شهد عند على رضى الله عنه برؤيه هلال رمضان مصام • واحسبه هال : واهر الناس بلصيام • وهان . لان اصوم يوما من سعبان احب الى من ان الفطر يوما من رمصان » (قلن) لا يصبح هذا التاويل لانه اذا تنهد واحد خرج عن ان يدون من تبعبان ، وصر يوما من رمصان يصومه الناس خلهم ، وهيما سبق عن الصحابة الهم هاتوا (لان نصبوم يوما من سعبان) وسدا الما يمال في يوم تبلت ، ولان بن عمر خان ينطر الهارل ، عان خان منان عيم أصبح صاما والا العطسر ، وهذا يقلصى العمل باجتهاده منان عيم أصبح صاما والا العطسر ، وهذا يقلصى العمل باجتهاده لم يخن يوم تبل •

قال: (فان قبل) ليس فيما ذكرتم أنهم كانوا يصومونه من رمضان فلعلهم صاموه نطبوعا ، وهذا هو الظاهر ، لانهم قالوا لا لان نصوم يوما من تسعبان » فسموه شعبان ، وشعبان ليس بفرض فلنا مدا لا يصبح لان ابن عمر كان يفرق بين الصحو والعيم ، ولان ظاهر خلامهم الهم قصدوا الاحتياط لاحتمال دونه من ومضان ، وهذا المقصود لا يحصل بنية التطوع ، وانما يحصل بنية وهذا المقصود لا يحصل بنية التطوع ، وانما يحصل بنية فوجب صيامه كما لو شهد بالهلال واحد ، واحترزنا بيسوغ الاجتهاد غن يوم الصحو ، ولهذا يتناول ما اطلقه الصحابة على الصحو لانه روى عربيا عن يوم الن عم ، ولانه عبادة بدنية مقصودة فوجب مع الشك ، كمن عمر عا ابن عم ، ولانه عبادة بدنية مقصودة فوجبت مع الشك ، كمن عمن شك هل احدث أم لا يخفلا شيء عليه في كل ذلك ،

قال: واحتج المخالف بحديث آبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن صيام ستة إيام ، اليوم الذى يشك فيه من رمضان ، ويوم النحر ، ويوم الفطر ، وأيام التشريق » و وجوابه من وجهين (احدهما) حمله على من صامه تطوعا أو عن نذر أو قضاء (والثاني) حمله على الشك اذا لم يكن عيم ، قال : واحتج أيضا بحديث حذيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة قبله ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة قبله ، ثم صوموا حتى غيم ،

واحتج بحديث ابن عباس وابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان حال دونه غمسامة فأكملوا العدة ثلاثين » •

(وجوابه) أن معناه أكملوا رمضان ، ودليل هذا التأويل أنه جاء في حديث أبي هريرة « فان غم عليكم فصحوموا ثلاثين » ويعود الضمير في رؤيته إلى هلال شحوال لأنه أقرب مذكور ، وفي رواية عن أبي هريرة « فأتموا العدة ثلاثين ثم أفطروا » ومثله من رواية أبن عباس ، وهكذا الجواب عن حديث ابن عمر في صحيح مسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » معناه غم هلال شوال ه

قال: واحتج بحدیث أبی البختری السابق قال: « أهلانا هلال رمضان فشككنا فیه فبعثنا الی ابن عباس رجلا فقال ابن عباس: عن النبی صلی الله علیه وسلم: ان الله عز وجل أمده لرؤیته ، فان غم علیكم فأكملوا عدة شلعبان ثلاثین و فالبخاری عن أبی هریرة عن النبی صلی الله علیه وسلم: صوموا لرؤیته وأفطلوا لرؤیته ، فان غم علیكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثین » (قلنا) هذا محمول علی ما اذا كان الاغمام من الطرفین بأن یغم هلل رمضان فنعد شعبان تسعة وعشرین یوما ثم نصوم ثلاثین ، فیصول دون مطلع هلال شوال غیم لیلة الحادی والثلاثین ، فانا نعد شعبان من الآن ثلاثین ونعد رمضان ثلاثین ونصوم عیما نقیمیر الصوم واحدا وثلاثین ، كما ذا نسی صلاة من یوم فاتته فانه یلزمه صلوات الیوم ،

وقد روى عن أنس أنه قال : « هذا اليوم يكمل الى أحد وثلاثين يوما » قال : واحتج بحديث حذيفة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « صوموا لرويته وأفطروا لرويته ، فان غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا ، فان غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا الا أن تروه قبل ذلك » وجوابه ما سبق قبله أنه محمول على ما اذا كان الاغمسام في طرفي رمضان • قال : (فان قيل) هذا التأويل باطل لوجهين (أحدهما) أنه قال : « فعدوا شعبان ثلاثين ثم صوموا »

والصوم أنما هو أول الشهر (والثانى) أنه قال بعد ذلك « قان غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا » فدل على أن الاغمام فى أوله وفى آخره • والذى فى أوله يقتضى الاعتداد به فى أول رمضان • وعلى هذا التأويل يقتضى أن الاعتداد به فى آخر رمضان •

(قلنا) التأويل صحيح ، لأنا نكمل عدة شعبان فى آخر رمضان ، ونصوم يوما آخر ، فيكون قوله : « ثم صوموا » راجعا الى هذا اليوم •

وأما قوله بعده « فان غم عليكم فعدوا رمضان ثلاثين ثم أفطروا » فمعناه اذا غم فى أوله وغم فى آخره ليلة الثلاثين من رمضان فانا نعد شعبان ثلاثين ثم نصوم يوما وهو الحادى والثلاثين من رمضان ، فنعد رمضان ثلاثين ، ونصوم يوما آخر فقد حصل العددان ، أحدهما بعد الآخر ويتخللهما صوم يوم قال : واحتج بأنه لو علق طلاقا أو عتاقا على رمضان لم يقع يوم الشك ، وكذا لا يحل فيه الدين المؤجل الى رمضان فكذا الصوم .

(وجوابه) انا لا نعرف الرواية عن أصحابنا فى ذلك ، فيحتمسل ان لا نسلم ذلك ونقول يقع الطلاق والمتق ويحل الدين ، ويحتمسل ان نسلمه وهو أشبه ، ونفرق بين المسألة بوجهين (أحدهما) أنه قد يثبت المصوم بما لا يثبت الطلاق والعتق والحلول ، وهو شهادة عدل واحد (والثانى) أن فى ايقاع الطلاق والعتاق وحلول الدين اسقاط حق ثابت لمعين بالشك ، وهذا لا يجور بخلاف الموم فانه ايجاب عبادة مقصودة على البدن فلا يمتنع وجوبها مع الشك كمن نسى صلاة من الخمس ، وكذا الجواب عن قولهم : اذا تيقن الطهارة وشك فى الحدث لا وضوء عليه للأصل ، ولو شك هل طلق الا طلاق عليه ، لأن الطلاق والبضع حق له ، فلا يسقطان بالشك ، وكذا الجواب عن قولهم : لو تستر الرجل وهو شاك فى طلوع الفجر صح صومه لأن الأصل بقاء الليل ، ولو وقف بعرفات شاكا فى طلوع الفجر صح صومه وقوفه ، لأن الأصل بقاء الليل ، والفرق أن البناء على الأصل فى هاتين المائين لم يسقط العبادة لأن الصوم والوقوف وجدا ،

(وأما) في مسألتنا غالبناء على الأصل يسقط الصوم (وجواب) آخسر، وهو أن طلوع الفجسر يخفى على كثير من الناس فلو منعناهم السحور مع الشك لحقتهم المشقة لأنه يتكرر ذلك، وليس كذلك في الزامهم صوم يوم الشك، لأنه أنما يجب لعارض يعرض في السماء وهو نادر فلا مشقة فيه، وكذلك الحج لو منعناهم الوقوف مع الشك لفاتهم، وفيه مشقة عظيمة قال: واحتج بأنه شك فلا يجب المسوم كالصحو (وجوابه) أنه يبطل بآخسر رمضان أذا هاك فيم فانه يجب المسوم ولأنه أذا كان صحو ولم يروا الهلك، فالظاهر عدمه بخلاف العيم، فوجب صومه احتياطا،

قال: واحتج بأن كل يوم صاعه في الصحو لا يجب في الفيم كالثامن والعشرين من شعبان (وجوابه) أن الفرق بين الصحو والفيم ما سبق ، ولأنا تحققنا في الثامن والعشرين كونه من شعبان بخلاف يوم الثلاثين ، ولهذا لو حال الغيم في آخر ومضان ليلة الثلاثين صمنا ، ولو حال ليلة الصادي والثلاثين لم نصم ، قال : واحتج بأنها عبدة فلا يجب الدخول فيها حتى يعلم وقتها كالصلاة (وجوابه) أن هذا باطل في الأصل والفرع ، أما الأصل غانه يجب الدخول في الصلاة مع الشك ، وهو أذا نسى صلاة من الخصى (وأما) الفرع غان الأسير اذا اشتبهت عليه الشهور صام بالتحرى (وجواب) آخر وهو أن اعتبار اليقين في الصلاة لا يؤدي التي اسقاط العبدة ، بخلاف اعتبار اليقين في الصلاة لا يؤدي التي اسقاط العبدة ، بخلاف مسألتنا ، قال : واحتج أنه لا يصح الجزم بالنية مع الشك ، ولا يصح الصوم الا بجزم النية (وجوابه) أنه لا يمتنع التردد في انفية المحاجة كما في الأسير اذا صام بالاجتهاد ، ومن نسى صعلاة من الخصي فصلاهن ،

(هان قيل) لو هلف أن الهلال تحت الغيم (قلنا) لا يحنث للشك مع أن الأصل بقاء النكاح ، وكذا لو هلف أنه لم يطلع ، ولا هو تحت الغيم كما لو طار طائر فعلف أنه غراب ، أو أنه ليس بغراب أو تجهلناه ، (فان قيل) لو وطىء فى هذا اليوم (قلنا) تجب الكفارة (فان قيل) مل يصلى التراويح هذه اللهاة (قلنا) اختلف أصحابنا فقال أبو هفس العكبرى : لا يصلى ، وقال غيره : يصلى وهو ظاهر كلام أحمد ، ولأته من رمضان (فان قيل) لم لم يحكموا بالهلال تحت الغيم فى

سائر الشهور (قانا) لا فائدة فيه بخلاف مسائلتا فان فيه احتياطا المسوم ، ولهذا يتبت هلك رمضان بشاهد واحد بخلاف غيره (فان قبل) لو حف ليدخان الدار في أول يوم من رمضان (قلنا) لا يبر في يمينه حتى يدخلها في يومين يوم الشك والذي بعده ، كمن نبى صلاة من صلوات يوم وجهلها فعلف ليدخان الدار بعد أن يصليها قانه لا يبر حتى يدخل بعد جميع صلوات اليسوم ، وان كنا تعلم أن الذي في ذمته واحدة ، هذا آخر كلام القاضى ابى يعلى ابن الفراء رحمه الله تعالى .

قال الخطيب الحافظ أبو بكر البعدادي في الرد عليه : وقفت على كتاب لبعض من ينتسب الى الققه من أهل هذا العصر ذكر فيه أن يوم الشك المكمل لعدة شعبان يجب صومه عن أول يوم من رمضان ، قال الخطيب : واحتج في ذلك بما ظهور اعتلاله يعنى الناظر فيه عن أبطامه ، أذ الحق لا يدفعه باطل الشبهات ، والسنن الثابتة لا يسقطها فاسد التأويلات ، ومع كون هذه المسألة ليس هيها التباس هربما خفي حكمها عن بعض الناس ، من قصر فهمه ، وقل بأحكام الشرع علمه ، وقد أوجب الله على العلماء أن ينصحوا له فيما استحفظهم ، ويبذلوا الجهد فيما قلدهم ، ويتهجوا للحق سبل نجاتهم ، ويكشفوا للعوام عن شبهاتهم ، لا سيما فيما يعظم خطره ، ويبين في الدين ضرره ، ومن أعظم الضرر اثبات قول يخالف مذهب السلف من أئمة المسلمين ، في حكم الصوم الذي هو أحد أركان الدين ، وأنا بشيئه الله تعالى أذكر من السنن الماثورة، وأورد في ذلك من صحيح الأحاديث المسهورة، عن رسول رب العالمين ، وصحابته الأخيار المرضيين ، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين ، وعن خالفيهم من التابعين ، ما يوضح منار الحق ودليله ، ويرد من تنكب سبيله ، ويبطل شبهة قول المخالف وتأويله .

ثم روى الخطيب باسناده حديث أبى هريرة السابق فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا تقدموا صوم رمضان ديوم ولا يومين ، الا أن يكون صوما يصومه رجل فليصم ذلك الصوم » ثم ذكر حديث أبى هريرة السابق فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن صوم ستة أيام ، اليوم الذى يشك فيه ويوم

الفطير والنحر ، وأيام التشريق » • ثم ذكر الأحاديث المسحيح السابقة « لا تصوموا حتى تروا الهلال » وحديث حذيفة الصحيح السابق عن النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال النبي أو تكملوا العدة اذا غم الهلال ، ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة » وحديث ابن عباس السابق في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله أحده للرؤية » وحديث « أحصوا عدة شعبان لرحضان »وسبق بيانه •

ثم قال: باب الأمر باكمال العددة اذا غم الهلال ، قال: روى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم عن عمر بن الفطاب وابنه عبد الله وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله والبراء بن عازب وأبى بكرة وطلق بن على ورافع بن خديج وغيرهم من الصحابة ، ثم ذكر رواياتهم بأسانيده من طرق وألفاظها كما سبق فى الفرع الأول ، وفي جميع رواياته « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته غان غم عليكم غمدوا ثلاثين » • ثم قال الخطيب : أجمع علماء السلف على أن صوم يوم الشك ليس بواجب ، وهو اذا كانت السماء متعيمة فى آخر اليوم المثان يوم الشك ، فكره جمهور العلماء صيامه الا أن يكون له عادة الثلاثين يوم الشك ، فكره جمهور العلماء صيامه الا أن يكون له عادة بصوم فيصومه عن عادته ، أو كان يسرد الصوم فيأتى ذلك في صيامه فيصومه عن عادته ، أو كان يسرد الصوم فيأتى ذلك في صيامه فيصومه و

قال : فمعن منع صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر وحديقة بن اليمسان وابن عمر وابن عباس وأنس وأيو سعيد الخدرى وأبو هريرة وعائشة ، وتابعهم من التابعين سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو وائل وعبد الله بن عكيم الجهني وعكرمة والشعبي والحسن وابن سيرين والمسيب بن رافع وعمسربن عبد العزيز ومسلم بن يسهار وأبو السوار المحدوى وقتادة والضحاك بن قيس وابراهيم النخعى ، وتابعهم من الخالفين والفقهاء المجتهدين ابن جريج والأوزاعي والليث والشافمي واسعاق بن والعويه والمساق بن والهويه والمساق بن والعويه والمساق بن والعويه والمساق بن والعويه والمساق بن والعويه والمساق بن والمساق

وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز عن رهنان ويجبوز تطوعا و وأما) لحمد بن حنبل فروى عنه كمذهب الجماعة أنه لا يجب صومه و ولا يستحب ، وروى عنه متابعة الأمام فى صومه وفطره ، وروى عنه أنه أن كان غيم صامه والا أفطره و قال الخطيب : وزعم المخالف أن الرواية التى عليها التعويل عنده عن أحمد وجوب صوم يوم الشك عن أول يوم من رمضان ، واراه عول على قول العامة : خالف تعرف ، والمتج لقوله بما سنذكره أن شاء الله تعالى ، فمن ذلك حديث أبن عمر السابق « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته فأن غم عليكم فاقدروا له » قال الخطيب : قال المخالف : ودلالته من وجهين فذكر الوجهيس السابقين في كلام أبن الفراء ومختصرهما أن أبن عمر كان يصوم يوم ليلة الغيم ، وهو الراوى ، فاعتماده أولى (والثانى) أن معنى يوم ليلة الغيم ، وهو الراوى ، فاعتماده أولى (والثانى) أن معنى و قدروا له » ضيقوا شعبان بصوم رمضان ه

قال الخطيب: أما حديث ابن عمر فاختلفت الروايات عنه اختلافا يؤول الى أن يكون حجة لنا ، فان بعض الرواة قال فى حديثه عنه « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما » ثم روى عنه « فأكماوا العدة ثلاثين » وفى رواية عنه « فان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » ثم ذكر الخطيب بأسانيده من طرق جميع هذه الألفاظ ، وقد سبق بيانها وأنها صحيحة ، ثم قال الخطيب: لقد ثبت برواية ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم ما فسر المجمل ، وأوضح المشكل وأبطل شبهة المخالف ، وكشف عوار تأويله الفاسد ، لأن قولة صلى الله عليه وسلم « فاقدروا له » مجمل فسره برواية « فعدوا له ثلاثين يوما » و « فأكملوا العدة له ثلاثين » مع موافقة أبى هريرة العدة له ثلاثين » مع موافقة أبى هريرة وسلم ثم ذكر الخطيب رواية أبى هريرة من طريقين فى بعضها « صوموا لرؤيته وأفطروا له ثلاثين » وأفطروا له ثلاثين » وفاقطروا له ثلاثين » وفاقطروا له ثلاثين » وفاقطروا له ثلاثين » وفاقدروا له ثلاثين » وفاقدروا له ثلاثين » وفاقدروا له ثلاثين » وفاقدروا له ثلاثين » وفاقط وأفط وأن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » وفاقد وأنان غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » وفاقدروا له ثلاثين » وفاقدروا له ثلاثين » وفاقدروا له ثلاثين » وفاقد وأن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » وفاقدروا له من غم عليكم فاقدروا له »

قال الخطيب : وأما ثعلق المخالف بما روى عن ابن عمر أنه كان يصدوم اذا غم الهلال، فقد روى أنه كان يفعل ويفتى بخلاف ذلك ، وفتياه أصح من فعله يعنى لتطرق التأويل الى فعله ، ثم روى الغطيب.

باسناده عن عبد العزيز بن هكيم قال : « سالوا ابن عمر فقالوا : سبق قبل رمضان حتى لا يفوتنا منه شيء ، فقال ابن عمر: أف أف صوموا مع الجماعة » اسناده صحيح الا عبد العزيز بن حكيم ، فقال يحيى بن معين : هو ثقة ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى يكتب حديثه ، وعن ابن عمر قال : « لا أتقدم قبل الامام ولا أصله بصيام » •

وعن عبد العزيز بن حكيم(١) قال : « ذكر عند أبن عمر يوم الشك فقال : لو صمت السنة كلها لأفطرته » قال الخطيب : وهذا هو الأثنبه بابن عمر لأنه لا يجوز الظن به أنه خالف النبي صلى الله عليه وسلم وترك قوله الذي رواه هو وغيره من العمل بالرؤية أو اكمال العدة فيجب أن يحمل ما روى عن ابن عمر من صوم يوم الشك على أنه كان يصبح ممسكا حتى يتبين بعد ارتفاع النهار هل تقوم بينة بالرؤية فظن الراوى أنه كان صائما ، ويدل عليه أنه كان لا يحتسب به ولا يفطر الا مع الناس ، ويدل عليه أيضا قوله : « لا أتقدم قبل الامام » وقوله : « لو صمت السنة لأفطرته » يعنى يوم الشك ، قال الخطيب: وهذا تصريح منه بأنه كان لا يعتقد الصيام يوم الشك ، وإنما كان مسكا .

(فان قبل) فما الفائدة فى امساكه بلا نية للصدوم لأنه لو ثبت كونه من رمضان لم يجزه (قلنا) فائدته تعظيم حرمة رمضان ، وكيف يظن بابن عمد مخالفة السنة ، وهو المجتهد فى اقتفاء آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بافعاله وطريقة ابن عمد فى ذلك مشهورة محفوظة قال الخطيب : وقد تأول المخالف قول ابن عمر و لو صمت السنة لافطرت يوم الشك » على أن معناه لم أصعه السنة المناه المحلوث يوم الشك » على أن معناه لم أصعه السنة المناه المحلوث السنة الفطرة المناه المحلوث السنة المحلوث السنة المحلوث السنة المحلوث المحلوث المحلوث السنة المحلوث المحلوث المحلوث السنة المحلوث المح

⁽۱) عبد العزيز بن حكيم الحضرمى أغفله ابن حجر في التقريب كما أغفله الخرزجي في التقريب كما أغفله الخرزجي في التذهيب مع توثيق أبى داود له بيد أن الذهبي أورده ومعلم حديثة الذي تفسرد به: « صليت على ميت خلف زيد بن أرقم فكبر خمسا » سمعه منه معتمر وقال فيه: لا يعرف و وذكره ابن حجسر في اللسان وأورد ما في الميزان وزاد توثيق أبى داود له وتضعيف العقيلي وترك خرير بن أبي حازم له ، والله أعلم • (ط) •

تطلوعا ، وأن تطوعت بجميع السنة قال : ويحتمل أن يكون يوم الشك في الصمو ، قال : وهكذا قوله « صوموا مع الجماعة » المراد مع الصمو ،

قال الخطيب : وهددا تأويل باطل ، لأن المفهوم من هذا الكلام في اللغة والعرف أنه لا يصبومه بحال ، وكذا المعروف عندهم من يوم الشك انما هو مع وجسود السحاب لا مع الصحو ، مع أن ما تأوله على ابن عمر لو لم يكن له وجه الا ما قاله لم يكن فيه حجة لثبوت السنن الراتبة الصريحة ، بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما ادعى المخالف ولا يجهوز تركها لفعل ابن عمر ولا غيره . ثم روى باسناده عن ابن عباس قال : « ليس أحد من الناس الا يؤخذ من قوله ويترك غير النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطيب : وقد جعل المخالف العلة في تفسير الحديث المجمل الذي رواه ابن عمر مجرد لمعله مع احتماله غير ما ذهب اليه ، وكان يلزمه ترك رأيه والأخسة بحدیث ابن عباس ، ثم ذکره باسناده عن ابن عباس قال : « تماری الناس في رؤية هلال رمضان فقال بعضهم اليسوم • وقال بعضهم غدا ، فجاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أنه رآم ، عَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : تشبهد أن لا الله الا الله وأن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فنادى في الناس: صوموا، ثم قال: صوموا لرؤيته واقطروا لرؤيته ، قان عم عليكم فعدوا ثلاثين يوما ثم صوموا ، ولا تصوموا قىلە بوما » .

قال الخطيب: وهذا الجديث أولى أن ياخد به المخالف من حديث ابن عمر ، لما فيه من البيان الشافى باللفظ الواضح الذى لا يحتمل التأويل ، ولأن ابن عباس ساق السبب الذى خسرج الكلام عليه ، قال المخطيب : والمراد فى رؤية الملال انما يقع اذا كان فى السماء غيم ، فلو كان الحكم ها ادعاه المخالف لأمر النبى صلى الله عليه وسلم الناس بالصوم من غير شهادة الإعرابي على المؤية ،

قال الخطيب: وقد روى عن عبد الله بن جراد العقيلي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً فيه كفاية عما سواه فذكره باسناده عنه ، مم قال : « أصبحنا يوم الاثنين صياما وكان الشهر قد أغمى غلينا ،

فأتينا النبى صلى الله عليه وسلم فأصبناه مفطرا فقلنا: يانبى الله صمئا اليوم ، فقال: أفطروا الا أن يكون رجل يصوم هذا اليوم فليتم صومه ، لأن أفطر يوما من رمضان متماريا فيه أحب الى من أن أصوم يوما من شعبان ليس منه » يعنى ليس من رمضان وقال الخطيب: وأما ما ذكره المخالف أنه حجة له من جهة الاستنباط وقوله ان معنى « اقدروا له » ضيقوا شعبان لصوم رمضان فهو خطأ واضح لأن معناه اقدروا شعبان ثلاثين يوما ثم صوموا في الحادى والثلاثين ، وقدرت الشيء وقدرته بتخفيف الدال وتشديدها بمعنى ماحد باجماع أهل اللغة ، ومنه قوله تعالى « فقدرنا فنعم القادرون »(١)

ثم روى الخطيب باسناده عن يحيى بن زكريا الفراء الاهام المشبور قال في قوله تعالى « فقدرنا فنعم القادرون » ذكر عن على ، وأبي عبد الرحمن السلمي أنهما شددا وخففها الأعمش وعاصم • قال الفرراء: ولا يبعد أن يكون معناهما واحدا ، لأن العرب قد تقول : قدر عليه الموت ، وقدر عليه الموت ، وقدر عليه رزقه ، وقدر عليه رزقه . بالتخفيف والتشديد • ثم روى الخطيب عن ابن قتيبة التشديد والتخذيف ، ثم عن ابن عباس ومقاتل بن سليمان ، وكأن أوهد وقته في التفسير . ثم الفسراء ثم ثعلب أنهم قالوا في تفسير قوله تعالى « فظن أن لن نقدر عليه »(٢) معناه أن لن نقدر عليه عقدوية • قال : وكذاك قاله غيره من النحاة • فهذا قول أثمة اللغة على أن في الحديث ها لا يحتماج معه الى غيره في وضموح الحجة واسقاط الشمعة ، وهو قوله تصلي الله عليه وسلم: « فاقدروا له ثلاثين » أي فعدوا له ثلاثين ، وهو بمعنى عدوا ، وكله راجع الى معنى قولة صلى الله عليه وسلم « فأكم اوا عدة شعبان ثلاثين » قال الخطيب : قال المظلف : وليس في قدوله صلى الله عليه وسلم « فاقدروا له » ها بدل علي وجوب تقدير شعبان بثلاثين ، أذ ليس تقديره مثلاثيس أولى من تقديره بتسمعة وعشرين الأن كل واحد من العدد يكون قدرا الشهر لقوله صلى الله عليه وسلم حين نزل من الغرضة وقد آلي شهراً فنزل لتسم وعشرين « أن الشهر تسم وعشرون » وعن ابن مسعوه « ما صمنا تسعا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين » .

⁽١) المرسلات: ٢٣٠

قال الخطيب: ما أعظم غفلة هذا الرجل ، ومن الذي نازعه في أن الشهر تارة يكون تسما وعشرين وتارة يكون ثلاثين ، وأى حجة له في ذلك ، وقوله : ليس التقدير بثلاثين أولى من التقدير بتسم وعشرين بأطل ومحال ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على تقيديره في هذه الحالة بتمام العدد والكمال ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : «فاقدروا له ثلاثين » قال الله تعالى : «وها كان اؤمسن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم »(١) .

قال الفطيب: قال المفالف (فان قيل) لم كان حمله على تسع وعشرين أولى من حمله على ثلاثين (قلنا) لوجوه (أحدها) أنه تأويل ابن عمر الراوى ، وهو أعرف (والثانى) أنه مشهور فى كتاب الله تعالى فى غير موضع (الثالث) أن فيه احتياطا للصوم ، قال الخطيب : أما تأويل ابن عمر فقد ذكرنا ما يفسده من معارضة لبن عباس له بالرواية التى لا تحتمل تأويلا ، وذكرنا عن ابن عمر من الروايات ما يوجب تأويل فعله على غير ما ذهب اليه المخالف ، وكذلك تفسير ما ادعاه من الآيات فلا حاجة الى اعادته ،

وأما قوله « أن فيه احتياطا » فالاحتياط في اتباع السنن والاقتداء بها ، دون الاعتراض عليها بالآراء ، والحمل لها على الأهواء ، ومنزلة من زاد في الشرع كمنزلة من نقص ، لا فرق بينهما • قال الخطيب : قال المخالف (فان قيل) قد روى مسلم « فاقدروا له ثلاثين » من رواية ابن عمر (قلنا) هذا المتفسير ليس بصريح لاحتمال رجوعه الى هلال شوال ه

قال الخطيب: لا يجوز لأحد أن يزيل الكلام عن أصله الموضوع وظاهره المستعمل المعروف ، ويعدل عن الحقيقة الى المجاز الا بدليل ، وحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم: « فان غم عليكم فاقدروا له فلاثين » راجع الى المعيم في ابتداء الصوم وفي انتهائه ، وقد بيسن النص ما اقتضاه ظاهر هذا اللفظ وعمومته وحقيقته وهو قوله صلى الله

⁽١) الأحزاب: ٢٦٠

عليه وسلم في حديث ابن عبساس « صوموا لرؤيته وافطسروا لرؤيته فان حال بينكم وبينه غمامة أو ضبابة فأكملوا شعبان ثلاثين ، ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان » وعن ابن عباس أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما ثم صوموا ولا تصوموا قبله بيوم » وفي رواية عنه « فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » رواه وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » رواه البخاري في صحيحه •

قال الخطيب: واستدل المخالف على أن قوله صلى الله عليه وسلم: ه فان غم عليكم فاقدروا له » راجع الى غم هلال شوال بحديث أبى هريرة الآخر « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا » قال الخطيب: وليس فى هذا أكثر من بيان حكم غم الهلال آخر الشهر وأنه يجب اكمال عدة الصوم ، ونحن قائلون به ، فأما بيان حكم فمه فى أول رمضان فمستفاد من الأحاديث السابقة ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم « فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ثم صوموا » وفى الرواية الأخرى « فعدوا شعبان » وفى الأخرى « فعدوا أنعبان » وفى الأخرى « فعدوا أنعبان » وفى الأخرى « فعدوا أنعبان » وفى الأخرى الشعنين يوما ثم صوموا » وحديث عائشة رضى الله عنها : هذه الألفاظ محمولة على ما اذا غم هلال رمضان قانا نعد شعبان تسعة وعشرين يوما ثم نصوم ثلاثين قيم عددنا يوما ، فان حال دون مطلع هلال شوال ليلة انحادى والثلاثين غيم عددنا هيكون احدى وثلاثين ، ثم نعد رمضان ثلاثيب ونصوم يوما آخر

قال الخطيب: من خلت يداه من الدليسل وعدل عن نهج السبيل لجأ الى مثل هذا التأويل ومع كونه احدى العظائم والكبر(') ، وأعجب ما وقف عليه أهل النظر ، فان صاحبه لم يسنده الى أصل يرده اليه ، ولا أورد أمرا يحتمل أن يقفه عليه ، ولو جاز تخصيص الحديث

⁽١) بضم الكاف وفتح الباء -

العام بعير دليل لبطات دلالة الأخبار ، ولم يثبت حكم بظاهر ، وتعاق كل مبطل بمثل هذه العلة ولئن ساغ للمخالف هذا التأويل الباطل ليسوغن لغلاة الراغضة الذين يسبقون الناس في الفطر والصوم أن يتأولوا قوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» أن المراد تقدم الصيام للرؤية وتقدم الفطر للرؤية ،

قال الخطيب: ومخالفنا يعلم فساد هذا التأويل الذي قاله ، فبقال له: أسمعت هذا التأويل عن أحد ؟ فإن زعمه فليأت بخبر واحد بتضمنه ، وأن واحد من السلف كان اذا غم عليه هلال شوال استأنف عدد شعبان ، فإن لم يجده في خبر ولا أثر ، وهيهات أن يجده ، فليعلم أن ما تأوله خلاف الصواب ، فالحق أحق أن يتبع (فإن قال) الستخرجة بنظرى (قلنا) الاستخراج لا يكون الا من أصل ولا سبيل لك اليه ،

قال المنطيب: وزعم المنالف أن اجماع المتحابة في هدده السئلة على وقق مذهبه ، وهذه دعوى هنه ليس عليها برهان ، ولا يعجز مل من غلب هواه على شي أن يدعى اجماع الصحابة عليه ، قال الخطيب وأذا أذكر هنا ما ثبت عنب أهل النقل في ذلك عن الصحابة والتابعين من بعدهم من العلماء المنالفين ، مئما الرواية عن عمر بن الخطاب غزواها باسناده عن عبد الله(ا) بن عكم أنه كان يخطب الناس كاما أقبل رمضان ويقول في خطعته : ألا ولا يتقدمن الشهر هنكم أحدد في يقولها ثلاثا ، وفي رواية أن عمر كتب الى أمراء الأجناد المجندة يقولها ثلاثا ، وفي رواية أن عمر كتب الى أمراء الأجناد المجندة يوما ثم صوموا ارؤية الهال وأبطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما ثم صوموا وأفحاروا » وباسناده عن الامام أحمد بن منبل عيرما ثم صوموا وأفحاروا » وباسناده عن الامام أحمد بن منبل قال : كان عثمان لا يجيز شهادة الواحد في رؤية الهلال على رمضان ، فقلت له من ذكره ؟ قال : عبد الرزاق وروح ، قال الخطيب فاذا مي يقبل عثمان شهادة الواحد ، فالخيم أولى أن لا يعتمده ،

⁽۱) عبد الله بن عكيم بضم أوله وفقح الكاف أبو معبد الكوفى مخضرم عن أبي بكر وعور وعقه ابن أبي ليلي والقاسم بن مخيمرة مات في امارة الحجاج (ط) •

وعن مجالد عن الشعبى عن على أنه كان يخطب اذا حضر رمضان ويقول فى خطبته: « لا تقدموا الشهر ، اذا رأيتم الهلال فصوموا ، واذا رأيتموه فأفطروا ، فان غم عليكم فأكملوا العدة » وكان يقول ذلك بعد صلة الفجر وصلة العصر ، وعن مجالد عن الشعبى « أن عصر وعليا كانا ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان » قلت: مجالد ضعيف ، والله أعلم •

قال الخطيب: واهتج المخالف بخبر يروى عن على أنه قال: «أصوم يوها من شعبان أحب الى من أن أفطر يوها من رمضان » قال الخطيب: ولا حجة فيه ، لأن عليا كان لا يقبل شهادة العدل الواحد في الصدوم ، ثم روى باسناده عن على أنه كان يقبل شهادة رجلين لهلال رمضان ، ثم رأى على قبول شهادة واحد ، ثم روى عن فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند على على رؤية هلال رمضان ، فضام وقال: «أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان ، من رمضان » فصيام على رضى الله عنه كان بشهادة الرجل الواحد من رمضان » فصيام على رضى الله عنه كان بشهادة الرجل الواحد بعد أن كان لا يقبل شهادة الواحد ، فلما بلغه الحديث عن النبى صلى بعد أن كان لا يقبل الواحد حار اليه ،

قال الخطيب: ويدل على أن عليا كان لا يصوم الا للرؤية أو الكمال العدد لشعبان ما أخبرناه أحمد وذكر استاده الى الوليد ابن عتبة قال: « صمنا على عهد على رضى الله عنه ثمانية وعشرين بوما علم مناعلى بقضاء يوم » •

قال الخطيب : وكان شهر رمضان تلك السنة تسعة وعشرين يوما ، وشعبان تسعة وعشرين وغم الهلال فى آخسر شعبان ، فأكمل على والفاس العدد اشعبان ثلاثين ، وصاموا فرأوا الهلال عشية اليوم الثامن والعشرين من المسوم ، ولو كان على يقول فى المسوم كفول المخالف من اعتماد العيم لم ير الناس الهلال بعد صوم ثمانية وعشرين يوما ،

ه (وأما) ابن مسعود فروى عنه الخطيب باسناده « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته « لأن وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين » وفي رواية عنه « لأن

افطر يوما من رمضان ثم اقضيه احب الى عن أن أزيد فيه يوما ليس منه » وعن صاة (١) قال « كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه من رمضان فأتى شاة فتتحى بعض القوم فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » وعن حذيفة « أنه كان ينهى عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان » وعن ابن عباس قال : « لا تصلوا رمضان بشىء ، ولا تقدموه بيوم ولا يومين » وعنه « من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى الله ورسوله » وعن أبى هريرة « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن أغمى عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » •

قال الخطيب: وأما ما رويناه عن معاوية بن صالح عن أبي مريم قال: «سمعت أبا هريرة يقول: لأن أتقدم في رمضان أحب الى من أن أناخر لأنى أن تقدمت لم يفتنى » فرواية ضعيفة لا تحفظ الا من هذا الوجه ، وأبو مريم مجهول فلا يعارض بروايته ما نقسله الحفاظ من أصحاب أبى هريرة عنه • قال الخطيب: ومما تعلق به المخالف ما رواه يحيى بن أبى أسحاق قال: رأيت هلال الفطر أما عند الظهر أو قريبا منها ، فأفطر ناس فأتينا أنسا فأخبرناه فقال: « هذا اليوم يكمل الى آحد وثلاثين يوما ، لأن الحكم بن أيوب أرسل الى قبل صيام الناس أنى صائم غدا فكرهت الخلاف عليه قصمت ، وأنا متم يومى هذا إلى الليبل » قال الخطيب: قال المخالف: ولا يتقسدم أناس على صوم الجماعة الا بصوم يوم الشك ه

قال الخطيب: فيقال له: قد قال أنس: انه لم يمسمه معتقداً وجوبه وانما تأبع الحكم بن أيوب وكان هو الأميسر على الاحسساك فيه ، ولمسل الأميسر عزم عليه في ذلك فكره مخالفته والمحفوظ عن

⁽۱) هو صلة بن زفر قال ابن تيمية المجد في المنتقى : رواه الخمسة الا احمد وصححه الترمذي وهو للبخاري تعليقا وقال الشوكاني : وأخرجه أيضاً ابن حبان وان خزيمة وصححاه والحاكم والدارةطني والبيهقي ثم قال : وليس هو عند مسلم وقد وهم من عزاه اليه وقال ابن عبد البر عذا مرفوع لا يختلفون في ذاك وزعم أبو القاسم الجوهري أنه هوقوف ورد عليه ورواه اسحاق بن راهويه عن وكيع عن سفيان عن سماك عن عكرمة وزاد فيه ابن عباس (ط) و

انس أنه أفطر يوم الشك ، كذا روى عنه محمد بن سيرين وحسبك به غهما وعقسلا وصدقا وغضسلا ، ومن ذلك عن عائشة « لأن أصوم يرما من شسعبان أحب لى من أن أفطر يوما من رمضان » قال المضطيب : أرادت عائشة صوم الشك اذا شهد برؤية الهسلال عدل ، فيجب صومه ، ولو كان قد شهد بباطل فى نفس الأمر وأرادت بقولها مخالفة من شرط لصوم رمضان شاهدين ، والدليل على هذا أن مسروقا روى عنها النهى عن صوم يوم الشك ، ثم رواه الخطيب باسناده ، ومن ذلك عن أسماء بنت أبى بكر أنها « كانت أذا غم الهسلال تقدمته وصامت ، وتأمر بذلك » • قال الخطيب : ليس فى هذا أكثر من تقدمها بالصوم ، ويحتمل أنه تطوع لا واجب وأذا احتمل ذلك لم يكن بالمخالف فيه حجة ، مع أن الحجه أنما هى فى قول رسول ألله صلى الله عليه وسلم وفعله ه

قال الفطيب: ومما جاء عن التابعين فيه ما رويداه — فذكر ماسناده عن عكرمة « من صام يوم الشك فقد عصى رسول الله صلى أله عليه وسلم وأمر رجلا أن يفطر بعد الظهر » وعن القاسم بن محمد « لا تصم أنيوم الذي تشك فيه اذا كان فيه سحاب » وفي رواية عنه « لا بأس بصومه الا أن يعم الهلال » • وعن الشعبي أنه سئل عن اليوم الذي يقول الناس: "نه من رمضان قال: « لا يصم الا مع الامام » وفي رواية عنه « لو صمت السنة كلها ما صمت يوم الشك » وعن المصاك بن قيس « لو صمت السنة كلها ما صمت يوم الشك » وعن ابراهيم قال : ما من يوم أبعض الى أن أصومه من اليوم الذي يقال أنه من رمضان ، وعن ابراهيم وأبي و لل والشسعبي والمديب أبن رافع أنهم كانوا يكرهون صوم اليوم الذي يقال انه من رمضان ، وعن المصرى قال : لأن أفطر يوما من رمضان ومضان ، وعن المصرى قال : لأن أفطر يوما من رمضان ومضان المصرى قال : لأن أفطر يوما من رمضان المصرى والمن شمعان أصل به رمضان المحده ، وعن الحسن وابن سيرين أنهما كرها صوم يوم الشك •

من قال الخطيب : وذكر المخالف شبها من القياس ، ولم يختلف من اعتمد الآثار من العلماء أن كل قياس ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم نص يخالفه فهو واطل ، ويحسرم العمسل به ، وقد قال أبو حنيفة

وهو امام أهل العراق مع توسعه في القضاء بالقياس: البول في السجد أحسن من بعض القياس ، وهدذا صحيح ، وهو اذا قابل القياس نص يخالفه ، أو كان فاسدا لنقص ، أو معارضة الفسرع للأصل ، كقياس الخالف وجوب صوم يوم الشك على من ندى مالاة من صلوات يوم ، فهذا قياس باطل لثبوت النص بخلافه ، ولأن الصلاة لم تجب بالشك ، بل لأنا تيقنا شغل ذمته يكل صلاة ، وشككنا في براءته منها والأصل بقاؤها بخلاف الصوم ولا طريق له الى الصلاة المنسية الا بفعل الجميع ، وانما نظيم صالة يوم الشك أن يشك هل دخل وقت الصلاة أم لا ؟ فلا تلزمه الصلاة بالاتفاق ، بل لو صلى شاكا فيه لم تصح صلاته ، قال المخالف : وقياس آخر وهو القياس على ما اذا غم الهائل في آخر رمضان فانه يجب صوم ذلك اليوم .

قال الخطيب: ليس بهذا المخالف من الغياء وكيف استجاز أن هذه المقالة لكنه ألزم نفسه أمرا ألجساه اليها ، وكيف استجاز أن يقول: يوم الشك أحد طرفى الشهر مع أن هذا الوصف لا يلزمه ولا يسلم له ؟ (فان قال) بنيته على أصل ، قيل له: هو مغالف النص فيجب اطراحه ، ويقال له: إن قلت: يوم الشك أحد طرفى رمضان فأت بحجة على ذلك وهيهات السبيل الى ذلك (وان قلت) الشك أحد طرفى شعبان (قيل) أصبت ولا يجب صوم شعبان (ثم يقال) الأصل بقاء شعبان فلا يزول بالشك .

قال الخطيب: قال المخالف: لا يمتنع ترك الأصل الاحتياط كما في مسألة من نسي صلاة من الخمس ، وكما لو شك ماسح الخف في انقصاء مدته فلا يمسح ، ولو شكت المستحاضة في انقطاع الحيض تنزمها الصلاة ، قال المخطيب: أما مسألة الصلاة فسبق جوابها (وأما) ماسح الخف فشرط مسمه بقاء المدة فاذا شك فيها رجع أني الأصل وهو غسل الرجلين (وأما) المستحاضة فسقطت عنها الصلاة بسبب الحيض ، فاذا شكت فيه رجعت الى الأصل ، ومقتضى هذا في مسألتنا أن لا يجب صوم يوم الشك ، لأن الأصل بقاء شعبان ، هذا آخسر كلام الخطيب رحمه الله تعالى .

قأل المصنف رحمه الله تعالى

(ويكره أن يصلوم يوم الجمعة وحده ، غان وصله بيلوم قبله أو بيلوم بعده أم يكره للله عليه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله أو يصوم بعده ») •

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم، وفى المسألة احاديث أخر من ذلك حديث محمد بن عباد قال: «سألت جابرا أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة ؟ قال: نعم » رواه البخارى ومسلم ، وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين سائر الليالي ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين سائر الأيام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » رواه مسلم ،

وعن جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رضى الله عنها أن النبى سلى الله عليه وسلم « دخل عليها يوم الجمعة وهى صائمة ، فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال : أتريدين أن تصومى غدا ؟ قالت : لا ، قال : فأفطرى » رواه البضارى • '

وعن ابن مسعود قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصدوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام ، وقلما كان يفطر يوم الجمعة » رواه الامام أحمد والترمذى والنسائى وغيرهم ، قال الترمذى : «حديث حسن ، قال أصحابنا : يكره افراد يوم الجمعة بالمدوم غان وصله بصوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر صوم يوم شفاء مريضه ، أو قدوم زيد أبدا ، فوافق الجمعة لم يكره » لحديث أبى هريرة وغيره مما سبق ، هذا الذى ذكرته من كراهة افراد يوم الجمعة بالصوم هو الصحيح المشهور ، وبه قطع المصنف والجمهور ،

وقال القاضى أبو الطيب في المجرد: روى المزنى في الجامع الكبير عن الشافعى أنه قال: لا أستحب صوم يوم الجمعة لمن كان اذا صامه منعه من الصلاة ما لو كان مفطرا فعله ، هذا نقرل القاضى ، وقال

صاحب الشامل: وذكر في جامعه قال الشاقعي: ولا يبين لى أن أنهي عن صوم يوم الجمعة الا على اختيار لمن كان اذا صامه منعه عن الصلاة التي لو كان مفطرا فعلها •

قال صاهب الشامل: وذكر الشيخ آبو حامد في التعليق آنه يكره صومه مفردا قال: وهذا خلاف ما نقله المزنى ، قال: وهما الشافعي الأحاديث الواردة في النهي على من كان الصوم يضعفه ويمنعه عن الطاعة ، هذا كلام صاحب الشامل ، ونقل ابن المنذر عن الشافعي هذا الذي قاله صاهب الشامل مختصرا ، ولم يذكر عنه غره ، وقد قال صاحب البيان: في كراهة افراده بالصوم وجهان (المنصوص) الجواز ، ويحتج لظاهر ما قاله الشافعي ، واختاره صاحب الشامل بحديث ابن مسعود السابق ، ومن قال بالمذهب الشهور أجاب عنه بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم الخميس فوصل الجمعة به ، وهذا لا كراهة فيه بلا خلاف ،

(فسرع) قال الأصحاب وغيرهم : الحكمة فى كراهة افراد يوم الجمعة بالصوم أن الدعاء فيه مستحب ، وهو أرجى ، فهو يوم دعاء وذكر وعبادة من العسل والتبكير الى الصلاة وانتظارها واستماع المخطبة واكتبار الذكر بعدها ، لقوله تعالى « فأذا قضيت المسلاة فأنتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله وانكروا الله كثيرا »(١) ويستحب فيه أيضا الاكثار من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من العبادات فى يومها فاستحب له الفطر فيه ليكون أعرف على هذه الطاعات وأدائها بنشاط وانشراح ، والتذاذ بها من غير ملل ولا سامة ، وهو نظير الحاج بعرفات فان الأولى له الفطر ثما سبق لهذه الحكمة .

(فأن قيل) لو كان كذلك لم تزل الكراهة بصيام قبله أو بعدم للقساء العنى الذي نهى بسبيه .

(فالجواب): أنه يحصل له بفضيلة المسوم الذي قبله أو بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه ، فهذا هو المعتمد في كراهة افسراد يوم الجمعة بالصوم .

⁽١) الجمعة : ٦.٠

وقيل: سببه خوف المبالغة فى تعظيمه بحيث يفتتن به كما افتتن قوم بالسبت و وهذا باطل منتقض بصلاة الجمعة وسائر ما شرع فى يوم الجمعه مما ليس فى غيره من التعظيم والشعائر وقيل سببه لتلا يعتقد وجوبه ، وهذا باطل ومنتقض بيوم الاثنين غانه يندب صومه ولا يلتقت الى هذا الخيال البعيد وبيوم عرفة وعاشوراء وغير ذلك ، فانصواب ما فدمناه ، والله أعنم و

فسسرع

في مذاهب العلماء في افسراد يوم الجمعة بالمسوم

قد ذكرنا ان المشهور من مذهبنا كراهته و وبه قال آبو هريرة والزهرى وآبو يوسف واهمد و سحاق وابن المنذر و وقال مالك وابو حنيفه ومحمد بن لحسن الا يكره ، قال مالك في الموطا : « لم اسمع اهسدا من اهل العسلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعه(۱) وصيامه حسن و قال : وقد رايت بعض اهل العسلم يصومه واراه كان يتحسراه » فهذا كلام مالك ، وقد يحتج لهم بحديث ابن مسعود أن النبى على السابقة في النهى وسبق المسابق ، ودليلنا عليهم الاحاديث الصحيحه السابقة في النهى وسبق الجواب عن حديث ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم كان المواب عن حديث ابن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم كان ما راى من ينهى فيعارضه أن غيره رأى ، فالسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره و وقد ثبتت الأحاديث بالنهى عن افسراده فيتعين العمل من أصحاب مالك : لم يبلغ مالكا حديث النهى ولو بلغه لم يخالفه و من أصحاب مالك : لم يبلغ مالكا حديث النهى ولو بلغه لم يخالفه و

(فسرع) يكره افسراد يوم السبت بالصوم ، فان صام قبله أو بعده معه لم يكره صرح بكراهة افسراده أصحابنا ، منهم الدارمى والبعوى والرافعى وغيرهم ، لحديث عبد الله بن بسر بضم الباء الموحدة والسين المهملة من أخته الصماء رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا يوم السبت الا

⁽۱) روجعت العبارة على ما جاء في الوطأ عن يحيى بن يحيى وأذا قومت عبارتها في ش و ق (م) *

فيما اغترض عليكم ، فأن لم يجد أحدكم الا لحاء عنبة أو عود شجرة فليمضغه » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم والبيهقى وغيرهم ، وقال الترمذى : هو حديث حسن ، قال : ومعنى النهى أن يختصه الرجل بالصيام لأن اليهود يعظمونه • وقال أبو داود : هذا الحديث منسوخ • وليس كما قال • وقال مالك : هذا الحديث كذب • وهذا القول لا يقبل ، فقد صححه الأئمة • قال الحاكم أبو عبد الله : هو حديث صحيح على شرط البخارى ، قال : وله معارض صحيح ، وهو حديث جويرية السابق في صوم يوم الجمعة ، قال : وله معارض آخر باسناد صحيح •

ثم روى باسناده عن كريب مولى ابن عباس « أن ابن عباس وناسا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثوه الى أم سلمة يسألها أى الأيام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياما لها ؟ قالت : يوم السبت والأحد ، فرجعت اليهم فأخبرتهم(١) ، فكأنهم أنكروا ذلك ، فقاءوا بأجمعهم اليها فقالوا : انا بعثنا اليك هذا فى كذا وكذا فذكر أنك قات كذا وكذا ، فقالت : صدق ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت ويوم الأحد ، وكان يقول انهما يوما عيد للمشركين ، وأنا أريد أن أخالفهم » هذا وغيرهما ،

وعن عائشة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس » رواه الترمذى وقال حديث حسسن 4 والصواب على الجملة ما قدمناه عن أصحابنا أنه يكره افراد السبت بالصيام اذا لم يوافق عادة له لحديث الصماء • وأما قول أبى داود: انه منسوخ فغير مقبول ، وأى دليل على نسخه ؟ وأما الأحاديث الباقية التى ذكرناها في صيام السبت فكها واردة في صومه مع الجمعة والأحدد فلا مخالفة فيها لما قاله أصحابنا من كراهة افراد السبت ،

⁽١) القائل ابن عياس وجاء بضمير المتكلم على سبيل الالتفات ٠

وبهذأ يجمع بين الأحاديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الصماء رسب سبه) ـ هو بحسر اللام وبالحاء المهمله وبالمد ـ رسو دسر السبر ويمصعه ـ بفتح الصاد وضمها لعنان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

ر ولا یجهوز صوم یوم الفظار ویوم النجهار ، فان صام فیه نم یصلی با سب روی حسار رسی الله سه آن رستون الله عسی الله سیه وسلم بهی س سیام سین الیونین اللا یوم الاستی سالدون دن سم سسلم ، ورب یوم الدستار شطرهم من صیابتم ۱۱) •

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم من روايه مسلر ، ورويا ايضاعن ابى سعيد الحدرى ان رسول الله صلى لله عيه وسلم « نهى عن صيام يومين ، يوم الفطر ويوم اللحر» ورويا معناه من رويه ابن عمر ، ورواه البحاري من روايه ابى شريرة وسلم من راويه عائته ، واجمع العلماء على نحريم صوم يومى العيدين : الفطر والأضحى لهذه الاحاديث ، فأن صام فيهما لم يتعقد نذره ولا شيء عيه عندنا يصلح صومه ، وأن نذر صومهما لم يتعقد نذره ولا شيء عيه عندنا وعند العلماء حافه ، الا الماحنيفه عقال : يتعقد نذره ويازمه صوم يوم غيرهما ، قال : فأن صامهما أجزآه مع أنه حرام ، ووافق على يوم غيرهما ، قال : فأن صامهما أجزآه مع أنه حرام ، ووافق على يتعقد حمن نذرت صوم أيام حيضها ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز أن يصوم أيام التشريق صوما غير صوم التمتع ، فأن صام لم يصح صومه ، لما روى أبو هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم النبى عن صيام سنة ايام ، يوم الفطر ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، واليوم الذى يشك فيه أنه من رمضان » وهل يجوز للمتمع صوده ؟ فيه قولان ، قال في القديم : يجوز ، لما روى عن أبن عمر وعائشة أنهما قالا : «لم يرخص في أيام التشريق الا لمتصلح أم يجد الهدى » وقال في الجديد : لا يجوز لان كل يوم لا يجوز فيه صوم غير المتمتع لم يجرز فيه صوم المتمتع كيوم العيد) .

(الشرح) حديث أبى هريرة هذا رواه البيهتي باسناد ضعيف عن ابی هریره ان النبی صلی الله علیه وسلم « نهی عن صیام قبل رمضان بيوم والأضحى والفطر وأيام التشريق ثلاثة بعد يوم النصر » هذا لفظه وضعف اسناده ، ويغنى عنه حديث نبيشة _ بضم النون ونتح الباء الموحدة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم شين معجمة الصحابي رضى ألله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آیام استسریق ایام آکل وشرب وذکر الله تعالی » رواه مسلم • وعن كعب بن مالك « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعته وآنس بن الحدثان ايام استريق فنادى انه لا يدخل الجنة الا مؤمن ، وأيام التشريق أيام ١٥٠ وشرب » رواه مسلم • وعن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عيه وسلم : « يوم عرفة ويوم النحر وآيام التشريق عيدنا اصل الاستارم ، وهي ايام الله وشرب » رواه ابو داود والترمدي والنسائي • قال الترمدي حديث حسن صحيح • وعن عمرو بن العاص قال : « هذه الأيام التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بافطارها وينهى عن صيامها • قال مانك : هي آيام التشريق » رواه ابو داود وغيره باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم .

والما ما ذكره المصنف عن ابن عمر وعائشة في صوم المتمتع فصحيح ، رواه البخارى في صحيحه ، ولفظه عن عائشة وابن عمر قالا : « لم يرخص في ايام التشريق أن يصمن الا لمن لم يجد الهدى » وفي روايه للبخارى عنهما قالا : « الصيام لمن تمتع بالعمرة الي الحج الي يوم عوفه ، فإن لم يجد هديا ولم يصم صام ايام منى » فالروبية الأولى مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم لأنها بمنزلة قول الصحابى : « أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ورخص لنا في كذا » وكل هذا وشبه مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة قوله : قال صلى الله عليه وسلم كذا و وقد سبق بيان هذا في مقدمة هذا الشرح ، ثم في مواضع و وأيام التشريق هي الثلاثة التي بعد النحر ويقال لها آيام منى لان الحجاج يقيمون فيها بمنى ، واليوم الأول ويقال لها آيام منى لان الحجاج يقيمون فيها بمنى ، واليوم الأول والثاني يوم النفر الأول لأنه يجوز النفر فيه لمن تعجل والثالث يوم النفر الثانى وسميت أيام التشريق لأن الحجاج يشرقون فيها يوم النفر الثانى وسميت أيام التشريق لأن الحجاج يشرقون فيها يوم النفر النفر النفر النفرة والثالث يوم النفر النفر النفر النفرة والثالث يوم النفر النفر النفرة والثالث يوم النفر النفر النفرة والثالث يوم النفر النفر النفرة التي وسميت أيام التشريق لأن الحجاج يشرقون فيها يوم النفر النفر النفر النفر النفرة والثالث يوم النفر الثانى وسميت أيام التشريق لأن الحجاج يشرقون فيها يوم النفر النفر النفرة والثاني وسميت أيام التشريق لأن الحجاج يشرقون فيها

لحدوم الأضاحى والهدايا - أى ينشرونها ويقددونها - وأيام التشريق هي الأيام المعدودات •

(أما حكم المسالة) غفى صوم أيام التشريق قولان مسهوران دكرهما المصنف بدليلهما (أحدهما) وهو الجديد لا يصح صومها لا لمتمتع ولا غيره ، هذا هو الأصح عند الأصحاب ، (والثانى) وهو القديم يجوز للمتمتع العادم الهدى صومها عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج ، غعلى هذا هل يجوز لغير المتمتع أن يصومها أ فيه وجهان مشهوران في طريقة الخراسانيين وذكرهما جماعات من العراقيين ، منهم القاضى أبو الطيب في المجرد والبندنيجي والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وآخرون منهم (أصحهما) عند جميع الأصحاب لا يجوز ، وبه قطع المصنف وكثيرون أو الأكثرون لعموم الأحاديث في منع صومها ، وانما رخص للمتمع (والثانى) يجوز ،

قال المحاملي في كتابيه وصاحب العدة: هذا القائل بالجواز هو أبو اسحاق المروزي قال أصحابنا: « الذين حكوا هذا الوجه انصا يجوز في هذه الأيام صوم له سبب من قضاء أو نذر أو كفارة أو تطوع له سبب » فأما تطوع لا سبب له فلا يجوز فيها بلا خلاف وكذا نقل اتفاق الأصحاب عليه القاضي أبو الطيب والمحاملي والسرخسي وصاحب العدة وآخرون وأكثر القائلين قالوا: هو نظير الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ، فانه يصلي فيها عالها سبب دون عا لا سبب لها ه

قال السرخسى: مبنى الخلاف على أن اباحتها للمتمتع للحاجة ، أو لكونه سعبها • وفيه خلاف لأصحابنا من علل بالحاجة ، خصه بالمتمتع فلم يجوزها لمعيره ومن علل بالسبب جوز صومها عن كل صوم له سبب دون ما لا سبب له ، قال السرخسى: وعلى هذا الوجه لو نذر صومها بعينها فهو كنذر صوم يوم الشك ، وسبق بيانه ، هذا هو المشهور فى الذهب أن الوجه القائل بجواز الصوم فى أيام التشريق لمير المتمتع مختص بصوم له سبب ، ولا يصح فيها ما لا سبب له بالاتفاق •

وقال امام الحرمين: اختلف أصحابنا فى التفريع على القديم: فقال بعضهم: لا تقبل هذه غير صوم المتمتع لضرورة تختص به ، وقال آخرون • انها كيوم الشك ، ثم ذكر متصلا به فى يوم الشك أنه أن صامه بلا سبب فهو منهى عنه ، وفى صحته وجهان ، وقد مبق بيان ذلك .

(واعلم) أن الأصح عند الأصحاب هو القول الجديد أنها لا يصحح فيها صوم أصلا ، لا للمتمتع ولا لغيره (والأرجح) فى الدليل صحتها للمتمتع وجوازها له ، لأن الحديث فى الترخيص له صحيح كما بيناه وهو صريح فى ذلك فلا عدول عنه .

وأما قول صاحب الشامل فى كتاب الحج: انه حديث ضعيف فباطل مردود لأنه رواه من جهة ضعيفة وضعفه بذلك السبب والحديث صحيح ثابت فى صحيح البخارى باسناده المتصل من غير الطريق انذى ذكره صاحب الشامل ، وانما ذكرت كلام صاحب الشامل لئلا يفتر به •

في مذاهب الطماء في صوم أيام التشريق

قد ذكرنا مذهبنا فيها ، وأن الجديد أنه لا يصح فيها صوم (والقديم) صحته لمتمتع لم يجد الهدى ، وممن قال به من السلف العلماء دامتناع صومها المتمتع ولغيره على بن أبى طالب وأبو حنيفة وداود وابن المنذر ، وهو أصح الروايتين عن أحمد وحكى ابن المنذر جواز صومها للمتمتع وغيره عن الزبير بن العدوام وابن عمر وابن سيرين ، وقال ابن عمر وعائشة والأوزاعى ومالك وأحمد واسحاق فى رواية عنه: يجوز للمتمتع صومها .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ولا یجوز أن یصوم فی رمضان عن غیر رمضان حاضرا) كان أو مسافرا ، فان صام عن غیره لم یمیج صومه عن رمضان ،

لانه لم ينوه ، ولا يصـح عما نوى لان الزمان مستحق اصوم رمضان ، غلا يصح فيه غيره) •

(الشرح) هذه المسألة كما قالها المصنف، وقد سبق بيانها مبسوطة في أوائل كتاب الصيام في مسائل النية، وذكرنا هناك وجها شاذا أنه يصح فيه صوم التطوع وذكرنا بعده خلاف أبى حنيفة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويستحب طلب ليلة القدر لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « من قام ليلة القدر أيمانا واحتسابا غفس له ما تقدم من ذنبه » ويطلب ذلك في ليسالي الوتر من العشر الأخير من شهر رمضان لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « التمسوها في المشر الأخير في كل وتر » • قال الشافعي رحمه الله : والذي يشبه أن يكون ليلة أحدى وعشرين وثلاث وعشرين ، والدليل عليه ما روى أبو سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « أريت هـده الليلة ثم أنسيتها ، ورأيتني أسجد في صبيحتها في هاء وطين ، قال أبو سعيد : فانصرف علينا وعلى جبهته وانفه أثر الماء والطين في صبيحة يوم احدى وعشرين)) وروى عبد الله بن أنيس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أريت ليلة القدر ثم أنسيتها ، وأراني أسجد في ماء وطين فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين ، فصلى رسول الله صلى الله عِليه وسلم ، وأن أثر الماء والطين على جبهته) قال الشافعي : ولا أحب ترك طابها فيها كلها ، قال أصحابنا : اذا قال لامرأته : أنت طائق ليلة القدر، فان كان في رمضان قبل مضى ليلة من ليالي العشر حكم بالطلاق من الليلة الأخيرة من الشهر ، وأن كأن قد مضت ليلة وقع الطلاق في السنة الثانية في دثل تلك الليلة التي قال فيها ذلك ، والستحب أن يقول غيها: اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عنى ، لما روى ((أن عائشة رضى الله عنها قالت : يا رسول الله أرايت أن وأفقت أيلة القدر ماذا أقول ؟ قال تقواين : اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عذی))) • (الشرح) حديث أبى هريرة وأبى سعيد الأول ، وحديثه الثانى رواها كلها البخارى ومسلم ، وحديث عبد الله بن أنيس رواه مسلم ، وهو أنيس بضم الهمزة ب وحديث عائشة رواه أحمد بن حنبل والترمذى والنسائى وابن ماجه وآخرون ، قال الترمذى : هو حديث حسن صحيح ، وسيأتى فرع مستقل فى ذكر جملة من الأحاديث الصحيحة الواردة فى ليلة القدر ان شاء الله تعالى ، ومعنى قيامها ايمانا أى تصديقا بأنها حق وطاعة ، واحتسابا أى طلبا لرضى الله تعالى وثوابه لا للرياء ونحوه ، وسبق فى مسألة صوم يوم عرفة بيان الذنوب التى تغفر وبيان الأحاديث الصحيحة فى ذلك ، الواردة فيه ه

(اما أحكام الفصل) ففيه مسائل:

(احداها) ليلة القدر ليلة فاضلة ، قال الله تعالى: «انا أنزلناه في ليلة القدر »(١) آلى آخر السورة ، قال أصحابنا وغيرهم: وهى أفضل ليالى السنة ، قالوا: وقول الله تعالى «ليلة القدر خير من الف شهر »(١) معناه خير من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ، قال أصحابنا لو قال لزوجته : أنت طالق في أفضل ليالى السنة طلقت ليلة القدر ويكون كمن قال : أنت طالق ليلة القدر ، كما سنوضحه أن شاء الله ويكون كمن قال : أنت طالق ليلة القدر ، كما سنوضحه أن شاء الله تعالى ه

(الثانية) ليلة القدر مختصة بهذه الأمة زادها الله شرفا ، فلم تكن لمن قبلها وسميت ليلة القدر أى ليلة الحكم والفصل ، هذا هو الصحيح المشهور ، قال الماوردى وابن الصباغ وآخرون (وقيل) لعظم قدرها ، قال أصحابنا كلهم : وهى التى (يفرق فيها كل أمر حكيم) هذا هو الصواب ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال بعض المفسرين هى ليلة نصف شعبان ، وهذا خطأ لقوله تعالى ((أنا انزلناه في ليلة دباركة ، انا كنا منذرين ، فيها يفرق كل أمر حكيم)() وقال تعالى ((انا أنزلناه في ليلة القدر)) فهذا بيان الآية الأولى ، ومعناه أنه

⁽۱) القدر : ۱ (۳) الدخان : ۳ ، ٤ ،

يكتب للملائكة فيها ما يعمل فى تلك السنة ، ويبين لهم ما يكون فيها من الأرزاق والآجال وغير ذلك مما سيقع فى تلك السنة ، ويأمرهم الله تعالى بفعل ما هو من وظيفتهم ، وكل ذلك مما سبق علم الله تعالى به وتقديره له ، وهذا الذى ذكرناه أولا من كون ليلة القدر مختصة بهذه الأمة ولم تكن لمن قبلها هو الصحيح المشهور الذى قطع به أصحابنا كلهم ، وجماهير العلماء ، وقال صاحب العدة من أصحابنا : اختلف الناس هل كانت ليلة القدر لملامم السالفة ، قال : والأصسح أنها لم تكن الا لهذه الأمة ثم استدل بالحديث المشهور فى سبب نزول السورة ،

(الثالثة) ليلة القدر باقية الى يوم القيسامة ، ويستحب طلبها والاجتهاد فى ادراكها ، وقد سبق فى آخسر الباب الذى قبل هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يجتهد فى طلبها فى العشر الأواخر من رمضان ما لا يجتهد فى غيره » وأنه «كان صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر الأخير أحيا الليل وأيقظ أهله وجد وشد المئزر » وهذان الحديثان فى الصحيحين ومذهب الشافعى وجمهور أصحابنا أنها منحصرة فى العشر الأواخسر من رمضان مبهمة علينا ، ولكنها فى ليلة معينة فى نفس الأمر لا تنتقل عنها ولا تزال فى تلك الليلة الى يوم القيامة وكل ليالى العشر الأواخسر محتملة لها لكن ليالى الوتر يوم القيامة وكل ليالى العشر الأواخس محتملة لها لكن ليالى الوتر أرجاها وأرجى الوتر عند الشافعى ليلة الحادى والعشرين ، ومال الشافعى فى موضع الى ثلاثة وعشرين ،

وقال البندنيجى: مذهب الشافعى أن أرجاها عنده ليلة احسدى وعشرين: وقال فى القديم: ليلة احدى وعشرين أو ثلاث وعشرين فهما أرجى لياليها عنده وبعدهما ليلة سبع وعشرين ، هذا هو المشهور فى المذهب أنها منحصرة فى العشر الأواخسر من رمضان ، وقال امامان جليلان من أصحابنا ، وهما المزنى وصاحبه أبو بكر محمد ابن اسحاق بن خزيمة: انها متنقلة فى ليالى العشر ، تنتقل فى بعض السنين الى ليلة وفى بعضها الى غيرها جمعا بين الأحاديث ، وهذا هو الظاهر المختسار ، لتعسارض الأحاديث الصحيحة فى ذلك وهذا هو الظاهر المختسار ، لتعسارض الأحاديث الصحيحة فى ذلك كما سنوضحه ان شاء الله تعسالى ولا طريق الى الجمع بين الأحاديث الا بانتقالها ،

قال المحاملي في التجريد وصاحب التنبية وغيرهما تطلب في جميع شهر رمضان وحكاء الغزالي في الوجيئز وجها ، وادعى المحاملي أنه مذهب الشافعي فقال في كتابة التجريد : مذهب الشافعي أن ليلة القدر تلتمس في جميع شهر رمضان ، و آكده العشر الأواخر منه وآكد العشر ليالي الوتر ، هذا لفظه في التجريد ، وسيأتي في الأحاديث ما يدل لها وما يدل لقول جمهور الأصحاب ان شاء الله تعالى ، قال أصحابنا : وصفة هذه اللياة وعلامتها أنها ليالة طلقة لا حارة ولا باردة ، وأن الشمس تطلع في صبيحتها بيضاء ليس لها كثير شعاع وفيها حديث بهذه الصفة ، سنذكره ان شاء الله تعالى .

(فان قيل): فأى فائدة لعرفة صفتها بعد فواتها ، فانها تنقضى بمطلع الفجـر •

(فالجواب): من وجهين (أحدهما) أنه يستحب أن يكون اجتهاده في يومها الذي بعدها كاجتهاده فيها كما سنوضحه قريبا أن شاء الله تعالى • (والثاني) أن المسهور في الذهب أنها لا تنتقل ، فاذا عرفت ليلتها في سنة انتفع به في الاجتهاد فيها في السنة الآتية وما بعدها •

(الرابعة) يسن الاكتسار من الصلاة فيها والدعاء والاجتهاد ف ذلك وغيره من العبادات فيها لقوله صلى الله عليه وسلم: « من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفسر له ما تقدم من ذنبه » ولحديث عائتسة في الدعاء وهما صحيحان سبق بيانهما ، ويستحب الدعاء فيها بما في حديث عائشة كما ذكره المصنف والأصحاب ، ويستحب احياؤها بالعبادة الى مطلع الفجر ، قال الله تعالى : « سلام هى حتى مطلع الفجر »(١) قال أصحابنا : معناه أنها سلام من غروب الشمس الى طاوع الفجر كما سنوضحه قريبا أن شاء الله تعالى .

قال الروياني في البحر : قال الشافعي في القديم : من شهد المساء والفجر ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ، قال الروياني : قال الشافعي في القديم : أستحب أن يكون اجتهاده في يومها كاحتهاده في

⁽١) القدر: ٥ •

ليلتها ، هذا نصه فى القديم ولا يعرف له فى الجديد نص يخالفه ، وقد قدمنا فى مقدمة الشرح أن ما نص عليه فى القديم ولم يتعرض له فى الجديد بما يخالفه ولا بما يوافقه فهو مذهبه بلا خلاف ، والله أعلم •

(الخامسة) قال أصحابنا: اذا قال لزوجته: أنت طالق ليلة القدر أو لعبده أنت حر ليلة القدر ، فان قاله قبل رمضان أو فيه قبل انقضاء ليلة الحادى والعشرين من رمضان طلقت المرأة وعتق العبد في أول جزء من الليلة الأخيرة من الشهر ، لأنه قد مرت عليهما ليلة القدر في احدى ليالى العشر ، وان قال ذلك بعد مضى ليالى العشر طلقت وعتق العبد في السنة الثانية في أول جزء من الليلة التي قبل تمامه ، سواء كان قاله في الليل أو في النهار ، لأنه قد مرت بهما ليلة القدر ، هكذا تحقيق المائلة ، وهكذا صرح بها المحققون ،

وأما قول المصنف ومن وافقه: طلقت في مثل تلك الليلة من السنة الثانية ففيه تسلمل ، لأنه يتأخر الطلاق ليلة عن محل وقوعه: وكذا قول صاحب التتمة ومن وافقه أنه ان قاله قبل مضى شيء من العشر الأواخر عتق وطلقت في آخر يوم • هذا ليس بصحيح لأنه لا يتوقف اللي آخر يوم ، بل يقع في أول جزء من الليلة الأخيرة ، ولأنه يصدق عليه أنه وقع في ليلة القدر • وقد قال أصحابنا: لو قال : أنت طالق يوم الجمعة أو ليلة الجمعة طلقت في أول جزء من ذلك لوجود الاسم ، ومثل قول صاحب التتمة قول الرافعي : طلقت بانقضاء ليالي العشر ، وهو تساهل أيضا ، وصوابه أول جزء من الليلة الأخيرة ، هكذا نقل المصنف المسألة عن الأصحاب ، ووافقه الجمهور على هذا التفصيل ، وهو تفريع منهم على الذهب المشهور أن ليلة القدر معينة في العشر الأواخر لا تنتقل بل هي في ليلة بعينها ليلة القدر معينة في العشر الأواخر لا تنتقل بل هي في ليلة بعينها كل سنة •

وقال القاضى أبو الطيب فى المجرد ، وصاحب الشامل وغيرهما : أن على الطلاق والعتق قبل مضى ليلة من العشر الأواخر من رمضان طلقت فى أول الليلة الأخيرة من رمضان وعتى ، وان علقه بعد مضى ليلة من العشر الأواخر لم يقع الطلاق والعتى الافى الليلة الأخيرة من رمضان فى السنة الثانية ، وهذا صحيح على القول بانتقالها لاحتمال

أنها كانت فى السنة الأولى فى الليلة الماضية ، وتكون فى السنة الثانية فى الليلة الأخيرة ، وكأن القاضى أبا الطيب وهوافقيه فرعلوا على انتقالها مع أن المذهب عندهم تعيينها ، ويحتمل أنهم قالوا ذلك مطلقا ، سواء قلنا تتعين أو تنتقل ، لأنه ليس على تعيينها دليل قاطع ، فلا يقع الطلاق والعنق بالشك ، وهذا الاحتمال يحتمل فى كلام غير صاحب الشامل ، وأما هو فقال : لا يقع الطلاق الا فى آخر الشهر لجواز اختلافها ، ويمكن تأويل كلامه أيضا ،

وأما الغزالى فقال فى الوسيط: قال الشافعى: « لو قال لزوجته فى منتصف رمضان: أنت طالق ليلة القدر لم تطلق حتى تمضى سنة ، لأن الطلاق لا يقع بالشك » قال الرافعى وغيره: لا نعرف اعتبار مضى سنة فى هذه المسالة الا فى كتب الغزالى وقوله: الطلاق لا يقع بالشك مسلم ، ولكنه يقع بالظن الغالب ، قال امام الحرمين رحمه الله فى هذه المسألة: « الشافعى رحمه الله متردد فى ليالى العشر ، ويميل الى بعضها ميلا لطيفا » قال: وانحصارها فى العشر ثابت عنده بالظن القوى ، فيلا لطيفا » قال: وانحصارها فى العشر ثابت عنده بالظن القوى ، فال أم يكن مقطوعا ، قال: والطلاق يناط وقوعه بالمذاهب المظنونة ، هذا كلام الامام وهذا الذى نسبه الرافعى وموافقه الى الغزالى من الانفراد بما قاله ليس كما قالوه بل هو موافق لما قدمناه عن المحاملى وصاحب التنبيه أنه يطلب ليلة القدر فى جميع رمضان ، المحاملى وصاحب التنبية أنه يطلب ليلة القدر فى جميع رمضان ، ولكن المذهب ما سبق عن الجمهور فى مسائلة الطلاق والعنق ، وهو تفريع على الذهب فى انحصارها فى العشر الأواخر ، وتعينها فى ليلة .

(فرع) ذكر الشافعي والأصحاب هنا تفسيرا مختصرا لسورة ليلة القدر ، ومن أحسنهم له ذكرا القاضي أبو الطيب في المصرد وقالوا: قوله تعالى ((انا أنزلناه)) أي القدر آن غعاد الضمير الي معلوم معهود ، قالوا: أنزل الله تعالى القرآن ليلة القدر من اللوح المحفوظ الي السماء الدنيا على النبي صلى السماء الدنيا على النبي صلى الله عليه وسلم نجوما آية وآيتين والآيات والسورة على ما علم الله تعالى من المصالح والحكمة في ذلك ، قالوا: وقوله تعالى (ليلة القدر خير من الف شهر) معناه العبادة في الف شهر ، ليس فيها ليلة القدر ، قال القاضي أبو الطيب: قال ابن عباس : معناه

العبادة فيها خير من العبادة فى ألف شهر بصيام نهارها وقيرام لينها ليس فيها ليلة القدر ، وقوله تعالى : ((تنزل الملاحه والروح » اى جبريل عبيه السلام ((بادن ربهم)) اى بامره «من حل امر • سسمم ،) اى يسمون على المؤمنين ، قال ابن عباس يسلمون على كل مؤمن الأ مدمن خمر او مصر على معصية أو كاهن او مشاحن ، فمن اصابه السلام غفر له ما تقدم • وقوله تعالى : ((حتى مطلع الفجر)) قال القاضى أبو الطيب وغيره : معناه انها سلام من عروب الشمس الى طلوع أغجر •

فـــرع ف مذاهب العلمـاء في مسـائل في ليلة القدر

وقد جمعها القاضى الامام أبو الفضل عياض السبتى المالكى في شرح صحيح مسلم ، فاستوعبها وأتقنها ، ومختصر ما حكاه انه قال : « اجمع من يعتد به من العلماء المتقدمين والمناخرين على أن ليسلة القدر باقيه دائمة الى يوم القيامة ، للأحاديث الصريحة الصحيحة فى الأمر بطلبها ، قال : وشد قوم فقالوا رفعت » وكذا حكى أصحابنا هذا الفول عن قوم ، ولم يسمهم الجمهور وسماهم صاحب التتمة فقال : هو قول الروافض ، وتعلقوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « حين تلاحى رجلان فرفعت » وهو حديث صحيح ، كما سنوضحه فى فرع الإحاديث ان شاء الله تعالى ، وهذا القول الذى اخترعه هؤلاء الشاذون غلط ظاهر وغباوة بينة ، لأن آخر الحديث يرد عليهم ، لأنه صلى غلط ظاهر وغباوة بينة ، لأن آخر الحديث يرد عليهم ، لأنه صلى في السبع والتسع » هكذا هو فى أول صحيح البخارى ، وفيه التصريح بأن المراد برفعها رفع علمه بعينها ذلك الوقت ، ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بانتماسها ،

قال القاضى عياض : وعلى مذهب الجماعة اختلفوا فى محلها فقيل : هى متنقلة تكون فى سنة فى ليلة وفى سنة فى ليلة أخرى وبهذا يجمع بين الأحاديث ويقال كل حديث جاء بأحد أوقاتها فلا تعارض فيها • قال : ونحو هذا قول مالك والثورى وأحمد واسحاق وأبى ثور وغيرهم ، قالوا : وانما تنتقل فى العشر الأواخر من رمضان ، قال : وقيل

فى كله ، وقيل : انها معينة لا تنتقل أبدا ، بل هى ليلة معينة فى جهيع السنين لا تفارقها ، وعلى هذا قيل هى فى السنه كلها ، وهو قول بن مسعود وابى حنيفه وصاحبيه [وقيل : بل فى كل رمضان خاصه ، وهو قول ابن عهر وجماعة] وقيل : بل فى العشر الأواسط والأوخدر ، وقيل فى العشر الأواضط الأواضر ، وقيل تختص بأوتار العشر الأواضر ، وقيل تختص بأوتار العشر الأواضر ، وقيل بأشفاعها ، كما ثبت فى حديث أبى سعيد الذى سنوضحه ان شاء وقيل بأشفاعها ، كما ثبت فى حديث أبى سعيد الذى سنوضحه ان شاء

وقیل: بل فی ثلاث وعشرین أو سبع وعشرین ، وهو قول ابن عباس . وقیل: مطلب فی اول لیسله سبع عشره ، او احسدی وعشرین ، او مارث وعشرین ، وهو محلی عن علی و بن مسعود رضی الله عنهما .

وقيل: ليلة ثلاث وعشرين ، وهو قول كثير من الصحابة وغيرهم ، وقيل ليبه اربع وعشرين ، وسو محدى عن بارل وابن مسعود والحسن وفعاده رضى الله علهم وقيل: ليله سبع وعشرين ، وهو فول جماعه من الصحابه ، منهم ابى وابن عباس والحسن وقلسادة رضى الله عنهم ، وقيل: ليله سبع عشره ، وهو قول زيد بن ارقم وحدى عن ابن مسعود ايضا ، ايضا ، وقيل نسع عشرة ، وحدى عن على وابن مسعود ايضا ، وحدى عن على ايضا ، وقيل تضر ليله من الشهر ، هذا أخر ما حداه القاضى عياض رحمه الله ، وذكر غير القاضى هذه الاختلافات مفرقة ، وأما قول صاحب الحاوى : لا خلاف بين العلماء أن ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان فلا يقبل ، فأن الخلاف في غيره مشهور ، ومذهب ابى حنيفه وغيره كما سبق ، وأما قول صاحب الحلية : أن العلماء قالوا : انها ليلة سبع وعشرين فمخايف لنقل الجمهور ،

(فرع) اعلم أن ليسلة القدر يراها من شاء الله تعسالى من بنى آدم كل سنة فى رمضان ، كما تظاهرت عليه الأحاديث وأخبار الصالحين بها ، ورؤيتهم لها أكثر من أن تحصر ، وأما قول القاضى عياض عن المهلب بن أبى صفرة الفقيه المسالكي لا تمكن رؤيتها حقيقة فعلط فاحش نبهت عليه لئلا يعتربه •

(فرع) قال صاحب الحاوى : يستحب لمن رأى ليلة القدر

أن يكتمها ويدعو بأخلاص ونية وصحة يقين بما أحب من دين ودنيا ، ويكون أكثر دعائه للدين والآخرة .

(فسرع) قال صاحب العدة: قال القفسال: قوله صلى الله عليه وسلم «أريت هذه الليلة ثم أنسيتها » ليس معنساه أنه رأى الملائكة والأنوار عيانا ثم أنسى فى أى ليلة رأى ذلك ، لأن مثل هذا قلما ينسى ، وانما معنساه أنه قيل له ليلة القدر كذا وكذا ، ثم أنسى كيف قيل له .

فسسرع في بيان جملة من الأحاديث الواردة في ليلة القدر

عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وعن ابن عمر « أن رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر » رواه البخارى ومسلم ، وعن عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور في العشر الأواخر من رمضان ويقول : تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان » رواه البخارى ومسلم ، ولفظه للبخارى ، وفي رواية للبخارى « تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر في رواية للبخارى » وفي رواية للبخارى « تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان » وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر ، في تاسعه من رمضان هي تبقى ، في خامسه تبقى » رواه البخارى .

وعن عبادة بن الصامت قال: « خرج النبى صلى الله عليه وسلم ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من المسلمين ، فقال: خرجت الخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت ، وعسى أن يكون خيرا لكم ، فالتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة » رواه البخارى ، وقد سبق بيان أن معناه رفع بيان عينها لا رفع وجودها ، فانه لو رفع وجودها

لم يأمر بطلبها ، قال العلماء ومعنى « عسى أن يكون خيراً لكم » أى سرسوا في طلبها والاجتهاد في كل اللياني •

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فال : « أريب لينه الفدر تم ايفضى بعص أهلى فلسينها في العسر العوادر » رواه مسلم — العوابر بيواعى — وعن أبى سعيد الحدرى عال : « اعسما مع اللبي صلى الله عليه وسلم العسر الاوسط من رمسان فلم مدرج صبيحه عسرين عحطبنا وعال : أنى أريت ليله الفدر تم أنسينها — أو سينها — فالتمسوها في العسر الاو حسر في الوتر ، عالى رايت الله السجد في ماء وطين ، فمن كان اعتدف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرجع فرجعنا وما نرى في السماء فرعه ، فجاءت سحابه فمطرت على سنال سسما المسجد ، ودان من جريد النخال ، واقيمت الصلاه ، فرايت الرابطين في جبهله » رواه البحارى بلفطه ومسلم بمعناه ، وعن أبى سعيد اليضا (ان رسول الله عليه وسلم اعتكف وعن أبى سعيد النصار النه عليه وسلم الله عليه وسلم اعتكف

رايت الرالطين في جبهه » رواه البحارى بلفطه ومسم بمعناه وعن ابى سعيد ايضا « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف في انعتر الاول من رمضان ، تم اعتكف العتر الاوسط ، تم كلم المناس عمال : انى اعتكفت العشر الاول التمس هذه الليسلة ثم اعتفت العشر الأوسط ، ثم أتيت فقيل لى : انها في العشر الأواخر فمن أحب ان يعتكف فليعتكف ، فاعتكف الناس معه ، وقال : انى أريتها ليله وتر ، وانى أسجد في صبيحتها في ماء وطين فاصبح ليله احسدي وعشرين وقد قام الى الصبح قمطرت السماء فوكف المسجد فأبصرت الطين والمساء محرج حين فرغ من صلاة الصبح وجبينه وروثة (١) أنفه فيها الطين والمساء ، واذا هى ليله احدى وعشرين » رواه مسلم ، وعن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : شمطرنا ليلة القدر ثم انسيتها وأراني صبيحتها أسجد في ماء وطين ، ممطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فانصرف ، وأثر المساء والطين على جبهته وآنفه ، وكان عبد الله بن أنيس فقول : ثلاث وعشرين » رواه مسلم ،

⁽١) روثة الأنف: طرف الأرنبة (ط) •

وعَن أبي عبد الله عبد الرحمن (أ) بن الصنابحي قال : « خُرجنا من النيمن مهاجرين فقدمنا المحفه ضحى ، فاقبل راهب فقلت له الخبر فعال : دعنا رسول الله صلى الله عليه وسمم من خصس (قنت) ما سبعث الا بخمس ، مل سمعت في ليلة القدر شيف ، قال : احبرني بلال مؤدن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها اول السبع من العسر الاواخـــو » رواه البخاري • وعن ابي سعيد الخدري قال . « عال رسول الله صلى الله عليه وسسم . لينه الفدر لينه اربع وعشرين » رواه ابو داود الطياسي في مسنده (وقيل) انه جيد ولم اره وعن زر بن حبيش قال : « ساست أبى بن حعب مقت : أن أهاك أبن مسعود يقول : من يقم الحول يصب نيله القدر ، فقال : رحمه الله أراد أن لا يتكل الناس ، اما أنه قد علم انها في رمضان ، وانها في المشر الاواخــر ، وانها ليلة سبع وعشرين ، مْم حَلْفُ لَا يَسْتَثْنَى آنها لَيلة سَبِّع وعشرين ، فقلت : بأى شيء تقول ذلك يا أبا المنذر ؟ قال : بالعلامة أو بالاية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لا شماع لها » رواه مسلم ، وفي رواية لمسلم « والله أنى لأعلم أي ليلة هي السلة الذي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها ، هي ليلة سبع وعشرين » وفي رواية أبي داود باسناد صحيح (قنت) يا أبا المنذر أنَّى علمت ذلك ؟ فقال : بالاية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لزر: ما الآية ، قِال تصسبح الشمس صبيحة تلك الليلة مثل الطست ليس لها شعاع حتى ترتفع » •

وعن معاویة بن أبی سفیان عن النبی صلی الله علیه وسلم فی لیلة القدر قال : « لیلة سبع وعشرین » رواه أبو داود باستاد صحیح ، وعن موسی بن عقبة عن أبی اسحاق عن سعید بن جبیر عن ابن عمر قال : « سئل رسول الله صلی الله علیه وسلم وأنا أسمع عن لیلة القدر فقال : هی فی کل رمضان » رواه أبو داود هکذا باسناد صحیح وقال : رواه سفیان وشعبة عن أبی اسحاق موقوفا علی ابن عمر لم یرفعاه الی النبی صلی الله علیه وسلم ، هذا کلام أبی داود ، وهذا الحدیث

⁽۱) كذا في ش و ق وصوابه : (عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي) ، وكان ابو عبد الله مسلما على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وقصده غلما انتهى الى الجحفة لحقه الخبر بموت النبى صلى الله عليه وسلم وهو معدود في كبار التابعين (ط) ،

فنخيخ ، وقد سبق أن الحديث أذا روى مرفوعا وموقوفا فالصحيح الحكم برفعه ، لأنها رواية ثقة ، وعن عيسى بن عبد الله بن أنيس الجهنى عن أبيه قال : « قلت يا رسول الله أن لى بادية أكون فيها وأنا أصلى بحمد الله ، فمرنى بليلة أنزلها ألى هذا المسجد ، فقال : أنزل ليلة ثلاث وعشرين ، فقيل لابنه كيف كان أبوك يصنع ، قال : كان يدخل المسجد أذا صلى العصر فلا يضرح منه لحاجته حتى يصلى الصبح ، فأذا صلى الصبح وجد دابته على باب المسجد ، فجلس عليها فلحق بباديته » رواه أبو د ود باسناد جيد ولم يضعفه ،

وعن أبى سعيد قال: « اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر الاوسط من رمضان يلتمس ليله القدر قبل ان تبان له ، ثم ابينت له انها فى العشر الأو ضر ثم ضرح على الناس فقال: يا أيها الناس انها كانت أبينت لى ليه القدر ، واسى خرجت لاخبركم ، فجاء رجلان يحقان معهما الشيطان فنسيتها ، فالتمسوها فى العشر الأواخر التمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة ، قلت يا أبا سعيد انكم اعلم بالعدد منا ، قال : أجل نحن أحق بذلك منكم ، قلت ما التاسعة والسابعة ولخامسة ؟ قال : فاذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها الناسعة وعشرون فلتى تليها السابعة وعشرون فلمى دوس وعشرون فالتى تليها السابعة فاذا مضى خمس وعشرون فالتى تليها الماسعة ، فاذا مضى ثلاث وعشرون مالتى تليها السابعة

وعن ابن مسعود قال : « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : اطلبوها فى ليله سبع عشرة من رمضان ، وليلة احدى وعشرين ، وليلة ثلاث وعشرين ثم سحت » رواه أبو داود ولم يضعفه ، واسناده صحيح الا رجلا واحدا وهو حكيم ابن(۱) سيف الرقى ، فقال فيه أبو حاتم : هو شيخ صدوق يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، ليس بالمتقن ،

وعن هالك بن مرثد عن أبيه قال : « قلت لأبى ذر : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر ، قال : أنا كنت أسال الناس عنها يعنى أشد الناس مسألة عنها ، فقلت : يا رسول الله أخبرني عن

⁽١) هو حكيم بن سيف بن حكيم مولى بنى اسد أبو عمرو الرقى من الطبقة الخامسة قال ابن حجر : صدوق (ط) •

ليلة القدر ، أفى رمضان أو فى غيره ، فقال : لا ، بل فى شهر رمضان ، فقت : يا نبى الله أتكون مع الانبياء ما كانوا ، فاذا قبضوا ورفعوا رفعت معهم او هى الى يوم القيامة ؟ قال : لا ، بل هى الى يوم القيامة ، قلت : فاخبرنى فى اى شهر رمضان هى ، قال التصوها فى العشر الأواخر والعشر الأول ، ثم حدث نبى ألله صلى ألله عليه وسلم وحدث فاهتبات غفيته فقلت : يا نبى الله أخبرنى فى أى عشر هى ؟ قال : انتصوها فى العشر الأواخر ، ولا تسالنى عن شىء بعد هذا ، ثم حدث وحدث فاهتبات غفاته ، فقلت : يا رسول الله أقسمت عليك بحقى لتحدثنى فى أى العشر هى ، فغضب على رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا ما غضب على مثله قبل ولا بعد ، ثم قال : التصوها فى السبم الأواخر ولا تسالنى عن شىء بعد » رواه الته يهتى باسناد ضعيف ،

وعن أبى هريرة قال: « تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أيكم يذكر حين طلع القمسر وهو مثل شق جفنه ؟ » رواه مسلم ، قال البيهقى: قيل: ان ذلك انما يكون لثلاث وعشرين ، وعن جابر بن عبد الله قال: « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انى رأيت ليلة القدر فأنسيتها ، وهى فى العشر الأواخسر من لياليها ، وهى ليسلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة ، كأن الذى فيها قمر لا يخسرج شيطانها حتى يضى، فجرها » رواه أبو بكر بن أحمد بن عمر بن أبى عاصم النبيل فى كتابه ،

كتسأب ألاعتكأف

أصل الاعتكاف في اللغة اللبث والحبس والملازمة ، قال الشافعي في سنن حرمه : الاعتكاف لمزوم المرء شيئا ، وحبس نفسه عليه برا كان او اتما ، قال الله تعالى : ((هاموا عبي هوم يعكفون على اصدام بهم الرا) وعال بعابي نالبر : الولا عبي هوم يعكفون على اصدام بهم الرا) وعال بعابي بالبر : الولا ببسروس واسم علاهمون في المسلجد الرا) وسمى الاعتكاف الشرعي اعتكافا لملازمه المسلجد ، يقال : عحف يعجف ويعدم بصم الكاف وحسرها لعتان مشهورتان علاها وعكوفا اي اهام على السيء ولازمه ، وعكفته اعكفه بيدسر الكاف عكفا في عكفا لا سير ، قالو : فلفظ عكف يكون لازما ومتعديا كما ذكرنا ، كرجع ورجعه ، ونقص ونقصته ويسمى الاعتكاف جوارا ، ومنه هديث عائلته ورجعه ، ونقص ونقصته ويسمى الاعتكاف جوارا ، ومنه هديث عائلته الدى سبق قريبا في احاديث بيله القدر عن صحيح البخاري ، وهو قولها وسو مجاور في المسجد ، والاعتكاف في الشرع هو اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية مخصوصة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(الاعتكاف سنة [حسنة] ، لما روى أبى بن كعب وعائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان «يعتكف العشر الاواخر من رمضان » وفي حديث عائشة «فلم يزل يعتكف حتى مات » ويجب بالندر ، لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «من ندر أن يطيع الله فليطعمه ، ومن ندر أن يعصيه فلا يعصه ») .

(الشرح) حديث عائشة الأول ، رواه البخارى ومسلم بزيادته المذكورة ، وهديث أبى بن كعب ، رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه بأسانيد صحيحة على شرط البخارى ومسلم ، أو مسلم فقط ، وثبت مثله فى الصحيحين من رواية ابن عمر وآخرين من الصحابة .

(وأما) حديث عائشة « من نذر أن يطيع الله » الى آخــره فرواه البخارى •

· (٢) الأعراف : ١٣٨٠ ·

⁽١) الأنبياء: ٥٢ •

⁽٣) البقرة : ١٨٧٠

(أما الحكم) فالاعتكاف سنة بالاجماع ولا يجب الا بالنذر بالاجماع ، ويستحب الاكثار منه ، ويستحب ويتأكد استحبابه فى العشر الأواخر من شهر رمضان للاحاديث السابقة هنا ، وفى الباب قبله فى ليلة القدر لرجائها ، قال الشافعى والأصحاب : ومن أراد الاقتداء بالنبى صلى الله عليه وسلم فى اعتكاف العشر الأواخسر من رمضان فينبغى أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادى والعشرين منه ، لكيلا يفوته شىء منه ، ويخسرج بعد غروب الشمس ليلة العيد ، سواء تم الشهر أو نقص ، والأفضل أن يمكث ليلة العيد فى المسجد حتى يصلى فيه صلاة العيد ، أو يخسرج منه الى المسلى لصلاة العيد ان صلوها فى المسلى المس

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصبح الا من مسلم عاقل() طاهر ، فأما الكافر فلا يصح منه ، لأنه من فسروع الايمان ، ولا يصبح من الكافر كالصوم ، وأما من زال عقله كالمجنون والمبرسم فلا يصبح منه ، لأنه ليس من أها العبادات فلا يصح منه الاعتكاف كالكافر) .

(الشرح) شروط المعتكف ثلاثة (الاسلام) (والمعقل) (والنقاء عن الحدث الأكبر) وهو الجنابة والحيض والنفاس، فلا يصبح اعتكاف كافر أصلى ولا مرتد ولا اعتكاف زائل العقل بجنون أو اغماء أو مرض أو سكر ولا مبرسم ولا صبى غير مميز، لأنه لا نية لهم، وشرط الاعتكاف النية ولا يصح اعتكاف حائض ولا نفساء ولا جنب ابتداء، لأن مكثهم في المسجد معصية ولو طرأ الحيض أو النفاس أو الردة أو الجنابة في أثناء الاعتكاف فسيأتي ايضاحه ان شاء الله تعالى في أثناء الباب حيث ذكره المصنف، ويصبح اعتكاف الصبى الميز والمرأة المزوجة وغيرها، والعبد القن والمدبر والمكاتب والمستولدة، كما يصح صيامهم، لكن يحسرم على المرأة والعبد الاعتكاف بغير اذن الزوج والسيد، فلو خالفا صح مع التحريم والله أعلم والسيد والسيد الفي المراة علم والسيد والسيد المعتكاف بغير الذن الزوج والسيد، فلو خالفا صح مع التحريم والله أعلم و

⁽١) في نسخة ابن بطال لا توجد عبارة (طاهر) (ط) ٠

(ولا يجوز المرأة أن تعتكف بغير أذن الزوج ، لأن استمتاعها طك للزوج ، فلا يجوز ابطاله عليه بغير اذنه ، ولا يجوز للعبد أن يمتكف بفيسر اذن مولاه ، لأن منفعته للمولى فلا يجسوز ابطالها عليه بغير اذنه ، فأن نذرت المرأة الاعتكاف باذن الزوج أو نذر العبد الاعتكاف باذن مولاه نظرت ـ فان كان غير متطق بزمان بعينه ـ لم يجــز أن يدخل فيه بغير اذنه ، لأن الاعتكاف ليس على الفـــور وحق الزوج والولى على الفور ، فقدم على الاعتكاف ، وان كان الندر متطقا بزمان بعينه جاز أن يدخل فيه بغيسر أذنه ، لأنه تعيسن عليه فعله بائنه ، وأن اعتكفت المرأة بأذن روجها أو المبد بأذن مولاه ، نظرت فان كان في تطوع جاز له أن يضرجه منه لأنه لا يلزمه بالدخول فجاز اخراجه منه وان كان في فرض متعطق بزمان بعينه لم يجز اخراجه منه لانه تعين عليه فطه في وقته فلا يجوز اخراجه منه ، وأن كان في غرض غير متعلق بزمان بعينه ففيه وجهان (احدهما) لا بجسور اخسراجه منه ، لأنه وجب اذنه ومخسل فيه باذنه فلم يجسر اخراجه منه • (والثاني) أن كان متتابعا لم يجــر اخراجه منه ، لأنه لا بجوز له الخروج فلا بجوز اخراجه منه كالمندور في زمن بمينه ، وأن كان غير متتابع جاز أخسراجه منه لأنه يجسوز له الخسروج منه فجاز اخراجه منه كالتطـوع · واما الكاتب فانه يجوز له أن يعتكف بفير اذن المولى لاته لا حق المولى في منفعته فجاز أن يطكف بغير أذنه كالحسر • ومن نصفه حر ونصفه عبد ينظسر فيه ــ فأن لم بكن بينه ومين المولى مهاياة _ فهو كالعبد ، وأن كان بينهما مهاياة فهو في اليسوم الذي هو المولى كالعبد ، لأن حق السيد متعلق بمنفعته ، وفي اليسوم الذي له كالكاتب لأن حق ااولى [لا] يتعاق بمنفعته) •

(الشرح) فى الفصل مسائل (احداها) قد سبق أن يصح اعتكاف المرأة والعبد ، لكن لا يجوز اعتكافهما بغير اذن الزوج والسيد ، لما ذكره المصنف ، فأن اعتكفا بغير اذنهما كان لهما آخراجهما منه بلا خلاف ، وأن نذر الاعتكاف باذن الزوج والمولى منان كان متعلقا بزمان معين معان كان متعلقا بزمان أن الاذن فى النذر العين اذن فى الدخول فيه بلا اذن ، لأن الاذن فى النذر العين اذن فى الدخول فيه ، وأن كان غير متعلق بزمان معين لم يجز دخولهما فيه مغر اذن لما ذكر المصنف ،

(الثانية) اذا دخلت الرأة أو العبد في الاعتكاف ال كان الاعتكاف تطوعا أذن الزوج والمولى فيه أو لم يأذنا جاز لهما اخراجهما منه بلا خلاف عندنا • وقال مالك : لا يجوز ان أذنا فيه • وقال أبو حنيفة : يجوز السيد دون الزوج • دليلنا ما ذكره المصنف ، وان دخلا في اعتكاف منذور ، فان نذراه بغير اذن الزوج والسيد فلهما المنع من الشروع فيه ، فان شرعا فلهما اخراجهما منه ، فان أذنا في الشروع ، وكان الزمان متعينا أو غير متعين ، ولكن شرطا التتابع فيه لم يجز لهما اخراجهما ، لأن المتعين لا يجوز تأخيره والمتتابع لا يجوز الخروج منه ، لأنه يتضمن ابطاله ولا يجوز ابطال العبادة الواجبة بعد الدخول فيها بلا عذر ، وان أذنا في الشروع — والزمان غير متعين — ولا شرطا التتابع فلهما اخراجهما منه على أصبح الوجهين وبه قطع المتولى • وقد ذكر المصنف دليلهما •

هذا كله اذا نذرا بغير اذن الزوج والسيد ، فان نذرا باذنهما فقد سبق أنه ان تعلق بزمن معين فلهما الشروع فيه بغير اذن ، والا فلا ، واذا شرعا فيه بلا اذن لم يجز للزوج والسيد الاضراج منه ، هكذا ذكر المسألة بفروعها أصحابنا العراقيون وهي مفرعة على أن النذر المطلق اذا شرع فيه لزمه اتمامه ، وفيه خلاف سبق فى آخر كتاب الصيام ، وفي آخر باب مواقيت الصلاة ، وسواء فى كل هذا العبد المدبر والقن وأم الولد والأمة القنة ،

(الثانثة) المكاتب له الاعتكاف بغير اذن سيده على الصحيح ، وبه قطع المصنف والجمهور ، وفيه وجه حكاه الخراسانيون أنه لا يجوز الا باذن سيده ، لأنه قد يعجز نفسه فتعود منافعه وكسبه لسيده ، وهو مذهب أبى حنيفة ، وأما من بعضه رقيق وبعضه حر ـ فأن لم يكن بينه وبين مولاه مهايأة ـ فهو كالعبد القن ، وأن كان مهايأة فهو فى نوبة نفسه كالحر ، وفى نوبة سيده كالعبد القن والمهايأة بالهمز فى آخرها ، وهى المناوبة ،

وقول المصنف (لأنه لا يلزم بالدخول) احتراز من الحج والعمرة اذا أذن الزوج والسيد فيهما فلا يجوز لهما الاخراج منهما لأنهما يلزمان بالشروع ، وكذا الجمعة في حقهما فى أحد الوجهين •

(فسرع) لو نذر العبد اعتكافا فى زمن معين باذن سيده فباعه . قال المتولى : ليس للمشترى منعه من الاعتكاف لأنه صار مستحقا قبل ملكه ، لكن ان جهل ذلك فله الخيار فى فسخ البيم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يصبح الاعتكاف من الرجل الا في المسجد لقوله تعالى: « ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد »(١) غدل على أنه لا يجوز الا في المسجد، ولا يصح من المرأة الافي المسجد، لأن من صح اعتكافه في المسجد لم يصح اعتكافه في غيره كالرجل، والافضل أن يعتكف في المسجد الجامع لآن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتكف في المسجد الجامع ، ولأن الجماعة في صلواته أكثر ، ولانه يخسرج من الخسلاف ، فان الزهري قال: لا يجوز في غيره • وان نذر أن يمنكف في مسجد غير المساجد الثلاثة ، وهي المسجد الحرام ومسجد الدينة والمسجد الأقمى جاز أن يعتكف في غيره ، لأنه لا مزية لبعضها على بعض غام تتعين • وأن نذر أن يعتكف في السحد الحرام لزمه أن يعتكف فيه ، لما روى أن عمر رضى الله عنه قال لرسول الله صلى الله عليهوسلم: « انى نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام • قال : أوف بنذرك » ولأنه أفضل من سائر الساجد غلا يجوز أن يسقط فرضه بما دونه ، وأن نذر أن يعتكف في مسجد الدينة أو المسجد الأقصى ففيه قولان (احدهما) يلزمه أن يمتكف فيه ، لأنه مسجد ورد الشرع بشد الرحال اليه فتعين بالندر كالسجد الحرام (والثاني) لا يتعين لأنه مسجد لا يجب قصده بالشرع ، فلم يتعين بالنذر كسائر المساجد) •

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم ، وسمى الجامع لجمعه الناس واجتماعهم فيه ، والزهرى أبو بكر بن محمد ابن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن زهرة بن كلاب بن مرة القرشى الزهرى المدنى التابعى ، الامام فى فنون [الحدث] ، وقد ينكر على المصنف استدلاله بحديث عمر فانه نذر فى الجاهلية ، وقد تقرر أن النذر الجارى فى الكفر لا ينعقد على الصحيح ،

⁽١) البقرة : ١٨٧٠

وفي الفصل مسائل:

(احداها) لا يصبح الاعتكاف من الرجل ولا من المرأة الا ف المسجد ، ولا يصح في مسجد بيت المرأة ولا مسجد بيت الرجل وهو المعتزل المهيأ للصلاة ، هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين و وحكى الفراسانيون وبعض العراقيين فيه قوليسن (أصحهما) وهو الجديد هذا (والثاني) وهو القديم يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها ، وقد أنكر القاضي أبو الطيب في تعليقه وجماعة هذا القول و قالوا : لا يصبح في مسجد بيتها قولا واحدا ، وغلطوا من نقل فيه قولين وحكى جماعات من الفراسانيين أنا اذا قلنسا بالقديم انه يصح اعتكافها في مسجد بيتها ففي صحة اعتكاف الرجل في مسجد بيته وجهان (أصحهما) لا يصح و قال أصحابنا : فاذا قلنا بالجديد فكل امرأة كره خروجها الى الجماعة ، كره خروجها للاعتكاف ومن لا فلا و

(الثانية) يصح الاعتكاف فى كل مسجد ، والجامع أفضل لما ذكره المصنف قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : وأوما الشافعى فى القديم الى اشتراط الجامع وهو غريب ضعيف ، والصواب جوازه فى كل مسجد • قال أصحابنا : ويصح الاعتكاف فى سطح المسجد ورحبته بلاخلاف ، لأنهما منه •

(الثالثة) اذا نذر الاعتكاف فى مسجد بعينه ، غان كان غير المساجد الثلاثة وهى المسجد الحرام ، ومسجد الدينة ، والمسجد الأقصى ، لم يتعين على المذهب وبه قطع المصنف والجماهير .

وقال ابن سريج والبندنيجي وآخرون: في تعيينه قولان و وقال المام الحرمين والمتولى وآخرون من الخراسانيين في تعيينه وجهان (أصحهما) عند جمهورهم لا يتعين للاعتكاف كما لا يتعين المسلاة لو نذرها فيه (والثاني) يتعين وقال المام الحرمين: وهو ظاهر النص لأن الاعتكاف حقيقة الانكفاف في سائر الأماكن والتقلب ، كما أن الصوم انكفاف عن أشياء في زمن مخصوص فنسبة الاعتكاف الى المكان كنسبة الصوم الى الزمان ، ولو عين الناذر يوما لصومه تعين على

الصحيح فليتعين المسجد بالتعين أيضا • هذا كلام الامام والمذهب أنه لا يتعين للاعتكاف مسجد غير الثلاثة • قال أصحابنا : الا أنه يستحب الاعتكاف فيما عينه ، وفرق الأصحاب بينه وبين الصوم على المذهب فيهما بأن النذر مردود الى أصل الشرع وقد أوجب الصوم بالشرع في زمن بعينه لا يجوز لهيه غيره في غير النذر ، وهو صوم رمضان ، وكذا في النذر •

وأما الاعتكاف فلم يجب منه شيء بأصل الشرع في موضع بعينه فصار كالصلاة المنذورة في مسجد بعينه ، فانه لا يتعين لها ذلك المسجد ، فانحاصل أنه اذا عين في نذره غير المساجد الثلاثة للصلاة لا يتعين ، فانحاصل أنه اذا عين في نذره غير المساجد الثلاثة للصلاة لا يتعين ، وان عين يوما المسحوم تعين على المذهب ، وان عين المنصل المناصوم تعين على المذهب ، وبه قطع المصنف والجهمور ، وذكر اهام الحرمين في فيتعين على المذهب ، وبه قطع المصنف والجهمور ، وذكر اهام الحرمين وجماعات من الخراسانيين في تعين والثاني) لا ، وان عين مسجد النبي على الله عليه وسلم أو المسجد الأقصى فقولان مشهوران (أصحهما) يتعين (والثاني) يتعين (والثاني) لا ، وان عين مسجد النبي يتعين (والثاني) لا ، وان عين هيودان (أصحهما) يتعين (والثاني) لا ، ودليل الجميع في الكتاب ،

قال أصحابنا : واذا قلنا بالتعين ، فان عين المسجد الحرام لم يقم غيره مقامه قطعا ، وأن عين مسجد المدينة لم يقم مقامه الا المسجد المحرام لأنه أفضل منه ، ولا يلتحق بهما غيرهما فى الفضيلة • وأن عين المسجد الأقصى لم يقم مقامه الا المسجد الحرام ومسجد المدينة ، لأنهما أفضل ، وأذا قلنا بعدم التعين ، فليس له الخروج بعد الشروع لينتقل الى مسجد آخر ، لكن لو كان ينتقل فى خروجه لقضاء الحاجة الى مسجد آخر على مثل تلك المسافة فوجهان حكاهما أمام الحرمين وآخرون (أصحهما) جوازه ، وبه قطع المتولى وغيره ، فأن كان الثانى أطول بطل الاعتكاف •

(فرع) لو عين زمن الاعتكاف فى نذره ففى تعينه وجهان (الصحيح) المشهور وبه قطع الجمهور يتعين ، ولا يجوز التقديم عليه ولا التأخير ، فان قدمه لم يجزه ، وأن أخره أثم وأجزأه وكان قضاء

(والثانى) لا يتعين كما لا يتعين في الصلاة • قالوا : ويجرى الوجهان في تعين زمن الصوم ، والله أعلم •

ن مذاهب العلماء في مسجد الاعتكاف

قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف ، وأنه يصح فى كل مسجد ، وبه قال مالك وداود ، وحكى ابن المنذر عن سعيد ابن المسيب أنه قال :انه لا يصح الا فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ، وما أظن أن هذا يصح عنه ، وحكى هو وغيره عن حذيفة ابن اليمان الصحابى أنه لا يصح الا فى المساجد الثلاثة : المسجد المحرام ومسجد المدينة والأقصى ، وقال الزهرى والحكم وحماد : لا يصحح الا فى المجامع ، وقال أبو حنيفة وأحمد واسحاق وأبو ثور : يصح فى كل مسجد يصلى فيه الصلوات كلها ، وتقام فيه الجماعة ،

واحتج لهم بحديث عن جويبر عن الضحاك(١) عن حذيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «كل مسجد له مؤذن وامام ، فالاعتكاف فيه يصلح » رواه الدارقطنى وقال: الضحاك لم يسمع من حذيفة (قلت) وجويبر ضعيف باتفاق أهل الحديث فهذا الحديث مرسل ضعيف فلا يحتج به •

واحتج أصحابنا بقوله تعالى « ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد »(٢) ووجه الدلالة من الآية لاشتراط المسجد أنه لو صح الاعتكاف في عير المسجد لم يخص تحريم المباشرة بالاعتكاف في المسجد ، لأنها منافية للاعتكاف ، فعلم أن المعنى بيان أن الاعتكاف انما يكون في المساجد ، واذا ثبت جوازه في المساجد صح في كل مسجد ، ولا يقبل

⁽۱) جويبر هو تصغير جابر واسمه جابر بن سعيد الأزدى أبو القاسم البلخى نزيل الكوفة راوى التفسير ضعف جدا حكذا أجمله أبن حجر في التقريب أما الضحاك فأنه أبن مزاحم الهلالي كثير الارسال فأنه بروى عن أبن عباس وحديفة وغيرهما من الصحابة ولم يرهم ، يعد من الطبقة الخامسة ومات بعد المائة ومن اسم أبيه يتبين أن أباه كان يهوديا (ط) .

⁽٢) البقرة : ١٨٧٠

تخصيص من خصه ببعضها الا بدليل ، ولم يصبح فى التخصيص شيء مريح ٠

فـــرع

في مذاهبهم في اعتكاف الرأة في مسجد بيتها

قد ذكرنا أنه لا يصح عندنا على الصحيح ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، وقال أبو حنيفة : يصح •

قال المسنف رحمه الله تعالى

(والأفضل أن يعتكف بصوم • « لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في شهر رمضان » فأن اعتكف بغير صوم جاز لحديث عمر رضى الله عنه « انى نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : أوف بنذرك » ولو كان الصوم شرطا لم يصبح بالليل وحده • وأن نذر أن يعتكف يوما بصوم فاعتكف بغير صوم ففيه وجهان قال أبو على الطبرى : يجزئه الاعتكاف عن النذر ، وعليه أن يصوم يوما لأنهما عبادتان تنفرد كل واحدة منهما عن الأخرى فلم يلزم الجمع بينهما بالنذر كالصوم والصلاة ، وقال عامة أصحابنا : لا يجزئه ، وهو النصوص في الأم لأن الصوم صفة مقصودة في الأخرى المسوم مفة مقصودة في الآخر) •

(الشرح) أما اعتكاف النبى صلى الله عليه وسلم فى رمضان فصحيح ثابت فى الصحيحين من رواية ابن عمر وعائشة وأبى سعيد الخدرى وصفية أم المؤمنين وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم و (وأما) حديث عمر فرواه البخارى ومسلم كما سبق ، وفى رواية للبخارى «أوف بنذرك ، اعتكف ليلة » وفى رواية لمسلم «قال: يا رسول الله: انى نذرت فى الجاهلية أن أعتكف يوما قال: اذهب فاعتكف يوما » •

(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب: الأفضال أن يعتكف صائما ، ويجوز بغير صوم ، وبالليال ، وفي الأيام التي لا تقبل

الصوم ، وهى العيد والتشريق ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجماهير في جميع الطرق ، وحكى الشيخ أبو محمد الجوينى وولده امام الحرمين وآخرون قولا قديما ان الصوم شرط ، فلا يصح الاعتكاف في يوم العيد والتشريق ، ولا في الليل المجرد ، قال امام الحرميسن : قال الائمة : اذا قلنا بالقديم لم يصحح الاعتكاف بالليل لا تبعا ولا منفسردا ، ولا يشترط الاتيان بصوم من أجل الاعتكاف ، بل يصح الاعتكاف في رمضان ، وان كان صومه مستحقا شرعا مقصودا ، والمدهب أن الصوم ليس بشرط ، وسنبسط آدلته ان شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء ، فاذا قلنا بالمذهب فنذر أن يعتكف يوما هو فيه صائم ، أو أياما هو فيها صائم ، لزمه الاعتكاف بصوم بلا خلاف ، وليس له افراد الصوم عن الاعتكاف ولا عكسه بلا خلاف ، صرح به المتولى والبغوى والرافعى وآخرون ،

قالوا: ولو اعتكف هذا الناذر فى رمضان أجزأه ، لأنه لم يلتزم بهذا النذر صوما ، وانما نذر الاعتكاف بصفة ، وقد وجدت ، قال المتولى : وكذا لو اعتكف فى غير رمضان صائما عن قضاء أو عن نذر أو عن كفارة أجزأه لوجود الصفة • (أما) اذا نذر أن يعتكف صائما أو يعتكف بصوم ، فانه يلزمه الاعتكاف والصوم ، وهل يلزمه الجمع بينهما أفيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران •

(أحدهما) لا يلزمه ، بل له افرادهما ، قاله أبو على الطبرى (وأصحهما) يلزمه ، وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين وهو المنصوص في الأم كما ذكره المصنف ، وهو الصحيح عند المصنفين ، فعلى هدذا لو شرع في الاعتكاف صائما ثم أفطر لزمه أن يستأنف الصوم والاعتكاف ، وعلى الأول يكفيه استئناف الاعتكاف ، ولو نذر اعتكاف أيام وليال منتابعة صائما فجامع ليلا ففيه هذان الوجهان (أصحهما) يستأنفهما ه

(والثاني) يستأنف المسوم دون الاعتكاف ، لأن الاعتكاف لم يفسد ، ولو اعتكف في رمضان أجزأه على وجه أبي على الطبري عن الاعتكاف ، وعليه أن يمسوم ، ولا يجزئه على الصحيح المنصوص ،

بل يلزمه استثنافهما ولو ندر أن يصوم معتكفا فطريقان (أخدهما) وبه عال اشيخ أبو محمد الجويدى: لا ينزمه الجمع بينهما ، بل له نفريقهما وجها وحدا ، لان الاعتداف لا يصلح رصفا للصوم بحلاف عكسه ، فان الصوم من مندوبات الاعتداف (واصحهما) وبه قال الاحترون فيه الوجهان السابقان دعدسه (اصحهما) وبه قال الجمهور لزرم الجمع وقال مام الحرمين: لا ارى لما قاله ابو محمد وجها ، بل يجرى الوجهان سواء ندر الصوم معتكفا أو الاعتداف صانما ، وبو ندر ان يصلى معتدفا أو يعتدف مصليا لزمه الاعتداف والصلاة ، وفي لزوم الجمع بينهما طريقان حداهما لمتولى والبغوى واخرون و

(أحدهما) أنه على الوجهين فيمن نذر الاعتكاف صائما (وأصحهما) وبه قطع اهام الحرمين وعيره من المحققين لا يجب الجمع بينهما ، بل له الله الله وجها واحدا ، والفرق أن الصوم والاعتداف مشاربان في أن كلا منهما هف بخلاف الصلاه فانها افعال مباشرة لا تتاسب الاعتداف ، فلم يشترط جمعهما ، فأن لم يوجب الجمع بين الاعتداف والصلاة ، فالذي يلزمه من الصلاة هو الذي يلزمه لو افرد الصلاة باننذر ، وهي ركعتان في أصح القولين ، وركعة في الاخر •

وان أوجبنا الجمع لزمه ذلك القدر فى يوم اعتكامه ، ولا يلزمه استيعاب اليوم بالصلاء ، مان نذر اعتكاف ايام مصليا ، لزمه ركعتان لكل يوم على الأصح أو ركعة فى القول الآخر ، ولا يلزمه أكثر من ذلك ، هذا جزم به البغوى وغيره .

قال الرافعى : ولك أن تقول ان ظاهر اللفظ يقتضى الاستيعاب ، فان تركنا الظاهر فلماذا يعتبر تكرير القدر الواجب من المسلاة كل يوم ، وهلا اكتفى به واحدة عن جميع الأيام ، ولو نذر أن يصوم مصليا لزمه الصوم والصلاة ولا يلزمه الجمع بينهما بالاتفاق، وقد صرحبه المصنف في قياسه ، ووافقه الأصحاب ، ولو نذر القران بين الحج والعمرة فله تفريقهما وهو أفضل ، هذا هو الصواب المعروف وأشار اهام الحرمين هنا في قياسه الى وجوب جمعهما فانه قال في توجيه أصح الوجهين فيمن نذر الاعتكاف صائما أنه يلزمه الجمسع كما لمو نذر أن يقرن بين الحج والعمرة ، وهذا الذي قاله شاذ مردود بل غلط لا يعد خلافا ، والمسألة والعمرة ، وهذا الذي قاله شاذ مردود بل غلط لا يعد خلافا ، والمسألة

مشهورة بجواز ألتفريق ، وسنزيدها ايضاحا فى كتاب الندر ان شاء الله تعالى ، ولو ندر أن يصلى صلاة يقرأ فيها سورة معينة لزمه انصلاة ، وقراءة السورة ، وفى لزوم الجمع بينهما وجواز التفريق الوجهان السابقان ، فيمن ندر الاعتكاف صائما قاله القفال وتابعه امام المرمين وآخرون ، وهو ظاهر •

(فسرع) لو نذر أن يعتكف شهر رمضان ففاته لزمه اعتكاف شهر اخسر ، ولا يلزمه الصوم بلا خلاف ، صرح به اصحابنا ، منهم الصيدلاني ، لانه لم يلتزم الصوم وانما كان يحصل الصوم لو اعتدف في رمضان اتفاقا •

فسيرع ف مذاهب العلمساء في المستوم في الاعتكاف

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه مستحب وبيس شرطا لصحة الاعتكاف على الصحيح عنسدنا وبهذا قال الحسسن البصرى وأبو شور وداود وابن سدر ، وهو أصح الروايتين عن احمد ، قال ابن المنذر : وهو مروى عن على بن أبيطالب وابن مستعود ، وقال ابن عمسر وابن عباس وعانسه وعروه بن الزبير والزهرى ومالك والاوزاعي والثورى وابو حنيفه واحمسد واسحاق في رواية عنهما : لا يصح الا بصوم • قال القاضى عياض : وهو قول جمهور العلماء •

واحتج لهؤلاء بأن النبى صلى الله عليه وسلم « اعتكف هو وأصحابه رصى الله عنهم صياما فى رمضان » وبحديث سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن حسين عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « لا اعتكاف الا بصيام » رواه الدارقطنى وقال: تفرد به سويد عن سفيان بن حسين (قلت) وسويد ابن عبد العزيز ضعيف باتفاق المحدثين •

وعن عبد الله بن بدیل عن عمرو بن دینار عن ابن عمر عن عمر « أنه سأل النبی صلی الله علیه وسلم عن اعتكاف علیه فأمره أن یعتكف ویصروم » رواه أبو داود والدارقطنی ، وقال : تفرد به ابن بدیل

وهو صُعیف ، وفی روایهٔ قال : « اعتکف وصم » قال الدارقطنی : سمعت ابا بکر النیسابوری یقول : هذا حدیث منکر .

واحتج أصحابنا بحدیث عائشة « أن النبی صلی الله علیه وسلم اعتکف العسر الاول من شوال » رواه مسلم بهذا اللفظ ، وروأه البحاری وقال : « عشره من شوال » والمراد به الاول حما فی روایه مسلم ، وسدا یتناول اعتمف یوم العید ، ویلزم من صحنه ان الصوم لیس بسرط ، وبحدیث عمر رصی الله عنه « اده نذر ان یعتکف لیله همال به النبی صلی الله علیه وسلم : اوف بنذرك » رواه البحاری ومسلم ، وی روایه للبخاری « اوف بنذرك اعتمف لیله » وی روایه للبخاری « اوف بنذرك اعتمف لیله » وی روایه لمسلم « انی ندرت ن اعتمف یوما » فقال : ذهب فاعتدف یوما » •

وهذا لا يخالف رواية البخارى ولا الرواية الشهورة لأنه يحتمل أنه سامه عن اعتاف لينه وساله عن اعتاف يوم فامره بالوفاء بما نذر فيحصل منه صحة اعتناف الليسلة وحدها ، ويؤيد هذا روايه نافع عن ابن عمر أن عمر « نذر أن يعتنف ليلة في المسجد الحرام ، فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له : أوف بنذرك فاعتنف عمر ليسله » رواه الدارقطني وقال : اسناده صحيح ثابت ، وبحديث طاوس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم هال : « ليس على المعتنف صيام الا أن يجعله على نفسه » رواه المحاكم أبو عبد الله في المستدرك قال : هو حديث صحيح على شرط مسلم ، ورواه الدارقطني في المستدرك قال : هو حديث صحيح على شرط مسلم ، ورواه الدارقطني وقال رفعه هذا الشيخ وغيره لا يرمعه ، يعنى أبا بدر محمد بن اسحاق وقال رفعه هذا الشيخ وغيره لا يرمعه ، يعنى أبا بدر محمد بن اسحاق السوسى ، وقد ذكرنا مرات أن الحديث الذي يرويه بعض الثقات مرفوعا وبعضه موقوفا يحكم بأنه مرفوع لأنها زيادة تقه ، هذا هو الصحيح الذي عليه المحقون ، وبه قال الفقها ، واصحاب الأصول وحذاق المحدثين ،

(وأما الجواب) عما احتج به الأولون من اعتكاف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في رمضان غمهمول على الاستحباب لا على الاشتراط ، ولهذا ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف في شوال كما قدمناه ، فوجب حمل الأول على الاستحباب للجمع بين الأحاديث ، مع أنه لا يلزم من مجسرد الاعتكاف في رمضان اشتراط المسوم ،

واستدل المزنى أيضا بأنه لو كان الصوم شرطًا لم يصح الاعتكاف في رمضان ، لأن صومه مستحق لغير الاعتكاف .

(وأها ألجواب) عن حديث عائشة « لا اعتكاف الا بصوم » فمن وجهين (احدهما) أنه ضعيف بالاتفاق كما سبق بيانه (والثانى) لو ثبت لوجب حمله على الاعتكاف الأكمل جمعا بين الاحاديث و واما الجو بعن حديث عبد الله بن بديل فمن هذين الوجهين و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز الاعتكاف في جميع الارتقات ، والأفضل أن يعتكف في العشر الحير من شهر رمصان تحديث ابي بن حعب وعاسه رصى الله عنهما ، ويجوز ان يعتكف ما شاء من ساعه ويوم وسهر ، كما يجوز ان يعتكف ما شاء من ساعه ويوم وسهر ، كما يجوز ان يعتكف ما شاء من قليل أو كثير ، وان تدر اعتماما مطلقا اجزاه ما يتع عليه الاسم ، عال الساععي رحمه الله تعالى : واحب أن يعتك يوما ، وإنما استحب ذلك ليخرج من الخلاف ، مان ابا حليمه لا يجيز أمل من يوم) .

(الشرح) حديث أبى وعائشة سبق بيانه فى أول الباب ، وأبو حنيفة اسمه النعمان بن ثابت ، ولد سنة ثمانين من الهجرة ، وتوفى ببعد د سنة خمسين ومائة ، وفيها ولد الشافعى ، قال انشافعى والاصحاب رحمهم الله تعمالى : يصح الاعتكاف فى جميع الأوقات من الليمل والنهار ، وأوقات كراهة الصلاة ، وفى يوم العيدين والتشريق كما سبق دليله وبيانه ، وأفضله ما كان يصوم ، وأفضله شمير رمضان ، وأفضله العشر الأواخر منه ، قال الشافعى والأصحاب : والافضل أن لا ينقص اعتكافه عن يوم ، لأنه لم ينقمل عن النبى صلى الله وليه وسلم وأصحابه اعتكاف دون يوم ، وليخرج من خلاف ابى حنيفة وغيره ممن يشترط الاعتكاف يوما فأكثر ،

وأما أقل الاعتكاف ففيه أربعة أوجه (أحدها) وهو الصحيح المنصوص الذى قطع به الجمهور أنه يشترط لبث فى المسجد ، وأنه يجوز الكثير منه والقليل حتى ساعة أو لحظة ، قال امام الحرمين وغيره: وعلى هذا لا يكفى ما فى الطمأنينة فى الركوع والسحود

ونحوهما ، بل لابد من زيادة عليه بما يسمى عكوفا واقامة والوجة الثانى) حكاه المم الحرمين وآخسرون أنه يكفى مجسرد الحضسور والمرور من غير لبث أصلا ، كما يكفى مجرد الحضور والمرور بعرفات في الوقوف ، وبه قطع البندنيجى ، قال المام الحرمين : وعلى هذا الوجه يحصل الاعتكاف بالمرور حتى لمو دخل من باب وخسرج من باب ونوى فقد حصل الاعتكاف ، وعلى هذا لو نذر اعتكافا مطلقا خسرج عن نذره بمجرد المرور ،

(والوجه المثالث) حكاه الصيدلانى واهام الحرمين و آخرون انه لا يصح الا يوها او ها يدنو هن يوم (والرابع) حكاه المولى وعيره انه يسبرت احتر هن نصف النهار او نصف الليل ، لان معلمى المعاده ان تخالف المعادة وعادة الناس القعود فى المساجد الساعه ولساعات لانتظار الصلاه ، او سماع الخطبه او العلم او لعير ذلك ولا يسمى ذلك اعتكافا فشرط زيادة عليه لتتميز العباده عن العادة ، قال المنولى : وهذا الخلاف فى اشتراط أكثر النهار يشبه الخلاف فى صوم التطوع ، فانه يصبح بنية قبل الزوال ، وفى صحته بنية عبده قولان مسهوران (فاذا قلنا) بالمذهب وهو الوجه الأول انه يصح الاعتداف بشرط لبث () وان قل فلا فرق بين كثيره وقليله فى الصحة ، وانما شرط لبث يزيد على طمأنينة الصلاة كما سبق ، وكما كثر كان أفضل ولا حد لاختره بل يصح اعتكاف عمر الانسان جميعه ويصح أخذر اعتكاف العمر ، وسنفرده بصالة مستقلة ،

ولو نذر اعتكاف ساعة صح نذره ولزمه اعتكاف ساعة ، ولو نذر اعتكاف مطلقا كفاه عن نذره اعتكاف لحظة ، والأفضل أن يعتكف يوما ليخرج من خلاف أبى حنيفة وموافقيه ، نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب ، ولو كان يدخل ساعة ويخرج ساعة ، وكلما دخل نوى الاعتكاف صح على المذهب ، وحكى الروياني فيه وجها ضعيفا وكانه راجع الى الوجه الثانى والثالث ، قال المتولى وغيره : ولو نرى اعتكاف مدة معلومة استحب له الوفاء بها بكمالها ، فان خرج قبل اكمالها جاز ، لأن التطوع لا يلزم بالشروع ، وان أطلق النية ولم يقدر شيئا دام اعتكافه ما دام في السجد ،

⁽١) بضم اللام وتسكين ألباء وكسر التاء ٠

فسرغ

في مذاهب العلماء في اقل الاعتكاف

قد ذكرنا أن الصحيح المشهور من مذهبنا أنه يصح كثيره وقليلة ولو مخله ، وهو مذهب داود و لمشهور عن احمد وروايه س ابى حبيعه وقال مالك وابو حنيفة فى المشهور عنه : اقله يوم بكماله بساء على اصلهما فى اتستراط الصوم • ذليلنا أن الاعتماف فى اللعبه يمع على القليل والمتير ولم يحده الشرع بشىء يخصه فبقى على أصله • واما الصوم فقد سبق الكلام فيه ، وبينا انه لم ينبت فى الستراط الصوم شىء صريح •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان ندر اعتكاف العشر دخسل فيه ليلة الحسادى والعشرين قبسل فروب السمس ليستوفى الفرض بيقين • كما يفسسل جزءا من راسه • ليستوفى عسل الوجه بيقين ، ويحسرج منه بهلال تنسوال ناما كان التسهر او ناعصا ، لان العشرة عباره عما بين العشرين الى اخسسر الشهر ، وأن ندر اعتكاف عشرة أيام من اخسره وكان الشهر ناقصا اعتكف بعد الشهر يوما اخسر لتمسام العشرة ، لان العشرة عبسارة عن عشرة الحاد بخلاف العشرة) •

(الشرح) كاتان المسألتان ذكرهما أصحابنا كما قد ذكرهما المصنف، ويستحب أن يمكث في معتكفه بعد هلال شوال حتى يصلى العيد أو يخرج منه إلى المصلى أن صلوها في غيره وقد سبقت هذه المسألة في أخرر كتاب الصيام وقوله في المسألة الثانية: (أذا خرج الشهر ناقصا اعتكف يوما آخر) يعنى يوما بلياته وكذا صرح به البعوى وغيره ويستحب في الثانية أن يعتكف يوما قبل العشر لاحتمال نقص الشهر ، فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره لكونه أول العشر من آخر الشهر ، فلو فعل هذا ثم بان نقصسه فهل يجزئه عن قضاء يوم ؟ قطع البغوى بأنه يجزئه ، ويحتمل أن يكون فيه خلاف كالوجهين فيمن تيقن الطهارة وشك في الحدث فتوضأ غلطا فبان محدثا ، هل يصح وضوءه ؟ والأصح لا يصح ، والله أعلم و

فَى مَدَّاهِبِ الْعَلَمَاءَ فَيمَن نَدُر اعتكاف العشر الأواخــر من رمضان أو غيره ، متى يدخل في اعتكافه ؟

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه أن يدخل فيه فى نيلة المادى والعشرين ويخرج عن ندره بانقضاء التسهر تم أو نقص ، وبه قال مالك والثورى وابو حديمه واصحابه • وقال الاوزاعى واستحاق وابو ثور : يجزئه الدحول فى طبوع الفجر يوم الحادى والعشرين ، ولا يلزمه ليله الحادى والعشرين • والله اعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأن نذر أن يعتكف شهرا نظرت فأن كأن شهرا بعينه لزمه اعتداعه بيلا ونهارا ســواء كان الشهر تاما أو ناقصا ، لأن الشــهر عبارة عما بين الهلالين تم أو نقص • وأن ندّر أعتماف نهار الشهر لزمه النهار دون الليال ، لانه حُص النهار فلا ينزمه الليال ، فأن فاته الشهر ، ولم يعتف فيه لزمه فضاؤه ، ويجسوز أن يقضيه متتابعا ومتفسرها ، لأن النبايع في أدانه بحكم الوقت ، فادا فات سقط كالتتابع ف(١) يوم شـــهر رمصــان ، وأن نذر أن يعتكف متتابعا لزمه قضاؤه متنابعا ، لان السابع هها وجب لحكم النذر ، غلم يسقط بفوات الوقت • قال في الأم: اذا نذر اعتكاف شهر وكأن قد مضى الشهر لم يلزمه ، لأن الم عنداعة في شهر ماض محال ، مان ندر اعتكاف شهر فير معين فاعتكف شهرا بالاهله أجزاه تم الشهر أو نقص لأن أسهم الشهر يقع عليه وان اعتدف شهرا بالعدد لزمه تلاثون يوما ، لأن الشهر بالعدد تلاتون يوما ، ثم ينظر فيه ، فأن شرط التتابع لزمه التتابع لقوله صلى الله عليه وسلم : « من ندر ندرا سماه فعليه الوفاء به) وان شرط أن يكون منفرها جاز متفرقا ومنتابعا ، لأن المنتابع أفضل من المتفرق - فجاز أن يسقط ادنى الفرضين بأفضلهما ، كما نو نذر أن يمتكف في غير السجد الحرام ، فله أن يعتكف في المسجد الحرام ، وأن أطلق الندر جاز متفرقا ومتتابعا ، كما لو ندر صوم شهر) •

⁽١) في نسخة ابن بطال (في صوم رمضان) (ط) م

(الشرح) هذا الحديث رواه(١) ٠

(أما الأحكام) فقال الأصحاب اذا نذر اعتكاف شهر بعينه وأطلق لنزمه اعتكافه ليلا ونهارا تاما كان الشهر أو ناقصا ، ويجزئه الناقص بلا خلاف ، فان قال : أيام الشهر فلا يلزمه الليالي ، أو يقول : الليالي فلا تلزمه الأيام ، فلو لم يلفظ بالتقييد بالأيام دون الليالي أو عكسه ، ولكن نواه بقلبه فوجهان (أصحهما) عند المتولى والبغوى والرافعي وغيرهم لا أثر لنيته لأن النذر لا يصح الا باللفظ ،

(والثانى) يكون كاللفظ ، لأن النية تميز الكلام المجمل ، كما لو نذر عشرة أيام أو ثلاثين يوما وأراد الأيام خاصة ، فانه لا يلزمه الا الأيام خاصة بلا خلاف ، قال البغوى : وهذا الوجه هو قول القفال ، قال المتولى : ولو نذر اعتكافا مطلقا بلسانه ونوى بقلبه عشرة أيام فهل تلزمه العشرة أم يكفيه ما يقع عليه الاسم الميه هذان الوجهان ، قال أصحابنا : وأن فأته الاعتكاف في الشير الذي عينه لزمه قضاؤه ويجوز متفرقا ومتتابعا لما ذكره المصنف ، وهكى أصحابنا عن أهمد أنه قال : يلزمه النتابع في القضاء .

أما اذا نذر اعتكاف شهر بعينه أو عشرة أيام بعينها وشرط النتابع بأن قال: نذرت اعتكاف هذا الشهر متتابعا أو هذه الأيام العشرة متتابعا ففاته ذلك المعين فيلزمه قضاؤه وهل يجب القضاء في هذه الصورة متتابعا ؟ فيه وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف والأكثرون يجب لتصريحه به (والثاني) حكاه الفوراني والمتولى والبغوى وآخرون من الخراسانيين لا يجب ، بل يجوز متفرقا لأن التتابع يقع فيه ضرورة فلا أثر لتصريحه ه

⁽۱) بياض بالأصل فحرر (ش) قلت: الحديث رواه ابن ماجه والترمذى وصححه من حديث عقبة بن عامر بلفظ: « كفارة النفر اذا لم يسم كفارة يمين » ورواه أبو داود عن ابن عباس بلفظ: « من نفر نفرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نفر نفرا لم يطلقه فكفارته كفارة يمين » وليس في طريق ،ن الطرق وسماه الا ما يفهم من سياق الحديث فيهن سأل الرسول هيلي الله عليه وسلم عن نفر ويسميه له (ط) •

أما اذا نذر اعتكاف شهر مضى بأن قال : أعتكف شهر رمضان سنة سبعين وستمائة وهو فى سنة احدى وسبعين فلا يلزمه بلا خلاف لفساد نذره نص عليه الشافعى فى الأم وتابعه الأصحاب ، أما اذا نوى اعتكاف شهر غير معين فانه يكفيه شهر بالهلال تم أو نقص ، لأن الشهر اسم لما بين الهلالين ، وانما يحصل له هذا اذا دخل فيه قبل غروب الشمس ليلة الهلال ، فان دخل بعد الغروب فقد صار شهر عدديا ، فيلزمه استكمال ثلاثين يوما بلياليها ، ثم ان كان شرط التتابع لزمه بلا خلاف لما ذكره الصنف .

وان شرط التقريق جاز متفرقا ، وهل يجوز متتابعا ؟ لهيه طريقان (أصحهما) القطع بجوازه ، وبه قطع المصنف والأكثرون ، لأنه أغضل (والثانى) لهيه وجهان حكاهما امام الحرميسن وغيره من الخراسانيين (أصحهما) هذا (والثانى) لا يجزئه ، لأنه خلاف ما سماه ، وان لم يشرط التتابع ولا التفريق فيجوز متفرقا ومتتابعا على الذهب ، وبه قطع المصنف والجمهور ، لكن يستحب التتابع وخرج ابن سريج قولا أنه يلزمه التتابع حكاه عنه امام الحرمين والمتولى وغيرهما وهذا شاذ ضعيف والله أعلم ، ولو نذر اعتكاف العشر الأوافر من شهر بعينه غفاته وخرج الشهر ناقصا لم يلزمه الا قضاء تسعة أيام بلياليها ، بعينه غفاته وخرج الشهر ناقصا لم يلزمه الا قضاء تسعة أيام بلياليها ، وهو ظاهر ،

قال المسنف رحمه الله تعالى

(وان نذر ان يعتكف يوما لزمه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه بعد غروب الشمس ، ليستوفى الفرض بيقين وهل يجوز أن يفرقه في ساعات أيام ؟ فيه وجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز أن يعتكف شهرا من شهور (والثاني) لا يجوز لأن اليوم عبارة عما بين طلوع الفجر وغروب الشمس) .

(الشرح) قال أصحابنا : اذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه معه ابله بلا خلاف بل يلزمه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر ، ويخرج منه بعد غروب الشمس لأن حقيقة اليوم ما بين الفجر وغروب الشمس ،

هكذا قاله الخليل بن أحمد وغيره من أئمة اللغة وغيرهم ، واذا كان كذلك وجب الدخول قبل الفجر والمكث الى ما بعد غروب الشمس ليسقط الفرض كما يجب على الصائم امساك جزء بعد الغروب لاستكمال اليوم ، وهل يجوز أن يفرق اليوم في ساعات من أيام ؟ بأن يعتكف من كل يوم ساعة أو ساعتين أو ساعات حتى يستكمل اليوم ؟ فيه هذان الوجهان المذكوران في الكتاب بدليلهما (أصحهما) وبه قال أكثر أصحابنا: لا يجوز •

وحكى الدارمى وجها ثالثا عن القيصرى من أصحابنا أنه ان نوى اليوم متتابعا لم يجزئه وان أطلق أجزأه تفريق ساعاته • قال أصحابنا: ولو دخل فى الاعتكاف فى أثناء النهار ، وخرج بعد غروب الشمس ثم عاد قبل الفجر ، ومكث الى مثل ذلك الوقت ، ففى اجزائه هذان الوجهان ، فلو لم يضرح بالليل فطريقان •

(أحدهما) وبه قطع الأكثرون ، وهو ظاهر نص الشافعى أو هو نصه أنه يجزئه ، سواء جوزنا التفريق فى ساعات من أيام ، أم لا ، لحصول التواصل •

(والثانى) أنه على الوجهين فى تفريق الساعات كما لوخرج فى اللبل ، وبهذا الطريق قال أبو اسحاق المروزى ، وحكاه عنه أصحابنا المراقيون والمام الحرمين والمتولى وغيرهما من الخراسانيين ، لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات واعتكافه تلك الليلة غير داخل فى نذره ، ولا أثر له فكأنه خرج فى الليل ثم عاد ، فسواء مكث فى المسجد أو خرج ثم عاد ، فبمجرد حصول الليل حصل التفريق •

قال امام الحرمين: وهذا الذي قاله أبو اسحاق منقاس متجه ، وإن كان معظم الأصحاب على خلافه ، قال: وعرض على أبى اسحاق نص الشافعي على تجويز ذلك مع مصيره الى أن تفريق ساعات اليوم لا يجزى ، فقال: نصبه محمول على ما اذا قال: شعلى أن أعتكف يوما من وقتى هذا ، فاذا قال ذلك فلا وجه الا الصبر الى مثله من الغد ، هذا كلام الامام ، ولو قال: شعلى أن أعتكف يوما من هذا الوقت فقد اتفق أصحابنا في الطرق كلها على أنه يلزمه دخيول المعتكف

من ذلك الوقت الى مثله من الغد ، ولا يجوز الخروج بالليل ، بل يجب مكثه الحقق التواصيل ، قال الشافعي وهذا فيه نظر لأن الماتزم يوم وليست الليلة منه فلا يمنع التتابع ، قال : والقياس أن يجعل فائدة التقييد في هذه الصورة القطع بجواز التفريق لا غير .

ثم حكى امام الحرمين عن الأصحاب تفريعا على جواز تفريق الساعات أنه يكفيه ساعات أقصر الأيام لأنه لو اعتكف أقصر الايام جاز ، ثم قال : أن فرق على ساعات أقصر الأيام في سنين فالأمر كذلك ، وان اعتكف في أيام متباينة في الطول والقصر فينبغي أن ينسب اعتكافه في كل يوم بالجزئية أن كان ثلثا ، فقد خرج عن ثلث ما عليه ، وعلى هذا القياس ، نظرا الى اليوم الذي يقع فيه الاعتكاف ، ولهذا لو اعتكف من يوم طويل بقدر ساعات أقصر الأيام لم يكفه قال الرافعى : وهو استدراك حسن ، وقد أجاب عنه بما لا يشفى ، والله أعلم ،

قال المتولى وغيره: ولو نذر اعتكاف ليلة فهو فى معنى اعتكاف اليوم على ما سبق ، فيدخل المسجد قبل غروب الشمس ، ويمكث حتى يطلع الفجر ، فلو أراد تفريقا من ساعات ليالى ففيه الخلاف السابق فى تفريق ساعات اليوم من أيام وكذا لو دخل نصف الليل وبقى الى نصف الليلة الأخرى ففيه الطريقان السابقان (أشهرهما) القطع مالاجزاء، وقال أبو اسجاق: فيه الوجهان، والله أعلم .

(فرع) قال المتولى: أو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله ليلة منا لم يكن عين الزمان لم يجزئه ، لأنه قادر على الوفاء بنذره على الصفة الملتزمة فهو كمن نذر أن يصلى ركعتين بالنهار ، فصلاهما بالليل ، وان كان عين الزمان في نذره ففات فاعتكف بدل اليوم ليلة أجزأه ، كما لو فاته صلاة نهار ، أما مكتوبة أو منذورة فقضاها في الليل فائه يجوز ، وسببه أن الليل صالح للاعتكاف كالنهار وقد فات الوقت فوجب قضاء القدر الفائت ، فأما الوقت فيسقط حكمه بالفوات ،

قال المسنف رحمه الله تعالى

(وأن نذر أعتكاف يومين لزمه اعتكافهما ، وفي اللياة التي بينهما ثلاثة أوجه (أحدها) يلزمه اعتكافها ، لأنه ليل يتخلل نهار الاعتكاف فلزمه اعتكافها كالليالي المشر · (والثاني) أن شرط التسابع لزمه

اعتكافها لانه لا ينفك منها اليومان ، وان لم يشترط التتابع لم يلزمه اعتكافها ، لانه قد ينفك منها اليومان فلا يلزمه اعتكافها (والثالث) لا يلزمه اعتكافها ، شرط فيه التتابع أم أطلق ، وهو الأظهر ، لأنه زمان لا يتناوله نذره فلا يلزمه اعتكافه كليلة ما قبله وما بعده • وان نذر اعتكاف ليلتين لزمه اعتكافها • وفي اليوم الذي بينهما الأوجه الثلاثة • وان نذر اعتكاف ثلاثين يوما لزمه اعتكاف ثلاثين يوما وفي لياليها الأوجه الثلاثة) •

- (الشرح) قال أصحابنا: اذا نذر اعتكاف يوم لم يلزمه معه ليلة وهذا هو الذهب وبه قطع الأصحاب في كل الطرق ، ونقل المام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه فقال: قال أصحابنا: اذا نذر اعتكاف يدوم لم يلزمه ضم الليلة اليه بالاتفاق الا أن ينويها و قال: ثم اتفقوا على أنه اذا نواها لزمه اعتكافها مع اليوم و ثم استشكله الامام من حيث ان الليلة لم يذكرها ، والنية المجردة لا يلزم بها النذر ثم أجاب عنه بأن اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليلته ، وهذا شائع على الجملة ، وان لم يكن هوالظاهر من اللفظ فعملت النية فيه و هذا كلامه وهو كلام نفيس وحكى الرافعي قولا غريبا أن الليلة تلزم في نذر اعتكاف اليوم ، الا أن ينوى يوما بلا ليلة ، وهذا شاذ ضعيف ولا تفريع عليه ، ولونذر اعتكاف شهر دخلت الأيام والليالي بلا خلاف و ونقل امام الحرمين وغيره اتفاق الأصحاب عليه و وقد ذكره المصنف وشرحناه قبل هذا ، لأن الشهر اسم للجميع ، وهو التي بينها الهلالين ، ولو نذر اعتكاف يوميس لزمه اليومان ، وفي الليلة التي بينهما ثلاث طرق:
- (أحدها) حكاه امام الحرمين عن المراوزة أنهم قطعوا بأنها لا تجب ، قال: وانما ذكر المراوزة الخلاف في الليالي المتخللة فيما اذا نذر اعتكاف ثلاثة أيام فصاعدا •
- (والطريق الثانى) طريقة الشيخ أبى هامد وابن المسباغ والمتولى وأكثر أصحابنا المصنفين أنه ان صرح بالتتابع فى اليومين أو نواه لزمته الليلة المتخللة وجها واحدا والا فوجهان •
- (والطريق الثالث) طريقة المصنفين وقليلين أن فى المسألة ثلاثة أوجه (أحدها) تلزمه الليلة الا أن يريد بياض النهار فقط (والثاني)

لا تلزمه الا اذا نواها (والثالث) ان نوى التتابع أو صرح به لزمته الليلة والا فلا • قال الرافعى : هذا الوجه الثالث هو الراجح عند الأكثرين ، قال : ورجح صاحب المهذب وآخرون أنها لا تلزمه مطلقا ، قال : والوجه أن يتوسط فيقال : ان كان المراد بالتتابع توالى اليومين ، فالصواب قول صاحب المهذب ، وان كان المراد تواصل الاعتكاف فالصواب ما قاله الأكثرون ، وهذا الذي اختاره الرافعي جزم الدارمي فقال : اذا نوى اعتكاف يومين متتابعا لزمته الليلة معهما ، وان نوى المتابعة في النهار كالصوم لم يلزمه الليل ، وان لم ينو تتابعا فوجهان : وان نذر ليالي فان نوى متتابعة لزمته الأيام ، وان نوى نتابع الموجهين (اصحهما) لا يلزمه • هذا كلام الدارمي • والله أعلم •

قال أصحابنا ولو نذر اعتكاف ليلتين هفى النهار المتخال بينهما هذا الخلاف ولو نذر ثلاثة آيام أو عشرة أو ثلاثين ففى وجوب اعتكاف الليالى المتخللة هذا الخلاف ، هكذا قطع به الجمهور ، وحكى البغوى هذا وحكى طريقا آخر واختاره أنه يلزمه الليالى هنا وجها واحدا ، والذهب الأول ، واتفق أصحابنا على أن الخلاف انها هو فى الليالى المتخللة ، وهى تنقص عن عدد الأيام بواحد أبدا ولا خلاف أنه لا يلزمه ليال بعدد الأيام ، هكذا صرحوا فى جميع الطرق بأنه لا خلاف فيه ، وكذا صرح بنفى الخلاف فيه الرافعى ، وكان ينبغى أن من نذر يوما لزمته ليلته ،

قال أصحابنا: ولو نذر اعتكاف العشر الأواخر من شهر رمضان دخل فيه الليالى والأيام بلا خلاف لأنه اسم لذلك ، وقد سبقت المسألة مشروحة وتكون الليالى هنا بعدد الأيام كما فى الشهر ، ولو نذر عشرة أيام من آخر الشهر ففى دخول الليالى الخلاف ، هذا تفصيل مذهبنا ، وقال أبو حنيفة : اذا نذر اعتكاف يومين لزمه يومان ولياتان ، وفى ولياتان ، وحكاه المتولى عن أحمد ، وعندنا لا يلزمه ليلتان ، وفى لزوم ليلة واحدة الخلاف السابق ، وبه قال مالك وأبو يوسف ، وهو الشهور عن أحمد ، واحتج أصحابنا بأن اليومين تثنية اليوم ، وليس فى اليوم ليلة ، قكذا فى اليومين ، والله أعلم ،

قال الممنف رحمه الله تعالى

- (ولا يصح الاعتكاف الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم « انما الاعمال بالنيات ، ولكل امرىء ما نوى » ولانه عبادة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم والصلاة ، وأن كأن الاعتكاف فرضا ازمه تعيين الفرض ليتميز عن التطوع ، فأن دخل في الاعتكاف ثم نوى الخسروج منه ففيه وجهآن (أحدهما) يبطل لأنه قطع شرط صحته فأشبه أذا قطع نية المالاة (والثاني) لا يبطل لأنه قربة تتعلق بمكان ، فلا يخرج منها بنية الخروج كالحج) .
- (الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ، وسبق بيانه واضحا فى أول باب نية الوضوء (وقوله) عبادة محضة احتراز من العدة ونحوها مما قدمناه فى نية الوضوء (وقوله) قربة تتعلق بمكان ، احتراز من الصيام والصلاة ٠
- (أما ألحكم) غلا يصح الاعتكاف الا بنية سواء المنذور وغيره ، سواء تعين زمانه أم لا ، غان كان غرضا بالنذر لزمته ليتميز عن التطوع ، ثم اذا نوى الاعتكاف وأطلق كفاه ذلك ، وان طال مكثه شهورا أو سنين ، غان ضرح من المسجد ثم عاد احتاج الى استئناف النية ، سواء ضرح لقضاء الحاجة أم لغيره ، لأن ما مضى عبادة تامة مستقلة ، ولم يتناول بنية منه غيرها ، غاشترط الدخول الثانى نية أخرى لأنها عبادة أخرى وغيره : فلو عزم عند خروجه أن يقضى الحاجة ثم يعود كانت هذه العزيمة قائمة مقام النية ، قال الرافعى : هذا فيه نظر لأن اقتران النية بأول العبادة شرط ، فكيف يكتفى بعزيمة سابقة ؟ •
- (قلت) ووجه ما قاله المتولى وغيره وهو الصواب أنه لما أحدث النية عند ارادته الخروج صار كمن نوى المدتين بنية واحدة ، كما قال أصحابنا فيمن نوى صلاة النفل ركعتين ثم نوى فى آخرها جعلها أربعا أو أكثر ، فانه تصح صلاته أربعا بلا خلاف ويصير كمن نوى الأربع فى أول دخوله ، والله أعلم •

هذا كله اذا لم يعين زمنا ، فان عينه بأن نوى اعتكاف أول يوم او شهر ففى اشتراط تجديد النية اذا خرج ثم عاد أربعة أوجه (أصحها) وبه قطع المتولى أن خرج لقضاء الحاجة ثم عاد لم يجب التجديد لأنه لا بد منه ، وأن خرج لغرض آخر اشترط التجديد سواء طال الزمان أم قصر (والثانى) أن طالت مدة الخروج اشترط التجديد والا فلا ، سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (والثالث) لا يشترط التجديد مطلقا (والرابع) وبه قطع البغسوى أن خرج لأمر يقطع التتابع في الاعتكاف المتتابع اشترط التجديد ، وأن خرج لما لا يقطعه ولابد منه كقضاء الحاجة والغسل للاحتلام لم يشترط ، وأن كان منه بد أو طال الزمان ففي اشتراط التجديد وجهان ، وهذه الأوجه جارية في اعتكاف التطوع وفيمن نذر أياما ولم يشترط فيها التتابع ثم دخل المسجد بقصد الوفاء بالنذر ، فأما أذا شرط التتابع أو كانت الأيام المندورة متواصلة فسنذكر حكم تجديد النية فيها بعد ذكر ما يقطع الاعتكاف المتابع ، وما لا يقطعه أن شاء الله تعالى .

واذا شرط فى اعتكافه خروجه لشعل وقانا بالذهب: انه يصبح شرطه فخسرج اذلك ثم عاد ففى وجوب تجديد النية وجهان حكاهما البغوى وغيره (أصحهما) على قياس ما سبق وجوب التجديد ، أما اذا دخل فى اعتكاف بالنية ثم قطع النية ونوى ابطاله فهل يبطل ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وغيره (أصحهما) على قياس ما سبق وجوب التجديد ، أما اذا دخل فى اعتكاف بالنية ثم قطع النية ونوى ابطاله فهل يبطل ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، وهما مشهوران ابطاله فهل يبطل ، وقد سبق ذكر هذه المسألة مع نظائرها فى باب نية الوضوء ثم فى أول صفة الصلاة ، والله أعلم ،

قال الممنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد [لغير عذر] لما روت عائشة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدنى ألى رأسه لارجله، وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان» غان خرج من غير عذر بطل اعتكافه لأن الاعتكاف هو اللبث في المسجد، فاذا خرج فقد فعل ما ينافيه من غير عذر فبطل، كما لو

أَكُلُ فَى الْصُوم ، ويجوز أن يخرج رأسه ورجله ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشة ، ولأنه باخراج الراس والرجل لا يصير خارجا • ولهذا لو حلف لا خرجت من الدار وآخرج رأسه أو رجله لم يحنث) •

(الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم ولفظهما عن عائشة قالت . « ال بان رسول الله صلى الله عبيه وسلم ليدهل على راسه وهو في المسجد هارجيه ودان لا يدهل البيت الا لجاجه الانسسان اذا دان مسحما » هجدا هو في روايه البخارى ومسلم • الا ان لفظ الانسسان ليس في روايه البخارى وهي ثابته في روايه مسيم ذكره في أواتل كناب اليس في روايه البخارى وهي ثابته في روايه مسيم ذكره في أواتل كناب اليس وبيت لفظ الانسسان في سنن ابي داود ايصا وهذا لفظه عن عائشه قالت : « خان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يدني لي راسه • وخان لا يحطلانيت الا لحاجه الانسان » رواه أبو داود باستاد على شرط البخارى ومسنم •

وى رواية للبخارى: « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعى الى راسه وهو مجاور فى المسجد فأرجله وانا حائض » رواه مسلم ددلك فى كتاب الطهارة الا أن فى روايته « يخرج الى راسه من المسجد وهو مجاور فأغسله وآتا حائض » •

وقولها (مجاور) أى معتكف ويسمى الاعتكاف جوارا وقد ذكرته في تهذيب اللعات وفي الفاظ التنبيه ، وفي رواية للبخاري عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشرني وأنا هائض ، وكان يخسرج راسه من المسجد وهو معتكف فاعسله وآنا هائض » وقولها (يباشرني) اى بانيد ونحوها ، والمباشرة في زمن الاعتكاف محمولة على انها بغير شهوة ه

(أما الأحكام) فقال الشافعي والأصحاب: اذا دخل في اعتكاف منذور شرط فيه التتابع لم يجلز أن يخلرج من المسجد بغير عذر ، فان خرج بغير عذر بطل اعتكافه ، وان خلرج لقضاء حاجة الانسان وهي البول والعائط لم يبطل لما ذكره المصنف ، وان أخلرج يده أو رجله أو رأسه لم يبطل بلا خلاف ، سواء كان لحاجة أم لغيرها ، لما ذكره المصنف ، هذا مختصر ما يتعلق بشرح كلام المصنف ، ولم يذكر المصنف كون الاعتكاف منذورا ، ولابد من تصوير المسألة في النذور

كما نقلناه عن الشاهعي والأصحاب ، والا فالتطوع يجوز الخور منه متى شاء ، والله أعلم •

قال أصحابنا : الذي يقطع الاعتكاف المتتابع ويحروج الى استئناف المنذور أمران :

(أحدهما) فقد بعض شروط الاعتكاف ، وهى الأمور التى لابد منها لصحته ، كالكف عن الجماع ، وكذا عن الماشرة على احد القولين ، كما سنوضحه أن شاء الله تعدلى ، ويستتنى من هذا طرءان التيض والاحدلام ، فانهما لا يقطعانه وأن كانا يمنعان انعقاده أولا .

(والثانى) الخروج بكل البدن عن كل المسجد بلا عدر فهذه ثلاثة قيود:

(الأول) الخروج بكل بدنه ، احترزوا به عمن أخرج رأسه أو يدبه او احدى رجليه او حليهما ، وهو قاعد مادهما ، فلا يبطل اعتكافه بلا خلاف ، لما ذكره المصنف ، فان أخرج رجليه واعتمد عليهما وبقى رأسه داخل المسجد فهو خارج فيبطل اعتداعه .

(القيد الثانى) الخروج عن كل المسجد ، احترزوا به عن الخروج الى رحبة المسجد ، غانه لا يصر بلا خلاف كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ، وعن الخروج الى منارة المسجد ، وسياتى حكمهما قريبا ان شاء الله تعالى ، والله اعلم •

(القيد الثالث) الخروج بلا عذر ، فأما الخروج لعذر ففيه تفصيل ندكره بعد هذا على ترتيب المصنف ان شاء الله تعالى .

قال المنف رحمه الله تعالى

(ويجوز أن يخسرج لحاجة الانسسان ولا يبطسل اعتكافه لحديث عائشة رضى الله عنها ، ولان ذلك خسروج لمسا لابد منه غلم يمنع منه ، وان كان للمسجد سقاية لم يلزمه قضساء الحاجة فيها ، لأن ذلك نقصان مروءة وعليه في ذلك مشقة فلم يلزمه وان كان بقربه بيت صديق له لم

يلزمه قضاء الحاجة فيه ، لأنه ربعا احتشم وشق عليه فلم يكلف ذلك ، وان كان له بيتان قريب وبعيد ففيه وجهان (آظهرهما) انه لا يجوز ان يمضى الى البعيد ، فان خرج اليه بطل اعتكافه لانه لا حاجة به اليه فاسلبه ادا خرج لفير حاجه ، وقال أبو على أبن أبى هريرة : يجوز أن يمضى الى الابعد ولا يبطل اعتكافه لانه خروج لحاجه الانسان عاسبه ادا لم يكن له غيره) ،

(الشرح) حديث عائشة سبق بيانه • وف الفصل مسائل:

- (احداها) يجوز الخسروج لحاجة الانسان و وهي البول والعائط و وهذا لا خلاف هيه و وقد نقس ابن المنذر والمساوردي وعيرهما اجماع المسلمين على هذا و قال اصحابنا : ونه ايضسا الخسروج لعسل الاحدام بلا خدف ، ودليلهما في الكتاب و
- (الثانية) اذا كان للمسجد سقاية لم نكلفه قضاء الحاجة فيها ، بل له الدهاب الى داره ، وكذا لو كان بجنبه دار صديق له وآمكنه دخولها لم نكلفه ذلك لماذكره المصنف •
- (الثالثة) اذا كان له بيتان أحدهما أقسرب وكل وأحد منهما بحيث لو انفسرد جاز الذهاب اليه فهل يجوز الذهاب الى الأبعد ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما (اصحهما) عنده وعند غيره : لا يجوز أتفق لاصحاب على تصحيحه ، والله أعلم •
- (فرع) اذا كانت داره بعيدة بعدا فاحشا فان لم يجد في طريفه موصعا كسقاية أو بيت صديق يآذن فيه فله الذهاب الى داره وجها واحدا ، لأنه مضطر الى ذلك ، وان وجد وكان لا يليق به دخول غير داره فله الذهاب الى داره ايضا بلا خلاف ، والا فوجهان مشهوران ، حكاهما البندنيجي والدارمي والفوراني وامام المحرمين والبعوى والسرخسي وصاحبا العدة والبيان وآخرون (اصحهما) لا يجوز الذهاب الى غير داره ، لأنه يذهب جملة مقصودة من أوقات الاعتكاف في الذهاب والمجيء ، وهو غير مضطر اليه ،

(والثانى) يجوز لأنه يشق قضاء الحاجة فى غير بيته ، وهذا الوجه هو ظاهر نص الشافعى ، فانه قال فى المختصر : ويخرج المعتكف للغائط والبول الى منزيه وان بعد ، وممن جزم بهذا الوجه المحاملي وللساوردي وهو ظاهر كلام المصنف وشيخه القاضى أبى الطيب ، وممن جرزم بالأول الشيخ أبو حامد والصيدلاني ، وهو ظاهر كلام صاحب الشامل وغيره ، وصححه البندنيجي والرفعي وغيره ، قال الشيخ أبو حامد في التعليق : هذه النفظة التي نقلها المزنى وهي قوله : وان بعد لا أعرفها الشافعي ، وتأولها غير أبي حامد على ما اذا كان المنزل بعيدا بعدا غير متفاحش ، والله أعلم •

وذكر المتولى طريقة تخالف ما ذكرناه عن الجمهور فى بعضها ، فقال : ان كان المنزل بعيدا عن المسجد أو لم يجد غيره فله الذهاب اليه ، وان وجد غيره كسقاية مسبلة فان كان عادة مثله قضاء الحاجة فى السقاية المذكورة لم يجز الذهاب الى منزله ، فان ذهب بطل اعتكافه المتتابع فان لم يكن ممن عادة مثله قضاء الحاجة فى السقاية فوجهان ، قال : وهما شبيهان بالوجهين فيمن هدد بما يذهب مروعته على فعل شىء ففعله ، هل يكون ذلك اكراها أم لا ؟ والله أعلم ،

(فرع) قال أصحابنا لا يشترط فى الخروج لقضاء الحاجة شدة الحاجه لأن فى اعتباره ضررا بينا ، ونقل امام الحرمين اتفاق الأصحاب على هذا •

(فرع) قال أصحابنا ؛ لذآ خرج لقضاء الحاجة لا يكلف الاسراع ، بل له المثنى على عادته • قال المتولى : ويكره له أن ينقص عن عادة مشيه لأنه لا مشقة فى تكليفه المشى على العادة ، فلو خرج فى الثانى عن حد عادته من غير عذر بطل اعتكافه على الصحيح ، ذكره المتولى والرويانى فى البحر •

(فرع) لو كثر خروجه للحاجة لعارض يقتضيه ، كاسهال ونحوه ، هوجهان حكاهما اهام الحرمين (أصحهما) وهو مقتضى اطلاق الجمهور لا يضره ، نظرا الى جنسه (والثاني) يقطع التتابع لندوره ، والله أعلم •

(فرع) أوقات ألفروج لقضاء ألحاجة لا يجب تداركها ع وقضاوس في الاعتماف المنذور العدين (احد هما) ان الاعتماف مستمر ديه عنى الصحيح من وجهين حكاهما المولى وعيره عوبهذا الصحيح قطع احسرون وعالوا: ولهذا لو جامع في الناء طريقه في الحسروج الفصاء الحاجة من غير مكث بطل اعتمافه على الصحيح ويتصور دلك بان يذلب غضاء الحاجة راحبا مع المراه في هودج ونحوه وصوروه ايصا في وهمه لطيعه جدا (والعنه النالية) ان زمن الحسروج لقضاء الحاجة للسسني لانه صروري والله اعلم و

(فسرع) اذا خسرج لقضاء الحاجة في اعتكاف منذور متتابع مند عدد عمى اسسراط تجديد النية طريقان (لذهب) انه لا يشخرط لان الأولى بافيه حدما ، كما لا يجب تجديد النيه في ركعات الصلاة ولا في أعضاء الوضوء وأفعال الحج (وانطريق الثاني) ان قسرب الزمان مم يشترط التجديد والا فوجهان •

(فسرع) اذا فسرع من فصاء الحاجة واستنجى فله أن يتوضأ خارج المسجد • لأن ذلك يقع تابعا • ونقل اهام الحرمين الاتفاق على هذا (وأها) اذا احتاج الى الوضوء لغير بول وغائط ومن غير حاجة الى استنجاء — فان لم يمكنه فى المسجد — جاز الخروج له ولا يقطع الاعتكاف • وان أمكنه فى المسجد فوجهان حكاهما اهام الحرمين وغيره (أصحهما) لا يجوز الخروج له • ونقله الاهام عن الأكثرين ، ثم قال : ولا شك أن هذا الخلاف فى نوضوء الواجب يعنى أن التجديد لا يجوز الخروج له وجها واحدا • وقد صرح صاحب الشامل بامتناع الخروج لتجديد الوضوء ولم يذكر فيه خلافا •

(فسرع) قد ذكرنا أن زمن الخروج لقضاء الحاجة لا يقطع التتابع ولا يوتر فى الاعتكاف ، ولكن هل يكون ذلك الزمان مصوبا من الاعتكاف ، ويعد فى حال خروجه للحاجة الى أن يرجع الى المسجد معتكفا ؛ فيه وجهان حكاهما امام الحرمين والمتولى وغيرهما • (أحدهما) لا يكون فى ذلك معتكفا • قال المتولى : لأنه مشغول بضده ، فلا يكون معتكفا ، ولكنه زمن مستثنى من الاعتكاف ، كما أن أوقات الصلوات نكون مستثناة من زمن الاجارة • (والثانى) يكون معتكفا تلك الحال ،

لأنه لو جامع في تلك الحال أو استمتع بقبلة وأنزل - وقلنا بتأثير ذلك - بطل اعتكافه على المذهب ، وبه قطع المتولى وغيره ، ولولا أنه معتكف حينئذ لم يبطل ، لأن مفسد العبادة اذا لم يصادفها لا يفسدها ، كوطء الصائم في ليالي رمضان ، هذا معنى كلام المتولى •

وأوضح امام الحرمين هذين الوجهين فقال: اتفق الاصحاب على أن أوقات قصاء الحاجة لا تؤثر فى قطع التتابع • وان بلغت ما بلغت • قال : حتى قال طوائف من المحققين : ان الخارج نقضاء الحاجة معتكف وان لم يحن فى المسجد • واستدوا بالاعداد بهذا الزمان وكان يمكن ان لا يعتد به • وان حكم بأن النتابع لا يقطع • واستدلوا ايصا بانه لو جامع فى حال خروجه لقضاء الحاجه فله اعتكافه وذان من الممكن ان يقال : لا يفسد ويعد الجماع الواقع فيه كالجماع الواقع فيه كالجماء

وقال القائلون: ليس الخارج معتكفا و ولكن زمان خروجه مستثنى وكأنه قال: لله على اعتكاف عشرة ايام الا أوقات خروجى لقضاء الحاجة و والجابوا عن الجماع وحملوا كونه مفسدا على اشتعال الخارج بما لا يتعلق بحاجته ، ومد يقولون: لو غاد مريضا ينقطع تتابعه وان كان خروجه لقضاء الحاجة كما سنفصله حتى أو فرض الجماع مع الاشتعال بقضاء الحاجة على بعد فى تصويره لم يفسد الاعتكاف ، والصحيح أنه يفسد الاعتكاف ، وان قلنا : انه غير معتكف فانه عظيم الموقع فى الشريعة ، وهو وان قرب زمانه أظهر تأثيرا من عيادة المريض .

وقد ذكر الأصحاب أن الخارج لقضاء الحاجة ان عاد مريضا في طريقه ، ولم يحتج الى الازورار فلا بأس بذلك ، ولو ازور وعاد الريض انقطع انتابع وان قرب الزمان على وجه كان يحتمل مثله في الاناة فان هذا يقدح في القصد المجسرد الى قضاء الحاجة ، وذكر الأصحاب أن الخارج لقضاء الحاجة لو أكل لقما فلا بأس اذا لم يجد كل مقصدوده ، ولم يظهر طول زمان معتبر ، والجماع في هذا الوقت مؤثر بلا خلاف ، ومن تكلف تصويره فرضه في جريانه مع الاشتعال بالذهاب لقضاء الحاجة ، هذا آخسر كلام امام الحرميسن ،

(قسرع) لو جامع الخارج القضاء الحاجة في مروره بأن كان في هودج أو جامع في وقفة يسيرة أو قبل امرأته بشهوة وأنزل وقلنا بالمذهب أنه يؤثر ففي بطلان اعتكافه وجهان سبقا في كلام امام الحرمين وذكرهما آخرون (أصحهما) بطلان اعتكافه وبه قطع المتولى وآخرون لأنه أشد منافاة للاعتكاف ، ممن أطال الوقوف لعيادة مريض (والثاني) لا يبطل لأنه لم يصرف اليه زمنا وليس هو في هذه الحالة معتكفا على احد لوجهين كما سبق ، والله أعلم .

قال الممنف رحمه الله تعالى

(ویجوز أن يمضى الى البيت للأكل ولا يبطل اعتكافه • وقال أبو العباس: لا يجوز • فان خرج بطل اعتكافه لانه يمكنه أن ياحل في المسجد فلا حاجه له [آلى الخروج] والمنصوص هو الاول لان الاكل في المسجد ينقص المروءة فلم يلزمه) •

(الشرح) قال الشافعى فى الأم ومختصر المزنى: له الخروج من المسحد الى منزله للآخل وان امكته فى المسحد ، فقال بظاهر النص جمهور الأصحاب وقال ابن سريج: لا يجوز له الخروج للإخل وحداه الماوردى عنه وعن ابى الطيب بن سامه ، وحملا نص انسامعى عنى من احل لقما ، ذا دحال بينه مختارا لقضاء الحاجه ولا يفيم للاحل ، وجعلاه كعيادة المريض ، وخالفهما جمهور الأصحاب ومانوا . يجوز الخروج للاحل والاقامه فى البيت من اجبه على عدر حاجنه ، وصدا سو الصحيح صد الاصحاب لما ذكره الاصحاب ، والمقق اصحابنا وسدا سو الصحيح عد الاصحاب لما ذكره الاحتاب ، والمقق اصحابنا على انه لا يجهوز له الاقامه بعد فراعه من الاحل ، كما انفقوا على انه لا يجهوز له الاهامه بعد فراعه من فضاء حاجته نعدم الحاجه الى دلك ، والمقال على انه والمقال على انه والمقال على انه يجوز له الاهامة بعد فراعه من فضاء حاجته نعدم الحاجه الى دلك ،

واما الخروج شرب المساء فقال اصحابنا : ان عطش فلم يجسد المساء في المسجد فله الخسروج للشرب ، وان وجده في المسجد ففي جواز الحروج الى البيت للشرب وجهان حلاهما المساوردي والشاشي واحسرون (اصحهما) لا يجوز • صححه الرافعي وغيره ، لان في الاحل في المسجد تبذلا بخلاف الشرب • قال المساوردي : ولأن استطعام المطعام مكروه واستسقاء المساء غير مكروه •

قَالَ الْصَنْفُ رَحِمِهُ أَلَّهُ تَعَالَى

(وفي الخروج الى المنارة الخارجة عن رحبة المسجد ليؤذن المدعة اوجه (أحدها) يجوز ، وان خرج لم يبطل اعتكامه لانها بسيت للمسجد فصارت كالمنسارة التى في رحبة الجامع (والثاني) لا يجوز لانها خارجة من المسجد قاشبهت غير المنارة ، وعال ابو اسحاق المروزي ان كان المؤذن ممن يالف الناس صوته جاز أن يخرج ولا يبطل اعتكامه لان الحاجة تدعرو اليه لاعلام الناس بالوقت ، وان لم يالفوا صوته لم يخرج فان خرج بطل اعتكامه لائه لا حاجة اليه) .

(التنرح) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المختصر : ولا بأس اد كان مؤديا أن يصعد المتارة وأن كانت خارجا • هذا نصه •

قال اصحابنا للمنارة حالان (احدهما) ان تكون مبنية فى المسجد أو فى رحبته و يكون بابها فى المسجد أو رحبته المتصله به فلا يضر المعتدف صعودها ، سواء صعدها للاذان أو غيره كسطح المسجد و هذذا قال الجمهور أنه لا فرق بين أن تكون المنارة فى المسجد أو رحبته و أو بابها متصلا بالمسجد أو رحبته و

وان كانت خارجة عن سمت البناء وتربيعه فلا يبطل الاعتكاف بصعودها بلا خلاف ، سواء صعدها المؤذن أو غيره ، هكذا صرح به الأصحاب واتفقوا عليه ، ونقله اهام الحرمين عن الأصحاب فقال : لو كانت المنارة خارجة عن سمت المسجد متصلة به وبابها لاط فقد قطع الأصحاب بأن صعودها لا يقطع التتابع ، وان كانت لا تعد من المسجد ، ولو اعتكف فيها لم يصح ، لأن حريم المسجد لا يثبت له حكم المسجد في صحة الاعتكاف فيه ، وتحريم المكث فيه على الجنب ولكن النص قاطع بما ذكرته ولم أر فيه خلافا مع الاحتمال الظاهر ، لأن الخارج اليها خارج الى بقعة لا تصلح للاعتكاف ، هذا كلام الاهام ،

واختصره الرافعى فقال: وأبدى امام الحرمين احتمالا فى المخارجة عن سمته قال: لأنها حينئذ لا تعد من المسجد، ولا يصح الاعتكاف فيها ، قال الرافعى: وكلام الأصحاب ينازعه فيما استدل به ، وهذا الذى قاله الرافعى صحيح ، وسيأتى فى كلام المحاملي وغيره فى فيرع بعد هذا التصريح بخلاف ما استدل به امام الحرمين رحمه الله ، والله تعالى أعلم ه

(الحال الثاني) أن لا يكون بابها في المسجد ولا رحبته المتصلة به بل تكون منفصلة عنهما ، غلا يجسوز للمعتكف الخسروج اليها لغير الأذان بلا خلاف ، وفي المؤذن أوجه (أصحها) لا يبطل في المؤذن الراتب في المسجد ويبطل في غيره (والثاني) يبطل غيهما (والثالث) لا يبطل فيهما ، وهذا ظاهر النص كما سبق ، وهو مقتضى اطلاق المصنف في التنبيه ، لكن يتأول كلامه على موافقة الأكثرين في الفسرق بين المؤذن الراتب وغيره ، فيقال : مراده اذا كان المؤذن راتبا ، وهكذا يحمل قول المحاملي في المجموع ، وقول القاضي أبي الطيب فى المجرد ، فانهما قالا : اذا كانت المنآرة خارجة عن المسجد والرحبة فالذى عليه عامة أصحابنا أن له صعودها للأذان ، ولا يضره في اعتكافه ، قالا: وهو ظاهر نص الشافعي ، قال: ومن منعه تأول نص الشافعي على ما اذا كانت المنارة في الرحبة ، فالحاصل أن من قال: لا بيطل الاعتكاف بصعود المنارة المنفصلة أخذ بظاهر نص الشافعي ومن قال: بيطل حمله على المنارة التي في رحبة المسجد ، قال المتولى : وهذا القائل يقول: انما قال الشافعي: وإن كانت خارجا لأن الناس في العادة لا يعدون الرحبة من المسجد ، ومن فرق بين المؤذن الراتب وغيره حمل النص على الراتب ، وقد قدمنا أن الفرق بين الراتب وغيره هو الأصح ، وممن صححه البغوى والرافعي .

(واعلم) أن صورة المسالة فى منارة قريبة من المسجد مبنية له ، فأما غيرها فيبطل اعتكافه بالذهاب اليها بلا خلاف ، وسواء الراتب وغيره ، هكذا صرح به جميع الأصحاب منهم الماوردى والسرخسى وآخرون ، وهو المفهوم من كلام المحاملي وابن الصباغ وصاحب المعدة وغيرهم .

وأما قول الرافعى: فرض الغزالى المسالة ، والخلاف فيما اذا كان باب المنارة خارج المسجد وهى ملصقة بحريمه ، قال : ولم يشرط الجمهور فى صورة الخلاف سوى كون بابها خارج المسجد ، قال : وزاد أبو القاسم الكرخى ـ بالخاء المعجمة ـ فذكر الخلاف فيما اذا كانت المنارة فى رحبة منفصلة عن المسجد ، بينها وبينه طريق ، فهذا اذى ذكره الرافعى لا يخالف ما نقلته عن اتفاق الأصحاب لأن مراده أنهم لم يشرطوا ما شرطه الغزالى ، والله أعلم ،

(فسرع) قال القاضى أبو الطيب فى المجسرد - قال الشافعى فى البويطى - ويصح الاعتكاف فى المنارة (قلت) هذا محمول على منارة فى رحبة المسجد أو بابها اليها كما سبق •

(فسرع) قد ذكرنا أن المنارة التى فى رحبة المسجد يجوز للمؤذن وغيره صعودها ، ولا يبطل الاعتكاف بذلك ، نص عليه الشافعى ، واتفق الأصحاب عليه • ومن المهم بيان حقيقة هذه الرحبة • قال صاحب الشامل والبيان : المراد بالرحبة ما كان مضافا الى المسجد محجرا عليه ، قالا : والرحبة من المسجد ، قال صاحب البيان وغيره : وقد نص الشافعى على صحة الاعتكاف فى الرحبة • قال القاضى أبو الطيب فى المجد . قال الشافعى : يصبح الاعتكاف فى رحاب المسجد لأنها من المسجد • وقال المحاملى فى المجموع : للمنارة أربعة أحوال :

(احداها) أن تكون مبنية داخل المسجد فيستحب الأذان فيها ، لأنه طاعة .

(الثانية) أن تكون خارج السجد الا أنها فى رحبة السجد المحكم فيها كالحكم أو كانت فى السجد ، لأن رحبة السجد من السجد ، وأو اعتكف فيها صح اعتكافه .

(الثالثة) أن تكون خارج المسجد وليست في رحبته ، الا أنها متصلة ببناء المسجد ولها باب الى المسجد فله أن يؤذن فيها لأنها متصلة بالمسجد ومن جملته •

(والرابعة) أن تكون خارج المسجد غير متصلة به ، ففيها الخلاف السابق هذا كلام المحاملي بحروفه وفيه غوائد ، وعبارة شيخه أبي حامد في التعليق نحو هذا وكلام غيرهما نحوه ، وفيه التصريح بخلاف ما استدل بل امام الحرمين في المنارة المتصل بابها بالمسجد كما قدمناه عنه قريبا ، ووعدنا بذكر التصريح بنقل خلافه ، والله تعالى أعلم ،

(فرع) اتفق الأصحاب على أن الماموم لو صلى فى رحبة المسجد مقتديا بالأمام الذى فى المسجد صحت صلاته ، وأن حال بينهما حائل يمنع الاستطراق والمساهدة لم يضره ، لأن الرحبة من المسجد كما سبق بومما يتعلق بهذا هذا الموضع الذى هو باب جامع دمشق وهو باب

الساعات ، فلو صلى المساموم تحت الساعات بصلاة الامام فى الجامع هل تصبح صلاته ؟ لأن هذا الموضع رحبة المسجد(١) • وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح لا يصح لأنه ليس برحبة وانما الرحبة صحن الجامع ، وطال النزاع بينهما وصفا فيه ، والصحيح قول ابن عبد السلام ، وهو الموافق لما قدمناه من كلام المحاملي وابن الصباغ وصاحب البيان وغيرهم • وقد تأملت ما صنفه أبو عمرو واستدلاله ، فلم أرفيه دلالة على القصود • والله تعالى أعلم •

(فرع) لو دخل المؤذن المعتكف الى حجرة مهيأة للسكنى بجنب المسجد ، وبابها الى المسجد بطل اعتكافه بلا خلاف ، صرح بالاتفاق عليه المام الحرمين ، قال : وانما قلنا ما قلنا فى المنارة لأنها مبنية لاقامة شمار المسجد ، والله أعلم •

(فرع) المنارة هنا بفتح الميم بلا خلاف ، وكذلك منارة أسراج بفتح الميم بلا خلاف وجمعهما مناور ومنائر بهمزة بعد الألف ، والأصل مناور بالواو ، لأنها من النور • قال الجوهرى: من قال : مناور بالواو لأنه من النور ، ومن قال : منائر بالهمز فقد شبه الأصلى بالزائد ، كما قالوا مصائب وأصله مصاوب ، والمنارة مفعلة من الاستنارة ، وقال صاحب الحكم (٢) جمعها مناور على القياس ، ومنائر على غير القياس قال ثعلب : من همز شبه الأصلى بالزائد ، وأما سيبويه فيحمل ما همز من هذا على الغلط •

(فرع) رحبة المسجد ، قال الجورى : هي بفتح الحاء وجمعها رحب ورحاب ورحبات كقصبات .

قال المصنف رحمه الله تعالى

وان عرضت صلاة جنازة نظرت ـ فان كان في اعتكاف تطوع ـ فالأفضل أن يخسرج لأن صلاة الجنازة فرض على الكفاية فقدمت على الاعتكاف، وان كان في اعتكاف فرض لم يخسرج ، لأنه تعيسن عليه

⁽١) هامش نسخة الحداد بخطه : (لعله : فقال الشيخ ابن عبد السلام يصح) • (٢) كذا ولعله (المحكم) (ط) •

فرضه ، فلا يجوز أن يخرج لصلاة الجنازة التى لم يتعين عليه فرضها ، فأن خرج بطل اعتكافه لأنه غير مضطر الى الخروج لأن غيره يقوم مقامه) •

(الشرح) قوله: (فان كان فى اعتكاف مفروض) هو بتنوين اعتكاف، ويجوز اضافته الى مفروض، قال الشافعى فى مختصر المزنى: ولا يعود المعتكف المريض ولا يشهد الجنائز اذا كان اعتكافه واجبا ، قال أصحابنا: ان كان الاعتكاف تطوعا وأمكنه الصلاة على الجنازة فى المسجد لم يخسرج، لأنه مستعن عن الخسروج، وان لم يمكنه فى المسجد لم يخسرج لما ذكره المصنف، وهذا لا خلاف فيه، وان كان اعتكافا مندوبا فوجهان (الصحيح) المشهور الذى نص عليه الشافعى وقطع به المصنف والجمهور أنه لا يجوز الخسروج لصلاة الجنازة، سواء تعينت عليه أم لا، لأنها ان لم تتعين عليه فغيره يقوم مقامه فيها ، ولا يترك الاعتكاف المتعين لغير متعين، وان تعينت عليه أمكن فعلها فى ولا يترك الاعتكاف المتعين لغير متعين، وان تعينت عليه أمكن فعلها فى المسجد باحضار الميت فيه، فلا يجوز الخسروج (والوجه الثاني) ان تعينت عليه جاز الخروج لها والا فلا حكاه الدارمي والسرخسي وغيرهما، ونسبه الدارمي الى ابن القطان و

وحكى الماوردى هذا الوجه بعبارة أخرى فقال: ان كان اليت من ذوى أرحامه وليس له من يقوم بدفنه فهو مأمور بالخروج اذلك فيخرج، واذا رجع بنى، وفيه أوجه أنه يستأنف وهذا نقل الماوردى، واذا لم نجوز الخروج لصلاة الجنازة فخرج لذلك بطل اعتكافه، وان خرج لقضاء الحاجة فصلى في طريقه على جنازة، فان وقف لها ينتظرها أو عدل عن طريقه اليها بطل اعتكافه بلا خلاف وان صلى عليها في طريقه من غير وقوف لها ولا عدول اليها ففيه طرق و

(أصحها) وبه قطع الجمهور لا يبطل اعتكافه لأنه زمن يسير ولم يخدرج له ، وممن قطع بهذا الطريق امام الحرمين والعزالي وضححه الرافعي •

(والثاني) فيه وجهان (أحدهما) يبطل اعتكافه (وأصحهما) لا • وبهذا الطريق قطع المتولى وغيره • قالوا : وهذان الوجهان

- كوجهين سنذكرهما في عيادة المريض ان شاء الله تعالى اذا وفق لها ولم يطل الزمان (والصحيح) فيهما أنه لا يبطل في الموضعين .
- (والطريق الثالث) ان تعينت عليه صلاة الجنازة لم يضر والا فوجهان حكاهما الرافعي •

(والرابع) ان لم يتعين عليه بطل اعتكافه ، والا فوجهان ، وبه قطع البغوى وهو غلط أو كالغلط والمذهب الطريق الأول ، وجعل امام الحرمين والغزالى قدر صلاة الجنازة حدا للوقفة اليسيرة والا فهى معفو عنها لكل غرض فى حق من خرج لقضاء الحاجة ، ومن ذلك أن يقف ويأكل لقما قدرها اذا لم نجوز الخروج للأكل ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

- (ويجوز ان يخرج من اعتكاف التطوع لعيادة المريض ، لأنها تطوع والاعتكاف تطوع ، غخير بينهما ، فان اختسار الخروج بطل اعتكافه لأنه غير مضطر اليه ، فان خرج لما يجوز الخروج له من قضاء حاجة الانسسان والأكل ، فسسأل عن المريض في طريقه ولم يعرب جاز ولم يبطل اعتكافه ، فان وقف بطل اعتكافه لما روى عن عائشة رضى الله عنها « أنها كانت اذا اعتكفت لا تسسأل عن المريض الا وهي تمشى ولا تقف » ولانه لا يترك الاعتكاف بالمسالة فلم يبطل اعتكافه ، وبالوقوف يترك الاعتكاف فبطل) •
- (الشرح) الأثر المذكور عن عائشة رضى الله عنها صحيح رواه مسلم فى صحيحه وهذا لفظه عن عائشة قالت : « ان كنت لأدخل البيت للحاجة والمريض فيه فما أسأل عنه الأ وأنا مارة » ذكره مسلم في كتاب الطهارة •
- (أما حكم المسألة) فقال أصحابنا : ان كان اعتكاف تطروع جاز أن يخرج لعيادة المريض لما ذكره المصنف ونقل القاضي أبو الطيب في المجرد عن الأصحاب أنهم قالوا : البقاء في الاعتكاف أو عيدة المريض سواء لأنهما طاعتان مندوب اليهما فاستويا وهذا موافق لقول المصنف وآخرين ، حكاه صاحب الشامل ، ثم قال : وهذا مخالف للسنة

لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يخسرج من الاعتكاف لعيدادة المريض ، وكان اعتكافه نفلا لا نذرا ، والمذهب ما قدمناه عن الاصحاب ، فأما الاعتكاف المنذور فلا يجوز الخروج منه لعيادة المريض ، هكذا نص عليه الشافعي في المختصر والأصحاب في جميع طرقهم لأن الاعتكاف المنذور واجب فلا يجوز الخروج منه الي سنة ،

وانفرد صاحب الحاوى فقال: ان خرج لعيادة مريض من غير شرط لذلك فى نذره فان كان من ذوى رحمه وليس له من يقسوم به فهو مأمور بالخروج اليه ، واذا عاد بنى على اعتكافه كالمرأة اذا خرجت لقضاء العدة ثم عادت تبنى ، وفيه وجهان ، وفيه وجهان ، وفيه وجهان ، وفيه وجهان أنه يستأنف ، وهذا الذى ذكره صاحب الحاوى غريب ، وقد نقله أيضا السرخسى عن صاحب التقريب ، قال : وله أن يبقى عند المريض الى أن يبرأ ثم يعود ، وهذا اختيار لصاحب التقريب لم ينقله ، والله أعلم ،

واتفق أصحابنا وغيرهم غلى أنه يستحب له غيادة مريض في المسجد • أما اذا خرج لقضاء الحاجة فعاد في طريقه مريضا _ فان لم يقف لسبب العيادة ولا عدل عن طريقه بسببها بل اقتصر غلى السؤال _ جاز ولا ينقطع اعتكافه المنذور المتتابع بلا خلاف المديث عائشة السابق • ولأنه لم يفوت زمانا بسببه • وان وقف المعيادة وأطال بطل اعتكافه بلا خلاف كما لو خرج المعيادة ، وان لم يطل فطريقان (أصحهما) لا يبطل اعتكافه وجها واحدا ، وبه قطع البغوى والأكثرون • وادعى امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه • ووجهه أنه قدر يسير ولم وادعى امام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه • ووجهه أنه قدر يسير ولم بخرج بسببه (والطريق الثاني) فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) بيطل ، وبهذا الطريق قطع المتولى • ووجه البطلان أنه غير محتاج اليه •

قال المتولى والرجوع فى القلة والكثرة فى هذا الى العرف ، حتى ان كان المريض فى داره التى يقصد لقضاء الحاجة ، وطريقه فى صحتها والمريض فى بيت أو هجرة منها فهو قريب ، وان كان فى درب آخر فهو طويل و ولو ازور عن الطريق لعيادة المريض منان كان كثيرا بطل اعتكافه بلا خلاف ، وان كان قليلا فوجهان ، حكاهما المتولى وغيره (أصحهما) يبطل ، وبه قطع البغوى ، وهو مقتضى كلام الجمهور ،

قال البفوى: ولو وقف للاستئذان على المريض بطل اعتكافه • هذا كلامه • ويجى عنما اذا لم يطل الوقوف الخلاف السابق ، والله أعلم •

(فسرع) لو خسرج لزيارة القادم من سفر بطل اعتكافه المنذور ، فان خرج لقضاء الحاجة فزاره فى طريقه فحكمه حكم عيادة المريض ، فيجىء ما سبق من التفصيل والخلاف • هكذا ذكره المتولى وغيره وهو ظاهر ، والله أعلم •

فسرع

ف مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف نذر ، لعيادة مريض أو صلاة جنازة

قد ذكرنا أنه لا يجوز عندنا ويبطل به الاعتكاف ، وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وعروة بن الزبير والزهرى ومالك وأبى حنيفة واسحاق وأبى ثور ، وهى أصبح الروايتين عن أحمد ، واختساره ابن المنذر ، ورواه البيهقى عن سعيد بن المسيب ، وقال الحسن البصرى وسعيد بن جبير والنخعى : يجوز ، قال ابن المنذر : روى ذلك عن على ولم يثبت عنه ، واحتج لهؤلاء بحديث يروى عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المعتكف يتبع الجنازة ويعود المريض » رواه ابن ماجه ، وهو من رواية هياج الخراساني عن عنبسة بن عبد الرحمن وهما ضعيفان متروكا الحديث ، لا يجوز الاحتجاج برواية واحد منهما ،

واحتج أصحابنا بحديث عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم «كان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان » رواه مسلم بهذا اللفظ ، ورواه البخارى ومسلم بالفاظ أخر تقدم بيانها في هذا الباب مجموعة وبحديث عائشة الموقوف عليها قالت : « أن كنت لادخل البيت للحاجة والمريض فيه ، فما أسال عنه الا وأنا مارة » رواه مسلم كما سبق بيانه ، فهذان هما المعتمدان في هذه المسالة ، واحتج أصحابنا أيضا بأشياء ضعيفة الاسناد (منها) حديث عائشة «كان النبى صلى الله عليه وسلم يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو ولا يعرج يسال

عنه » رواه أبو داود باسناد ضعيف فيه ليث بن(١) أبي سليم ،

وعن عبد الرحمن(٢) بن اسحاق الزهرى عن عائشة أنها قالت:

« السنة على العتكف أن لا يعود مريضا ، ولا يشهد حازة ، ولا يمس امرأة ، ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الالله الابد له منه ، ولا اعتكاف الا بصوم ، ولا اعتكاف الا في مسجد جامع » رواه أبو داود والبيهتي وغيرهما ، وعبد الرحمن بن اسحاق هذا مختلف في الاحتجاج به ، والأكثرون لا يحتجون به ، وقد روى له مسلم ، قال أبو داود : عن عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه : قالت السنة ، وجعله قول عائشة ، وقال الدارقطني : ان قوله : السنة الي آخره ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو من كلام الزهرى ، ومن أدرجه في الحديث فقد وهم ، وقال البيهتي : ذهب كثير من الحفاظ الى أن هذا الكلام انما هو من قول من دون عائشة ، وأن من أدرجه في الحديث فقد وهم فيه ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فان حضرت الجمعة وهو من أهل الفرض والاعتكاف في غير الجامع ، لزمه أن يخرج اليها ، لأن الجمعة فرض بالشرع ، فلا يجوز تركها بالاعتكاف ، وهل يبطل اعتكافه بذلك أم لا ؟ فيه قولان ، قال في البويطي : لا يبطل ، لأنه خروج لابد منه فلا يبطل بالاعتكاف

⁽۱) روى له مسلم مقرونا وهو احد العلماء قال فيه احمد : مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس • وقال يحيى والنسائى : ضعيف • وقال ابن معين أيضا : لا بأس به • وقال ابن حبان : اختلط فى آخر عمره • وقال الدارقطنى كان صاحب سنة انما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاعد حسب • وقال عبد الوارث : كان من أوعية العلم • وقال أبن عياض : كان من أكثر الناس صلاة (ط) •

⁽۲) قال أحمد: صالح الحديث روى عن أبى الزناد مناكير • وقال أبو داود: ثقة الا أنه قدرى وقال الدارقطنى: ضعيف • وقال القطان: سالت عنه بالمدنة غلم أرهم يحمدونه • وعن يحيى بن معين: ثقة وقال في موضع تخير: صالح الحديث ، وروى عثران عن يحيى: ثقة وزعم ابن عينة أنه كان قدريا فنفاه أهل المدينة فنزل ماءها هنا مقتل الوليد غلم نجالسه وقال عبد الحق: لا يحتج به (ط) •

كَالْخُـروج لْقَصْبَاء حَاجَة الْانسِان ، وقال في عامة كتبه: يبطيل لأنه يمنه الاحتراز من الخيروج بأن يعتكف في الجامع ، فاذا لم يفعيل بطل اعتكافه ، كما لو دخيل في صوم الشهرين استابعين [في شعبان] فخيرج منه بصوم رمضان) •

(الشرح) قال آصحابنا: اذا اعتكف فى غير الجامع وحضرت الجمعه وسو من اهل وجوبها لزمه الخروج ليها بلا حلاف ، سواء كان اعتكافه نفسلا او ندرا لانها فرض حين ، وهو مقصر حيث لم يعدف فى الجامع ، فان كان اعتكافه تطوعا بطل خروجه ، وان كان نذرا عير متنابع مع يحسب له مدة ذهابه ومكثه فى الجامع ورجوعه ، فاذا عد الى المسجد بنى على اعتكافه الاول ، هذا هو المذهب وبه فطع اجمهور ، وحكى السرخسى قولا أنه يحسب له زمان الخروج ، كما لو خرج لقضاء الحاجة ، وهذا غريب ضعيف ، لأن هذا معصر بترك الجامع اولا بخلاف قضاء الحاجة ، ون كان نذرا متتابعا ولم بنتك الجامع ولا بغلاف بالخروج خلاف حكاه المصنف والمحاملي فى المجموع ، والبعدوى والسرخسى وحلائق قولين وحكاه القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى و آخرون وجهين ،

وغلط صاحب البيان حيث أنكر على صاحب المهذب حكايته الخلاف قراين وقال: انما يحكيهما أكثر أصحابنا وجهين ، ثم اتفق الأصحاب على أن الأصح انقطاع التتابع وبطلان اعتكافه ، وهو المشهور من نصوص السافعى كما ذكره المصنف ، وبه قطع الماوردى والمحاملي في التجريد والجرجاني وآخرون (والثانى) لا يبطل وتعليلهما في الكتاب ، قال أصحابنا: فان قلنا: ان خروجه للجمعة يبطل اعتكافه ، فان كان اعتكافه المنذور أقل من أسبوع ابتدأ به من أول الأسبوع في أول مسجد شاء ، ويخرج للجمعة بعد انقضائه ، وان أراد لاعتكاف في الجامع ابتدأ به متى شاء ، وان كان أكثر من أسبوع وجب أن يبتدئه في الجامع ، فان كان قد عين في نذره غير الجامع (وقلنا) أن يبتدئه في الجامع ، فان كان قد عين في نذره غير الجامع (وقلنا) ينعين لم يمكنه الوفاء بنذره الا بأن يمرض وتسقط عنه الجمعة أو يتركها عاصيا ويدوم على اعتكافه هوالله أعلم ،

فسرع

في مذاهب العلماء في خروج المعتكف من اعتكاف منذور متتابع لصلاة الجمعسة

ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا بطلان اعتكافه ، وبه قال مالك ، وهو رواية عن أبى حنيفة ، وقال سعيد بن جبير والحسن البصرى والنخعى وأحمد وعبد الملك من أصحاب مالك وابن المنذر وداود وأبو حنيفة فى رواية عنه : لا يبطل اعتكافه وقد ذكر المصنف دليل المذهبين ، والله أعلم .

قال الصنف رحمه الله تعالى

(فان تعین علیه اداء شهادة لزمه الخروج لأدائها ، لأنه تعین لحق آدمی ، فقدم علی الاعتكاف ، وهل یبطل اعتكافه بذلك ؟ ینظر فیه ان كان قد تعین علیه تحملها لم یبطل ، لأنه مضطر الی الخروج والی سببه ، وان لم یتعین علیه تحملها فقد روی الزنی آنه قال : یبطل الاعتكاف ، وقال فی المعتكفة [اذا طبقت](') تخرج و تعتد و لا یبطل اعتكافها ، فنقل ابو العباس جواب كل واحدة من المسالتین الی الاخری و جملهما علی قولین ، (احدهما) یبطل فیهما ، لان السبب الاخری و جملهما علی قولین ، (احدهما) یبطل فیهما ، لان السبب و حصل باحدیاره ، (وانتایی) لا یبطل ، لانه مضطر الی الحروج ، وحمل ابو اسحاق المسالسین علی ظاهرهما فقال : فی التسهادة نبص ، وی اسحال ، لان المراه لا تنزوج اتطاق فنصد و النساهد الما یبخصل بیودی ، ولان المراه لا تنزوج اتطاق فنصد و النساهد الما واسعه ، واساسد عیر محاج الی التحمل) ،

(الترح) عوده : لان السبب حصل باختياره ، هذا يصبح ف الشاهد والمعده التي زوجت برضاها ، ولا يصبح ف المجبرة ، وهي البحر ف ف حق الاب و لجد ، وحدا الثيب المجنونة ، وكذا الامة ،

(أما أحكام الفصل) فقال أصحابنا : اذا خرج لأداء الشهادة له أربعه أحوال :

(احداها) أن لا يتعين عليه التحمل ولا الأداء ٠

⁽١) ما بين المعتوفين ليس في ش و ق (ط) ٠

- (والثانية) أن يتعين التحمل دون الأداء فيبطل أعتكافه بالخروج ، لأنه غير مضطر اليه •
- (الثالثة) أن يتعين الأداء دون التحمل، غيبطل على المذهب ، وهو المنصوص وقول أبى اسحاق وقال أبو العباس ، فيه قولان ، وذكر المصنف دليل الجميع •
- (الرابعة) أن يتعين الأداء والتحمل ، فالمذهب أنه لا يبطل لأنه مضطر الى الخروج والى سببه ، وبهذا قطع المصنف والجمهور ، وقيل : فيه طريقان حكاهما الماوردي والسرخسي وغيرهما (أصحهما) هــذا (والثاني) على وجهين حكاهما المــاوردي عن أصحابنا البصريين (أحدهما) هــذا (والثاني) يبطــل اعتكافه لأنه يمكنه أداء الشهادة فى المسجد بأن يحضره القاضى ، وهذا ضعيف غريب ، هذا كنه في اعتكاف منذور متتابع (فأما) اذا كان الاعتكاف تطوعاً وطلب الشمادة فيكون كفير المعتكف فعليه الاجابة حيث تجب على غيره لأنها أفضل من الاعتكاف المتطـوع به ، وأن كان الاعتكاف نذرا غير منتابع ، فأن كانت الشهادة متعينة لزمه الاجابة سواء دعى لأدائها أو لحملها ، لأنه لا ضرر عليه في ذلك ، لأنه يمكنه البنساء اذا عاد الى المسجد ، وفي امتناعه من الشمهادة اضرار بالمشمود له ، وان لم تكن متعينة بأن كان لصاحب الشهادة شهود آخرون ، ففي لزوم الأجابة وجهان حكاهما المتولى وغيره (أحدهما) لا يلزمه ، لأنه مستعل بفرض متعين عنيه ، وليس بالمسهود له ضرورة اليه لتمكنه من غيره . (والثاني) يلزمه ، لأن أداء الشهادة عند طلبها فرض كما أن الاعتكاف فرض ولكن الشمادة آكد لأنها حق آدمي يخماف فوته ، والاعتكاف يمكن تداركه ، وقول القائل الأول لا ضرر على المشهود له يعارضه أن المعتكف. لا ضرر عليه أيضا ، لأنه يمكنه البناء ، والله أعلم .
 - (فسرع) اذا دعى لتحمل شهادة قال المتولى: ان كان اعتكافه تطوعا ، ولم يتعين بالتحمل ، فالأولى أن لا يخسرج ، وان تعين عليه التحمل لزمه الخروج ، لأن ذلك واجب ، وان كان اعتكافه واجبالم يلزمه الاجابة ، سواء كان متتابعا أم لا لأنه مشستغل بفرض فلا يلزمه قطعه ، وهل يباح له الخسروج ؟ ينظسر سفان لم يكن شرط التتابع سهاز الخسروج ولأنه لا يبطسل بخسروجه عبادته فيخسرج ، فاذا عاد

بنى وأن كان شرط التتابع لم يجهز الخروج ، لأنه يبطه ما مضى من عبادته ، وابطال العبادة الواجبة لا يجوز ، هذا آخر كلام المتولى ، وقال الدارمى : اذا دعى لتحمل شهادة وهناك غيره لم يجهز ، فأن خرج بطل اعتمافه ، ولم يذكر الدارمى غير هذا ، و لله تعالى اعلم •

(فسرع) فا شرعت المرأة في الاعتكاف، فوجبت عيها عدة وفاة او فر ق فحرجت لقصائها ، هل يبطل اعتكافه لا فيه طريقان حكاهما المصلف بدليلهما (اصحهما) عند الاصحاب ، وهو المنصوص: لا يبطل حتى اذا نذرت متنابعا الحملت المعدة ، تم عادت المسجد وبنت على ما مضى (والنائي) في بطلانه قولان (المنصوص) لا يبطل (والثالث) خرجه ابن سريع من مسالة الشهادة انه يبطل ، وذكر المصنف والاصحاب الفرق بين الشهادة والمعدة ، هكذا أطبق الجمهور المسألة .

وقال المتولى: اذا نذرت اعتكافا متتابعا بغير اذن الزوج وشرعت فيه فازمتها العدة لزمها العود الى مسكنها للاعتداد ، فادا خرجت عفى بطلان اعتكافها الطريقان ، قال : فأما أن شرعت فى الاعتكاف باذنه ولزمتها العدة فهل يازمها العود الى منزلها للاعتداد ؟ أم لها البقاء فى الاعتكاف حتى ينقضى ؟ فيه خلاف نذكره فى كتاب العدد أن شاء الله فالله .

فان قلنا : له البقاء فخرجت بطل اعتكافها ، لأنها خرجت من غير ضرورة وان قلنا : يلزمها العود الى المنزل فعادت ، هل تبنى بعد العدة أم يبطل اعتكافها ؟ فيه الطريقان السابقان ، هذا كلام المتولى • وذكر البغوى نحوه • وزاد أنها اذا لزمها الخروج للعدة فى المصورة الأولى فمكنت فى الاعتكاف ولم تخرج عصت واجزأها الاعتكاف • قال الدارمى : ولو قال لها الزوج : أنت طالق أن شئت فيحتمل وجهين (أحدهما) أنها كالشاهد المختار (والثانى) أنها كعدة وجبت بغير مشيئتها (قلت) الأول أصح ، وألة أعلم •

قال المحنف رحمه الله تعالى

وان مرض مرضا لا يأمن معه تلويث المسجد كانطلاق الجوف وسلس البول خسرج كما يخرج لحاجة الانسسان • وأن كان مرضا يسيرا

يمكن معه المقسام في المستجد من غير مشسقة لم يخرج وأن خرج بطل اعتكافه وأن كان مرضا يحتساج الى الفراش ويشق معه المقسام في المسجد ففيه قولان بنساء على العولين في المريض اذا افطر في صوم الشهرين المتابعين فان أغمى عليه فاخسرج من المستجد لم يبطل اعتكافه قولا واحسدا لانه لم يخرج باختياره) •

(الشرح) قال الشافعى فى المختصر: فان مرض أو أخرجه السلطان ، واعدافه واجب فاذا برىء أو خلى بنى ، فان مكث بعد برته شيئا من غير عذر ابتدأه ، هذا نصه و قال أصحابنا : المرض ثلاثة أقسام (أحدها) مرض يسير لا تشق معه الاقامة فى المسجد كصداع وحمى خفيفة ووجع الضرس و لعين ونحوها فلا يجوز بسببه الخروج من المسجد اذا كان الاعتكاف نذرا متتابعا ، فان خرج بطل اعتدمه لانه غير مضطر اليه .

(الثانى) مرض يشسق معه الاقامة فى المسجد لحاجته الى الفرش والخادم ، وتردد الطبيب ونحو ذلك فيباح له الخروج ، فاذا خرج ففى انقطاع التتابع طريقان حكاهما القاضى أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى وآخرون (أحدهما) لا ينقطع قولا واحدا ، وهو ظاهر النص الذى ذكرناه ، قال القاضى أبو الطيب فى المجرد : هو المنصوص للشافعى فى كتبه (والثانى) فيه قولان ، وبهذا الطريق عطع المصنف والبعوى والسرخسى وآخرون ، واتفقوا على أن الأصح هما انه لا ينقطع ، وتعليل الجميع فى الكتاب ،

(الثالث) مرض يخاف معه تلويث المسجد كانطلاق البطن وادرار البول والاستحاضة والسلس ونحوها غله الخروج ، وفى انقطاع المتتابع طريقان الصحيح المشهور وبه قطع المصنف واجمهور: لا ينقطع قولا واحدا لما ذكره المصنف (والثاني) حكاه السرخسي وغيره فيه قولان • أما أذا أغمى عليه في الاعتكاف فان لم يخرج من المسجد فأفاق فاعتكافه باق لا يبطل • قال المتولى: والمذهب أن زمان الاغماء محسوب من الاعتكاف كما ذكرنا في الصائم أذا أغمى عليه بعض النهار • قال: وفيه وجه أنه لا يحسب ذلك الزمان عن الاعتكاف تخريجا من قولنا في الصائم أذا أغمى عليه يبطل ، وبهذا الوجه قطع صاحب

الحاوى • قال بخلاف ما أذا نام المعتكف فأنه يحسب زمان نومه كالمستيقظ ف جريان الأحكام عليه • هـذا اذا لم يخرجه أهله من المستجد ، فاما أدا اخرجوه فلا ينقطع تتابع أعتكافه لما ذحره المصنف • عد هو المذهب وبه قطع الجمهور •

وقال المتولى وآخــرون: هو كالمريض أن خيف تلويث الســـجد منه لم يبطل سابعه بالاخسراج والا غفيه القولان (اصحهما) لا يبطل ، اما ادا جن فان لم يخسرجه وليه من المسجد حتى أفاق لم يبطل اعدامه • قال المتوسى : لكن لا يحسب زمان الجنون من اعتدامه لأن العبادات البدنية لا يصلح من المجنون أداؤها في حال الجنسون ، عان احرجه المولى - فان حال لا سبيل الى حفظه فى المستجد ـ لم يبطل سابع اعداعه بالراخالف ، وان كان يمكن حفظه قال المتولى : فهو كالمريض ميمول ميه الحارقة ، والمدهب انه لا ينقط ع تتابعه ، وهو الجاري على الماعددر) فان لم يخسرج باختيساره ، وبهدا قطع المساوردي والقاضي ابو لطيب في المجسرد والسرخسي وصاحب العده وآخسرون ، ونقل الماوردي الفاق الاصحاب عليه ، ونقل القاضي أبو الطيب عن نص التنامعي في الأم آنه لو يقى في الجنون سنين ثم أَفَاق بني ، فهذا هو الصواب، والله أعلم ٠

(فسرع) قال صاحب الشامل : اذا أراد المعتكف الخروج للفصد والحجامه ، عان حانت الحاجة داعية اليه بحيث لا يمكن تأخره جاز الخروج له ، والأفلا ، كالمراض يفرق فيه بين الخفيف وغيره كما سبق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(قال في الأم : وإن سكر فسد اعتكافه مم قال : وإن ارتد ثم أسلم بنى على اعتكافه • واختلف أصحابنا فيه على تلاثة طرق (فمنهم) من قال : لا يبطل غيهما ، لأنهما لم يخرجا من المسجد ، وتأول قوله في السكران على ما اذا سكر وأخرج انه لا يجوز أقراره في السجد اذا خرج ليقام عليه الحد (ومنهم) من قال: يبطل غيهما لأن

⁽١) كذا بالأصل ولعله : وهو الجارى على القاعدة أنه لم يخرج باختیاره (ط

ألسكران خرج عن أن يكون من أهل المقسام في المستجد ، والمرتد خُرج عن ان يكون من اهل العبادات ، وتاول قوله في المرتد على ما اذا ارند في اعتدات عير منتابع الله يرجع ويتم ما بقى (ومنهم) من حمل المساسين على طاهرهما • نعال في المستحر أن يبطل لالله ليس من اهل المقسام في المسجد • لانه لا يجوز اقسراره هيه عصار كما لو هسرج من المسبد ، والمريد من اهل المعام فيه • لأنه يجوز اقراره فيه) •

(الشرح) هذان النصان مشهور ن كما ذكرهما المصنف والأصحاب فيهما طرق سسعبه جمعها الرافعي ونقحها • فقال في المسالة ستة طرق (اصحها) بطلان اعتكاف السخران والمرتد جميعا بطرءان السكر والرده • لابهما المحتس من المصروج من المسجد وباول هؤلاء نصه في السكر ن انه في اعتكاف متتابع فيعمطع ونصبه في المرند انه اعتكاف عير منتابع فاذا اسلم بني لأن الرده عندا لا تحبط الاعمال الا اذا مات مرندا (والطريق التاني) لا يبطل فيهما لما ذكره المصنف (والثالث) فيهما قولان (والرابع) تقرير النصين وبطلانه في السكر ن دون المرتد ، وذكر المصنف الفرق وهذا الطريق هو المصحيح عند الشيخ ابي حامد وأصحابه ، ونقيه صاحب الشيامل عن اينر الأصحاب الروائد والشائل المناز والمناز والمناز المتداد زمانه ، وكذا الردة ان طال زمنها ، وان قصر بني (والسادس) يبطل بالردة دون السكر لأنه كاليوم بخلاف الردة لأنها تنافي العبادات •

وهذا الطريق حكاه امام الحرمين والعزالى • قال الرافعى: ولم يذكر غيرهما ، وممن صحح الطريق الأول وهو بطلان الاعتكاف فيهما انقفال وامام الحرمين والبعوى والمتولى وغيرهم ، ونقل الماوردى وغيره أن اشافعى أمر الربيع أن يضرب على مسالة المرتد ولا تقرأ عليه • قال الماوردى: قال هذا الناقل عن الشافعى: مذهب الشافعى أنه يبطل الاعتكاف لأنها أفحش من السكر وأسوأ حالا • والله أعلم •

قال الرافعى: وهذا الخلاف انما هو فى أنه هل يبطّل ما مضى من اعتكافه قبل الردة والسكر ؟ ويجب استئنافه اذا كان معتكفا عن نذر متتابع ؟ أم يبقى صحيحا فيبنى عليه اذا زال السكر والردة ؟ فأما زمن الردة والسكر فلا يعتد به بلا خلاف • قال: وفى وجه شاذ يعتد

برمان السكر و قال : وأشار اهام الحرمين والغزالى الى أن الخلاف فى الاعتبار بزمان الردة والسكر ، والمسواب ما سبق ، والله اعلم و قال المساوردى (فان قيل) لم قلتم : ان الردة اذا طرأت فى المسام تبطله ؟ وفى الاعتكاف خلاف ؟ (قلنا) لأن الاعتكاف بتخاله ما ليس منه وهو الخروج لقضاء حاجة الانسان وغير ذلك بخلاف الصيام والله أعلم •

قال الصنف رحمه الله تعالى

(وأن حاضت المعتكفة خرجت من المسجد لأنه لا يمكنها المقسام في المسجد وهل يبطلل اعتكافها لا ينظر فيه غان كان الاعتكاف في مده لا يمن حفظها من الحيض لم يبطل غادا طهرت بنت عليه كما لو حاصت في صوم [سهرين متتابعيان ، وأن كان في مدة يمكن حفظها من الحيس بطل حسو حاصت في صوم ()] ثانته أيام متتابعة) •

(فسرع) والمستحاضة المعتكفة لا يجدور لها الخدوج من السجد ان كان اعتكافها نذرا ، سواء المتتابع وغيره لأنها كالطاهر ، لكن تحترز

^{. (}١) ما بين المعقومين ساقط من ش و ق فتأمل (ط)

عن تلویث المساجد ، وقد ثبت فی صحیح البخاری عن عائشة رضی الله عنها قالت : « اعتکفت مع النبی صلی الله علیه وسلم امرأة من أزواجه وهی مستحاضة ، فکانت تری الدم والصفرة والطست تحتها وهی تصلی ۵ وممن ذکر المسالة صاحب الحاوی وابن المنذر وأشار الی أنها مجمع علیها ،

فسرع

في مذاهب العلماء في المتكفة اذا حاضت

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمها الخروج من المسجد ، واذا خرجت سكنت فى بيتها كما كانت قبل الاعتكاف حتى ينقطع حيضها ، ثم تعود الى اعتكافها ، وحكاه ابن المنذر عن عمرو بن دينار والزهرى وربيعة والأوزاعى ومالك وأبى حنيفة ، قال : وقال أبو قلابة : تضرب خباءها على باب المسجد ، قال النخعى : تضربه فى دارها حتى تطهر فتعود الى الاعتكاف .

قال المصنف رحمه الله تعالى

- (وان أحرم المعتكف بالحج ، فان أمكنه أن يتم الاعتكاف ثم يخرج لم يجز أن يخرج ، فان خرج بطل اعتكافه لأنه غير محتاج الى الخروج ، وان خاف فوت الحج خرج للحج لأن الحج يجب بالشرع فلا يتركه بالاعتكاف ، فاذا خرج بطل اعتكافه ، لأن الخروج [حصل] باختياره لأنه كان يسعه أن يؤخره) •
- (الشرح) قال أصحابنا: يصح احرام المعتكف بالحج والعمرة ، فاذا أحرم بهما أو بأحدهما والوقت واسع بحيث يمكن اتمام الاعتكاف ، وان ضاق الوقت لزمه الخروج الحج لزمه اعتكافه المتتابع فاذا عاد من الحج لزمه استئنافه بلاخلاف ، لما ذكره المصنف ، والله أعلم •

قال المسنف رحمه الله تعالى

(وان خرج من السجد ناسيا لم يبطل اعتكافه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »

ولأنه لو اكل في الصوم ناسيا لم يبطل فكذلك اذا خرج من الاعتكاف ناسيا لم يبطل ، وان خرج مكرها محمولا لم يبطل اعتكافه للخبر ، ولانه لو أوجر الصائم في فيه طعاما لم يبطل صومه فكذلك هذا ، فان أكرهه حتى خرج بنفسه ففيه قولان كالصائم اذا أكره حتى أكل بنفسه ، وان أخرجه السلطان لاقامة الحد عليه فان كان قب ثبت الحد باقراره بطل اعتكافه ، لأنه خرج باختياره وان ثبت بالبيئة ففيه وجهان (أحدهما) يبطل لأنه اختار سببه وهو الشرب والسرقة (والثاني) لا يبطل لانه لم يشرب ولم يسرق ، ليخرج ويقام عليه الحد وان خاف من ظالم فخرج واستتر لم يبطل اعتكافه لانه مضطر الى الخروج بسبب هو معذور فيه فلم يبطل اعتكافه) ،

(الشرح) هذا الحديث حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهتى وغيرهما ، ولفظهما عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أن الله تعالى تجاوز لى عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » •

(أما الأحكام) ففي الفصل مسائل:

(احداها) اذا خرج من المسجد ناسيا للاعتكاف لم يبطل في المصف هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور • قال الرافعي : وقيل في بطلانه قولان قال : (فان قلنا) لا يبطل فلم يتذكر الا بعد طول الزمان فوجهان ، كما لو أكل كثيرا ناسيا ذكر الوجهين أيضا المتولى وغيره ، والأصح أنه لا يبطل •

(الثانية) لو حمل مكرها فأخرج لم يبطل اعتكافه لما ذكره المصنف ، هذا هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، قال الرافعى : وقيل في بطلانه قولان كالمكره لأنه فارق المسجد بعذر ، وان أكره حتى خرج بنفسه فطريقان (أصحهما) فيه قولان كالاكراه على الأكل في الصوم (أصحهما) لا يبطل اعتكافه (والثاني) يبطل و والطريق الثاني : لا يبطل قولا واحدا ، ولو خاف المعتكف من ظالم فضرج الشاني : لا يبطل قولا واحدا ، ولو خاف المعتكف من ظالم فضرج الستر ففي بطلان اعتكافه قولان كالكره (أصحهما) لا يبطل ، ومعن المناسوي والرافعي وآخرون ، وأنكر جماعة على المرابع على المناسوي والرافعي وآخرون ، وأنكر جماعة على

المصنف كونه جزم في مسالة الخائف من ظالم بأنه لا يبطل وذكر في المكره القولين مع أن حكمهما جميعا سواء وهذا الانكار وان كان متجها فجوابه أنه فسرع مسألة الظالم على الأصسح واقتصر عليه هقال البغوى: ولو خاف من شيء آخر غير الظالم فخرج فقيه القولان ومراده اذا خاف من حية أو حريق أو انهدام ونصو ذلك (فأما) اذا خاف ممن يطالبه بحق واجب عليه فهو ظالم بالتغيب عنه ، فاذا خرج بطل اعتكافه قولا واحدا ، وان خاف ممن عليه دين وهو عاجز عنه فخرج ، ففيه القولان كالمكره ، لأن مطالبته حينتذ حرام ، عليه خارج للخوف من ظالم ، والله أعلم ه

- (الثالثة) اذا أخرجه السلطان ، قال الشافعى فى المختصر : اذا خلاه السلطان عاد الى المسجد وبنى ، قال أصحابنا : اذا أخرجه فله ثلاثة أحوال :
- (أحدها) أن يكون السلطان محقا فى اخراجه فأخرجه لغير عقوبة بأن وجب عليه حق وهو يماطل به مع قدرته عليه ، أو يمتنع من أدائه فيبطل اعتكافه بلا خلاف ، لأنه مقصر وخارج باختياره فى الحقيقة ،
- (الثانى) أن يكون السلطان ظالما له فى اخراجه بأن أخرجه لمسادرة أو نحوها مما ليس عليه أو لدين هو عاجر عنه ونحرو ذلك ، لم يبطل اعتكافه على الذهب وبه قطع الثريخ أبو هامد والماوردى والمحاملي وابن الصباغ والجمهور •
- (وقيل) هو كالمكره فيكون فيه القولان ، وبهذا جزم البغوى والمتولى والرافعي ، ولعل الأولين فرعوه على المذهب ، وهو أنه لا يطل .
- (الثالث) أن يخرجه ليقيم عليه عقوبة شرعية من حد أو قصاص أو تعزير فان ثبت ذلك عليه باقراره بطل اعتكافه ، لما ذكره المصنف ، وان ثبت بالبينة فنص الشافعي أنه لا يبطل ولا ينقطع به تتابعه فاذا عاد بني ، وللاصحاب طريقان (أصحهما) لا يبطل تتابعه قولا واحدا

كما نص عليه ، وبهذا قطع الماوردى والقاضى أبو الطيب فى المجرد والمحاملى وابن الصباغ وجمهور العراقيين ، (والثانى) فيه وجهان (أصحهما) لا يبطل تتابعه ، وبهذا الطريق قطع المصنف والبعوى والمتولى وغيرهم ، وهذا الذى ذكرناه من الفرق بين أن يثبت الحد بالاقسرار أو البينة صحيح ، كما ذكره المصنف ، وقد ذكره أيضا البعوى والرافعى وغيرهما ، وأشار صاحب البيان الى أن المصنف كالمنفرد بهذا التفصيل، وأن الأكثرين جزموا بأنه لا يبطل اعتكافه أذا أخرجه السلطان لاقامة الحد ، ولم يتعرضوا الفرق بين الثبوت بأقرار أو بينة ، وهذا الذى أشار اليه صاحب البيان ضعيف ، فقد ذكر التفصيل غير المصنف كما سبق ، وأما الأكثرون فكلامهم محمول غلى ما اذا ثبت باقرار ، والله أعلم ،

(فسرع) قال الشافعى فى الأم: اذا نذر اعتكافا ثم دخل مسجدا فاعتكف فيه ثم انهدم المسجد ، فان أمكنه أن يقيم فيه أقام حتى يتم اعتكافه ، وان لم يمكنه خرج ، فاذا بنى المسجد عاد وتمم اعتكافه ، هذا نصه ، قال أصحابنا : ان بقى موضع يمكن الاقامة فيه أقام ولا يجوز أن يخرج ان كان اعتكافا منذورا ، وان لم يبق منه موضع تمكن الاقامة فيه خرج فأتم اعتكافه فى غيره من المساجد ، ولا يبطل اعتكافه بالخروج لأنه لحاجة ،

قال أصحابنا: وأما قول الشافعي: فاذا بني السجد عاد وتهم اعتكافه ، فله تأويلان(۱) (أحدها) أنه عين المسجد الحرام أو مسحد المدينة والأقصى ، وقلنا: يتعين (والثاني) مراده اذا نذر اعتكافا غير متتابع ولا متعلق بزمان معين • فاذا انهدم فله الخيسار ان شاء انتظر بناءه ، وان شاء اعتكف في غيره (والثالث) مراده اذا كان في قرية ليس فيها الا مسجد واحد وانهدم (والرابع) حكاه صاحب الشامل أنه قاله للاستحباب ، لأنه يستحب أن يعتكف في المسجد الذي نذر فيه •

⁽۱) كذا في ش و ق ولعل الصواب : تاويلات (أحدما) لشمول قول السافعي على أربعة تاويلات للاصحاب فليحرر (ط) .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان خرج لعدر ثم زال المدر وتمكن من المود غلم يعد بطل اعتكافه ، لأنه ترك الاعتكاف من غير عدر غاشبه اذا خرج من غير عدر) •

(الشرح) قال أصحابنا: حيث خرج لعذر لا يقطع التتابع، ثم قضى شغله وزال عذره لزمه المبادرة بالرجوع الى المسجد عند فراغه ان كان نذره متتابعا، فان أخر الرجوع من غير عذر بطل اعتكافه، لما ذكره المصنف، وهل يجب تجديد النية اذا عاد ؟ فيه كلام سنذكره فى آخر الباب ان شاء الله تعالى، وقد سبق بعضه فى فصل النية من هذا الباب، وبالله التوفيق،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ولا يجوز للمعتكف المباشرة بشهوة لقوله تعالى: « ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد »(١) فان جامع في الفررج ذاكرا للاعتكاف عالما بالتحريم ، فسد اعتكافه ، لأنه أحد ما ينافى الاعتكاف فأشبه الخروج من المسجد ، وان باشر فيما دون الفرج بشهوة أو قبل بشموة غفيه قولان ، قال في الامملاء : يبطل وهو الصحيح ، لأنه مباشرة محرمة في الاعتكاف فبطل بها كالجماع • وقال في الأم: لا يبطل لانها مباشرة لا تبطل الحج ، فلم تبطل الاعتكاف كالمباشرة بغير شهوة ، وقال أبو اسحاق المروزى : لو قال قائل : أنه أن أنزل بطل ، وان لم ينزل لم يبطل كالقبلة في الصوم كان مذهبا ، وهدا قول لم يذهب اليه أحد من أصحابنا ويخالف الصوم فان القبلة فيه لا تحرم على الاطلاق فام يبطل على الاطلاق والقبلة في الاعتكاف محرمة على الاطلاق فأبطأته على الاطلاق ويجوز أن يباشر بغيسر شهوة ولا يبطل اعتكافه لحديث عائشية رضى الله عنها قالت: « كان رسول الله صلى الله عليه وسام يدنى الى رأسه فأرجله » وأن بأشر ناسبا لم يبطل اعتكافه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتى الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأن كل عبادة أبطلتها مباشرة

⁽١) البقرة: ١٨٧٠

العامد لم تبطلها مباشرة الناسى كالصوم ، وان باشرها وهو جاهل بالتحريم لم يبطل لأن الجاهل كالناسى ، وقد بينا ذلك في الملاة والصوم) .

(الشرح) قوله : مباشرة محرمة احتراز من المباشرة بغير شهوة (وقوله) مباشرة لا تبطل الحج احتراز من الجماع .

(أما أحكام الفصل) فاتفق أصحابنا على أنه يجوز للمعتكف المباشرة بغير شهوة باليد والقبلة على سبيل الشفقة والاكرام ، أو لقدومها من سفر ونحو ذلك ، لحديث عائشة وهو فى الصحيحين ، قال الماوردى : لكنه يكره ويحرم عليه الجماع وجميع المباشرات بالشهوة بلاخلاف ، واتفق أصحابنا على ذلك ، ونقل الماوردى وآخرون اتفاق الأصحاب عليه والقاضى أبو الطيب ، وأما قول صاحب العدة : فأما المباشرة من التبلة واللمس ونحوهما فهل يحرم ؟ فيه قولان فعلط منه ، والصواب القطع بتحريمها ، وانما القولان فى افساد الاعتكاف بها ، وكلامه فى انقريع ذلك يقتضى أن مراده أن التحريم متفق عليه وانما الخلاف فى الافساد ، وكأنه وقع منه سبق قلم ،

وقريب من عبارته عبارة الغزالى فى الوسيط ، فانه قال : فى مقدمات الجماع كالقبلة والمعانقة قولان (أحدهما) يحسرم ويفسد كما فى الحج (والثانى) لا ، كمافى الصوم ، هذا لفظه وفيه انكاران وأحدهما) أنه أوهم أن الخلاف جار فيه التحريم ، والتحريم متفق عليه ، وانما الخلاف فى الافساد .

(والثانى) قوله : ويفسد كما فى الحج ، ومعلوم أن الحج لا يفسد بغير الجماع من المباشرات ، والصواب الجزم بالتحريم فلا خلاف فيه ، وانما ذكرت قول الغزالى وصاحب العدة لبيان الغلط فيهما ، لئلا يغتر بهما ويتوهم فى المسألة خلاف فى التحريم مع أنه حرام بلا خلاف ، والله أعلم .

فان جامع المعتكف ذاكرا للاعتكاف عالما بتحريمه ، بطل اعتكافه باجماع المسلمين سواء كان جماعه في المسجد أو عند خروجه لقضاء

الحاجة ونحوه من الأعذار التى يجوز لها الخورج ، وقد سبق وجه شاذ أنه لا يبطل اذا جامع هال خروجه لقضاء الحاجة من غير مكث ، وقد سبق تضعيفه ، فان جامع ناسيا للاعتكاف أو جاهلا تحريمه لم يبطل على المذهب ، وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين ، وقال أكثر الخراسانيين فيه الخلاف السابق فى نظيره فى الصوم ، والله تعالى أعلم •

ونقل المزنى عن نص الشافعى فى بعض المواضع أن الاعتكاف لا يفسده من الوطء الا ما يوجب الحد ، قال امام الحرمين : مقتضى هذا أن لا يفسد بالوطء فى الدبر ووطء البهيمة اذا لم نوجب فيهما الحد ، وهذا الذى قاله الامام هجب فان المذهب المسهور أن الاعتكاف يفسد بكل وطء سواء المسرأة والبهيمة واللواط وغيره ، ولا خلاف فى هذا ، (وأما) نص الشافعى المذكور فمحمول على أنه لا يفسد بالمباشرة بالذكر فيما دون الفرج لا أنه أراد حقيقة الفرج ، وكلام المزنى ثم أصحابنا أجمعين فى جميع الطرق مصرح بما ذكرته ، ومن أطرف العجائب قول امام الحرمين هذا مع علو مرتبته وتفذذه فى العلوم مطلقا رهمه الله ، والله أعلم ،

أما اذا لمس أو قبل بشهوة أو باشر فيما دون الفرج بذكره متعمدا عالما ، ففيه نصان للشافعي ، وقال امام الحرمين وغيره : فضطربت النصوص فيه ، وللأصحاب في المسألة طرق ذكر المصنف منها طريقين (أحدهما) في فساد الاعتكاف بذلك قولان (أصحهما) يفسد (والثاني) لا • (والطريق الثاني) ان أنزل فسد والا فلا ، وذكر الطبرى في العدة طريقا آخسر أنه لا يفسد قولا واحدا ، كما لا يفسد الصوم ، قال : وهذا القائل تأول نص الشافعي في الافساد على يفسد الصوم ، قال : وهذا القائل تأول نص الشافعي في الافساد على أنه أراد بالمباشرة الجماع ، قال : ومن قال بالقولين اختلفوا (منهم) من قال : قولان سواء أنزل أم لا ، هذا نقل الطبرى ، وقال امام الحرميسن : قولان ساحقيق القطع بأن المباشرة مع الانزال يفسد بها الاعتكاف ، وانما القولان اذا لم يكن انزال ، قال : وذكر بعض أصحابنا قوليسن في المباشرة مع الانزال ، قال : وهذا مشهور في الحكاية ولا اتجاه له أصلا ، ثم قال : والظاهر اعتبار فساد الاعتكاف بفساد الصوم •

وقال المحاملي في كتابيه المجموع والتجريد وصاحب البيان الصحيح من القولين أنه لا يفسد الاعتكاف ، سواء أنزل أم لا وقال القاضي أبو الطب في المجرد: المشهور من مذهبه أنه لا يفسد اعتكافه سواء أنزل أم لا (والثاني) يفسد أنزل أم لا وقال ومن أصحابنا من قال: ان لم ينزل لم يبطل وان أنزل فقولان ، قال القاضي : هذا غلط لا يعرف أن الشافعي اعتبر الانزال في شيء من كتبه وقال صاحب التتمة : الصحيح أنه ان أنزل بطل اعتكافه كالصوم والا فقولان (أحدهما) لا يبطل كالصوم (والثاني) يبطل ، والفرق أن هذه المباشرة محرمة في الاعتكاف لعينها لحرمة المسجد ، والاعتكاف أن هذه المباشرة محرمة في الاعتكاف لعينها بل لمخوف الانزال ، فاذا لم ينزل لم يبطل صومه ه

وقال البعوى: أصح القولين فساد الاعتكاف، ثم قيل هما اذا لم ينزل قان أنزل فسد وقيل: هما اذا أنزل والا فلا يفسد وقيل هما في الحالين و وذكر الدارمي والسرخسي مثله، لكن لم ينصاعلى الأصح، فهذه طرق الأصحاب ومختصرها أن جمهور العراقييين لا يعتبرون الانزال واعتبره أبو استحاق المروزي والدارمي من العراقيين وجماهير الخراسانيين واختلفوا في الأصح من القولين كما تراه وقال الرافعي: الأصح عند الجمهور أنه أن أنزل بطل اعتكافه والا فلا والله أعلم و

(فسرع) آذا استمنى بيده فان لم ينزل لم يبطل اعتكافه بلا خلاف ، وان أنزل قال البعسوى والرافعى : ان قلنا : اذا للس أو قبل فأنزل لا يبطل فهنا أولى ، والا فوجهان ، لأن كمال اللذة باصطكاك البشرتين والأصبح البطلان ، أما أذا نظر فلا يبطل اعتكافه قطعا كما سبق فى الصبوم ، وممن صرح به هنا الدارمى ، والله تعالى أعلم ،

(فرع) قال البعلوى: «كل موضع لزم المعتكف غسل الجنابة ، اما باحتلام ، واما بجماع ناسيا أو باشر فيما دون الفرج بشهوة وأنزل ، وقانا : لا يبطل اعتكافه بذلك فمكث في المسجد عصى الله تعالى ، بل يجب عليه الخروج للاغتسال ويحرم المكث مع التمكن

من الخروج ، ولا يحسب زمان الجنابة من الاعتكاف ، وكذلك زمان السحر اذا لم يخرج من السحد ، لأنهما ممنوعان من المسجد ، وقيل : يحسب لهما لأنه ليس فيه الا أنه عاص كما أو آكل حراما آخر ، وقيل : يحسب زمان السحر دون زمان الجنابة لأن عصيان الجنب لنمكث فى المسجد وعصيان السكران الشرب ، والمذهب الأول حتى لو نذر اعتكافا فاعتكفه جنبا لا يحسب له كما لو نذر أن يقرا القرآن فقرآه جنبا لا يحسب له عن نذره لأن النذر للقربة وما يفعله ليس بقربه بل معصية ، ولو حاضت المعتكفة لزمها الخروج فان لم تخرج لم يحسب زمان الحيض ، وكذلك اذا ارتد لأن المرتد ليس أهلا للعباده ، هدد اخر خلام البعوى ، وذكر نحوه الرافعى وغيره ،

قال أصحابنا ويلزم الجنب المبادرة بالغسل فى الصور المذكورات الكيلا يبطل تتابعه ، قالوا : وله الخسروج من المسجد للاغتسال ، سواء امدنه الغسل فى المسجد أم لا ، لأنه أصون للمسجد ولمروءته •

(فرع) المرأة المعتكفة كالرجل المعتكف فى تحريم الجماع والمباشرة بشموة ، وفى المساده بهما ، ويفرق بين العالمة الذاكرة المختارة والناسية والجاهلة والمكرهة كما سبق ، والله أعلم .

(فسرع) اذا جامع المعتكف عن نذر متتابع ذاكر له عالما بالتحريم فقد ذكرنا أنه يفسسد اعتكافه بالاجماع ولا تلزمه الكفارة عندنا ، وبه قال جماهير العلماء ، قال الماوردى : هو قول جميع الفقهاء الا الحسن البصرى والزهرى فقال : عليه كفارة الواطىء ف صوم رمضان ، قال العبدرى : « وهو أصح الروايتين عن أحمد » قال ابن المنذر : « أكثر أهل العلم على أنه لا كفارة عليه » وهو قول أهل المدينة والتسام والعراق ، وقال الحسن والزهرى : عليه ما على الواطىء في صوم رمضان ، وعن الحسن رواية أخسرى أنه يعتق الواطىء في صوم رمضان ، وعن الحسن رواية أخسرى أنه يعتق رقبة ، فان عجز أهدى بدنة ، فان عجز تصدق بعشرين صاعا من تمر ،

فسرغ

في مذاهب الطماء في جماع المعتكف ناسيا

قد ذكرنا أنه لا يفسد اعتكافه عندنا ، وبه قال داود • وقال ماك وأبو حنيفة وأحمد : «يفسد » دليلنا الحديث الذى ذكره المصنف ، وقد سبق أنه حديث حسن وهو عام على المختار فيحتج بعمومه ، الاما خرج بدليل كغرامة المتلفات وغيرها •

فسرع

فى مذاهبهم في الباشرة دون الفسرج بشهوة

قد سبق الخلاف فى مذهبنا • وقال أبو حنيفة وأحمد: أن أنزل بطل اعتدافه والا فلا • وقال مالك: يبطل مطلقا • وقال عطاء: لا يبطل مطلقا ، واختاره ابن المنفر ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(ويجوز للمعتكف أن يلبس ما يلبسه في غير الاعتكاف (الأنبى صدى الله عليه وسلم اعتكف ولم ينقل آنه غير شيئا من ملابسه)) ولو فعل ذلك لنقل ، ويجوز أن يتطيب لأنه أو حرم عليه الطيب لحرم ترجيل الشعر كالاحرام وقد روت عائشة أنها ((كانت ترجل شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف)) غدل على أنه لا يحرم عليه التطيب ، ويجوز أن يتزوج ويزوج لأنه عبادة لا تحرم التطيب فلا تحرم النكاح كالصوم ، ويجوز أن يقرأ القرآن ويقرىء غيره ويدرس العلم ويدرس غيره ، لان ذلك كله زيادة خير ويقرىء غيره ويدرس العلم ويدرس غيره ، لان ذلك كله زيادة خير لا يترك به شرط من شروط الاعتكاف ، ويجوز أن يامر بالأمر الخفيف في ماله وصنعته ويبيع [ويبتاع] ولكنه لا يكثر منه ، لأن المسجد ينزه عن أن يتخذ موضعا للبيع والشراء ، فأن أكثر من ذلك كره لأجل عن أن يتخذ ولم يبطل به الاعتكاف و وقال في القديم : أن فعل ذلك في المسجد ولم يبطل به الاعتكاف و وجهه أن الاعتكاف هو حبس النفس المنع و وجل ، فأذ أكثر من البيع والشراء صار قعوده في المسجد للبيع والشراء لا للاعتكاف و والمديح أنه لا يبطل و والأول مرجوع للبيع والشراء لا للاعتكاف و والمديح أنه لا يبطل و والأول مرجوع للبيع والشراء لا للاعتكاف و والمديح أنه لا يبطل و الأول مرجوع

عنه ، لأن ما لا يبطل قليله الاعتكاف لم يبطل كثيره كالقراءة والذكر ، ويجسوز ان ياحل في المسلجد ، لانه عمل قليل لابد منه ، ويجسوز ان يصع عيه المستدة لان ذلك انظف للمسلجد ، ويفسل غيه اليد ، وان عسل في الطست فهو احسن) •

- (الشرح) حديث عائشة رواه البخارى ومسلم وفى الفصل مسائل:
- (احداها) قال الشافعى فى المختصر: ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ويأخلا ويتطيبًا بما شاءا ، قال اصحابنا : يجوز لهما من اللباس و لطيب والماحول ما كان جائزا قبل الاعتكاف ، وسواء رفيسع النياب وعيره ، ولا كراهه فى شىء من ذلك ، ولا يقال : انه خالف الاولى ، هذا مذهبنا قال العبدرى : وبه قال اكثر العلماء وقال احمد : يستحب ان لا يلبس رفيع التياب ولا يتطيب قال الماوردى . وحكى عن طاوس وعطاء انه ممنوع من الطيب كالحج دليلنا ما ذكره المصنف ، ويخالف الحج لأنه شرع هيه كشف الراس واجتناب المخيط وتحريم النكاح وغير ذلك مما ليس فى الاعتكاف
 - (الثانية) يجوز أن يتزوج وأن يزوج وقد نص عليه الشافعي في المختصر ، واتفق الأصحاب عليه ، ولا اعلم فيه خلافا .
 - (الثالثة) يجوز أن يقرآ القرآن ويقرئه غيره، وأن يتعلم ألعلم ويعلمه غيره، ولا كراهه في ذلك في حال الاعتكاف وقال الشافعي وأصحابنا : وذلك أفضل من صلاة النافلة ، لأن الاشتغال بالعلم فرض كفاية فهو أفضل من النفل ، ولأنه مصحح للصلاة وغيرها من العبادات ، ولأن نفعه متعد التي الناس ، وقد تظاهرت الأحاديث بتفضيل الاشتغال بالعلم على الاشتغال بصلاة النافلة ، وقد سبق بيان جملة من ذلك في مقدمة هذا الشرح وقال الشافعي والأصحاب : فالأولى للمعتكف الاشتغال بالطاعات من صلاة وتسبيح وذكر وقراءة ، واشتغال بعلم تعلما وتعليما ومطالعة وكتابة ونحو ذلك ، ولا كراهة في شيء من ذلك ولا يقال هو خلاف الأولى وهذا مذهبنا وبه قال جماعة منهم من ذلك ولا يقال هو خلاف الأولى وهذا مذهبنا وبه قال جماعة منهم عطاء والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز و

وقال مالك وأحمد: يستحب له الاشتغال بالصلاة والذكر والقراءة مع نفسه و قالا: ويستحب أن لا يقرآ القرآن ولا يشتغل بكتابة الحديث ولا بمجالسة العلماء ، كما لا يشرع ذلك فى الصلاة والطواف و واحتج اصحابنا بأن أمر القرآن وتعليم العلم والاشتغال به طاعة فاستحب للمعتكف كالصلاة والتسبيح ، ويخالف الصلاة فانه شرع فيها أذكار مخصوصة والخشروع وتدبرها ، وذلك لا يمكن مع الاقراء والتعليم (وأما) الطواف فقال اصحابنا : لا نسلمه ولا يكره القراء القرآن وتعليم العلم فيه ، والله أعلم و

(الرابعة) قال الشافعي والأصحاب: يجوز للمعتكف أن يأمر فى الخفيف من هاله وصنعته ونحو ذلك ، وأن يتحدث بالحديث المباح ، وأن يبيع ويشترى ويؤجر ونحوها من العقود بحيث لا يكثر ذلك منه ، فان آكثر من ذلك كره ولم يبطل اعتكافه ، وحكى المصنف والأصحاب قولا قديما أنه ان كان اعتكاف نذر منتابع استأنفه ، وهذا شاذ ضعيف والذهب الأول ، قال امام الحرمين : هذا المحكى عن القديم غلط صريح ودليل الجميع في الكتاب ،

واستدل أصحابنا لاباحة الجديث المباح في الاعتكاف بحديث صفية أم المؤمنين رضى لله عنها « أنها جاءت التي رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه في المسجد فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب ، فقام النبي صلى لله عليه وسلم معها يقلبها حتى اذا بلعث باب المسجد مر رجلان من الأنصار فسلما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم : على رسلكما انما هي صفية بنت حيى ، فقالا : سبحان الله وكبر عليهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله ان الشيطان يجرى من الانسان مجرى الدم واني خشيث أن يقذف في قلوبكما شيئا » رواه البخاري ومسلم ولا يكثر منه فان أكثر كره و وهكذا قاله البعوى وكثيرون أو الأكثرون ، وقد نص الشافعي في المختصر على اباحة البيع للمعتكف فقال ولا يأس على المعتكف أن يبيع ويشترى ويخيط ويجالس العلماء ويتحدث بما أحب ما لم يكن اثما و هذا نصه و واختلفت عبارة الأصحاب في

ذلك فقال المصنف ما قدمناه ، ووافقه عليه من ذكرناه ، وقطع الماوردي بأن البيع والشراء وعمل الصنائع في المسجد مكروه للمعتكف وغيره ولا يبطل به الاعتكاف ، وقال صاحب الشامل : فان باع المعتكف أو استرى فلا بأس به ، نص عليه الشافعي في الأم وفي القديم ، قال في انقديم : ولا يكثر من التجارة لئلا يخرج عن حد الاعتكاف • قال :

وقال في البويطي: وأكره البيع والشراء في السجد . قال صاحب الشامل: فالمسالة على قولين (أصحهما) يكره الهيم والشراء في المسجد (والثاني) لا يكره • قال : فان كان محتاجا الي شراء قوته وما لابد له منه لم يكره • قال : فأما الخياطة فان خاط ثوبه اندى يحتساج الى لبسسه جاز ، وان كان كثيرا فتركه أولى • هذا كلام صاحب الشامل ، وجزم الشيخ أبو حامد بكراهة البيسع والشراء في المسجد ، وقال القاضي أبو الطيب في المحسرد : قال الشافعي في البويطى : وأكره البيع والشراء في المسجد ، فان باع معتكف أو غيره كرهته والبيع جائز ، قال القاضى : بسبب المسجد لا بسبب الاعتكاف . ينال : وهي كراهة تنزيه لا تحريم هذا كلام القاضي ، وقال المحاملي فى المجموع : قال الشافعي في المختصر والأم والقديم : ولا بأس أن يبيع المعتكف ويشترى ويخيط • وفي كراهته قولان (أرجمهما) أنكراهه ، قال : وقول الشافعي لا بأس به ، أراد أنه لا يؤثر في الاعتكاف ولا يمنع منه لأجله ، فأما المسجد فهو مكروه للمعتكف وغيره .

وقال المتولى: اذا اشتغل المعتكف بالبيسع والشراء ــ فان كان محتاجا اليه لتحصيل قوته _ لم يكره ، وان قصد به التحارة وطلب الزيادة فقد نص في الأم أنه لا بأس به ، ونقمل البويطي أنه يكره البيع والشراء في المسجد ، فحصل في المسألة قولان (الصحيح) كراهته ، وقال السرخسي : في البيع والشراء للمعتكف نصان مختلفان ، وللأصحاب فيهما طريقان (أحدهما) في كراهته قولان (والثاني)أنهما على حالين ، فأن اتفق البيع نادرا لم يكره ، وأن اتخذه عادة منع منه ، وقال الدارمي : يكرة للمعتكف البيع والشراء في المسجد ، فان لم يكن له من يشترى له الخبز خرج له ، هذا كلام الأصحاب ،

وحاصله أن الصحيح كراهة البيسع والشرآء في المسجد ألا أن يحتاج

لا آيا - آلمجموع - ج ٦)

اليه لضرورة ونحوها ، وقد سبق بيان هـذا بأدلته في أخر باب ما يوجب النسك ، والله أعلم •

أنه لا بأس على المعتكف أن يخيط فى المسجد ، وهذا فيه خلاف عندنا أنه لا بأس على المعتكف أن يخيط فى المسجد ، وهذا فيه خلاف عندنا فى حق المعتكف أذا خاط ما تدعو حاجته اليه ولا كراهة حينئذ ، فأما أخير المعتكف والعتكف أذا اتخف مسجدا مصلا لذلك وأكثر فيه من الخياطة ونحوها فهو مكروه ولا يبطل به اعتكافه على المسهور من مذهبنا ، وفيه القول القديم الذي حكاه المصنف والأصحاب ، وهذا غلط كما سبق وهذا مختصر كلام الأصحاب فى ذلك ، قال الدارمي تكره الخياطة فى المسجد كالبيع ، وقليلها لحاجة جائز كالبيع ، وقال المساوردي : البيع والشراء وعمل الصنائع فى المسجد مكروه المعتكف وغيره ، وقليل ذلك أخف من كثيره ، وقال صاحب الشامل : أن خاط ثوبه الذي يحتاج إلى لبسمه لم يكره ، وأن كان كثيرا فتركه أولى ، وقال البغوي : أن عمل عملا مهاجا يسيرا أو خاط شيئا من ثوبه لم يكره ، فأن قعد يحترف بالخياطة أو بحرفة أخرى كره ، وعبارات بكره ، فأن قعد يحترف بالخياطة أو بحرفة أخرى كره ، وعبارات باقى الأصحاب نحو هذا ، وإله أعلم ،

وقد سبق فى آخر باب ما يوجب العسل بيان هذا كله وأشباهه مما يكره فى المسجد أو يحرم أو يباح أو يندب ، وأن رفع الأصوات فيه مكروه ، والبول حرام فى غير اناء وفى اناء على الأصبح ، والفصد والحجامة ونحوهما فيه حرام فى غير اناء ومكروه فى الاناء ، والله أعلم •

(فرع) قال القاصى أبو الطيب فى المجرد: قال الشافعى فى الأم والجامع الكبير: لا بأس أن يقص فى المسجد لأن القصص وعظ وتذكير • قال: وأما الحديث المباح فالأولى تركه ، فان فعل فلا بأس به ما لم يكن اثما ، وهذا الذى قاله الشافعى رحمه الله فى القصص محمول على قراءة الإحاديث المشهورة والمغازى والرقائق ونحوهما مما ليس فيه موضوع ولا(ا) ما تحتمله عقول العوام ، ولا

ما ذكره أهل التواريخ والقصص من قصص الأنبياء وحكاياتهم فيها أن يعض الأنبياء جرى له كذا من فتنة أو نحوها ، قان هــذا كله يمتنع منه ، وقد سبق بيان هذا فى آخــر باب ما يوجب الغسل .

(فرع) قال الشافعى فى المختصر : ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال ، وأتفق أصحابنا على هذا • قالوا : ويستحب للمعتكف اذا سبه انسان أن لا يجيبه ، كما لا يجيبه المائم ، فان أجابه وسب غيره أو جادل بغير حق كره ولم يبطل اعتكافه بالاتفاق • قال المتولى : ويبطل ثوابه أو ينقص ، هذا لفظه •

(المسألة الخامسة) قال الشافعي والأصحاب: يجوز للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد ويشرب ويضع المائدة ويعسل يده بحيث لا يتأذى بعسالته أحد ، وأن غسلها في الطست فهو أفضل ، ودليل الجميع في الكتاب ، قال أصحابنا : ويستحب للآكل أن يضع سفرة ونحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون ، قال البغوى : يجوز نضح المسجد بالماء المطلق ولا يجوز بالمستعمل وأن كان طاهرا ، لأن النفس قد تعافه ، وهذا الذي قاله ضعيف ، والمختار أن المستعمل كالمطلق في هذا الأن النفس انما تعاف شربه ونحوه ، وقد اتفق أصحابنا على جواز الوضوء في المسجد ، واسقاط هائه في أرضه مع أنه مستعمل ، وصرح به صاحبا الشامل والنتمة في هذا الباب ، وقد قدمنا بيانه في آخصر ما يوجب الغسل ، ونقلنا هناك عن ابن المنذر أنه نقصل اجماع العلماء على ذلك ، ولأنه أذا جاز غسل اليد في المسجد من غير طست كما صرح به المصنف وجميع الأصحاب غرشه بالماء من غير طست كما صرح به المصنف وجميع الأصحاب غرشه بالماء من غير طست كما صرح به المصنف وجميع الأصحاب غرشه بالماء

قال الماوردى: والأولى أن يفسل اليد حيث يبعد عن نظر الناس وعن مجالس العلماء ، قال: وكيفما فعل جاز والله أعلم ، قال أصحابنا: وللمعتكف النوم والاضطجاع والاستلقاء ومد رجليه ونحو ذلك في المسجد لأنه يجوز ذلك لغيره فله أولى ، وقد سجقت المسألة في باب ما يوجب العسل •

والموافيين والممارين والمركز أوواف وجرا أوروف والمستقورها الجرابية المعاقبات المدار

في مذاهب العلماء في بيع المعتكف وشرائه

قد ذكرنا أن الأصبح من مذهبنا كراهته الاللا لابد منه ، قال ابن المندر وممن كرهه عطاء ومجاهد والزهرى ، ورخص فيه أبو حنيفة ، وقال سفيان الثورى وأهمد : يشترى الخبز إذا لم يكن له من يشترى ، وعن مالك رواية كالثورى ، ورواية يشترى ويبيع اليسير ، قال ابن المندر : وعندى لا يبيع ولا يشترى الا ما لابد له منه اذا لم يكن له من يكفيه ذلك ، قال : فأما سائر التجارات فان فعلها في المسجد كره ، وان خرج لها بطل اعتكافه ، وان خرج لقضاء حاجة الانسان فياع واسترى في مروره لم يكره ، والله أعلم .

(فسرع) مذهبنا أنه لا يكره دخسول المعتكف تحت سقف و ونقله ابن المنذر عن الزهرى وأبى حنيفة قال : وبه أقول ، وروينا عن ابن عمر قال : لا يدخس تحت سقف وبه قال عطاء والنخعى واسحاق و وقال الثورى : اذا دخل بيتا انقطع اعتكافه و

فسسرع

في مذاهب العلمساء في الطيب للمعتكف

مذهبنا أنه لا كراهة غيه كما سبق • قال ابن المنذر : وبه قال أكثر العلماء ، منهم مالك وأبو حنيفة وأبو ثور • وقال عطاء : لا تتطيب المعتكفة قال : فان خالفت لم يقطع تتابعها قال : وقال معمر : يكره أن يتطيب المعتكف • قال ابن المنذر : لا معنى لكراهة ذلك ، قال : ولعل عطاء انما كره طيبها لكونها في المسجد ، كما يكره لغير المعتكفة الطيب اذا أرادت المخروج الى المسجد •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل : اذا فعل في الاعتكاف ما يبطله من خروج أو مباشرة أو مقسام في البيت بعد زوال العذر لل نظرت فان كان ذلك في تطوع لم يبطل ما مضى من اعتكافه لأن ذلك القدر أو أفرده بالاعتكاف

واقتصر عليه اجزأه ولا يجب عليه اتمامه لأنه لا يجب المضى في فاسده [فلا يازده] بالشروع كالصوم ، وان كان في اعتكافه ، منذور نظرت ، فان لم يشرط فيه التتابع لم يبطل ما مضى من اعتكافه ، لما ذكرناه في التطوع ، ويلزمه أن يتمم لأن الجميع قد وجب عليه ، وقد فعل البعض فوجب الباقى ، وان كان قد شرط فيه التتابع بطل التتابع ويجب عليه أن يستانفه ليأتى به على الصفة التي وجب عليها) .

(الشرح) هـذا الفصل كله كما ذكره وهو متفق عليه مقال أصحابنا : وكل ما قطع التتابع في النذر المتتابع يوجب الاستئناف بنية جديدة مقال أصحابنا : وكل عذر لم تجعله قاطعا للتتابع ، فعند الفسراغ منه يجب العود ، فلو أخر انقطع التتابع وتعذر البناء ويجب قضاء الأوقات المصروفة الى غير قضاء الحاجة ، ولا يجب قضاء أوقات الحاجة ولا الذهاب له والجيء منه ، واذا عاد فهل يجب تجديد النية ؛ ينظر فان كان خروجه لقضاء الحاجة وما لابد منه كالاغتسال والأذان اذا جوزنا الخروج له لم يجب على المذهب ، سواء طال الزمان أو قصر ، وقيل : أن طال الزمان ففي وجوب تجديدها وجهان ، وقد سبق بيانه ،

وأما ما له منه بد ، ففيه وجهان : (أحدهما) يجب تجديدها لأنه ليس ضروريا (وأصحهما) لا يجب لأن النية الأولى شملت جميع المنذور ، وهذا المصروج لا يقطع التتابع فكأنه لم يخرج وطرد الشيخ أبو على السنجى هذا الخلاف فيما اذا خرج لغرض استثناه ثم عاد ، ولو عين لاعتكافه مدة ولم يتعرض للتتابع ثم جامع أو خرج خروجا بلا عذر ففسد اعتكافه ثم عاد ليتم الباقى ففى وجوب تجديد النية هذان الوجهان و قال امام الحرمين : لكن المذعب منا وجوب تجديدها ، وهو للاعتكاف ولا يعتر بجزم صاحبى الابانة والبيان بأنه لا يجب التجديد للاعتكاف ولا يعتر بجزم صاحبى الابانة والبيان بأنه لا يجب التجديد هما ، وقولهما : ان الزمان مستحق للاعتكاف ، وقد صحح دخوله فيه لأنه خرج منه ففسدت نيته ، والله أعلم .

في مسائل تتعلق بكتاب الاعتكاف وبعضها من الضروريات التي تركها المصنف

(أحدها) اذا نذر اعتكافا متتابعا وشرط الخروج منه أن عرض عارض مثل مرض خفيف أو عيادة مريض أو شهود جنازة أو زيارة أو صلاة جمعة ، أو شرط الخروج لاشتغال بعلم أو لغرض آخر من أغراض الدنيا والآخرة صح شرطه على المذهب ، نص عليه فى المختصر وقطع به الأصحاب في جميع الطرق ، ومنهم المصنف فى التنبيه ، الا صاحب التقريب والحناطي فحكيا قولا آخر شاذا أنه لا يصحح شرطه لأنه مخالف لقتضاه فبطل ، كما لو شرط الخروج للجماع فانه يبطل بالاتفاق ، وتابعهما على حكاية هذا القول الشاذ المام الحرمين وغيره من المتأخرين وهو غريب ضعيف ، وهو مذهب المام الحرمين وغيره من المتأخرين وهو غريب ضعيف ، وهو مذهب مالك والأوزاعي ،

ودليل الذهب أنه أذا شرط الخسروج لعارض فكأنه شرط الاعتكاف في زمان دون زمان ، وهذا جائز بالاتفاق ، قال أصحابنا ؛ فاذا قلنا بالمذهب نظر أن عين نوعا فقال : لا أخسرج الالعيادة المرضى أو لعيادة زيد أو تشسيع الجنائز أو جنازة زيد خسرج لما عينه لا لغيره ، وأن كان غيره أهم منه لانه يستبيح الخروج بالشرط فاختص بالمشروط ، وأن أطلق وقال : لا أخسرج الالشسعل أو عارض جاز الخسروج لكل عارض وجاز الخسروج لكل شسعل دينى أو دنيوى ، فالأول كالجمعة والجماعة والعيادة وزيارة الصالحين والمواضع الفاضلة والقبور وزيارة القادم من سفر ونصوها ، (والثانى) كلقساء السلطان ومطالبة الغريم ، ولا يبطل التتابع بشىء من هذا كله ،

قالوا: ويشترط في الشيغل الدنيوى كونه مباحا ، هذا هو الذهب وفيه وجه ضعيف حكاه الماوردى في الحاوى والرافعي وغيرهم أنه لا يشترط ، فعلى هذا لو شرط الخسروج اقتل أو شرب خمر أو سرقة ونحوها فخسرج له لم يبطيل اعتكافه وله البناء بعد رجوعه لأن نذره بحسب الشرط ، قالوا: وليست النظارة والنزاهة من الشغل فلا يجوز الخسروج لهما ، قال أصحابنا: واذا قضى الشغل الذي شرطه

وخرج له لزمه العرود والبناء على اعتكافه ، فان أخر العرود بعد قضاء الشيغل بلا عذر بطل تتابعه ولزمه استئناف الاعتكاف كما سبق فيمن أقام بعد قضاء حاجته ونحوها ، قال أصحابنا : ولو نذر اعتكافا متتابعا وقال فى نذره : أن عرض مانع قطعت الاعتكاف ، فحكمه حكم من شرط الخروج كما سبق ، الا أنه اذا شرط الخروج يلزمه بعد تضماء الشغل والرجوع والبناء على اعتكافه حتى تنقضى مدته وغيما اذا شرط القطع لا يلزمه العود ، بل اذا عرض الشعل الذى شرطه انقضى نذره وبرئت ذمته منه وجاز الخروج ولا رجوع عليه .

ولو قال: على أن أعتكف رمضان الا أن أمرض أو أسافر ، فمرض أو سافر فلا شيء عليه ولا قضاء ، ولو نذر صلاة وشرط المسروج منها ان عرض عارض أو نذر صوما وشرط الفروج منه ان جاع أو ضيفه انسان أو ضاف به أحد فوجهان حكاهما امام الحرمين والبغوى والمتولى وصاحب البيان وآخرون ، وذكرهما الدارمي في المصوم (أصحهما) ينعقد نذره ويصح الشرط ، فاذا وجد العارض بجاز له الفروج منه ، وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنيجي والمحاملي والماوردي وابن الصباغ والجمهور ، ونقله ابن الصباغ عن أصحابنا ، ودليله القياس على الاعتكاف ، (والثاني) لا ينعقد نذره بخلاف الاعتكاف ، فان ما يتقدم منه على الخروج عبادة مستقلة بخلاف الصوم والصلاة ، وصحح البغوي في الصلاة عدم الانعقاد وليس تصحيحه هنا بصحيح بل الصحيح ما قدمناه عن الجمهور ، والله أعلم ،

ولو نذر الحج وشرط فيه الخروج ان عرض عارض انعقد النذر كما ينعقد الاحرام المشروط ، وفي جواز الخروج بهذا الشرط قولان معروفان في كتاب الحج مشهوران (أصحهما) يجوز كالاعتكاف (والثاني) لا ، قال صاحب الحاوى وغيره: والفرق أن الحج أقوى ، ولهذا يجب المضى في فاسده ، قال الرافعى: والصوم والصلاة أولى من الحج لجرواز الخروج عند أصحابنا العراقيين ، وقال الشيخ أبو محمد: الحج أولى به ، والله أعلم •

ولو نذر التصدق بعشرة دراهم أو بهذه الدراهم الأأن تعرض

حاجة ونحوها غفيه الوجهان (أصحهما) صحة الشرط أيضا غاذا احتاج فلا شيء عليه ، ولو قال في هذه القربات كلها الا أن يبدو لى فوجهان (أحدهما) يصح الشرط ولا شيء عليه اذا بدا كسائر العوارض (وأصحهما) لا يصحح لأنه علقه بمجرد الخيرة ، وذلك يناقض الالزام .

قال الرافعي: فاذا لم يصبح الشرط في هذه الصور فهل يقال الالتزام باطل ؟ أم صحيح ويلعو الشرط ؟ قال البغوى لا ينعقد النذر على قولنا لا يصح الضروج من الصوم والصلاة ، ونقل امام الحرمين وجهين في صورة تقارب هذا ، وهي اذا نذر اعتكاها متتابعا وشرط الخروج مهما أزاد ، ففي وجه يبطل التزام التتابع ويبطل الاستثناء ، ومتى شرط في الاعتكاف المنذور الخروج لغرض وخرج ، فهل يجب تدارك الزمان المنصرف اليه ؟ ينظر ان نذر مدة غير معينة كشهر مطلق وجب التدارك ليتم المدة الملتزمة ، وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك الغرض منزلة الخروج لقضاء الحاجة في أن التتابع لا ينقطع به ، وأن نذر زمانا معينا كرمضان أو هذا الشهر أو هذه الأيام العشرة ونحو ذلك لم يجب التدارك ، لأنه لم يلتزم غيرها ،

ولا خلاف أن وقت الخروج لقضاء حاجة الانسان لا يجب تداركه فى المالين كما سبق فى النذر الخالى من الشرط، وأذا خرج للشيخل الذى شرطه ثم عاد هل يحتاج الى تجديد النية ؟ قال البخوى: فيه وجهان ، وقد سبق بيان ذلك فى فصل النية ، والله أعلم البخوى: فيه وجهان ، وقد سبق بيان ذلك فى فصل النية ، والله أعلم البخوى المناه المناه المناه وقد سبق بيان ذلك فى فصل النية ، والله أعلم البخوى المناه المناه وقد سبق بيان ذلك فى فصل النية ، والله أعلم المناه ال

(المسألة الثانية) اذا نذر اعتكاف اليوم الذي يقدم فيه زيد ، قال الشافعي في المختصر : فإن قدم في أول النهار اعتكف ما بقى ، فإن كان مريضا أو مجنونا فاذا قدر قضاه ، قال المزنى : يشبه اذا قدم أول النهار أن يقضى مقدار ما مضى من ذلك اليوم من يوم آخر ، متى يكون قد اعتكف يوما كاملا ، هذا ما ذكره الشافعي والمزنى ، قال أصحابنا : هذا النذر صحيح قولا واحدا ، ونقال الماوردي وغيره اتفاق الأصحاب على صحته ، قال الماوردي : والفرق بينه وبين من نذر صوم يوم قدوم زيد فان في صحة نذره قولين أنه يمكنه

الوفاء بالاعتكاف كله أو بعضه ولا يمكنه ذلك فى الصوم لأنه ان قدم ليلا فلا نذر وان قدم نهارا لم يمكن صيام ما بقى ويمكنه اعتكاف ما بقى •

فان تقررت صحة نذره قال أصحابنا : فان قدم زيد ليسلا لم يلزم ناذر الاعتكاف شيء بلا خلاف لعدم شرط نذره ، وهو القدوم نهارا ، وان قدم نهارا لزمه اعتكاف بقية يومه بلا خلاف ، وهل يلزمه قضاء ما مضي من اليوم قبل قدومه من آخر ؟ فيه خلاف مشهور حكاه جماعة قولين وآخرون وجهين • قال الماوردي : هما مخرجان من القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد (ان قلنا) يصحح نذر

قال المتولى: القائل بالوجبوب هو المزنى وابن الحداد و قال : وتقديره عندهما أنه كأنه نذر اعتكاف جميع اليوم الذى علم الله قدوم زيد فيه ، واتفقسوا على أن الأصح هنا أنه لا يلزمه قضاء ما مضى من يومه ، وهو المنصوص كما سبق ، قال المزنى : والأفضل أن يقضى يوما كاملا ليكون اعتكافه متصلا ، فان كان الناذر وقت قدوم زيد مريضا أو محبوسا أو نحوهما من أسباب العجز لزمه أن يقضى عند زوال عذره ، وفيما يقضيه القولان ، هل هو يوم كامل ، أم بقدر ما بقى من اليوم عند القدوم و

(ان قلنا) فى الصورة السابقة يلزمه قضاء ما مضى لزمه هنا قضاء يوم كامل والا غالبقية ، وهذا الذى ذكرناه من وجوب القضاء هو المذهب ، وبه قطع كثيرون ، وفيه وجه ضعيف حكاه القاضى أبو حامد فى جامعه وأبو على الطبرى فى الافصاح والماوردى والقاضى أبو الطيب فى المجرد وابن الصباغ وآخرون أنه لا يلزمه قضاء شىء أصلا لعجرة وقت الوجوب ، كما لو نذرت صوم يوم بعينه فحاضت فيه فانه لا يلزمها قضاؤه ، قال الماوردى : هو مضرج من أحد القولين فيمن نذر صوم يوم قدوم زيد أنه لا يصح ، قالوا : والمذهب الأول ، وهو الذى نص عليه الشافعى كما سبق ، قال أصحابنا : ودليله أن العبادة الواجبة اذا تعذرت بالمرض لزم قضاؤها كصوم رمضان ، والله أعلم ،

(المسألة الثالثة) اذا مات وعليه اعتكاف فهل يطعم عنه ؟ فيه خلاف سبق في آخر كتاب الصيام في مسائل من مات وعليه صوم ، والصحيح أنه لا يطعم عنه في الاعتكاف ، وقال أبو حنيفة : يطعم عنه ، وعن ابن عباس وعائشة وأبى ثور أنه يعتكف عنه ، وهكذا ذكر المسألة الأصحاب في كل الطرق لا المتولى فقال : لو قدم زيد وقد بقى معظم النهار لزم الناذر الاعتكاف بلا خلاف ، وفيما يلزمه وجهان (الذهب) ما بقى من النهار (والثاني) قاله المزنى وابن الحسداد يلزمه ذلك مع قضاء قدر ما مضى ، وأن قدم وقد بقى من النهار دون نصفه فأربعة أوجه (أحدها) لا شيء عليه قال : وهذا على قول من قال أن الاعتكاف لا يصدح أقل من نصف النهار كما سبق (والثاني) يلزمه ما بقى مع أول الليل بحيث تسمى تلك الساعة اعتكافا ، والله أعلم ،

(الرابعة) قال المزنى فى الجامع الكبير: قال الشافعى: اذا قال: ان كلمت زيدا فلله على أن أعتكف شهرا فكلمه لزمه اعتكاف شهر، قال أصحابنا مراده اذا كان نذر تبرر بأن قصد ان أمكننى كلامه لحبته أو لعظمته وصلاحه أو لامتناع زيد من كلام الناذر ورغبة الناذر فى كلامه ، أو لغيبته وتحو ذلك ، ففى كل هذا يلزمه (فأما) اذا لم يكن لذلك بل كان تذر لجاح ، وقصد منع نفسه من كلامه ، فالمذهب أنه لا يتحتم الوفاء بما التزم بل يتخير بينه وبين كفارة يمين ، وفيه خلاف مشهور فى باب النذر ،

(الخاصة) قال الأصحاب: لو نذر أن يعتكف شهر رمضان من هذه السنة قان كان النذر في شوال ، لم ينعقد وان كان قبله انعقد ، فان لم يعتكف حتى قات رمضان لزمه القضاء ويقضيه كيف شاء متتابعا أو متفرقا ، والله أعلم ،

تم الجزء السادس ويليه السابع بعون الله وتوفيقه وأوله: [كتاب الحج]

فهارس الجزء السسادس من كتساب المجسموع

أولا: الآيات القرآنيــة

ثانيا: الأحاديث والأثبار والأخبار

ثالثا: الأشعار الاستشهادية

رابعا: الأعسلام

خامسا: الأحكام

أولا: الآيات القرآنية

- الصفحة	-	الأيسة
107		أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
. ٤٧٢.	الخيرة من أمرهم	اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم أ
£ 7 V		اذ يقول امثلهم طريقة ان لبثتم الا يوما
	• . • •	انا أنزلناه في ليلة القسدر • • •
. 297_21	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	انا أنزلناه في ليلة مباركة •
143_783	• • • •	انا كنا منذرين • فيها يفرق كل أمر حكيم
	ا وتؤتوها الفقراء	أن تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها
377	• • .•	غهو خيـر لکم ٠٠٠٠٠
188_187_170	•	ان صلاتك سكن لهم ٠ ٠
191		ان عذابها كان غراها ٠ •
	والعالمين عليها	انما الصدقات للفقراء والمساكين
		والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين
0//_3//_0//	• •	وابن السبيل ٠ ٠ ٠
٧٠٧	:	
273	م انسیا ۰ ۰	انى ندرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوه
707_707	• •	ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف -
	، كل أمر • سلام	تنزل الملائكة والروح فيها بانن ربهم من
£94-£9·	•	عى حتى مطلع الفجر .
444-4-4-401	• . • •	ثم أتموا الصيام الى الليــل .
277_477	-	
75V_777_77V		11 March 1911
710	الناس •	جعل الله الكعبة البيت الحسرام قياما
۳۷	• • •	جنات عـدن ٠ ٠ ٠
	بها ، وصل	خذ من أموالهم صعقة تطهرهم وتزكيهم
188_184_140		عليهم أن صلاتك سكن لهم •
٤٠٠	• •	سرابيل تقيكم الحير ، .
	للناس وبينات	شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى
	هر فليصمه ومن	من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشر
137_167_067	اخر اخر	كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام

8.3_7/3		

لأيية المقمة

101 علم الله أنكم كنتم تختانون انفسكم • ٥.. فاتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم . فاذا قضيت الصللة فانتشروا في الارض وابتغرا ٤٨٠ من فضل الله واذكروا الله كثيرا فالآن باشروص وابتغوا ماكتب الله لكم ، وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من 444-4-4-17 الفجر شم أتموا الصيام الى الليـل 77. _ 770_ 77E 72V_777_77V. فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله وانكروا ٤٨٠ الله كثمرا £ 4 1 . . . فظن أن لن نقدر عليه ٠ ٠ ٠ 700_701_759 غعيدة من أيام أخبر 771_770_77. 814-8-9 EV1_80V_TV7 فقدرنا فنعم القادروان نمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على 700-701-729 سفر فعدة من أيام أخر 771_770_77. 8-3-7/3 فمن نعمل مثقال ذرة خيرا بره ٠٠ 2 2 1 فيها يفرق كل امر حكيم ٠ قل للذين كفروا أن يشتهوا يغفر لهم ما قد سلف ٠ TOY_TOT . فل هو الله احد • كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم • 70.__729 لقد تقطع بينكم 191 لن تنالوا البرحتي تنفقوا مما تحبون ٠٠ 18 AA3_TP3 ليلة القدر خير من ألف شهر ٠ ما هذه التماثيل التلي أنتم لها عاكفون ٠ 0 . . وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كتسرا £A+. : • TE7 . . وإذا حللتم فاصطادوا والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا 27V_277 والغارمين وفي سبيل الله ٠ 198

277	•	•	٠	المطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء
ΓΛ	•	•		الملائكة باسطوا أيديهم اخرجوا انفسكم
70.	•	. •	•	أن تصوموا خير لكم ٠٠٠٠
188_187_170	٠	•	ىكن لهم	تزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك س
777-70.	•	•	•	على الذين يطيقونه مدية طعام مسكين
	1	من الخيط	لأبيض ه	كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط اا
107_7.7_377	•	•	ي الليل	الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الم
777_77V_77°				
٤٨٠				
301.	•	•	•	وآمرنهم فليغيرن خلق الله •
0·V_0·{_0··	٠	•	• 3	ولا تباشروهن وأنتم عاكفون مي المساجد
700				
737	•	•	•	ولا تجعل يدك مغاولة الى عنقك ٠
.777	٠	•	رحيما	ولا تقتلوا أنفسكم أن الله كان بكم
777	•	•	•	ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ٠
777	•	•	•	ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون .
737	•	•	4	رما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ٠
. 77.	٠	•	•	وما حمل عليكم في الدين من حرج •
	- 1	رله أمسر	ورسنو	وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا تضى الله
٤٧٢	•	•	•	أن يكون لهم الخيرة من امرهم .
٠٣3	•	•	•	ومن قدر عليه رزقــه ٠ ٠
737	٠	•	ن ۰	ومن يوق شنح نفسنه فأولئك هم المفلحوز
٨٦	. •	•	•	ووجدك عائلًا غأغنى ٠ •
74.	•	•		ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خ
747	•	• 1	ا وأسير	ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيم
137	٠	•	•	ويمنعسون المساعون ٠٠٠٠٠
F33_V33	. •	•	•	لا تبطلوا أعمالكم ٠ ٠ ٠
• 37	٠	•	•	لا تبطلوا صعقاتكم بالن والأذى •
۲۸	٠	•	٠	يا أيها الذين آمنوا انفقوا ٠ •
779	٠			يا أيها الذين آهنوا كلوا من طيبات ما ر
	ی	سالحا انا	اعملوا د	يا ايها الرسل كلوا من الطيبات وا
749	•	•	•	بما تعملون عليم ٠ و
277	•	•	•	يتخافتون بينهم ان لبثتم الا عشرا

ثَّانيا : الأحاديث والأثار والأخبار

:		الصفحة	الموضوع المعادية المع
:	1 2		آخي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بين سلمان
:		land of	وبين أبي الدردا، مجاء سلمان يزور أبا الدرداء مرأى
	1 : ;	.: :	ام سلمة متبذلة فقال : ما شأنك ؟ فقالت : أن أخاك
		,	ليس له حاجة في شيء من الدنيا ، فقال سلمان : ان
	: : :		لربك عليك حقبا نصم وأنطر وقم ونم وأت أهلك
:		•	وأعط كل ذي حق حقه نذكر ابو الدرداء ما قال سلمان
٤	٤٨_٤	٤٨٤٤٠	فقال صلى الله عليه وسلم مثل ما قال سلمان ٠ ٠
			الصبح اليوم عندكم شيء تطعمون ؟ فقالت : لا ،
,		7.0	فقال : انی اذن صائم ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
		377	الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود •
::			أتى رسبول الله صلى الله عليه وسلم على رجل بالبقيع وهو
			يحتجم وهو آخذ بيدى لثمان عشرة خلت من رمضان فقال:
٣	9 7_7	91-49.	أفطر الحاجم والمحجوم والمحجوم
		797	
			أتت زينب امرأة ابن عباس وامرأة آخري فقالتا لبلال:
.;			سل لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:
	: , †		أزواجنا ويتامى في حجورنا على يجهزي ذلك عنهما
-	:		عن الصدقة ؟ _ يعنى النفقة عليهم _ ققال صلى الله
		778	
:			أتى عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
			والفضل بن عباس رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم
		"ለን	
:	1 -		اتانا كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه ونحن بخانقين
٠.			أن الأهلة بعضها اكبر من بعض فاذا رأيتم الهلال
:	1 1 2		نهارا فلا تنظروا حتى بشيد رجلان مسلمان انهما راياه بالأمس
	- 1	777	سياتيكم ركب مبغضون فاذا أتوكم فرحبوا بهم وخلوا
-'. :.			بينهم وبين ما يبتغون ، فأن عدلوا فالنفسهم ، وأن ظلموا
			فعليها وأرضوهم فان تمام زكاتكم رضاهم وليدعبوا
,		1 / July 1	ليكم • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
!."		1111	أتيت النبي صلى الله عليسه وآله وسسلم بعبد الله
:			ابن أبي طلحة ليحنكه وفي يده الميسم يسم ابل الصحقة ،
:	-	101	وفي رواية : يسم غنما ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
		14	

الموضوع الصف

```
فأتموا العدة ثلاثين ثم افطروا
         £Y7
         710
                                                 فأثنسوا عليسه
                 اجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة
                رجل واحد على هلال رمضان ، وكان لا يجيز على شهادة
                                             الامطار الا رجليان
         798
                                              أحصبوا عدة شعبان
         277
    70-_729
                أحيل الصيام على ثلاثة أحوال - قدم الناس المينة •
                 أخذ الحسن بن على تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيسه
              فقال صلى الله عليه وآله وسلم : كخ كخ ليطرحها ثم قال :
                                    أما شعرت أنا لا نأكل الصعقة •
                 أخذ صلى الله عليه وآله وسلم من المعادن القبلية الصدقة
                وأنه أبقطع بلال بن الحارث العقيق أجمع والمعادن
                                                           القطعة
          77
                تؤخذ صدقات المسلمين عند مياههم أو عند أفنيتهم •
         124
                 آخر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الزكاة عمام الرصادة ،
                                           وكان عام مجاعة ٠
         129.
                 اذا أديت الزكاة الى رسولي فقد برئت منها الى الله
                   ورسوله ولك أجرها ، وأثمها على من بدلها ٠
         187
                             اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ٠
    271_ 70
                 ادا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة ، وغلقت أبواب النار
                                           وصفدت الشياطين
          729
                                            اذا دخل رمضيان
         YEN.
                 اذا رأى صلى الله عليه وآله وسلم الهلال قال: هلال خير
                ورشد ، هلال خير ورشد ، هلال خير ورشد ، آمنت بالذي
                خلقك ( ثلاث مرات ) ثم يقول : الحمد لله الذي ذهب بشهر
                                          كذا وجاء بشمهر كذا
          277
                  اذا رأيتم الهلال قد أقبل من مهنا فقد افطر الصائم،
                                          وأشار بيده قبل المشرق •
                 اذا رأيتم الهلال فصوموا ، واذا رأيتموه فأفطروا فان
                                           أغمى عليكم فاقدروا له •
177-107-17VB
                 اذا رأيتموه فصوموا واذا رايتموه فأفطروا ... اذا رأيتم
                الهلال _ اذا سمم أحدكم النداء والاناء على يده ، فلا
                  يصعه حتى يقضى حاجته منه وكان الؤذن يؤذن اذا بزغ
                                                          الفجير
          277
```

الصفحة الموضيوع اذا أصبحت وانت ناوى الصبح فأنت بخير النظرين بين ان شخت صمت وان شخت انطرت 229 اذا صمت من الشهر ثلاثا نصم ثلاث عشرة وأربع عشرة ٤٣٨ وخمس عشرة ۲7. اذا ضعفت عن الصوم اطعم عن كل يوم مدا .٠ اذا غابت الشيس من مهنا وجاء الليل من مهنا مقد 777 افطر الصائم اذا أفطر أحدكم فليفط رعلى تمر فأن لم يجد فليفطر 8 . V على ماء نمانه طهـور اذا أقبل الليال من مهنا وغابت الشمس من مهنا 777 فقد أفطر: الصائم · اذا نتقايا فعليله القضاء واذا ذرعه القيء فليس عليسه 227 اذا كان احدكم صائما فلا يرفث ولا يجهـل فان امرق 391 قاتله او شاتمه فليقبل : اني صائم 209 اذا كان دون منظره سحاب صام ٠ 7 29 كان رمضان اذا نسى فأكل أو شرب فليتم صومه ، فانما أطعم 401 وسيقام اذا استنشقت فأبلغ الوضوء الا أن تكون صائما ٠ 447_4VY_400 200_202_207 اذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان ٠ اذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرما بها انفقت ولزوجها أجره بها كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم اجر بعض شيئا ٠ 727 771_T·A اذن أصبوم أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يحج فقالت أمرأة

أراد على الله عليه وآله وسلم أن يحج فقالت امراة لنوجها : احجنى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ما عندى ما احجك عليه فقالت : أحجنى على جملك فلان قال : ذلك حبيسى في سسبيل الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أن امراتى تقرأ عليك السلام وانها سالتنى الحج معك وقص القصة فقال صلى الله عليه وسلم : أما انك لو أحججتها عليه كان في سسسبيل الله

الصفحة	الموخسوع
- To 1	بخصلة منها رجاء ثوابها وتصديق موعدها الا ادخله
137.	الله تعالى الجنة بها ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠٠٠٠٠٠٠
- 1 ,	أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر فقال أحدهما :
	أصبحت ، وقال الآخر : لا ، قال : اختلفتما ١١١ .
77.0	آردی شرایی ، ، ، ، ی
-	أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق
07_700	الا أن تكون صائما ٠ ٠ ٠ ٠
۸۰	اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم • • • •
	أف أف صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم
103-40	فاقدروا له ثلاثين ٠ ٠ ٠ ١ ٠٠٠
94-494	أغطر الحاجم والمحبوم .
	اكلة السحر بركة غلا تدعبوه ولو أن يجرع أحسدكم
1:3	جرعة من ماء ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ٠٠٠٠
	أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم كل
	شــهر ثلاثة أيـام ؟ قالت : نعــم ٠ قلت :
•	من أي أيام الشهر ؟ قالت : ما كان يبلي من أي أيام
270	الشهر كان يصوم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
,	اللمهم أحيني مسكينا وأمتنى مسمكينا واحشرني
۷۸_۱۷۷	في زمرة الساكين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
2.7	اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عنى ٠ ٠ ٠
	اللهم انى أعوذ بك من مننة النار ومن مننة المقرر
AVA	وعذاب القبر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	اللهم انى أعود بك من شر فتنة الغنى ، وشر فتنة الفقر
144	اللهم انى أعوذ بك من شر فتنة الدجال • • •
£-V	اللهم برحمتك التي وسعت كل شيء انفسر .
6.4	اللهم لك صعت وعار وقاك أنطرت و

اللهم هذا تسمى ميما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك ٠ ١٤٣ اليس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يباشر ؟

قالت : كان املككم لاربه ٠ • فاما اذا فاتتك هذه الحجة معنا فاعتمرى في رمضان فانها كحجة فكانت تقول : الحج حجة والعمسرة عمرة ، وقد قال لي هذا رسول الله صلى الله عليه وآله عليه ي وسلم ما أدرى الى خاصــة ٠ ٠ ٠ ٠ ١٩٩٠

أما تعرفني ؟ قال : ومن أنت ؟ قال : أنا العاصلي

الموضعوع الدى بيست لجام الاول قال : عما عيرك وقد كنت 473 الله عليت الله أحمد لا يأكلون الصنفة ؟ أن هذه الصدب الما في اوساخ الناس وأنها لا تحسل الحمد 117 ود دن محد صلى الله عليه وسلم 171 امرت ال احدة الصحفة من اعتباحم وأردما على مقر المُحم . امرسي امراسي أن اسالك ما يعدل حجة معك لا قال : المرسها السنام ورحية الله ويرحانه واحيرها انهسا 126 نمدل حجه معی (بعنی عمرة فی رمضان) ٠ امر صلي النا عيه واله وسلم الدي ومع على امراته ال يعلق رعبة عال : لا اجدد ؛ قال : صم تسهيين 17.72 لمنابعين - عال: د اشتطيع فال : اطعم سنين مسكيدا ٠ مر صلى الله عليه والله وسلم الذي اقطير في نهسار z T zرمصان بحفارة انظهار امر صلى الله عليه واله وسلم الذي واقسع أعسله في 277-21 نهار رمصان بقضائه سريا صلى الله عليه واله وسلم أن تتصيدق فوافيق دلك مالا حسدي عقلت : اليوم استيق ابا بكر ال سبيعة يوما نجيت بنصف مالي فقال صلى الله عليه واله وسلم : مَا أَيْفِيتُ أَرْهَلِكُ ؟ فَقَلْتُ مِثْلُهُ ﴿ وَأَنِّي أَبُو بِحْرِ بدل ماست ، عقال رسول الله صلى الله عليه واله وسم : ما أنبقيت الأهلك ؟ فقال : أبقيت لهم الله ورسونه فمنت : لا استابقك ابداري 177-171 مر صلى الله عليه والله وسيلم بالأشمد الروح عد سوم ومال اليقة الصائم ف MAN امر صلى الله عليه واله وسلم بزكاة الفطلب أن تخرج فبل خروج النائس الي الصلاق و Vo. أمر صنى الله عليه والله وسلم بصبامه به LIA أمرنا صلى الله غليه وأله وسلم أن تمسك لرويته مَانَ لَم دُرِه مُسَلِّهِ شَاهِدَانَ عَدِلانَ مُسَكِّمًا بِشَهَادِتُهُما ٠ YAY امرت بصحة الفطير عن الحبير والصغير والحبر والعيد ممن تمونون ٠ امرنا صلى الله عليه وآله وسلم بصحقة الفطر قبل

		أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا
	٦٢	ونحن نفعله ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	•	امرنى مولاي أن أقدد لحما فجائن مسكين فأطعمته
		منه معلم مولاى مضربتي فاتيت رسيول الله صلى الله
·		عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال: لم
	•	صربته ؟ فقال : يعطى طعامى من غير أن آمره ، فقال :
	722	الأجر بينكما ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	****	انا صببت عليه وضوءه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		هان حالت بينكم وبينه غمامة أو ضبابة فاكمسلوا
	703_V03_A03	شعبان ثلاثین ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
	14.	ان شئتما اعطيتكما ولاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب
*. -	779	ان صام قضاه ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
		مَانَ عَبِي عَلَيْكُم مَاكَمِلُوا ال مدة (مَاكُمُ لُوا ع دة شعبان)
	70V_TVE	ثلاثین یومیا ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
		مان غم عليكم مصسوموا ثلاثين يوما أو (ماقدروا له)
	377_077_003	أو (فصوموا ثلاثين يوما) • • • •
	r.	£74_£70 _£7£_£71_£7£04_£0Y_£07
/	377_777	ان أنطرت مرخصة وان صمت فهو أفضل ٠٠٠٠٠
	187	مان امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل : انى صائم ٠
	•	ان الله تحاوز لى عن أمتى الخطأ والنسبيان وما
	00444_44.	استكرهوا عليه ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
		ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته ،
•	1	Service Time 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
•		ان الله تعالى طيب لا يقبل الأطيبا ، وأنَّ الله تعمالي
	. *	أمر المؤمنين بما أمر به المرسطين قال عز وجل :
		(يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا
	1	اني بما تعملون عليم) وقال : (ينا أيها الذين آمنوا
		كلوا من طيبات ما رزتناكم) ثم ذكر الرجبل يطيل
		السفر أشعث أغبر يمد يدية الى السماء: يارب
		يارب وهطعمه حرام ومشربه حرام وملبسة حرام وغذى
	7779	بالحرام فأنى يستجاب لذلك .
	**	أن الله قد أمده لرؤيته و فصيوموا لرقاته والنواري و

المشركين وأنا أريد أن أخالفهم . انا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا ـ يعنى مرة تسعة وعشرين وصرة ثلاثين ـ . . ٢٧٦-٢٧٦ ان الاعرابي سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن

فعل مشترك بينهما فأوجب عتق الرقبة ٠

أفضل ؟ قال: شقى الماء :

ان أمى ماتت وعليها شهر أفأقضيه عنها _ حاء رجل الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن أمه ماتت فقال ارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أن أمى ماتت أفاتصدق عنها ؟ قال : نعم • قال : فأى الصدقة

44,4[—]44 /

137_113_413

ومن شاء فليكفر · · · · · · · · · · ١٨٠-١٧٨ انا معاشر الأنبياء أمرنا أن نعجل افطارنا وتؤخير سحورتا ونضع أيماننا على شمائلنا في الصلاة · · · · ٤٠٧

ونضع ایماننا علی شمانلنا فی الصلاه و المسلام و المسلول ان آم سعد بن عبادة رضی الله عنه ماتت فقال لرسول

	62
	الله صلى الله عليه وآله وسلم: أن أمي ماتت أفاتصدق
	عنها ؟ قال : نعم • قال : فأى الصحقة أفضل ؟
137	تلا بسقاله و الله
5 - 7 _ 444	ان ١٧٧٠ وزن دليل فكلوا واشريوا حتى يؤذن ابن أم معنوم "
	ان بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحمد وشميك
719	ب أصابعه • • • أصابعه
	ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رمضان
	غفر بالمديد فقال: الشهر مكذا ومكذا ، تم عمد
	ابهامه في الثالثة وقال : صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته
.703	ابهامه ي المسلم
	ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وامسل في
	بى رئىسون الله عنها الله الله الله الله الله الله الله ا
£ • Y _ £ • Y .	قال: انى لست مثلكم انى أطعم وأسقى
44. -44.	ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاء فافطر
	ان رجالا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
	وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الاواخر
	فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انى أرى
40.	رؤياكم قد تواطأت فمن كان متحريها فليتحرما في
٤٩٥	السبع الأواخر
•	ان رجلا أتى الذبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال :
	يا رسول الله عندى دينار فقال : انفقه على نفسك ،
	قال : عندى آخر قال : انفقه على ولدك ، قال : عندى
	آخر قال : أنفقه على أملك ، قال : عندى آخر قال :
~~~	أنفقه على خادمك ، قال : عندى آخر ، قال : أنت
444	أعلم به ۰ ۰ ۰ ۰ ۱ اعلم به ۱
	ان رجلا أتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم
	يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال : يا رسول
	الله تدركني الصلاة وانا جنب العاصوم ؟ قال صلى
	الله عليه وآله وسلم : وأنا تعركني الصلاة وأنا
	جنب فاصوم فقال : لسب مثلنا يا رسول الله فقد
	عفر الله لك ما تقدم من دنبك وما تاخر مقال :
	والله انى لارجــو أن اكون اخشــاكم لله وأعلمكم
771	بماأتقى
	ان رجلا من اهـل الصـفة مات فوجد له ديناران فقال

الموضيوج الصنفحة النبي صلى الله عليه وسلم:كيتان من نار • الله ان رجيلا من الأنصار بات عنده ضيف فلم يكن عنده الا قوته وقوب صبيانه فقال لامرأته نومي الصبيان وأطفئي السراج وةدمى للضيف ما عندك فنزلت هذه الآية ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان يهم خصاصة ) • ۲۳. أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسسلم عن الماشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فنهاه هيذا 497 الذي رخص له شيخ والذي تنهاه شاب: • ان رجلا شهد عند رؤية هلال رمضيان فصام واحسيه قال : وأمر الناس بالصيام وقال : أصوم يوما من شعبان أحب اللي من أن أفطر يوما من رمضان ١٠ 49.4 ان رجلا قال على رسول الله أن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان عُلَى أمكُ دين أكنت ماضية عنها ؟ مال : نعم • تال : فدين الله أحق أن يقضى • ان رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فقال : أن شئتما أعطيتكما ولا حظ مبها لغني ولا لقوى مكتسب وفي رواية : أعطيكما بعد أن أعلمكما أنه لاحظ فيها لغنى ولا قوى ان رجلا قال با رسول الله اذا اديت الزكاة الم رسواك فقد برئت منها الى الله ورسوله ؟ فقال : نعم . اذا أديتها الى رسولي فقد برئت منها الى الله ورسوله ولك أجرها وأثمها على من بدلها • ان رمضان بوام كذا وكذا ونحن متقدمون قمن أحب أن يتقدم فليتقدم ، ولأن اصوم يوما من شبعيان احب الى من أنَّ أغطر يوما من رمضان • ان سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه ا وآله وسلم فقال: أن أمي ماتت وعليهـا نَذُر ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: اقضه عنها ٠ إن الشهر تسم وعشرون ٠ EVA ان الصدقة لتطفى غضب الرب وتدفع ميتة المسوء . 740 ان الصدقة لا تنبغي لآل محمد انما هي أوسماح النَّاس . ١٤١ ان عبد الله يعجل الفطر ويؤخر السحور مقالت :

-012

بعيره بعرفة فشرب •

541-E4.

ان ناسا رأوا هلال الفطير فأتم عبد الله بن عمر صيامه الى الليل وقال: إلى يرى من حيث يرونه بالليل ٠ ان ناسا قالوا : يا رسول الله ، ذهب أهل الدشور بالأجور يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول اموالهم قال : أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ؟ أن كل تسبيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكمل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، ونهى عن الذكر صدقة ، وفي بضع احدكم صدقة ، قالوا : يا رســـول الله ٠٠ اياتي احدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال : أرأيتم لو وضعها في حارام اكان عليه وزر ؟ مكذلك اذا وضعها في الحلال كان له أجـــر ٠ ان ناسا من المضدقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرضوا مصدقيكم ، قال جرير: ما صدق عنى مصدق منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وهو عنى راض ٠ 147-140 ان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم كان ينهى عن صيام ستة ايام من النسنة يوم الشك ويوم النحر 173 والفطر وأيام التشريق ان ميمونة أم المؤمنين أعتقت وليدة لها في زمان رسول الله صلى الله عليه وآلة وسلم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لو اعطيتها اخبوالك كان 377 اعظم لأحبرك انها كانت اذا اعتكفت لا تسال عن المريض وهي تمشر OTV انه خلق كل انسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة وفصل فمن كبر وحمد الله وهال الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجارا عن طريق الناس أو شوكة أو عظما عن طريق الناس أو أمر بمعروف أو نهى عن منكر عدد الستين والثلاثمائة فانه يمشى يومئذ وقد زحزح عن النسار ان هذا اليوم يوم عاشبوراء ولم يكتب عليكم صيامه قهن شياء فليصم ومن شياء فليفطر ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وأنها لا

الصفحة	الموضسوع
719	
£79/	
	انهما يوما عيد للمشركين وأنا اريد أن أخالفهم • انهم ذبحوا شاة فقال رسول الله صلى الله عليه
	انهم ذبحوا ساه مقال رستون الله وسلم : ما بقى منها الا
337	واله وسلم . ما جعى منها . كانتها .
14179	انه لا حظ فیها لغنی ولا قوی مکتسب •
٤٠١	انی ابیت عند ربی یطعمنی ویستینی
	انى رأيت ليلة القدر فأنسيتها وهي في العشر الأواخر
	من لياليها وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة كان
१९९	الذي فيها تمدر لا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها •
441	انه صنعت المدم أمرا عظيما : قبلت وأنا صائم .
	انم اصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدى
	الينا هدية فافطرنا عليها فقال صلى الله عليه وآله
20229	وسلم: اقضيا يوما مكانه ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
2.4-2.1-499	انی أطعم واسقی = انی أظل یطعمنی ربی ویستنینی ٠
•	۲۰۶
	انى لأعلم أى ليلة هي الليلة التي أمرنا رسول الله صلى
29V 2-1-3-7-3	الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين
1-6-1-1-1	انی لست کهیئتکم انی أبیت عند ربی یطعمنی ویسقینی
	٤٠٣ انى نذرت أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال رسول
	انی ندرت آن اعتمال بینه فی المنتجد التسرام مان رسون
0 / 7_0 · 1 _0 · 5	الله صلى الله عليه وآله وسلم : أوف بنذرك •
8 . 5 - 5 . 4	ان اليهود والنصاري يؤخرون ٠ ٠ ٠ ٠
771	أولئك العصاة أولئك العصاة • • • •
٤٤٠	اولئك فينا عن السابقين • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
,	اول ما كرمت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب
	احتجم وهو صائم فمر به النبي صلى الله عليه وسلم
WAY WAL	فقال : أَفطر هـذان ثم رخص النبي صلى الله عليه
49 1_49 1	وسلم بعد في الحجامة وكان أنس يحتجم وهو صائم .
	اى الأعمال أفضل ؟ قال : الايمان بالله والجهاد في
	سبيله قلت : أى الرقاب أفضل ؟ قال : أنفسها عند أهلها واكثرما ثمنا ، قلت : فان لم أفعل ؟ قال :
	وهلها واخترها بمناء هلك . هان الم المعسن : عان .

المضوع

أرايت ان ضعفت عن بعض العمل ؟ قال : تكف شرك عن الناس فانها صعقة منك على نفسك 757 اياكم والوصال ( مرتين ) قالوا : انك تواصيل قال . الى لست كهيئتكم ، الي أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني فلما رأوا الهلال فقال : لو تأخر الهلال لزدتكم كالنكل لهم حين أبوا _ فاكلفوا من الأعمال ما تطبقون 2 . 7 _ 2 . 1 _ 499 الدأ تنفسك فتصدق عليها غان فضل شيء فلاهلك ، فان فضيل عن اهلك شيء فلذي قرابتك · دمث بي أبي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ابل أعطساه اياها من الصحقة بيذلها بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصيدقة فقيل: منع ابن جهيل وخالد بن الوليد والعياس فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما ينقم ابن جميل ، انه كان فقيرا فاغناه الله وأما خالد مانكم تظلمون خالدا قد اجتبس أدراعه واعتاده في سببيل الله واما العباس فهي على ومشله! معها ثم قال : يا عمر ان عم الرجل صنو أبيه 111 بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم كعب بن مالك وأنس بن الحدثان أيام التشريق فنادىإنه لا بدخل الحنة الا مؤمن وايام التشريق أيام أكل وشرب • EAS بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليهن فقال : أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على مقرائهم 117 بعث الندى صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء رجلا الى قومه يأمرهم غليطوموا هذا البوم ومن طعم منهم فليصم بقنة بومه 245 بعث النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشبوراء رجلا الى أهل العوالي ولهي القرى التي حول المعينة أن يصوموا يومهم ذلك 419 بمى كلها غير كتفها . 727 بلغنى أن نبى الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رأى الهلال قال : ملال خير ورشيد آمنت بالذي

خلقك ( ثلاث مرات ) ثم يقول : المحمد لله الذي ذهب بسهر كذا وجاء بشهر كذا 277 ببغنى أن عائسة وحفصة أصبحتا صانمتين متطوعتين فاحدى نهما طعام فافطرتا عليه فدخل عليهما النبى صلى أنله عليه وآله وسلم فقالت حفصة : يا رسول الله إنى اصبحت انا وعائشة صائمتين متطوعتين وقد اهدى لنا مدية فانطرنا عليها ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : اقضيا يوما مكانه ٠ 24.4 بنى الاسلام على خمس : شبهادة أن لا الله الا الله وأن محمدا رسيول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة ، والحج ، وصدوم رمضان ، • 101 يبيت الصيام من الليل • 1.7 بينا إنا جالس عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ أنته امراة فقالت : يا رسول الله اني تصبيقت على أمى بجارية وانها ماتت فقال : وجب أجرك وردها عليك الميراث قالت : يا رسول الله انها كان عليها صوم شهر أفاصوم عنها ؟ قال : صومي عنها ، قالت : انها لم تحج قط أفاحج عنها ؟ قال : حجى عنها • 217_149 بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل بمشل البيضية من الذهب أصبابها من يعض المسادن فأتناه من ركنه الأيسر فقال : يا رسول الله ٠٠ خذها صدقة فوالله ما أصبحت املك غيرها فأعرض عنه ثم جاءه من ركنه الأيمن فقال مثل ذلك فأعرض عنه ثم اناه من بين يديه فقسال مثل ذلك فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم مُحذَفه بها ٠ 744-141-141 بينكما كما بين كلمنيكما 7.7.7 بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل : لقد بلغ صدا الكلب . من المطش مثل الذي قد بلغ منى فنزل البشر فهال خفة ماء ثم أمسيكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب فشكر الله له مَعْضَر له مُقالوا : يا رسول الله أن لنا في البهائم أجـرا ؟ فقال : في كل كبد رطبة أجـر • **NYY** بينما كلب يطيف بركية تسد كاد يقتله المطش اذ راته

الصفحة الموضيوع بغى من بغايا بنى اسرائيل فنزعت موقها فاستقت له به 747 فسقته فغفر لها بينما نحسن جلوس على مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة غراينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا فأخرجت لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر رضى الله عنه وشربنا علم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشبيس فجعل بعضنا يقول لبعض : نقضى يومنا هذا مسمع بذلك عمس مقال : والله لا نقضيه وما 307 بحانفنا الاثم نحروا = حرى تراءی = رای اتقوا = وقي ثلاث لا يفطرن الصائم : القيء والاحتمام والحجامة . 40.-449 ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام 277 العادل والمظلوم ع ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم قال : فقر أها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات قال أبو در : خابوا وخسروا من هم يا رسول الله ؟ قال : المسل والمنان والمنفق سلعته 42. بالحلف الكاذب ثم ذكر الرجال يطيل الساغر أشعث أغبر يمد يديه الى السماء : يارب ، يارب ومطعفه حرام ومشربه حرام وملبسبه حبرام وغذى بالحسرام فأنى يستجاب 229 **۲91-79.-7**89 ثم رخص صلى الله عليه وسلم في الحجامة . TOT_TOT جاء ابو أوفى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصعقة ماله فقال صلى الله عليه وسلم : اللهم صل 124 على آل أبي أوفى ٠ جاء أبو سعيد القبري ألى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمائتي درهم فقلت : أيا أميز المؤمنين هذه زكاة مالي قال: وقد عتقت ؟ قلت: إعم قال: اذهب أنت بها فاقسمها ، جاء اعرابي الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم مذكر أنه رأى الهلال فقال : تشهد أن لا اله الا الله -

TA-- TV9- 770

247-43

وأن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فنادى في الناس ة أن صوموا غدا • الله عليه وآله وسلم فقال :

444

الله عليه وسلم بالا فعادى في الناس له ال عليه واله وسلم فقال : جاء رجل الى النبى صلى الله عليه واله وسلم فقال : استكت عينى افاكتحل وأنا صائم ؟ قال : نعم ، حاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ملكت يا رسول الله قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان فقال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : هل تصدوم شهرين متابعين ؟ قال : لا ، قال : مل تجد ما تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس فأتى النبى صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال : تصدق بهذا فقال : اعلى افقر منا فما بين لابتيها أهل بيت أحوج اليه اعلى افضحك حتى بدت أنيابه ثم قال : اطعمه اهلك ،

777_777_771

عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان على أمك دين أكذت قاضيه عنها ؟ قال : نعم • قال : فدين الله

جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : با رسول الله ان أمى ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه

جاء رجل الى اللبى صلى الله عيه وسلم يست. وهى تسمع من وراء الباب فقال : يا رسول الله تدركنى الصلاة وانا جنب أفاصوم ؟ قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم نقال : لست مثلنا يا رسول الله فقد غفر الله ما تقدم

من ذنبك وما تأخر ، فقال : والله أنى لأرجو أن أكون

فى اعتكافه فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقام النبى صلى الله عليه وسلم معها يقبلها حتى اذا بلغت باب المسحد مر رجلان من الانصار فسلما

عليه فقال الهما : على رسلكما انما مى صفية بنت حيى فقالا : سبحان الله وكبر عليهما فقال

صلى الله عليه وسلم: ان الشيطان يجرى من الانسان مجرى الدم وانى خشيت أن يقنف في قلوبكما شيئا •

٠,٥٥

277

411

الموضوع الصفحة

جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : أن ناسا من الصدقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرضوا مصنب دقبكم 177_170 جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسل من الجنابة صاع والوضوء برطين والصاع ثمانية أرطال 111 جعل بعضنا يقول لبعضل : نقضى يومنا هذا ، فسمم عمر رضى الله عنه فقال والله لا نقضيه ويجانفنا الاثم . 277 اجتمع عندى نفقة فيها صحقة _ يعنى بلغت نصاب الركاة _ فسألت سعد بن أبي وقاص وابن عمسر وابا هريرة وأبا سعيد أن أقسمها أو أدفعها الى السلطان فامروني جميعا أن ادفعها التي السلطان ما اختلف على منهم احد 127 أحب عبادي الى اعجلهم قطرا ٤٠٦ حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصمه بيني عرفة ـ ومع أبلي يكر فلم يصمه ومع عثمان نام يصمه مأنا لا أصومه ولا آمر به ولا أنهى عنه ٠ 8 · A_ & TV حججت مع أبى جعفر إغلما قدم الدينة قال : التوني بصاع رسول الله صلى الله عليمه وسلم معايره موجده خمسة أرطال وثلثا برطل أهل العراق ٠ الحج حجة والعمسرة عمسرة وقد قال لى هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدرى ألى خاصة حجى عنها _ بينها أنا جالس احتجم صلى الله عليه وسلم وهو محسرم واحتجم T97_T91_TA9. وعو صائم **79** 2-79 7 احتجم ابن عمدر وهو صائم ثم تركه فكان أذا صام لم يحتجم حتى ينطنر اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة رجل واحد على ملال رمضان وكان لا يجبيز على شيهادة الافطار الا شهادة رحلين حيثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا: أحيل الصوم على ثلاثة أحوال قدم الناس الدينة

ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصدومون ثلاثة ايام من كل شهر حتى نزل (شهر رمضان ) ماستنكروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه رخص لهم في ذلك ونسخه ( وأن تصوموا خير 197-107-107 لكم ) فأمروا بالصيام • حدثني رجل من أصنحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة والمواصلة ولم بنه عنهما الا ابقاء على أصحابه • 187 حدثني من راى النبي صلى الله عليه وسلم في يوم صائف يصب على راسه الماء من شدة الجر والعطش 477 وهو صائم تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان • 298 أحصوا عدة شعبان لرمضان £7V أحصوا هلال شعبان لرمضان . EDA حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صهات الى الليل ٠ 277 الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا • 277 حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه منه وظننت أنه بائعه برخص فسألت النبى صلى الله عليه وسلم فقال: لا تشتره وأن أعطاكه بدرهم مان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ٠ t48 . أحينى مسكينا وامتنى مسكينا • 144-144 حين تلاحى رجلان فرفعت وعسى أن تكون خيرا لكم التمسوما في السبع والتسع 198 حين نزل صلى الله عليه وسلم من الغرفة وقد الى شهرا فنزل لتسم وعشرين وقال : أن الشهر تسم وعشرون ٠ 1V3 أخبرنى رجلان أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ومو يقسم الصعقة فسسالاه منها فرفع فينا بصره وخفضه فرآنا جلدين فقال: أن شفتما. أعطيتكما ولاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ١٧. خذ واستغفر الله تعالى وأطعم أعلك . 479 خرج صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من حجه جئته فقال : يا أم معقدل ما منعك أن تخرجي معنا وكان لنا جمدل نحج 4. -- 199-191 خرج صلى الله عليه وسلم عام الفتسح في رمضسان فصام 180

( ٣٨ ـ المجموع - ع ٦ )

الصفحة الموضوع حتى بلغ كراع الكديد ثم أنطر قال : وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبعون الأحدث فالأحدث TVT_TV1_T79 من أمره صلى الله عليه وسلم . خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فأفطر صلى الله عليه وسلم وصمت وقصر واتممت فقلت : بابي وأمى أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال : TV1_TV. أحسنت يا عائشكة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدينة صائما حتى بلغ كراع العبيم افطر فظن أنه افطر في **て∀・**ニてヿ∧ニてヿヿ نهار رمضان خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شاديد ما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة ٠ خرجنا من اليمن مهاجرين فقدمنا الجحفة ضحى فأقبل راكب فقلت له الخبر فقال : دفنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من حمس قلت : ما سيقك الا بحمس ، هل سمعت في ليلة القدر شيئًا ؟ قال : أخبرني بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها أول السبع من العشر الأواخر • £97 خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعناه مملونان من الكحل وذلك في رمضان وهو صائم . **ፕ**ለለ خرج صلى الله عليه وسلم عام الفقع من الدينة صائما TV-_T7X_T777 حتى بلغ كراع الغميم انطر وظن انه أنطر في نهاره . وفي رواية ثم دعا لمقدح من ماء مرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب فقيل بعد ذلك أن بعض الناس قد صام ۲٧. فقال : أولئك العصِّاة : • خرج صلى الله عليه وسلم ليخبر بليلة القدر فتلاحى رجلان من السلمين فقال : خرجت لأخبركم بليلة القدر فتلاحى فلان وفلان فرفعت وعسى أن يكون خيرا ٠ 290 يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زبيبسا 777 كما تؤدى من زكاة النخل تمرا • الخازن المسلم الأمين الذي ينفيذ ما امر به فيعطيه كاملا موفرا طيبة به نفسته فيدفعه الى الذي أمسر به 727<u>-</u>737

أحيد التصيدةين

خطبنا أمير مكة الحارث بن حاطب فقال : أمرنا رسول الله

المضسو

	و الله الما أن المسك لا أيته فأن لم نره فشهد
	صلى الله عليه وسلم أن نمسك لرؤيته فأن لم نره فشهد
	سامدان عدلان نسكنا بشهادتهما و المناقل من في صاعب
333	نطب معاوية فقال في خطبته بالدينة أرى نصف صاع
*** = .* *. *	ن حنطة يعدل صاعا من تمر .
	ن ناسا اختلفوا عند أم الفضيل في يبوم عرضة في
•	ا الله ما الله عليه وسلم فقال بعضهم : هو صادم
۷.	قال بعضهم : ليس بصائم فأرسلت اليه بفسدح من لبن
473	م راتن على بعده بعرفه فشرب *
444	خمس صلوات في اليوم والليلة قال : هل على غيرهن ؟ قال :
V337-633	e hillyly
	خمس يفطرن الصائم الغيبة والنميمة والكنب والقبطة
799	
٤٣٠.	راليمين الفاجسرة · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	حير يوم طلعت هيه التعليمان يوم المستحدد في المستحدد المست
	يكل أبو بكر الصديق على أغراه من المسال بيان الم
27.7	نر آما لا تتكلم فقالوا: حجت مصمتة فقال لها: تكلمي فان
, ,	مُذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية ٠
	يخلت انا ومسروق على عائشة فقلنا : يا أم المؤمنين رجلان
	من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احدهما
	يعجل الانطار ويعجل الصلاة والآخر يؤخر الانطار ويؤخر
	الصلاة فقالت : أيهما الذي يعجل الافطار ويعجل الصلاة ؟
	قلنا : عبد الله بن مسعود قالت : كذلك كان يصنع رسول
2.7-2.0	الله صلى الله عليه وسلم
	يخل صلى الله عليه وسلم على أم عمارة الانصارية
*	فقدمت له طعاما فقال: كلى فقالت: انى صائمة فقال صلى
	الله عليه وسلم: الصائم تصلى عليه الملائكة اذا أكل
240	عنده حتى يفرغــوا ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
رم.	دخل صلى الله عليه وسلم على جويرية بنت الحارث يو
•	الجمعة وهي صائمة فقال : أصمت أمس أ قالت : لا ٠
279	قال : أتربدين أن تصومي غدا ؟ قالت : لا قال : فأفطرى •
	دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال :
	مل عندكم شيء ؟ قلنا : لا ٠ قال : فاني اذن صائم
	ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدى لنا حيس
£ £ A_ £ £ 7	غقال: ارنيه فلقد اصبحت صائما فاكل • • •
	دخل أبو بكر الصديق رضى الله عنه على امرأة من أحمس
	دکل ابو بدر استعدیق رسی سے سی امراء می سیس

العقعة

## الموضوع

	يتال لها : زينب مراها لا تتكلم فقال : مالها لا تتكلم ؟
	فقالوا : حجت مصمتة • فقال لها : تكلمي فان هذا لا يحل
277	هذا من عمل الجاهلية فتكلمت .
:	يدخل الجنة من أمتى سبعون ألفا بغير حساب قالوا:
	ومن هم يا رسول الله ؟ قال : هم الذين لا يكتبوون ولا
100	بسترتون وعلى ربهم يتوكلون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
204	دعاكم أخوكم وتكلف لكم و
	الفعوا صدقاتكم الى من ولاه الله أمركم ممن بر فلنفسه
177	ومن أثم معليها وفي رواية : وإن شريوا
770	فدين الله أحق أن يقضى
	ذانك يومان تعرض فيهما الأعسال على رب العالين واحب
V73	أن يعرض عملي وأنا صائم
	تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
299	فقال : ايكم حين طلع القمر وهو مثل شق جفنه ٠
. 1	ذكر عند ابن عمر يوم الشك فقال: لو صمت السنة كلها
279	الأنطرته
	ذكر صلى الله عليه وسلم رمضان فضرب بيديه فقال :
1	الشهر مكذا ومكذا ثم عقد أبهامه في الثالثة وقال :
	صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاقدروا
207	ثلاثين ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
277	ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت ـ أو أنزل على ـ فيـه ٠
XV:	دهب المنظرون بالأجر و و و و
107	رأيت ابن عمر يأمر رجلا أن يفطر في اليوم الذي يشك فيه ٠
	رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا موسوم
105	الوجه فأنكر ذلك ٠ ٠ ٠ ٠
	وارانى أسجد في ماء وطين فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى
297	صلى الله عليه وسلم وان أثر الماء والطين على جبهته ٠
440	ارأیت لو تمضیضت بماء وانت صائم .
	ارایت لو کان علی امك دین فقضیتیه اکان یؤدی ذلك عنها ؟
113	قالت : نعم قال : فصومى عن أمك ٠ ٠ ٠
	أريت ليلة القدر ثم أنسيتها وأرانى صبيحتها اسجد
	في ماء تُوطِّين ، فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين فصلى بنا رسول
	الله صلى الله عليه وسلم فأنصرف وأثر الماء والطين على
4	

544_544	جبهته وانفه وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين ٠
	297
	أريت ليلة القدر ثم أيقظنى بعيض فنسيتها في
£97	العشر الغوابر
	تراءى الناس الهلال فأخبرت النبى صلى الله عليه وسلم
	انى رأيته فصام رسول الله صلى الله طيهوسلم
.177_771	وأمر الناس بالصيام
	رأيت هلال الفطر اما عند الظهر أو قريبا منها فأفط ر
	ناس فأتينا أنسا فأخبرناه فقال : هذا اليـوم يكمـل
	الى أحد وثلاثين بوما لأن الحكم بن أيوب ارسل
	الى احد وللادين يوما دن التيام بن الدار و
٤٧٦	الى قبل صيام الناس انى صائم غدا فكرمت الخلاف عليه
471	فصمت وابا مدم بومی هدا اس استا
<b>79</b> λ	رب صائم ليس له من صيامه الا الجسوع ورب قائم
273	ليس له من قيامه الا الســهر : :
411	ربنا وربك الله ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١
770	ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما
///0	تنفق يمينه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
· .	الرحم شبجنة من الله تعالى من وصلها وصله الله
41.	ومن قطعها قطعه الله • • • • •
Material Mark	رخص صلى الله عليه وآله وسلم في الحجامة = رخص
T97_T90_T91	في القبلة للصائم والحجامة .
	رخص صلى الله عليه وآله وسلم للكبير الصائم في
አ _የ ን	المباشرة وكره للشعباب • • • •
797_790	رخص ابن عباس في القبلة للشيخ وكرمها للشاب
	رفعت وعسى أن تكون خيرا لكم التمسوها في السبع
898	والتسع و والتسع
38000_700	رفع عن امتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ٠
	رضع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
100_708	حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق ٠ ٠ ٠
سألت ابن عمر ب	روى عن ابن عمسر أن سهم سيدل الله يجسون صرفه الى مريد الحج نه طاني ماد الحج
مرود ملك عربي	صرفه الى مريد الحج ٠٠٠ لنه طاني مادا ملي
المالت ريما الله	روی عن أبی بكر المربودية وعثمان الم كالي ماه المربودية وعثمان الم بيناء المربودية وعثمان المربودية وعثمان المربودية والمتنبق المربودية ا
200	صاع بر ٠ الله المتنقس الما الله الله الله الله
	ازواجنا ويتلمى في حجورنا هل يجيزي، ذلك عنهما عن ح
رسم وندن داسه	

الموضوع

الصدقة ؟ _ يعنى النفقة عليهم _ فقال صلى الله عليه وسلم : نعم لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة • 377. أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم 271 11. زوجك وولدك أحد من تصدقت عليه ٠ سئل صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الاثنين قال : ذلك يوم ولدت فيه ويوم بعثت _ او أنزل عليه _ فيه ٠ سئل أنس أكنتم تكرمسون الحسامة للصائم ؟ قال : لا الا من أجل الضعف • سئل ابن عمر رضى الله عنهما عن صيام الدهر فقال : اولئك فينا من السابقين - يعنى من صام الدمر - ٠ سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة قال : حججت مع رسول الله ومع أبى بكر فلم يصمه فأنا لا أصومه ولا آمر ابه ولا أنهى غنة سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاني ثم سألته فاعطاني ثم قال : يا حكم أن هذا المال خضرة حلوة فمن اخده بسجاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه باشراف لم يبارك له ميه وكان كالذي يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلي • قال حكيم : فقلت : يا رسول الله ٠٠ والذي بعثك بالحق لا أرزأ أحدا بعدك شيئا حتى أفارق العنب فكان أبو بكر رضى اللة عنه يدعو حكيمًا ليعطيه فيابي أن يأخذ منه شيئا ثم ان عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقيله فقال : ما معشر المسلمين اشهدكم على حكيم أنى أعرض عليسة حقه الذي قسم الله له في هذا الفيء فيابي أن يأخط 750 صلى الله عليه وسلم حتى توفي سال صلى الله عليه وآله وسلم أن يحيى ويمات عليها ٠ ١٦٥ سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الصعقة أفضل ؟ قال: الماء • سالت أبن عمر وأبا هريرة فقالا : أزواج رسول الله صلى الله إعليه وسلم أعلم بذلك منا . سالت رسول الله صلى الله علية وسلم عن ضالة الامل تغشى حياضي هل لي من أجر أن سقيتها ؟ قال : نعم في كل ذات كبد طرى آجر ﴿ 721

سالت ابى بن كعب فقلت : ان أخاك ابن مسعود يقول : من يقم الحول يصب ليلة القدر فقال رحمه الله : أراد الا تتكل الناس أما انه قد علم أنها في رمضان وانها في العشر الأواخر وأنها ليلة سبع وعشرين فقلت : بأى شي، تقول ذلك يا ابا المذفر ؟ قال : بالعالمة التي أخبرنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنها 19V تطلع يومئذ لا شعاع لها - يعنى الشمس - ٠ سالت جابرا: أنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صدوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم قالت : قلت : من أى أيام الشهر ؟ قالت : ما كان يبالى من أى أيام 247 الشهر كان يصموم سالت عائشة عن امرأة ماتت وعليها مسوم EIV قالت : يطعم عنها • سال رجلان الذبى صلى الله عليه وسلم الصدقة فصعد بصره اليهما وصوب ثم قال : اعطيكما بعد أن اعلمكما 14.-174 أنه لا حظ فيها لغني ولا قوى مكتسب ٠ سال رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المباشرة للصائم فرخص له ، وأتناه آخر فنهاه ، هذا الذي نهاه شاب **497_490** ومذا الذي رخص له شيخ ٠ سال أعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسلام فقال : وصيام رمضان قال : هل على غيره ؟ 227_729 قال : لا الا أن تطوع ٠ سمال ابن عمر النبيي صلى الله عليه وآله وسيلم عن اعتكاف عليه فأمره أن يعتكف ويصوم • سال العباس النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعجيل 114-114 صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك ٠ سنال رجل سالما: الم يكن ابن عمر يتفعها الى السلطان؟ 1.5 فقال : بلى ولكن ارى أن لا يدفعها ٠ سال الفضل بن العباس رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوليه العمالة على الصحقة فلم يوله وقال له : البس في خمس الخمس ما يغنيكم 18. عن أوساخ الناس • • سالوا ابن عمر فقالوا : نسبق قبل رمضان حتى لآ

A SECTION OF A PROPERTY.

الموضوع

الصقحة

ينوتنا منه شيء فقال ابن عمر : أفَّ أفَّ صحوموا مع سل لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزواجنا ويتامى في حجورنا مل يجزئ ذلك عنهما عن الصدقة ؟ _ يعنى النفقة عليهم _ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : 377 نعم لها أجران اجر القرابة واجر الصدقة ٠ سئل صلى الله عليه وآله وسلم أي الصدقة أفضل ؟ قال : أن تتصدق وأنت صحيح شحيح تأمل البقاء وتخاف الفقير ولا تمهل حتى اذا بلغت الروح الحلقوم 724_721 قلت لفلان كذا ولفلان كذا أو لا وقد كان لفلان ٠ سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل قبل امرأته 397 ومما صائمان فقال: قد أفطرا سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم عرفة فقال : كفر السنة الماضية والسنة الباقية ي 249 سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر وأنا اسمع فقال : هي في كل رمضان ٠ ٤٩N سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله 777_770 ما تنفق بمنشه ٠ تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت : كم قندر ما بينهما ؟ قال : خمسين آية تسحروا فإن في السحور بركة 2 . 0 _ 2 . 5 . 4 تسحروا ولو بجرعة ماء ٠ 2.7 سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصحام حتى بلغ عسفان ثم دعا باناء من مآء فشرب نهارا ليراه الناس فافطر حتى قيدم مكة فكان ابن عباس يقول: صام رسول الله صلى الله عليسة وسلم في السقر وأفطر نمن شاء صام ومن شاء أفطر ٠ 777 سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصوم الصائم ويفطر المفطر ولايعيب بعضهم على بعض • أسلم الزبرةان بن بدر سنة تسع ووضد على رسول

	الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكرمه وولاه صدقات
١٨١	قومه وأقره عليها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما •
	تسلم النبي صلى الله عليمه وآله وسلم من العباس
117_117	صفقة عامين • • • •
	يسلمون على كل مؤمن الا مدمن الخمر أو مصر على
297	معصية أو كاهن أو مشاحن فهن أصابه السلام غفر له ٠
	سمع عثمان بن عفان على منبر رسول الله صلى الله عليه
	وآله وسلم قال : هذا شهر زكاتكم فمن كان منكم عليه
	دين فليقض دينه حتى تخلص اموالكم فتسؤدوا منها
140	الزكاة • • • • •
	سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :
	ان هددا يوم عاشدوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء
570	غليصم ومن شاء غليفطر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول : لأن اتقدم في
	رمضان احب الى من أن اتأخر الني أن تقدمت
<b>FV3</b>	لم يفتني ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
•	سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هـــذا
777	كله صيدقة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	السنة على المعتكف ألا بيعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا
	يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الالما لابد منه
٥٤٠	ولا اعتكاف الا لصوم ولا اعتكاف في مسجد جامع ٠
۳۸۸	اشتكت عينى أفأكتحل وأنا صائم ؟ قال : نعم .
	شهد رجل عند على رضى الله عنه برؤية الهلال فصام
	واحسيه قال : وأمر الناس بالصيام وقال : لأن أصوم يوما
773_073	من شعبان أحب الى من أن أفطر يوما من رمضان ٠
19V_YVV	شهرا عيد لا ينقصان ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
3 87_703	الشهر تسع وعشرون ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فان
F03_V03	غم عليكم ماكملوا العدة ثلاثين ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	الشهر مكذا ومكذا ، وأشار باصابعه العشر
<b>79.8</b>	وحبس الابهام في الثالثة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
4.1.	الشيخ الكبير يطعم عن كل يوم مسكينا ٠
المالفا م	أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم صائما فقاء فأفطر فسئل عن ذلك فقال: انى قتت .
444	فللكون على دلك عمل ، إنتي فلك • • • • •

الصنحة

أصبحت أنا وحفصة صائمتين فاعدى لنا عدية فاكلناها فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني حفصة وكانت بنت أبيها مذكرت ذلك له مقال : اقضيا 20 - 229 بومسا مكانه يصبنح على كل سلامي من احدكم صدقة ، فكل تسجيحة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليلة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمروف صدقة ونهى عن المنكر 727_Y27 صدقة ، ويجزى، من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى • أصبحنا يوم الاثنيان صياما وكان الشهر قد أغمى علينا فأتينا النبي صلى الله عليه وسلم فأصبناه مفطرا فقلنا: بها نبى الله صمنا اليوم فقال : الفطروا الا أن يكون رجل يصوم هذا اليوم غليتم صومه لأن أغطر بوما من رمضان متماريا لها احب الى أن أصوم يوما من £V1_£V+ شعبان ليس منه 229 تمادق به على زوجتك _ أو زوجك _ . التصدق الرجل من دياره وليتصدق من درهمه وليتصدق من صاع بره وليتصدق من صاع تمره ٠ 241-241 ٣٨. تصدق بهذا المستقة على السنكين صنفة وعلى ذي القسرابة ۲۱. صدقة وصلة صلة الرحم وحسن الخلق وحسن الجوار يعمرن الديسار 277 ويردن في الأعمار صلة الرحم تزيد في العمر وصدقة السر تطفى، غصب الرب وصدائع المعروف تتقى مصارع السدوء وكل معروف صدقة وأهل المعروف في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة 377-077 وأهل المنكر في الدنيا هم اهل المنكر في الآخرة ٠ صليت على ميت خلف زيد بن أرقم فكبر خمسا . 279 الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارة لا بينهن 281 ما لم تغش الكيائر صنائع المروف تقى مصارع السوء والآفات والهلكات وأهل المعروف في التنيا هم أهل المعروف في الآخرة ٠ صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فاتى هو وأصحابه علما وضع الطعام عال رجل من القوم :

انى صائم مقال صلى الله عليه وسلم دعاكم اخسوكم

صطم يوم عاشوراء والسلمون قبسل أن يفرض رمضان

and the second s

الوضوع

	1 - A	
,	798	صومكم يوم نحركم • • • • • •
		لصوم أن تمتع بالعمدة الى الحج الى يسوم عرفة فأن
	٤٨٤	م يجد هديا ولم يصم صام أيام منى
	i ' '	الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والأضحى
	190_198	يوم تضحون ٠
	• /73_• Y3	صوموا مع الجماعة والمطروا مع الجماعة.
	, 1 1	صوهوا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود وصوطوا قبسله
	2773	يوما وبعده يوما
	001_790	تضرب الحائض خباءها على باب السجد ( اثر ) .
	77.	ضعف أنس عن الصدوم علما قبل وفاته فانظر وأطعم .
	:	تطعم عنه لكل يوم نصف صاع در _ الذي يمسوت وعليه
	٤١٨	رمضان لم يقضه ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	4+3_8+A	يطعم عن الأول ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	77.7	أطعمه أملك
		اطلبوها في ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة احسدى
	199 <u>-</u> 1993	وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكت ٠ ٠ ٠
		اعتقت ميمونة ام المؤمنين رضى الله عنها وليدة لها في
		زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله
	772	عليه وسلم : لو أعطيتها أخوالك كان أعظم الجرك •
	1773	معدوا شعبان • • • • •
	770	فعدوا له ثلاثین ۱۰ ۰ ۰ ۰ ۰
		تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم
		الخميس فيغفر لكل مؤمن الاعبدا بينه وبين أخيه شحناء
	277	ميقال : اتركوا مذين حتى يفيئا ٠ • • •
	٤٩٦	عسى أن يكون خيــرا لكم ٠ ٠ ٠ ٠
		أعطى النبى صلى الله عليه وسلم عمير مولى آبى اللحم
	- 772	الغفارى من غنائم حيبر سيفا تقاده ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	14	أعطى النبى صلى الله عليه وسلم مؤلفة الكفار •
	!	أعطى النبى صلى الله عليه وسلم الزبرةان بن بسدر
	///-//	وعدى بن حاتم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		اعطى النبى صلى الله عليه وسلم أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية والأقبرع بن حابس وعيينة بن حصن
		وصفوان بن أمية والاقدرع بن حابس وعيينة بن حصن
_	£_244=£&<	لكل منهم مائنة من الابسال • • • درد ا
	1	

الصفحة الموضسوع 131 استعمل ابن اللتبية على الصنقات . 437 أعلى أفقر منا بيا رسول الله ؟ • ٦٨ على كل فكر وأنثى وحر وعبد من السلمين ﴿ ه ٠ ٤ عليكم سالسحور فانه هو الغذاء المبارك . 144 استعاد صلى الله عليه وسلم من فتنة الغنى . استعاد صلى الله عليه وسلم من المسكنة والفقـــر استعاد ۱۷۸ من الفقار وسأل السلكنة Vo. أغنوهم عن السوال في عذا اليوم . تفتح أبواب الجنة يهوم الاثنين والخميس فيغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئا الا رجلا كانت بينه وبين اخيه شحناء فيقال : أنظروا هذين حتى يصطلحا • استفتى سعد بن عبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله ٤١٧ عليه وسملم : القضمه عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صعقة الفطسر صاعا من تمر او صاعا من شعیر علی کل نکر وأنثی وحر وعبد من السامين فرض صدقة الفطير طهرة للصيائم من الرفث واللغيو 10_ AE وطعمة للمساكين فصل ما بين صيامنا وصيام: أهل الكتاب أكلة السحر . 2.0_2.2 11. انضل الصدقة على ذي الرحم الكاشع . أغضل الصبوم بعيد رمضيان شهر الله المسرم واغضل **473_173** الصلاة بعد الفريضة صلاةالليل 797_791_79 · أغطر الحاجم والمجسوم 49.4 أنطر عمر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه راجل فقال: يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر رضى الله: عنه: الخطب يسير وقد احتهدنا ٠ انطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس قيل لهشام : فأمروا بالقضاء ؟ فقال : 177 ىدەن قضىناء 🍞 أنطرنا مع صهيب في شهر رمضان في يوم غيم وطس فبينا

7:7

نحن نتعشى اذ طلعت الشمس فقال صهيب : طعمة الله أتموا صيامكم الى الليل واقضوا يوما مكانه 777. 771 أفطر وصم يوما مكانه أن شئت ٠ 490 الفطير يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس . ٣ في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البر صدقته ٠ 01 EA . في الركاز الخميس ايقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه لأم سلمة فأخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك • فقال : يارسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال صلى الله عليه وسلم والله انبي اتقاكم لله واخشاكم له ٠ 440 490 مقدل في رمضان وهو صائم ٠ منات وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : قبلت وأنا صائم فقال : أرأيت لو تمضمضت وأنت 578_770 صائم ؟ 2 . . _ T9V_TV0 فاقدروا له ثلاثين 

تدم الناس الدينة ولا عهد لهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستنكروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام فمن يطيقه رخص لهم في ذلك ونسخه ( وأن تصوموا خير لكم ) فأمروا بالصيام . 10._729 قدمت الشام فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المينة فقال عبد الله بن عباس: متى رايتم الهلال ؟ فقلت : ليلة الجمعة فقال: أنت رأيت؟ قلت: نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال: لكنا رأيناه ليلة السبت غلا نزال نصوم حتى نكمل العدة أو نراه ، فقلت أو لا نكتفي برؤية معاوية ؟ قال : مكذا أمرنا رسيول الله صلى الله عليه وآله وسلم . 247 تد أصبحت صائما • 447 لقد أعطاني ما أعطاني وانه لابغض الناس الى فما برح يعطيني حتى انه لاحب الناس الى ٠ ۱۸. اقضيا يوما مكانه ٠ 777 أقطع صلى الله عليه وسلم لبلال بن الحارث المزنى معادن القبلية وهي من ناحية الفرع واخذ منه الزكاة • 77

7:1

الموضدوع 251 قال صلى الله عليه وسلم مثلما قال سلمان . قيل : يدخل من أمتك سبعون ألفا لا حساب عليهم ولا عذاب قال وهم الذين لا برقسون ولا يسترقون ولا يتطيرون 100 وعلى ربهم يتوڭلون ٠ نال رجل لاتصدقن الليلة بصدقة فخبرج بصدقته فوضعها فيد سارق فاصبحوا يتحدثون تصدق على سارق • فقال الحمد لله لاتصديق بصدقة فخبرج فوضعها في يد زانية فأصبح الناس يتحدثون تصدق على زانية ، فقال : الحمد الله • لاتصدقن الله له بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد عنى فأصبحوا يتحدثون تصدق على غنى فقال : اللهم الك الحمد ، على سارق وعلى زانية وعلى عنى فأتى فقيل له اما صدقتك على سارق فلعله أن يستعف عن سرقته وأما الزانية غلعلها تستعف عن زناها ، وأما الغنى غلعله <u>የዋለ</u>_ተዋላ يعتبر وينفق مما آتاه الله تعالى مال معاوية ومو على المنبر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب 540 عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر . قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اطلبوها في ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة أحدى وعشرين وليلة ٤٩٨ تلاث وعشرين ثم سكت قال صلى الله عليه وآله وسلم : قال الله تعالى 737 أنفق ينفق عليك تال صلى الله عليمه وآله وسمام ليملة القمدر ليلة 59V أربع وعشرين قال : قلم يأت العام المقبل حتى نوفي رسمول الله 245 صلى الله عليه وسلم تلت لعائشة : الباشر الصائم ؟ قالت : لا • قلت : أليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر ؟ 397 قالت : كان أملككم لاربه • مَّالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عليه وآله وسلم : اطلبوها في ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة احسدى 291 وعشرين وليسلة شلاث وعشرين ثم سبكت قلت لابي ذر : سالت رسول الله صلى الله عليسه وسلم عن ليلة القدر ؟ قال : أنا كنت أسأل الناس عنها

أأصف

	ـ يعنى اشد الناس مسالة عنها ـ فقلت : يا رسول
	الله ١٠٠ أخبرني عن ليلة القدر ؟ أفي رمضان أو في
•	غيره • فقال : لا بل في شهر رمضان فقلت :اتكون
	مع الانبياء ما كانوا فاذا قبضوا ورفعوا رفعت معهم
\$99_ <b>\$</b> 9A_ <b>\$</b> 9V	أو هم الي يوم القيامة ؟ قال : بل هي الي يوم القيامة •
	قيل : يا رسول الله أي الصحقة أفضل ؟ قال :
373	صيقة رمضان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	قيل لعائشة : ان عبد الله يعجل الفطر ويؤخر
	السحور فقالت : هـ كذا كان نبى الله صـ لى الله
٤٠,٤	عليه وسلم يفعل ٠٠٠٠٠٠٠٠
	قيل لعائشة : تصومين الدهر ؟ وقد نهي رسول الله صلى
1 '	الله عليه وسلم عن صيام الدهر ؟ قالت : نعم وقد
•	سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن صيام
	الدهر ولكن من أفطر يوم النحر ويوم الفطر فلم يصم
£ £ •.	الدهـر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم :
	با عائشة هل عندكم شيء ؟ فقلت : يا رسول الله
441-4-7-4-0	الله ما عندنا شيء قال : فاني صائم • • •
	قال ابن عباس وابن مسعود في قوله ( ويمنعون الماعون )
. 721	هو اعارة القدر والفأس وسائر متاع البيت ٠
	قالوا : فانك تواصل يا رسول الله قال : انى لست
٤٠١	كهيئتكم انى أبيت لى مطعم يطعمني وساق يستيني ٠
797	تلت : لا بأس • قال : ففيم ؟ • • • • •
	قلت : يا رسول الله ٠٠ انك تصوم حتى لا تكاد تفطر
•	وتفطر حتى لا تكاد تصوم الا في يومين أن دخلا في
	صيامك والا صمتهما قال : أى اليومين ؟ قلت : يوم
	الاثنين والخميس قال : ذانك بومان تعرض فيهما
547-54A-540	الأعمال على رب العالمين وأحب أن يعرض عملى وأنا صائم •
	F73
	قلت : يا رسول الله ٠٠ أخبرني عن الوضوء قال :
-	اسبخ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق
377	الا أن تكون صائماً ٠
	قلت : بيا رسول الله ٠٠ ان لي بادية أكون فيها وأنا

اصلى بحمد الله فمرنى انزلها الى هذا المسجد فقال :

الوصوغ

الصقحة

انزل ليلة ثلاث وعشرين فقيل لابنه الكيف كان أبوك يصنع ؟ قال كان يدخل السجد اذا صلى العصر فلا يخرج منه لحاجته حتى يصلى الصبح فاذا صلى الصبح وجد دابته على باب المسجد فعاس عليها فلحق بباديته . مال صلى الله عليه وسمام في الصائمين في السفر: TYT أولئك العصاة قيل : يا رسول الله ٠٠ أي الصدقة أفضل ؟ قال : 242 صدقة رمضان قال صلى الله عليه وسلم هاتها - مغضبا - فحذفه بها حذفة لو أصابه لاوجعه _ أو عقرط _ ثم قال : يأتني أحدكم بمالة يتصدق به شم يجلس بعد ذلك يتكفف الناس 177 وانما الصدقة عن ظهر غنى مال عمر : يا حماس أد زكاة مالك فقلت ما لى مال انما أبيع الأدم قال : قومه ثم أد زكاته فقعات 449 قاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفطر . قال ابن عباس في معنى (خير من الف شهر): العبادة فيها خير من العبادة في ألف شهر بصيام نهارها وقيام 193 ليلها ليس فيها ليلة القحر كتب عمر الى أضراد الاجناد المجندة : صدوموا لرؤية الهلال وانطروا لرؤيته مان غم عليكم معدوا ثلاثين يوما ٤V٤ شم صوموا والمطرأوا 🖖 كنب عمر الى عتبة ابن فرقد : اذا رأيتم الهـ لال نهـ ارا قبل أن تزول الشمس لتمام الثلاثين فأفطروا ، وأذا رأيتموه بعدما تزول الشمس فلا تفطروا حتى تصوموا ٠ ۲۸. اكتحل النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم . TAA119 كن كن ليطرحها 173 كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين • 173-P73-F73 يكفر السنة الماضية والسنة الباقية (عرفة) . 279 كنى بالرء اثما أن يضيع من يقوت ٠ 440 كل ما شككت حتى يتبين اك

> كل سلامي من الناس عليه صدقة ، كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين الاثنين صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ،

	وكل خطوة يمشيها الى الصلاة صفقه ، ويميط الاذي	,
٧٤٧.	من الطريق صدقة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	2
٤٠٣	اكلفوا من الأعمال ما تطيقون ٠ ٠٠٠٠	å
o • V	كل مسجد فيه مؤذن وامام فالاعتكاف فيه يصلح .	Š
<b>737</b> .	کن معروف صحقة ۰ ۰ ۰ ۰ ۰	2
277	كلمى فان هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية •	
	الوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم فانه لا يؤذن	
٤٠٦	حتى يطلع الفجــر ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠	
P03_173_/V3	اكملوا العدة ثلاثين . •	
7 - 3	ان ابن الزبير يواصل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم •	
108	ان ابن عباس يكوى في الجاءرتين وهما اصل الفخذين •	
	ان أبو طلحة يتناول الدرد وهو صائم ويبتلعه ويقول :	
.72.	يس هو بطعام ولا شراب ٠ ٠ ٠ ٠	
. *	ان أبو طلحة لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه	2
	سلم من أجل الغزو غلما قبض النبي صلى الله عليه	و,
2 2 4	سلم لم أره مفطرا الايوم الفطر أو الأضحى •	
	ان ابن عمر اذا كان شعبان تسعا وعشرين نظير له	۷.
	ن رؤی مذاك و أن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب	قا
	لا قترة أصبح مفطرا فإن حال دون منظره سحاب او	و
203_V03	رة أصبح صائما ٠ ٠ ٠ ٠	
£0V_£07	ن ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب .	کا
	أن ضلى الله عليسه وآله وسسلم أذا دخسل العشم	7
273_273_273	لاواحر أحيا الليل وأبيقظ أهله وشم المؤر	Ħ
	ن صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأى الهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	7
	لهم أهله علينا باليمن والايمان والسلامة والاسسلام	77
173_773	بى وربــك الله ٠ ٠ ٠ ٠	
	ان صلى الله عليه وآله وسلم يصبح جنبا من جماع	۷.
**************************************	بر احدالام تم يصوم ٠ ٠ ٠ ٠	-2-
	ان صلى الله عليه وآله وسلم يلقاه جبريل كل ليلة	د.
	ومضان فيدارسه القرآن فلرسول الله صلى الله عليه	ب 1
277	له وسلم حين يلقاه جبريل أجود بالخير من الريح المرسلة.	ı.
•	ن صلى الله عليه وآله وسلم أذا صام ثم أنطر قال:	ب ا
٤٠٧	هم لك صمت وعلى رزقك أفطرت .	, <del>, , ,</del>
	ن صلى الله عليه وآله وسلم أذا أفطر قال : ذهب	,-

الصفحة الموضوع الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شأء الله ٠ كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا غم عليه عد ثلاثين يرما ثم صام كان صلى الله عليه وآله وسلم امر بصيام يوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان فلما فرض صيام رمضان كان من 373_073 شاء صام عاشه وراء وهن شاء أفطس كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بانطارها وينهى 2 A 3 ين صيامها كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نخبرج الصعقة من الذي يعد للبيع كان صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بصيام أبيام البيض ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة • كان صلى الله عليه وآله وسلم يباشرني وأنا حائض ، وكان يخرج راسه من السجد وهو معتكف فأغسله وأنا حائض كان صلى الله عليه وآله وسلم يجتهد في طلبها في العشر 273_2X الاواخر من رمضان ما لا يجتهد في غيره كان صلى الله عليه واله وسلم أجود الناس بالخير وكان اجود ما یکون فی رمضان حین یلقاه جیریل ، وکان جبریل عليه السلام يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين يلقاه £75_757_751 جبريل أجود بالخير من الربيح المرسلة ٠٠ كان صلى الله عليه وآله وسلم يجاور في العشر الأواخر من رمضان ويقول : تحروا ليلة القدر في العشر 290 الأواخر من رمضان ٠ كان صلى الله عليه وسلم يتحرى يوم الاثنين والخميس . 241-144 كان صلى الله عليه وآله وسلم يصبوم شبعيان كله ، P73_.33 كان شعبان الا قليلا كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم يوم عاشدوراء 373_073 قدل أن ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك كان صلى الله عليه وآلمه وسلم يصوم يوم عاشوراء ، فذكروا أن اللهود والنصارى تصومه فقال : أنه في 273_273_373 العام المقبل يصوم التاسع كان صلى الله عليه وآله وسلم يتحفظ من شعبان ما لا

## الموضوع

	يتحفظ من غيره ثم يصبوم لرؤيه رمصال ، قال عم
201-777	عليه عد ثلاثين ثم صام ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
47	كان صلى الله عليه وآله وسلم بخرج الزكاة من التمر ت
	كان صلى الله عليه وآله وسملم والخلفاء من بعده
.37.	كانوا يبعثون السعاة لأخذ الصدقة • • •
	كان صابي الله عليه وآله وسلم يدركه الفجر في رمضان
<b>7</b> 7.7.7	وهو جنب من غير حلم فيغتسل ويصوم • • •
	كان صلى الله عليه وآله وسلم يدنى رأسه لارجله ، وكان
370_070_P70	لا يدخل البيت الا لحاجة الإنسان اذا كان معتكفا ٠
१०९	كان صلى الله عليه وآله وسلم يصبح في الغيمة صائما .
	كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من الشميهر السبت
	والأحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء
£40_£47	والخميس والخميس
4	كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلُهُ وَسَلَّمَ يَصُومُ مِنْ غَـرَةً كُلُّ شَهْرٍ
٩٧٤	ثلاثة أيام وقلما كان يفطر يوم الجمعة ٠ ٠ ٠
	كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول : لا
·	خان صلى الله عليه واله ولعم يستوم حتى تعول . و يفطر ، ويفطر حتى يقول : لا يصوم ، وما رأيت رسول
•	يفصر الله عليه وآله وسلم استكمل صيام شهر قط الا
273	رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صيابا في شعبان .
	كان صلى الله عليه وآله وسلم يصوم ثلاثة أيام من كل
•	شهر ويصدوم عاشوراء فانزل الله تعالى ( كتب عليكم
	الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ) فكان من شاء
	أن يصوم ومن شاء أن يقطر ويطعم عن كل يوم مسكينا
70729	الجزاء ذلك ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
, '	*
	كان صلى الله عليه وسلم يصوم يوم تسبع ذي الحجية
	ويوم عاشبوراء وثلاثة أيام من كل شبهر وأول اثنين
643-133	هن الشهر والخميس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٤٦٠	كان صلى الله عليه وسلم يصوم اليوم الذي يشك فيه •
٤٨١'	كان صلى الله عليه وسلم يصوم الخميس والجمعة غلا يفرده
	كان صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخـــر
773	من رمضان ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
•	كان صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء غاتول : أعطه
	افقر منى فقال صلى الله عليه وسلم : خذه وما جاك
	من هـذا المال وانت غير سائل ولا مشرف فحذه وما لا فلا

الصفحة الموضوع تتبعه نفسك م قال: فكان سالم لا يسال أحسدا شيئا ولا يرد شبيئا أعطيه ._ 299_ EYE كان صلى الله عاليه وسلم يعتكف العشر الأواخر • 0.1 كان صلى الله عليه وسلم يعتكف في شهر رمضان . -174-177 كان صلى الله عليه وسلم يتعوذ من الفقر . كان صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فان لم يجد فتميرات فان لم يكن تميرات حسا حسوات من ماء كان صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلا قد ظلل عليه مقال ما هذا ؟ قالوا : صائم فقال : ليس 779_77Y من البر الصوم في السفر ٠ كان صلى الله عليه وسلم يقبل عائشة رضى الله 737_737 عنها وعو صائم ٠٠ كان صلى الله عليه وسلم يقبل وبباشر وهو صائم ولكنه 49V_490 كان أملككم لاربه **7**89_**7**88 كان صلى الله عليه وسلم يكتحل بالأثمد وهو صائم . كان صلى الله عليه وسلم يكون عنسدها في يوم من تسلعة أيام • كان صلى الله عليه وسلم يمر بالريض وهو معتكف 170_170 قدمر كما هو لا يغرج • كان صلى الله عليه وسلم ينهى عن صيام سنة أيام من السنة يوم الشك والنحر والقطر وأيام التشريق . ٤٦١ كان صلى الله عليه وسلم يسم ابل الصدقة ٠٠٠٠ 108_104_104 كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويعتسل بالصاع الى خمسة أمداد 111 كان صلى الله عليه وسلم لا يخسرج من الاعتكاف 470 لعبادة المريض كان صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت الا لحاجة 370-070-970 الانسان اذا كان لمعتكفها كان لرسبول الله صلى الله علية وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم فقال صلى الله علية وسلم: أن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم قال : ولم يكن بينهما الا أن ينزل هذا ويرقى هذا • 2 + 7 كآن عمرو بن العاص يصوم اليوم الذّي بشك فيه من رمضان٠ ٤٦١ كنت أنا وحفصلة صائمتين فعرض لنا طعام فاشتهيناه

	فأكانيا فدخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
	نررز حنصة وكانت بنت أبيها حقا فعصت عليسه
A33_P33	القصية فقال صلى الله عليه وسلم: اقضيا يوما مدانه *
	كنات الساحد في أهلي ثم تكون سرعتي أن أدرك صلاف
\$ • 7_Y9 \$	الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .
	أكنتم تكرمون الحجامة للصائم ؟ قال : لا الا
797	من أجل الضعف • • • نما
	كُنْتِ عَنْدُ عَمْرُ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ فِي رَمُضَانُ فَأَفْطُرُ وَأَفْطُورُ
-	الناس فصعد المؤذن لمؤذن فقال: أيها الناس هذه الشمس
	لم تغرب فقال عمر رضى الله عنه : من كان أفطر
444-441	فليصم بوما مكانه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	كنت مملوكا فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
7 2 2	اتصدق من مال مولاي ؟ قال : نعم والأجر جينكما نصفان ٠
	كنا نخير م صاءا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا
r- 91- 9.	ون شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب • • •
	كنا نسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعيب
,777	الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم .
	كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم عجداء شاب فقال :
•	يا رسول الله ٠٠ أقبل وأنا صائم ؟ فقال : لا ٠ فجاء
447_4A	شيخ فقال : أقبل وأنا صائم ؟ قال : نعم .
-	
	كنا نخرج اذ كان فينا الرسول صلى الله عليه وسلم زكاة
	الفطر عن كل صغير وكبير وحر أو معلوك صاعا من
	طعام او صاعا من أقط أو صاعا من شعير ، أو صاعاً
17	من زبيب ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	كنا عند عمار في البيوم الذي يشك غيه من رمضان
	غاتى بشاة فتنحى بعض القبوم فقال عمار : من صام
FV3_VV3	هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم · · · ·
733	
-	كنا نغيزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في
	رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على
	الفطر ولا المفطر على الصائم يرون أن من وجد قدوة مصام
	مان ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا غانط ر مان
7V.7-7V •	
	كنا في رمضيان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

الموضنوغ من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى درك هذه الآية ( فمن شهد منكم الشهر فليصهه ) ٠ كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر أكثرنا ظلا صاحب الكساء فمنا من يقى الشمس يده فسقط الصوام وقام المنطرون فضربوا الابنية وسقوا الركاب فقال صلى الله عليه وسلم : ذهب المفطرون اليوم بالأجر • T09-T00 كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة • كنا بالدينة في شهر رمضان وفي السماء شيء من السحاب فظننا أن الشمس قد غابت فأفطس بعض الناس فأمر عمسر رضى الله عنيه من كان قيد أفطسر أن يصوم يوما مكانه كان ابن عمر ينظر الهلال فأن كان مناك عيم أصبح صائما والا أغطر كان أبو جعفر بن محمد بن على يشرب من سيقايات بين مكة والدينة فقيل له : أتشرب من الصدقة ؟ فقال : 277 انما حرمت علينا الصدقة المروضة كان ابن عمرو رضى الله عنه اذا أنطر يقول : اللهم برحمتك التي وسعت كل شيء اغفر لي . -209L20A كان ابن عمر يصبح في الغيم صائما 274 كان ابن عمر يصوم يوم ليلة الغيم كان أبى اذا أشكل عليه شأن الهالال 274 قبله بصيام يوم • كان اذا نودي بالصلاة والرجل على امراته لم يمنعه ذلك 444-444 أن يصوم أذا أراد الصيام واغتسل وأتم صيامه كان اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فنام قبال أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومله حتى يمسى ، وأن قيس بن صرمة الانصاري كان صائمًا فلما حضر الاقطار أتى أمرأته فقال لها : عندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يعمسل فعلبته عينساه فجاءت امراته فلما راته قالت : خيبة لك ، فلما انتصف النهار غشى عليه مذكرت ذلك للنبى صلى الله عليه وآله وسلم منزلت هذه الآية ( احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ) ففرحوا فرحا شديدا ونزلت ( وكلوا واشربوا حتى بتبين لكم ... ) الآيـة •

المشحة

الصفحة معروة عموجة	الموضوع
	كان أصحاب محمد صلى الله عليه واله وسلم أعجل
5 · V	الناس المطارا وابطاهم سحورا
46.	كان أنس يحتجم وهو صائم ٠ ٠ ٠ ٠
<b>የ</b> ለገ	كان انس يكتحل وهو صائم • • •
٤٥٦	كانت أسماء تصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان •
	كانت أسما، بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما اذا
£VV_{07	عم الهلال تقدمته وصامت وتأمر بذلك .
	كانت عائشة رضى الله عنها تصوم الدهر
733	في السيفر والحضر • • • •
	كانت عائشة ترجل شعر رسول الله صلى الله
479	عليه وسلم في الاعتكاف ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	كان ابن عباس لا يرى بأسا أن يعطى الرجل من
199	كان أبن البياس و يرى بالله الله على الرباط الله
700_00	كان ابن عمر وسعيد بن جبير يكرهان صوم السافر •
,	كان ابن عمر يبعث بزكاة الفطر الى الذين يقبلونها
١١٤	
, , ,	وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين • • • • • • النم أد
1871	كان عمرو بن العاص يصوم اليسوم الذي يشك ميه
411	من رمضان ۲۰۰۰ و ۲۰۰۰
	كان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه ينهى عن صوم
٤٧٦	اليوم الذي يشك فيه من رمضان ٠٠٠٠٠
444	كان المؤذن يؤذن اذا بزغ الفجر • • • •
	كان عاشورا؛ يوما تصومه قريش في الجاهلية فلما جاء
	الاسلام قال صلى الله عليه وآله وسلم: من شناء صامه
547	ومن شاء ترکه ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
\$V\$_\$Z\$	كان عثمان لا يجيز شهادة الواحد في رؤية الهلال •
	كان عمر وابنه ينهيان عن صوم اليسوم الذي يشك
878 <u>–</u> 871	غیه من رمضان ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
	كان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
	of the self the of the office of the test to the

وصاموا الى القابلة فاختان رجل نفسه فجامع امرأته وقد صلى العشاء ولم يفطر فاراد الله تعالى ان يجعل ذلك يسرا لن بقى ورخصة ومنفعة فقال عز وجل: ( علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ) وكان هذا مما

107 نفع الله تعالى به الناس ورخص لهم ويسره ٠

	- ••	
حه حه	الصف	الموضدوع
		كان لنا جمل نحج عليه فاوصى به ابو معقل في سبيل
10199_	198	الله ، قال : فهلا خرجت عليه فان الحج في سبيل الله ٠
		الله عال : مهم حرجت عليه الله على الك
	100	كان يسلم على اللك قال: حتى اكتويت ثم تركت الكي
	•	فعساد ۱۰ ا
I . Level		كان مهر وعلى ينهيان عن صوم اليوم الذي يشك فيه
£Vo_		من رمضان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		كان ابن عمر اذا كان شعبان تسعا وعشرين نظر له
1 1	-	فان رؤی فذاك و إن لم ير ولم يحسل دون منظره
		سخاب ولا غنرة أصبح مقطرا ، فأن حال دون منظره
		سحاب او قترة أصبح صائما وكان ابن عمر يفطر
20V_	٤٥٦	مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب .
		كان ابو طلحة لا يصوم على عهد رسول الله صلى الله
	•	کان ابو طلعه لا تصنوم علی عهد رسون النه مرا الله
	733	عليه وسلم من أجل الغزو غلما قبض النبي صلى الله
		عليه واله وسلم لم أره مفطرا الا يوم الفطر أو الاضحى .
		كاذوا اذا نودى بالصلاة والرجل على امراته لم يمنعه
	444	ذاك أن يصوم اذا أراد الصيام قام واغتسل واتم صيامه .
		كيف تصنع في صدقة مالي ؟ قال : منها ما أتصدق به ،
	,	ودنها ما أدفع الى السلطان فقال : وفيم أنت من ذلك ؟
		فقال : انهم يشترون بها الأرض ويتزوجون بها النساء ،
4-17-6-3		فقال : ادفعها اليهم قان رسول الله صلى الله عليه وآله
	371	وسلم أمرنا أن ندفعها اليهم • • • •
	•	لأن أغطر يوما من رمضان متماريا فيه أحب الى من
: EV7_E71_		أن أصوم يوما من شعبان ليس منه ٠٠٠٠٠٠٠٠
		5VV
		الن أتعجل في صدوم يوم من رمضان احب الى من أن
£71_		اتأخر ، لاني اذا تعجلت لم يفتني واذا تأخرت فاتني ٠
		لأن أصوم يوما من شعبان أحب الى من أن أفطر
£70_£7_	1.0	
2 (0-2 ()-	200	بوما من رمضان ۱۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰
		'V2_VV3
grant and the	<u>.</u>	لأن أتقدم في رمضان أحب الي من أن أتأخر لأني أذا
	٤٦٠	تعجات لم يفتني واذا تأخرت فاتنى ٠ ٠ ٠
		لقد رايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يصب
	۳۸۸.	على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو الحر .
	• • •	القيت ثوبان مولى وسنول الله صلى الله عليه وآله وسلم
1		

29 V ليلة القدر ليلة ثلاث وغشرين 19V ليلة القدر ليلة سنبع وغشرين 727 ما بقى منها ؟ قالت : ما بقى منها غير كتفها • مات رجل من اهل الصيفة موجد له ديناران مقال صلى الله عليه وآله وسلم اكيتان من نار . 277 ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما زايته أكثر صبياما منه في شعبان ٠ 1.873 ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صائما في العشر قط ما صمت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسعا وعشرين أكثر مما صمت معه ثلاثين \$ P7_1 V 3 ما غير وقد كنت حسن الهبئة ؟ قال : ما أكلت طعاما منذ ٤٣٩ فارقتك الا بلسل م الخ و ما د 247 ها كان يبالي من أي أيام الشهر كان يصبوم ٠ ما من امرىء مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الاكانت له كسارة لما ميلها من الننوب ما لم تؤت كبيرة ، وذلك الدمر كله ٠ 173-773 ما من رجل يموت فيترك غنما أو أبلا أو بقرا لم يؤد زكاتها الا حاءت أعظم ما تكون تطؤه بأظلافها • 277 ما من مسلم يغرس غرسا الا كان ما أكل منه له صعقة وما سرق منه له صدقة ، ولا يرزاه الا كان له صدقة ٠ \$37_Y37 ما من أيام العمل الصنائح فيها أحب الى من منذه الأيام _ يعنى العشر _ قالوا : يا رسول الله ٠٠ ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفست وماله غلم يرجم من ذلك بشيء -ها من يوم يصبح العباد فيه الا ملكان بنزلان مبقه ول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكا تلفا 737 ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدا بعقو الا عزا وما تواضع أحد الله تعالى الا رفعه الله تعالى م 727 تمارى الناس في رؤية هلال رمضان فقال بعضهم : البوم ، وقال بعضهم : غدا ، فجاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فذكر أية رآه فقال صلي الله علية وسلم : تشبهد أن لا اله ألا الله وأن محمدا 74.

الموضوع

الصقحة

化氯化甲基甲基甲基甲基甲基

الصقحة الموضوع من صام الدهر ضيقت عليه جهنم مكذا ، وعقد تسعين ٠٠ 277 هن صام يوم الشك فقد عصى رسيول الله صلى 201_207_227 الله عليه وآله وسلم ٠ - £VY_£V7 من أطعم جائعا أطعمه الله من ثمار الجنعة ، ومن ستى مؤمنا على ظمأ سقاه الله عز وجل يوم القيامة من الرحرق المختوم ، ومن كسا مؤمنا عاريا كساء الله 441-44. تعالى من خضرة الجناة من استعاد بالله فأعيدوه ، ومن سأل بالله فأعطوه ، ومن دعاكم فأجيبوه ، ومن صنع اليكم معروفا فكافئ وه ، فان لم تجدوا ما تكافئونه فادعسوا له حتى تسروا 720 انكم قد كافأتموهم من فطر صائما فله مثل أجره ، ولا ينقص من أجر ٤٠٧ الصائم شيء ٠ من أنطر يوما من رمضان من غير رخصة لم يجزه 41. صيام الدعر من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ٠ YVY من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم 29 - 18AV_2TY من ذنبــه ٠ من استقاء فعليه القضاء ، ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه • 701_701_77A 771_77. من كسا مؤمنا عاريا كساء الله من خضر الجنة ٠ 1.9_E.A من كان عليه صوم فليسرده لا يقطعه ٠ من كان عليه صوم فلم يصمه حتى أدركه رمضان 8.9 آخر يطعم عن الأول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه • 227. من كان في سفر على حمولة بياوي الى شبع فليص 777 حيث أدركه رمضان من لم يبدت الصيام من الليك قبل طلوع الفجر T-1_T---TVT فلا صبيام له 441-419 من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضمان آخر

State Confidence of the Confid

777

الصفحة الموضوع ويوم النحر وأيام التشريق واليوم الذى يشسك فيه 273_573 انسه من رمضان نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام قبل رمضان بيوم والأصحى والنطر وايام التشريق وثلاثة بعد يوم النحر ٤٨٤ مهى صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم عرفة بعرفة ٠ 279 303-793 نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الشك . الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم 243 الفطني ويوم الفخير فهي صلى الله عليه وسلم عن صيام هذين اليومين أما يوم الأضحى فتأكلون من لحم نسككم وأما يسوم الفطس 243 ففطركم من صيامكم ٠ تهى صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه 104-174 وعن الوسم نهى صلى الله عليه وسلم عن تقدم الشهر بصدوم الا أن يوافق صوما كان يصومه 101-114 تهي صلى الله عليه وسلم عن المثلة . نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل : نانك يا رسول الله تواصل فقال صلى الله عليه وسلم : وايكم مثلى انى أبيت يطعمني ربى ويسقيني فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر الهلال لزدتكم ( كالنكل لهم ٤٠١ حين أبوا أن ينتهوا ) • نهى صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا : انك تواصل قال : انى لست كهيئتكم انى أطعم وأسقى . أمديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها نقلت : أو حملنًا الحمير على الخيل مكانت لنا مثل هذه نقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون 490 هذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب . هذا اليوم يكمل الى أحد وثلاثين يوما ٠ 2V0_270 هذا اليوم يكمل الى احد وثلاثين لأن الحكم بن أيوب ارسل الى قبل صيام الناس أنى صائم 7/3_0/3 غدا مكرمت الخلاف هذا شهر زكاتكم عمن كان عنده دين فليقض دينه

أوصانى خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر . 275_073

نواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر . 299 وفد الزبرقان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فأكرمه وولاه الصدقة • 144

الصفحة	الوضوع
٤٠٥ ٨٠٥	اوف يندنوك المالية الم
	القدوا الظلم غان الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا
	التبيح فانه أملك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا
727_727	دماءهم واستحاوا محارمهم
777	
277	اتقوا الذار ولو بشق تصرة ٠ ٠ ٠ ٠
The state of the s	والله ما بين لابتيها أهل بيت أحوج اليه منا و والله انى لاعلم أي ليلة هي التي أمرنا رسول الله صلى
٥٠١	الله عليه وآله وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين
777	والله لا نقضيه ولا يجامعنا اثم .
Marinda Touri	
	ولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من
	بنى مخبروم على الصديقة فقال: اتبعنى نصب منها
	فقلت : حتى أسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
181-181	فسالته فقال لي ان مولى القوم من أنفسهم وانا أعل
2161-167	بیت لا تحل انا الصدقة ٠ ٠ ٠ ٠
790	لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء • • •
1.33	لا باس أن أفطر ما لم يكن نذر أو قضاء رمضان .
7.A3	لا بأس بندره الا أن يغم الهلال • • • •
1	لا تؤخذ صدقاتهم الا في دورهم ، أو عند مياههم أو
731_331	عند أهنيتهم ٠ ٠ ٠ عند
777-771	لا نبالي والله نقضي يوما مكانه ٠ • • •
1.4	لا تجب الا على من أطاق الصوم والصلاة.
779	لا يجزئه الصيام • • • •
777-771	الاحظ فيها لغنى ولا توى مكتسب و المحال والمحالة
	لا تحل الصعقة لغنى الالخبسة لغاز في سبيل الله أو
	لعامل عليها أو لعارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل
19:	له جار مسكين فتصدق على السكين فأعدى المسكين اليه ٠
	لا تحل المسئلة الالاحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له
	السألة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل اصابته جائحة
	اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من
172	عيش ثم يمسك _ أو قال سدادا من عيش ٠٠ المخ ٠
	لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا باننه
220	غير رمضان ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

£ £ 0,	لا تصوم الراه وبعلها ساهد الا بادنه غير رمضان .
	لا تصوم المرآة وبعلها شاهد الا باننه ولا تأذن في بيته
	الا باننه وما أنفقت من كسبه من غير امره مان نصف
737	اچره له ۰ ۰ ۰
471-47.	لا صيام لن لم يبيت الصيام من الليل • • •
٤١٧	لا يصوم احد عن أحد ويطعم عنه ٠ ٠ ٠ ٠ .
	لا تصوم المرأة وبعلها شاهد الا باننه ، ولا تاذن
	في بيته وهو شاهد الا باننه وما أنفقت من كسببة عن غير
277_373_073	أمره فان نصف اجره له ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
	لا تصوموا الشهر حتى تروا الهللل أو تكملوا العدة
277_777_770	تم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة .
	لا تصموموا قبل رمضان صوموا لرؤيته وانطروا لرؤيته
377_077_377	فان حالت دونه غيابة فاكملوا ثلاثين يوما ٠
•	٤٦٤٥٨
	لا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه فان حالت دونه
٤٧٠_٤٥٨	

٤

الصفحة	
<del></del> -	المخصوع
173	و ما
V/3	لا تصوموا اليوم الذي يشك فيه لا يستى فيه الامام .
	لا تصوموا عن موقعم والمعلق المترض عليكم مان لم يجد
7.43	أحدكم الا لحاء عدية أو عود شجرة فليمضغه
015-011	3. 3. 42 (2) 11 2721
	لا اعتداف الا بصيام
7.87	لا اعتدام المسلم عرسا ولا يزرع زرعا فيأكل منه انسان
	ولا دابه ولا سي المال ولا مدا العارض لعمدود
377.	ر يعترنكم دن د د
P77	الصبح حتى يستطير
703_103	الانفطر من عاد ود حص
£79	٧ تستقيلوا الشهر استعبالا
417	المنام و الم
	لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة
10-277-2073	الا يندووا المنهر على حود
	ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة
	ξ <b>V</b> ο
	لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا بيومين الا أن يكون صوما
703_V03_103	لا تقدموا صوم رمضان جيوم ود جيرت و ت
	يصومه رجال هليصم فلك الصحيح
The state of the s	£77_£70_£77
	٧ يقضيه صوم الدهر
737	٧ تقطعما اللحم بالسكين قانه من صنيع الرفاحم
	لا يقول احدكم: انى صمت رمضان كله وقمته فلا
773	أدرى أكره التزكية أو قال : لابد من تومة أو رقدة
	ادرى الحرم الشركية أو عال عادة عن السباء الله فعالم
AST	لا تقولوا رمضان مان رمضان اسم من اسماء الله تعالى
3.97	ولكن قولوا شهر رمضان
	٧ يمضغ العلك الصائم :
	الاستعن أحدكم - أو أحدا منكم - أذان بلال من سحوره
	مانه بقذريد أو بنادي بليل - ليرجع قانمكم وليبيه
	نائمكم وليس أن يقول الفجر أو الصبح وقال باصابعه
	ورفعها الى فوق ، وطأطأ الى أسمفل حتى يقول مكذا
	ورمعها الى موق ، وقالت الى المحت على دوق
377_077	وقال بسبابتيه احداهما فوق الأرض ثم مدهما عن يمينه
	وشماله
773	لا تصلوا رمضان بشيء ولا تقدموه بيوم ولا يومين .
	لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل الى السحر
	قالوا : انك تواصل يا رسول الله قال : انى لست كهيئتكم

	الموصنوع
7.3	اسى ابيت لى مطعم يطعمني وساق يسقيني .
	لا تواصلوا قالوا: انك تواصل قال: انى لست كاحد
٤٠٣	منكم انى أطعم وأسقى * * * *
737	لا توکی فیوکی علیك ٠ ٠ ٠ ٠ ٠
173	لا يتم بعد احتلام ولا صمات الى الليل · · ·
	يا أم معقبل ما منعبك أن تخرجي معنبا ؟ قالت :
	لقد تهيأنا فهلك أبو معقل وكان لنا جمل وهو الذي نحج عليه
	فأوصى به أبو معقل في سبيل الله قال : فهلا خرجت
	عليه فان الحج في سبيل ألله فاما اذا فاتتك هذه الحجـة
	معنا فاعتمرى في رمضان فانها حجة فكانت تقول : الحج
• •	حجة والعمرة عمرة وقد قال لى هذا رسول الله صلى الله
T199_19A	عليه وآله وسلم ما أدرى ألى خاصة ؟ ٠ • •
•	با أم المؤمنين رجلان من أصحاب رسول الله صلى الله
	عليه وسلم أحدهما يعجل الانطار ويعجل الصلاة والآخر
· ·	يؤخر الافطار ويؤخر الصلاة فقالت أيهما الذى يعجل
	الافطار ويعجل الصلاة ؟ قلنا : عبد الله بن مسعود قالت :
* £ • V	كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل •
- · ·	يا رسول الله ٠٠ أرايت أن وافقت ليلة القدر ماذا أقول ؟
٤٨٧	قال : قولى : اللهم انك عفو تحب العفو هاعف عنى •
	يا رسول الله ١٠ أما تعرفني ؟ قال : ومن أنت ؟ قال :
	أنا الباهلي الذي جئتك عام الأول قال : فما نحيرك وقد
	كنت حسن الهيئة ؟ قال : ما اكلت طعاماً منذ فارقتك
•	الا بليل فقال صلى ألله عليه وسلم : لم عننت نفسك ؟
	قال : صم شهر الصبر ويوما من كل شهر قال : زدنى
٨٣٤	فان بي قدوة قال : صم يومين ١٠٠ الغ
	يا رسول الله ٠٠ أن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفاقضيه
	عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان على أمك
	دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم • قال فدين الله
217_22	احق أن يقضى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ١٠
	يا رسول الله ٠٠ اني رجل أسرة الصنوم أقاصوم في
133	السفر ؟ فقال : صم أن شئت وأفطر أن شئت •
	يا رسول الله ٠٠ انى تصدقت على امى بجارية وانها
217	مانت فقال : وجب اجرك وردها غليك الميراث •

يا رسول الله ٠٠ عندى دينار فقال أَ اتَّفَقَّهُ على نفسك ،

الصفحة الموضوع قال : عندى آخر • قال : أنفقه على ولدك ، قال : عندى آخر ، قال انفق على خادمك ، قال : عندى آخر 24. قال: أنت أعلم يا رسول الله ٠٠ كيف بمن يصوم الدهر كله ؟ قال : 224 لا صام ولا أفطر ولم يصم ولم يفطر • يا رسول الله ٠٠ قد أهدى لنا حيس فحبسناه لك فقال : 2 2 V ادنيه فأصبح صائما وافطر يا رسول الله ٠٠ ليس كانا يجد ما يفطر الصائم فقال صلى الله عليه وسلم : يعطى الله تعالى هذا الشواب من فطر صائما على تمرة أو شربة ماء أو مزقة لبن . يا رسول الله ١٠ أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل على جداح ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم **۲۷۱_۲۷・_**۲7٤ فلا جناح عليه يا نبى الله ٠٠ أخبرني في أي عشرة هي ؟ قال : التمسوما في العشر الأواخر ولا تسالني عن شيء بعد هذا٠٠ النح٠ 24V يا نبي الله ٠٠ صمنا اليوم فقال : أقطروا الا أن يكون EVI رجل يصوم هذا اليوم ليتم صومة ٠ باليتنى قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهى النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمرو بن العاص لعلميه أنه يضيعف عن ذلك وأقبر حميزة بن عميرو 228 لعلمه بقدرته ۲۳۸ يا نساء السلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرث شاة ٠ 722 البيد العليا المنفقة والبيد السفلي السائلة ٠ 722 اليد العليا خير من اليد السفلى 247 أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخبس عشرة • ايام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى ٠ 212 240 يوم عاشوراء لم يكتب عليكم صيامة يوم عاشوراء يوم كان يصومة أهل الجاهلية فمن أحب 240 منكم أن يصومه فليصمه ومن كرحة فليدعة يوم عرضة ويوم النحر وايام التشريق عيدنا اعل الاسلام

٤٨٤

وهي أيام أكل وشرب

## ثالثـاً: الأشعار الاستشهادية

رقم اسم الشاعر الصفحة ۲۸۸ المحدثون أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية

* * *

فطافت ثالبا بين يوم وليسلة

٤٢٦ النابغة الجعدى

* * *

عاشق خاطر حتى اسم تلب المشموق قلبه مستفتى المام البافى المتنا لا زلت تفتى هل يبيح الشرع قتله؟؟ ٤٥٢ الامام البافى

* * *

أيها السائل عما لا يبيع الشرع فعله ٤٥٢ الامام قبلة العاشــق للمع شوق لا توجب قتله؟؟ ابو محمد البافي

## رابعاً: الأعلام

	1		· ·.
الصقحة	1		
		<b>.</b>	الموضـــو
337	1.5	رى رضى الله عنه	faatt la to
7		ری رحی –	ابی انجم انعداد
£ 1/3		عى مر البجلي الكوفي	ابراهيم = النذ
٧٤			
017.08	94.292	، يعنى لله عنه أبو المنذر	ابراهیم بن أبر
209		ب احمد بن حنبل ب احمد بن حنبل	ابی بن دعب رضو
440		ب احدد بن عدب ما آیاد اید الفادة	الادرم = صاحد
		ى صاحب اسد الغابة	ابن الانيز الجرر
, Vs		( الامام ) الشيباني	احمد بن حديل
7 11.	9 4 4 4 4	7 27 . 27 . 22 . 79	3,0,5
7 444 / 41	7 4 1 4 1 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4	1.0 . T.1. 9V . A9. 6	<b>XX ( VV ( V</b> 7
2 200 2 20	1 ( ) 1 ( ) ( ) ( )	171 . 401 . 071 . 381	6 117 6 111
9.141.6.14	**	779 · 778 · 777 · 77	( 707 ( 75)
611.611	Y 6777 6 778 6	TT1 - TT - TTA 6 TAT	4 79 · 6 787
(107 ( 70	7 ( TO+ , TEA ,	TET . TEO 7 TET . TET	7 444 · 444
777 4 77	1 6 PVX 6 PV7 6	TV0 6 TV1 6 TV 6 TT.	. TOV 6 TOO
1337133	7 4 2 - 7 4 44 4	797 . 797 " 791" . 79.	, 474 ° 474 °
6 207 6 20	1 6 22V 6 22 6 6	ETV " ETT . ETV . ET0	A/3 > 173 >
28A1 6 EV	، ۲۷۵ ، ۲۷۵ ، ۹	EVE 7 ETA 7 ETO 1 E09	6 20A 6 200
10 3 870 3		779 . V.O. X. 6 m 710	
	• 078	100 : 100 1 POO : 500	: 027 . 02.
£1A	•	بن شبو <b>ية _ ابن شبوية</b>	أحمد بن محمد
499	1		أحمد بن يونس
	1	تح الأزدي	الأزدى بے أبو الف
		ن سعيد ابو القاسم البلخي	
410 6 191	< YY	الزامر	الأزهري صاحب
247 . 441	6 75V	ضي الله عنة	أسامة بن زيد ر
773			أبو اسحاق الز
111		القَّدسي ( أبو أبرآميم )	
017			ابن اسحاق أبر
	Frank State	ة _ ابن راهوية	اسحاق بن رامو
		= :	اسحاق الروزي
447	Property (A)	الروزى الاستآذ أبق أسحاق	
1. 金属化量			

الصفحة الموضسوح

TT9 6 TT1 اسلم العدوي .. أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما ( 171 , 737 , 177 ) 271 , 27 , 609 , 507 , 500 75 6 71 اسماعيل بن ابراميم أبن علية 222 6 497 6 4V1 6 111 الأسود بن يزيد النجعي الأشعرى أبو موسى ( عبد الله بن قيس ) رضى الله عنه ٢٤٣ ، ٣٣١ ، 287 6 272 6 79 . 71 أشهب ضاحت مالك الاصطخري _ أبو سعيد ١٣٠ ، ١٥ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٦٠ ، ١٦٠ ، TAE ( TAT , T.O , T.E , TT. , TIR , 177 الاصم _ ابو بكر بن كيسان 77 (71 191 الأصمعي 1777 . 1777 . 777 . PAT . FTT. الأعمش سليمان بن مهران الأعمش بن مرة بن عمرو بن أبي ليلي 40. 1416 14. الأقرع بن حابس التميمي أبو أمامة 224 امام الحرمين ( ابو المعالى عبد الملك بن الشبيخ أبي محمد الجويني ) ١٠ ، (1, 71, 31, 74, 74, 77, 77, 77, 37, 67, 73, 60) . VI . V . 19 . TV . TT . TE . TT . 09 . 00 . 05 . 07 . 01 «۱۲۳» ۱۲۲» ۱۲۱» ۱۲۰» ۱۱۹« ۱۱۸» ۱۰٦ « ۱۰۳ « ۱۰۲ » ۹۹ « ۹۸ 177 ) 771 ) 731 ) V31 ) A01 , P01 ) -71 , 771 ) 371 ) 7V1 , 4 TAY 4 TAY 4 TA 4 4 TTO 4 TT 4 4 TO 4 TTY 4 197 4 187 4 18A , TIT , TIT , TIT , T.9 , T.7 , 4.7 , TAY , TAY , TAY 777 , 729 , 728 , 727 , 727 , 727 , 727 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 , 777 > 377 . 777 > 773 . 773 . 713 . 713 . 773 . 774 . 774 . 003 ) TA3 , TP3 , 0.0 , T.0 , P.0 , .10 , //0 , ZA7 , ZA0 , ٨١٥ ، ١١٥ ، ٢٥ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ، ١٩٥ ، ١٣٥ ، ١٣٥ ، 370 , 070 , 770 , 070 , 020 , 020 , 000 , 077 , 070 )

أنس بن الحيثان رضي الله عنه . 213 أنس بن مالك رضي الله عنيه ١١١ ، ١٣٦ ، ١٥٢ ، ١٧٨ ، ٢٠٠ ، ٢٣٤ ، TAT ( TVY ( TV) ( TV+ , TT9 ( TT0 , TTE-; TT) , TT+-, TEV 

. 074 ( 07V , 077

الصفحة الموضيوع 7.3 > A.3 : 7/3 > 373 > 733 > 623 > 603 > 703 > 703 > 703 > 173 , 773 , 773 , 773 , 777 , 770 . الاتماطي __ الأوزاعي _ عبد الرحمن بن عبرو ٤ ، ٤٨ ، ١٥ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ٢٦٠ \$ TO . TET . TEO . TTV . TTT . TYY . TVY . TTX . TTX YOY : - FY : YAY : 4PY : APY : 7/3 : 4/5 : 073 : 005 : - 077 ( 099 , 089 ) 017 ( 011 ) ETA , ETV ( E07 441, 4.A. أبو أيوب الأنصاري رضى الله عنه EYO. أيوب بن أبي تميمة السختياني EIV أبوب بن موسى 205 الباقى (أبوا محمد) X\$X الماقلاني (ابن البلاقلاني) XY3 التأملية _ مجيبة البجلي _ ابراهيم بن مهاجر الكوفي البخاري ( محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردوبة الجعفي ) ٢ % 3 , A3 , /F , OF , AF , PF , 3V , OV , AV , OA , AA , PA , 79 3 117 5 711 3 371 3 077 x 731 3 337 3 701 300 5 300 5 777 . 377 . 177 . 777 . 777 . 177 . 137 . 737 . 737 . 637 3 F37 3 V37 3 F37 3 407 3 707 3 F07 3 FF7 3 FF7 3 6.54 . TTT . AFT 5 PFT 2 4VY 2 TVY 2 TVY 2 TVY 3 TTT . TTT . 441 C 444 C 444 C 444 C 444 C 444 C 444 C 445 C 445 C 777 3 ATT : FTT : AST : TOT : TTT : TTT : TAT : PAT : 1PT 3 7PT , OPT , KPT 3 PPT 3 7 + 3 3 T+ 3 3 2 3 . O + 3 3 T+ 3 . 313 . 713 . 713 . 713 . 713 . 173 . 773 . 773 . 373 . 613 173 , 373 , 073 , 673 , 633 , 733 , 733 , 733 , 033 , 733 , V33 ) A33 ) 103 ) 703 ) 703 ; V03 ; A03 ) P03 ; 75 3 773 3 773 3 773 3 773 3 773 3 773 3 373 3 773 3 773 3 773 3 ٠٨٤ ، ٣٢٤ ، ٥٠٤ ، ٢٢٩ ، ٤٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٥ ، ٤٩٣ ، ٤٨٩ 070 , 070 ) 030 ) 300 ) 000 , 070 . 2046114 أبو البختري البراء بن عارب رضى الله عنه 107 : VF3 21X , 21V , 217 , 449 يريدة بن الحصيب بشر بن الوليد 437

```
ابن بطال الركبي الشافعي
                                                     البغدادى = ابو بكر بن أحمد بن على بن ثابت = الخطيب
البغوى = ۲، ۸، ۹، ۱۱، ۱۷، ۱۸، ۱۹، ۲۲، ۲۲، ۲۲،
. ٧٠ ( ٦٩ ( ٦٧ ( ٦٦ ( ٥٧ ، ٥٦ ( ٥٥ ) ٥١ , ٤٩ / ٤٠ ( ٣٥ , ٣٠
V71 . V71 . A71 . P71 . 731 . 101 . 701 . 301 . A01 . P01 .
< 198 < 189 < 180 < 187 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 < 181 
107 ) 777 , TVY , 3V7 , 1V7 , 1V7 , VA7 , NA7 ) PA7 )
197 3 9.7 3 117 3 717 3 317 , VIT , VTT 3 737 3 707 3 V07 3
AFT , TVT , OVT , FVT , SAT , FAT , 1.3 ) 1.3 ) 1/3 )
. 010 , 01. , 0.4 , 183 , 033 , 183 , 27. , 27. , 27. , 27.
V/0 > 770 > 370 > V70 . 770 ; V70 . A70 . P70 > 130 > 330 >
030 , V30 ) A30 , 000 ; 700 ) 700 ) V00 ) · F0 ) 750 )
                                                                                                                                ٣ ١٥٦٨ ، ١٥٦٧
```

بقية بن الوليد أبو بكرة رضى الله عنه (نفيع بن الحارث الثقفى ) ٤٦٧، ٤٢٢، ٢٧٧ أبو بكر بن أحمد بن عمر بن أبى عاصم النبيل أبو بكر بن أحمد بن على بن ثابت البغدادى الشافعى = الخطيب البغدادى أبو بكر بن أحمد بن على بن ثابت البغدادى الشافعى = الخطيب البغدادى

أبو بكر بن اسحاق _ ابن خزيمة

ابو بكر بن أبى الأسود أبو بكر بن بدران أبو بكر بن بدران

ابو بكر الحازمي أبو بكر الصديق رضي الله عنه ١١٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٥ ، ٢٧٧ ، ٣٢٥ ،

۲۷۶، ۲۲۹، ۲۲۶، ۲۲۹، ۲۲۳، ۲۲۹، ۲۲۹، ۲۷۹

أبو بكر بن عبد الله المزنى أبو بكر بن عبد الله المزنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ٤٠٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٦ ، ٣٨٧

۱٬۷۷ أبو بكر بن عبد العزيز ابو بكر بن لال

أبو بكر بن محمد بن أحمد بن على الخلالي - 209 أبو بكر محمد بن اسحاق _ ابن اسحاق

المبنحة الموضوع ابو بكر في الأشراف = أبو بكر بن المنذر = ابن المنذر أبو بكر المروزي 017 أبو بكر النيسابوري 10. بكر بن وائل 47 بلال بن الحارث المزنى رضى الله عنه بلال بن رباح رضى الله عنه ﴿ ٢٣٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٤٠٦ ، ٤٩٤ ، البلخي _ جابر بن سعيد الأزدى البندنيجي (أبو على بن الحسن بن عمر) ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٧ ، 1006 17V . 170 6 171 6 110 6118 : 1.0 . 90 . 94 69 - 6V1 ١٥٠ ، ١٦٠ ، ٣٠٧ ، ٢٣٩ ، ١٦٠ ، ١٩٢ ، ٢٩٨ ، ٢٠٠ ، ١٦٠ , 247 6 2 · · 6 MAY . MAR . MA · 6 MVE & MVY & MAA 6 MTY . MOT A72, 333, 083, 1 PA3 , 0.0 , 310, 470, A70, AF0. البويطي ( أبو يعقوب يوسف بن يحيى ) ٤٤ ، ٥٧ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، * OE . ONE . EEE ( EE) 6 ET . TAO . TAT 6 TAO 6 TAT : TVT 130 2 150 247: سان بن بشر البيهقي (أبو بكر أحمد بن الحسين بن على) ٧ ، ٥ ، ٣٦ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٥٨ ، 3 P' 3 111 3 714 5 711 5 071 3 171 3 781 5 381 3 016 3 AVI 5 TTA . TTT . TTT . TT. ۶۳۳ ، ۶۳۸ ، ۲۸۹ ، ۲۸۹ ، ۲۲۱ ، ۳۲۰ ، ۲۸۹ ، ۴۲۸ ، ۲۴۹ ، ۲۳۹ 7 PT , TPT , 3 PT , 6 PT ) TPT ) APT ) 3 . 3 . 7 . 7 . 7 . 7 . 7 . 7 : 6/3 5 F/3 5 V/3 5 N/3 5 173 5 873 6 873 6 773 6 735 733 6 733 1 K33 1 P33 1 - 03 1 (63 1 703 1 703 1 703 1 7 K3 1 3 K3 1 00 - 6:02. 6 049 6 599 تاج الدين السبكي YOV التروذي أبو عيسي محمد بن سورة الحافظ صاحب السنن ١١٣ ، ١١٤ ، . ECA . ECY . ECA . EEA . EEA . EEA . ETO . ECA . TOS . AOS . - 01V . EAA . EAE . EAY . EV9 . EV7

الصنحة المنحة العين أبو البركات عبد السلام ) 877 ، 377 ابن تيمية ( محمد العين أبو البركات عبد السلام )

تابت البنسانی توبان ( مولی رسول الله صلی الله علیه و آله وسلم ) ۲۳۸ ، ۳۳۹ ، ۳۴۰ ، ۳۲۰ ، ۳۲۰ ، ۳۹۰ ، ۳۹۰ ، ۳۹۰ ، ۳۹۰ ، ۳۹۰ ،

ابو شور ( الامام ابراهيم بن خالد صاحب القديم ) ٤ ، ٢٧ ، ٤٨ ، ٢٠ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠

الثوري نے سفیان المثوری میں اندوری میں المثوری میں المثوری میں المثوری میں المثوری میں المثوری میں المثوری میں

جابر بن سمرة رضى الله عنه الل

جابر ( جویبر ) بن سعید الازدی ابو القاسم البلخی ۲۲۰

ابن جبیر نے سعید بن جبیر جبیر بن مطعم رضی الله عنه

أبو جحيفة رضى الله عنه أبن جريج (عبد المعزيز بن عبد الملك ) ۸۹ ، ۵۰۱ ، ۵۰۱ ، ۵۰۱ ، ۵۰۱ ، ۵۰۱ ،

ابن جریج (عبد العریر بن عبد السه) ۱۹۰۰ - ۲۵ ، ۶۷۶ ، ۶۲۷ ، ۶۷۶ ، ۱۹۰۱ - ۱۹۰۱ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ، ۱۹۰۹ ،

جرير بن أبى حازم جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه جرير بن يزيد

جعفر بن برقان

ابن جعفر = عبد الله بن جعفر حمفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين المابدين بن الحسين بن على رضى

الله عنهم الله عنه ١٨٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٥ .

جعفر بن آبی طالب رضی الله عنه ابو جعفر النحاس الله عنه النحاس الله عنه النحاس الله عنه النحاس النحاس النحاء النحا

أبو جعفر المنصور

```
المبنحة
                                                الموضوع
040
                                                   الجسوري
112
                                                   أين حميل
499
                                                  اين الجوزي
                                        الجوعرى ( ايو القالسم )
EY7
157 3 473 3 970
                                       الجومري صاحب الصحاح
                 جويرية بنت الحارث رضى الله عنها (أم المؤمنين)
2XY 6 EV9
. 97 4 79
              الجويني الشيخ أبو محمد والد أمام الحرمين وشيخه
V3/ > 7A7 . 7A7 > 7.7 > V-7 > 47 . 737 : 337 > 837 > 73 >
                                  + 07A + 01+ + 0+9 + £00
                                الجويني ابو المعالى في امام الحرمين .
707 2 ATT , PF3 2 FP3 1 AP3
                                             أبو حاتم الرازي
399
                                          این آبی حاتم الرازی
7A7 & 7A . . . 7A0 & 7A7
                                              الحارث بن خاطب
77
                                 الحارث بن بلال بن الحارث المزنى
          الحارث الأعور بن عبد الله الهمداني الحوتي أبو زهير الكوفي
TTA
4.0
                                           الحازمي بي أبو بكر
811
                                              الحاكم أبو أحمد
الحاكم أبو عبد الله بن البيع صاحب المستدرك ٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٨ ،
797 . 777 . . 37 . 837 . 787 . 987 . . 97 . 197 . 793 .
                                            173 > 713 · 710 ·
أبو حامد الاستقرابيني الشبيخ ٢١ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٢٤ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠ ، ٢٠
7/7 3 YYY 3 AVY 3 PYY 3 - AZ 3 OPY 3 PPY 3 /37 3 OAY 3 - AS 3
             0.0 170 170 170 170 170 170 170 170 170 1
                           أبو جامد الروالروذي (القاضي)
979 (97 + 9) 6 9 6 A
                                          أم حبيبة أم المؤمنين
3.97
                                               ابن حيان البستي
PA . 737 . 733 . 7V3 . . 49
                                            حبیب بن أبی ثابت
770
                                               الحجاج الحمصى
499
                                                  حجاج الأحول
217
                                الحجاج ( هو ابن يوسف الثقفي )
2 V 2
              أبن حجر الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد العسقلاني
15 , 073 >
                                              0. V . E9A 6 E79
             ابن الحداد ( أبو بكر محمد بن احمد القاضي صاحب الفروع )
04. 6079
```

٦٣٨

```
حنيفة بن اليمان ١٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٧١ ، ٢٧١ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٤٥٤ .
             · • · V · £ V T · £ T V · £ T Y · £ T Y · £ T Y · £ 0 A · £ 0 0
حرملة ( هو ابن يحيى التجييي ) ٢٥٨ ، ٢٦٧ ، ٢٨٨ ، ٤٠٨ ، ٥٠٠
ابن حزم ( هو أبو محمد على الأندلسي صاحب المحلى والاحكام والفصل وطوق
77. 49. 48 471
                                                     الحمام)
الحسن اليصري ٤ ، ٤٨ / ٤٤ / ٧٧ ، ٧٧ ، ١٠٨ ، ١٠٨ / ١٠٩٠ / ١١٠ ، ١١٢ ،
0 7 3 . 3 A 1 3 Y 2 1 A 3 7 . CYY 2 . PY 2 YYY 2 . TEL . 19Y 4 1A 5 . 170
6 079 6 011 6 292 6 20V 6 27V 2 29 6 200 6 271 6 219 6 217
                                                  . 00V 4 05 T
33:
                                                الحسن بن زياد
                                              الحسن بن سفيان
777
TE9 4 TE7 4 TE+ 4 T99 4 7+
                                              الحسن بن صالح
                                               الحسن بن على
719
                                         الحسن بن مسلم التابعي
111
                                            الحسين بن الحارث
7A7 3 3A7 3 OA7
         حسين القاضي بن الحسن بن محمد الحليمي البخاري الجرجاني
. TYT . TOT . TTV . TTO . TIV . TRY . TRY . TVE . TTT . TT.
                                                    240 6 E . A
                                                الحسين بن على
77.7
                                                حسين بن واقد
707
                               حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها
. 771 6 719 6 718 6 711 6 717 6
                                                 . 20. 6 229
                                            أبو حفص البابشامي
174
                                                حفص بن عتاب
777
                                              أبو حفص العكدري
270
                                            أبو حفص بن الوكيل
TIT ( 177 ( 70 , 09 , 27 ( TV , 9
                                          الحكم بن أبي أبي خالد
0. V . ETO 6 114
                                               الحكم بن أيوب
1V7
                                       ابن الحكم _ محمد بن الحكم
                                                الحكم بن عتيبة
٤١٧
                                        الحكم بن نافع أبو اليمان
 150
                                                حكيم بن حزام
 277 . TEO ( VA
                                        حكيم بن سيف بن حكيم
 291
```

الصفحة الموضوغ 0.V . 217 6 77. 6 777 حماد بن سلمة 777 خماد النرسي 12 حماس حمره بن عمرو الأسلمي ابن حمید _ عریب £ • 7 حميد بن عبد الرحمن 20. 140 الحميدي عيد الله بن الزبير الحناطي ( أيو عيد الله الحسين بن محمد بن عيد الله الطيرى ) 4. 17Y ATI . 031 . 781 . 8.7 . 777 337 . 707 . 180 . 170 حنظلة (صديق لعمر رضي الله عنه) 201.227 ابو حتيفة ( النعمان بن ثابت ) ٤ ١ ١ ١ ١ ٢٤ ، ٨٨ ، ٢٨ ، ٤٦ ، ٢٤ ، ٢١ ، ١٨ 43. V 6 1. 7 4 98 6 AA 6 VV . V7 . 20 . V8 . 7V 6 7 . 6) 6 2V A.1.3 P.1. . 11 (111. 711. VII. ) 701.3 701.3 VOL. 3-51.3 371 3 071 . 771 AVE . PVL 3 3A1 , VPL 3 APL 3 PPL 3 9.72 . F. T > 717 > 717 . 777 . 307 . 007 > -77 > 717 . 777 3 VET 3 AFT . PET 1 1VT 3 OVZ . TVT 3 PVT 3 TAT . AAT 4 PT 3 777 . 777 . 777 . 777 . 777 . 777 . 777 . 777 . 777 . 777 . 777 . V77 . -37 . 137 . 737 . V37 . F37 . -07 . 707 . 607 5 4 TAY 3 TAY 4 TVA 4 TV7 4 TV9 4 TV8 4 TV1 4 TV 4 T7 4 TO 7A7 . 3A7 . OAT . VAT S. . PT . VPT . APT . 7/3 . 7/3 . 1/3 . 073 , V73 3 P73 4 373 6 733 6 P33 6 F63 6 F63 6 K73 7 VY313 143 . TAS . TAS . VAS . 3P3 . T.O . V.O . A.O . 110 . 719 . 310:010,710,770, 970, 730, 830, 000, 370, 000 277 ابن الحوتكية حارجة بن زيد خالد بن اسلم 771 19 خالد الخذاء خالد بن زيد الانصاري رضي الله عنه :277 خالد بن الوليد رضى الله عنه 5 XX3 111 ETA خديجة بنت خويلد ( أم المؤمنين رضي الله عنها ) الخرقى أبو القاسم الحنبلي 209 الخزار أبو خلف بن عيسى البصرى 770 الخزرجي صاحب تذميب الكمال 279

المبتخة الموضوغ

. TYT . TYP - TAP - TAP . TYP . ابن خزیمة أبو بكر بن اسحاق

. 249 6 2VZ 177 الخضري أبو عبد الله

الخطابي صاحب معالم السنن أبو سليمان ١٩٩ ، ٢٣٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،

N37 3 . PT 3 . TPT , TPT , VPT 3 . . 3 3 [ . 3 773 , PT3 3 TT3 4

4. 20V

الخطيب البغدادي ( ابو بكر احمد بن على بن ثابت ) ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، PF3 . * V3 . 1V3 . 7V3 . 3V3 . 6 V3 . 7V3 . 1V3 . 1V3 198

أبو خلف السلمي. TY7. أبو خلفا الطبري

019 الخليل بن أحمد صاحب كتاب العين 577 6 19 · ·

ابن خير الله أبو على خيرة _ أم الدرداء رضى الله عنها

الدارقطني الامام الحافظ ٣ ، ٦٨ ، ١١٣ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٢٧١ ؟ 3 A 7 . 1.7 . ATT . 107 . 707 . 187 . 787 . 787 . 4.3 . . 917 ( 911 , 0.V , EV7 ( 20A , 201 ( 229 ( 22A , 21A ) 2.9

05.

الدارمي أبو الفرج الفقيه صاحب الاستذكار وغيره ٣٧ ، ٣٩ ، ٥٢ ،

· VAL > PAL > - PL . 3 PL > TPL . VPL . P. 7 . ATT . - TT > TTT > 4 TI - 4 TO 4 19 1 6 TAP - 4 TAY 4 TAP 4 TO 4 C TY 4 TAP 4 T

179 . 677 3 767 3 767 3 777 4 607 6 777 3 187 3 387 3 987 4 719 ۸۲٤ ) /33 ) 703 ، /۸3 ، 8/0 ) 770 ) ٧70 ، 770 ، 330 ، 700 )

· 077 6 077 . 071 187 , 773 > 773 الدارمي المحدث عثمان بن سعدد

أين داود ( سليمان بن الأشعث السجستاني ) ٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٤ ، 711 3 771 3 181 3 181 3 001 3 41 3 181 3 181 3 177 3 177 3

. 777 . 707 . 707 . 700 . 720 . 721 . 777 . 777 . 777 . A37 3 - F7 3 7 F7 3 0 F7 3 VA7 3 AA7 3 PA7 3 - F7 3 1 F7 3 FF7 3

3 · 3 · 0 · 3 · V · 3 · A · 3 · F/3 · F/3 · F/3 · F/3 · F/3 · V/3 · TY2 3 7A3 3 3A3 3 VP3 3 AP3 3 ... (10 3 V/0 3 070 3 .30

داود بن على الظاهري ٤٠٤، ١٠ ، ٨٨ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ١٠٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٤٦ ،

المستحة

۱۱ه ، ۱۵۰ ، ۲۵۰ ، ۸۰۰ ، ۸۰۰ ، ۱۵۱ ، ۱۹۵ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ، ۱۹۹ ،

آبو داود الطیالسی سلیمان بن داود بن الجارود داود بن آبی هند

الداوودى أبو الدرداء رضى الله عنه (عويمر بن مالك) ۲۳۷، ۳۰۷، ۳۳۸، ۳۳۹،

٠ ٤٤٨ ، ٤٤٠ ، ٣٤٠ . أم الدرداء ( خيرة ) رضى الله عنها ( ٤٤١ ، ٤٤٨ )

ام الدرداء ( حيره ) رضى الله عليه ابن دتيـ ق العيـ د النفاري ( جندب بن جنادة رضى الله عنه ) ۳ ، ۲۲۷ ، ۲۲۰ ، ۲۲۰ ،

F37. V77, F+3 ) 673 ) F73 ) F33 . AF3 +

الذهبي ( الحافظ شمس الدين ) ٢٥٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤٣ ، ٣٨٨ ، ٣٤٣ ابن أبي ذلب

رائع بن حدیج رضی الله عنه ۱۸۱ ، ۳۹۰ ، ۲۹۷ و ۲۹۰ ، ۲۸۱ ایو رائع رضی الله عنه ۱۸۱ ، ۲۸۱ ، ۲۸۱ ، ۲۸۸ هنو رائع رضی الله عنه

ابن أبى رافع الرافعى أبو القاسم عبد الكريم ٩، ١٠، ١١، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٢٠، ١٨ ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٤٤، ٤١، ٤١، ٤٤، ٤٤، ٥٠، ٥٠، ٥٠، ٥٠، ٥٠،

AA7 ) PA7 , KP7 ) 117 , 817 ) 017 ) F77 , V77 ; 077 ; AA7 ) PA7 )

0V7 ) TV7 ) VV7 ) PV7 , VP7 ) 0.3 ) 0.5 (A73 ) 333 ) T33 (B03 ) 1A3 , 1P3 ) P.0 , 010 ) 0.70 ) 170 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ) 770 ] 770 ) 770 ) 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 770 ] 7

الموضوع الصفحة

```
ابن راهوية اسحاق بن ابراهيم الحنظلي
4 VO , YE , 7 . . EV . E
777 ( )99 ( )AE ( )17 ( )10 ( )09 ( )0A ( 9V ( AA ( VV ( V)
177 . 787 . - 67 . 767 . 817 . 617 . 777 . 377 . - 77 . 637 .
. $17 ' 797 ' 797 ' 747 ' 747 ' 747 ' 747 ' 767 ' 767 ' 763 '
113 ) 173 , 673 , 573 ) V33 ) V73 ) TV3 , 1A3 ) TA3 , 7P3 )
                                 . 078 ( 049 ( 017 , 011 , 0 · V
                                        الربيع بن سليمان الرادي
777
                      ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأي
047 : 707 : 777 : 630
                                    الربيع بن معوذ رضى الله عنها
272
                                                 الرقى أبو عمر
٤٩٨
37 , 14 , 771 , 771 , 781 , 791 ,
                                   الروياني صاحب البحر والحلية
3 97 3 781 3 781 3 787 3 787 3 887 3 887 3 887 3 888 3
                        P73 , A73 , . P3 , 3 P3 , 3 10 , A70 .
                                                      زائسدة
211
          الزبرقان بن بدر ( الحصين بن بدر بن امرىء القيس ابو عباس )
                                                  رضى الله عنه
141.141
                                    الزبير بن العوام رضى الله عنه
£ለ٦
                                             ابن الزبير ... عد الله
                                                  زر بن حبیش
197
                                         أبو زرعة الحافظ الرازي
49.1
                                           زفر صاحب أبى حنيفة
      451 . 447 . 471 . 47. . 414 . 1..
                                              زكريا عليه السلام
274
                                                  زكريا الساجي
 ۸٩
                                               زكريا بن الحارث
 ۸٩
الزهرى ( أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن اشهاب
ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري المدني
التابعي ۲۲ ، ۲۲ ، ۲۷ ، ۱۲۰ ، ۱۳۵ ، ۱۳۵ ، ۱۸۵ ، ۱۸۲ ، ۲۷۸ ، ۲۷۸
03 : 00 V . 029 . 079 : 011 . 0. V : 0. E . EAT EOT : 20.
                                 الزهرى = عبد الرحمن بن اسحاق
                                  أبو الزناد ( عبد الله بن زكوان )
054 6 709
                                               الزيادي أبو طاهر
. 202
                                                   زيد بن أرقم
```

292 6 494 6 480

الصنحة ألموضوع 779 6 771 زيد بن اسلم العدوي 2-7 677 زيد بن ثابت رضي الله عنه 2 · V زيد بن خالد 7 - E & 1VT ابو زيد (الشيخ) 777 : 771 زید بن و مب 772 . The زينب أمرأة عبد الله بن مسعود الساجي: _ زكريا 140 السائب بن لزيد * TTV . T. 1 . TAT . TA. . TEO . 1.8 سالم بنعبد الله بن عمر . 27. 202 6 YOV ! السبكي ( الابن تاج الدين بن على بن عبد الكافي ) 202 ( TAR ( TOV السبكي ( الأب على بن عبد الكافي ) سراقة بن مالك 721 السرخيني ١٠ ١٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ١٤ ، ٧٠ ، ١٧٠ ، ٧٠ ، ٩٧ ، ٩٨ ، 177 3 -77 3 -P31 3 AOT 5 177 5 177 3 187 3 197 3 197 3 177 777 3 737 3 747 3 AVY 6 (AY 3 7AY 3 6AY 3 3 7 % P37 3 707 3 1,011,007,027,020,627, ابن سريج ( أبو الغياس) ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٩٠ ، ٩٠ ، PP . 7/1 . AT/ . 007 . TOY . AOY . TYY . 3AY . AAY . PAY . 0.0 3 1/0 3 170 3 730 3 730 3 330 2.47 ابن سيعد ا سعد بن أوس العدوى البصري 727 75 3 737 : V/3 سعد بن عبادة سعد بن أبي وقاص 79V . 797 . 377 سعيد بن أبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف التابعي سَعَبِدُ بِنْ حِبِيرُ ٤٧٤ / ١٩٠٤ / ١١١ : ١٦٥ ، ١٨٤ ، ٢١٢ ، ٣٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، 047 3 -77 4 - - 17 3 7 AT 4 713 3 V13 3 VP3 3 PTO 3 730 أدو سعد الجدري ( سعد بن ماك الأنصاري ) ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٥٠ ، 103 177 173 1773 1783 1 VAS 1 ARS 1 3P3 1 TP3 1 VP3 1 AP3 1

```
المستحة
                                                  الموضوع
844
                                      سعيد بن ابي سعيد الزبيدي
 0091
                                             سعيد بن عبد العزيز
سعيد بن المسيب ٤ : ٧٤ ، ٧٦ ، ١١١ ، ١١١ ، ١٤٢ ، ٢٧٦ ، ٢٣٦ ،
       PAY . VPY . Y/3.) P73 : 333 ) 003 ) V73 ) VV3 1 V-0 ..
187
                                                أيو سعند المقدري
187 60
                                                سعد بن منصور
سفيان الثورى ٤ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٧٧ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٨٠١ ، ٩٠١ ،
. 11 . 711 . VOI . OF . 3 AL . 181 . PPL . 717 . 007 . 177 .
757 . AFT . 177 . 677 . 777 . 777 . 777 . 637 . F37 .
 P37 . - 57 . VYY . 7A7 . AA7 . - P4 . 713 . 713 . 173 . 073 .
          P73 3 033 3 103 3 7V3 3 7P3 3 1/0 3 7/0 3 3 70
. 11 , 173
                                  أبو سفيان بن حرب رضي الله عنه
011 6 20-
                                               سفيان بن حسين
PA , 1P 3 2P , 1P1 5 777 , "03 1 . 30
                                                 سفيان بن عبيثة
277
                                                    ابن السكيت
£ £ A . £ £ +
                                   سلمان ( الفارسي ) رضي الله عنه
2.4 6 E.V . YT.
                                    سلمان بن عامر رضى الله عنه
575 . TO.
                                     سلمة بن الأكوع رضى الله عنه
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أحد الفقهاء السبعة ٧٦ ، ١٠٩ ، ٢٣٣
أم سلمة (أم المؤمنين رضى الله عنها) ٢٣٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٨٩ ،
                   7 PT , 6 PT ; 7 PT , +33 ; 133 ; P37 ; T97 ;
T97 . T90
                                      ابن ام سلمة رضى الله عنها
٤١٧
                                                 سلمة بن كهيل
777
                                    سلمة بن الحبق رضى الله عنه
                                         السلمي _ أبو عبد الرحمن
TAN 6 AS
                                       سليمان بن ايراهيم التيمي
                           سليهان بن الاشعث السجستاني = أبو داود
                           سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم
200
                                       سلیمان بن مهران ب الأعمش
                                                سلامان بن بسار
8 . . . Y . 9 . TAY
                                                سليم الراري
٤٧٦
                                                سماك بن حرب
TYE 3 8
                                    سمرة بن جندب رضى الله عنه
```

```
الموضوع
الضفحة
                                       أم سينان
السنجي أبو على _ صاحب الافصاح ٢٠ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ١٥ ، ٥٥ ، ٥١ ،
       71
                                         السندي
سنهل بن سعد السِّناءدي رضي الله عنه ١٤١ - ١٤١ ، ٢٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٥ ، ٤٠٠
                                 سهيل بن أبي صالح
177
                                  أبو السوار العوى
£77.
                                  سويد بن عبد العزيز
411
                                    سويد بن غفلة
771
این سیرین محمد ۱۷: ۹۶، ۲۲۱ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۳۳۰ ، ۳۳۰ ه
                 · 2A7 , 2VV ( 27V ( 209 , 200 ( 277 , 270
                     السيوطي الحافظ جلال الدين عبد الرحمن
772 ·
                                         الشباشي
31 3 91 3 1115 170
الشمامعي ( محمد بن ادريس صاحب الذهب وكتبه : الأم والاملاء
والرسيالة والمختصرا) ٣، ٤، ٥، ٩، ١٥ ١٥ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
14 9 2 4 9 6 A 9 . AV . AZ . AY . AA . VA . VA . VE . VY . VY
16 119 6 118 6 118 6 107 6 100 6 108 6 9A 6 98 6 97 6 90
171 3 771 3 371 3 771 3 771 3 771 3 731 3 631 3 731 3 731 3
7 177 . 170 . 174 . 177 . 171 . 170 . 108 . 108 . 107 . 107
VF( ) (V) > 6V/ ) TV/ , PV/ , TA/ , 3A/ > PA/ ; (P/ > ++7 >
7.7 . 3.7 . 4.7 . 4.7 . 717 : 717 . 317 . A.7 . 7.4 . 7.7 .
* TAN : TAT : TV7 : TV7 : TT7 : OV7 : TAY : TAY :
177 . 777 . 677 . 777 . 337 . 767 . 777 . 767 . 777
713 3 V13 3 113 3 -73 , 773 3 A73 3: P73 , -73 3:373 3
V73 , 133 , 733 , 933 ) 703 ) 973 ) 943 ) 483 , 817 , 873 )
. 050 . 040 . 045 . 044 . 044 . 040 . 040 . 040 . 040 . 040
030 , 730 ) 730 ) 730 , 700 , 700 ) 700 ) 000, 070 )
          POO > - TO : 170 , 770 , 770 ) ATO > POO >
                                       این شیرمة
 4.77
                                          727
```

```
الصنحة
                                                    الموضوع
704
                                          ادن شدوية أحمد بن محمد
T917 . T91 7 T9.
                                       شداد دن اوس رضى الله عنه
29V 6 21A 6 A9
                                          شعبة بن الحجاج العتكى
TO. ( TTA . 1VI . 170 . . 111 . 77
                                      الشعبي (عامر بن شراحيل)
    - $VV ; $AT ; $AT , $PT > 673 ) 603 ; V/3 ; 604 ; VV3 -
                                          أبو الشعثاء = جابر بن زيد
140
                                شعیب ( مو این أبی حمزة بن دینار )
777
                               شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري
TA. , TVV
                                                شقدق بن سسلمة
٤V٦
                      الشوكاني (على بن محمد بن على قاضي صنعاء)
441
                                                         شحدان
244
                                                الشيباني أبو عمرو
الشيرازي ( الشيخ أبو اسحاق ابراهيم المصنف وصاحب التنبيه ) ١٦٢ ، ١٦٢٠
777 ) 797 ) 797 ) 897 , 777 ) 977 , 773 ) A73 ) 773 ) 303 .
                                                             29.
                                           صاحب الإيانة _ الفوراني
                                   صاحب الافصاح = أبو على السنجى
                                            صاحب الاملاء _ الشافعي
                                      صاحب التتمة = أبو سعد المتولى
                             صاحب التقريب _ القاسم بن محمد الشاشي
        صاحب التنبيه _ الشيراز أبو اسحاق ابراهيم صاحب المهنب والتنبيه
                                           صاحب التهذيب = البغوى
                                            صاحب الحلية ... الرويائي
          صاحبا أبى حنيفة _ محمد بن الحسن الشرباني والتاضي ابو يوسف
                                 صاحب العدة _ الحسين بن على الطبرى
TOT 6 T ...
                 صاحب عون المعبود ( هو شمس الدين العظيم آبادي )
                                  صاحب الفروع = أبو بكر بن الحداد
2 . 6 71
                                 صاحب القاهوس ( هو الفيروابادي )
                            صاحب اللسان ( هو أبو منظور الافريقي )
17
                                     صاحب المحكم ( هو ابن سيده )
070
                              صاحب الختصر ، المزني ، ألدو على ، حرملة
                            صاحب المستظهري = أبو يوسف الاسفراييذي
                          صاحب الصباح ( هو الامام الفيومي المقرى )
77 -
```

صالح بن أبي الأخضر

209 6 200

الموضوع 1,1,1 صالح بن موسى الطلحي ابن الصباغ أبو نصر صاحب الشامل ٧٠ ١١، ٢٠ ، ٢٦ ، ٢٦ ، ٢٩ ، . 117 . 1.7 6 1.7 6 29 6 20 6 VX 6 VX . VA 6 VE . VY . VY 311 : 171 : 171 : 171 : 171 : 171 : 171 : 171 : 171 : 171 : 171 : 111 : 71 3 AAY 3 PAY 3 791 3 PPP 3 107 3 707 3 707 3 707 3 AOY 8 717 . 717 . ALT 177 . 777 . 777 . 737 . 037 . AST . P37 . 107 , 007 , 077 ) AFT > . VT > PVT > . AT . FAT . PAT . 197 3 APT 3 PPT 3 7-7 3 3-7 3 PPT 3 177 3 017 3 177 3 377 3 177 . 377 . VOT . KOT . 377 . KVY . FVY . TTE . TTI TPT - 7/3 - 133 - 133 - 703 - 303 - 12 - 12 - 113 - 114 - 119 -7 P3 3 V · 0 3 · P · 0 · 7 / 0 3 17 0 3 070 3 170 3 170 3 170 3 170 3 070 , 770 , 130 , 030 , 730 , 730 , 100 , 700 , 170 , 770 , - 079 . 07V . 07Y 141 614. صفوان بن أمية 07. 6 0.A صفية بنت حيى أم المؤمنين رضى الله عنها 737 , 070 ابن الصلاح الشهرزوري ( صاحب المقدمة وغيرها ) 173 صلة بن زفر 113 3 TY3 الصماء بنت بسر أخت عبد الله بن بسر الصنايحي _ عبد الرحمن بن عسيلة. 441 صهيب بن سنان الرومي رضي الله عنه 17 , 70 , 14 , 771 , PTF 3 V31 3 AOT , AOT , الصيدلاني 071 ,012 ,011 , 270 الصيوري ۲۸۰ ، ۳۹۱ ، ۱۹۲ ، ۲۲۱ ، ۲۲۲ ، ۲۲۲ ، ۲۸۰ ، ۲۸۰ · 477 ( 40 + ( 417 , 410 **EVV!** 4: **E**TV الضحاك بن قيس 0.47 , 470 ; 170 الضحاك بن مزاحم الهلالي طاوس بن کیسان ٤ ، ٢٦ ، ٢١٦ ، ٢١٢ ، ٢٦٣ ، ٢٩٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٧ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ، 103 3710 , 030 3 000 -الطبراني أبو القاسم الحافظ صاحب المعاحم 727. 770 000 الطبري محمد بن جرير 214 الطحاوى ابو جعفر الصرى الحنفي أبو طلحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنَّه زوج أم سليم بنَّت ملحان 227 6 227 : 727 ...

TEA

المشحة

الصفحة الموضوع

```
. 411 . 4.V
              طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة رضى الله عنه
                                            173, 433, 833.
277
                                                   طلق بن على
أبو الطيب الطبرى القاضى شيخ المصنف ٢٧ ، ١٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٨٤ ،
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ١١١ ، ١٤٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢١٠ ،
                                                       . 051
. TY7 . TY7 . TY7 . 307 .) 357 . . TY . TY7 . TY7 . TY7
377 3 067 3 107 3 007 3 707 3 617 3 177 3 777 3 777 3
3.2 , 0.3 , 7.2 , 7.3 , 713 , 313 , 713 , 913 , 173 , 773 ,
. . EET . ETS . ETS
733 . A33 . P33 . . 03 . 101 . 002 . T03 . A03 . P03 . . T23
1 F3 , VF3 , TV3 , TV3 , TA3 , TA3 , TA3 , TA3 , TA3 , TA3 , TA3
٠ ٩٥ ، ٩٥ ، ٥٠٠ ، ٨٠٥ ، ١١٥ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٩٥ ، ١٩٥
             ٧٣٥ ، ٢٩٥ ، ١٥٥ ، ٢٥٥ ، ٨٥٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٥ ،
143
                                 عاصم بن ابي النجود شبيخ القراء
747
                                        عاصم بن عمرو بن قتادة
      ابو عاصم النبيل ( أبو بكر بن أحمد بن عمر بن أبي عاصم النبيل )
299
178
                              ابو عاصم ( صاحب كتاب الزيادات )
2.7
                                                ابن أبى عاصم
11.670
                                                   أبو العالية
199
                                                  عامر الأحول
190 , NVA
                                   عدادة بن الصامت رضى الله عنه
 75
                     عيادة والد سعد بن عيادة الأنصاري رضى الله عنه
108 6 114
                                العياس بن عبد الطلب رضى الله عنه
444
                                            عد الأعلى بن حماد
ابن عبد البر أبو عمر الحافظ الأنداسي صاحب الاستيعاب والتمهيد والكافي
EV7 6 490
                                            وفضل العلم وغيرها
29W 6 297 6 EAN 6 EAV
                            عبد الله بن أنيس الجهني رضي الله عنه
TAV , TTT
                                          عبد الله بن أبي أوفي
1100710
                                              عبد الله بن بديل
٤٨١
                                              عند الله بن يسر
4.1
                                           عبد الله بن أبي بكر
٤٧.
                                       عد الله من جراد العقبلي
```

```
الصفحة
                                                                                                    الموضيوع
   12V
                                                                                                عدد الله بن جعفرا
   PV7
                                                                                 عبد الله بن حبيب المالكي
  4.9
                                                                                            ابو عدد الله الحليمي
   TVT 6 TV.
                                                                                                 عند الله من رواحة
  2 . 1
                                                                                                عبد الله بن الزبير
                                                                                  عبد الله بن زيد بأن أمسلم
  446
   49 V
                                                                                               عبد الله بن شيرمة
  101
                                                                                         عدد الله بن أبي طلحة
   عدد الله بن عباس رضى الله عنهما ٤، ٥، ٨٥، ٩٤، ١١١، ١٣٦،
331 3 431 4 701 4 701 5 711 3341 3 881 3 . 17 3 717 4 77 3
  . 779 ( 771 , 770 ) 707 ( 701 , 727 ) 777 , 770 , 771
  · ٣٢٥ : ٣٢٤ : ٣٢١ : ٢٩٣ : ٢٨٠ : ٢٧٨ : ٢٧٢ : ٢٧٢ : ٢٧٢
   3 6 ENV 6 ENT 6 ENT 6 ENT 6 E.T 6 E.T 6 E.V 6 TAV 6 TAT 6 TAO 6 TAE
  P73 ) V33 ) P33 ; 103 ) 703 ) 003 , 703 , V03 , A03 ) 173 }
 383, 083, 400, 110, 710, 110, 600, 600
                                                            عدد الله بن عكيم الجهني أبو معبد الكوفي
    188 6 184
                                                                   ود الله بن علقمة بن خالد بن الحارث
 122 . 124
 عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، .
 1. 1 3 TT . YT . YOY . YEO . YEE . 199 . 198 . 1EV . 1TT . 11E
    · YY > ( YY ' YY ' YY ' 3 X ' OXY ' YP ' YP ' 3 PT '
   4 TAN A TAN A TEO A TTT 
   V33 ) P33 1 003 1 703 ) V03 1 P03 4 13 1 /73 1 773 1
    " TES , VES , AES , EES , 143 , TVS , TAS , SAS , SAS , FPS ,
                               . 075 ( 079 ( 017 , 011 ( 0+A ( 0++ ( 29V , 290
    عدد الله بن عمري بن العاص ١٤٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٣٩٦ ، ٨٠٤ ، ٤٤٢
                                                                  عبد الله بن قيس بن كعب بن ربيعة
    577
                                                                                                                    701
```

	الموتصوح
6.57	عبد الله بن كعب الحميري مولى عثمان
797	عبد الله بن لهيعة القاضي
TVA , TRT , TV1 , 7V	عبد الله بن المبارك
6 7A · 6 781 6 778 6 11.	عبد الله بن مسعود الهنلى رضى الله عنه
77 . 177 . 777 . 037 77 .	٠٠ ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٢٢١ ، ٣٠٦ ، ٢٩٤
. 119 . 111 . 171 . 1.	PAT , 767 3 VPT 3 7.3 , 3.3 3 7
13 . 113 . 3P3 3 VP3 3 AP3 .	· ( 279 ( 270 ( 271 , 271 , 200
YAE	٠ ١١٥٠
0 2 + , 9 +	عبد الله بن وهب صاحب مالك
. TTV . TA T79 . 107 . 110	عبد الحق الحافظ العبددي ٧٤، ٢٠، ٧٦، ١٠٩، ٥
6 279 6 279 6 271 6 73 6	البور دری ۲۵۰ ، ۱۰، ۲۰۷ ، ۲۰۱۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰۲۰ ، ۲۰
<b>ౖ క ∙</b>	003 2 000 2 000
444	عبد الرحمن بن اسحاق الزهري
£9.V	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوى
	عبد الرحين بن عسيلة الصنابحي
YVI / 770	عبد الرحمن بن عمرو $= rac{rac{1}{2}}{2}$ وزاعی
TV1 ( Y79	عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه
· 702 : 707 : 709 : 700 : 7	عبد الرحمن بن أبي ليلي ١١١ ، ٤٩
• <b>٤٧</b> ٤	7 A 7
207	عبد الرحمن بن مهدى
نف ٤٥٠ ، ٤٧٤	عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب الم
	ابن عبد السلام = عز الدين
£79 , £0 <b>7</b>	عبد العزيز بن حكيم
444	عبد العزيز بن محمد
	عبد الكريم الرافعي = الرافعي
111	عبد الكريم بن انس
المطلب المطلب	عبد الطبا بن ربيعة بن الحارث بن عبد
4 TV1 4 1.4 4 VV 4 V7	عبد الملك بن الماجشون ( صاحب مالك )
	· 027 6 TVV 6 T90 . T97
08+ 6 199.	عيد الوارث بن سعيد
\A &	عيد الله بن الحسين
٣٨٨	عبيد الله بن أبي رافع
عبد مناف بن قصی ۱۷۰	عبيد الله بن عدى بن الخيار بن نوفل بن
441	عبيد الله بن موسى
	G-5- C, The Part

```
الصفحة
                                                   الموضوع
أبو عبيت ١٦٠ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ١١٤ ، ١٦٥ ، ١٨٤ ، ٢٢٠ ، ٢١٤ ،
                                               . 240 6 20 . 6 21V
                                               أدو عديد بن حرب
......
                                                   عيدة السلماني
                            عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
777
                                                   عتاب بن أسيد
499
                                                    عتبة بن سعيد
 TV9
                                                    عتبة بن فرقد
                               عثمان بن سعيد الدارمي الحدث ي الدارمي
 **
                                              عثمان بن أبي شرية
 049 . TV1
                                              عثمان بن ابي العاص
 عثمان بن عمان رضي الله عنه ١٠٥٠، ١٠٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٣، ٢٦٤، ٢٦٤،
             arr , yyr , . Ar , F & , P7 & , 17 & , 00 & , 3 V & , -30
 209
                                                       أبر عثمان
 عدی بن حاتم
 1 19
                                 عدى بن عبد مناة بن أد بن طابخة
 PA , AAT , 103.
                                                        ابن عدى
 2 . 6
                                                العرباض بن سارية
 3 3 (111 3 (77 3 777 3 777 3 777 3
                                                  عروة بن الزبير
                        7/3 2073 2733 2 203 2 103 2 110 2 970 .
                       عربيب بن حميد الهمدائي الدمني أبو عمار الكوفي
 77
                  عز الدين بن عبد السلام ( عبد العزيز بن عبد السلام )
040
 272
                                                        العسزدزي
 عطاء بن ابی رباح ۷۲، ۲۷، ۷۲، ۱۰۸، ۱۰۹، ۱۱۰، ۱۱۰، ۱۱۰، ۱۲۰،
 . TT - . TOT . TET . TTT : TT - . TTA : TTT : TO : . TO : . TTT .
 X 2 TH . ETA . ETA . EIV . EIT . TAV . TAI . TA. : TAV . TVA
                                   F70 , +30 ) A00 ; P00 ) 370 +
 447 ( 444 . 141 . V7
                                                  عطاء بن يسسار
 2 . 0
                                                        ابو عطبة
                                  عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه
 01V 6 212
                                                    عقبة بن مكرم
. 440
                                                         العقبلي
 279 , YOY
 VV > A.1 . OF . YOY . YAY > 7.PY 3
                                            عكرمة مولى ابن عباس
                                   · 277 . 207 . 277 . 200 . 21V
```

الموضوع -207 % 207 العلاء بن عبد الرحمان T20 علقمنة 441 على بن حنظلة أبو على بن خيران = ابن خيران VE . 71. على زين العابدين بن الحسين السبط 27.6 89 على بن عيسى الحداد 079 (019 ( المو على الطبري ١٩٣ ، ٢٧٣ ، ٣٠٧ ، ٣٣٦ ، ٨٠٥ أبو على بن أبي هريرة = ابن أبي هريرة ( ه ) ابن علية _ اسماعيل بن ابراهيم ابن علية على بن أبي طالب أمير المؤمنين كرم الله وجهه 💮 ٦٢ ، ٧٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، 111, 711, 711, 311, 001, 311, 137, 137, 307, 777 797 . 7-7 . 177 . 377 . 777 . 637 . -77 . -77 . 713 . 773 3 373 3 V33 3 003 3 703 4 773 3 773 3 783 4 783 4 . 049 : 011 : 895 201 , 494 , 444 على بن المدنى EV7 . 27V . 271 . 20A . 200 ... عمار بن ياسر رضى الله عنه 77. أبو عمار الكوفي 720 أم عمارة الانصارية رضى الله إعنها ENV عمارة بن عمير 100 عمر أن بن الحصين رضي الله عنه انعمراني القاضي أبو الخير ١٨ ، ٢٠ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٦ ، A3 . 70 . 15. 25 . 4 . 14 . 44 . 49 . 79 . 79 . 71 . V// > P// . •7/ > •7/ > •7/ > 7/ > 73/ > 70/ > 15/ > 7/ > PF1 , TV1 > PV1 , VX1 > PX1 > 3P1 > TP1 , VP1 > X/7 > 177 + ٥٠٢٠، ٢٦٦، ١٨٦، ٢٣٠ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦، ١٢٦، ١٢٦، ١٢٦، ١٢٦، 017 7 717 4 777 3 737 3 007 4 707 4 20 4 103 4 103 4 717 6 713 070 ) 130 ) 700 , 500 , 050 ) 750 . عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه ٤ ، ١١٣ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، P31 , 701 % VOT , • 11 3 177 3 777 3 037 3 737 5 VV7 3 1 TEA ( TTT , TTT ) 377 , 077 , 177 , 777 ) A37 ; NOT . FFT : VFT : F+3 : 073 : F73 : 733 : 733 : 603 : F03 : 590 عمر بن أبي سلمة الخميري

```
الصفحة
                                             الموضوع
211157113
                         عهر بن عبد الحزيز بن مروان أمير المؤمنين
                          ٠٤٦٧ ، ٤٥٩ ، ٢٩٢ ، ٢٧١ ، ٢١٢ ، ١٦٥ ٠
 19:6 AA -
                            عمر بن حبيب العدوى البصرى القاضم،
 ٨A
                                             عمرو بن حبيب
2701 . 177 6 11.
                                          عهرو بن شرحبعل
247
                                              عمرو بن مرة
343 31103 830
                                            عمرو بن دينار
                            _{3}ور بن ام مكتوم _{\pm} ابن أم مكتوم (م)
2.V 6 771 . 111.
                                            عمرو بن ميمون
X22
                                  عمير مولى آبى اللحم الغفاري
118
                                             العسسندري
089.
                                       عنبسة بن عبد الرحمن
 λ٩
                                             انزا عـــون
                    عياض القاضى أبو القضل عياض السبتي المالكي
197 , 773 ) 733 }
                                    · 012 · 6011 . 292 6. 294
                            عيسى بن عبد الله بن أنيس الجهني
291
449
                                           عیشی بن یونس
1416 14.
                             عيينة بن حصن الفزاري رضي الله عنه
       الغزالي حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي
7 A 7 . TA . TO 2 . TEE & TEE & TEO & TO . TAT . TAT .
. . 3 ) //3 . /33 . . 63 ) 763 ) 770 ) 770 , 770 ) 730 ) 430 }
                                                   . 00 5
                                                ابن فارس
377 Mars
                                          فاطمة دنت الحسين
240: 1273 1:042
441:
                            ماطمة بنت النذر بن الزبير بن العوام
:TTO 6. TTT
                                          أبو الفتوح القاضى
ابن الفراء الحنبلي ( هو القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد ) ( ٤٥٩).
                                              · 274 6 277
                                          ابو الفرج = الدارمي
                                             فضالة بن عبيد
444
                            أم الفضل بنت الحارث رضى الله عنها
 244
```

الصنحة الموضوغ الفضل بن زياد 209 الفضل بن العباس رضى الله عنهما 777 , 131 , 120 T. T & TAT , TOV & 110 & 90 , 98 & VT أبو الفضل بن عبدان الفضيل بن عياض 05 - 6 TV1 الفوراني صاحب الايانة 177 , - 17 ) TAY , VYY , Y37 , 0A7 , V/0 , V/0 , 070 . أبو القاسم الكرخي .770 القاسم بن مخيمرة 2VE . 77 القاسم بن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السيعة 3 . 7 . 7 . 7 . 2 7/3, 7/3, 7/3. ابن القاص ( القاضي أحمد بن محمد ) 144 . 147 . 144 . 447 قبيصة بن المخارق الهلالي رضي الله عنه 140 القتات أبر يحيى 100 . 277 . 271 . 218 . 478 . 474 . 471 قتادة بن دعامة السحوسي · 19 2 . 17 4 . 17 4 . 1 6 17 5 أبو قتادة رضى الله عنه 173 , 773 3 V73 3 733 قتادة بن ملحان رضى الله عنه 240 ابن قتيبة أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة الدينوى ٢٧٦ ، ٢٧٦ و ٤٧١ القتيبى NVA تزعة مولى زياد ابن أبيه 187 ابن القطان ( أبو الحسن بن سلمة ) FT , PO , 0.7 ) 0.77 , TTO القطان ي يحيى بن سعيد القفال المروزي ٥٠ ، ٥٥ ، ٧٩ ، ١٢٢ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، · 011 , 290 , TV7 , TTV , 19V أبو قلابة رضى الله عنه 089 , 111 أبو قلابة الرقاشي ۸۹ القلعبني 444 قيس بن أبي حازم 277 قيس بن سعد بن عبادة رضى الله عنه 74 قيس بن صرمة الانصاري رضي الله عنه 107 ابن کج القاضی ۱۹۲، ۱۹۲، ۱۷۱، ۱۸۱، ۱۹۰، ۱۹۶، ۱۹۷، ۱۹۷، 181.7.7. 0.7 3 777 . الكرابيسي 7 , 0 الكرخى الحنفيي 1.9

الصقحة الموضوغ . EAT TA. 2 TVA كريب مولى ابن عياس 212 كعب بن مالك 221 . 22. ام كلثوم مولاة أسماء رضى الله عنها T . 9 أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لبابة الكبرى بنت الحارث الهلالية ام خالد بن الوليد رضى الله عنه 173. 500 6 TE. 6 TTE لقبط بن صبرة اللدث بن سعد · \$7 . . 771 . 707 . 773 . الث بن أبي سليم ابن أبي ليلي _ عبد الرحمن • 227 6 227 أبو مالك الأشعرى الصحابي رضى الله عنه T.V 6 TV الاسرجسي TVV ابين الماجشون ( صاحب مالك ) ابن ماجه القزويني صاحب السنن ١٧٨ ، ١٢٨ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٩٣٠ 3 FT . 1.7 . KTY . . TT . KAT . . PT . FPT . KPY . 3 . 3 . 3 . 3 773 ) 773 , 703 3 7A3 3 AA3 , ... 3 V/0 3 PTO 5.00 الماجشون = عبد المك 10 70 601 6 EA 6 EV . ET . EE . CT . 17 6 E مالك بن أنس 6 1 - 9 - 1 - N - 1 - V - 1 - 1 - 9 V - VA - VV - VT - VE - TV - TO 11 3 111 3 111 3 VOL 3 051 3 AVI 3 3AI 3 181 3 API 3 007 3 717 . 177 3 A37 3 777 3 FF7 : PF7 : 177 . 677 5 FV7 PV7 3 7 A7 3 - P7 3 7 P7 3 A 17 3 - 77 3 177 3 377 3 777 3 * TE9 . TEV : TE7 : TE0 : TE1 : TE : CTT : TT1 : TTV : TTV . TVA : TV7 . TV0 : TV1 : TV . T7 . TOV : T00 : TOT : TO. 113 . 7/3 . 173 . 173 . 973 . 3 P73 . 3 P73 . 3 P03 3 143 . 743 . 143 . 763 . 4.0 . 110 . 010 . 110 . 770 . PTO() 730 1 P30 ) A00 1 - F0 3 3 F0 3 FF0 £9.4 والك بن مرثد الماوردي أقضى القضاة أبو الحسن صاحب الحاوي ١٢٠١١،٥١٠ 07 6 07 . 89 . 80 . 82 6 81 6 2 · 6 79 . 70 . 70 . 1V 6 18 . V9 . V7 . V1 . V . . 70 . 75 . 77 . 71 . 09 . 0V . 07 . 00 

الموضنسوغ

محمد ابن الحنفية

المنفحة

```
OTT . TTY . VIT . ATY . TVY . AVY . PVY . TAY . TAY . OAY .
5F7 . FF7 . VFT . Z.Z. F.Z. 717 . 017 . A17 . P17 . 777 .
6 TY . YTY . TYY . TOY . 507 . 507 . TY . 577 . FTY . TIO
ONY . TAT > -FT > 3 PT . VPT > FPT > - -5 . 7 -3 . T-3 > A -3 >
6 204 6 202 6 207 6 273 6 273 6 273 6 202 6 203 6 201 6 201
AAR . 3P3 2 VYO 2 AYO 2 170 2 770 2 770 2 30 .
730 , 730 ) 430 ) 430 ) 930 , 100 ) 700 , 300 , 400 ) 900 ;
               ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٢٥ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ٠
التسمينولي ٨٧ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٩٩ ، ١٦٠ ، ١٢١ ، ١٢١ ، ١٢١
777 . TYC . ACC . OCC . TOT . ACC . TYT . TYT.
. TY . TYY . TYY . TYY . 1PY . 1PY . TYY . TYY . TYY.
. TTO . TIV . TIT . TIO . TIE . TIT . TIT . TII . TIT . OTT.
777 . V77 . -777 . 737 . 737 . 737 . 737 . 757 . 767 . 767 .
007 . FY3 . FX7 . FX7 . FP7 . . . 3 . A . 3 . TX3 . FY3 . 703 .
. orr . orr
770 3 A70 3 P70 3 130 3 730 3 230 3 030 3 730 3 V30 1 . 00 3
               100 , 700 , 150 , 750 , 750 , PF0 , Ve.
240
34 3 4-1 2 116 2 184 2 184 3 484 2 644 3 414 3
                                       مجاهد بن جبر
. 77 . 707 . 707 . 209 . 200 2 . 20 . 271 . 77. . 707 . 77.
271
                                      مجينة الباهليسة
6 118 6 1.7 6 1.0 6 1.8 6 90 . V9 6 18 . 11
777 . ATL . 031 . 181 . . 01 . 701 . 771 . 771 . 777 .
770 3 770 3 370 3 670 1 130 3 100 1 700 3 700 3 170 3 770
337
                              محمد بن ابراميم بن الحارث
721 . 12V
                                       محمد بن اسحاق
T.V.
                                  محمد بن جرير الطيرى
محمد بن الحسن الشبيباني صاحب أبي حنيفة ٢٠٠١، ٧٧ ، ١٠٠١،
     241 . TY7 . TEV . TIY . TV9 . 178 . 111 . 1.9 . 1.A
```

707

	:	1 1 1	•		:			
. ;	الصفحة	:	•			, , ,		
				•	-يغ	الموض		
	107 . V	7				ن مسلمة	محمد ب	
	41/0			ین ۰	بن سير	، سيرين = ا		
:	<b>4</b> V9					ن عباد		
	£7V			انبي ليلبي	بن پن	ن عيد الرحم		B
	77.	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·			المحاربي	ن عبد الله	محمد ب	
	ZVV.		•	ي رافع	بن أي	ن عبيد الله	يحمد ب	
•	TL					ن اپي عبي		
	Λ <u>)</u>			ادی	له المنس	ن عبيد ال	محمد ب	
	Tre	:			:	ن العلاء	محمد ب	
	777	1 *				ن عبرو	محمد ب	
				•			محمد ب	
	<u> </u>	:			خلی.	ن كعب القر		
٠.	£ <u>₹7</u>					ن المثنى		
	173					ن منصور		
•	:					ن الوليد الز		
	201				علي	ن يحيي الذ	محمد ب	
;	77.			لغزالي		ن يحيى ص		
	. 7.4.4 				لمهاجر	ن يزيد ٻن ا		
						ن يونس		
٠.	3 3/1			•			ابو مد	
	٤٩٨			·		ے = علی *		
	XXX 6 3			رضى الله عد				
	347	L1 *			مداني	شراحيل اله		
	7.5	•		ما د ال	e e	ن محمد		
٠,	***	ر ساریسون ریز		مامد المروروذي مامد المروروذي				
	, , , ,	12 6 11 6 1 5- 2 4 W 2 *	1 6 11 6 1 1			ابو اسحاق		
•	1 3 3 4 6 7 6 7 6 7 6 7 6 7 6 7 6 7 6 7 6 7 6	1 - 6 AT 6 "		-		· ۲۸ · ۲۱		
			· \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \					
			4 TT+ 4 T17				*.	
	-		. 087 . 077		1			
	209						100	,
	£09					الحنيلي	-	
	£ 7 7 . £	09			:		این آبی	
	: '-			مار الأراك		. •	ابو مری	
	\$77		•	عليه السلام	ا حيسى	•		
	· . i · · ·		1		*.		Λόγ	
		i		•		1. 2.		
	:	* 1						

```
دلسزني . ٢٧ ، ١٤٤ ، ٤٢ ، ٥٩ ، ٥٩ ، ٩٥ ، ٦٠ ، ١٦٤ ، ١٥١ .
   . T.O. TYY . TTY . TTT . TOO E TT. . TTY . TTT . 110 . 107
   701 - 507 - 3P7 - 13 - 713 - POS - FYS - 105 - 715 - 716 -
                                                     110.17c.730,000. Arg. 110. . Vo.
   777
                                                                         مسروق بن الاجدع التابعي المخضرم
   مستم بن الحجاج العنسيري الديسابوري صاحب الصحيح ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١ ، ١٨ ، ١٨ ،
   M . FF . SY . OY . AV . OA & AA . 7F . (11. ) 7/1 . 3/1. )
  6 140 : 131 : 131 : 331 : 701 : 301 : 001 : 401 : 041 :
  6. TTV . TTO 6 TT. 6 TTT 6 TTT . TT. 6 TAT 6 TYA . TYY
  6 727 . 777 . 777 . 377 . 777 3 477 . A77 . F77 3 . 37 . 757 3
  751 3 557 3 657 3 737 3 737 3 757 3 767 3 767 3 767 3
  011. TTT . AFT . PFT . . YZ > 7YY : GYY : TYY > YYY . AYY >
  5 TTE . TTT 6 TTT . TTT . T.T . TTT 6 TTT 6 TTT 6 TTT 6 TTT 6
  VIY . ATT . ATT . AST . 107 2 117 2 777 2 787 3 PAT .
  . 17 . 147 . 017 3 7.3 3 7.3 3 2.5 3 0.3 3 7.3 3 313 . 713 3
 V/3 . A/3 . 173 . 773 . 373 . 174 . A75 . 173 . 373 .
        075 3 V75 3 P75 3 P35 4 P35 4 P35 3 V35 3 A33
  703 3 703 4 VOS 3 AQS 3 PQS 3 - FS 3 7FS 3 FFS 3 YFS 3 YVS 3
  TYS . PYS . TAS . SAS . AAS . PAS . TPS . OPS . TPS . PPS .
  . 008 6 02 · 677 6 077 6 070 6 077 6 0 · 7 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0 · 8 6 0
                                                                                                                .07 . . 003
                                              مسلم بن حالد الزنجي شيخ الشافعي وقاضي مكة
  20 .
  £\V
                                                                                                      مسلم بن يسسار
  177 2 771
                                                                                                          السيب بن رافع
                                                                                                  أبن المسيب _ سعيد .
 737
                                                                                                        مصدع بن يحيى
 111
                                                                                                       مصعبر بن سعد
 331 3 117 3 717 3 177 3 187 3
                                                                                  معاد بن جبل رضى الله عنه
                                                                                                                  217.744
 1 . V
                                                                                                           معاذ بن زهرة
 240
                                                                              معاذة العدوية الصهباء البصرية
20X . TTT
                                                                                                                أبور معاوية
1113 .773 0733 9033 .733
                                                                  معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه
```

. 294 6 271

## الصفحة. . الموضيوع EVT معاوية بن صالح 279 بمتمــــر **** * **** معدان بن طلحة 194. أبو معقىسىل T. . ( 199 . 19A ام معقــــل 1813 .03 : 370 معمدر بن راشد 170 6 178 الغيرة بن شعبة 209, 777 مطرف بن عيد الله الطلب بن ربيعت 119 مقاتل بن سليمان EVY القدام بن معند يكرب 2 . 0 المقدسي أبو أبر أهيم ... اسحاق بن أحمد ٠ القدسي الشيخ نصر ح نصر القدسي ٠ أبو المكارم القاضي 712 6 TAA مكحـــول 777 ابن أم مكتوم (عمرو) 8.7 أبن المنذر صاحب ( الاشراف ) أبو بكر ٤٠٥، ١٤٠ ، ٤٧ ، ٢٢ ، 7/1, 3/1 , 0// 3 3/1 3 /77 3 /77 3 777 3 977 3 /77 3 077 5 747 . 187 . 787 . 787 . 177 . 377 . 177 . 477 . 477 . 477 . . 47. . 677 . 327 . 637 . 727 . 427 . 637 . 677 . 767 . 777 . . 147 . 447 . 447 . 447 . 447 . 447 . 713 . 713 . 713 . ٥٢٤ ، ٢٧٩ ، ٥٥٤ ، ٨٠٤ ، ١٨٤ ، ٢٨٤ ، ٧٠٥ ، ١١٥ ، ٧٢٥ ، ٢٦٥ ، 730 , 230 , Voo ) Acc ) 770 , 370 . أبو الندر = أبى بن كعب رضى الله عنه م منصور بن المتمر 388 6 Y3X منصور زادان 111 النذري زكى الدين عبد العظيم Y-Y & Y-+ الهلب بن أبي صفرة الفقيه المالكي 292 موسى ( كليم الله ) عليه السلام 721 مموسى بن طلحة 247 موسى بن عقبة 29Y ميمونة بنت الحارث الهلالية أم المؤمنين رضى الله عنها 277 . 797 6 772 ميمون بن مهران

الصفحة الموضموع 249 النابغة النبياني ۳۹۸. نافع بن جبير 777 . 1P7 . T-3 . A13 . 710 نافع مولى عبد الله بن عمر ابن نباتة الخطيب أبو يحيى عبد الرحيم بن محمد بن اسماعيل بن نباتة 41 الحذاقي ٤٨٤ نبرشية 711 . 71 . . 144 . 144 النحاشي أصخمة رضى الله عنه 844 . KEY این نجیح ابو معشر موسی بن ماشم النخعي ابراهيم ١٨ ، ٢٥ ، ٤٧ ، ٨٨ ، ١٧٦ ، ١٣٢ ، ١٣٢ ، 031 > 731 . 771 . 771 > 781 . 781 . 3.7 > 177 . 777 . 777 . . 471 . 737 . 737 . 767 . 177 . 767 . 767 . 767 . 777 . . 0.4 . 7.7 . 004 . 244 . 445 . 445 . 451 النسائي الحافظ ( أحمد بن شعيب ) صاحب السنن الكبرى والجتبي 6 39 % 9V 6 98 6 A9 6 V9 6 NA 6 7V 6 78 6 77 6 77 7V 1.13 . 171 . 181 . 6.7 . . 17 . 817 . 717 . 777 . 677 . 677 - TYT . TT. . TOE . TOT . TO. . TEO . TEI . TT. . TT. ٥٧٦ ، ٢٧٦ ، ٨٨٠ ، ٣٠٢ ، ٢٨٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٦ ATT > P3T > - F7 . 3F7 : TAT : FAT : AFT : 0.3 > V.3 > 6 207 6 22A 6 22 6 24V 6 247 6 245 6 247 6 21A 6 2+A 703 . A63 . • F3 . FV3 . EV3 . TA3 . SA3 . AA3 . • • • . F/9 . . 02. الشبيخ نصر القدسي هو أبو الفتح نصر بن ابراهيم بن نصر صاحب ( الحجة على تسارك المحجمة ) توفي بديشم على ١٩٠ هـ ٧٣٠٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، 0.1 . 171 . 171 . 171 . 171 . 171 . 171 . 171 . 171 . 171 . 377 . TTT > 137 > TST : NOT : NTT > TYT : 377 : TTT > TA3 : 019 ابو نصر بن الصياغ صاحب الشامل = ابن الصباغ 444 أبو النضر الفقيه النضر بن شميل 707

أبو نعيم الأصبهاني البن أبى نعيم 2 . 4 نفيع بن الحارث أبو بكرة رضى الله عنه 777

النعمان بن بشير رضى الله عنه

النعمان بن ثابت على أبو حنيفة

721

**TAT , IV , IE , TT** 

الصنفحة الموضبموع 209 ابن نقطــــة 70. 7TV ابن نمير النووى أبو زكريا محيى الدين بن شرف شارح المهذب الحافظ الامام 202 4 T90 4 TVV 2 92 4 1993 الورع **TA9: Y-9** النسبابوري ابو الوليد £ 5.A أم هائي، رضى الله عنها 133 مجيمة _ أم الدرداء رضى الله عنها ابو هريرة رضى الله عنه ( عبد الرحمن بن صخر ) ٧ ، ٨ ، ١٦ ، - . 99 . 98 . 98 . 98 . VA . VI . V. . 70 . 70 . EA . 70 . 18 7.13 4.13 111 3 111 3 11 3 171 3 171 3 181 3 781 3 881 3 190 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 100 - 777 . 477 . 717 . 710 . 71 . . 71 . 717 . PTT . PTT . 177 , 677 , 787 , 787 , 677 , 677 , 787 , 787 , 787 , 787 , F37 3 A37 4 F\$7 4 VO7 3 - F7 4 1 F7 4 FF7 4 TV7 3 TA7 4 TA7 4 3A7 . VAY . PAT . 3PT . OPT . O-T . V-T . - (T . - (17 . . TOT . TOT . TEO . TEE . TE . TTA . TTA . TTT . TTI . TTA ٠ ١٣٩ ، ١٣٩ ، ١٣٩ ، ١٩٩ ، ١٩٩ ، ١٩٩ ، ١٩٩ ، ١٩٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ ، PPT , 7.3.3 743 3 3.5 3 0.3 3 7.3 3 4.3 3 P.3 3.713 1713 1 173 3 773 4 FTS 4 173 3 073 4 VTS 4 ATS 4 FTS 3 033 4 TOS 34 . 6 277 6 277 6 277 6 271 4 27 4 20 4 20V 6 20V 6 207 6 200 4 207 V /3 3 A /3 3 7 /3 3 PV3 4 A 3 3 / A 3 3 / A 3 3 3 4 A 3 3 . T9 . TA . TV . TT . TT 6.1V 6.9 ابن أبي هريرة أبو على 77V .. 70V . 77V . 198 . 17V . 188 . 17V . 189 . 49 . 70. **78. '. 773 '. 77**8 مشام بن حسان TO1 . TO. مشام بن عامر : PA > 177 2 AAT هشنام بن عروة 771 ' 77- , 789 , 114 C TY هشسيم TVT ممام بن منبه ET9 : منيدة بن خالد امرأة عنيدة بن خالد 244 عنيد الثقفي مولى المغيرة بن شعبة 140 844 ابن هـودة

الصفحة الموضيوع 039 عياج الخراساني 7.7 , 003 , VL3 , VV3 أبو وائل 241 وائل بن حجر رضى الله عنه 78x 6 4.8 . 19V واثلة بن الاسقع رضى الله عنه < 790 < 7V9 < 114 الواقدى ( محمد بن عمر الواقدى صاحب المفازى ) - 078 TT 6 T1 . أبو واقد الليثي واسمه الحارث بن عوف 277 , T.E وكيم بن الجراح 02. . 470 الوليد بن عبد اللك الوليد بن عقبة أبو وهب بن ابان بن ابي عمرو بن أمية بن عبد شهس EVO. . TI & T. ابن عبد مناف القرشي الأموى 174 وهب بن ربيعة 777 وهب بن منب 17. وهيب 100 يحيى بن آدم £V7 يحيى ابن أبى اسحاق 807 يحيى بن ايوب المعرى 77. يحيى بن الذماري EVI يحيى بن زكريا الفراء يحيى بن سعيد الأنصاري ٢٥ ، ٨٩ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ٢٤٨ ، ٠ ٤٧٩ ، ٢٦٩ ، ٠٥٤ ، ١٥٤ ، ٢٦٩ ، ٢٥٩ 211 يحرى بن سعيد القطان ٤٨٠ يحيى بن عنبســـة PA > 111 > A37 , 707 , A77 , 737 , AA7 > يحيى بن معين · 02 · 6 279 6 21A EAN 6 20A یحیی بن یحیی TOT يزيد النحسوى 207 يزيد بن مارون 441 يعقبوب بن شغبان أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي = ابن الفراء ابو يوسف القاضى ٤٧ ، ٦٠ ، ١١١ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩ ، ١٠١ ، ١٦٤ ، PV7 . 717 . 777 : 737 5 737 . V37 3 7V7 : A13 1 733 1 1A3 3 . 077 740 يونس بن عبيسد 20. يونس بن يزيد * * *

## خامسا ــ الاحكام والمسسائل والفسروع وتراجم الأعسلام

الصفحة الأحكام	الصفحة الأحكام
۱۵ وان اشتری بغیر نقد فالثمن	۳ باب زکاة التجارة
حالان	٣ وجوب الزكاة في عروض
١٥ اذا باع عرض التجارة في أثناء	التجارة
الحول	ه ولا يصير العرض للتجارة
١٦ اذا باع العرض بدراهم او	الا بشرطين •
دنانير	٦ اما اذا اقترنت نية التجارة
۱۸ اذا کان عنده نصباب من	بالشراء
الذهب والفضة	٦ واما الهبة بــــلا شــواب
١٩. ( فرع ) لابن الحداد إذا ملك	والاحتطاب والاحتشاش
عشرین دینارا فاشتری بها	٦ لو كان عنده ثوب تجازة
عرضا للتجارة ثم باعه ٢٠ ( فرع ) لو كان معه مائسة	فباعه بعبد القنية
	۷ اذا اشترى التجارة ما تجب
درهم فاشتری عرضا للتجارة	الزكاة في عينه
۲۱ (فرع) لو اشتری عرضا	٧ لا يجمع بين زكاة العين وزكاة
بنصاب الدراهم فصار ناضا	التجارة أو زكاة الثمار وزكاة
۲۲ ولو اشتری عرضا التجارة	التجارة في نوع واحد
بمائتي درهم	۹ اذا كمل نصاب الزكاتين
٢٢ اذا حال الحول على عـرض	۱۲ ( فرع ) لو اتهب نصابا من
التجارة	السائمة بنية التجارة
٢٦ اذا قوم العرض في آخـــر	١٢ ( فرع ) اذا اشترت المبرأة
الحول فباعه بزيادة	حليا للتجارة وجبت فيه الزكاة
٢٧ ( فرع ) اذا حال الحول على	۱۲ وان اشتري عبدا لتجارة
العرض فقوم	وجبت عليه فطرته لوقتها
٢٧ ( فرع ) ذكره الأصحاب تفريعا	وزكاة التجارة لحولها
٢٩ اذا دفع الى رجل الف درهم	
قراضا	۱۳ وان اشتری التجارة عرضا
۳۰ عامل القراض لا يملك حصته	لا تجب فيه الزكاة
من الربع الا بالقسمة	۱۳ النصاب والحول معتبران في الزكاة
٣١ وفي ابتداء حـول العـامل في	الرحاء الحول المتداء الحول
نصيبه خمسة أوجه	۱۷ و ۱۵ ابنداء الحول

	ري الله مين الله مين	11	مالاد VI مالاد	الصن
		ا اسم	الأحكام ( أصحها ) النصوص : من	41
	وأن وجد النصاب في دفعات		حين الظهور لانه ملك من	: '
	قال أصحابنا ليس من شرط	''	حينئذ	
	نصاب أن يوجد دفعة واحدة	٤١	ر الثاني ) من حين يقوم المال	٣١
	( فرع ) ولو وجد رجلان من	۲۱	م المسالك الأجل الزكاة على المركاة	
	المعدن ــ دون نصابين	٤١	( الثالث ) حكاه أبو حامد	44
	( فرع ) في ضم الملوك من	. 1	أيضًا والأصحاب من حين	
	المعدن الى غيره	28	القاسمة	
,	ويجب حق المعدن بالوجود وفى زكاته ثلاثة أقوال	٤٤	( الرابع ) حوله حـول راس	44
		٤٥	المال	
	ويجب اخراج الحق بعد	-	( الخامس ) أنه من حيسن	44
	( فرع ) في مسائل تتعلق	٤٦	اشترى العامل السلعة	
	بالمعدن		قال اصحابنا : فان اخرج	44
	( احداها ) الحق الماخوذ من	٤٦	الزكاة من موضع الآخر غزك	
	واجده زكاة عندنا		( فرع ) في مسائل تتعلق	44
	( الشانية ) اذا وجد معدنا او	٤٦	بزكاة التجارة	
	ركازا وعليه دين بقدر الوجود	:	(احداما) اذا بناع عرض	44
	أو ينقصه		التجارة بعد وجوب المركاة	
	( الثالثة ) لا يجوز بيع تراب	27	قبل اخراجها	
	المعن قبل التخليص		( الثانية ) اذا كان مال	45
	( الرابعة ) مذاهب العلماء في	ξV	التجارة حيوان فله حالان	
-	المعدن اختصاص الوجوب		وثمار اشجار التجارة كاولاد	4.5
	بالذهب والفضة		حيوانها	
	ويجب في الركاز الخمس	٤٨	( الثالثة ) اذا اشترى شقصا	70
	وأما الموضع الذي وجــد نبيه	٤٩	مشفوعا بعشرين دينار	
	الركاز فله حالان		باب زكاة المعن والركاز	47
	( احدهما ) أن يكون في دار	٤٩		_{(M} uq
	الاسلام		اذا استخرج حر مسلم	۲٦
	المذهب الصحيح أنه لقطة	٤٩	من معدن فی موات	٣٧
	اذا فتح الباب وأفلتت الظبية	. 0 •		1 7
	ملكها من اصطادها	4.1	معدن في دار الاسلام	٣٨
	( الحال الثانية ) أن يجده	٥١	( فرع ) اذا اشترى الحدر السلم أرضا	, ,
	في دار الحرب	A Y	وان وجد شيئا غير الذهب	٣٨
	( فرع ) أذا وجد الركاز في دار الدريد.	٠ ١	والفضة	
	الاستلام		1	

•		. [					,	
	:				•			
	. :	الأحكام	1			بىلمىسىد		
	У :	حنيفة واحمد	•	الصمح	1	الأحكام		الصفد
			بديت ابي			اذا بنی کا		0 7
, :	، د دار	جود فی م <b>وات</b>	- 10	٦.		ه ک <del>ن</del> ــزا و	وحدر ميــ الدءوة	
		ز عندنا وغنيا			الامسام	او القطيع	_	٥٣
		يفة	عند أبي حد	٠.		ارضا قطهر ارضا قطهر		:
	·	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •					ركاز	
		نطير	باب زكاة ال	11	التكملة	قق وصاحب		۰۳
			:		لكينة	م الحترام ه	على عـده	
:	د <b>ته</b>	ة الفطر وصد		71	ضعة	القوانين الو	الواجدفي	
٠			القطر			لو تنازع بـ		~ or
• :	ماعيل	راهيم واس		7.1		في ركاز		
	12.	to Full	ابنی علیه			الا في ما	-	.○ €
	-	ر واجبة عد . العلماء	وعند جماهم	71		ام الحس		00
	لاثة :	بر العلقاء ب الفطرة ثا		71	ن خصر	الأرض عز		
		الحرية واليس			ء د	خوم مالما د		
		اللبان انها س	* 1	71		ثالث أن لا علامة أنه		00
		حنيفة انها و		71	من دسان		الموجود الاسملام	
:			وليست بفر		ق الأثمان	ق الركاز و		
	السلم	ذلك الا على	ولا يجب	78		ى النصاب نا النصاب		.:00 0V:
. :	المرتد	رة الرقيق ا	وحكم فط	٦٤		م م <b>ثم</b> وجـ		- ,
	1.1		حكم فطرة				اخری	
. :		ثالث) الينسار		70	تتعاق	في مسائل ن		٥٩.
		طرة عليه بلا		٦٥			بالركاز	
		ومن فضل عن	_	70	كم الذمي	ما ) حـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	( احدا	109
:	ليسته	عليه نفقته ا				حکیه حکم		
			العيد			ً ) لو وجــ		۰۹
		ل مذاهب الع مار الذي تجد	_	٦٧		م يدعه واد		
:	7	את הבנט בבב	الفطرة			) أذا وجد		09
	وخت	ت علیه مطرته		7.7	دین یجب	صاب وله	- 3	
	7.7	من تازمه نفقت				ہ 3 ) یجب ص	. فيه الزكا	
		مول والفدرو		79		مرب الزكوا مرب الزكوا		09
		<b>دی</b> هتهم بشرو	·	- 13		صرف الردوا سة ) مداهد		٦٠
	1 1		المعروفة			ينه مدات الركاز		7.
;			rijanik siji	<b>.</b> ~		J=J-,	ی ہے۔۔۔۔ر	-
							77	١ .
,								
							h	

خ الأحكام	المنف	ة الأحكام	الصفد
وبسه قال مالسك وتسال		( فرع ) يجب على الزوج فطرة	٧٢
أبو حنيفة : لا تجب		زوجته	
( فرع ) اذا كان له عبيد	77	( فرع ) تجب عليه فطـــرة	۷λ
يعملون في أرضه أو ماشية		زوجته الرجعية كنفقتها وأما	
ازمه فطرتهم ، هذا مذهبنا		البائن فان كانت حائلا فلا	
( غرع ) مذهبنا وجب فطرة	۷٦	فطرة عليه عنها	
العبد المشترك على سسيديه		( فرع ) اذا كانت المرأة ممن	٧٣
( فرع ) قد ذكرنا أن على	٧٧	تخدم في المادة ولها خادم	
السيد فطرة عبده وسسواء		مملوك لها يخدمها لزوم الزوج	
اكان له كسب أم لا وبه قال		فطرة الخادم للزوم نفقته	
المسلمون كافة الا داود		( فرع ) في مذاهب العلماء	٧٤
المظاهري	•	في فطرة الزوجة	
( فرع ) على الأب مطرة ولده	VV	كلام ابن حزم أنه لا يحرجها	٧٤
وان سفل وعلى الولد فطرة	٠.	عن أبيه ولا عن أمه ولا عـن	
الأب وأنْ غلا		زوجته ولا عن ولده ولا عن	
ولا تجب حتى تفضل الفطرة	۷٧ ۽	أحد ممن تلزمة نفقتة	
عنْ نَفقته ونفقة من تلسزمه	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	( فرع ) قال اصحابنا : العبد	۷٥
ننقته	ž.	ینفق علی زوجته من کسبه	
وحيث قُلْنَا يخرج الصاع عن	۸۸	ولا بخرج عنها الفطرة حرة	
نَفْسَة فَأَخْرجه عن غيره لا		كانت او امة	
بجزئة		( فرع ) اذا أوصى برقبـــة	٧o
( قرع ) أو فضل عن مؤنته	٨٠	عبد لرجل وبمنفعته الخر	
صاع واحد وله عبد اخرج		ففى نفقته ثلاثة أوجهمشهورة	
الصاع عن تنفسه	. 1	سنوضحها في كتاب (الوصايا)	
ومن وجبت قطرته على غيره	۸٠	( فرع ) عبيد بيت المال	٧٦
فَهُلَ يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى المؤدى المتداء أ		والموقوفون على مسجد ورباط	
•		ومدرسة ونحوها من الجهات	
وفرع الأصحاب على الخلاف	۸۱	العامة لا فطرة فيهم على	
فى التحمل وعدمه مسائل ( الثانية ) اذا لزمه نفقة احد	۸۲	المذمب	
فأداماً لم يفتقدر الى اذن	^1	* 1 . *1 / e : \	Va
ماداها تم یقتقــر آنی آدن آ	:	( فرع ) عبيد التجار تجب	٧٦
المودي على الله المنافعة المنافعة المنافقة المنا	٨٢	فطرتهم عندنا وقال أبو حديفة:	
الوجوب وله آب مسر وعليه	F9 1	لا تجب	۷٦
موجوب ود- آب معسر وعيه .		( فرع ) تجب فطرة العبد الذي في منا	٧ ١
مقته مايسر الب	į	الذى في مال القراض عندنا	

الصفحة الأحكام	الصفحة الأحكام
٩١ فأن جوزنا الأقط فهل يجازى	۸۲ ( الرابعة ) اذا تزوج معسر
الجبن	بموسرة
١٣ ( فرع ) لا يجـزى، الحب	٨٣ ( الخامسة ) أذا كان له أب
المبوس	معسر له زوجة
٩٥ (فرع) في الواجب في الأجناس	٨٣ ( فرع ) فيما يدخله التحمل
المجزئة ثلاثة أوجه	۸۳ وان كان له زوجة موسرة وهو
٩٧ ( فرع ) اذا أوجبنا غالب قوت	مبسر
البلد البلد	٨٤ ومتى تجب الفطرة ؟ فيــه
٩٧ ( قرع ) إذا قلنا ؛ المعتبر	قولان قال في القديم : تجب
قال الغزالي في الوسيط:	بطلوع الفجر من يوم الفطر
المعتبر غالب قوت البلد	٨٥ أغنوهم بهمزة تطع
٩٨ ( قرع ) أذا كان في موضع	٨٥ أحكام الفصل فيه مسائل
لیس, میه قوت پیجری	٨٥ ( احداها ) في وقت وجـوب
٩٨ ( فرع ) قال الشافعي : لا	الفطرة ثلاثة أقدوال في
يجرىء في الفطرة الواحدة	الطريقين
جنسان	
ر ۱۰۰ ( غرع ) في مسائل تتعلق	۸۷ القائية الوامات المؤدى عنه
بالباب	بعد دخول وقت الوجوب وقبل الأدا•
۱۰۰ لا يجزىء اخراجها عن اجنبي	
بلا خلاف	۸۷ ( الثالثة ) يجوز تعجلزكاة
١٠٠ ( احداها ) لو اخبرج انسان	الفطر قبل دخولها بالا خلاف المراء في مذاهب العلماء في
الفطرة عن أجنبي بغير اننه	
لا يجزئه بلا خلاف	وقت وجوب الفطرة
١٠٠ ( الثانية ) قال اصحابنا :	مر٨٨ والواجب صاغ بصاع رسول
يلزم الولى اخراج فطررة	الله صلى الله عليه وسلم
الصبى والمجنون والمحسور	۸۹ عمر بن حبيب قاضي البصرة
عليه بسقه من مالهم	ضعيف
۱۰۰ ( الثالثة ) لو تبرع انسان	٨٩ الصاع اربع حفثات كفي
بالنفقة على اجنبى لا يلزمه	رجلمعتدل الكفين
فطرته بالاحلاف عندنا	٩٠ وقد تكلم جماعات من العلماء
۱۰۰ ( الرابعة ) لو كان نصف	فاحسنهم فيها كلاما الدارمي
الشخص مكاتبا حيث يتصور	٩٠ وفي الحب الذي يخرجه ثلاثة
ذلك في العبد المشترك	أوجة
١٠١ ( الخامسة ) قال الجرجاني :	٩١ يشترط في المجرج من الفطرة
في المعاياة ليس على عبد مسلم	أن يكون من الأقوات

الأحكام الأحكام الصفجة لا يجب اخراج الفطرة عنهم ١٠٨ ( مسالة ) اذا لم يكن للطفل الا ثلاثة مال ففطرته على أبيه ( السادسة ) لو باع عيدا 1-1 ( مسألة ) تجب الفطرة 1.9 يشرط الخيار فصسادم زمن يغروب الشيمس لبلة عيد الوجوب زمن الخيار الفطر ( السابعة ) لو مات وترك 1.9 ( مسالة ) يجوز عندنا تقديم عبدا تم أهل الهلال الفطرة في جميع رمضان لا ( فرع ) لو وهب له عبد فقبل قىلە فأهل ملل شنوال قبيل ( مسألة ) تجب الفطرة على 11. القبض فالذهب انه لا يملكه أهل البادية ( فرع ) لو اشتری آیاه ولم 1 . 2 ( مسالة ) لا يجوز دفسع 11. يقبصه ولا دفع تهنسه حنى الفطرة الى كافر عندنا اهل شوال ( مسألة ) الواجب في الفطرة 11. 1.0 ﴿ فَرَعُ ﴾ وأما مصرف المُفَرِّهُ ﴿ عن كل شخص صاع ( مسألة ) الصاع المجزى، في لا تجب مطرة الجنين لا على . 111 1.0 الفطرة عندنا أبيه ولا في ماله ( مسألة ) لا تجزيء القيهة في 111 ليس للزوجة مطالبة الزوج 1.1 الفطرة باحراج الفطرة عنها لأنها ( مسألة ) المشهور من مذهبنا 111 واجبه عليه دونها وجوب صرفها الى أصناف زكاه الفطر برمضان كسجوتي 7 . 4 الزكاة انسهو المصلاة ( مسألة ) الأصبح من غالب 111 1.4/ ( فصل ) في مذاهب العلمياء وقت العلد في الفطرة باب تعصل المسحقة 117 ( مسألة ) وجوبهما على كل 1.4 118 لا يجوز تقديم زكاة ما نيب كبير وصغير الحول ( مسألة ) المشرك لا غطرة علية 1 - V 115 استسلاف النبي صلى الله عن نفسه عليه السلام من العباس صدقة ( مسألة ) تجب فطرة العبد 1.4 عامين على سيده قال الشافعي والاصحاب: 118 ( مسألة ) لا يلزمه فطرة المال الزكوى ضربان زوجته الكافرة ولا عيده 110 وأن ملك مائتي شاة فعجل الكافر عنما ( مسألة ) العبد الآبق تجب الأصح والأشهر الأمات وفي 117 فطرته عندنا الآدمى الأمهات

الأحكام الأحكام تلف المجل فهل يجزىء صرفها ١١١ ولو عجيل سياة عن اربعين الى المستحقيق مهلدت المات بعد ان وبدت ثم قال الامام : وهاذا الذي 177 ١١١ ادا ملك سن وعسرين ساه ذكرناه من الخلاف في الرجوع معجل عنها بأرش النقص أو الريادة ادا عجيل زلداة مانيه فهلك 115 المتفصلة هو فيما إذا جرت أننضاب الزيادة والنقص قبل حدوث قال اصحابا : اذا عجل زخاته السنب تم هند النظايد أو يعصمه ( فرع ) لو كان المعجل بعيرين 175 ميل ممام الحول حرج أو شاتين فتلف احدهما وبقى المدسوع عن دونه زداد بلا الآخر ووجد سبب الرجوع وان عجل الزكاة ودفعها الم، 1.72 مو البينا الرجوع عندد مقير ممات الفقير أو ارتد الاطلاق فقال المالك : قصعت قبل الحول بالدنسوع المتعجيال وانسحر شرط كون المعجل زكاة مجزئا 371 المايض دنك فالقول مول بقاء القابض بصفة الاستحقاق المالك بيمينه وأما اذا طرأ مانع من كون 177 هذا كله اذا عرض مانع يمنع المحل زكاة فينظر استحقاق الفايص الزحاة ( غرع ) لو كان المنفوع اليه 177 ( مرع ) عدا الدي ذهرياه هله الزكاة المجلة يوم الدفع فيما اذا عرضٌ مانع يمنع من غندا وموع المدنسوع زحاة حملوت ( مرع ) لو عجل بنت مخاص 177 الفايض وأخير حاله وتلف ( مرع ) لو عجل الزكاة ممات 111 النصباب وانقصبه أو تغير وان تسيف الوالي الزكاة ۱۲۸ ( فرع ) قال اصحابنا : متى وملك في يده نظرت تبت الرجواع عان هان المعجل ١٢٩ وأن كان اقترض الهم وبهم تالفا ضمنه الشابض ال كان حاجة وهلك في يده موجهان خيا وورتنه في ترحته أن خان ( الحال الثاني ) أن يأخذ ميتا ببدله 189 الإمام المال ليحسبه عن زكاة وقال امام الحرمين : وينقدح الماخوذ منه عند تمام حوله عندى وجه ثالث وهو أيجاب أنصى القيم من يوم القبض وفيه أربع مسائل ( احداما ) أن يأخذ بسؤال الى التلف 179 المساكين ، وان خرجوا عن ١٢١ وان أخذ الامام القيمة عند

•			
الأحكام	الصفحة	الاحكام	الصف
أداء بل مو وهت نبوت حق	וצ	الاستحقاق فعليهم الضمان	
فقراء أ		وعلى المالت الاحراج تنافيا	
فرع ) ضبط جماعة من	) 177	( المسانة النانية ) ان يتسلف	AXY
سحابنا ما يجوز تقديمه من	<b>a</b> 1	بسؤال المالك غان دمع الى	
حقوق المالية على وقت	7)	السماهين وتم الحمول وهم	
جوبه وما لايجوز		بصفه الاستحقاق وقع الوقع	
فرع ) في مسائل تتعلق			15.
الباب		يجزى المالك سواء منف	
احداما ) لا يحتاج مخسرج	)	بتفريط الامام ام بغير تفريط	
ركاة الى لفظ اصلاً بل يكفيه	الز	النالف في يد الوحيل	
مها وهو سأكت		( التالقه ) أن ينسلف يسؤال	111.
ب قسم الصيقات	۱۳۶ با	المبانك والمساهين جبيعها	
نسم بالفتح والقسم بالكسر	١٣٤ الق	فالاصبح عند صاحب السامل	
حث لطيف		والاحترين انه من ضــمان	
جوز لرب المال ان يفرق		المساكين	
ناة الأموال الباطنة		# H. #	747
يث المعلمين فيه ضعف		سؤال المبالك والمساكين لم	
مير		رای من حاجتهم	
ما الأموال المظاهرة وهمى	۱۳۷ وا	فأما ما تجب الزكاة فيه من	171
روع والمسواشي والثمسيار		غير حول كالعشر وزكاة المعدن	
لعادن ففى جواز تفريقها	وا.	ملا يجوز فيه تعجيل الزكاة	
نسته قولان مشهوران		قد سبق أن المال الزدوى	121
فضل تفريقها بنفسه	747 187	ضربان احدهما يتعلق بالحول	•
كانت الأصوال باطنة	۱۳۸ ان	والشانى غير متعلق به ومو	-
لامام عادلا ففيها وجهان		انواع	
فرع ) لو طلب الامام زكاة	) 189	( منها ) زكاة الفطر فلا يجوز	121
موال الظاهرة وجب النسليم	٠ الأو	اخراجها قبل رمضان	-
4 بذلا للطاعة	الد	( ومنها ) زكاة المعدن والركاز	177
فرع ) لو طلب السماع <i>ي</i>	) \ \ \ \ \ \	فلا يجوز اخراجها تبل	
ادة على الواجب لا يجب	زيا	الحصول	
م الزكاة اليه		( ومنها ) زكاة الزرع تجب	
جب على الامام أن يبعث		باشتداد الحب والمثمار بيدو	
سعاة لأخذ الصدقة	الم	الصلاح	, ,
يجوز أن يكون العامل من	۱٤٢ هل	وليس المراء أن ذلك وقست	177

المنفحة الأحكام الأحكام الصفحة بنى هاشم او مطابيا ؟ فيه الحسيد احد الامام أو الساعي الغرض وجهان مشتهوران الامام بالحيان أن شناء بعث ١٤٨ القول الصحيح أنَّهُ لا يأخذ العامل من غير شرط نصف حاله ويبعث سا سوى زهاة الزروع ال ١٤٩ ( الثالثة ) اذا وصل الساعي أصحاب الأموال فأن حول والدماري الحرم درجمه ابی اوی واید وهما صاحب المال تم 122 ( الثالثة ) أذا أختلف ألساعي 129 صحابيان جديان مسهوران ورب المال قال اصحابنا: اما الاحدام عفيه مسائل 1.22 ان كان قول المالك لا بخالف ( احداها ) الاموال ضربان 122 الظاهر مالقول قول المالك في ضرب لا ينعلق بالحول وضرب جميم الصور يتعلق بالجول وهو المواشي وعل اليمين مستحبة أم 129 وغيرها ر النانية إ اذا اخذ السباعي 120 واجبة ؟ فيه وجهان مشهوران مستحيي له عد الماسيه ( الرابعة ) يستحب أن يخرج 10. على الماء أن حانت ترده والا الساعى لأخذ زكأة الثمار محد افنيتهم والنزروع في الوقيت الندي ( التالته ) اذا اخذ الساعي يصادف ادراكها الزخاة استحبب له ان يدعسو (الخامسة) اذا قبض الساعي للمالك للاية والحديث الزكاة مان كان الامام أذن وقال السوايي الا تجسور 121 له في تفريقها في موضعها الصلاة على عير الانبياء ابد داع فرمقنصى عبدارته ( فرع ) لا يجوز للامام ولا السحريم والشبهور الكرامة للساعي بيع شيء من مال ( فرع ) يستحب الترضى الزكاة من غير ضرورة بـل والتسرحم على الصحاب يوصلها للمستحقين باعيانها والتابعين أفمن بعسدهم من لأن أهل الزكاة أهل رشد العلهاء والعباد وسسأثر لا ولاية عليهم ملم يجز بيع الأخيار مالهم بغير اننهم وان منع الزكاة او عل احد ١٥١ ( فرع ) قال اصحابنا : اذا منه الفرض وعزره على المنع تلف من الماشية شيء في يد والغلول الساعي أو المالك أن كان ١٤٨ (الشرح) فيه مسائل ويتفريط بان قصر في حفظها ( أحداها ) أذا لزمته زكاة 12A أو عرف الستحقين وامكنسه مَمنعها أو علها وحان فيهسنا :775

الأحكام	ا الصنحة	الأحكام	الصفحة
لاف وروی له مسسلم فی		التفريق عليهم فأخر من غير	
سميحه د يجوز للساعي ولا للامام		عذر (فرع) لو جمع الساعي الزكاة	107.
، يتصرف نيمًا يحصل عنده	•	ثم تلفت في يده بلا تفريط	
لا يصبح أداء الزكاة الا بالنية	۱۵۸ وا	قبل وصولها للامام	
مديث ( انمسال الاعمسال		اما أحكامه وغروعه غفيله	
نياين )	-	مسائل :	
في اللفظ ولا تجب النيخة		( احداما ) المستحب أن يسم	
<u>بات</u>	الم	الماشية التي يأخسدها في	
وقت نية الذكاة وِجْهَانَ		الزكاة والجزية ( الثانية ) الوسم أثر الكيــة	
سهوران		ر التحالية ) الوطائم التر الديت والميسم الشيء الذي يوسم به	
يشترط تعيين المال الزكى		1	
النية التام التام الا	-	( الثالثة ) ينبغى التفريق بين	
' يضَر مسذا التسريد لان عيين ليس بشرط		سمة الزكاة والجزية ( الرابعة ) قال الشافعي في ا	
سیین میس بسرت قسال : ان کان مسسالی		ر الرابعة ) قال المساهمي في المختصر والأمساحاب :	
ائب سالما فهذا عنمه لا		يستحب ان تكون سمة الغنم	
زئه		الطف من سمة البقر	•
فرق بين هذا وبين ما لو	١٦١ وال	( الخامسة ) الوسم مباح	) \0 {
ع مال أبيه ظانا حياته فبان	باخ	في الحيدوانات التي ليست	
	ميت	لصدقة ولا للجزية ولا يقال	1
، قيل تصح هذه الصور		بنتوب ولا مكروه	
مذهب الامام الشامعي		فرع) قال البغوى والرافعي: -	
ف تصع عن الفائب ؟		ا يجوز خصاء حيوان لا يؤكل	
وكل في اخراج الزكاة فأن		ز فی صغره و لا فی کبره نیم برای برازار از ایرا	
ن الموكل . قيل : قلتم هنا : ان	-	فرع ) الكي بالنار ان لم ا دع اليه حاجة حرام لدخوله	
هیں ، هندم هب ، ان ئب لو نـوی وحــده لا		ي عبوم تغيير خلق الله وفي	
ے کو مصول وستندہ د یء بالا خلاف		عذيب الحيوان	
الصبى والمجنون والسفيه			
مه اخراج زكاة أموالهم		لى الخيل لحديث على	ic
مه النية بالاتفاق	ويلز	فرع ) يحرم التحريش بين	
دفع المالك الى المسكين		بهائم لحديث ابن عباس	
نية لم يجزئه	بغير	و يحيى القتات في توثيقه ا	۱۵۰ أن

الصفحة الأحكام	e e
۱۷۶ اذا کان عقاره ینقص دخیله	الصفحة الاحكام
عن كفايته فهو فقير أو مسكين	١٦٤ نية الامام تقوم مقام نيــة المالك
١٧٤ منال الغزالي : لو كان له كتب	١٦٤ لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه
فقه	تطوعا ثم نوى الفرض
١٧٥ لا تباع كتب العلم في الدين	١٦٥ ويجب صرف الصدقات الى
١٧٥ سئل الغرالي عن القدوي	ثمانية أصناف
من أمل البيوتات	١٦٦ ان كان مفرق المال هو
١٧٦ معاش الشيخوخة ان عجيز	المالك سقط نصيب العامل
عن الحرفة شيخا ١٧٦ اذا عرف لرجــل مال مادعي	١٦٦ مذهب ابي حنيفة التخيير بين
۱۷۱ اذا عرف لرجــل مال فادعی تلفــه	الأصناف
۱۷۷ اذا ادعی آنه لا کسب له	١٦٦ مل بجور اعطاء زكاة الفطر
١٧٧ من هو المسكين ؟	المامل بأخذ سهمه على وجه
۱۷۸ مذهب ابي حنيفة ومالك	العوض وغيره يأخذه على وجه
المسكين السوأ حالا من الفقير	الواساة
١٧٩ وسيهم للمؤلفة وهم ضربان	۱٦٨ اذا كان نصيبه أقل من أجرته
مسلمون وكفار	وجب تثميمه
١٨٠ وأما السلمون فأربعة أضرب	١٦٨ ويعطى الحاشر والعسريف
۱۸۱ ترجمة الزيرقان بن بدر ۱۸۱ كيف يعرفون كونه مؤلفا	والحاسب والكاتب والجابي
۱۸۱ كيف يعرفون كونه مؤلفا ۱۸۱ من جمع سببين من استباب	والقسام وحافظ المال من
الزكاة	سنهم العامل ١٦٩ ويجسوز أن يكون الحاشر
١٨٣ وسهم للرقاب وهم المكاتبون	۱۹۹ ویجیوز آن بخون انجاسر والناقل هاشمیا او مطلبیا
۱۸۳۰ و اما من قال : یشتری به	١٦٩ من مو الفقير ؟
عبيد فليس يدمع اليهم	١٧٠ خطأ الصنف في سوق الحديث
۱۸۶ اذا حل على المكاتب نجم ولم	مرسلا
يكن معه وغاء	١٧٠ جهالة الصحابي لا تضرفي
١٨٤ اذا قبض الغريم الدين ثم	الاسناد
رده هبة	۱۷۲ عل يشترط في الفقير الزمانة
۱۸۵ يجوز للمكاتب أن يتجر فيما	و التعفف
اخذه من الزكاة الخذه من المكاتب ان ينفق على	۱۷۲ الفقيرة التي لها زوج غني
نفسه من الزكاة	۱۷۳ لا تكون المراة عساملة ولا غازية
١٨٥ يجبوز الصرف للمكاتب بغير	عاريه ۱۷۶ لو كانت الزوجة غنية وزوجها
اذن سیده	مقيرا فلها الصرف اليه
	7∨8

عة الأحكام	إ الصف	حة الأحكام	الصف
وسهم لابن السبيل ومو	7.7		١٨٦
المسافر	- 1	الى مكاتبه	
السبيل في اللغمة الطريسة.		وسهم للغارمين وهم ضربان	19.
ويؤنث وينكر		اذا روى الحديث مرسللا	191
<b>O D</b> . <b>D</b> .	7.7	ومسندا كان الحكم الاتصال يحتج بالرسل اذا اعتضد	111
سفره المست		باحد امور اربعة	1 11
ويعطى ابن السبيل من الفقة	7.7	من هو الغارم ؟	198
والكسوة ما يكفيه الى مقصده		قال الشافعي : الغارمون	195
	7.5	ضربان	
فضل منه شیء استرجع منه	7.0	وان استدان لاصلاح ذات	194
هل ابن السبيل منشىء السفر أو المجتاز ؟	1,,,,	البين في غير دم	
		لو لم يملك شيئا وقدر على	198
0. 0	7.0	قضائه بالاكتساب	
يقرضه	7.0	أن يكون دينه لطاعة أو مباح	198
ويجب أن يسوى بين الأصفاف في السهام	111	أن يكون الدين خالا	198
التسوية بين آجاد الصنف	7.0	( فرع ) اذا ادعى أنه غارم لم يقبل قوله الا ببينة	190
ليست واجبة		يجوز للغارم أن يتجر في مال	190
ان قسم الامام لزمه	7.7	الزكاة	
الاستيعاب		ما استدانه لعمارة السجد	197
ولو صرف جميع الصنف	7.7	وقرى الضيف	
الى اثنين		لو قال المدين : ادفع المي عن	197
ان اجتمع في شخص واحد	۲۰۷	زكاتك حتى اقضيك	
سببان	7-7	لو مات رجل وعليه دين ولا	117
اذا فقد بعض الأصناف فلم يوجدوا في البلد	1-4	تركة له	
	<u>.</u> .	وسهم في سبيل الله وهم الغزاة	
اذا فسرق رب المسال الزكاة سقط سهم العامل	1 · V	هل الحج جهاد في سبيل الله يعدل الغزو ؟	۲
ستقط سنهم العامل في الشجنة ثلاث لغات	۲٠۸	اذا احتاج المسلمون الى من	
اذا كان في الأصناف أقارب		يكفيهم شر الكفار ولا مال في	-
لا تجب نفقتهم		بيت المال	
مل تنتقل الزكاة الى مسافة	۲۱.		7 - 1
القصر ؟		اذا حضر وقت الخروج	

الصفحة الاحكام الدا وجد ف البلد الاصناف السححة الإحكام البلد الاصناف السححة البلد الاصناف السححة الله من ظنه مستحقا غبان البلد الذي وجبت غيه البلد الذي وجبت غيه مؤنته على رب المال في مواضع المناف مؤنته على رب المال ببلد والمال مؤوما في حيات الزكاة في حيات المنافعي المرب المنافعي المنافعي المرب المنافعي المنافعي المرب المنافعي المنافعي المرب المنافعي المنافعي المنافعي المنافعي المرب المنافعي المن
البلد الاصناف الستحقة البلد الاصناف الستحقة البلد الاصناف الستحقة البلد الذي وجبت فيه واضع الله البلد الله الله الله الله الله الله الله ال
البلد الاصناف الستحقة البال ولو دفعها رب المال البلد الذي وجبت فيه البلد الذي وجبت فيه البلد الذي وجبت فيه فمؤنته على رب المال في والمال في موافع المنافع المال ا
البلد الذي وجبت فيه البلد الذي وجبت فيه مستحقا فبان البلد الذي وجبت فيه فمؤنته على رب المال فمؤنته على رب المال ببلد آخر فالاعتبار ببلد المال في مواضع المال في المواضع المال في المال في المواضع المال في
البلد الذي وجبت فيه مطلبيا وجب الاسترجاع مطلبيا وجب الاسترجاع مقونته على رب المال وجب النقل الميؤدها في حياته مقونته على رب المال ببلد والمال المنافعي المنافعي المرب تقول المنافقي المرب المرب المنافقي المنافقي المرب المرب المنافقي المنا
مطبيا وجب الاسترجاع فمؤنته على رب المال في موال الميت فمؤنته على رب المال ببلد والمال المال ببلد والمال المال ببلد والمال المال ببلد والمال المال في مواضع المناوة المناوة المناوة مناقل المال في مواضع متفرقة متفرقة الخياء واسكان الخياء والمال في مواضع المناء والواحدة خيمة الماء والماء والماء الماء والماء الماء والماء الماء والماء الماء والماء الماء والماء الماء ال
مهونته على رب المال الم وتجب الزكاة في صال المت وتجب الزكاة في صال المت النالم يؤدها في حياته ببلد آخر فالاعتبار ببلد المال ا
المال ببلد والمال الكاتبار ببلد المرفودة في حياته ببلد آخر فالاعتبار ببلد المرفودة المرافقة المرافقة المال في مواضع متفرقة متفرقة الخيام بفتح الخياء واسكان النياء والواحدة خيمة اللياء والواحدة خيمة اللياء والواحدة خيمة المال المالياء والواحدة خيمة المالياء والمالياء والمالياء والمالياء وحب نقلها المالياء
المال المال مواضع المناق مواضع المناق مواضع المناق مواضع المناق مواضع المناق مواضع المناق مواضع الناق المناق المن
المال ف مواضع مدن المرب تقول الشافعي : العرب تقول مدنه عجيب معتفرة منافلة مال في مواضع مدن الخيم بفتح الخاء واسكان الباء والواحدة خيمة الناء والواحدة خيمة الناعة الى المستحق ولم يقل الزكاة المن المستحق ولم يقل الزكاة المنافلة ال
متفرقة متفرقة الخياء واسكان ( نرع ) في مسائل تتعلق الياء والواحدة خيمة النياء النياء والواحدة خيمة النياء والواحدة خيمة النياء والواحدة خيمة النياء والواحدة خيمة النياء والواحدة خيمة النياء والمستحق النياء والواحدة خيمة النياء والمستحق النيا
متفرقة الخيم بفتح الخياء واسكان الباب الباء والواحدة خيمة النياء والواحدة خيمة النياء والواحدة خيمة الخياء والمعنف المناب الباد وجب نقلها الى أقرب البلاد شيئا الزكاة الى الستحق ولم يقل شيئا وبن وجبت عليه زكاة الفطر شيئا الزكاة الى المستحق ولم يقل معينين أي بلد في بلد المناب الزكاة الى المناب الزكاة الى المناب المنا
الياء والواحدة خيمة النياء والواحدة خيمة الياء والواحدة خيمة وجب نقلها الى المرب البلاد وجب نقلها الى المرب البلاد شيئا الزكاة النا الله الله الله الله الله المرب البلاد المرب البلاد المرب البلاد المرب البلاد المرب البلاد المرب الله المرب الله المرب الله المرب ال
الياء والواحدة خيمة الياء والواحدة خيمة وبلد جميع الأصناف الزكاة الى المستحق ولم يقل وجب نقلها الى أقرب البلاد شيئا شيئا الله وجبت عليه زكاة الفطر شيئا أدا وجبت الزكاة لقوم معينين بيعلم قدرها ففي سقوط الزكاة الى في بلد المناف في يد آخذها وهو لا يعلم قدرها ففي سقوط الزكاة الى في بلد المناف الزكاة الى المناف النافية ا
اذا عدم في بلد جميع الأصناف الزكاة اللى الستحق ولم يقل وجب نقلها الى اقرب البلاد شيئا الله المناف النها الى المنحق ولم يقل الله المناف الزكاة الله المنحق ولم يقل الزكاة الفي الزكاة المن النها النها الزكاة الله المناف النها الله الله الله الله الله الله الل
وجب نقلها الى أقرب البلاد شيئا شيئا أدا و و و و و و و و و و و و و و و و و و و
المنافر وجبت عليه زكاة الفطر المناف في يد آخذها وهو لا المناف في يد آخذها وهو لا المناف في يد آخذها وهو لا في بلد في بلد المناف في يد آخذها وهو لا المناف في بلد المناف في بلد المناف في بلد المناف في المناف المناف في المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف المناف في المناف المناف في المناف المناف في المناف في المناف المناف في المناف في المناف في المناف المناف في المناف في المناف المناف في المناف في المناف في المناف المناف في المناف المناف في ا
ف بلد احتمالان احتمالان احتمالان احتمالان احتمالان احتمالان احتمالان احتمالان احتمالان المشهى الذي المستقبة الشائية الشائية المستقبة الشائية المستقبة المست
احتمالان احتمالان المشهى الزكاة الى احتمالان المشهى الزكاة الى المشهى الني المطلب المشها الى المؤلفة المشها الى المؤلفة المشها الى المؤلفة ال
ماشيعي ماشيعي الزكاة الى السنة الثانية المنافية صرفها الى السنة الثانية الشانية بنى المطلب المهداني الزكوات الزكوات الزكوات الزكوات الزكوات المهداني الزكوات المهداني الزكوات الركوات
السنة الثانية بن من الطلب بنى المطلب النهمدانى الزكوات الزكوات الزكوات بن شراحيل الهمدانى الزكوات الزكوات باب صحقة التطوع بن من ١٢٦ ولا يجوز دفعها الى كافر ١٢٦ لا يجوز التصدق بصدقة ٢٢٦ ولا يجوز دفعها الى غنى من ٢٢٩ لا يجوز التصدق بصدقة المناسبة المناسبة النها الى المناسبة
بنى المطلب المهدانى الزكوات الزكوات الزكوات الزكوات الزكوات الزكوات المهدانى الزكوات المهدانى الزكوات التطوع الله عنى من الزكوات التصدق التطوع الله عنى من الإلا المهدانى الزكوات التطوع المهدانى المهدا
الزكوات الهمدانى الزكوات ٢٢٩ ولا يجوز دفعها الى كافر ٢٢٩ لا يجوز التصدق يصدقة التطوع ٢٢١ ولا يجوز التصدق يصدقة
۲۲۰ ولا يجوز دفعها الى كافر ۲۲۹ باب صدقة التطوع ٢٢١ ولا يجوز دفعها الى غنى من ٢٢٩ لا يجوز التصدق بصدقة
٢٢١ ولا يجوز دفعها الى غنى من ٢٢٩ لا يجوز التصدق يصدقة
# L300 00 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0
the attention of the state of t
۲۲۲ ولا يجوز دفعها الى من تلزمه ۱۳۲۱ ادا اراد صدمه النطوع وعليه نفقته
الله الله الوالد أو الولد غفيرا ٢٣٠ فان فضل عما يلزمه استحب
او مسكينا وقلنا : لا تجب له
نفقته جاز أعطاء الزكاة له ٢٣٥ يستحب أن فضل عن كفايته
۲۲۳ اذا دفع الامام الزكاة لمبن وما يلزمه شيء أن يتصدق
ظاهره الفقر ثم بأن غناه لم ٢٣٥ الكلام على حديث صلة
يجزىء عن الفرض ويسترد الرحم تزيد في العمر
منَّة التطوع الاغنياء

الأحكأم	إ الصفّحا	الأحكام	الصفحأ
( فرع ) ثبت في المسحيحين	722	يستحب أن يخص بمسدقته	
قوله صلى الله عليه وآله		الصلحاء	
وسلم ( اليد العليا خير من		يكره تعمد الصدقة بالردىء	777
اليد السفلي)	ļ	( فرع ) تكره الصدقة بما فيه	777
( فرع ) يكره للانسان أن	722	شبهة	
يسال بوجه الله غير الجنة	·	رع ) من دفع الى وكيله شيئا	۶ <b>۳۲</b> ( ۵
( فرع ) اذا عرض عليه مال	720	يعطيه السائل	
من حلال على وجه يجــوز		( فرع ) يكره ان تصديق	749
أخذه		بشيء أن يتملكه	
( غرع ) يجوز أخذ المال أو	637	( فرع ) يستحب دفّع الصدقة	45.
رجاؤه بغير مساله		بطيب نفس وبشاشة وجمه	
( فرع ) في بيان أنواع الصدقة	457	ويحرم المن بها	
الشرعية وما على كل سلامي		( نمرع ) لو نخر صوما أو صلاة	78.
منهسا		في وقت بعينـــه لم يجـــز	
( فرع ) يستحب استحبابا	757	فعله	
متاكدا صلة الأرحام والاحسان		( فرع ) في مسائل مهمـــة	* Y E +
المي الاقارب والبيتامي والأرامل		نكّرها الغزالي في الاحبياء	
والجيران والأصهار وصسلة		( مرع ) جاءت أحاديث كثيرة	137
اصدقاء صلة أبيسة وأمسه		في الحث على سقى الماء	
وزوجته		( فرع ) الماعون مو اعبارة إ	137
كتاب الصيام	TEA	القدر والدلو والفاس ومتساع	
الصيام في اللغة وفي الشرع	TEA	البيت	
لا يجب صوم غير رمضان	7 29.	( فرع ) تستحب المنيحة وهي	137
بالاجماع		أن تكون له ناقة أو بقرة أو	
( فرع ) أحيل الصيام ثلاثة	729	شناة	
أخوال		( مَرع ) في ذم البخل والشــــح	
( تمرع ) صام صلى الله عليه	101	والحـتُّ على الانفـــاق في	
وسلم رمضان تسم سسنين		الطاعآت ووجوه المخيرات	
( فرع ) كأن الاسلام يحرم	107	( فرع ) في فضل صديقة	
على الصآئم الأكل والشرب		الصحيح الشحيح	
والجماع		( فرع ) في أجر الوكيـــل في	
صوم رمضان ركن من اركان		الصعقة وبيان أنه أحد	
الإسلام وقَرضَ مَنْ قُرُوضَهُ		المتصدقين أذا أقضاه بشرطه	
ويتحتم ذلك على كل مسلم		( فرع ) يجوز المراة ان	
الله عاقل بالغ طاهر مقيم	•	تتصدق من بيت زوجها	
		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	

	*	,	
!		1	
الصفحة الأحكام	الاحكام	الصقحة	
٢٦٣ ( قرع ) في مذاهب العلماء	1 ,	٢٥٤ وأما الص	
في الشيخ العاجز عن الصوم	ى الله عليه وسلم :		
٢٦٣ ( فرع ) اتفق أصحابنا على	عن ثلاثة		
أنه لا يجوز للشيخ العاجز	لروط صحة الصوم		
تعجيل	النقاء عن الحيض	اربعـة :	
٢٦٤ فأما المسافر فانه أن كان سفر	والاسلام والتمييز	والنفاس	
دون أربعة أيام برد لم يجـز		والوقت	
له الفطر وان كان سفر معصية	عقله بجنون لا	۲۵۵ ومن زال	
ام يجز له الفطر		تجب عليه	
٢٦٥ اما الأحكام غفيه مسائل	استغرق جميع		
٢٦٥ ( احداما ) لا يجوز الفطر في	أ قضاء فيه كالجنون	•	
رمضان في سفر معصبية بلا	لم الكانسر وأنساق		•
خلاف	في أثناء يوم من		•
٢٦٥ ( الثانية ) اذا أفطر السافر	ستحب لهما المساك		•
لزمه القضاء ولا فدية	7	بقية النها	
٥٦٥ (الثالثة) لو أصبح في أثناء	ائض والنقساء ملآ	_	
السفر صائما ثم أراد أن	ما الصوم	**	
ينطر في نهاره فله ذلك من	در على الصوم بحال	-	
غير عذر ٢٦٦ ( الرابعة ) اذا سافر القيسم	يخ الكبيــر والريض		.'
فهل له الفطر في ذلك اليوم	جی برؤہ ج صائما ثم مرض		
فله أربعة أحوال	ج طالعا کم مرض قطر بالآخلاف		
٢٦٦ ( احدماً ) أن يبدأ السنفر	من غلبة الجسوع	-	
بالليل ويفارق عمران اليلد	فخاف الهلاك لزمه	-	
قبل الفجر	-3	الفطر	
۲۲۲ ( الثاني ) أن لا يقسارق	لو نَذَر الشيخ الكبير		
العمران الابعد الفجر	و المريض الذَّى لا		
٢٦٦ ( الثالث ) أن ينوى الصيآم	وَّه فَفَى انْعَقَاده		
في الليل ثم يسافر ولا يعملم	. :	وجهان ا	
هل سافر قبل الفجر او بعده	إذا أوجبنا الفدية على	٢٦٢ (قرع)	4
۲۶۶ (الرابع) أن يسافر من بعد	المريض المايوس من	الشيخ و	
الفجر ولم يكن نوى الصيام	نَّ معسر آ		
مهذا ليس بصائم	اذا افظر الشييخ		
۲۹۷ قان قدم السافر ومو مقطر أو	الريض الذيلا يرجى	· ·	
أو برأ الريض وهو مقطر		برؤه	
		<b>m</b> 444	
. · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·			

الأحكأم	, الصقحة	ية الأحكام	المبفح
( فرع ) في مذاهب العلماء في	778	الستحب لهما امساك بقية	
الحامل والمرضع اذا خافت		النهار	
نافطرتا '		( غرع ) لا يجوز للمسافر ولا	777
ولا يجب صوم رمضان الا	770	المريض أن يصوما في رمضان	,
برؤية الهلال		غير رمضان من قضاء أو	
( فرع ) ثبت في الصحيحين	777	نذر أو كفارة أو تطوع فان	
من حديث أبي بكرة (شهرا		فعل لم يصبح صومه	
عيد لا ينقصان رمضان وذو		( مَرع ) اذا تَمدم المسامَر في	AFT
العجة )		نهار رمضان وهو مفطـــــر	
فان أصبحوا يوم الثلاثين	. ۲۷۷	فوجد المرأته قد طهــرت فی	
وهم يظنون أنه من شعبان		اثناء النهار أو برأت من مرض	
نقامت البينة أنه من رمضان		وهى مفطرة نله وطؤها ولا	
لزمهما قضاء صومه	1 .	كفارة عليه	
أما الأحكام ففيها مسائل:	777	( فسرع ) اذا دخسل على	AFT
( احداها ) اذا ثبت كون يوم	777	الانسان رمضان وهو مقيم	
الثلاثين من شعبان فاصبحوا	١	جاز له أن يسافر ويفطر	
مفطرين مُثبت في أثناء النهار	,	( فرع ) في مذاهب العلماء في	779.,
كونسه من رمضسان وجب		السفر المجوز للفطر	
تضاؤه	:	( فرغ ) في مذاهبهم في جواز	779
( المسالة القاتية ) اذا راوا	. ۲۷9	الصوم والفطر	
الهلال بالنهار فهو للياة		( فرع ) في مداهبهم فيمسن	177
المستقبلة سواء راوه قبسل		اطاق الصوم في السفر بلا	
الزوال أو بعده	1	ضرر	
( السالة الثالثة ) اذا رأوا		فأن خآفت الحامل والمرضح	77.7
الهلال في رمضان في بلد ولم		على انفسهما افطرتا وعليهما	
يروه في غيره فان تقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		القضاء دون الكفارة	
البادان فحكمهما حكم بلد		( فرع ) أذا أوجبنا الفدية على	TVE
واحد ويلزم أهل البلد الآخسر	, .	الرضع اذا أفطرت للخوف	
الصوم وان تباعدا غوجهأن		على ولدها فلو استرضعت	
الظوالع والغموارب تختملف	1781	لغير ولدها	
باختلاف البلدان		( فرع ) لو كانت الحسامل	TVE
فحصل في المسألة ستة وجوه:	47.1	والرضع مسافرة او مريضة	
( احدماً ) يلزم جميع أهــل		فأفطرت بنية الترخص فلا	
الأرض برؤيتة في موضع منها		قديــة	
779			
14.1	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,		

ا الصفحة الأحكام	الصفحة الأحكام
۲۹۲ ( مرع ) لو كانت ليلة الثلاثين	الثاني ) يلزم امل اقليم
من شعبان ولم يروا الهلال	بلد الرؤية دون غيرهم
فرأى انسان النبي صلى الله	۲۸۱ ( الثالث ) يلزم كل بلد يوافق
عليه وسلم في المنام فقال له :	بلد الرؤيا في المطلع دون غيره
الليلة أول رمضان لم يصح	۲۸۲ ( الرابع ) بازم كل بلد لا
الصوم	يتصور خفاؤه عنهم بلل
٢٩٢ ( فرع ) في مذاهب العلماء في	عارض دون غيرهم
ملال رمضان	۲۸۲ (فرع) في مذاهب العلماء
۲۹۶ حدیث (صومکم یوم نحرکم)	فيما اذا رأى الهلال اهل بلد
ضعیف بل منکر	دون غیرهم
۲۹۵ ( فرع ) لا تقبیل شیهاده	۲۸۶ ( فرع ) لو شرع في الصنوم - بياد ثم سافر الي بلد بعيد
النساء في ملال رمضان ٢٩٥٠ وان اشتبهت الشسهور على	ببند تم ساهر آمی بند بعید لم بروا میه الهلال
أسير لزمه أن يتحرى ويصوم	م يرو الله المهادة التي يثيت بها المادة التي يثيت بها المادة التي يثيت بها المادة التي يثيت المادة التي يثيت المادة التي يثيت المادة التي يثيت المادة التي المادة التي يثيت المادة التي التي التي التي التي التي التي التي
كما يلزمه أن يتحرى في وقت	ملال شهر رمضان قولان
الصلاة وفي القبلة	۲۸۶ (فرع) اذا أخبره موشوق
٢٩٦ أما أحكام هذا الفصل فقال	نبه كزوجته وصديقه وجاريته
الشمانعي والأصحاب: اذا	وغيرهم أنه رأى الهلال يلزمه
اشتبه رمضان على اسير او	الصوم
محبوس في مطمورة أو غيرها	۲۸۹ اذا قبلنا في ملال رمضان
وجب عليه الاجتهاد	yae Yae
۲۹۱ وان اجتهد وصام غله أربعة	۲۸۹ من رای علال رمضان وحده
أحوال :	لزمه الصوم ومن رأى ملال
۲۹٦ ( [حدما ) أن يستمر الاشكال	شوال وحده لزمه الفطر
ولا يعلم أنه صادف رمضان	۲۹۰ لا يثبت هلال شوال ولا سائر
۲۹۳ ( الثاني ) أن يوافق صومه	الشهور الا بشهادة عطين حرين
رمضان مبجارته بلا خالف	حرين ۲۹۰ (قرم) اذا قلنا يثبت الهلال
۳۹۶ ( الثالث ) أن يوافق صومه ما	يقول وأحد فأنما ذلك في
بعد رمضان فيجازئه بالا	الصوم خاصة قامآ الطلاق
خلاف	والعتق وغيرهما مما علق على
۲۹۷ (الرابع) أن يصادف صومه	رمضان قالا يقع به
ما قبل رمضان فينظر أن أدرك	۲۹۱ ( قرع ) لو شهد عدل باسالام
رمضان بعد بيان الحال	ذمى مآت لم تقبل شهادتة
لزمه صومه بلا خلاف	وحده في أقبات آسلامة

4.9.

412

317

410

410

الأحكام ( فرع ) أذا صام الأسير ونحوه بالإجتهاد فصادف صومه الليل دون النهار لزمه القضاء بلا خلاف ( فرع ) لو تحسري في وقت 294 الصلاة فصلى قبل الوقت يلزمه الاعادة قولا واحدا ( فرع ) لو شرع في المسوم 199 بالاجتهاد فأفطر بالجماع في بعض الأبسام فان صادف رمضان لزمته الكفارة ( غرع ) في مذاهب العلماء في 199 صيام الأسير بالاجتهاد ( فرع ) أذا استمر عدم معرفة ٣.. الأسير الليل والنهار ففيها

ثلاثة أوجه ولا يصح صوم رمضان ٣.. ولا غيره الأبالنية

تبييت النية شرط في صوم 4.4 رمضان وغيره من الصوم

( فرع ) لو نوى بعد الفجر وقبل الزوال في غير رمضان لم يتعقد لما نواه

٣٠٣ ( فرع ) لا يصبح صوم الصبي الميز في رمضان الا بنية من الليسل

تصم النية في جميع الليل 7.4 وأما الصوم التطوع فانه يجوز بنية قبل الزوال

ولا يصح صوم رمضان الا 4.7 يتعيين النبة

( مرع ) اذا نوى يوماً واخطأ في وصفّه لا يضره

( فرع ) حكم التعيين في صوم 4.4

القضاء والكفارة لا يشترط معه تعيين سبب الكفارة

ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه

( فرع ) في مسائل تتعلق بنية 317 الصوم:

( احداها ) اذا نوت الحائض صوم الغد قبل انقطاع دم

حيضها ثم انقطع في الليل ان كانت مبتداة يتم لها في الليل اكثر الحيض او معتادة عادتها بر

( الثانية ) قال المتولى : أو تسحر ليقوى على الصبوم او عزم في أول الليـــل أن

اكثر الحيض

يتسحر في آخره ليقوى على الصوم لم يكن هذا نية

(الثالثة) لو عقب النية بقوله ان شاء الله بقلبه أو بلسانه فان قصد التبرك أو وقوع الصوم وبقاء الحياة لم يضره ( الرابعة ) اذا نسى نيــة

الصوم في رمضان حتى مطلع الفجر لم يصح صومه بالا خلاف

( الحال الخامسة ) اذا نوى 410 وشك مل كانت نيته قبل الفجر أو بعده لا يصبح صومه لأن الأصل عدم النية

( السمادسية ) يتعين رمضان 410 المسوم رمضان

( السابعة ) لو توى في الليل T17. ثم قطع النية قبل الفجسر سقط حكمها

الأحكام الصفحة الأخكام ٥٣٦ ( فرع ) لو ظن غروب الشمس ٣١٦ ( الثامنة ) لو بوى صدوم مجامع فبان خلافه القضاء والكفارة بعد الفجر اذا جامع في الليل وأصبح فان كان في رمضان لم ينعقد وهو جنب له صوم أصلا اذا طلع الفجر وفي فيسلم ( التاسعة ) لو علم أن عليه 447 طعام فليلفظه صوما واجبا لا يدرى مل مو التوقيت الزوالي أو الحسابي من رمضان أو نذر أو كمارة ؟ 777 و استعمال الساعات ( العاشرة ) لو قال : أصوم ( فرع ) في مذاهب العلماء في غدا أن شاء الله زيد أو أن 777 مسائل تقدمت نشطت لم تصح لعدم الجزم ٣٣٠ زيدين أسلم ثقة . (الحادية عشرة ) لو شك ٣٣٠ ( فرع ) في مذاهبهم فيمن أولج في نهار رمضال مل نوى من ثم نزع مع طلوع الفجر الليل ثم تذكر ٣٣٢ ويحرم على الصائم الأكل ﴿ الثانية عشرة ﴾ اذا كان عليه والشرب لقوله بتعالى : وكلوا قضاء يوم من رمضان سنة وأشربوا فنوى قضاءه من صوم ايسام ٧ ٣٣٣ أجمعت الامة على تحسريم اخرى غلطا لايجزأته الطعام والشراب على الصائم ( الثالثة عشرة في مسائل وهو مقصود الصوم جمعها الدارمي مما يتعلق ٣٣٤ وأما الحقنية فتفطيرا على بالنبة المذهب ( فرع ) مذاهب العلماء في نية ٣٣٤ وأما السعوط فأن وصل الى صوم رمضان الذماغ ( فرع ) في مذاهبهم في نيـة ٣٣٥ وأما أذا قطر في احليله شيئا 414 صوم رمضان ٣٣٥ . ( فرع ) لو أوصل الدواء الي ( فرع ) مذاهبهم في النية لكل 419 و داخل لحم السباق يوم من كل صوم ( فرع ) لو طعن نفسه أو 440 ( فرع ) مذاهبهم في تعيين 44. طعنه غره باذنه فوضلت السكس جوفه افطر ٣٢١ ويدخل في الصلوم بطلوع ( فرع ) إذا ابتلم طرفة خيط 740 وطرفه الآخر بارزا المحر 447 وحكى اصحابنا عن الأعمش او ادخيل الرجيل اصبعة أو واستحاق جواز الأكل الي طلوع 🖊 غيرها في دسره ٣٣٧ ( فرع ) لو قطر في أذنه ماء الشمس ولا يصح ولايصلح او دمنا

لأحكام الأحكام	ا الصفد	ة الأحكام	الصف
لقوله تعالى (فالآن بإشروهن)		ولا فرق بين أن يأكل ما يؤكل	
الى قوله تعالى ( ثم أتبوا	- 1	وما لا يؤكل	
الى قولة تعالى ( نم انبوا الصيام الى الليل)		الحارث الأعور كذاب	
القبلة لأتفطر كالمضمضة	WE91		
المباشرة فيما دون الفرج	456	. ضعیف	
اذا جامع قبل الفجر ثم نزع	454	ضعف حديث : ثلاث لا يفطرن	
مع طلوعه		الصابع	_
آذا نظر الى امرأة بتلذذ فأنزل	P39	التحقيق في كونه صلى الله	45.
اذا استمنى بيده أفطر بلا	729	عليه وسلم قاء فافطر	
خلاف اما اذا حك الذكر		اذا ابتلع الصائم ما لا يؤكل	
لعارض فأمنى فلا قضاء		في العادة	
عليه			137
اذا احتلم فلا يفطر بالاجماع	454	كحبة سيسم	
ً لأنه مغلوب		10	737
لو قبل امراة فامذى ولم يمن	40	بالريق	, ,
لم يفطر بالا خلاف		. تــــ ( فرع ) لو استاك بســواك	T2T
اذا أمنى الخنثى المشكل عن	٣0٠	رطب	
مباشرة وهو صائم أو رأى		( فرع ) لو ابتلع ريق غيــره	737
الدم يوما كاملا من فـــرج		أغطر	
النسماء لم يبطل صومه		حكم النخامة اذا وصلت الى	454
وان فعل ذلك ناسيا لم يبطل	405	فضياء الفم	
صومه بالاكل أو الشرب أو		سمعد بن اوس العمدوي	737
الجماع أو غير ذلك		البصري	
_ ( فرع ) في مذاهب العلماء في _	207	اذا تقايا عمدا بطل صومه	488
الأكل وغيره ناسيا		( فرع ) في مذاهب العلماء في	425 V
اذا فعل به غيره ذلك قهمرا	704	القيء	
لم يبطل صومه		الحقنة العضلبة والعرقية	T20 .
( غرع ) أو طعنه غيره طعنة	404	مفطرة	
وصلت جوفه بغير أمره لكن		السعوط اذا وصل الى الدماغ	T27
أمكنه دفعه فلم يدفعه ففي		أفطر	
فطره وجهان		لو طعن نفسه بسكين فوصلت	Y2V
ران تمضمض أو استنشـق	400	حه فه	/
مُوصل الماء الى جوف أو		ابتلاع الطعام الباقى بيسن	TEV V
دماغه فاذا كان عن مبالغة	,	اسٽانة	
بطل صومة		وتحرم المباشرة في الفسرج	45A

الأحكام الصفحة الأحكام الصفحة ٣٥٧ . ( فرع ) اذا تمضمض الصائم ٢٦٣ والكفارة عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متنابعين الزمه مج المأء ولا يلزممه فان أم يستطع فاطعام سنين تنشيف فمه مسكينا ٣٥٧ ( فرع ) في مذاهب العلماء فان قلنا بجب عليه كفارة 474 فيمن تمضمض واستنسق عنه وعثها مسدق الماء بغير اختياره واما اذا اختلف حالهما فقد 4.57 ( فرع ) لو طارت داسة بكون أعلا حالا منها فدخات حوفه أو وصل اليسه فأن قلنا : انها تملك المال 411 غيار الطريق أو غربلة الدقيق أجزأه لم يقطر هذه الكفارة مرتبة ككفارة 414 ٣٥٧ وان اكل أو جامع وهو يظن الظهار أن الفجر لم يطلع وكان قد اذا كان من أهل الصيام وهي 474 طلع او أن الشمس قد غربت من أهل الاطعام ولم تغرب لزمه القضاء اذا كان محنونا فوطئها 177 ٣٥٨ ومن أفطر في رمضان بغيسر لو كان مسافرا صائما وهسى 414 الجماع بلا عذر وجب عليه حاضرة فأن أفطر بالجماع القضياء بنية الترخص فلا كفارة عليه ۳۵۱ لو زأى الصائم في رمصان عن نفسه بلا خلاف مشرفا على الفرق ولم يمكنه ( فرع ) أذا أكرمها على الوطء تخليصه الا بالفطر جاز بل ١٩٦٩ وهما صائمان في الحضر فلهما هو واجب ٢٥٦ الامساك تشبها بالصائمين حالان ( فرع ) إذا زنا بأمرأة أو من خواص رمضان كالكفارة 779 فلا امساك على متعد بالفطر وطئها بشبهة نظريقان ( أحدمها ) القطع بوجوب ٣٦١ ( فرع ) في مذاهب العلماء كفار تين فيمن أفطر بغير الجماع في وان جامع في يومين أو في 419 نهار رمضان عدوانا ٣٦٠ حديث مشيم باسسناده عن ايام وجب لكل يوم كفارة لأن كل يوم عبادة منفردة الله وحامد ضعيف ال فلم تتداخل كفارتهسا ٣٦١ وإن الفطر بالجماع من غير غدر وجب عليه القضاء كالعمرتين ***V**. ( فرع ) فيمن وطيء زوجته في . ٣٦٢ اذا أغطر بالجماع لزمــه الامساك بقية النهار صوم رمضان ثلاثة الأسوال ( أحدما ) يلزمه الكفارة دونها وحل الكفسارة تلزم الزوج ( والثاني ) يلزمه كفـــارة خاصة ؟ منه قو لأن

Santa Committee and the sand

الصفحة الأحكام	الصفحة الأحكام
٣٧٧ ووطء المرأة في الدبر واللواط	عنهما ( والثالث ) يلزم كل
كالوطء في الفرج	واحد كفارة ويتحمل هو ما
۳۷۸ (فرع) فی مذاهبهم فی مباشره	دخله التحمل
ما دون الفرج	٣٧٠ ( فرع ) مذاهب العلماء فيمن
۳۷۸ ( فرع ) الضابط في وجموب	كرر جماع زوجته في يوم من
الكفارة بالجماع على من أفسد	رمضان
صومه	۲۷۱ ( غرع ) مذاهبهم فیمن وطیء
۳۷۹ ( غرع ) لو صبام الصبي	في يومين أو أيام في رمضان
رمضان فأفسده بالجماع	۳۷۱ وان رأی هلال رمضان فـرد
٣٧٩ ومن وطيء وطئا يوجب الكفارة	الحاكم شهادته فصام وجامع
ولم يقسدر على الكفسارة	وجبت عليه الكفارة
فقو لان	٣٧١ وأن طلع الفجر وهو مجامع
٣٨٠٠ الحقوق المالية لله تعالى	فاستدام مع العلم بالفجسر
ثلاثة أضرب	وجبت عليه المكفارة
۳۸۱ (فرع) مسائل تتعلق بالجماع	٣٧٣ ( فرع ) لو أحرم بالحج مجامعا
فی نهار رمضان	ففيه ثلاثة أوجه
ا ۲۸۱ أفسد الحج بالجماع ففي	٣٧٥ اذا اصبح المقيم صائما ثم
الكفارة الأقوال الأربعة	سافر وجامع فی یومه لزمتــه
المراث يجب مع الكفارة القضياء	الكفارة
لليوم الذي جامع نيه ١ ٣٨١ ( فرع ) مذاهب العلماء في	۳۷۵ اذا أصبح الصحيح صائما ثم
كفارة الجماع وما يتعلق بها	مرض <b>فجامع فلا كفارة ان</b> قصد الترخص وكذا ان لم
۳۸۲ هذه الكفارة على الترتيب	مصد الفرخص وهدا أن تم يقصده على المذهب
٣٨٣ اذا نوى الصوم من الليل	۳۷۵ لو أفسد المقيم صومه بجماع
ثم اغمى عليه النهار لم يصم	ثم سافر فی یومه لم تستقط
صومه	الكفارة على المذهب
٣٨٣ ان أَغاق في جزء من النهار	٣٧٦ وطء المرأة في الدبر واللواط
ضبع صومة	كالوط في الفرج
٣٨٥ لو حاضت في بعض النهار	_
او ارتد بطل صومهما وعليهما	فأنزل بغير قصد الاستماء
القضساء وكذلك لو نفست	فلا كفارة ولا يبطل صومه على
٣٨٦ لا يصبح صوم المغمى عليه	الصحيح
اما لوجسود الانممساء في كل	٣٧٦ ( فرع ) في مذاهب العلماء
النهار أو بعضه واما لعدم	فيمن وطيء امرأة أو رجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
نيته يلزمه القضاء	في الدبر

الأحكام الصفحة الأحكام الأجوبة على احاديث بطلان 391 ٣٨٦ ( فرع ) لو نوى الصيوم الصوم بالليل ثم شرب دواء فزال قال الشافعي : وأكره لمه 494 عقله نهارا بأسبيه فكالمغمى ولا يفطر بمجرد العلك ولا 49 4 ويجوز الصائم أن ينزل الماء بنزول الريق ويتعطس فيه يكره له مضغ الحبر وغيره 387 ٣٨٧ الذي حسمت ابسا بسكر من غير عذر ابن عبد الرحمن صحابي ومن حركت القبلة شهوته كره 490 ( مرع ) في مذاهب العلماء في ۳۸۷ له أن يقبل وهو صائم الإكتحال عمر بن أبي سلمة ليس ابن 440 حديث اشتكت عيني أفاكتحل ۳۸۸ أم سلمة ضسف الترخيص للشيخ بالقبسلة 490 حديث خرج علينا صلى الله ونهى الشاب عليه وسلم وعيناه مملوعتان ضعف حديث ميسونة مولاة 497 في استناده من اختلف في النبى صلى الله عليه وسلم توثيقه في أفطار المقدل والمقتلة ٣٨٨ بقية بن الوليد ضعيف ( فرع ) في مذاهب العلماء في **49V** محمد بن عبيد الله بن MAI القيلة للصائم أبى راهم ضعيف ينبغى للصائم أن ينزه صومه ٣٩٨ تجوز الحجامة للصائم ولا عن الغيبة والشتم فان شوتم 344 تفطره والأولى تركها قال: أنى صائم ( فرع ) مذاهب العلماء في حديث خمس يفطرن الصبائم 499 الحجامة للصائم "ساقه ابن الجسوري في ٣٩٠ تحقيق أحاديث أفطر الحاجم الموضوعات والمخجوم وتأويل ذلك يكره الوصال في الصوم 499 حقيقة الوصال المنهى عنسه ٤.. ۳۹۰ أحماديث شميداد بن أوس يؤمين مصاعدا ولا يتناول في وأبى هريرة ورافع بن خديج الليل شيشا . وابى موسى وطرقها واسانيدها اتفق أصصحابنا على أن الرخصة في الحجامة عن سعد 8.1 الوصال لا يبطل الصوم سواء وابن مستعوذ وابن عباس حرمناه أو كرمناه وابن عمر والحسين بن على الوصال من خصائص النبي 2 . 1 وزيد بن أرقم وعائشة وأم صلى الله عليه وسلم سلمة ( رضى الله عنهم )

فحة الأحكام	۽ الص	حة الأحكام	الصف
لم يجز له أن يؤخره الى أن		( فرع ) في مذاهب العلماء في	
يدخل رمضان آخر		الوصبال	
٤ والفرق بين الصوم والصلاة	11.	الحكمة في النهي عن الوصال	8 . 7
حيث لا يجوز تأخير قضاء	ŀ	( فرع ) في بيان جمسلة من	2.5
رمضان الى رمضان آخــــر		أحاديث الوصال	
	٤١٠	ويستحب أن يتسحر للصوم	2.3
صومه مدمن طعام	- [	ويستحب تأخير السحور	£ • £
( فرع ) أذا أراد تجيل فديــة	113	( فرع ) وقت السحور بين	٤٠٥
التأخير قبل مجيء رمضان		نصف الليل وطلوع الفجر	
الثانى ليؤخر القضاء مع		( فرع ) يحصل الســـحور	٤٠٥
الامكان ممني جوازه وجهان		بقليل الأكل وكثيره ويحصل	
Liber Carry in Co.	113	بالماء أيضا	
آلد عن السنة مالذهب أنه لا		( فرع ) السحور مندوب اليه	٤٠٥ .
شیء علیه	4. 5	( فرع ) في الأحاديث الواردة	٤٠٥
( فرع ) أذا لمزمه قضاء	217	في السحور وتأخيره وتعجيل	
رمضان أو بعضه بعذر كحيض	1	الفطر المالية المالية	6.31
ونفاس ومرض واغماء وسفر	- 1	ما جاء من ان عمر وعثمان	
ومن نسى النية أو أكل معتقدا	1	كانا يصليان المغدرب حين	
أنه ليل فبان نهارا	217	ينظران الى الليل الأسود ثم يفطران	
( فرع ) فى مذاهب العلماء فيمن أخر قضاء رمضان بغير	211	يسطران حديث انا معشر الأنبياء أمرنا	
عنر حتى دخل رمضان آخر		أن نعجل افطارنا ضعيف	
( فرع ) في مذاهبهم في تفريق	218	والمستحب أن يفطر على تمر	
قضاء رمضان وتتابعه	سويو	ان لم يجد فعلى ماء	
( فرع ) یجوز قضاء رمضان	213	كره المسائم اذا أراد أن	
عندنا في جميع السنة غير		شرب أن يتمضمض ويهجه	
رمضان الثانى وأيام العيد		كان هذا شبيه بكراهة السواك	
والتشريق	213	يكره السواك بعد الزوال	
لو كان عليه قضاء غلم يصم	411	زالة الخلوف	
حتى مات نظرت مان اخسره لعذر اتصل بالموت لم يجب		ستحب أن يدعو الصائم	
عليه شيء		يفطره في وقعت الفطر	
مذهب الشافعي في القديم			
والجديد انه يطعم عنه وليه		مضان ولم یکن له عند	
₩J = (*** **** #		· '	

الأحكام الصفحة الأحكام او سفر او غيرهما من الأعدار ٤١٥ القول القديم بحوز لوليسه ولم يتمكن من قضائه حتى الصيام عنه ولايلزمه فيما روى في النهلي عن الصوم ٤٢١ ( فرع ) مذاهبهم فيمن تمكن عن الميت نظر من صوم رمضان غلم يصمه يتعين أن يكون مدا مذهب حتی مات الشافعي لقوله رضى الله عنه ٤٢١ ( فرع ) في مسائل تتعلق ( اذا صبح الحديث فهو بكتاب الصيام كان صلى الله عليه وسلم أذا 277 محمد بن ابي ليلي صدوق 814 رأى الهلال قال: اللهم أهله سيء الحفظ علينا بالامن والايمان اتفقوا على تضعيف محمد ENA-والسلامة والأسلام والتوفيق ابن أبي ليلي لما تحب وترضى ( فرع ) إذا قلنًا : الصيام ٤٢٢ يستحب للصائم أن يدعو 219 عن المت في صومه بمهمات الأمون ( فرع ) حكم صوم النسفر ٤٢٢ يكره صمت يوم الى الليسل 219 والكفارة وجميع أنواع الصوم للصائم ولغيره من غير حاجة الواجب سواء في جمين ٤٢٣ قصة المرأة الاحمسية الصمتة ما ذكرناه ٤٢٣ الجود والأفضال في رمضان ( فرع ) اذا قلنا انه يجود يستحبان في كل وقت وفي صوم الولى في يوم واحد مل رمضان أكثر يجزئه عن الميت وصوم الأجنبي ( فرع ) ويستحب للرجل أن 373 باذن الولى فصلام عنسه يوسع على عياله في رمضان ثلاثون ائسانا وان يحسن الى أرضامه ( فرع ) لا يصام عن أحد وجيرانه لاسميما في العشر في حياته بلا خلاف ســواء الأو أخر اكان عاجزا أو قادرا السنة كثرة تلاوة القرآن في 373 ( فرع ) لو مات وعليه صوم رمضان ومدارسته وهو أن أو اعتكاف لم يفعلهما عسه يقرأ على غيره وغيره يقرأ وليه ولا يسقط عنه بالفدية (فرع) في حكم الفدية وبيانها يستحب صلون نفسله في 273 سواء المخرجة عن البيت وعن رمضان عن الشهوات مهو سر المرضع والحامل والشيخ الصوم ومقصوده الأعظم الكسر يكره للصائم السواك بعسد 673 ( فرع ) مذاعب العلماء فيمن الزوال مات وعليه صوم فاته بمرض

حة الأحكام	ا الصق	حة الأحكام	المث
to the second se	272	الحييض والنفاس والجنون	
عاشوراء		والردة كل منها مبطل للصوم	
	272	سُواء طال أم كان لحظة من	
عاشور اء هل كان واچيا ؟	1	نهار آ	
ويستحب صيام أيآم البيض	270	المارية المارية المارية المارية	6 Y T
و می ثلاثة مِن كُلِّ شهِرِّ		باب صدقة التطوع والأيام	411
الأحاديث الواردة في صبيام	540	التي نهي عن الصوم فيها	
عاشوراء		يستحب أن صام رمضان أن	273
واحتج اصحابنا بانه لم يكن	273	يتبعه بست من شوال	
وإجبا		صمنا ستا وصمنا عشرا	£ 7,V
الأحاديث الواردة في صدام	270	وثلاثا لغة العرب	
ثلاثة أيام من كل شهر		مخالفة مالك في صوم ست	£7V
أم الصهباء البصرية ثقة من	.879.	من شوال وِقوله : انهـــا	
الثالثة		بدعة تؤدى باهل الجفاء أن	
أيام البيض لا الأيام البيض	173	يلحقوها برمضمان	
سبب تسمية هذه الايسسام	٤٣٦	ويستحب لغير الماج ان	
بيضا		يصوم يوم عرفة	
( فرع ) أجمعت الأمة على الا	277	قال المتــولى : ان كان لا	879
يجب صومها الآن		يضعف عن الدعاء والعبادة	
ويستحب صرم بوم الاثنين	5 L V 4	فالصوم له اولی	
والخميس		كلام ابن عمر في صوم يوم	849
مبب تسميته يوم الاثنيان	\$ጞሉ	عرفة بعرفة	
لأنه شانى أيام الاستبوع		( فرع ) في مذاهب العلماء في	873
ومن الصوم المستحب صوم	.847	صوم يوم عرفة بعرفة	
الأشهر الحرم	ایسی	أفضل الدعاء دعاء يسوم	٤٣٠.
حديث مجيبة الباطية عن	A773.	عرفة	
أبيها أو عبها انه اتى رسول		يوم عرفة أغضل أيام السنة	12.73
الله صلى الله عليه وسلم ثم انطاق فاتاه بعــد سنة وقــد		اختلف العلماء في معنى تكفير	٤٣٠.
انطق مالاه بعد سنه ومد	•	السنة الباقية	
مل كان صلى الله عليه وسلم	247		277
يصوم شعبان كله ؟	, = 17*	عاشوراء لحديث ابي قتادة	
ولا يكره ضوم الدهر اذا أهطر	٤٤٠	عاشم من	2773
ایام النهی	-	المجرم وتأسوعاء مو التاسع	
أم الدرداء فقيهة تأبعية	<u>[33</u>	منه هذا مذهبنا	
			/1

الاحكام الأحكام ١٥٢ ولا يجوز صوم يوم الشك ٤٤١ ( قرع ) هذاهب العلماء في لحديث عمار صيام الدهر اذا أفطر أيام ٤٥٢ العلاء بن عبد الرحمن ثقة النهى الخمسة وهي العيدان اذا صام يوم الشك تطوعا 204" و التشريق ٤٤٢ ( فرع ) في تسمييه بعض ترجمة أبى محمد البافى 202 ( مَرع ) في مذاهب العلماء في - 200 الأعلام من السلف والخلف صوم يوم الشك يوم الثلاثين مهن صام الدمر غيز أيام من شعبان النهى الخمسة ٥٥٤ ابو بكر محمد بن أحمسد المو نذر صوم الدعر صبح الخلالي نذره بلا خلاف ولزمه الوفاء القاضي أدو يعلى الخنساي 200 ببلا خلاف صنف جزءا في وجوب صوم ولا يجوز للمراة أن تصوم 220 يوم الشك التطوع وزوجها حاضر الا واحتبج اصبحابنا بحديث 207 حاذنه ابن عمر في الصحيحين ومن دخل في صوم تطسوع فان قبل : كيف يدعى الاجمال أو صلاة تطبوع استحب 207 وفي المسألة خلاف ظاهر اتمامها فان خرج منها جاز واحتج المخالف بحديث وأما الخروج بعذر فلا كرامة ξοV 227 فيه بلا خلافه ويستحب ابي هريرة واحتج بحديث ابن عباس قضاؤه سواء خرج بعذر أم YOZ (وجوابه) EOV بنبره قال : واحتىج بخديث ( فرع ) مذاهب العلماء في ZOV ابى البحدترى أعللنا ملال الشروع في صوم تطوع أو رمضان صلاة تطوع واما في مسالتنا فالبناء علم 10V . ٤٤٨ الأحاديث الواردة في صيام الأصار التطوع كلام الخطيب البغدادي مفصلا 177 حديث ( الصائم بالخيار ما عممن منع صوم يوم الشك 277 بينه وبين نصف النهسار) عمر وعلى وابن مستعود موقوف وغيرهم ( فرع ) ادلة القائلين بقضاء عبد العزيز بن حكيم الحضرمي 277 التطوع أما القول بأن في صوم الشك ٤٦٧ حديث عائشة وحقصة وطرقه احتياطا كلها غير متصلة قال الخطيب : لا يجوز لاحد EVES زيادة قربيه ( واقضى يدوما أن يزيل الكلام عن أصلة مكانه ) غير محفوظة

الأحكام	الصفحة	الأحكام	ä. : 11
ويستحب طلب ليلة القدر	EAV	قال الخطيب : من خلت يداء	الصفحة
اذا قال لامرأته : أنت طالق	ξAV	من الدليل وعدل عن نهج	87٨
ليلة القدر		السبيل لجا الى مثل مسذا	
لو قال المرأته أنت طالق في		التاويل	
الفضل ليالى السنة		عبد الله بن عكيم مخضرم	٤٦٩ -
ليلة القدر مختصة بهذه	٤٨٨	مجالد ضعيف	
الأمنة		قد قال انس أنه لم يصمه	٤٧٠
ليلة القدر باقية الى يـــوم	<b>?</b> A3	معتقدا وجوبه	• '
القيامة		رواية : لأن أتقدم في رمضان	٤٧٠
يسن الاكثار من الصلاة فيها	٤٨٩	احب الى ضعيفة	•
و الدعاء	,	ابو مريم مجهول	٤٧٠
قال الشافعي : من شمهد	٤٩٠	قال الخطيب : وذكر المخالف	271
العشباء والفجر ليلة القدر فقد		شبها من القياس	
أخذ بحظه منها		ويكره أن يصوم يوم الجمعة	٤٧٩
ان قال لعبده : انت حر ليلة	193	وحدها	
القدر		الحكمة في كرامة افـــراد	2 V9
( فرع ) ذكر الشافعي تفسيرا	297	الجمعة	
لسورة القدر		( فرع ) في مذاهب العلماء في	211
( فرع ) في مذاهب العلماء في	294	افراديوم الجمعة بالصوم	
مسائل في ليلة القدر		( فرع ) یکره افسراد اوم	143
اعلم أن ليلة القدر يراها من	१९१	السبت بالصوم	
شاء الله تعالى		( غرع ) ولا يجوز صوم يوم	213
يستحب لن راى ليلة القدر	٤٩٤	الفطر ويوم النحر فأن صام	•
ان بكتمها		فيه لم يصح	
( فرع ) في بيان جمــلة من	<b>१९०</b>	ولا يجوز أن يصوم أيام	243
الاحاديث الواردة في ليسلة	į	التشريق صوما غير صحوم	
القد	1	التمتع التمت الانا	
كتاب الاعتكاف	٥٠٠	في أيام التشريق قدولان	540
اصل الاعتكاف لغية وفي	00+	مشهوران ذكرهما الصنف	
الشرع ولا يصنع الا من مسلم		بدلیلهما ( فرع ) فی مذاهب العاماء فی	
عاقل	1		٤٨٦
والاعتكاف سينة حسينة	٠ ا	صوم أيام التشريق ولا يجوز أن يصـــوم ف	647
لحديث أبي بن كعب		ريضان غير رمضان حاضرا	217
ولا يصنح الا من مسلم عاقل	0.1	ریطنان هیر رهستان هستان کان او مسافرا	
	•	ا عان او مساعر ا	

الأحكام الأحكام . ه. الصفحة الصفحة ٥٠٢ ولا يجوز للمرأة أن تعتكف المه وأن نذر أن يعتكف يوما لزمه أن يدخل فيه قبل طلوع بغير اذن زوجها ٥٠٣ الكاتب له الاعتكاف بغير اذن الفجر ١٩٥ ولا يصح الاعتكاف الإ بالنية سيده لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف ٥٠٤ ولا يصبح من الرجل الا في 019 المسجد لقوله تعالى ( ولا بدله تباشروهن وانتم عاكفون في وان نذر اعتكاف يومين 07. ولا يصع الاعتكاف الا بالنبة 074 (hulac) ٥٠٥ يصح الاعتكاف في كل مسجد ولا يجوز للمعتكف الخروج 370 والجامع افضل من المسجد ٥٠٥ أذا نذر الاعتكاف في مسجد ويسمى الاعتكاف جوارا 070 اذا مخل في اعتكاف منذور بعينه فأن كأن غير السآجد 070 بشرط التتابع الثلاثة لم يتعين على المذهب ٥٠٧ ( فَرع ) في مذاهب العلماء في ٢٦٥ ويجوز أن يخرج لحاجسة مسحد الاعتكاف الانسيآن OTY ٥٠٧ جويبر بن سعيد الازدى البلخي ( فَرع ) أَذَا كَانَت داره بعيدة بعدا فاحشيا ٨٠٥ ( قُرع ) في مذاهبهم في اعتكاف 011 ( مَرع ) لا يشترط لقضاء المراة الحاجة شدتها لأن في اعتباره ٨٠٥ والأفضل أن يعتكف بصوم وضروا بينا ١١٥ ( فَرع ) لو نَذَر أَنَ بِعتكفًا ٢٨٥ ( فَرع ) لا يكلف الاسراع شهر رمضان مفاتة لما فيه من الضرر بل له ١١٥ ( فَرع ) في مذاهب العلماء في المشي على عادته ٢٩٥ ( فَرَع ) لو كُشَر خُروجــة الصوم ١١٥ سويد بن عبد العزيز ضعيفًا لعارض يقتضية كاسسهال باتفاق وتحوه فوجهان ٥١٣ ويجوز الاعتكاف في جميع ٢٩ ( فَرع ) أَذَا فَرْغُ مِنْ قَضَاء الأوقات الحاجمة واستنجى مله ان ٥١٥ ( فَرع ) في مذاهب العلماء في بتوضا فرع) لو جآمع الخارج اقل الاعتكاف ٥١٥ وان نَسْفَر أعشكافً العشر لقَضَاء الحَاجَة في مروره الأو اخر-ويجوز أن يمضى لبيتة للاكل 170 ١٦٥ وان نَذَر أن يعتكُفُّ شَـهَرا ولايبطل أعتكافة نَظرت فَأَنَ كَأَنَ شَهَرًا بعينَه ٣١٥ وفي الخبروج المي المتسارة لزمة أعتكافة الخارجة ليؤنن اوجه

الأحكام	ا الصفّحا	ية الأحكام	الصقد
وان مرض مرضا لا يابن معه	0 2 0	( واعلم ) أن صورة السبالة	
تلويث المسجد		في منارة قريبة من السجد	•
( فرع ) اذا اراد المستكف	٥٤٦	قال في البويطي : ويصبح	044
الخروج للفصد والحجامة	ú.	الاعتكاف في المنارة	2.
قال في الأم : وإن سكر بطل	٥٤٧	يصح صلاة الماموم خلف	370
اعتكافه		الامام وبينهما حائل يمنسع	
وان حاضت العنكفة	0 29	الشامدة	
والمستحاضة المعتكفة ، لا	०१९	( فرع ) لو دخل المتكفّ حجرة	370
يجوز لها الخروج		مهياة للسكنى	
( فرع ) في مذاهب العداء في	•••	المنارة والرحبة في اللغة	040
المعتكفة اذا حاضت		وان عرضت صلاة جنَّــازة	077
وان أحرم المعتكف بالحج	٥٥٠	نظرت فان كان في اعتكاف	
وان خرج من السجد نأسيا	٥٥٠	تطوع فالأفضل أن يخرج لأن	
أن أخرجه السلطان	100	صلاة الجنازة فرض كفاية	
وان خرج لعذر ثم زال	700	<u> مَقَّدمت</u>	
ولا يجلوز للمعتكفة المباشرة	000	ويجوز ان يخرج من اعتكاف	241
بشهوة		التطوع لعيادة المريض	
( فرع ) اذا استمنّی بیده ا	۵۰٦ ۽	( قرع ) لو خرج لزيارة القادم	051
مَان لم ينزل لم يبطل		من سفر بطل اعتكافه	
( فرع ) المرأة المعتكفة كالرجل	١٥٥٥	( فَرع ) فئ مذاهب العلماء في	051
المعتكفة في تحريم الجمساع	1	خروج المعتكف من اعتبكاف	
والمباشرة بشنهوة		نَدَر	
( فرع ) أذا جامع المعتكف عن	004	هياج الخراساني وعتبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	051
ذر متتآبع	۽ ڏ	ابن عبد الرحمن	
( مَرَع ) في مَذَاهب العلماء 💽	0 0 V	فان حضرت الجيعة وهو من	730
جهاع المعتكفة تباسميا		أعل الفرض	
( فَرع ) في مذاهبهم في المباشرة		عبد الرحمن بن اسحاق وما	730
دون الفرج		قيل قيه	.*
ريجوز للمعتكف أن يلبس ما		( مَرع ) في مذّاهب العلماء في	
يلبسه في غير الاعتكاف		خروج المعتكفة	
استعل اصحابنا لاباحة		اذا خرج لاداء الشهادة تحملاً	
الحديث المباح		أو أداء	
جــوز المعتكف أن يبيـــع		( قَرَعُ ) أذا شرعت المرأة في الاعتكاف .	- 4 4
ريشترئ	)	Coresi	

	الصنحة	الأحكام	الصفحة
) في مذاهب العلماء في	ع ٥٦٥ ( فرع	مرع) لا باس أن يقص في	150
المعتكف	الطيب	سجد	LF .
) أذا فعل في الاعتكاف	۳۲۵ ( غرع	فرع) ولا يفسد الاعتكاف	) 07.1
41	مايبط	حباب ولا جدال	
) في مسائل تتعملق		فرع ا مذاهب العلماء في	
الاعتكاف	بكتاب	بيع المعتكف وشرائه	٠٠٠ ب